

فتح المائدة الذهبية

تبويب التمهيد للأبن عبد البر

على موطأ الإمام مالك

ترتيب وتحقيق غلام السنة المطهرة
الأستاذ الدكتور مصطفى صعيدة
الأستاذ بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة

الجزء التاسع

يحتوي على الكتب التالية:

الحدود ~ الأشربة ~ العقول ~ القسامة ~ الجوامع
القدر ~ حسن الخلق ~ اللباس

منشورات

محرر إلى بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

١ - باب الرجم

٦٢٦ - حديث رابع وأربعون لنافع، عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبيد الله بن عمر، «أن اليهود جاءت إلى رسول الله ﷺ فذكروا أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون. فقال عبد الله بن سلام: كذبتُم، إن فيها الرجم. فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم. ثم قرأ ما قبلها وما بعدها: فقال عبد الله بن سلام: ارفع يدك فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم؛ فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم. فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، قال عبد الله بن عمر: فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة» (٥٢٢٥).

قال أبو عمر: هكذا قال يحيى عند أكثر شيوخنا يحنى على المرأة، وكذلك قال القعنبى، وابن بكير - بالحاء؛ وقد قيل عن كل واحد منهما يحنى - بالجيم، وقال أيوب، عن نافع: يجافى عنها بيده. وقال معمر، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر. يجافى بيده، والصواب فيه عند أهل اللغة يحنأ، عن المرأة بالهمزة أى يميل عليها، يقال منه: جنأ يحنأ جنئاً وجنوءاً إذا مال، والأجنأ: المنحنى، ويحنأ، ويتحنى بمعنى واحد.

وفى هذا الحديث من الفقه سؤال أهل الكتاب، عن كتابهم، وفى ذلك دليل على أن التوراة صحيحة بأيديهم، ولولا ذلك ما سألم رسول الله ﷺ عنها ولا دعا بها؛ وفيما ذكرنا دليل على أن الكتاب الذين كانوا يكتبونه بأيديهم، ثم يقولون هذا من، عند الله؛ هى كتب أحبارهم وفقهائهم، ورهبانهم، كانوا يصنعون لهم كتباً من آرائهم وأهوائهم، ويضيفونها إلى الله عز وجل؛ ولهذا وشبهه من إشكال أمرهم، نهينا عن

(٥٢٢٥) أخرجه البخارى ج٥/٥٩ كتاب المناقب، عن ابن عمر. ومسلم ج٣/١٣٢٦ كتاب

الحدود باب ٦ رقم ٢٦، عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٤٤٤٦ ج٤/١٥٠ كتاب الحدود

باب رجم اليهود عن ابن عمر. والبعوى بشرح السنة ٢٨٤/١٠، عن ابن عمر.

التصديق بما حدثونا به، وعن التكذيب بشيء من ذلك، لئلا نصدق بباطل، أو نكذب بحق - وهم قد خلطوا الحق بالباطل؛ ومن صح عنده شيء من التوراة بنقل مثل ابن سلام، وغيره من أحبار اليهود الذين أسلموا، جاز له أن يقرأه ويعمل بما فيه إن لم يكن مخالفا لما فى شريعتنا من كتابنا وسنة نبينا ﷺ. ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب حين قال لكعب: إن كنت تعلم أنها التوراة التى أنزلها الله على موسى بن عمران بطور سيناء، فاقراها آناء الليل، وآناء النهار؛ وقد أفردنا لهذا المعنى بابا فى كراهية مطالعة كتب أهل الكتاب، ذكرناه فى آخر كتاب العلم يشفى الناظر فيه، إن شاء الله.

وفى هذا الحديث أيضا دليل على أنهم كانوا يكذبون على توراتهم، ويضيفون كذبهم ذلك إلى ربهم وكتابهم؛ لأنهم قالوا: إنهم يجدون فى التوراة أن الزناة يفضحون ويجلدون، محصنين كانوا بالنكاح أو غير محصنين، وفى التوراة غير ذلك من رجم الزناة المحصنين.

وفيه دليل على أن شرائع من قبلنا شرائع لنا، إلا بما ورد فى القرآن، أو فى سنة النبى محمد ﷺ نسخه وخلافه؛ وإنما بمنعنا من مطالعة التوراة، لأن اليهود الذين بأيديهم التوراة غير مؤمنين عليها، إنما غيروا وبدلوا منها؛ ومن علم منها ما قال ابن عمر لكعب الأحبار، جاز له مطالعتها.

وفيه دليل على ما اليهود عليه من الخبث، والمكر، والتبديل. وفيه إثبات الرجم والحكم به على الثيب الزانى، وهو أمر أجمع أهل الحق - وهم الجماعة أهل الفقه، والآثر - عليه، ولا يخالف فيه من بعده أهل العلم خلافا؛ وقد ذكرنا المعنى الذى اختلف فيه أهل العلم منه فى باب ابن شهاب، عن عبيد الله، وذلك الجلد مع الرجم وجمعهما على الثيب، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك هاهنا.

وفيه أن أهل الكتاب، وسائر أهل الذمة، إذا تحاكموا إلينا ورضوا بحكم حاكمنا، حكم بينهم بما فى شريعتنا - كان ذلك موافقا لما عندهم، أو مخالفا، وأنزلهم فى الحكم منزلتنا؛ وعلى هذا عندنا كان رسول الله ﷺ بالرجم على اليهوديين؛ لأنه قد رجم ماعزًا وغيره من المسلمين؛ ومعلوم أنه إنما رجم من رجم المسلمين بأمر الله وحكمه؛ لأنه كان لا ينطق عن الهوى، ولا يتقدم بين يدي الله، وإنما يحكم بما أراه الله؛ فوافق ذلك ما فى التوراة، وقد كان عنده بذلك علم، فلذلك سألهم عنه والله أعلم. واختلف أهل العلم فى أهل الذمة، إذا ترافعوا إلينا فى خصوماتهم، وسائر مظالمهم، وأحكامهم، هل علينا أن نحكم بينهم فرضا واجبا؟ أم نحن فى ذلك مخيرون؟ فقال جماعة من علماء

الحجاز، والعراق: إن الإمام والحاكم مخير إن شاء حكم بينهم بحكم الله علينا، إذا تحاكموا إلينا، وإن شاء ردهم إلى حاكمهم؛ لقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ جَاءُواكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٥٢٢٦).

ومن قال ذلك مالك، والشافعي في أحد قوليه، وهو قول عطاء، والشعبي، والنخعي، ذكره عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء. وذكره وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم، والشعبي. وجملة مذهب مالك في هذا الباب، أن ترك الحكم بين أهل الذمة أحب إليه، ويردون إلى أهل دينهم؛ وإن حكم بينهم إذا تحاكموا إليه، حكم بحكم الإسلام؛ وهو مخير في ذلك، وإن شاء نظر، وإن شاء لم ينظر، ولا يعرض لهم في تعاملهم بالربا، ولا في فساد بيع؛ ولكن من امتنع منهم من دفع ثمن أو مثمون في البيع حكم بينهم؛ لأن هذا من النظام. قال: والذين حكم بينهم رسول الله ﷺ لم يكونوا أهل ذمة. وقال يحيى بن عمر: إذا رضى الذميان بحكمه أخبرهم بما يحكم به؛ فإن رضياه حكم، وإن أبى أحدهما ترك؛ وإن كانا أهل ملتين، حكم بينهما، ولو كره ذلك أحدهما، وقاله سحنون. وذكر العتبي في كتاب السلطان من المستخرجة، قال عيسى: قال ابن القاسم: إن تحاكم أهل الذمة إلى حكم المسلمين، ورضيا به جميعا، فلا يحكم بينهم إلا برضى من أسأفتهم، فإن كره ذلك أسأفتهم، فلا يحكم بينهم؛ وإن رضى أسأفتهم بحكم الإسلام، وأبى ذلك الخصمان، أو أحدهما، لم يحكم بينهم المسلمون. وقال الشافعي: ليس للإمام الخيار في أحد من المعاهدين الذين يجرى عليهم الحكم إذا جاءوه في حد لله وعليه أن يقيمه؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (٥٢٢٧)، قال المزني: هذا أشبه من قوله في كتاب الحدود لا يحدون إذا جاءوا إلينا في حد لله وأرفعهم إلى أهل دينهم. قال الشافعي: وما كانوا يدينون به فلا يجوز حكمنا عليهم بإبطاله، إذا لم يرتفعوا إلينا، ولا يكشفوا عما استحلوا، ما لم يكن ضررا على مسلم، أو معاهد أو مستأمن غيرهم؛ فإن جاءت امرأة منهم تستعدى بأن زوجها طلقها أو آلى منها، حكمت عليه حكمي على المسلمين. ذكر عبدالرزاق، عن الثوري، عن قابوس ابن أبي ظبيان، عن أبيه، قال: كتب محمد بن أبي بكر إلى علي - يسأله، عن مسلم زنا بنصرانية، فكتب إليه أقم الحد على المسلم، ورد النصرانية إلى أهل دينها. قال عبدالرزاق: وأخبرنا معمر، عن ابن شهاب الزهري؛ وذكره ابن وهب، عن يونس، عن

ابن شهاب، بمعنى واحد؛ قال: «مضت أن يردوا في حقوقهم ودعائهم ومعاملاتهم، وموازينهم إلى أهل دينهم، إلا أن يأتوا راغبين في حد، فيحكم بينهم فيه بكتاب الله، قال الله عز وجل: ﴿فَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾» (٥٢٢٨).

قال أبو عمر: وقال آخرون: واجب عليه أن يحكم بينهم بما أنزل الله إذا تحاكموا إليه، وزعموا أن قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾، ناسخ للتخيير المذكور في الآية قبل هذا. روى ذلك، عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وهو قول الزهري، وعمر بن عبدالعزيز، والسدي، وأحد قولي الشافعي، وقول أبي حنيفة، وأصحابه؛ إلا أن أبا حنيفة، قال: إذا جاءت المرأة والزوج، فعليه أن يحكم بينهما بالعدل، فإن جاءت المرأة وحدها، ولم يرض الزوج لم يحكم. وقال أبو يوسف، ومحمد، وزفر: بل يحكم؛ وكذلك اختلف أصحاب مالك، على هذين القولين إذا شكا أحد الزوجين الذميين، وأبى صاحبه من التحاكم بينهما؛ والمشهور من مذهب مالك في الذميين يشكو أحدهما، ويأبى صاحبه من التحاكم عندنا، إنا لا نحكم بينهما إلا بأن يتفقا جميعا على الرضا بحكمنا؛ فإن كان ظلما ظاهرا، منعوا من أن يظلم بعضهم بعضا؛ وقد قال مالك، وجمهور أصحابه في الذمي، أو المعاهد، أو المستأمن، يسرق من مال ذمي، أنه يقطع كما يقطع لو سرق من مال مسلم؛ لأن ذلك من الخيانة، فلا يقرؤا عليها، ولا على التلصص.

قال أبو عمر: الصحيح في النظر - عندي - ألا يحكم بنسخ شيء من القرآن، إلا ما قام عليه الدليل الذي لا مدفع له ولا يحتمل التأويل؛ وليس في قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (٥٢٢٩) دليل على أنها ناسخة للآية قبلها؛ لأنها يحتمل معناها أن يكون: وأن احكم بينهم بما أنزل الله إن حكمت، ولا تتبع أهواءهم. فتكون الآيتان مستعملتين غير متدافعتين. واختلف الفقهاء أيضا في اليهوديين الذميين إذا زنيا هل يحدان أم لا؟ فقال مالك: إذا زنى أهل الذمة، أو شربوا الخمر، فلا يعرض لهم الإمام؛ إلا أن يظهروا ذلك في ديار المسلمين، ويدخلوا عليهم الضرر، فيمنعهم السلطان من الإضرار بالمسلمين؛ قال: وإنما رجم رسول الله ﷺ اليهوديين؛ لأنه لم يكن لهم يومئذ ذمة وتحاكموا إليه، وقال أبو حنيفة، وأصحابه يحدان إذا زنيا كحد المسلم، وهو أحد قولي الشافعي. وقال في كتاب الحدود: إن تحاكموا إلينا، فلنا أن نحكم أو ندع؛ فإن حكمنا، حددنا المحصن بالرجم؛ لأن النسي ﷺ رجم يهوديين زنيا؛ وجلدنا

البكر مائة، وغربناه عاما. وقال فى كتاب الجزية: لا خيار للإمام ولا للحاكم إذا جاءوه فى حد الله، وعليه أن يقيمه عليهم؛ لقول الله عز وجل: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ والصغار أن يجرى عليهم حكم الإسلام، وهذا القول اختيار المنزى. واختار غيره من أصحاب الشافعى، القول الأول؛ وقال الطحاوى حين ذكر قول مالك: إنما رجم رسول الله ﷺ اليهوديين؛ لأنهم لم تكن لهم ذمة وتحاكموا إليه؛ قال: ولو لم يكن واجبا عليهم، لما أقامه النبى ﷺ قال: وإذا كان من لا ذمة له قد حده النبى ﷺ فى الزنا، فمن له ذمة أخرى بذلك؛ قال: ولم يختلفوا أن الذمى يقطع فى السرقة.

قال أبو عمر: إذا سرق الذمى من ذمى ولم يترافعا إلينا، فلا يعرض لهم عندنا؛ وإن ترافعا إلينا، حكمنا بحكم الله فيهم؛ لأن هذا من تظالمهم الذى يجب علينا المنع منه إذا رفع إلينا؛ وإذا سرق ذمى من مسلم، كان الحكم حينئذ إلينا، فوجب القطع؛ والحديث المشهور يدل على أن رسول الله ﷺ إنما رجم اليهوديين؛ لأنهم تحاكموا إليه؛ وقد ذكرنا اختلاف الفقهاء فى حد الإحصان الموجب للرجم فى كتابنا هذا عند ذكر حديث ابن شهاب، عن عبيد الله، فلا وجه لإعادته هاهنا، وكلهم يشترط فى الإحصان الموجب للرجم الإسلام، هذا من شروطه عند جميعهم؛ ومن رأى رجم أهل الذمة منهم إذا أحصنوا، إنما رآه من أجل أنهم إذا تحاكموا إلينا لزمنا أن نحكم بينهم بحكم الله فينا؛ وكذلك فعل رسول الله ﷺ باليهوديين المذكورين فى هذا الحديث حين تحاكموا إليه. وقالت طائفة ممن يرى أن قول الله عز وجل: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾ ناسخ للآية قبلها: معنى قوله: ﴿فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾ الآية. قالوا على الإمام إذا علم من أهل الذمة حدا من حدود الله، أن يقيمه عليهم وأن لم يتحاكموا إليه؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾، ولم يقل إن تحاكموا إليك، قالوا: والسنة تبين ذلك. واحتجوا بحديث البراء فى ذلك، وهو ما حدثناه عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قالوا: حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب؛ وأخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانى، قالوا جميعا: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن البراء، قال: «مر على رسول الله ﷺ يهودى محمم مجلود، فدعاهم فقال: هكذا تجدون حد الزانى فى كتابكم؟ قالوا: نعم؛ فدعا رجلا من علمائهم فقال: أنشدك با الله

الذى أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حد الزانى فى كتابكم؟ فقال: اللهم لا؛ ولولا أنك ناشدتنى بهذا لم أخبرك، نجد حد الزانى فى كتابنا الرجم؛ ولكنه كثر فى أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الرجل الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد؛ فقلنا: تعالوا نجتمع على شىء نقيمه على الشريف، والوضيع، فاجتمعنا على التحميم والجلد، وتركنا الرجم. فقال رسول الله ﷺ: اللهم إنى أول من أحيا أمرك إذا أماتوه فأمر به فرجم^(٥٢٣٠)؛ وأنزل الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الرِّسُولُ لَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾، إلى قوله: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخْذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾^(٥٢٣١) يقول: اتوا محمداً، فإن أفتاكم بالتحميم، والجلد فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم - فاحذروا إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٥٢٣٢) فى اليهود، إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥٢٣٣) فى اليهود إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٥٢٣٤) قال: «هى فى الكفار كلها يعنى - الآية»^(٥٢٣٥) واللفظ لمحمد بن العلاء، والمعنى واحد متقارب. قالوا: ففى هذا الحديث أنه حكم بينهم ولم يتحاكموا إليه.

قال أبو عمر: لو تدبر من احتج بهذا الحديث ما احتج به منه لم يحتج به؛ لأنه فى درج الحديث تفسير قوله عز وجل: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخْذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ يقول إن أفتاكم بالتحميم، والجلد فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا؛ وذلك دليل فى أنهم حكموه، لا أنه قصرهم على ذلك الحكم؛ وذلك بين أيضا فى حديث ابن عمر وغيره. فإن قال قائل: إن حديث ابن عمر من حديث مالك وغيره، ليس فيه أن الزانيين حكما رسول الله ﷺ ولا رضيا بحكمه؛ قيل له: حد الزانى حق من حقوق الله، على الحاكم إقامته؛ ومعلوم أن اليهود كان لهم حاكم يحكم بينهم، ويقيم حدودهم عليهم، وهو الذى حكم رسول الله ﷺ والله أعلم؛ ألا ترى إلى ما فى حديث ابن عمر أن اليهود جاءوا رسول الله ﷺ فقالوا إن رجلا منهم وامرأة زنيا، ثم

(٥٢٣٠) أخرجه مسلم ج٣/١٣٢٧ كتاب الحدود برقم ٢٨، عن البراء. وأبو داود برقم ٤٤٤٨

ج٤/١٥٢ كتاب الحدود، عن البراء. وابن ماجة برقم ٢٥٥٨ ج٢ كتاب الحدود، عن

البراء. والبيهقى بالكبرى ٢٤٦/٨، عن البراء.

(٥٢٣١) المائة ٤١.

(٥٢٣٢) المائة ٤٤.

(٥٢٣٣) المائة ٤٥.

(٥٢٣٤) المائة ٤٧.

(٥٢٣٥) أخرجه أبو داود برقم ٤٤٤٨ ج٤/١٥٢ كتاب الحدود، عن البراء.

حكموا رسول الله ﷺ في ذلك؛ فإذا كان من إليه إقامة الحد هو الذي حكم رسول الله ﷺ فلا وجه للاعتبار بحكم الزانيين فيما ليس لهما ولا لأحدهما.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثني ابن وهب، قال: حدثني هشام بن سعد، أن زيد بن أسلم حدثه، عن ابن عمر، قال: «أتى نفر من يهود فدعوا رسول الله ﷺ فأتاهم في بيت المدارس؛ فقالوا: يا أبا القاسم، إن رجلا منا زنى بامرأة فاحكم، فوضعوا لرسول الله ﷺ وسادة فجلس عليها، ثم قال: «اثنوني بالتوراة»، فأتوه بها فنزع الوسادة من تحته ووضع التوراة عليها؛ ثم قال: آمنت بك وبمن أنزلك، ثم ذكر قصة الرجم»^(٥٢٣٦) نحواً من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ففي هذا الحديث أن اليهود دعوا رسول الله ﷺ وحكموه في الزانيين منهم، وكذلك حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر - بنحو ذلك؛ وحديث ابن شهاب أيضاً في ذلك يدل على ما وصفنا؛ قرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا مطلب بن شبيب، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني رجل من مزينة ممن يتبع العلم ويعيه، عن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ جاءه اليهود - وكانوا قد شاوروا في صاحب لهم زنى بعدما أحصن؛ فقال بعضهم لبعض: إن هذا النبي قد بعث وقد علمتم أنه قد فرض عليكم الرجم، فذكر حديثاً فيه: فقال لهم - يعني رسول الله ﷺ -: «يا معشر اليهود، أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى بن عمران، ما تجدون في التوراة من العقوبة على من زنى وقد أحصن؟ قالوا: نجد يحمم ويجلد - وسكت حبرهم وهو في جانب البيت، فلما رأى رسول الله ﷺ صمته، أظ به ينشده؛ فقال حبرهم: أما إذ نشدتنا، فإننا نجد عليه الرجم - فذكر حديثاً فيه: فإنني أقضى بما في التوراة، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، فكان رسول الله ﷺ من النبيين الذين أسلموا، فحكموا بما في التوراة على الذين هادوا»^(٥٢٣٧). وهكذا رواه معمر، عن الزهري، قال: حدثني رجل من مزينة ونحن جلوس عند سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - فذكر الحديث. ذكره عبدالرزاق في

(٥٢٣٦) أخرجه أبو داود برقم ٤٤٤٩ ج ٤/١٥٢ كتاب الحدود، عن ابن عمر.

(٥٢٣٧) أخرجه البيهقي بالكبرى ١٨٠/١٠، عن أبي هريرة. وكذا بدلائل النبوة ٢٦٩/٦، عن

سعد بن مسعود. وأخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٣٣٣٠، عن أبي هريرة.

التفسير، وفي المصنف؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا عنبسة، قال: حدثنا يونس، قال: قال محمد بن مسلم: سمعت رجلا من مزينة ممن يتبع العلم ويعيه - ونحن، عند ابن المسيب - يحدث، عن أبي هريرة، قال: «أتى رجل من اليهود وامرأة، فقال بعضهم لبعض: اذهبوا بنا إلى هذا النبي ﷺ، فإنه نبي بعث بالتحفيف؛ فإن أفتى بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله، وقلنا فتيا نبي من أنبيائك. قال: فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه، فقالوا: يا أبا القاسم، ما ترى في رجل منهم وامرأة زنيا؟ فلم يكلمهم بكلمة حتى أتى بيت مدارسهم، فقام على الباب، فقال أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى؛ ما تجدون في التوراة على من زنى - إذا أحصن؟ قالوا: يحمم، ويجه، ويجلد - والتجبيه، أن يحمل الزانيان على حمار ويقابل أفقيتهما، ويطاف بهما - قال: وسكت شاب منهم، فلما رآه النبي ﷺ: أَلظ به ينشده؛ فقال: اللهم إني نشدتنا، فإننا نجد في التوراة الرجم؛ فقال النبي ﷺ: فبم ارتخصتم أمر الله؟ قال: زنى ذو قرابة من ملك من ملوكنا، فأخبر عنه الرجم؛ ثم زنى رجل في أسرة من الناس، فأراد رجمه، فحال قومه دونه، وقالوا لا يرحم صاحبنا حتى نجىء بصاحبك فترجمه؛ فاصطلحوا على هذه العقوبة بينهم، فقال ﷺ: فإني أحكم بما في التوراة، فأمر بهما فرجما» (٥٢٣٨).

وقرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد بن شريك، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد؛ وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا أبو داود، قال: حدثنا عبدالعزيز بن يحيى أبو الأصبغ الحراني، قال: حدثني محمد بن سلمة جميعا، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، قال: «سمعت رجلا من مزينة يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: زنى رجل وامرأة من اليهود - وقد أحصنا حين قدم رسول الله ﷺ المدينة، وكان الرجم مكتوبا عليهم في التوراة؛ فتركوه وأخذوا بالتجبيه يضرب مائة بجبل مطلى بقار، ويحمل على الحمار - ووجهه مما يلى دبر الحمار؛ قال فيه: ولم يكونوا من أهل دينه، فخير في ذلك، قال: ﴿فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾ (٥٢٣٩) واللفظ لحديث أبي داود مختصر.

ففي هذه الآثار كلها دليل على أنه إنما حكم في اليهوديين بما حكم من أجل أنه حكم وتحاكم إليه ورضى به. وفي حديث ابن إسحاق، أن ذلك كان حين قدم

المدينة، وذلك يدل على أن اليهود لم يكن لهم يومئذ ذمة كما قال مالك، رحمه الله؛ وعبد بن شهاب أيضا في هذا الباب، عن سالم، عن ابن عمر، قال: شهدت رسول الله ﷺ حين أمر برجمهما، فلما رجا رأيته يجافى بيده عنها ليقبها الحجارة، رواه معمر وغيره عنه؛ والحكم كان فيهم بشهادة لا باعتراف، وذلك محفوظ من حديث جابر؛ أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا يحيى بن موسى البلخي، قال: حدثنا أبو أسامة، قال مجالد: أخبرنا، عن عامر، عن جابر ابن عبد الله، قال: «جاءك يهود برجل منهم وامرأة زنيا، فقال: اتئوني بأعلم رجل منكم، فأتوه بابني سوريا فناشدهما كيف تجدان أمر هذين في التوراة؟ قالوا: نجد في التوراة إذا شهد أربعة، أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما؛ قال: فما منعكما أن ترجموهما؟ قال: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل، فدعا رسول الله ﷺ بالشهود، فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمر رسول الله ﷺ برجمهما» (٥٢٤٠).

وروى شريك، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، «أن رسول الله ﷺ رجم يهوديا ويهودية» (٥٢٤١)، انفرد به عن سماك شريك. وأما الرواية، عن ابن عباس في أن الآية منسوخة أعنى قوله عز وجل: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرُضْ عَنْهُمْ﴾، فأخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا عباد، عن سفيان، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نسخ من المائدة آيتان: آية القلائد، وقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرُضْ عَنْهُمْ﴾، وكان رسول الله ﷺ خيرا؛ إن شاء حكم، وإن شاء أعرض عنهم، وردهم إلى حكامهم؛ فنزلت: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم. فأمر رسول الله ﷺ أن يحكم بينهم بما في كتابنا.

قال أبو عمر: هذا خبر إنما يرويه سفيان بن حسين، وليس بالقوى. وقد اختلف عليه فيه: فروى عنه موقوفا على مجاهد - وهو الصحيح من قول مجاهد، لا من قول ابن عباس.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخيره، قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقي بن مخلد، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا يزيد بن

(٥٢٤٠) أخرجه أبو داود برقم ٤٤٥٢ ج٤/١٤٥ كتاب الحدود، عن جابر.

(٥٢٤١) أخرجه ابن أبي شيبة، عن جابر بن سمرة ١٤/١٤٨. وعن جابر بن عبد الله ٥٠١/٦. وابن

عدى عن أنس ٣٠٦/١.

هارون، قال: حدثنا سفيان بن حسين، عن الحكم، عن مجاهد، «قال: لم ينسخ من المائدة إلا هاتان الآيتان الأولى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرُضْ عَنْهُمْ﴾، نسختها ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ﴾ نسختها ﴿اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾^(٥٢٤٢). وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى، قال: حدثنا ابن مهدي، عن هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن مجاهد، في قوله: ﴿فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾، قال: نسختها ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٥٢٤٣).

وقد روى يونس بن بكر، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرُضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرَضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ قال: نزلت في بني قريظة وهي محكمة^(٥٢٤٤).

وذكر وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم، والشعبي - ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرُضْ عَنْهُمْ﴾، قالوا: إن شاء حكم. وإن شاء لم يحكم؛ حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع - فذكره، حدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى، قال: حدثنا ابن مهدي، عن أبي عوانة، عن المغيرة، عن إبراهيم، والشعبي، «قالا: إن شاء حكم، وإن شاء أعرض»^(٥٢٤٥)؛ وقد مضى القول فيمن تابعهم على هذا القول، ومن خالفهم فيه من العلماء - في صدر هذا الباب؛ والوجه عندي فيه التخيير لئلا يبطل حكم من كتاب الله بغير يقين؛ لأن قوله: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾، محتمل للتأويل - يعنى إن حكمت. وآية التخيير، محكمة نص لا تحتمل التأويل؛ وذكر عبدالرزاق، وأبو سفيان، ومحمد بن ثور، عن معمر، عن الزهري، «في قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرُضْ عَنْهُمْ﴾. قال: مضت السنة أن يردوا في حقوقهم، ومواريتهم إلى أهل دينهم، إلا أن

(٥٢٤٢) أخرجه الطبري، عن مجاهد ٦٠/٦ وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢٥٤/٢ وعزاه للنحاسي، عن قتادة. والآية في المائدة رقم ٢.

(٥٢٤٣) الطبري، عن مجاهد ٦٠/٦ والآية في التوبة رقم ٥.

(٥٢٤٤) الطبري، عن ابن عباس ٢٧٤/٦ بنحوه. والدر المنثور، عن ابن عباس ٢٨٤/٢ بنحوه.

(٥٢٤٥) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف نحوه، عن إبراهيم وعامر ج ١٠/٣٢٢ برقم ١٩٢٤٠.

يأتوا راغبين في حد ليحكم بينهم فيه، فيحكم بينهم بكتاب الله عز وجل»^(٥٢٤٦)؛ قال معمر: أخبرنا عبدالكريم الجزري، أن عمر بن عبدالعزيز، «كتب إلى عدى بن أرطاة: إذا جاءك أهل الكتاب فاحكم بينهم بما في كتاب الله»^(٥٢٤٧) وذكر سنيد عن هشيم، عن العوام، عن إبراهيم التيمي، في قوله: «**وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط**»، قال: بالرجم.

قال أبو عمر: حكم رسول الله ﷺ خصوص له والله أعلم، بدليل قوله: «يحكم بها البيّنون الذين أسلموا». وقال - عز وجل - : «**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**»^(٥٢٤٨) ولقوله: «أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم»^(٥٢٤٩)، ولأننا لا نعلم من ذلك ما علمه رسول الله ﷺ. ويحتمل أن رسول الله ﷺ إنما حكم في اليهوديين بحكم الله في شريعته، وكان ذلك موافقا لما في التوراة - والحمد لله.

٢٢٧ - حديث ثالث ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، «أن رجلا من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق فقال له: إن الآخر زني، فقال له أبو بكر: هل ذكرت ذلك لأحد غيري؟ فقال: لا؛ فقال له أبو بكر: فتب إلى الله واستتر بستر الله، فإن الله يقبل التوبة عن عباده؛ فلم تقرره نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب، فقال له عمر مثل الذي قال له أبو بكر، فلم تقرره نفسه حتى جاء رسول الله ﷺ فقال له: إن الآخر زني؟ فقال سعيد: فأعرض عنه رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله ﷺ حتى إذا أكثر عليه بعث رسول الله ﷺ إلى أهله فقال: أيشتكى؟ أبه جنة؟ فقالوا: يا رسول الله، والله إنه لصحيح، فقال: أبكر أم ثيب؟ فقالوا: بل ثيب يا رسول الله، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم»^(٥٢٥٠).

هذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة، عن مالك، وقد تابعه على إرساله طائفة من

(٥٢٤٦) أخرجه عبدالرزاق ج ١٠/٣٢٢ برقم ١٩٣٨، عن الزهري بلفظه.

(٥٢٤٧) أخرجه عبدالرزاق ج ١٠/٣٢٢ برقم ١٩٢٤١، عن عمر بن عبدالعزيز.

(٥٢٤٨) المائدة ٤٨.

(٥٢٤٩) العنكبوت ٥١.

(٥٢٥٠) أخرجه البخاري موصولا كتاب الحدود باب ٢٢ لا يرحم المجنون والمجنونة ج ٨/٢٩٥،

عن أبي هريرة. ومسلم موصولا كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى برقم

١٦، ج ٣/١٣١٨، عن أبي هريرة.

أصحاب يحيى بن سعيد؛ وروى هذا الحديث الزهري فاختلف عليه، فرواه يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر أن رجلا من أسلم أتى النبي ﷺ الحديث.

ورواه شعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال شعيب: أتى رجل من أسلم النبي ﷺ. وقال عقيل: أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ بمعنى واحد، وألفاظ مختلفة، ولم تختلف ألفاظهم في أنه ماعز الأسلمي، وأنه رده رسول الله ﷺ أربع مرات.

وروى هذا الحديث مالك، عن ابن شهاب مرسلا، وقد ذكرناه في مراسل ابن شهاب، وذكرنا هناك الآثار المروية في هذا الباب وكثيرا من الأحكام التي توجبها ألفاظها، والحمد لله.

وفي هذا الحديث من الفقه أن الستر أولى بالسلم على نفسه إذا وقع حدا من الحدود من الاعتراف به عند السلطان، وذلك مع اعتقاد التوبة، والندم على الذنب، وتكون نيته ومعتقده ألا يعود؛ فهذا أولى به من الاعتراف، فإن الله يقبل التوبة، عن عباده ويحب التوايين؛ وهذا فعل أهل العقل، والدين الندم، والتوبة، واعتقاد أن لا عودة، ألا ترى إلى قوله: «أيشتكى؟ أبه جنة؟».

وروى يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن ماعز بن مالك الأسلمي، أتى إلى أبي بكر فأخبره أنه زنى، فقال له أبو بكر: هل ذكرت ذلك لأحد قبلي؟ فقال: لا؛ فقال له أبو بكر: استتر بستر الله وتب إلى الله، فإن الناس يعيرون ولا يغيرون، وأن الله يقبل التوبة عن عباده.

وأما إعراض رسول الله ﷺ عنه ففيه مذاهب لأهل العلم؛ منهم: من زعم أن ذلك كان لأن الإقرار لا بد أن يكون أربع مرات كالشهادات على الزنى، وكان إعراضه لثلاثا يتم الإقرار الموجب للحد محبة في الستر؛ فلما تم الإقرار على حكمه، أمر بالرجم؛ ومنهم من قال: مرة واحدة تجزئ، وقد ذكرنا مذاهبهم، والآثار التي منها نزع، وفرع كل فريق منهم قوله في باب مرسل ابن شهاب من هذا الكتاب.

وفي قوله ﷺ: «أيشتكى؟ أبه جنة؟» دليل على أنه إنما رده وأعرض عنه من أجل ذلك والله أعلم، لا ليتم إقراره أربع مرات كما زعم من قال ذلك. ويدل على صحة هذا التأويل قوله ﷺ في حديث ابن شهاب: «وأغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، ولم يقل إن اعترفت أربع مرات.

وفي حديث الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران بن حصين أن امرأة قالت: يا رسول الله إني أصبت حدا فأقمه علي، فأمر بها، فشكت عليها ثيابها، وقد ذكرنا هذا الخبر في باب يعقوب بن زيد من هذا الكتاب.

وفيه أيضا دليل على أن المجنون لا يلزمه حد ولهذا ما سأل رسول الله ﷺ: أيشتكى؟ أبه جنة؟ وهذا إجماع أن المجنون المعتوه لا حد عليه، والقلم عنه مرفوع.

وفيه دليل على أن إظهار الإنسان ما يأتيه من الفواحش حمق لا يفعله إلا المجانين، وأنه ليس من شأن ذوى العقول كشف ما واقعه من الحدود والاعتراف به عند السلطان وغيره؛ وإنما من شأنها الستر على أنفسهم والتوبة من ذنوبهم، وكما يلزمهم الستر على غيرهم، فكذلك يلزمهم الستر على أنفسهم، وسنذكر في هذا الباب والباب الذى بعده فى الستر - أحاديث يستدل بها الناظر فى كتابنا على صحة هذا إن شاء الله.

وفيه دليل على أن حد الثيب غير حد البكر فى الزنى، ولهذا ما سأل رسول الله ﷺ: أبكر هو أم ثيب؟ ولا خلاف بين علماء المسلمين أن حد البكر فى الزنى غير حد الثيب، وأن حد البكر الجلد وحده؛ وحد الثيب الرجم وحده؛ إلا أن من أهل العلم من رأى على الثيب الجلد، والرجم جميعا وهم قليل. روى ذلك، عن على وعبادة، وتعلق به داود وأصحابه، والجمهور على أن الثيب يرمم ولا يجلد، وقد ذكرنا الاختلاف فى ذلك فى باب ابن شهاب، عن عبيدا لله. وأما أهل البدع من الخوارج، والمعتزلة فلا يرون الرجم على أحد من الزناة ثيبا كان أو غير ثيب، وإنما حد الزناة عندهم الجلد - الثيب وغير الثيب سواء عندهم؛ وقولهم فى ذلك خلاف سنة رسول الله ﷺ وخلاف سبيل المؤمنين؛ فقد رجم رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، وعلماء المسلمين فى أقطار الأرض متفقون على ذلك من أهل رأى والحديث، وهم أهل الحق، وبالله التوفيق.

وأما قوله: إن رجلا من أسلم جاء إلى أبى بكر الصديق، فهذا الرجل هو ماعز الأسلمى، لا يختلف أهل العلم فى ذلك، وقد تقدم من رواية يزيد بن هارون، عن يحيى ابن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه ماعز بن مالك الأسلمى، وهو معروف عند العلماء محفوظ لا يختلفون فيه.

أخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، حدثنا عبيدا لله بن موسى، قال: أخبرنا إسرائيل، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «أتى رسول الله ﷺ ماعز بن مالك

فاعترف مرتين، فقال: اذهبوا به ثم ردوه، فاعترف مرتين حتى اعترف أربعاً، فقال: اذهبوا به فارجموه» (٥٢٥١).

قال ابن سنجر: وحدثنا عارم، قال: حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لماعز: ما بلغني عنك؟ قال: وما بلغك، عنى؟ قال: وقعت على جارية بنى فلان؟ قال: نعم، قال: فشهد على نفسه أربع شهادات، أو أقر أربع مرات؛ قال: فأمر النبي ﷺ برجمه. وفي الباب بعد هذا فى قصة هزال بيان ذلك أيضاً.

حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا الطحاوى، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعى، قال: أخبرنا عبد المجيد، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: رجم رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود وامرأة.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الرحمن المروزي، قال: حدثنا عبد الله بن الحسين، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا بشر بن عمر الزهراني، قال: حدثنا عبد الله بن هبة، قال: حدثنا أبو الزبير، قال: سألت جابر بن عبد الله: هل رجم رسول الله ﷺ؟ قال: رجم رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود وامرأة، وقال لليهودى: نحن نحكم عليكم اليوم.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عيسى الأسوائى، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، قال: حدثنا يونس، قال: حدثنا سفيان بن وكيع بن جراح الرواسى، حدثنى أبى، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبى بكر الصديق أن ماعزاً أقر على نفسه الزنى عند رسول الله ﷺ ثلاث مرات، فقال له النبي ﷺ: «إن أقررت الرابعة، أقمت عليك الحد»؛ فأقر عنده الرابعة، فأمر به فحبس، ثم سأل عنه فذكروا خيراً، فرجم. وليس فى هذا الحديث حجة من أجل جابر الجعفى، وإنما ذكرناه ليعرف؛ وقد أجمعوا على أنه يكذب حديثه، واختلفوا فى الاحتجاج به؛ وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وكان أحمد

(٥٢٥١) وأخرجه أحمد ٦٨/٥، عن ابن عباس. والبيهقى ٢١٤/٨، عن أبى هريرة. والحاكم ٣٦٣/٤، عن يزيد بن نعيم عنه أبيه. وعبد الرزاق بالمصنف ١٣٣٤٣، عن جابر بن سمرة. والطبرانى الكبير ٢٧٩/٢، عن يزيد بن نعيم، عن أبيه. والطحاوى بمعانى الآثار ٣/٤٣. عن ابن عباس.

وابن معين يضعفانه؛ وشهد له بالصدق والحفظ: الثوري، وشعبة، ووكيع، وزهير بن معاوية، وقال وكيع: مهما شككتم في شيء، فلا تشكروا أن جابر الجعفي ثقة.

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق ابن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: أخبرني عثمان بن أبي سودة، قال: حدثني من سمع عبادة بن الصامت يقول: قال رسول الله ﷺ «إن الله ليستر العبد من الذنوب ما لم يخترقه»، قالوا: وكيف يخترقه يا رسول الله؟ قال: «يحدث به الناس».

وأما قوله: إن الآخر زني - فالرواية بكسر الخاء، وهو الصواب، ومعناه: أن المرذل الدني زني، كأنه يدعو على نفسه ويعيها بما نزل به من واقعة الزنى. قال أبو عبيد: ومن هذا قولهم: السؤال آخر كسب الرجل، أي أرذل كسب الرجل.

وقال الأخفش: كنى عن نفسه فكسر الخاء، وهذا إنما يكون لمن حدث عن نفسه بقبيح يكره أن ينسب ذلك إلى نفسه.

٦٢٨ - حديث رابع ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: بلغني «أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يقال له هزال: يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك. قال يحيى ابن سعيد: فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي، فقال يزيد: هزال جدى، وهذا الحديث حق» (٥٢٥٢).

وهذا الحديث لا خلاف في إسناده في الموطأ على الإرسال كما ترى، وهو يستند من طرق صحاح.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مطلب بن شعيب، قال: حدثني عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن يزيد بن نعيم، عن جده هزال؛ وعن محمد بن المنكدر، عن هزال - أنه أمر ماعز الأسلمي أن يأتي رسول الله ﷺ فيخبره بحدثه، فأتاه ماعز فأخبره بحدثه فأعرض عنه مرارا - وهو يردد ذلك على رسول الله ﷺ؛ فبعث إلى قومه فسألهم: أبه جنة؟ فقالوا:

(٥٢٥٢) أخرجه أحمد ٢١٧/٥، عن نعيم بن هزال، عن أبيه. والبيهقي ٢١٩/٨، عن ابن هزال، عن أبيه. ونصب الراية ٧٤/٤، عن ابن هزال، عن أبيه. وبالكثير ١٢٩٨٦ وعزاه إلى أبي داود وإلحاحه وأحمد، عن نعيم بن هزال. وأبو داود كتاب الحدود ٧ باب الستر على أهل الحدود، عن ابن هزال رقم ٤٣٧٧ ج ٤.

لا، فسأل عنه: أثيب أم بكر؟ قالوا: ثيب؛ فأمر به فرجم، ثم قال: يا هزال، لو سترته بردائك كان خيراً لك.

وأخبرنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا هشام بن سعد، قال: حدثني يزيد ابن نعيم بن هزال، عن أبيه أن معاذ بن مالك كان في حجر أبيه هزال؛ فلما فجر، قال له أبي لو أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته؛ فلهذا قال رسول الله ﷺ حين لقيه: يا هزال، لو سترته بردائك كان خيراً لك.

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن محمد البغدادي بكير بمكة، حدثنا محمد بن يونس الكرمي، قال: حدثنا الربيع بن يحيى الأشناني، قال: حدثنا شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن هزال، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لو سترته بردائك كان خيراً لك.

قال أبو عمر: هذا الحديث - وإن كنا ذكرناه من رواية الكرمي، فإنه محفوظ، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن هزال، عن هزال؛ وعن يحيى بن سعيد، عن يزيد بن نعيم بن هزال من وجوه، وقد ذكرنا الحكم في معاني هذا الحديث في مواضع سلفت من كتابنا، والحمد لله.

وقد رويت آثار عن النبي ﷺ في فضل الستر على المسلم أذكر منها ما حضرني ذكره بعون الله.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن الفضل عارم، قال: حدثنا أبو عوانة، عن سليمان الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وربما قال عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة؛ ومن يسر على مسلم، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر على مسلم، ستر الله عليه في الدنيا والآخرة؛ والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» (٥٢٥٣).

حدثنا أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس،

(٥٢٥٣) أبي داود ٤٩٤٦ ج٤/٢٨٨ كتاب الأدب باب المعونة للمسلم، عن أبي هريرة. والترمذي ١٩٣٠ ج٤/٣٢٦ كتاب البر، عن أبي هريرة. وابن أبي شيبة ٨٦/٩، عن أبي هريرة. وذكره بنصب الراية، عن أبي هريرة. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٣٦٩/١ وعزاه لأبي داود والنسائي، عن أبي هريرة وأبي نعيم في الحلية ١١٩/٨، عن أبي هريرة.

قال: حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من فرج عن أخيه كربة من كرب الدنيا، فرج الله عنه كربة من كرب الآخرة؛ ومن ستر أخاه، ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» (٥٢٥٤).

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح، قال: حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن أبيه، عن مولى لخارجة، حدثه عن أبي صياد الأسود الأنصاري - وكان عريفهم - أن رجلا قدم فحل بباب مسلمة بن مخلد، واستأذن فأذن له، وقال: حل، قال: لا ولكن أرسل معي إلى عقبة بن عامر، فأرسل معه أبا صياد، فدخلوا على عقبة، فرحب به؛ فقال الرجل لعقبة: هل تذكر مجلسا كنا فيه عند رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «من ستر عورة مؤمن كانت له كموءة أحياء؟» (٥٢٥٥) قال عقبة: نعم، لعمري إني حاضر ذلك وسمعت منه، فكبر الرجل وقال: لهذا ارتحلت. ورجع.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا همام بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق بن أبي طلحة، قال: حدثنا شيبه الحضرمي، قال: شهدت عروة بن الزبير يحدث عمر بن عبدالعزيز، عن عائشة قالت: «قال رسول الله ﷺ: ثلاث كنت حالفا عليهن، ولو حلفت على الرابعة رجوت أن لا إثم؛ لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، قال: وسهام الإسلام الصلاة، والصيام، والصدقة، ولا يحب رجل قوما إلا جاء معهم يوم القيامة؛ ولا يتولى الله عبد في الدنيا يوليه غيره يوم القيامة، والرابعة: لا يستر الله على عبد في الدنيا إلا ستره يوم القيامة» (٥٢٥٦). هكذا

(٥٢٥٤) أخرجه بنحوه في البخاري ١٦٨/٣، عن ابن شهاب وذكره بالمجمع ١٩٣/٨ وعزاه للطبراني، عن أبي هريرة. ونصب الراية ٣٠٧/٣. وبتاريخ أصبهان ٦٦/٢، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز ٤٣٣٧٥ وعزاه للخطيب، عن أنس.

(٥٢٥٥) أخرجه أحمد ١٥٣/٤، عن أبي سعيد. والبيهقي بالسنن الكبرى ٣٣١/٨، عن أبي الهيثم والبغوي بالسنن ٢٢٥/٦، عن عقبة. والإتحاف ٢١٦/٦ وعزاه لابن ماجة، عن ابن عباس. وذكره بالكنز ٦٣٨٦ وعزاه لابن حبان، عن عقبة بن عامر.

(٥٢٥٦) أخرجه أحمد ١٤٥/٦، عن عائشة. والحاكم ٣٨٤/٤، عن عائشة. والترغيب والترهيب ٢٣٧/٣، عن عائشة. وذكره بنصب الراية ٣٠٧/٣. وبالمجمع ٣٧/١. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٢٩٦/١ وعزاه للحاكم وأحمد، عن عائشة. والطحاوي بالمشكل ٥٠/٣، عن عائشة.

قال شيبه الحضرمي، وإنما هو شيبه الحضري؛ وكذلك رواه عفان، عن همام. ذكر ابن أبي شيبه، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال: حدثني شيبه الحضرمي أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبدالعزيز، عن عائشة، «عن النبي ﷺ قال: لا يجعل الله رجلاً له سهم في الإسلام كمن لا سهم له»^(٥٢٥٧)، وذكر الحديث سواء إلى آخره بمعناه، وزاد فقال عمر بن عبدالعزيز: إذا سمعتم بمثل هذا الحديث عن مثل عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ فاحفظوه.

حدثنا خلف بن القاسم بن سهل بن محمد بن أسود الحافظ، قال: حدثنا أبو الطيب محمد بن جعفر غندر، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، قال: حدثنا الحسين بن الحسن، حدثنا يحيى بن سليم، حدثنا إسماعيل بن كثير، قال: سمعت مجاهدًا، يقول: إن الملائكة مع ابن آدم، فإذا ذكر أخاه المسلم بخير، قالت الملائكة: ولك مثله، وإذا ذكره بشر، قالت الملائكة: ابن آدم المستور عورته أربع على نفسك، وأحمد الله الذي ستر عورتك.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا سهيل، عن أبيه، «عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: لا يستر عبد عبدًا في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة»^(٥٢٥٨).

حدثنا محمد بن عبد الله، ومحمد بن إبراهيم، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أبو خليفة الفضل بن حباب، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا الليث ابن سعد، قال: حدثني إبراهيم بن نشيط الخولاني، عن كعب بن علقمة، عن دخين أبي الهيثم كاتب عقبة، قال: قلت لعقبة بن عامر: إن لنا جيرانا يشربون الخمر - وأنا داع لهم الشرط فيأخذونهم؟ قال: لا تفعل، ولكن عظمهم وتهدهم، قال: يفعل ذلك بهم شهرًا، ثم جاء دخين إلى عقبة فقال: إني نهيتهم فلم ينتهوا، وإني داع لهم الشرط؛ فقال له عقبة: ويحك، لا تفعل فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر على مؤمن عورة فكأنما استحيا موؤدة»^(٥٢٥٩).

(٥٢٥٧) أخرجه أحمد ١٦٠/٦، عن عائشة.

(٥٢٥٨) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة رقم ٧٢ ج ٤/٢٠٠٢، عن أبي هريرة. وأحمد ١٤٥/٦، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٦٣٨٣ وعزاه لمسلم، عن أبي هريرة.

(٥٢٥٩) وذكره بالجمع ١٤٣/١، عن مسلمة بن مخلد. وبالترغيب والترهيب ٢٣٩/٣، عن مسلمة ابن مخلد. وذكره بالإتحاف ٢١٦/٦ وعزاه للبيهقي وابن حبان، عن أبي هريرة. وذكره =

وهذا الحديث رواه ابن وهب، عن إبراهيم بن نشيط، عن كعب بن علقمة، عن كثير مولى عقبة بن عامر، عن عقبة بن عامر - أن رسول الله ﷺ قال: «من رأى عورة فسترها كان كمن استحيا مؤودة من قبرها» (٥٢٦٠).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ: من نفس، عن مسلم كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة؛ ومن ستر مسلما، ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة؛ والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة؛ وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به حسبه» (٥٢٦١).

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا أحمد بن الحسن الصباحي، قال: حدثنا يحيى بن ورد بن عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عدى، عن داود ابن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن عمار بن ياسر أخذ سارقا فقال: ألا أستره لعل الله يسترني.

٦٢٩ - حديث عاشر من مراسيل ابن شهاب:

مالك، عن ابن شهاب، «أنه أخبره أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، وشهد على نفسه أربع مرات، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم» (٥٢٦٢).

=بالكنز برقم ٦٣٨٥ وعزاه لابن مردويه للطبراني في الأوسط، عن مسلمة بن مخلد وعن عقبة.

(٥٢٦٠) أخرجه أبي داود برقم ٤٨٩١ ج٤. وأحمد ١٤٧/٤، عن عقبة بن عامر والبيهقي بالكبرى ٣٣١/٨، عن عقبة بن عامر والحاكم بالمستدرک ٣٨٤/٤، عن عقبة والطبراني ٣١٩/١٧، عن عقبة بن عامر. وذكره بنصب الراية ٣٠٧/٣، عن عقبة بن عامر. وذكره بالكنز برقم ٤٣٠٤٣، عن عقبة بن عامر وعزاه.

(٥٢٦١) سبق تخريجه برقم ٥٥٠٥.

(٥٢٦٢) أخرجه البخاري كتاب الحدود بابا يرحم المجنون والمجنونة ج٨/٢٩٥، عن جابر وأبي هريرة ومسلم كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا رقم ١٦ ج٣/١٣١٨ عن أبي هريرة.

هكذا هو في الموطأ عند جميع رواه - فيما علمت، وقد روى هذا الحديث عن ابن شهاب - مسنداً - عقيل، وغيره:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا المطلب بن شبيب قراءة عليه، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، قال: حدثني الليث، قال: حدثنا عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة، وسعيد بن المسيب، «عن أبي هريرة، أنه قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فناداه فقال: يا رسول الله، إني قد زنيت، فأعرض عنه حتى ثنى ذلك أربع مرات؛ فلما شهد على نفسه أربع مرات، دعاه رسول الله ﷺ فقال: أباك جنون؟ فقال: لا، قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم. قال رسول الله ﷺ: اذهبوا به فارجموه» (٥٢٦٣).

قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبدالله يقول: فكنت فيمن رجمه؛ فلما أذلقته الحجارة هرب، فأدركناه بالحرة فرجمناه.

هكذا قال عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة وبعضه عن جابر، وقد جوده - إن شاء الله.

ورواه معمر، ويونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر، أخبرنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي. وابن أبي السرى العسقلاني، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبدالله، «أن رجلاً من أسلم - جاء إلى رسول الله ﷺ فاعترف بالزنا، فأعرض عنه، ثم اعترف فأعرض عنه، حتى شهد على نفسه أربع شهادات؛ فقال له النبي ﷺ: أباك جنون؟ قال: لا. قال: أحصنت؟ قال: نعم. قال: فأمر به النبي ﷺ فرجم في المصلى، فلما أذلقته الحجارة فر، فأدرك فرجم حتى مات. فقال له النبي ﷺ خيراً ولم يصل عليه» (٥٢٦٤).

وأخبرنا عبدالرحمن بن عبدالله، قال: حدثنا أبو العباس بن تميم، قال: حدثنا عيسى ابن مسكين.

(٥٢٦٣) أخرجه البخاري، عن أبي هريرة ٢٩٥/٨ كتاب المحاريق باب لا يرحم المخنون. ومسلم كتاب الحدود رقم ١٦، عن أبي هريرة. والنسائي ٦٣/٤ كتاب الجنائز باب ترك الصلاة على المرحوم، عن جابر وأبي داود رقم ٤٤٣٠ ج ٤٤٧/٤ كتاب الحدود، عن جابر. وأحمد ٤٥٣/٢، عن جابر. والبيهقي ٢١٤/٨، عن جابر. والدارقطني ١٢٧/٣، عن جابر. ومصنف عبدالرزاق ١٣٣٣٧، عن أبي هريرة. والبعثي في السنة ٢٨٩/١٠، عن أبي هريرة.

(٥٢٦٤) أخرجه البخاري، عن جابر ج ٢٩٧/٨ كتاب المحاريق باب لرحم بالمملى.

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثني ابن وهب.

عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن جابر بن عبد الله، أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فناداه وحدثه أنه زنا، فأعرض عنه رسول الله ﷺ فتتحنى لشقه الذي أعرض قبله، فأخبره أنه زنا، وشهد على نفسه أربع مرات؛ فدعاه رسول الله ﷺ فقال: هل بك جنون؟ فقال: لا. قال: فهل أحصنت؟ قال: نعم. فأمر به رسول الله ﷺ أن يرحم بالمصلى، فلما أذلقته الحجارة، حمز حتى أدرك بالحجارة، فقتل بها رجلاً.

وقد روى هذا الحديث في رجم الأسلمي - وهو ماعز - جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، رواه عنه ابن عمه عبدالرحمن بن الصامت؛ وأبو سلمة، ومنهم جابر ابن عبد الله، روى عنه من طرق شتى؛ وابن عباس، روى عنه أيضاً من وجوه كثيرة؛ وجابر بن سمرة، وسهل بن سعد، ونعيم بن هزال، وأبو سعيد الخدري، وبريدة الأسلمي؛ وأكثرهم يقول: إنه اعترف أربع مرات، وفي حديث أبي سعيد الخدري - ثلاث مرات، وفي حديث جابر بن سمرة، أنه اعترف مرتين، ثم أمر به، فرجم.

هكذا رواه شعبة، وإسرايل، وأبو عوانة، عن سماك، عن جابر بن سمرة. واختلف الفقهاء في عدد الإقرار بالزنا، فقال مالك، والليث، والشافعي، وعثمان البتي: إذا أقر مرة واحدة حد: وهو قول داود، والطبري؛ ومن حجتهم ما روى من الآثار المذكور فيها الرجم بإقرار مرتين وثلاثاً - وهو دون الأربع. وحديث ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد - في قصة العسيف: قوله ﷺ: واغدا يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها. فاعترفت فرجمها - ولم يقل: إن اعترفت - أربع مرات، فكل اعتراف على ظاهر هذا الحديث، يوجب الرجم - مرة كان أو أكثر.

وقد أجمعوا أن الإقرار في الحقوق يجب بالمرة الواحدة، وكذلك الحدود في القياس، وليس الشهادات من باب الإقرار في شيء، لإجماعهم على أن الإقرار في الحقوق لا يجب تكراره مرتين - قياساً على الشاهدين، وكذلك لا يجب الإقرار في الزنا أربع مرات، قياساً على الشهود الأربعة.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يجب الرجم بالإقرار حتى يقر بالزنا أربع مرات في مجالس مفترقة، وهو أن يغيب عن مجلس القاضي حتى لا يراه، ثم يعود فيقر.

وقال الحسن بن حي: يقر أربع مرات - ولم يذكر مجالس مفترقة.

وقال أبو يوسف، ومحمد: يحد في الخمر بإقراره مرة واحدة. وقال زفر: لا يحد حتى يقر مرتين في موطنين.

وقال أبو حنيفة، وزفر، ومحمد بن الحسن: إذا أقر مرة واحدة في السرقة، صح إقراره، وقال أبو يوسف: لا يصح حتى يقر مرتين.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن غير، قال: حدثنا بشير بن المهاجر، قال: حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، «أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني قد ظلمت نفسي وزنيت، وأنا أريد أن تطهرني فردّه؛ فلما كان من الغد، أتاه أيضا فقال: يا رسول الله. إني قد زنيت، فردّه الثانية: فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه فقال: أتعلمون بعقله بأسا؟ أتتكرون منه شيئا؟ قالوا: لا نعلمه إلا وفي العقل، من صالحينا - فيما نرى؛ قال: فأتاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضا، فسأل عنه، فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله؛ فلما كان الرابعة حفر له حفرة، ثم أمر به فرجم» (٥٢٦٥).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر، قال: «جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فقال: إنه قد زنا، فقال: أما لهذا أحد، فردّوه؟ ثم جاء ثلاث مرات، فقال: أما لهذا أحد فردّوه؟ فلما كانت الرابعة، قال: ارجموا فرماه ورميناه، وفر واتبعناه» (٥٢٦٦) قال عامر: فقال لي جابر: فهاهنا قتلناه.

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبدالملك بن أبيجر، قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا العباس بن الوليد، قال: حدثنا أبو عوانة، عن سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ رد ماعزا حتى شهد وأقر أربع مرات، ثم أمر برجمه.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبدالسلام، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا سعيد، عن سماك،

(٥٢٦٥) أخرجه مسلم كتاب الحدود رقم ٢٣ ج٣/١٣٢٣، عن ابن بريدة، عن أبيه وابن أبي شيبة ٧٤/١٠، عن ابن بريدة، عن أبيه.

(٥٢٦٦) ابن أبي شيبة ٧/١٠، عن ابن بريدة، عن أبيه [غريب الحديث]. والتيس: ذكر الأطباء والماعز. والكثبة: قليل من اللبن والطعام.

قال: سمعت جابر بن سمرة، يقول: «أتى رسول الله ﷺ رجل أشعر قصير، له عضلات، فأقر أنه قد زنا، فردّه مرتين، ثم أمر برجمه؛ فقال رسول الله ﷺ: كلما نفرنا غازين فى سبيل الله، تخلف أحدهم له نبيب كنيب التيس، يمنح إحداهن الكتبة لا أوتى بأحد منهم إلا جعلته نكالا» (٥٢٦٧).

قال أبو عمر: فى بعض هذه الأحاديث ما يدل على أن إقراره كان فى مجالس مفترقة، وفى حديث ابن عباس أيضا، وجابر بن سمرة، وأبى هريرة، ما يدل على أنه أقر على نفسه فى مجلس واحد - مرتين، أو أربع مرات، أعرض عنه رسول الله ﷺ منها فى الثلاث، وبعضهم يقول شهد على نفسه أربع شهادات.

والآثار فى ذلك كثيرة طرقها جدًّا، قد ذكرها المصنفون، وفيما ذكرنا منها كفاية، وإنما غرضنا أن نذكر حديث ابن شهاب متصلًا لا غير، ولكننا ذكرنا غيره؛ لأنه من حجة المخالف، وفيما ذكرنا من الحجة لمذهبنا شفاء - إن شاء الله.

واختلف الفقهاء أيضا فى رجوع المقر بالزنا، وشرب الخمر، وما ليس من حقوق الآدميين؛ فقال مالك، والليث، والشافعى، والثورى، والحسن بن حى، وأبو حنيفة، وأصحابه: يقبل رجوع المقر بالزنا والسرقة وشرب الخمر.

وقال ابن أبى ليلى، وعثمان البتى: لا يقبل رجوعه فى شيء من ذلك كله.

وقال الأوزاعى فى رجل أقر على نفسه بالزنا أربع مرات - وهو محصن، ثم ندم، وأنكر أن يكون أتى ذلك: أنه يضرب حد الفرية على نفسه، فإن اعترف بسرقة، أو شرب خمر، أو قتل، ثم أنكر، عاقبه السلطان دون الحد.

قال أبو عمر: إذا أقر الرجل بسرقة من مال رجل، فأنكر الرجل المقر له ذلك ولم يدعه، وكذب السارق، أو أقر بسرقة من مال غائب، ثم رجع، لم يقطع؛ لأنه لا حق لآدمى هاهنا، وحكمه حكم المقر بالزنا.

واختلف قول مالك فى المقر بالزنا، أو شرب الخمر، يقام عليه الحد فيرجع تحت العذاب؛ فمرة قال: إذا أقيم عليه أكثر الحد أتم عليه؛ لأن رجوعه ندم منه؛ ومرة قال: يقبل منه رجوعه أبدًا، ولا يضرب بعد رجوعه، ويرفع عنه؛ وهو قول ابن القاسم -

(٥٢٦٧) أخرجه مسلم كتاب الحدود باب ٥ رقم ١٧، ١٨ ج ٣/١٣١٩، عن جابر، وأحمد ١٠٣/٥، عن جابر بن سمرة. والدارمى ١٧٧/٢، عن جابر بن سمرة، والبيهقى ٨/ جابر بن سمرة.

وعليه الناس؛ لأنه محال أن يقام حد على أحد بغير إقرار ولا بينة، وإذا أكذب نفسه قبل تمام الحد، فما بقي من الحد لا يتم عليه؛ لأنه حينئذ يضرب بغير إقرار ولا بينة، وظهور المسلمين، ودمائهم حمى إلا بيقين؛ ولا وجه لقول من جعل رجوعه ندمًا، لإجماعهم على أن رجوعه قبل أن يقام عليه الحد ليس بندم، ولا فرق في القياس، والنظر بين أول الحد وآخره؛ وإذا جاز أن يقبل رجوعه بعد سوط واحد، جاز أن يقبل بعد سبعين والله أعلم.

قال أبو عمر: ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وجابر، ونعيم بن هزال، ونصر بن دهر، وغيرهم؛ - أن ماعز بن مالك لما رجم ومسته الحجارة، هرب فاتبعوه؛ فقال لهم: ردوني إلى رسول الله ﷺ فقتلوه رجما وذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «فهل تركتموه لعله يتوب، فيتوب الله عليه».

ففي هذا أوضح الدلائل على أنه يقبل رجوعه إذا رجع، والله أعلم.

وقد جعل رسول الله ﷺ هروبه رجوعًا، وقال: «فهل تركتموه».

«وقال: إنه لفي أنهار الجنة ينغمس فيها»^(٥٢٦٨).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا ابن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالدة الأحمر، عن محمد بن إسحاق.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: حدثني محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، عن أبيه، قال: كنت فيمن رجمه - يعني ماعز بن مالك، فلما وجد مس الحجارة، جزع جزعًا شديدًا؛ قال: فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «فهل تركتموه».

وفي حديث سعيد - حديث ابن أبي شيبة، فلما وجد مس الحجارة، قال: ردوني إلى النبي ﷺ.

٦٣٠ - مالك، عن أبي عرفة يعقوب بن زيد بن طلحة - حديث واحد:

وهو يعقوب بن زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، وابن أبي مليكة هو:

(٥٢٦٨) أخرجه أبو داود كتاب الحدود باب ٢٤ ج٤/١٤٦، عن أبي هريرة وعبد الرزاق بالمصنف

عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي، واسم أبي مليكة زهير، وكان يعقوب بن زيد قاضيا ثقة مأمونا؛ روى عن أبيه زيد بن طلحة، وروى هو وأبوه عن سعيد المقبري، روى عن يعقوب بن زيد مالك بن أنس، وهشام ابن سعد، وابن عيينة، وموسى بن عبيدة، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وسمع أبوه زيد ابن طلحة من ابن عباس.

فروى عنه الثوري، وعبد الرحمن بن إسحاق، وابنه يعقوب، وأبو علقمة الفروى، ولم يرو عنه مالك.

قال ابن معين: زيد بن طلحة ثقة، وقال ابن المديني: هو شيخ معروف، وقال أبو زرعة: ليس به بأس - وليس بحجة وأبوه مثله.

مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، «أنه أخبره أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته أنها زنت - وهي حامل، فقال لها رسول الله ﷺ: «اذهبي حتى تضعي»؛ فلما وضعته جاءته، فقال رسول الله ﷺ: «اذهبي حتى ترضعيه»، فلما أرضعته جاءته، فقال: «اذهبي فاستودعيه»، قال: فاستودعته ثم جاءت، فأمر بها فرجمت» (٥٢٦٩).

هكذا قال يحيى فيما رأينا من رواية شيوخنا في هذا الحديث، عن مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلا، عنه. وقال القعنبي، وابن القاسم، وابن بكير، عن مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة.

وقال أبو مصعب كما قال يحيى: زيد بن طلحة، عن عبد الله بن أبي مليكة، فجعلوا الحديث لزيد بن طلحة - مرسلا عنه؛ وهذا هو الصواب - إن شاء الله، وقد جوده ابن وهب، ورفع الإشكال فيه؛ لأنه لم ينسب زيد بن طلحة، وجعل الحديث له.

قال ابن وهب: أخبرني مالك، عن يعقوب بن زيد بن طلحة التيمي، عن أبيه أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت إنها زنت - وهي حبلى، فقال لها رسول الله ﷺ: اذهبي حتى تضعيه، فذهبت، فلما وضعت جاءته، فقال: اذهبي حتى ترضعيه، فلما أرضعته جاءته، فقال: اذهبي حتى تستودعيه، فلما استودعته جاءته فأقام عليها الحد.

(٥٢٦٩) أخرجه مسلم كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى رقم ٢٣، عن بريدة ج٣/١٣٢٣ أخرجه الحاكم بالمستدرک ٤/٣٦٣، عن بريدة. وأحمد ٥/٣٤٨، عن بريدة.

هكذا قال: وأقام عليها الخد، وأخذ الرجم على ما ذكره يحيى وغيره فى هذا الحديث.

قال ابن وهب: وأخبرنى ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان، عن محمود بن لبيد الأنصارى، عن رسول الله ﷺ مثله.

قال ابن وهب: وسمعت شمر بن غمير يحدث عن حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله ﷺ بذلك: إلا أن فيه أن رسول الله ﷺ: «قال: من يكفله؟ فقال رجل من الأنصار: أنا أكفله، فقال: اذهبوا بها فارجموها. قال على. فعير رجل من أهلها بها، فجاء إلى النبي ﷺ فأخبره، فقال رسول الله ﷺ: ما بال تلك، لقد تابت توبة لو تابها عريف أو صاحب عشور لقبلت منه» (٥٢٧٠).

قال أبو عمر: حسين بن عبد الله هذا هو حسين بن عبد الله بن ضميرة، متروك الحديث، ومرسل حديث مالك خير عندهم من مسند حسين هذا، وليس فى واحد منهما ما يحتج به أهل الحديث؛ لأن مرسل مالك ليس من مراسيل الأئمة، وفيه علل يطول ذكرها، إلا أنه يستند معناه من وجوه صحاح من حديث عمران بن حصين، وبريدة الأسلمى.

وروى مرسل من وجوه كثيرة وهو مشهور عند أهل العلم معروف، أعنى رجم رسول الله ﷺ لهذه المرأة الحبلى بعد وضعها.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا هشام الدستوائى، وأبان العطار - المعنى واحد، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى قلابة، عن أبى المهلب، «عن عمران بن حصين، قال فى حديث أبان. إن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ فقالت إنها زنت - وهى حبلى، فدعا وليا لها فقال لها رسول الله ﷺ: أحسن إليها، فإذا وضعته فجننى بها؛ فلما أن وضعت جاءها بها، فأمر بها النبي ﷺ، فشكت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجعت، ثم أمرهم أن يصلوا عليها؛ فقال عمر: يا رسول الله أتصلى عليها وقد زنت؟ فقال: والذى نفسى بيده لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لو سعتهم، وهل وجدت أكثر من أن جاءت بنفسها. - لم يقل عن أبان: فشكت عليها ثيابها» (٥٢٧١).

(٥٢٧٠) أخرجه البيهقى ٢٢٥/٨، عن أبى هريرة. والبغوى بالسنة ٢٨٩/١٠، عن أبى هريرة.

(٥٢٧١) أخرجه مسلم كتاب الحدود باب ٥ رقم ٢٤ ج ٣/١٣٢٤، عن عمران بن حصين وأبو

داود كتاب الحدود باب ٢٥ ج ٤/١٤٩، عن عمران بن حصين والترمذى ١٤٣٥

ج ٤/٤٢ كتاب الحدود، عن عمران. والنسائى كتاب الجنائز باب ٦٣ ج ٤/، عن=

قال أبو داود: وحدثنا محمد بن الوزير الدمشقي، قال: حدثنا الوليد، عن الأوزاعي قال: فشكت عليها ثيابها - يعني شدت. وهكذا رواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ. وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران بن حصين - إن صح، عن الأوزاعي.

حدثنا أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا بشر بن بكر، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران ابن حصين، قال: أتت رسول الله ﷺ امرأة من جهينة فقالت: يا رسول الله، إني أصبت حدا فأقمه علي، فدعا رسول الله ﷺ وليها فقال: «أحسن إليها حتى تضع ما في بطنها، فإذا وضعت فأنتني بها؛ فوضعت، فأتى بها رسول الله ﷺ فأمر بها، فشكت عليها ثيابها؛ ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها. فقال عمر بن الخطاب: تصلى عليها وقد زنت؟ فقال رسول الله ﷺ: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جاءت بنفسها. - هكذا قال الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر - إن صح عنه؛ والصواب ما قاله هشام، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب؛ وهشام - عندهم أحفظ من الأوزاعي، وقد تابعه أبان، ومعمر.

وأما قوله الأوزاعي في هذا الحديث: ثم صلى عليها فهو وهم إلا أن يكون أضاف الصلاة إليه؛ لأنه أمر بها ﷺ، فقد يضاف الفعل إلى الأمر به، كما يضاف إلى فاعله؛ يقال: فلان بنى داراً، أو غرس غرساً - ولم يصنع ذلك بنفسه؛ وهذا من قوله - عز وجل -: ﴿وَنَادَىٰ فرعون في قومهِ﴾ (٥٢٧٢).

وقد اختلف العلماء في صلاة الإمام على من قتله أو أمر بقتله في قصاص أو حد أو

=عمران بن حصين. وأحمد ٤٤٠/٤، عن عمران بن حصين. والبيهقي بالكبرى ١٨/٤، عن عمران بن حصين. والبيهقي بالجمع ٢٦٨/٦ وعزاة للطبراني في الصغير والأوسط، عن أنس والطبراني الكبير ١٩٧/١٨، عن عمران بن حصين. والطحاوي بالمشكل ١٧٧/١، عن عمران بن حصين وذكر بالكنز رقم ١٣٥٥٠ وعزاه لمسلم وأحمد وأبو داود، عن عمران.

(٥٢٧٢) أخرجه البيهقي اندارقطنى ١٢٧/٣، وأحمد ٣٣٥/٤، والنسائي ٦٦/٤، والترمذي برقم ١٤٣٥ كتاب الحدود ج٤/٤٢، عن عمران والآية سورة الزخرف ٥١.

رجم: فذهب مالك، وأصحابه إلى أن من قتل فى قصاص أو حد أو رجم: لم يصل عليه الإمام وصلى عليه غيره، وكذلك قطاع الطريق.

وقال الكوفيون وغيرهم: لا فرق بين صلاة الإمام وصلاة غيره، إلا أنهم قالوا فيمن قتل نفسه: لا يصلى عليه الإمام وحده عقوبة له؛ لأنه مطالب بنفسه كما صنع رسول الله ﷺ بالذى مات بخير؛ فقال فيه رسول الله ﷺ لأصحابه: «صلوا على صاحبكم، فنظروا فى متاعه فوجدوا خرزاً من خرز يهود لا يساوى درهمين»^(٥٢٧٣) قالوا: فترك الصلاة عليه لما كان به مطالب من الغلول، وأمر غيره بالصلاة عليه؛ قالوا: فكذلك الذى يقتل نفسه؛ لأنه مطالب بها ألا يقدر أحد من أهل الدنيا على تخليصه منها؛ وعلى هذا حمل أهل العلم حديث سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة - رجلاً قتل نفسه بمشقص فلم يصل عليه النبي ﷺ. حملوه على أنه صلى عليه غيره والله أعلم. وذهبوا إلى أن كل من كان من أهل القبلة لا تترك الصلاة عليه، وعلى هذا جماعة العلماء؛ إلا أبا حنيفة، وأصحابه، فإنهم خالفوا فى البغاة - وحدهم - فقالوا: لا نصلى عليهم؛ لأن علينا منابذتهم واجتنابهم فى حياتهم، قالوا: وبعد الموت أخرى لوقوع اليأس من توبتهم.

قال أبو عمر: ليس هذا بشيء، والذى عليه جماعة العلماء، وجمهور الفقهاء من الحجازيين، والعراقيين: أنه يصلى على من قال: لا إله إلا الله - مذبذب وغير مذبذب مصرين، وقتلى أنفسهم وكل من قال لا إله إلا الله؛ إلا أن مالكا خالف فى الصلاة على أهل البدع، فكرهاها للأئمة، ولم يمنع منها العامة؛ وخالف أبو حنيفة فى الصلاة على البغاة، وسائر العلماء غير مالك يصلون على أهل الأهواء، والبدع، والكبائر، والخوارج، وغيرهم.

وأما حديث بريدة الأسلمى فى هذا الباب، فحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، قال: حدثنا بشير بن المهاجر، قال: حدثنى عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: جاءت الغامدية فقالت: «يا رسول الله، إني قد زنيست وأنا أريد أن تطهرنى. وأنه ردها؛ فلما كان الغد، قالت: يا نبي الله لم تردنى فلعلك تريد أن تردنى كما رددت ماعزاً؟ فوالله إني لحبلى، قال: أما الآن، فاذهبي حتى تلدى، فلما ولدت، أتته بالصبي فى خرقة - قالت: هذا قد ولدته؛ قال اذهبي فأرضعيه

(٥٢٧٣) أخرجه أبو داود كتاب الجهاد باب ١٤٢ برقم ٢٧١٠ ج ٣/٦٨، عن زيد بن خالد

الجهنى. والترمذى كتاب الجنائز باب ٦٥/٤٦٤، عن زيد بن خالد الجهنى.

حتى تفضميه، فأرضعته، فلما فطمته أته بالصبي - وفي يده كسرة خبز، فقالت: يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام؛ فدفع الغلام إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس أن يرموا؛ وأقبل خالد بن الوليد فرمى رأسها، وانتضح الدم وجه خالد؛ فسيها خالد؛ فسمع النبي ﷺ سبه إياها، فقال: مهلا يا خالد، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له؛ ثم أمر بها، فصلى عليها ودفنت» (٥٢٧٤).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي، قال: حدثنا عيسى - يعني ابن يونس، عن بشير بن المهاجر، قال: حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه - أن امرأة - يعني من غامد أتت النبي ﷺ فقالت: إني قد فجرت فقال: ارجعي، فرجعت؛ فلما كان من الغد، أته فقالت: لعلك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك، فوالله إني لحبلى؛ قال: ارجعي حتى تلدى، فرجعت؛ فلما ولدت أته بالصبي، فقال: هذا قد ولدته؛ قال: ارجعي فأرضعيه حتى تفضميه، فجاءت به وقد فطمته وفي يده شيء يأكله؛ فأمر الصبي فدفع إلى رجل من المسلمين، وأمر بها فحفر لها؛ وأمر بها فرجعت، وأمر بها فصلى عليها ودفنت؛ وقال: لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له.

قال أبو عمر: في حديث بريدة هذا: أن رسول الله ﷺ أمر بالصبي يعد أن فطم إذ رجم أمه، فدفع إلى رجل من المسلمين يكفله.

وروى من حديث علي بن أبي طالب، وحديث أبي بكر - في قصة هذه المرأة أن رسول الله ﷺ كفل ولدها؛ وفي حديث علي: قال رسول الله ﷺ: أنا أكفله. ولا يصح حديث علي هذا؛ لأنه عن رواية حسين بن ضميرة لا غير. وكذلك حديث أبي بكر لا يصح؛ لأنه عن رجل مجهول؛ وأحسن إسناد لهذا الحديث حديث بريدة، وحديث عمران - وبالله التوفيق وهو المستعان.

وقد تقدم حكم الإحصان الموجب للرجم وكثير من أحكام الرجم في باب ابن شهاب، عن عبيد الله من هذا الكتاب، وتقدم أيضا في باب مرسل ابن شهاب، وفي

(٥٢٧٤) أخرجه مسلم كتاب الحدود رقم ٢٣ ج ٣/١٣٢٣، عن بريدة، عن أبيه. وأبو داود كتاب الحدود باب ٢٥ ج ٤/١٥٠، كتاب الحدود، عن ابن بريدة، عن أبيه. والبيهقي بالكبرى ١٨/٤، عن عمران بن حصين ٢١٨/٨، وابن أبي شيبة ٨٧/١٠، عن بريدة. وذكره بنصب الراية ٣/٣٣٢، عن ابن بريدة، عن أبيه. وذكره بالكنز رقم ١٣٥٣٥ وعزاه لابن جريد، عن أنس.

باب نافع، عن ابن عمر - أصول من أحكام الرجم، وفى باب يحيى بن سعيد من كتابنا هذا ما فيه كفاية - إن شاء الله.

قال أبو عمر: اختلف الفقهاء فى انتظار المرأة التى قد وجب عليها الرجم إلى أن تظم ولدها: فقال مالك: لا تحد حتى تضع إذا كانت ممن تجلد، وإن كان رجما رجمت بعد الوضع؛ وقد روى عنه أنها لا ترجم حتى تحد من يكفل ولدها؛ والمشهور من مذهبه: أنه إن وجد للصبى من يرضعه رجمت، وإن لم يوجد للصبى من يرضعه، لم ترجم حتى تظم الصبى، فإذا فطمت الصبى رجمت.

وقال أبو حنيفة: لا تحد حتى تضع، فإن كان جلدا حتى تقال من النفاس، وإن كان رجما، رجمت بعد الوضع.

وقال الشافعى: أما الجلد، فيقام عليها إذا ولدت وأفقت من نفاسها؛ وأما الرجم، فلا يقام عليها حتى تظم ولدها ويوجد من يكفله.

قال أبو عمر: ليس فى حديث عمران بن حصين انتظار الفطام، وذلك محفوظ صحيح فى حديث بريدة الأسلمى، وفى مرسل مالك المذكور فى هذا الباب، وفى حديث أبى بكر، وحديث على، وحديث أبى المليلح الهذلى، عن النبى ﷺ؛ كلهم ذكروا أن النبى ﷺ لم يرمها حتى فطمته. وحديث أبى المليلح يرويه عبد الله بن مهران الأسدى، عن عبد الملك بن عمير، عن أبى المليلح، عن النبى ﷺ وعبد الله بن مهران مجهول، وغيره يرويه عن عبد الملك بن عمير مرسلا.

وروى عن على بن أبى طالب من ثلاثة وجوه: من حديث أبى عبد الرحمن السلمى، وأبى جميلة ميسرة الطهوى، وعاصم بن ضميرة، كلهم عن على أن أمة لرسول الله ﷺ وبعضهم يقول لبعض نساء النبى ﷺ زنت، فلما ولدت، أمرنى رسول الله ﷺ أن أجلدها بعدما تعلت من نفاسها فجلدتها؛ وقد ثبت من حديث بريدة مراعاة الفطام، وهى زيادة يجب قبولها.

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: حدثنا ابن أبى دليم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا عبدالعزيز بن عمران بن مقلاص؛ قال: حدثنا ابن وهب، حدثنى معاوية بن صالح، عن على بن أبى طلحة، قال: كان ابن عباس يقول فى ولد الزنا: لو كان شر الثلاثة، لم يتأن بأمه أن ترجم حتى تضعه.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا أحمد بن جعفر

ابن المنادى، حدثنا العباس بن محمد، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا سفيان، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، «عن عائشة في ولد الزنا، قالت: ما عليه من ذنب أبويه شىء، ثم قرأت: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾» (٥٢٧٥).

واختلفوا في المرجومة: هل يحفر لها، فقال مالك: لا يحفر للمرجوم. قال ابن القاسم: والمرجومة مثله.

وقال أبو حنيفة: لا يحفر للمرجوم، وإن حفر للمرجومة فحسن.

قال أبو عمر: ليس في حديث عمران بن حصين في قصة الجهنينة أنه حفر لها، ولكن في حديث بريدة أن رسول الله ﷺ أمر بها فحفر لها.

وروى عن علي أنه حفر لشراحة الهمدانية واستدل أصحابنا بأن المرجوم لا يحفر له - بحديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر - في اليهوديين اللذين رجمهما رسول الله ﷺ: «فرايت الرجل يحنى على المرأة»، وفي ذلك دليل على أنهما لم يحفر لهما والله أعلم. وقد ذكرنا ما يجب من القول في ذلك في باب نافع من هذا الكتاب - والحمد لله.

٦٣١ - حديث ثامن لابن شهاب، عن عبيدا لله.

مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدا لله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، «أنهما أخيرا أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ. فقال أحدهما: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله. وقال الآخر - وهو أفقههما -: أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وائذن لي في أن أتكلم. قال: تكلم، قال: إن ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته، فأخبرني أن على ابني الرجم. فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي. ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة، وتغريب عام. وأخبروني إنما الرجم على امرأته، فقال رسول الله ﷺ: «أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، أما غنمك وجاريتك، فرد عليك» وجلد ابنه مائة وغربه عاما. وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت، فرجمها. قال مالك: والعسيف الأجير» (٥٢٧٦).

(٥٢٧٥) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ١٤٨٦٠، ١٤٨٦١. والآية بسورة الإسراء ١٥، والأنعام ١٦٤.

(٥٢٧٦) أخرجه البخاري كتاب الإيمان والنذور باب كيف كان - يمين النبي. ومسلم كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه رقم ٢٥، عن أبي هريرة. و أبو داود كتاب الحدود باب ٢٥ =

هكذا قال يحيى: فأخبرني أن علي ابني الرجم فافتديت منه. وكذلك قال ابن القاسم - وهو الصواب، والله أعلم. وقال القعنبى: فأخبروني أن علي ابني الرجم. ولا خلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث، إلا أن أبا عاصم النبيل رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن زيد بن خالد، لم يذكر أبا هريرة، والصحيح فيه عن مالك، ذكره أبى هريرة مع زيد بن خالد، كذلك، عنه عند جماعة رواة الموطأ، منهم: القعنبى، وابن وهب، وابن القاسم، وعبد الله بن يوسف، وابن بكير، وأبو مصعب، وابن عفير.

وأما حديث أبى عاصم، فحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن محبوب بن سليمان الرملى، وأبو الطاهر محمد بن عبد الله القاضى، قالوا: حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبيد الله الكسى البصرى، قال: حدثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، حدثنا مالك ابن أنس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن زيد بن خالد، أن رجلين أتيا رسول الله ﷺ فقال أحدهما - وذكر الحديث.

وقد تابع أبا عاصم على أفراد زيد بهذا الحديث - طائفة عن مالك ذكرهم الدارقطنى.

واختلف أصحاب ابن شهاب فى ذلك، فرواه معمر، والليث بن سعد، وابن جريج، ويحيى بن سعيد، عن ابن شهاب - بإسناد مالك سواء، عن أبى هريرة، وزيد بن خالد الجهنى، وساقوا الحديث بمعنى حديث مالك سواء، إلا أن فى حديث ابن جريج، والليث، بالإسناد المذكور، عن أبى هريرة، وزيد بن خالد - قالوا: إن رجلا من الأعراب جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله ألا قضيت بيننا بكتاب - الله وساقا الحديث إلى آخره.

ورواه شعيب بن أبى حمزة، عن الزهرى، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن أبا هريرة قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ قام رجل من الأعراب فقال: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق يا رسول الله اقض له بكتاب الله وإذن لى، فقال له النبى ﷺ: قل، فقال: إن ابني كان عسيقا على هذا - والعسيف: الأجير - فزنى بامرأته - وساق الحديث بمثل حديث مالك سواء.

=جـ/٤/١٥١، عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ٢١٢/٨، عن أبى هريرة. والبغوى بالسنة ٢٧٥/١٠، عن أبى هريرة. وذكره بنصب الراية ٣٢٩/٣، عن أبى هريرة. وذكره الطحاوى بالمشكل ٢٢/١، عن أبى هريرة.

ورواه عبدالعزيز بن أبي سلمة، وصالح بن كيسان، والليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يحصن بمائة، وتغريب عام - هكذا مختصرا، لم يزيّدوا حرفا، ولم يذكروا أبا هريرة.

ورواه يحيى بن سعيد، ومعمّر، ومالك، وشعيب بن أبي حمزة، والليث بن سعد، وابن جريج، عن ابن شهاب - بكماله، إلا أن شعيبا لم يذكر زيد بن خالد، وجعله عن أبي هريرة وحده. فمن انفرد منهم بحديث زيد بن خالد اختصره ومن ضم إليه أبا هريرة، استقصى الحديث، وساقه كما ساقه مالك - سواء.

ورواه ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، قالوا: كنا عند النبي ﷺ وساق الحديث بتمامه. وذكره في هذا الحديث شبلا. خطأ، عند جميع أهل العلم بالحديث، ولا مدخل لشبل في هذا الحديث بوجه من الوجوه. وقال يحيى بن معين: ذكر ابن عيينة في هذا الحديث - شبلا خطأ، لم يسمع شبل من النبي ﷺ شيئا. وقال محمد بن يحيى النيسابوري: وهم ابن عيينة في ذكر شبل في هذا الحديث، وإنما ذكر شبل في حديث خالد: الأمة إذا زنت. قال: ولم يقم ابن عيينة إسناد ذلك الحديث أيضا، وقد أخطأ فيهما جميعا.

قال أبو عمر: سنذكر ما صنع ابن عيينة، وغيره من أصحاب ابن شهاب في حديث الأمة إذا زنت، - بعد إكمالنا القول في حديثنا هذا - بعون الله.

وأما قول مالك: العسيف: الأجير فإنه هاهنا كما قال أبو عمرو الشيباني في نهى النبي ﷺ عن قتل العسفاء، والوصفاء، إذ بعث السرية، قال: العسفاء الأجراء وقد يكون العسيف العبد، ويكون السائل. قال المراسي الجلي يصف كلبا:

ألف الناس فما ينجهم من عسيف يبتغي الخير وحر

قال أبو عبيد: وقد يكون الأسيف الخزين، ويكون العبد، وأما في هذا الحديث، فالعسيف المذكور فيه الأجير كما قال مالك، ليس فيه اختلاف. وفي هذا الحديث ضرر من العلم: منها أن أولى الناس بالقضاء، الخليفة إذا كان عالما بوجوه القضاء. ومنها أن المدعى أولى بالقول، والطالب أحق أن يتقدم بالكلام، وإن بدأ المطلوب. ومنها: أن الباطل من القضايا مردود، وما خالف السنة الواضحة من ذلك فباطل. ومنها أن قبض من قضى له ما قضى له به إذا كان خطأ وجورا وخلافا للسنّة الثابتة. لا يدخله قبضه في ملكه، ولا يصحح ذلك له وعليه رده. ومنها أن للعالم أن يفتر في مصر فيه

من هو أعلم منه إذا أفتى بعلم، ألا ترى أن الصحابة كانوا يفتون فى عهد رسول الله ﷺ، روى عكرمة بن خالد، عن ابن عمر، أنه سئل عن كان يفتى فى زمان رسول الله ﷺ، فقال: أبو بكر، وعمر، ولا أعلم غيرهما. وقال القاسم بن محمد: كان أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، يفتون على عهد رسول الله ﷺ.

وروى موسى بن ميسرة، عن محمد بن سهل بن أبى حثمة، عن أبيه، قال: كان الذين يفتون على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة من المهاجرين: عمر، وعثمان، وعلى، وثلاثة من الأنصار: أبى بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت.

وفيه أن يمين رسول الله ﷺ كانت: والذى نفسى بيده، وفى ذلك رد على الخوارج والمعتزلة.

وأما قوله فى الحديث: لأقضين بينكما بكتاب الله. فلاهل العلم فى ذلك قولان: أحدهما أن الرجم فى كتاب الله على مذهب من قال: إن من القرآن ما نسخ خطه، وثبت حكمه، وقد أجمعوا أن من القرآن ما نسخ حكمه، وثبت خطه، وهذا فى القياس مثله.

وقد ذكرنا وجوه نسخ القرآن فى باب زيد بن أسلم - من كتابنا هذا، فأغنى ذلك عن ذكره هاهنا. ومن ذهب هذا المذهب، احتج بقول عمر بن الخطاب: الرجم فى كتاب الله حق على من زنى من الرجال، والنساء إذا أحصن. وقوله: لولا أن يقال إن عمر زاد فى كتاب الله لكتبته: الشيخ، والشيخة، إذا زنيا فارجموهما ألبتة، فإننا قد قرأناها وسنبين ما لأهل العلم من التأويل فى قول عمر هذا، بما يجب فى باب يحيى بن سعيد - من كتابنا هذا - إن شاء الله.

ومن حجته أيضا، ظاهر هذا الحديث قوله ﷺ: «والذى نفسى بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله». ثم قال لأنيس الأسلمى: «إن اعترفت امرأة بهذا فارجمها»، فاعترفت فرجمها. وأهل السنة، والجماعة مجمعون على أن الرجم من حكم الله - عز وجل - على من أحصن.

والقول الآخر أن معنى قوله ﷺ: «لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل» أى لأحكمن بينكما بحكم الله ولأقضين بينكما بقضاء الله، وهذا جائز فى اللغة. قال الله - عز وجل -: ﴿كتاب الله عليكم﴾ [النساء ٢٤] أى حكمه فيكم وقضاؤه عليكم، على أن كل ما قضى به رسول الله ﷺ فهو حكم الله. قال الله عز وجل: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ [النساء ٨٠] وقال: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم ٣].

وقد ذكرنا قبل أن من الوحي قرآنا، وغير قرآن، ومن حجة من قال بهذا القول قول علي بن أبي طالب، في شراحة الهمدانية: «جلدتها بكتاب الله، ورجمها بسنة رسول الله ﷺ» وهذا لفظ حديث قتادة، عن علي؛ وهو منقطع. وفيه أن الزانى إذا لم يحسن حده الجلد دون الرجم، وهذا لا خلاف بين أحد من أمة محمد ﷺ فيه. قال الله عز وجل: ﴿الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور ٢].

فأجمعوا أن الأبكار داخلون في هذا الخطاب.

وأجمع فقهاء المسلمين وعلمائهم من أهل الفقه، والأثر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا؛ أن المحسن حده الرجم.

واختلفوا هل عليه مع ذلك جلد أم لا. فقال جمهورهم: لا جلد على المحسن. وإنما عليه الرجم فقط، وممن قال ذلك: مالك، وأبو حنيفة، والشافعى، وأصحابهم، والثورى، والأوزاعى، والليث بن سعد، والحسن بن صالح، وابن أبى ليلى، وابن شبرمة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والطبرى، كل هؤلاء يقولون: لا يجتمع جلد ورجم.

وقال الحسن البصرى، وإسحاق بن راهويه، وداود بن على: الزانى المحسن، يجلد ثم يرجم؛ وحجتهم عموم الآية فى الزنا بقوله: ﴿الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٥٢٧٧) فعم الزناة ولم يخص محصنا من غير محسن.

وحديث عبادة بن الصامت، عن النبى ﷺ: «أنه قال: خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا. البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم بالجماعة»^(٥٢٧٨).

وروى أبو حصين، وإسماعيل بن أبى خالد، وعلقمة بن مرثد، وغيرهم، عن الشعبي، قال: «أتى على بزانية فجلدها يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، ثم قال: الرجم رجمان: رجم سر، ورجم علانية، فأما رجم العلانية: فالشهود، ثم الإمام، ثم الناس. وأما رجم السر: فالإعتراف بالإمام، ثم الناس».

وحجة الجمهور أن رسول الله ﷺ: رجم ماعزا الأسلمى، ورجم يهوديا، ورجم امرأة، ولم يجلد واحدا منهم، وقيل امرأتين.

(٥٢٧٧) النور ٢.

(٥٢٧٨) أخرجه أحمد ٣١٨/٥، عن عبادة بن الصامت. والدارمى ١٨١/٢، عن عبادة بن الصامت وابن أبى شبة ٨/١٠، عن عبادة. وذكره بالجمع ٢٦٤/٦ وعزاه لأحمد، عن عبادة.

روى عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر سمعه، يقول: «رجم رسول الله ﷺ رجلا من أسلم، ورجلا من اليهود، وامرأة»^(٥٢٧٩) فدل ذلك على أن الآية قصد بها من لم يحصن من الزناة، ورجم أبو بكر، وعمر ولم يجلدوا.

روى الحجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، قال: أخبرنا الحجاج، عن الحسن بن سعد، عن عبد الله بن شداد، أن عمر رجم في الزنا رجلا ولم يجلد. وحديث مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، عن أبي واقد الليثي - إذ بعثه عمر إلى امرأة الرجل التي زعم أنه وجد معها رجلا - فاعترفت، وأبت أن تنزع، وتمادت على الاعتراف، فأمر بها عمر فرجمت - ولم يذكر جلدا.

ورواه الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد الليثي، أن ذلك كان من عمر - مقدمه الشام بالجابية. وروى ابن وهب، عن عبد الله بن عمر العمرى، عن نافع، أن عمر بن الخطاب رجم امرأة، ولم يجلدوها - بالشام.

وروى مخزومة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، يقولان: إن عمر بن الخطاب كان يقول: إن آية الرجم نزلت وأن رسول الله ﷺ رجم، ورجمنا بعده. فقال عمر عند ذلك: ارجموا الثيب، واجلدوا البكر. وسيأتي من معاني الرجم ذكر صالح في باب يحيى بن سعيد، إن شاء الله.

وأما حديث على في قصة شراحة، فليس بالقوى لأنهم يقولون إن الشعبي لم يسمع منه، وهو مشهور قد رواه ابن أبي ليلي، وغيره عنه. ومن أوضح شيء فيما ذهب إليه جمهور العلماء، حديث ابن شهاب المذكور في هذا الباب: قوله لأنيس أن يأتي امرأة الآخر. فإن اعترفت رجمها، فاعترفت فرجمها، ولم يذكروا جلدا.

وأما حديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ قوله: «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم». فإنما كان هذا في أول نزول آية الجلد، وذلك أن الزناة كانت عقوبتهم إذا شهد عليهم أربعة من العدول في أول الإسلام، أن يمسكوا في البيوت إلى الموت، أو يجعل الله لهم سبيلا، فلما نزلت آية الجلد التي في سورة النور: قوله - عز وجل -: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ - الآية. قام ﷺ فقال: «خذوا عني، قد جعل الله لمن سبيلا: البكر بالبكر، جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم بالحجارة». فكان هذا في أول الأمر، ثم رجم رسول الله ﷺ

(٥٢٧٩) أخرجه أحمد برقم ١٤٠٣٨. عن جابر بن عبد الله. أخرجه مسلم برقم ١٧٠٠١. عن جابر ابن عبد الله.

جماعة ولم يجلدهم، فعلمنا أن هذا حكم أحدثه الله نسخ به ما قبله، ومثل هذا كثير فى أحكامه، وأحكام رسوله ليتلى عباده، وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ.

ذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهرى: «أنه كان ينكر الجلد مع الرجم ويقول: رجم رسول الله ﷺ ولم يجلد» (٥٢٨٠).

وعن الثورى، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: «ليس على المرجوم جلد، بلغنا أن عمر رجم ولم يجلد» (٥٢٨١).

وفى هذا المسألة، قول ثالث، وهو أن الثيب من الزناة كان شابا رجم، وإن كان شيخا جلد ورجم.

روى ذلك، عن مسروق، وقالت به فرقة من أهل الحديث: أخبرنا أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا محمد بن يحيى المروزى، قال: حدثنا خلف بن هشام البزار، قال: حدثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، قال: البكران يجلدان وينفيان سنة، والثيبان يرحمان، والشيخان يجلدان ويرجمان، فهذا ما لأهل السنة من الأقاويل فى هذا الباب.

وأما أهل البدع فأكثرهم ينكر الرجم ويدفعه، ولا يقول به فى شىء من الزناة ثيبا ولا غير ثيب - عصمنا الله من الخذلان برحمته.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن على بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب يخطب فقال: «أيها الناس إن الرجم حق فلا تتخذن عنه، فإن آية ذلك أن رسول الله ﷺ قد رجم، وأن أبا بكر قد رجم وإنما قد رجمنا بعدهما، وسيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا» (٥٢٨٢).

قال أبو عمر: الخوارج وبعض المعتزلة يكذبون بهذا كله، وليس كتابنا هذا موضعا للرد عليهم. والحمد لله الذى عافانا مما ابتلاهم به.

(٥٢٨٠) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٣٢٨/٧ رقم ١٣٣٥٨، عن الزهرى.

(٥٢٨١) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٣٢٨/٧ رقم ١٣٣٥٧، عن إبراهيم.

(٥٢٨٢) عبدالرزاق بالمصنف ٣٣٠/٧ رقم ١٣٣٦٤، عن ابن عباس.

وروى، عن علي بن حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والمبارك بن فضالة، وأشعب، وهشام، كلهم بإسناده ومعناه. وقال أحمد بن حنبل: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن زيد، قال: سمعت علي بن زيد يقول: كنا نشبه حفظ يوسف بن مهران، بحفظ عمرو بن دينار.

واختلف الفقهاء فى الإحصان الموجب للرجم، فجملة قول مالك ومذهبه: أن يكون الزانى حراً، مسلماً، بالغاً، عاقلاً قد وطئ وطئاً مباحاً فى عقد نكاح، ثم زنى بعد هذا، والكافر - عنده - والعبد لا يثبت لواحد منهما إحصان فى نفسه، وكذلك العقد الفاسد، لا يثبت به إحصان، وكذلك الوطء المحذور، كالوطء فى الإحرام أو فى الصيام أو فى الاعتكاف، أو فى الحيض، لا يثبت بشيء من ذلك إحصان، إلا أن الأمة، والكافرة، والصغيرة، يحصن الحر المسلم عنده ولا يحصنهن. هذا كله تحصيل مذهب مالك، وأصحابه، وحد الحصانة فى مذهب أبى حنيفة، وأصحابه على ضربين أحدهما إحصان يوجب الرجم، يتعلق بسبع شرائط: الحرية، والبلوغ، والعقل، والإسلام، والنكاح الصحيح، والدخول. والآخر إحصان يتعلق به حد القذف، له خمس شرائط فى المقدوف: الحرية، والبلوغ، والعقل، والإسلام، والعفة.

وقد روى، عن أبى يوسف فى الإملاء، أن المسلم يحصن النصرانية ولا تحصنه وروى عنه أيضاً، أن النصرانى إذا دخل بامرأته النصرانية ثم أسلما، أنهما محصنان بذلك الدخول.

وروى بشر بن الوليد، عن أبى يوسف، قال: قال ابن أبى ليلى: إذا زنى اليهودى، والنصرانى - بعدما أحصنا - فعليهما الرجم. قال أبو يوسف: وبه نأخذ. وقال الشافعى: إذا دخل بامرأته وهما حران ووطئها، فهذا إحصان، كافرين كانا أو مسلمين.

واختلف أصحاب الشافعى على أربعة أوجه. فقال بعضهم: إذا تزوج العبد، أو الصبى، ووطئ، فذلك إحصان. وقال بعضهم: لا يكون واحد منهما محصناً - كما قال مالك. وقال بعضهم: إذا تزوج الصبى، أحصن إذا وطئ، فإن بلغ وزنى كان عليهما الرجم، والعبد لا يحصن.

وقال بعضهم: إذا تزوج الصبى لا يحصن، وإذا تزوج العبد أحصن.

وقالوا جميعاً: الوطء الفاسد لا يقع به إحصان. وقال مالك: تحصن الأمة الحر، ويحصن العبد الحر، ولا تحصن الحررة العبد، ولا الحر الأمة، وتحصن اليهودية والنصرانية

المسلم، وتحصن الصبية الرجل، وتحصن المجنونة العاقل، ولا يحصن الصبي المرأة ولا يحصن العبد الأمة، ولا تحصنه إذا جامعها فى حال الرق. قال: وإذا تزوجت المرأة خصيا وهى لا تعلم أنه خصى، فوضئها ثم علمت أنه خصى، فلها أن تختار فراقه، ولا يكون ذلك الوطء إحصانا.

وقال الثورى: لا يحصن بالنصرانية ولا بالملوكة. وهو قول الحسن بن حى زاد الحسن بن حى: وتحصن المشركة بالمسلم، ويحصن المشركان كل واحد منهما بصاحبه، وقال الليث بن سعد، فى الزوجين المملوكين لا يكونان محصنين حتى يدخل بها بعد عتقهما. وكذلك النصرانيان لا يكونان محصنين حتى يدخل بها بعد إسلامهما، قال: وإن تزوج امرأة فى عدتها فوطئها، ثم فرق بينهما فهو إحصان. وقال الأوزاعى فى العبد تحته الحرة إذا زنى فعليه الرجم، وإن كان تحته أمة وأعتق ثم زنى، فليس عليه الرجم حتى ينكح غيرها. وقال فى الصغيرة التى لم تحصن: إنها تحصن الرجل، والغلام الذى لم يحتلم لا يحصن المرأة، قال: ولو تزوج امرأة فإذا هى أخته من الرضاعة، فهذا إحصان.

قال أبو عمر: إيجاب الأوزاعى الرجم على المملوكة تحت الحر، وعلى العبد تحت الحرة، لا وجه له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٥٢٨٣) والرجم لا يتنصف. وقد قال ﷺ فى الأمة: «إذا زنت فاجلدوها». وقال مالك فى حديثه ذلك: ولم يحصن. وسنين ذلك بعد تمام القول فى هذا الحديث - إن شاء الله. وأما قوله فى الحديث: «وجلد ابنه مائة جلدة، وغربه عاما». فلا خلاف بين علماء المسلمين أن ابنه ذلك كان بكرا. وأن الجلد، جلد البكر مائة جلدة.

واختلفوا فى التغريب، فقال مالك: ينفى الرجل ولا تنفى المرأة، ولا العبد، ومن نفى حبس فى الموضع الذى ينفى إليه. وقال الأوزاعى: ينفى الرجل ولا تنفى المرأة. وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا نفى على زان، وإنما عليه الحد - رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبداً. وقال الثورى، والشافعى، والحسن بن حى: ينفى الزانى إذا جلد - امرأة كان أو رجلا. واختلف قول الشافعى فى نفى العبد، فقال مرة: أستخير الله فى تغريب العبيد. وقال مرة: ينفى العبد نصف سنة. وقال مرة أخرى: سنة إلى غير بلده، وبه قال الطبرى.

قال أبو عمر: من حجة من غرب الزناة مع حديثنا هذا، حديث عبادة بن الصامت: البكر بالبكر جلد مائة، وتغريب عام. لم يخص عبدا من حر، ولا أثنى من ذكر. حدثني أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، ومحمد بن الجهم، قالا: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن عبادة بن الصامت. وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، وبكر بن حماد، قال أحمد: حدثنا أبي. وقال بكر: حدثنا مسدد، قالا: حدثنا يحيى القطان، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله، عن عبادة ابن الصامت، قال: «قال رسول الله ﷺ: خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا: الثيب جلد مائة ورجم بالحجارة، والبكر جلد مائة ثم نفى سنة» (٥٢٨٤).

ومن حجتهم أيضا ما حدثناه عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن علي بن داود، قال: حدثنا موسى بن الحسن الكوفي، قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب. وحجة من لم ير النفي على العبيد حديث أبي هريرة في الأمة، عن النبي ﷺ ذكر فيه الحد دون النفي، ومن رأى نفي العبيد زعم أن حديث الأمة معناه التأديب لا الحد، وسنوضح القول في ذلك في الباب بعد هذا - إن شاء الله.

ومن حجة من لم ير نفى النساء، ما يخشى عليهن من الفتنة.

وقد روى عن أبي بكر وعمر تغريب المرأة البكر. وروى عن علي أنه لم ير نفى النساء. وروى عبد الرزاق، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: «قال عبد الله في البكر يزني بالبكر: يجلدان مائة وينفيان سنة».

قال: وقال علي: حسبهما من الفتنة أن ينفيا» (٥٢٨٥). عبد الرزاق، عن معمر، عن

(٥٢٨٤) أخرجه مسلم كتاب الحدود رقم ١٢ ج ٣/١٣١٦، عن عبادة بن الصامت. وأخرجه أبو داود رقم ٤٤١٥ ج ٤/١٤٢ كتاب الحدود، عن عبادة بن الصامت. وأحمد ٣١٣/٥، عن عبادة بن الصامت. والبيهقي ٢١٠/٨، عن عبادة بن الصامت. وذكره بالجمع ٢٦٤/٦ وعزاه لأحمد، عن عبادة. والطحاوي معاني الآثار ١٣٤/٣، عن عبادة بن الصامت. والبلغوي بالسنة ٢٧٣/١٠، عن عبادة بن الصامت. وذكره بالكنز رقم ١٣٠٩٨ وعزاه السيوطي لمسلم وأحمد، عن عبادة.

(٥٢٨٥) عبد الرزاق بالمصنف ج ٧/٣١٢ رقم ١٣٣١٣، عن عبد الله بن مسعود.

الزهرى، عن ابن المسيب، قال: «غرب عمر ربيعة بن أمية بن خلف فى الخمر - إلى خير، فلحق بهرقل فتنصر، فقال عمر: لا أغرب مسلما بعد هذا أبدا»^(٥٢٨٦) قالوا: ولو كان النفى حدا لله ما تركه عمر بعد، ولا كان على يكرهه - وهو قول الكوفيين. وأما أهل المدينة فعلى ما ذكرنا عنهم. قال معمر: وسمعت الزهرى: «وسئل إلى كم ينفى الزانى - قال: نفاه عمر من المدينة إلى البصرة، ومن المدينة إلى خير»^(٥٢٨٧). عبدالرزاق، عن ابن جريج، قال: سمعت ابن شهاب - وسئل بمثله سواء - أيوب، وعبيدا لله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، «أن عمر نفى إلى فداك، وأن ابن عمر نفى إلى فداك»^(٥٢٨٨). الثورى، عن أبى إسحاق، «أن عليا نفى من الكوفة إلى البصرة»^(٥٢٨٩).

وقال ابن جريج: قلت لعطاء: «نفى من مكة إلى الطائف، قال: حسب» ذلك^(٥٢٩٠). وأما قول الرجل: «إن ابنى كان عسيفا على هذا، فزنى بأمأته». مع قول أبى هريرة فجلد ابنه مائة جلدة، وغربه عاما». فيدل على أن ابن الرجل المتكلم أقر على نفسه بما لا يؤخذ أبوه، أو صدقه فى قوله ذلك عليه، ولولا ذلك، لما أقام رسول الله ﷺ الحد لأن من شريعته ﷺ أن لا يؤخذ أحد بإقرار غيره عليه. قال الله عز وجل: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾^(٥٢٩١) ﴿ولا تكسب كل نفس إلا عليها﴾ لا على غيرها. وقال رسول الله ﷺ لأبى رميثة فى ابنه: «إنك لا تجنى عليه ولا يجنى عليك». وهذا كله يوضح لك أنه إنما جلده بإقراره وكسبه على نفسه، لا بإقرار أبيه عليه، ولولا إقراره بذلك على نفسه، لكان أبوه قاذفا له، وهذا ما لا خلاف فى شيء منه عند العلماء، والحمد لله.

واختلفوا فيما أقر بالزنى بامرأة بعينها وجحدت هى، فقال مالك: يقام عليه حد الزنا، ولو طلبت حد القذف لأقيم عليه أيضا. قال: وكذلك لو قالت: زنى بى فلان وأنكر، حدت للقذف ثم للزنا. وبهذا قال الطبرى. وقال أبو حنيفة: لا حد عليه للزنا، وعليه حد القذف. وعليها مثل ذلك إن قالت له ذلك. وقال أبو يوسف، ومحمد، والشافعى: يحد من أقر منهما للزنا فقط؛ لأننا قد أحطنا علما أنه لا يجب عليه الحدان جميعا؛ لأنه إن كان زانيا فلا حد على قاذفه، فإذا أقيم عليه حد الزنا، لم يقيم عليه حد

(٥٢٨٦) عبدالرزاق بالمصنف جـ ٧/٣١٤ رقم ١٣٣٢٠، عن عبد الله بن عمر.

(٥٢٨٧) عبدالرزاق بالمصنف جـ ٧/٣١٤ رقم ١٣٣٢١، عن الزهرى.

(٥٢٨٨) عبدالرزاق بالمصنف جـ ٧/٣١٥ رقم ١٣٣٢٦، عن ابن عمر.

(٥٢٨٩) عبدالرزاق بالمصنف جـ ٧/٣١٤ رقم ١٣٣٢٣، عن أبى إسحاق.

(٥٢٩٠) عبدالرزاق جـ ٧/٣١٤ رقم ١٣٣٢٥، عن أبى إسحاق.

(٥٢٩١) سورة الأنعام ١٦٤.

٤٤ فتح المالك

القذف. وقال الأوزاعي: يحد للقذف ولا يحد للزنا. وقال ابن أبي ليلى: إذا أقر هو وجحدت هي جلد - وإن كان محصنا - ولم يرحم.

وفيه رد ما قصى به من الجهالات: «قال ﷺ: كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٥٢٩٢). وقال عمر: ردوا الجهالات إلى السنة وأجمع العلماء أن الجور البين، والخطأ الواضح المخالف للإجماع والسنة الثابتة المشهورة التي لا معارض لها، مردود على كل من قضى به. ذكر مالك، عن يحيى بن سعيد، وربيع أن عمر بن عبدالعزيز كان يقول: ما من طيبة أهون على منا، ولا كتاب أهون على ردا من كتاب قضيت به ثم أبصرت أن الحق في خلافه. أو قال: في غيره.

وفي هذا الحديث أيضا، أن اعتراف الزاني مرة واحدة بالزنا. يوجب عليه الحد ما لم يرجع. ألا ترى إلى قوله ﷺ: «فإن اعترفت فارجمها». ولم يقل: إن اعترفت أربع مرات. وسنين هذا في باب مرسل ابن شهاب من هذا الكتاب - إن شاء الله.

وفي هذا الحديث أيضا، إثبات خير الواحد، وإيجاب العمل به في الحدود. وإذا وجب ذلك في الحدود، فسائر الأحكام أخرى بذلك.

وفيه أن للإمام أن يسأل المقذوف، فإن اعترف، حكم عليه بالواجب، وإن لم يعترف، وطالب القاذف أخذ له بحده، وهذا موضع اختلف فيه الفقهاء. فقال مالك: لا يحد الإمام القاذف حتى يطالبه المقذوف إلا أن يكون الإمام سمعه، فيجلده - إن كان معه شهود عدول. قال: ولو أن الإمام شهد عنده عدول على قاذف لم يقيم الحد حتى يرسل إلى المقذوف وينظر ما يقول، لعله يريد سترا على نفسه.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي، والشافعي: لا يحد إلا بمطالبة المقذوف.

وقال ابن أبي ليلى: يحده الإمام وإن لم يطالبه المقذوف.

وفيه: أن يكون الرسول في حكم الدين واحدا، كما أن الحكم واحد، وذلك كله قوة في العمل بخير الواحد. وفي هذا الحديث دليل على أن الحاكم يقضى بما يقر به، عنه المقر وإن لم يحضره أحد؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل له: احمل معك من يسمع اعترافها.

(٥٢٩٢) أخرجه البخارى ج٣/١٤٥ كتاب البيوع «معلقة»، عن عائشة. ومسلم كتاب الأقضية

ج٣/١٣٤٤، عن عائشة برقم ١٨. وأحمد ١٤٦/٦، عن عائشة. والدارقطنى ٢٢٧/٤،

عن عائشة. وابن عساكر ٣٤٧/٧، عن عائشة. والبعوى بالسنة ١١٤/١٠ بدون راوى.

وفى ذلك إيجاب القضاء بما علم القاضى وهو حاكم، وسيأتى القول فى قضاء القاضى بعلمه، واختلاف العلماء فى ذلك، ووجوه أقوالهم وما نزعوا به فى باب حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبى سلمة، عن أم سلمة، من كتابنا هذا إن شاء الله، والله المستعان.

٦٣٢ - يحيى بن سعيد الأنصارى، رحمه الله:

وهو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار، ولجده قيس بن عمرو صحبة، وقد ذكرناه فى كتاب الصحابة، وقال قوم: جد يحيى بن سعيد: قيس بن فهد. وقال آخرون: قيس بن عاصم وكل ذلك خطأ وإنما جده قيس بن عمرو على ما ذكرناه، وهو الصحيح، عندنا؛ ويكنى يحيى بن سعيد أبا سعيد، وكان فقيها عالما محدثا حافظا ثقة مأمونا عدلا مرضيا، وكان كريما جوادا حين أدرك الغنى بعد ولايته القضاء؛ وكان نزه النفس، وكان فى أول أمره مقلا قد ركب الدين ثم أثرى بعد. وله أخبار كثيرة كرهت اجتلابها، وسندكر ما يستدل به على ما قلنا، إن شاء الله.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا ابن مهدى، عن حماد بن زيد، عن هشام ابن عروة، قال: حدثنى الأمين المأمون على ما يعيب عليه: يحيى بن سعيد، عن عروة قال: يقطع الآبق إذا سرق قال: وسمعت أبى ويحيى بن معين يقولون: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى مدنى ثقة.

وأخبرنا عبدالله بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: سمعت على بن المدينى يقول: أربعة من أهل الأمصار يسكن القلب إليهم فى الحديث: يحيى بن سعيد بالمدينة، وعمرو بن دينار بمكة، وأيوب بالبصرة، ومنصور بالكوفة.

وذكر الواقدى قال: ولما استخلف الوليد بن يزيد بن عبدالملك، استعمل على المدينة يوسف بن محمد بن يوسف الثقفى، فاستقضى سعد بن إبراهيم على المدينة ثم عزله، واستقضى يحيى بن سعيد الأنصارى. قال الواقدى: وقدم يحيى بن سعيد على أبى جعفر الكوفة - وهو بالهاشمية، فمات بها سنة ثلاث وأربعين.

قال: وأخبرنا سليمان بن بلال، قال: خرج يحيى بن سعيد إلى إفريقية لميراث وجب له هناك، وطلب له ربيعة بن أبى عبدالرحمن البريد فركبه إلى إفريقية، فقدم بذلك

الميراث - وهو خمسمائة دينار، قال: فأثاه الناس يسلمون عليه، وأثاه ربيعة فسلم عليه؛ فلما أراد ربيعة أن يقوم بحبسه، فلما ذهب الناس، أمر بالباب فأغلق؛ ثم دعا بمنطقته فصحبها بين يدي ربيعة، وقال: يا أبا عثمان، والله الذي لا إله إلا هو ما غيبت منها ديناراً إلا شيئاً أنفقت في الطريق، ثم عد خمسين ومائتي دينار فدفعها إلى ربيعة، وأخذ خمسين ومائتي دينار لنفسه، قاسمه إياها، وكان ثقة صدوقاً.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا سليمان بن بلال، قال: لما خرج يحيى بن سعيد إلى العراق، خرجت أشيعه فكان أول ما استقبلته جنازة، فتغير وجهي لذلك، فالتفت إلى فقال: يا أبا محمد كأنك تطيرت؛ فقلت: اللهم لا طير إلا طيرك. فقال: لا عليك، والله لئن صدق، لينعشن الله أمري؛ قال: فمضى - والله - ما أقام إلا شهرين حتى بعث بقضاء دينه ونفقة أهله وأصاب خيراً.

قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن طلحة بن عبد الله بن أبي بكر الصديق، قال: حدثني سليمان بن بلال، قال: كان يحيى بن سعيد قد ساءت حاله، وأصابه ضيق شديد، وركبه الدين؛ فبينما هو على ذلك، إذ جاءه كتاب أبي العباس يستقصيه؛ قال سليمان: فوكلني يحيى بأهله وقال لي: والله ما خرجت وأنا أجهل شيئاً، فلما قدم العراق، كتب إلى أبي: كنت قلت لك حين خرجت: قد خرجت، وما أجهل شيئاً، وإنه والله لأول خصمين جلسا بين يدي فاقتصا شيئاً، والله ما سمعته قط؛ فإذا جاءك كتابي هذا، فسل ربيعة بن أبي عبدالرحمن واكتب إلي بما يقول ولا يعلم أنني كتبت إليك بذلك.

قال: وحدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا مالك، قال: قال لي يحيى بن سعيد: اكتب لي أحاديث من أحاديث ابن شهاب في الأفضية، قال: فكتب له ذلك في صحيفة كأنني أنظر إليها صفراء، فقليل لمالك: يا أبا عبد الله أعرض عليك؟ قال: هو كان أفقه من ذلك.

قال أبو عمر: يحيى بن سعيد من فقهاء التابعين بالمدينة، سمع من أنس بن مالك، وروى عنه أحاديث مسندة وغير مسندة، وليس عند مالك عنه، عن أنس حديث مسند.

قال محمد بن عبد الله بن نمير: مات يحيى بن سعيد سنة ثلاث وأربعين ومائة، ويكنى

أبا سعيد، وكذلك قال يزيد بن هارون والواقدي؛ إلا أنهما قالوا: بالهاشمية سنة ثلاث وأربعين.

ولمالك عنه في الموطأ من حديث النبي ﷺ خمسة وسبعون حديثاً، منها ثلاثون حديثاً مسندة في يسير منها انقطاع، ومنها تسعة موقوفة وسائرهما مرسلات ومنقطعة وبلاغات، وكلها مرفوعة إلى النبي ﷺ نصاً أو معنى.

يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب - تسعة أحاديث:

حديث أول ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه سمعه يقول: «لما صدر عمر بن الخطاب من منى أنأخ بالأبطح، ثم كرم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى؛ ثم مد يديه إلى السماء فقال: اللهم كبرت سني، وضعفت قوتي، وانتشرت رغبتى، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط. ثم قدم المدينة فخطب الناس فقال: أيها الناس، قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتكم على الواضحة إلا أن تضلوا بالناس يمينا وشمالا - وضرب بإحدى يديه على الأخرى؛ ثم قال: إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل: لا نجد حدين في كتاب الله، فقد رجم رسول الله ﷺ وقد رجمنا؛ والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبته، «الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة»^(٥٢٩٣) فإننا قد قرأناها. قال مالك: قال يحيى ابن سعيد: قال سعيد بن المسيب: فما انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر رحمه الله - قال مالك: الشيخ والشيخة والثيرب، والثيرب فارجموهما ألبتة.

قال أبو عمر: هذا حديث مسند صحيح، والذي يستند منه قوله: فقد رجم رسول الله ﷺ وأما سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب فمختلف فيه: قالت طائفة من أهل العلم: لم يسمع من عمر شيئا ولا أدركه إدراك من يحفظ عنه، وذكروا ما رواه ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج، قال: قيل لسعيد بن المسيب: أدركت عمر بن الخطاب؟ قال: لا.

وقال آخرون: قد سمع سعيد بن المسيب من عمر أحاديث حفظها عنه، منها هذا الحديث، ومنها قوله حين رأى البيت. وزعموا أن سعيد بن المسيب شهد هذه الحجة

(٥٢٩٣) أخرجه بنحوه عبدالرزاق بالمصنف ٣٣٠/٧ برقم ١٣٣٦٤، عن ابن عباس وأخرجه عبدالرزاق يلحق أيضا بالمصنف ٣١٥/٧ برقم ١٣٣٢٩، عن ابن عباس. وذكره بالكنز برقم ١٣٥٢٣ بلفظه جـ ٤٣٢/٥ وعزاه للحاكم بالمستدرک.

مع عمر، وحفظ عنه فيها أشياء وأداها عنه؛ وهى آخر حجة حجها عمر، وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام، وقتل بعد انصرافه من حجته تلك لأربع بقين من ذى الحجة سنة أربع وعشرين.

حدثنى عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا نصر بن المهاجر، قال: حدثنا عبدالصمد، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: رأيت عمر بن الخطاب؟ قال: نعم، قال ابن وضاح: ولد سعيد بن المسيب لستين مضتا من خلافة عمر، وسمع منه كلامه الذى قال حين نظر إلى الكعبة: اللهم أنت السلام، ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام. كذلك قال لى ابن كاسب وغير واحد. ابن وضاح يقوله.

قال أبو عمر: أصح ما قيل فى قوله يقصد أنه لستين مضتا من خلافة عمر، وقد قيل لستين بقيتا.

وقال مالك، والليث: كان سعيد بن المسيب يقال له: راوية عمر.

وذكر الحلوانى فقال: حدثنا أسباط، عن الشيبانى، عن بكير بن الأخنس، عن سعيد ابن المسيب، قال: سمعت عمر يقول على هذا المنبر: لا أجد أحدا جامع ولم يغتسل أنزل أو لم ينزل إلا عاقبته.

قال الحسن بن على الحلوانى: وحدثنا الأصمعى، قال: حدثنا طلحة بن محمد بن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن المسيب، قال: أنا فى الغلطة الذين جروا جعدة العقيلي إلى عمر.

قال: وحدثنا عبدالصمد، قال: حدثنا شعبة، عن إياس بن معاوية، قال: قال لى سعيد بن المسيب: ممن أنت؟ قلت: من مزينة، فقال: إنى لأذكر اليوم الذى نعى فيه عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن المزنى إلى الناس على المنبر، وكان على بن المدينى يصحح سماعه من عمر.

قال أبو عمر: معنى هذا الحديث يستند من وجوه صحاح ثابتة من حديث ابن عباس، عن عمر: أخبرنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا معمر، عن الزهرى، عن عبيدا لله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: «إن الله بعث محمدا بالحق، وأنزل عليه

الكتاب وكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده» (٥٢٩٤).
قال سفیان: وقد سمعته من الزهري بطوله، فحفظت منه أشياء، وهذا مما لم أحفظه يومئذ.

قال أبو عمر: قول ابن عيينة: وقد سمعته من الزهري بطوله - يعني حديث السقيفة - وفيه هذا الكلام، عن عمر في الرجم.

وقد روى حديث السقيفة، عن الزهري بتمامه مالك وغيره، رواه عن مالك جماعة، منهم: ابن وهب، وإسحاق بن محمد الفروي، وعبد العزيز بن يحيى، وجويرية بن أسماء.

حدثنا عبد الوارث بن سفیان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس.

وأخبرنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: حدثنا جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره: «أنه كان يقرئ عبد الرحمن بن عوف - فذكرنا حديث السقيفة بطوله - وفيه قال عمر: «أما بعد، فيأني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها لعلها بين يدي أجلى، فمن وعأها وعقلها، فليحدث بها حيث انتهت به راحلته؛ ومن خشى أن لا يعيها، فلا أحل له أن يكذب على، إن الله بعث محمدا بالحق، وأنزل عليه الكتاب؛ وكان مما أنزل عليه آية الرجم، فقرأناها وعقلناها، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فترك فريضة أنزلها الله فيضلوا، فإن الرجم في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف» (٥٢٩٥) وذكر الحديث بتمامه.

وذكر مالك في الموطأ هذا الكلام الآخر عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن ابن عباس - أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: الرجم في كتاب الله حق على من زنا من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف.

وأجمع العلماء على أن البينة إذا كانوا شهودا أربعة عدولا، أقيم الحد على الزاني،

(٥٢٩٤) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٤٤١/٥ برقم ٩٧٥٨، عن عمر بن الخطاب. والحميدى

بالمسند ١٦/١ عن عمر بن الخطاب.

(٥٢٩٥) أخرجه أبو داود بالسنن ٢١١/٨، عن ابن عباس والدارمي ١٧٩/٢، عن ابن عباس.

وكذلك الاعتراف إذا ثبت على العاقل البالغ ولم ينزع عنه؛ واختلفوا فى الحبل يظهر بالمرأة: هل يكون مثل البينة والاعتراف أم لا؟ ففى حديث عمر هذا التسوية بين البينة والاعتراف والحبل؛ فذهب قوم إلى أن المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يعلم لها زوج أن عليها والحد، ولا ينفعها قولها إنه من زوج أو من سيد - إن كانت أمة - إذا لم يعلم ذلك. قالوا: وهذا حد قد وجب بظهور الحمل فلا يزيله إلا يقين من بينة نكاح أو ملك يمين.

وقال مالك: إذا وجدت امرأة حاملا فقالت: تزوجت أو استكرهت لم يقبل ذلك منها إلا ببينة على ما ذكرت لك، أو جاءت تستغيث وهى تدمى أو نحو ذلك من فضيحة نفسها، وإلا أقيم عليها الحد؛ هكذا رواه ابن عبدالحكم وغيره عن مالك.

وقال ابن القاسم: إن كانت جارية غريبة فلا حد عليها، وإلا أقيم عليها الحد، وهو قول عثمان البتى. وقال أبو حنيفة، والشافعى: لا حد عليها إلا أن تقر بالزنا، أو تقوم بذلك عليها بينة، ولم يفرقوا بين طارئة وغير طارئة.

وروى حديث السقيفة بتمامه، عن ابن شهاب: عقيل، ويونس، ومعمر، وابن إسحاق، وعبدالله بن أبى بكر وغيرهم.

وحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا إسحاق بن عيسى.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد - واللفظ لحديث مسدد، وهو أتم - عن على بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب يخطب فقال: أيها الناس إن الرجم حق، فلا تخدعن عنه؛ وإن آية ذلك أن رسول الله ﷺ قد رجم وأن أباه بكر قد رجم، وإنا قد رجمنا بعدهما؛ وسيكون قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بطلوع الشمس من مغربها، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا.

قال أبو عمر: الخوارج كلها والمعتزلة تكذب بكل هذه الفصول الستة، وأهل السنة على التصديق بها، وهم الجماعة والحجة على من خالفهم بما هم عليه من استمسакهم بسنة نبيهم ﷺ؛ ولا خلاف بين علماء المسلمين: أهل الحديث والرأى: أن المحصن إذا زنى حده الرجم؛ وجمهورهم يقول: ليس عليه مع الرجم شيء، ومنهم من يقول: يجلد ويرجم - وهم قليل. وقد ذكرنا هذه المسألة مجودة فى باب ابن شهاب، عن عبيدا لله، عن زيد بن خالد من هذا الكتاب - والحمد لله.

وذكر حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن الحسن بن سعد، عن عبد الله بن شداد - أن عمر رجم رجلا في الزنا ولم يجلده. «وفى حديث مالك هذا دليل على أن آية الرجم مما نسخ خطه من القرآن، ولم يكتبه عثمان في المصحف، ولا جمعه أبو بكر في الصحف»^(٥٢٩٦) وقد ذكرنا وجوه النسخ في القرآن، عند ذكر حديث زيد بن أسلم من كتابنا هذا، فلا معنى لتكريره هاهنا.

* * *

٢ - باب من اعترف على نفسه بالزنا

٦٣٣ - حديث موفى خمسين لزيد بن أسلم - مرسل:

مالك، عن زيد، بن أسلم، «أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ فدعا له رسول الله ﷺ بسوط، فأتى بسوط مكسور، فقال: فوق هذا. فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته، فقال: دون هذا، فأتى بسوط قد ركب به ولان، فأمر به رسول الله ﷺ فجلد؛ ثم قال: أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله، من أصاب من هذه القاذورة شيئا فليستتر الله، فإنه من يبد لنا صفحته، نقم عليه كتاب الله»^(٥٢٩٧).

هكذا روى هذا الحديث مرسلا جماعة الرواة للموطأ، ولا أعلمه يستند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه؛ وقد روى معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن النبي ﷺ مثله سواء.

وذكر ابن وهب في موطئه، عن مخزومة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت عبيدا لله بن مقسم يقول: سمعت كريبا مولى ابن عباس يحدث، أو يحدث عنه أنه قال: أتى رجل إلى النبي ﷺ فاعترف على نفسه بالزنا، ولم يكن الرجل أحصن؛ فأخذ رسول الله ﷺ سوطا فوجد رأسه شديدا فرده، ثم أخذ سوطا آخر فوجد رأسه ليناً، فأمر رجلا من القوم فجلده مائة جلدة؛ ثم قام على المنبر فقال: أيها الناس، اتقوا الله، واستتروا بستر

(٥٢٩٦) دليل ثبوت نسخ تلاوة آية الرجم (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) ما أخرجه بالسنن ٢١١/٨، عن ابن عباس أن عمر قال: (إن الرجم ثابت بكتاب الله وإن مما أنزل الله على محمد آية الرجم) والحاكم بالمستدرک ٣٦٠/٤، عن عمر قال: (لما نزلت آية الرجم أتيت النبي فقلت: اكسب آية الرجم في مصحف فكان النبي كره ذلك). وذكره ابن سلامة في التاسخ والمنسوخ آية الرجم وصرح بأنها منسوخة تلاوة باقية حكما.

(٥٢٩٧) ذكره بنصب الراية ٣/٣٢٣، عن زيد بن أسلم. والقرطبي ١٩/١٠٤. وأخرجه أبو نعيم بالحلية ١/٣٧٠ وذكره بالكنز رقم ١٦٧٧٧ وعزاه للسيوطي.

٥٢ فتح المالك

الله؛ وقال: انظروا ما كره الله لكم، أو قال: احذروا ما حذركم الله من الأعمال فاجتنبوه، فإنه ما نؤتى به من امرئ.

قال ابن وهب معناه: نقيم عليه كتاب الله. وقد ذكرنا الآثار المسندة في الاعتراف بالزنا، التي جاءت في معنى هذا الحديث في باب مراسيل ابن شهاب من كتابنا هذا. وأما قوله فيه بسوط لم تقطع ثمرته، فإنه أراد: لم يمتهم ولم يلن. والثمره: الطرف، وإذا ركب كثيرا بالسوط ذهب طرفه؛ تقول العرب: ثمرة السوط، وذباب السيف. قال عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

ما زال عصياننا لله يسلمنا حتى دفعنا إلى يحيى ودينار
عليجين لم تقطع ثمارهما قد طالما سجدا للشمس والنار
ثمارهما: يعنى القلفة. وكذلك قال صاحب العين:

وفي هذا الحديث من الفقه أن من اعترف بالزنا مرة واحدة لزمه الحد إذا كان بالغاً عاقلاً مميّزاً، ولم ينصرف عن إقراره ذلك ولا رجع عنه؛ وهذا قول مالك، والشافعي، وأصحابهما. وبه قال عثمان البتي، وإليه ذهب أبو جعفر الطبري؛ ومن حجتهم أن هذا الحديث ليس فيه أكثر من ذكر اعترافه، والاعتراف إذا أطلق، فإنه يلزم كل ما وقع عليه اسم اعتراف - مرة كان أو أكثر من ذلك؛ ولا وجه لقول من قال: إن الاعتراف كالشهادة، وأنه لا يلزم فيه أقل من أربع مرات في الزنا، وفي السرقة مرتين، لإجماعهم على أنه يلزم في غير الحدود الإقرار مرة واحدة، وسنذكر اختلافهم في هذه المسألة في باب مراسيل ابن شهاب. إن شاء الله تعالى.

وفي هذا الحديث أيضاً أن الحد على الزاني الجلد بالسوط، وذلك إذا كان بكراً لم يحصن عند جماعة فقهاء الأمصار وعلماء المسلمين.

ومعنى قول الله عز وجل: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٥٢٩٨) معناه الأبكار، دون من قد أحصن؛ وأما المحصن، فجلده الرجم إلا عند الخوارج، ولا يعدّهم العلماء خلافاً؛ لجهلهم وخروجهم، عن جماعة المسلمين. وقد رجم رسول الله ﷺ المحصنين، فممن رجم: ماعز الأسلمي^(٢٥٩٩)، والغامدية^(٥٣٠٠)،

(٥٢٩٨) سورة النور ٢.

(٥٢٩٩) حديث اعتراف ماعز بالزنا وشهادته على نفسه أربع مرات بين يدي رسول الله ﷺ سابق تخريجه برقم ٥٥١٤.

(٥٣٠٠) أخرجه مسلم كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى جـ ٣/١٣٢٠، عن بريدة برقم ٢٣/٢٢.

والجهنية^(٥٣٠١)، والتي بعث إليها أنيسا^(٥٣٠٢)، ورجم عمر بن الخطاب سخيلا بالمدينة، ورجم بالشام؛ وقصة الحبلى^(٥٣٠٣) التى أراد رجمها، فقال له معاذ بن جبل: ليس لك ذلك، للذى فى بطنها، فإنه ليس لك عليه سبيل. وعرض مثل ذلك لعثمان بن عفان مع على فى المجنونة الحبلى^(٥٣٠٤)، ورجم على شراحة^(٥٣٠٥) الهمدانية، ورجم أيضا فى مسيره إلى صفين رجلا أتاه مقرا بالزنا. وهذا كله مشهور عند العلماء، إلا أنهم اختلفوا فى جلد المحصن مع الرجم: فقالت فرقة: يجلد ويرجم. وقال الجمهور: يرمم ولا جلد عليه. وسنذكر ذلك فى حديث ابن شهاب، عن عبيدا لله عند قوله ﷺ لأنيس الأسلمى: «وأت المرأة فإن اعترفت فارجمها». من كتابنا هذا إن شاء الله.

وفى هذا الحديث من الفقه أيضا، أن الاعتراف بما يوجب الحد يقوم مقام الشهادة على ما ذكرنا، وهذا ما لا خلاف فيه؛ إلا ما قدمنا ذكره من العدد فى الإقرار.

واختلف الفقهاء فى رجوع المقر بالحد بعد إقراره قبل أن يقام عليه الحد فقال مالك: يقبل رجوعه عن الإقرار بالزنا، والسرقة، وشرب الخمر، ويغرم للمسروق منه ما سرق إن ادعاه. وهو قول الثورى، والشافعى، وأبى حنيفة، والحسن بن حى.

وقد روى، عن مالك أنه إذا ضرب أكثر الحد ثم انصرف، أتم عليه. وروى أبو يوسف، عن ابن أبى ليلى، أنه لا يقبل رجوعه. وروى عنه الليث أنه يقبل. وقال عثمان البتى: لا يقبل رجوعه. وقال الأوزاعى فى رجل اعترف على نفسه بالزنا أربع مرات وهو محصن ثم ندم، وأنكر أن يكون أتى ذلك، أنه يضرب حد الفرية على نفسه؛ فإن اعترف بسرقة أو شرب خمر أو قتل ثم أنكر، عاقبه السلطان دون الحد.

قال أبو عمر: الصحيح أنه لا يجلد إذا رجع عن إقراره؛ لأنه محال أن يقام عليه حد وهو منكر له بغير بينة؛ ألا ترى أن الشهود لو رجعوا عن شهادتهم قبل إقامة الحد

(٥٣٠١) أخرجه مسلم كتاب الحدود باب من اعترف بالزنا ج٣/١٣٢٤، عن عمران بن حصين وأحمد عن عبد الرزاق، عن عمران ج٧/٣٢٥ برقم ١٣٣٤٨.

(٥٣٠٢) أخرجه مسلم كتاب الحدود باب من اعترف بالزنا ج٣/١٣٢٤ برقم ٢٥، عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى.

(٥٣٠٣) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ج٧/٣٥٤ برقم ١٣٤٥٤، عن عمر بن الخطاب.

(٥٣٠٤) أخرجه أبو داود نحوه، عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة فأمر برجمها فأشار عليه على بأنه لا رجم على مجنونة ج٤/١٣٨ برقم ٤٣٩٩ كتاب الحدود باب المجنون يسرق أو يصيب حدا.

(٥٣٠٥) عبد الرزاق بالمصنف ج٧/٣٢٦ برقم ١٣٣٥٠، عن الشعبى.

عليه، لم يقيم؛ وكذلك لا يتم عليه إذا ابتدئ به؛ لأنه كل جلدة قائمة بنفسها؛ فغير جائز أن يقام عليه شيء منها بعد رجوعه، كرجوع الشهود سواء؛ وليس الإقرار بحمد الله، وحق لا يطالب به آدمى، كالإقرار بالمال للآدميين؛ لأن الإقرار بالحد توبة لم تعرف إلا من قبله؛ فإن نزع عنها، كان كمن لم يأت بها. والكلام فى هذا واضح، وبالله التوفيق.

وفى هذا الحديث أيضا من الفقه، أن الحدود لا تقام إلا بسوط قد لان، وأما قوله: لم تقطع ثمرته، فهذا من الاستعارة، أراد أنه لم يمتن. وقوله: قد ركب به - يعنى: نالته المهنة ولينته.

واختلف الفقهاء فى أشد الحدود ضربا: فقال مالك، وأصحابه، والليث بن سعد: الضرب فى الحدود كلها سواء: ضرب غير مبرح، ضرب بين ضربين. وقال أبو حنيفة، وأصحابه: التعزير أشد الضرب، وضرب الزنا أشد من الضرب فى الخمر؛ وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف. وقال الثورى: ضرب الزنا أشد من ضرب القذف، وضرب القذف أشد من ضرب الشرب. وقال الحسن بن حى: ضرب الزنا أشد من ضرب الشرب والقذف. وعن الحسن البصرى مثله، وزاد: ضرب الشارب أشد من ضرب التعزير. وقال عطاء بن أبى رباح: حد الزنا أشد من حد الفرية، وحد الفرية، والخمر واحد.

واحتج من جعل الضرب فى الحدود كلها واحدا سواء، بورود التوقيف فيها على عدد الجلدات، ولم يرد فى شيء منها تخفيف ولا تثقيل عمن يجب التسليم له، فوجبت التسوية فى ذلك؛ لأن مثل هذا لا يؤخذ قياسا، وإنما هى عقوبات ورد فيها توقيف عدد دون كيفية شدة وتخفيف فى نوع الضرب؛ فالوجه فيها التسوية؛ لأن من فرق احتاج إلى دليل، ولا دليل معه فى ذلك إلا التحكم.

ومن حجة من قال: إن الزنا أشد ضربا من القذف، والقذف أشد من الخمر؛ لأن الزنا أكثر عددا فى الجلدات، فاستحال أن يكون القذف أبلغ فى النكايه؛ لأن الله قد قصر بالعدد فيه عن عدد الزنا، وكذلك الخمر لم يثبت فيه حد إلا بالاجتهاد؛ وسبيل مسائل الاجتهاد أن لا تقوى قوة مسائل التوقيف.

ومن حجة من لم يبلغ بالتعزير الحد فى العدد ولا فى الإجماع، عدم النص فيه، وأن عرض المسلم ودمه محظوران محرمان لا يحلان إلا بيقين لا شك فيه؛ مع ما روى عن

النبي ﷺ أنه قال: لا يجلد أحد فوق عشر جلدات، إلا في حد من حدود الله^(٥٣٠٦).

رواه أبو بردة الأنصاري، عن النبي ﷺ من حديث بكير بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن عبدالرحمن بن جابر، عن أبي بردة الأنصاري.

وذكر عبدالرزاق، عن قيس بن ربيع، قال: حدثني أبو حصين، عن حبيب بن صهبان، قال: سمعت عمر يقول: «ظهور المسلمين حمى الله، لا يحل لأحد أن يجرحها إلا في حد. قال: ولقد رأيته يقيد من نفسه»^(٥٣٠٧).

وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أيوب، عن أبيه، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، أنه قال: «لا يبلغ بالعقوبة الحدود»^(٥٣٠٨). وعن ابن جريج أيضا، عن عمر بن عبدالعزيز نحوه^(٥٣٠٩).

واحتج من رأى التعزير أشد الحدود ضربا، بما حدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل الإيلسي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد، عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي، قال: كان رجل له على أم سلمة دين فكتب إليها كتابا يخرج عليها، فأمر به عمر بن الخطاب أن يجلد ثلاثين جلدة، كلها تبضع اللحم، وتحدّر الدم. قال سفيان: لأنها أمه، ولا ينبغي للرجل أن يضيق على أمه، ونحو هذا.

وبما رواه شعبة، عن واصل، عن المغرور بن سويد، قال: «أتى عمر بن الخطاب بامرأة زنت، فقال: أفسدت حسبها، اضربوها حدها، ولا تحرقوا عليها جلدها»^(٥٣١٠).

(٥٣٠٦) أخرجه البخاري، بكتاب الحدود برقم ٦٨٤٨. عن أبي بردة. والترمذي بكتاب الحدود برقم ١٣٨٣ عن أبي بردة. وأبي داود بكتاب الحدود برقم ٤٤٩١. عن أبي بردة. وابن ماجة بكتاب الحدود برقم ٢٦٠١. عن أبي بردة. وأحمد بمسند المكين برقم ١٥٤٠٥ عن أبي بردة.

(٥٣٠٧) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ج ٤١١/٧.

(٥٣٠٨) أخرجه عبدالرزاق، عن جابر بن عبد الله، عن رجل، عن النبي برقم ١٣٦٧٧ ج ٤١٣/٧ وعن سليمان بن يسار، عن النبي مرفوعا برقم ١٣٦٧٩ وأخرجه عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث موقوفا برقم ١٣٦٧٦ ج ٤١٣/٧ وأخرجه، عن عمر موقوفا برقم ١٣٦٧٧ ج ٤١٣/٧.

(٥٣٠٩) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٤١٤/٧ برقم ١٣٦٧٨، عن ابن جريج، عن عمر بن عبدالعزيز.

(٥٣١٠) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٣٧٥/٧ برقم ١٣٥٣٠، عن مغرور.

قال: فهذان الحديثان يدلان على أن عمر رضى الله عنه، كان يرى الضرب فى التعزير، أشد منه فى الزنا. قالوا: وكذلك لا محالة سائر الحدود.

قال أبو عمر: من قال إن الحدود كلها سواء، إلا فى العدد، جعل قوله: «ولا تأخذكم بهما رأفة» - فى إسقاط الحد، لا فى صفة الضرب، وضرب الزنا أخف عندهم فإنهم يقولون ضربا غير مبرح، لا يشق جلدا، ولا سوطا فوق سوط».

واحتج من قال: ضرب القذف أشد الضرب، بما أخبرنى به أبو محمد عبدا لله بن محمد بن عبدالمؤمن، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر، قال: حدثنا على بن حرب، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه قال: «لما جلد أبو بكر، أمرت جدتى أم كلثوم بنت عقبة بشاة فسلخت، ثم ألبس مسكها؛ قال: فهل ذلك إلا من ضرب شديد» (٥٣١١).

«هكذا قال: جدتى، وإنما هى أم إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، جدة سعد بن إبراهيم حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا الحسين بن محمد بن الضحاك، حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني، حدثنا إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم، عن أبيه، عن جد قال: لما جلده أبو بكر، أمرت أمه بشاة فذبحتها، ثم جعلت جلدها على ظهره، وما ذاك إلا من ضرب شديد». وكان أبى يرى أن ضرب القذف شديد.

وعن على بن أبى طالب: أنه قال لقنبر فى العبد الذى أقر عنده بالزنا: أضربه كذا وكذا، ولا تنهك.

قال أبو عمر: فيما روى عن عمر وعلى - رضى الله عنهما - فى هذا الباب من صفة ضرب الزانى - دليل على أن قوله عز وجل: «ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله» (٥٣١٢) الآية، «إنما أريد به أن لا تعطل الحدود، وأن لا يأخذ الحكام رأفة على الزناة، فيعطلوا حدود الله ولا يحدوهم» (٥٣١٣). وهذا قول جماعة أهل التفسير. ومن قال ذلك: الحسن، ومجاهد، وعطاء، وعكرمة، وزيد بن أسلم، وقال الشعبي، والنخعى، وسعيد بن جبير: «لا تأخذكم بهما رأفة. قالوا: فى الضرب والجلد» (٥٣١٤).

(٥٣١١) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٣٦٨/٣ برقم ١٣٥١٠، عن سعد بن إبراهيم.

(٥٣١٢) النور ٢.

(٥٣١٣) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ٣٦٧/٧ برقم ١٣٥٠٦، عن الكلبي.

(٥٣١٤) أخرجه الطبرى فى تفسيره ٦٧/١٨، عن إبراهيم النخعى وسعيد بن جبير.

وذكر إسماعيل القاضي، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر، قال: حدثنا موسى بن داود، قال: حدثنا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن عبد الله، أو عبد الله بن عبد الله - يعني ابن عمر، قال: «ضرب ابن عمر جارية له أحدثت، فجعل يضرب رجلها - وأحسبه قال: ظهرها - فقلت: «لا تأخذكم بهما رأفة في دين الله» فقال: يا بني، وأخذتني بها رأفة؟ إن الله لم يأمرني أن أقتلها؛ أما أنا فقد أوجعت حيث أضرب» (٥٣١٥).

وذكره وكيع، عن نافع بن عمر الجمحي بإسناده مثله. قال إسماعيل: وحدثنا نصر ابن علي، قال: حدثنا عبد الملك بن الصباح، عن عمران بن حديد، قال: سألت أبا مجلز، عن الرأفة فقلت: إنا لنرجمهم إذا نزل ذلك بهم؟ قال: ليس بذلك، إنما الرأفة ترك الحدود إذا رفعت إلى السلطان. حدثني قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا عبد الصمد ابن عبد الوارث، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي وائل، قال: «أدركت عمر جلد رجلا، فقال للجلاد: لا ترني إبطك» (٥٣١٦).

وأخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن محمد الباهلي، قال: حدثنا سليمان بن عمر - وهو الأقطع -، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن حنظلة السدوسي، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: «كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته، ثم يدق بين حجرين حتى يلين، ثم يضرب به؛ قلنا لأنس: في زمن من كان هذا؟ قال: في زمن عمر بن الخطاب» (٥٣١٧).

واختلفوا في المواضع التي تضرب من الإنسان في الحدود؛ فقال مالك: الحدود كلها لا تضرب إلا في الظهر، قال: وكذلك التغزير لا يضرب إلا في الظهر عندنا. وقال الشافعي، وأصحابه: يتقى الوجه والفرج، ويضرب سائر الأعضاء. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل قول الشافعي أنه كان يقول: اتقوا وجهه ومذاكيره.

وقال أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن: تضرب الأعضاء كلها في الحدود إلا الفرج، والوجه، والرأس. وقال أبو يوسف: يضرب الرأس أيضا.

(٥٣١٥) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٣٧٦/٧ برقم ١٣٥١٧، عن ابن عمر.

(٥٣١٦) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٣٦٩/٧ برقم ١٣٥١٦، عن أبي عثمان النهدي.

(٥٣١٧) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ١٣٥٢١ ج ٣٧٢/٧، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر.

وروى عن عمر وابن عمر أنهما قالوا: «لا يضرب الرأس»^(٥٣١٨). قال ابن عمر: لم نؤمر أن نضرب الرأس. وروى سفیان، عن عاصم، عن أبي عثمان، أن عمر رضى الله عنه أتى برجل فى حد، فقال للجلاد: اضرب ولا ترنى إبطك، واعط كل عضو حقه.

ومن حجة مالك، أن العمل عندهم بالمدينة لا يخفى؛ لأن الحدود تقام أبداً، وليس مثل ذلك يجهل. وبنحو ذلك من العمل يسوغ الاحتجاج لكل فرقة، لأنه شىء لا ينفك منه؛ إلا ما روى كل واحد من الأثر عن السلف، فيميل باختياره إليه.

واختلفوا فى كيفية ضرب الرجال، والنساء: فقال مالك: الرجل والمرأة فى الحدود كلها سواء، لا يقام واحد منهما، يضربان قاعدين؛ ويجرد الرجل فى جميع الحدود، ويترك على المرأة ما يسترها، وينزع عنها ما يقيها من الضرب. وقال الثورى: لا يجرد الرجل ولا يمد، ويضرب قائما، والمرأة قاعدة.

وقال الليث بن سعد، وأبو حنيفة، والشافعى: الضرب فى الحدود كلها، وفى التعزير مجردا قائما غير ممدود، إلا حد القذف، فإنه يضرب وعليه ثيابه، وينزع، عنه المحشو والفرو. وقال الشافعى: إن كان مده صلاحا مده.

ومن الحجة لمالك ما أدرك عليه الناس. ومن الحجة للثورى: حديث ابن عمر فى رجم النبى ﷺ اليهوديين، وفيه: «لقد رأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة»^(٥٣١٩).

وهذا يدل على أن الرجل كان قائما، والمرأة قاعدة. وضرب أبو هريرة رجلا فى القذف قائما. وما جاء عن عمر، وعلى فى ضرب الأعضاء، يدل على القيام. والله أعلم.

وكل ما ذكرناه من المسائل فى هذا الباب، فإنها كلها قائمة المعنى فى هذا الحديث: حديث زيد بن أسلم هذا يصلح ذكرها عنده.

وفيه أيضا ما يدل على أن السر واجب على المسلم فى خاصة نفسه إذا أتى فاحشة، وواجب ذلك عليه أيضا فى غيره، ما لم يكن سلطانا يقيم الحدود.

(٥٣١٨) ذكره القرطبى ١٢/١٦٢. حكى عن الجمهور النهى عن ضرب الوجه، وحكى عن عمر وابن عمر إباحة ضرب الوجه فى التعزير.

(٥٣١٩) أخرجه أبو داود برقم ٤٤٤٧ ج٤/١٥٢، عن البراء بن عازب كتاب الحدود باب رجم اليهودى.

وفى الستر على المسلم آثار كثيرة صحاح، نذكر منها هاهنا ما ووافق معنى هذا الحديث؛ وسائرهما نذكرها عند قوله ﷺ في حديث يحيى بن سعيد: «يا هزال، لو سترته بردائك، كان خيراً لك». إن شاء الله.

حدثني سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة؛ ومن ستر مسلماً، ستره الله في الدنيا والآخرة؛ ومن يسر على مسلم، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة؛ والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» (٥٣٢٠).

قال أبو عمر: فإذا كان المرء يؤجر في الستر على غيره، فستره على نفسه كذلك أو أفضل؛ والذي يلزمه في ذلك التوبة، والإنابة، والندم على ما صنع، فإن ذلك محو للذنب، إن شاء الله. وقد حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا أحمد بن محمد بن سلام، حدثنا محمد بن علي الشقيق، قال: سمعت أبي، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا مالك بن مغول، عن العلاء بن بدر، قال: إن الله لا يهلك أمة وهم يستترون بالذنوب.

حدثني محمد بن عبد الله بن حاكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: أخبرني عثمان بن أبي سودة، قال: حدثني من سمع عبادة بن الصامت، قال: حدثنا رسول الله ﷺ يقول: «إن الله ليستر العبد من الذنب ما لم يخرقه؛ قالوا: وكيف يخرقه يا رسول الله؟ قال: يحدث به الناس» (٥٣٢١).

حدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العمري، قال: حدثنا عبدالعزيز بن عبد الله الأويسى، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي ابن شهاب، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمتي معافي إلا المجاهرون،

(٥٣٢٠) أخرجه الترمذي برقم ١٤٢٥ ج ٤/٣٤ كتاب الحدود باب ٣، عن أبي هريرة. وابن ماجه

برقم ٢٢٥ ج ١/٨٢ المقدمة باب ١٧، عن أبي هريرة. وأحمد ٥٠٠/٢، عن أبي هريرة.

(٥٣٢١) سيأتي بمعناه برقم ٥٥٧٤.

وإن من المجاهرة، أن يعمل عملا لا يرضاه الله بالليل، ثم يتحدث به بالنهار» (٥٣٢٢).
وذكر الحديث.

وحدثني أحمد بن عمر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف، قال: حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى بن إياس بن البكير، أن صفوان بن سليم، حدثه، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اطلبوا الخير دهركم كله، وتعرضوا نفحات الله عز وجل، فإن لله نفحات من رحمته، يصيب بها من يشاء من عباده؛ واسألوا الله أن يستر عوراتكم، وأن يؤمن روعاتكم» (٥٣٢٣).

وحدثني قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا إبراهيم بن الهيثم بن المهلب الجزري أبو إسحاق إملاء، قال: حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أقسم على أربع قسما مبرورا، والخامسة لو أقسمت عليها لبررت: لا يعمل عبد خطيئة تبلغ ما بلغت ثم يتوب إلى الله، إلا تاب الله عليه؛ ولا يحب أحد لقاء الله، إلا أحب الله لقاءه، ولا يتولى الله عبد في الدنيا، فيؤليه غيره يوم القيامة؛ ولا يحب عبد قوما، إلا جعله الله معهم يوم القيامة؛ والخامسة لو أقسمت عليها لبررت: لا يستر الله عورة عبد في الدنيا، إلا ستره الله يوم القيامة».

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن سليمان بن عمرو البغدادي. بمصر، قال: حدثنا أبو عمران موسى بن سهل البصري، قال: حدثنا عبد الواحد بن غياث، قال: حدثنا فضال بن جبیر، عن أبي أمامة الباهلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لو حلفت عليهن لبررت، والرابعة لو حلفت عليها لرجوت أن لا إثم لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، ولا يتولى الله عبد فيؤليه إلى غيره؛ ولا يحب عبد قوما، إلا بعثه

(٥٣٢٢) أخرجه البخاري ومسلم كتاب المهدي برقم ٥٢ ج٤/ ٢٢٩١ كتاب الرجم باب ٨، عن

أبي هريرة وأبي نعيم بتاريخ أصبهان ٦٤/٢، عن أبي قتادة الأنصاري. وذكره مجمع الزوائد ١٩٢/١٠ وعزاه إلى الطبراني في الصغير والأوسط، عن أبي قتادة الأنصاري. وذكره في الكبير برقم ١٠٣٣٧ وعزاه إلى البيهقي، عن أبي هريرة.

(٥٣٢٣) ذكره السيوطي بالدر المنثور ٣/ ٣١٨ وعزاه إلى أبي نعيم بالتحلية والبيهقي في الشعب وابن عساكر، عن أنس. وكنا بالكنتز برقم ٣١٨٩ وعزاه إلى ابن أبي الدنيا في الفرج. والحكيم والبيهقي، عن أنس برقم ٢١٣٢٥. وأخرجه ابن عساكر كذا بالتهذيب ٤٣٥/٦، عن أنس.

الله فيهم، أو قال معهم؛ ولا يستر الله على عبد في الدنيا، إلا ستر عليه عند المعاد» (٥٣٢٤).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، قال: سمعت إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: حدثنا شيبة الحضرمي أنه شهد عروة يحدث عمر بن عبدالعزيز، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «ما ستر الله على عبد في الدنيا، إلا ستر عليه في الآخرة» (٥٣٢٥).

وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقي بن مخلد، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا الثقفى، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، قال: «لا يهتك الله ستر عبد في قلبه مثقال ذرة من خير» (٥٣٢٦).

وأما قوله في حديث زيد بن أسلم المذكور في هذا الباب: «فإنه من يدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله» فإنه أراد - والله أعلم - بعد أمره بالاستتار بالذنب، أنه من أقر عنده فلا شفاعة حينئذ له ولا عفو عنه.

ومن هذا وشبهه، قام الدليل على أن الحدود إذا بلغت السلطان، لم يجوز أن يتشفع فيها، ولا أن تترك إقامتها؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ في حديث صفوان بن أمية: «فهل قبل أن تأتيني به» (٥٣٢٧). وقول الزبير: «إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفع» (٥٣٢٨).

* * *

٣ - باب في حد الزنا

٦٣٤ - حديث تاسع لابن شهاب، عن عبيد الله.

مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد

(٥٣٢٤) صحيحه ٣/٣٧٧.

(٥٣٢٥) ذكره مجمع الزوائد ١٠/١٩٢ بنحوه مختصراً وعزاه الهيثمي إلى الطبراني في الأوسط، عن علقمة المزني، عن أبيه.

(٥٣٢٦) ذكره بالدر المنثور ١/٧٩ وعزاه إلى ابن أبي الدنيا والبيهقي، عن أبي إدريس الخولاني.

(٥٣٢٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٩/٤٩٣، عن يوسف بن ماهك والبغوي بشرح السنة ١٠/٣٢١،

٣٢٢ عن صفوان بن أمية وأحمد ٦/٤٦٦، عن صفوان بن أمية. وذكره بالكنز برقم

١٢٩٦.

(٥٣٢٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ١٣٨٧، عن الزهري ج-٧/٤٤٠.

الجهنى، «أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال: إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعفير. قال ابن شهاب: لا أدري أبعد الثالثة أم الرابعة» (٥٣٢٩). هكذا روى مالك هذا الحديث، عن ابن شهاب بهذا الإسناد وتابعه على إسناده، عن ابن شهاب يونس بن يزيد، ويحيى ابن سعيد، ورواه عقيل، والزبيدي، وابن أخى الزهرى، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله أن شبلا - أو شبلى - بن خالد المزنى أخبره عن عبد الله بن مالك الأوسى، أخبره أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة. وذكروا الحديث، إلا أن عقيلاً وحده قال: مالك بن عبد الله الأوسى، وقال الزبيدي، وابن أخى الزهرى: عبد الله بن مالك، وكذلك قال يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن شبلى، عن حامد المزنى، عن عبد الله ابن مالك الأوسى، فجمع يونس بن يزيد الإسنادين جميعاً فى هذا الحديث وانفرد مالك فيه بإسناد واحد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبى هريرة وزيد، وعند عقيل، والزبيدي، وابن أخى الزهرى فيه أيضاً إسناد واحد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن شبلى، عن عبد الله بن مالك. وجمع يونس الحديثن جميعاً. ورواه ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن عبيد الله، عن أبى هريرة وزيد بن خالد، وشبلى أن النبى ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقال: إذا زنت فاجلدوها - وذكر الحديث. هكذا قال ابن عيينة فى هذا الحديث، فجعل شبلا مع أبى هريرة، وزيد بن خالد فأخطأ.

وأدخل إسناد حديث فى آخر ولم يقم حديث شبلى. قال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: شبلى هذا لم يسمع من النبى ﷺ شيئاً. وقال عباس: سمعت يحيى ابن معين يقول: ليس لشبلى صحبة، يقال: إنه شبلى بن معبد، ويقال: شبلى بن حامد، قال: وأهل مصر يقولون شبلى بن حامد، عن عبد الله بن مالك الأوسى، عن النبى ﷺ. قال يحيى بن معين: وهذا عندى أشبه؛ لأن شبلا ليس له صحبة، وقال محمد بن يحيى النيسابورى: جمع ابن عيينة فى حديثه هذا أبى هريرة، وزيد بن خالد، وشبلا، وأخطأ فى ضمه شبلا إلى أبى هريرة، وزيد بن خالد فى هذا الحديث. قال: وإن كان عبيد الله ابن عبد الله قد جمعهم فى حديث الأمة، فإنه رواه عن أبى هريرة، وزيد، عن النبى ﷺ وعن شبلى، عن عبد الله بن مالك الأوسى، عن النبى ﷺ. فترك ابن عيينة عبد الله بن مالك، وضم شبلا إلى أبى هريرة، وزيد، فجعله حديثاً واحداً. وإنما هذا حديث، وذاك

(٥٣٢٩) أخرجه البخارى كتاب باب بيع العبد الزانى جـ ١٤٨/٣، عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ٢٤٣/٨، عن أبى هريرة. ومسلم كتاب الحدود باب رجم اليهود. أهل الزمة فى الزنا برقم ٣٣ جـ ١٣٢٩/٣، عن أبى هريرة.

حديث، قد ميزهما يونس بن يزيد، قال: وتفرد معمر، ومالك بحديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، قال: وروى الزبيدي، وعقيل، وابن أخي الزهري، حديث شبل، فاجتمعوا على خلاف ابن عينة.

قال أبو عمر: هكذا قال محمد بن يحيى، أن معمرًا، ومالكًا، انفردا بحديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، وأقول أنه قد تابعهما يحيى بن سعيد الأنصاري من رواية الأوسى: حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد ابن إسماعيل، قال: حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال، قال: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، قال: قال يحيى: وأخبرني ابن شهاب، أن عبيدا لله بن عبد الله بن عتبة حدثه؛ أن أبا هريرة، وزيد بن خالد حدثاه؛ أنهما سمعا رسول الله ﷺ وهو يسئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن. فذكر الحديث.

قال أبو عمر: وزعم الطحاوي أنه لم يقل أحد في هذا الحديث: ولم يحصن إلا مالك. وليس كما ذكر؛ لأننا قد وجدنا أن ابن عينة قد تابعه على ذلك. وكذلك في رواية يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، لهذا الحديث إذا زنت ولم تحصن على ما قدمنا بالإسناد المذكور، وسائر من روى هذا الحديث، عن ابن شهاب بالإسنادين جميعا، لم يقل أحد منهم فيه: ولم تحصن غير مالك، وابن عينة، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وقد روى هذا الحديث سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لم يذكر فيه: ولم تحصن. رواه جماعة، عن سعيد بن أبي سعيد لم يذكروا ذلك فيه.

وممن رواه، عن سعيد بن أبي سعيد: الليث بن سعد؛ وأسامة بن زيد، وعبدالرحمن ابن إسحاق، وأيوب بن موسى، وعبيدا لله بن عمر، وإسماعيل بن أمية: حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، عن عبيدا لله - يعني ابن عمر - قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا زنت أمة أحدكم، فليجلدها ولا يعيرها ثلاث مرات، فإن عادت في الرابعة فليجلدها، وليبيعها بصفير أو بجبل من شعر»^(٥٣٣٠). وفي رواية إسماعيل بن أمية: إذا زنت وليدة أحدكم فتبين زناها. وفي رواية أيوب بن موسى فليجلدها الحد. ولا نعلم أحدا ذكر فيه الحد غيره، وكلهم

(٥٣٣٠) أخرجه البخاري بكتاب البيوع برقم ٢١٥٢ عن أبي هريرة، وأبي داود بكتاب الحدود برقم ٤٤٧ عن أبي هريرة، وابن ماجه بكتاب الحدود ٢٥٦٥. عن أبي هريرة، وزيد بن خالد وشبل، وأحمد بمسند المكسرين برقم ٨٦٦٩ عن أبي هريرة.

قال فيه: ولا يعيرها ولا يثرب «لا يلمها ولا يعيرها» عليها. وروى هذا الحديث عن ابن شهاب، عمارة بن أبي فروة، وإسحاق بن راشد، فأخطأ فيه، قال فيه عمارة بن أبي فروة، عن ابن شهاب، عن عروة، وعمرة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا زنت الأمة فاجلدوها». وقال فيه إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، والطريقان جميعاً خطأ، والصواب فيه قول مالك ومن تابعه، وقول عقيل ومن تابعه إسناد آخر.

وروى حديث عمارة: الليث، عن زيد بن أبي حبيب، عن عمارة - ومن أصحاب الليث بن سعد من يقول فيه: عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

وأجمع العلماء على أن الأمة إذا تزوجت فزنت، أن عليها نصف ما على الحرة البكر من الجلد؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٥٣٣١). والإحصان فى كلام العرب، على وجوه، منها: الإسلام، ومنها العفة، ومنها التزويج، ومنها الحرية، إلا أنه فى الإمام هاهنا على وجهين، منهم من يقول: فإذا أحصن: زوجن أو تزوجن. ومنهم من يقول: إحصانها: إسلامها، فمن قرأ أحصن - بفتح الألف - فمعناه: تزوجن أو أسلمن على مذهب من قال ذلك. وأما من قرأ أحصن - بضم الألف - فمعناه زوجن أى أحصن بالأزواج - أحصنهن غيرهن - يعنى الأزواج بالنكاح. وقد قيل: أحصن بالإسلام. فالزوج يحصنها، والإسلام يحصنها، والمعنيان متداخلان فى القولين، فممن قرأ بضم الألف، وكسر الصاد فى أحصن: ابن عباس، وأبو الدرداء، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، وابن كثير، والأعرج، وأبو جعفر، ونافع، وسلام، والقاسم، وأبو عبد الرحمن السلمى، وأبو رجاء، ومحمد بن سيرين - على اختلاف عنه - وأبو عمرو، وقتادة وعيسى، وسلام، ويعقوب، وأيوب بن المتوكل وابن عامر، وأبو عبد الرحمن المقرئ.

واختلف فى ذلك، عن الحسن، وعاصم، فروى عنهما الوجهان جميعاً، وكان ابن عباس يقول: «إذا أحصن بالأزواج» (٥٣٣٢)، وكان يقول: ليس على الأمة حد حتى تحصن بزواج. وروى عطية بن قيس، عن أم الدرداء، عن أبى الدرداء - مثله. وهو مذهب كل من قرأ بهذه القراءة. وروى أهل مكة، عن عمر بن الخطاب ما يضارع

(٥٣٣١) أخرجه الطبرانى، عن ابن مسعود جـ ٢٢/٥ إحصان الأمة بالإسلام وعن الشعبي وإبراهيم النخعى جـ ٢٣/٥ إحصان الأمة بالإسلام. وأخرجه الطبرى، عن ابن عباس وعن قتادة إن

إحصان الأمة تزوجها بحر جـ ٢٣/٥.

(٥٣٣٢) أخرجه الطبرى ٢٣/٥، عن ابن عباس.

هذا المذهب، روى عمرو بن دينار، وعطاء بن أبي رباح، عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن أبيه، «أنه سأل عمر بن الخطاب، عن الأمة كم حدها، فقال: أَلَقْتُ فُرونها وراء الدار»^(٥٣٣٣) قال أبو عبيد: لم يرد عمر - رحمه الله - بقوله هذا الفُروة بعينها، لأن الفُروة جلدة الرأس. كذا قال الأصمعي، وكيف تلقى جلدة رأسها من وراء الدار. ولكن إنما أراد بالفُروة القناع، يقول: ليس عليها قناع ولا حجاب؛ لأنها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه. لا تقدر على الامتناع من ذلك. ولذلك لا تكاد تقدر على الامتناع من الفجور. فكأنه رأى أن لا حد عليها إذا فجرت بهذا المعنى، قال: وقد روى تصديق هذا من حديث مفسر: حدثناه يزيد، عن جرير بن حازم، عن عيسى بن عاصم، قال: تذاكرنا يوما قول عمر هذا، فقال سعيد بن حرملة: إنما ذلك من قول عمر في الرعايا، فأما اللواتي قد أحصنهن مواليهن، فإنهن إذا أحدثن جردن. قال أبو عبيد: أما الحديث: فرعايا. وأما العربية: فرواعي.

قال أبو عمر: ظاهر حديث عمر أن لا حد على الأمة، إلا أن تحصن بالتزويج، وقد قيل أن معناه أن لا حد على الأمة - كانت ذات زوج أو لم تكن - لأنها لا حجاب عليها ولا قناع - وإن كانت ذات زوج.

وقد روى، عن ابن عباس «أن لا حد على عبد ولا ذمي»^(٥٣٣٤) وهو محتمل يحتمل التأويل، وروى عنه أيضا: «أن ليس على الأمة حد حتى تحصن بحر»^(٥٣٣٥). رواه ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عنه وهو قول طاوس، وعطاء. روى ابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، «أنه كان لا يرى على العبد حدا، إلا أن ينكح الأمة حر فيحصنها فيجب عليها شطر الجلد»^(٥٣٣٦). قال ابن جريج: «قلت لعطاء: فزني عبد ولم يحصن، قال: جلد غير حد»^(٥٣٣٧).

قال أبو عمر: هذا مذهب كل من لا يرى على الأمة حدا حتى تنكح، أنها تؤدب وتجلد دون الحد إذا زنت، وتأولوا حديث أبي هريرة وزيد بن خالد على هذا المعنى، ومن قرأ بفتح الألف والصاد - أحصن - على بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود،

(٥٣٣٣) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٣٩٦/٧ برقم ١٣٦١٢، عن عبد الله بن أبي ربيعة.

(٥٣٣٤) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٣٩٦/٧ برقم ١٣٦١٥، عن ابن عباس.

(٥٣٣٥) أخرجه عبد الرزاق برقم ٣٦١٨، عن ابن عباس، ١٣٦٢١ - ٣٩٧/٧، عن عطاء والبيهقي، عن ابن عباس ومجاهد ٢٤٣/٨ بنحوه.

(٥٣٣٦) أخرجه عبد الرزاق ٣٩٧/٧ برقم ١٣٦٢٠، عن طاوس.

(٥٣٣٧) عبد الرزاق بالمصنف ٣٩٧/٧ برقم ١٣٦٢١، عن عطاء.

وعبد الله بن عمر، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، والزهرى، وعطاء، والشعبى، وزر بن حبيش، والأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعى، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وعيسى الكوفى، وطلحة بن سليمان، وخلف بن هشام، وابن أبى ليلى، وأبان بن ثعلب، وعاصم الجحدري، وعمر بن ميمون، والحكم بن عتيبة، ويونس بن عبيد، وحمزة والكسائى، وابن إدريس.

واختلف فى ذلك، عن عاصم، والحسن، وابن سيرين، وكل هؤلاء يرون الحد على الأمة إذا زنت وهى مسلمة - ذات زوج كانت، أو غير ذات زوج - خمسين جلدة. وتأويل أحصن عند هؤلاء من أهل العلم على وجهين: أحدهما: أسلمن، والثانى: عففن، وليس عففن بشيء؛ لأنه يستحيل أن يكون عففن، فإن أتيت بفاحشة يعنى الزنا، والله أعلم.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، قال: حدثنى أبى، قال: حدثنا حجاج، قال هارون: أخبرنى معمر، عن الزهرى، قال: سألتها عنها فقال: تقرأ أحصن - مفتوحة الألف - وتفسيره على وجهين: على سلمن وعففن.

ورواه وهيب، عن هارون، فجعل التفسير من قول هارون. قال وهيب: أخبرنا هارون، عن معمر، عن الزهرى: فإذا أحصن - منصوبة - قال هارون: وتفسير هذا على وجهين: بعضهم يقول: إذا أسلمن، وبعضهم يقول: إذا عففن.

وروى الثورى، عن حماد، عن إبراهيم، أن معقل بن مقرن المزنى، جاء إلى عبد الله ابن مسعود فقال: «إن جارية لى زنت، قال: اجلدها خمسين. قال: ليس لها زوج، قال: إسلامها إحصانها»^(٥٣٣٨) وروى أبو إسحاق، عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، «أنه كان يقرأ: فإذا أحصن يقول: فإذا أسلمن»^(٥٣٣٩) وروى أهل المدينة، عن عمر بن الخطاب ما وافق هذا المعنى وهو أصح - إن شاء الله.

رواه يحيى بن سعيد الأنصارى، عن سليمان بن يسار، قال: أخبرنى عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة، قال: «أحدث ولائد من رقيق الإمارة، فأمر بهن عمر بن الخطاب، وأمر شبابا من شباب قریش فجلدوهن الحد، قال: فكنت فيمن جلدوهن»^(٥٣٤٠). رواه

(٥٣٣٨) أخرجه الطبرى فى تفسيره ٢٢/٥، عن ابن مسعود.

(٥٣٣٩) الطبرى ٢٢/٥ فى تفسيره، عن ابن مسعود.

(٥٣٤٠) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٣٩٥/٧ برقم ١٣٦٠٩، عن عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة =

عن يحيى ابن سعيد مالك، وابن جريج، وابن عيينة، وغيرهم، وروى معمر، عن الزهرى، «أن عمر بن الخطاب جلد ولائد من الخمس أبكارا فى الزنا»^(٥٣٤١).

قال أبو عمر: فهذا خلاف حديث ألفت فروتها من وراء الدار، عن عمر وهو أثبت. واختلف عن أنس فى هذه المسألة، فروى سلام بن مسكين، عن حبيب بن أبى فضالة، عن صالح بن كرز، عن أنس، «أنه قال فى أمة له: لا تجلدوها وما كان عليك من ذنب فعلى»^(٥٣٤٢).

وروى هشيم، عن داود، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: شهدت أنس بن مالك يضرب إماءه الحد إذا زين - تزوجن أو لم يتزوجن - وروى معمر، عن الزهرى، عن سالم، عن ابن عمر «فى الأمة إذا زنت، قال: إذا كانت ليست ذات زوج، جلدتها سيدها نصف ما على المحصنات من العذاب، وإن كانت ذات زوج، رفع أمرها إلى السلطان»^(٥٣٤٣).

قال أبو عمر: ظاهر قول الله عز وجل يقضى أن لا حد على الأمة، وإن كانت مسلمة إلا بعد التزويج، ثم جاءت السنة بجلدها وإن لم تحصن، فكان ذلك زيادة بيان. قال الله - عز وجل - : ﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكم من فتياتكم المؤمنات﴾^(٥٣٤٤) فوصفهن بالإيمان ثم قال: ﴿فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة﴾.

والإحصان التزويج هاهنا؛ لأن ذكر الإيمان قد تقدم، ثم جاءت السنة فى الأمة إذا زنت ولم تحصن، فقليل: جلد دون الحد، وقيل: بل الحد، ويكون زيادة بيان كنكاح المرأة على عمتها، وخالتها، ونحو ذلك مما يطول ذكره. وقد مضى مكررا هذا المعنى فى غير موضع من كتابنا هذا. والحمد لله. قال الزهرى: مضت السنة أن يحد العبد والأمة أهلوه فى الزنا، إلا أن يرفع أمرهم إلى السلطان، فليس لأحد أن يفتات عليه.

قال أبو عمر: روى الثورى، عن عبد الأعلى، عن ميسرة، عن على، أن النبى ﷺ قال: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم»^(٥٣٤٥).

= والبيهقى بالكبرى ٣٤٢/٨.

(٥٣٤١) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٣٩٦/٧ برقم ١٣٦١١، عن عمر بن الخطاب.

(٥٣٤٢) أخرجه عبد الرزاق ٣٩٨/٧ برقم ١٣٦٢٣ عن صالح.

(٥٣٤٣) عبد الرزاق ٣٩٥/٧ رقم ١٣٦١٠، عن ابن عمر.

(٥٣٤٤) النساء ٢٥.

(٥٣٤٥) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٣ وأحمد ١/١٣٥، عن على بن أبى طالب. والبيهقى بالكبرى =

واختلف الفقهاء فى القول بهذا الحديث، قال مالك: يحده المولى عبده، وأمتة فى الزنا، وشرب الخمر، والقذف، إذا شهد عنده الشهود، ولا يقطعه فى السرقة، وإنما يقطعه الإمام. وهو قول الليث، وقال أبو حنيفة: يقيم الحدود على العبيد والإماء السلطان دون المولى فى الزنا، وفى سائر الحدود. وهو قول الحسن بن حى، وقال الثورى فى رواية الأشجعى عنه: يحده المولى فى الزنا. وهو قول الأوزاعى. وقال الشافعى: يحده المولى فى كل حد، ويقطعه، وحجته قول رسول الله ﷺ: إذا زنت أمة أحدكم، فليجلدها. وقوله ﷺ، أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم.

وروى، عن جماعة من الصحابة، أنهم أقاموا الحدود على عبيدهم، منهم ابن عمر، وابن مسعود، وأنس، ولا يخالف لهم من الصحابة.

وروى عن ابن أبى ليلى، قال: أدركت بقايا الأنصار يضربون الوليدة من ولأئدهم إذا زنت فى مجالسهم.

وحجة أبى حنيفة، ومن قال بقوله، ما روى عن الحسن، وعبد الله بن محيريز، ومسلم ابن يسار، أنهم قالوا: الجمعة، والزكاة، والحدود، والفسىء، والحكم، إلى السلطان. وروى عن الأعمش، أنه ذكر له إقامة عبد الله بن مسعود حدا بالشام. فقال الأعمش: هم أمراء حيثما كانوا.

وأما قوله ﷺ فى حديثنا المذكور فى هذا الباب: ثم ليعها ولو بضمير. فهذا على وجه الاختيار، والحض على مباحدة الزانية، لما فى ذلك من الاطلاع ربما على المنكر، والمكروه، ومن العون على الخبث. قالت أم سلمة: «يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثر الخبث»^(٥٣٤٦) وتفسيره عند أهل العلم: أولاد الزنا.

= ٢٢٩/٨، عن على بن أبى طالب. والدارقطنى ١٥٨/٣، عن على بن أبى طالب. والبقوى بشرح السنة ٣٠٠/١٠، عن على بن أبى طالب. والطحاوى بمعانى الآثار ١٣٦/٣، عن على بن أبى طالب.

(٥٣٤٦) أخرجه البخارى ٢٧٦/٤ كتاب الأنبياء باب قصة يأجوج ومأجوج، عن زينب بنت جحش ومسلم كتاب الفتن برقم ٢/١ ج ٢٢٠٧/٤، عن زينب بنت جحش. وابن ماجة برقم ٣٩٥٣ ج ١٣٠٥/٢ كتاب الفتن باب ٩، عن زينب بنت جحش. والبيهقى بالكبرى ٩٣/١٠، عن زينب بنت جحش. وعبدالرزاق برقم ٢٠٧٤٩ ج ٣٦٣/١١، عن زينب بنت جحش. وابن حبان بتاريخ أصبهان ١٧٤/٢، عن عائشة. أخرجه مسلم كتاب البيوع برقم ٢٠ ج ١١٥٧/٣، عن جابر بن عبد الله. والترمذى برقم ١٢٢٣ ج ٥١٧/٣، كتاب البيوع باب ١٣، عن جابر بن عبد الله والنسائى باب ١٧ ج ٢٥٦/٧، كتاب البيوع باب =

وقد احتج بهذا الحديث من لم ير نفى الإماماء بعد إقامة الحد عليهن؛ لقوله ﷺ: «ثم إن زنت فاجلدوها، ثم بيعوها». ولم يقل: فانفوها. وقد تقدم اختلاف العلماء فى نفى الزناة فى الباب قبل هذا. والحمد لله.

وأجمع الفقهاء أن الأمة الزانية ليس بيعها بواجب لازم على ربها - وإن اختاروا له ذلك - وقال أهل الظاهر بوجوب بيعها إذا زنت فى الرابعة، منهم داود وغيره.

وفى هذا الحديث دليل على أن التغابن فى البيع، وأن المالك الصحيح الملك، جائز له أن يبيع ما له القدر الكبير بالتافه اليسر، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء إذا عرف قدر ذلك. واختلفوا فيه إذا لم يعرف قدر ذلك، فقال قوم إذا عرف قدر ذلك جاز كما تجوز الهبة لو وهب. وقال آخرون: عرف قدر ذلك أو لم يعرف، فهو جائز إذا كان رشيدا، حرًا بالغًا.

والحجة لمن ذهب هذا المذهب، قوله ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، ولا يبيع حاضر لباد» (٥٣٤٧).

وسنوضح هذا المعنى فى أولى المواضع به من كتابنا هذا، إن شاء الله. والضعيف: الحبل قيل: من سعف النخيل. وقيل: حبل الشعر، والله أعلم بالصواب.

* * *

٤ - باب ما يجب فيه القطع

٦٣٥ - حديث ثالث وأربعون لنافع، عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، «أن رسول الله ﷺ قطع فى مجن ثمنه ثلاثة دراهم» (٥٣٤٨).

= بيع الحاضر للبادى، عن جابر بن عبد الله. وابن ماجة ٣٤٦/٥. والحميدى فى مسنده ١٢٧٠ ج ٢/٥٣٤، عن جابر بن عبد الله.

(٥٣٤٧) أخرجه مسلم بكتاب البيوع برقم ١٥٢٢، عن جابر. والترمذى كتاب البيوع برقم ١١٤٤، عن جابر. والنسائى كتاب البيوع برقم ٤٤٩٥، عن جابر. وابن ماجة كتاب التجارات برقم ٢١٧٦، عن جابر بن عبد الله.

(٥٣٤٨) أخرجه البخارى ج ٨/٢٨٩ كتاب الحدود باب قول الله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾. عن ابن عمر. ومسلم ج ٣/١٣١٣ كتاب الحدود باب ١ رقم ٦، عن ابن عمر. والترمذى برقم ١٤٤٦ ج ٤/٥٠ كتاب الحدود باب ١٦، عن ابن عمر. وابن ماجة برقم ٢٥٨٤ ج ٢/٨٦٢ كتاب الحدود وباب ٢٢، عن ابن عمر. والنسائى ج ٨/٧٧٦ كتاب قطع السارق باب القدر الذى إذا سرقه السارق إلخ، عن ابن عمر.

هذا أصح حديث يروى عن النبي ﷺ فى هذا الباب، لا يختلف أهل العلم بالحديث فى ذلك. والمجن: الترس، والدرقة، وذلك معروف يستغنى عن التفسير، والذى عول عليه مالك وجعله أصلا يرد إليه قيمة العروض المسروقة كلها فى هذا الباب، هو هذا الحديث. فمن سرق شيئا من الأشياء التى يحل تملكها إذا كان لها مالك، وكانت فى حرز، فسرق السارق شيئا منها وأخرجه عن حرزه وبان به، وبلغ فى قيمته عند التقويم فى حين السرقة ثلاثة دراهم كيلا من ورق طيبة لا دلسة فيها، وجب قطع يد السارق لذلك، كان حرا أو عبداً شريفاً كان أو وضعياً إذا كان بالغاً مكلفاً تجرى عليه الفرائض، والحدود؛ ولم يكن عبداً سرق من مال سيده، ولا خائناً فيما أؤتمن عليه، وإن نقصت قيمة المسروق عن ثلاثة دراهم لم يجب قطعه، وكان عليه الغرم؛ وإن رأى الحاكم باجتهاده أن يؤدبه بالدرّة، أو بالسوط ضرباً غير مبرح أدبه كذلك؛ فإن كان المسروق ذهباً عينا، أو تبرا، مصوغاً، أو غير مصوغ؛ لم ينظر فيه إلى قيمة الثلاثة دراهم، وروعى فيه ربع دينار، واعتبر ذلك؛ فإن بلغ ربع دينار وزناً، قطع يد سارقة على الشروط التى وصفنا. وإن كان المسروق فضة اعتبر فيه وزن الثلاثة دراهم المذكورة، فإن بلغ ذلك الوزن، ففيه القطع، وما عدا الذهب والورق، فالاعتبار فى تقويمه عند مالك وأصحابه لثلاثة دراهم المذكور دون مراعاة ربع دينار، فقف على هذا وافهمه. وبهذا كله قال أحمد بن حنبل فى الذهب، والفضة، وتقويم العروض، كقول مالك سواء، لا يخالف فى شيء من ذلك. قال أحمد: إن سرق من الذهب ربع دينار فصاعداً، قطعت يده؛ وإن سرق من الدراهم ثلاثة دراهم فصاعداً، قطعت يده؛ وإن سرق عرضاً قوم، فإن بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطعت يده وهذا وقول مالك سواء؛ والحجة لمن ذهب هذا المذهب حديث ابن عمر المذكور فى هذا الباب. وقرأت على عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، حدثنا عبد الله بن روح المدينى، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلاً سرق حجة فأتى به النبي ﷺ فأمر بها فقومت بثلاثة دراهم فقطعه. وقال ابن جريج: أخبرنا إسماعيل بن أمية أن نافعاً حدثه أن عبد الله بن عمر حدثهم، «أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ترساً من صنعة النساء، ثم ثلثة دراهم»^(٥٣٤٩). وقال أيوب، وعبيد الله، وعبد الله ابنا عمر، وأسامة بن زيد، وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع فى مجن ثمن ثلاثة دراهم كما قال مالك،

والمعنى كله واحد لم يختلف فيه لأن الترس، والحجفة، والمجن شىء واحد، وهى أسماء مختلفة لمعنى واحد.

وأما حديث الربع دينار، فحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا أربعة، عن عمرة، عن عائشة - لم يرفعوه: عبد الله ابن أبى بكر: ورزيق بن حكيم الأيلي، وعبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد - إلا أن فى حديث يحيى ما دل على الرفع لقوله ﷺ: «ما نسيت ولا طال على القطع فى ربع دينار فصاعدا»^(٥٣٥٠). قال: وحدثنا الزهرى - وكان أحفظهم - قال: أخبرتنى عمرة، عن عائشة، أنها سمعتها تقول: «إن رسول الله ﷺ كان يقطع فى ربع دينار فصاعدا، فرفعه الزهرى وهو أحفظهم»^(٥٣٥١).

قال أبو عمر: رفع هذا الحديث صحيح من رواية ابن شهاب وغيره، وسنذكر طرقة فى باب يحيى بن سعيد من هذا الكتاب - إن شاء الله. وهو حديث مدنى، ثابت، لا مدفع فيه أيضا ولا مطعن لأحد؛ وعليه عول ملك، وأهل المدينة، والشافعى، وفقهاء الحجاز، وجماعة أصحاب الحديث - فيمن سرق ربع دينار ذهباً، أنه يقطع، لكن الشافعى جعل هذا الحديث أصلاً رد إليه تقويم العروض، فمن سرق عنده من ذهب تبر أو عين ربع دينار فصاعداً - على ما ذكرنا فى شروط السرقة - وجب عليه القطع، ومن سرق فضة وزن ثلاثة دراهم كيلاً، فعليه أيضاً القطع إذا كانت ربع دينار؛ لأن الثلاثة دراهم التى قوم بها المجن فى حديث ابن عمر، وقوم بها عثمان ألا تريجة - كانت عندهم فى ذلك الوقت من صرف اثنى عشر درهماً بدينار. ومن سرق عند الشافعى شيئاً من العروض قوم بالربع دينار لا بالثلاثة دراهم - على غلاء الذهب ورخصه - فإن بلغ العرض المسروق ربع دينار بالتقويم قطع سارقه، وهو قول إسحاق ابن راهويه، وأبى ثور، وجماعة من التابعين. وقال داود بن علي: لا تقطع اليد فى أقل من ربع دينار عينا من الذهب، أو قيمة ذلك من كل شىء. قال: وحديث ابن عمر فى تقويم المجن بثلاثة دراهم، إنما كان ذلك لأن الثلاثة دراهم كانت يومئذ قيمة ربع دينار؛ لأن اللدية كانت تقوم اثنى عشر ألف درهم بدينار. قال: فليس فى حديث ابن عمر خلاف لحديث عائشة فى الربع دينار، ولو خالفه كانت الحجة فيما روته عائشة، عن

(٥٣٥٠) أخرجه الحميدى بمسند ١/١٣٤ برقم ٢٧٩، عن عائشة.

(٥٣٥١) أخرجه الترمذى برقم ١٤٤٥ ج ٤/٥٠ كتاب الحدود باب ١٦، عن عائشة. وأحمد

٣٦/٦، عن عائشة. والحميدى بالمسند برقم ٢٨٠ ج ١/١٣٤، عن عائشة.

النبي ﷺ قال: «القطع في ربع دينار فصاعدا»^(٥٣٥٢) وأما حديث ابن عمر، فليس فيه أن رسول الله ﷺ قال: «اقطعوا اليد في ثلاثة دراهم فصاعدا»، وإنما ذلك من قول ابن عمر: أن قيمة الجفن كانت ثلاثة دراهم يومئذ، فاحتمل ما ذكرنا؛ على أنه قد خالفه غيره في ذلك. وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: لا يقطع اليد إلا في عشرة دراهم - يعني كيلا - أو دينار ذهباً عينا، أو وزناً؛ ولا يقطع حتى يخرج بالمتاع من ملك الرجل. وحجة من ذهب هذا المذهب، ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يوسف بن عدي، قال: حدثنا ابن إدريس، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قيمة الجفن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم. وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد، قال: حدثنا يوسف؛ قال ابن إدريس حدثنا محمد بن إسحاق، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قوم الجفن الذي قطع فيه النبي ﷺ عشرة دراهم. وحدثنا سعيد بن نصر، وأحمد بن محمد، قالوا: حدثنا وهب بن مسرة، وقاسم بن أصبغ، قالوا: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا ابن نمير، وعبد الأعلى، قالوا: حدثنا محمد بن إسحاق، عن أيوب بن موسى، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: كان ثمن الجفن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم.

قال أبو عمر: اختلفت الآثار في ثمن الجفن: فروى ابن عمر ما وصفنا، وروى ابن عباس ما ذكرنا، وكذلك روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وقد روى أن ثمنه كان ديناراً، أو عشرة دراهم هكذا.

وروى أن ثمنه كان ثلاثة دراهم، أو خمسة دراهم، رواه سعيد، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً؛ وخالف شعبة سعيداً فرواه عن قتادة، قال: سمعت أنساً يقول: سرق رجل مجناً على عهد أبي بكر فقوم خمسة دراهم، فقطع. وهذا عند أهل الحديث أولى من حديث سعيد؛ وليس في شيء من هذه الأسانيد التي وردت بذكر الجفن أصح من إسناد حديث ابن عمر، عند أهل العلم بالنقل. وكان ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، يقولان: تقطع اليد في خمسة دراهم فصاعداً، ذهباً إلى حديث يرويه الثوري، عن عيسى بن أبي عزة، عن الشعبي، عن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ قطع في قيمة خمسة دراهم؛ والشعبي لم يسمع من ابن مسعود، وهذا الحديث عندهم ضعيف. وقد اختلف في حديث أنس كما ذكرنا، وإنما مال الشافعي - رحمه الله - في التقويم إلى حديث الربع دينار لأنه حديث

(٥٣٥٢) أخرجه النسائي ٧٩/٨، عن عائشة. كتاب قطع السارق باب القدر الذي إذا سرقه السارق إلخ. وأحمد ٤٧٠/٩ والبغوي بشرح السنة ٣١٢/١٠، عن عائشة.

مدنى صحيح، رواه جماعة الأئمة بالمدينة، وترك حديث ابن عمر. لما رآه - والله أعلم - من اختلاف الصحابة فى المجن الذى قطع فيه رسول الله ﷺ. ابن عمر يقول ثلاثة دراهم، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو يقولان عشرة دراهم. وغيرهم يقول ما وصفنا، وحديث عائشة فى الربع دينار حديث صحيح ثابت، لم يختلف فيه عن عائشة، إلا أن بعضهم وقفه، ورفع من يجب العمل بقوله لحفظه وعدالته.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا سليمان بن داود، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عمرة، عن عائشة: «أن النبى ﷺ كان يقطع فى ربع دينار فصاعدا» (٥٣٥٣). وكذلك رواه معمر، وابن عيينة ويونس بن يزيد، وابن مسافر، وسائر أصحاب ابن شهاب متصلًا مرفوعًا، وحسبك بابن شهاب؛ وقد ذكرنا الآثار عنه وعن غيره فى ذلك، عند ذكر يحيى بن سعيد، عن عمرة من كتابنا هذا. والحمد لله.

والقطع فى السرقة من مفصل الكوع، تقطع يده اليمنى فى أول سرقة، وتحسم بالنار إن خشى عليه التلف؛ ثم إن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى من المفصل تحت الكعيبين؛ ثم إن عاد فسرق، قطعت يده اليسرى، ثم إن عاد ضرب عشرة أسواط أو أقل على قدر ما يراه الحاكم اجتهدا لذنبه، وردعا للسارق، ثم حبسه. وعلى هذا الترتيب فى قطع اليد، ثم الرجل ثم اليد، ثم الرجل على ما وصفنا - مذهب جماعة فقهاء الأمصار، أهل الفقه والأثر، وهو عمل الصحابة، والتابعين بالمدينة، وغيرها؛ وشذ قوم عن الجمهور فلم يروا قطع رجل السارق، ولم نعهده خلافاً فتركتهم. روى ذلك عن ربيعة، وبه قال أصحاب داود؛ وأجمع الفقهاء على أن السرقة إذا وجدها صاحبها بعينها بيد السارق قبل أن يقطع، أو بعد ذلك كله أخذها، وأنها ماله لا يزيل ملكها عنه قطع يد السارق؛ واختلفوا فى وجوب الغرم على السارق إذا قطع وفاتت السرقة عنده؛ فقال الثورى، وسائر الكوفيين: إذا قطع السارق فلا غرم عليه وهو قول الطبرى. وحجة من ذهب هذا المذهب، حديث المسور بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن عبدالرحمن ابن عوف. وبعضهم يرويه، عن المسور، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: إذا أقيم على السارق الحد، فلا غرم عليه.

قال أبو عمر: هذا حديث ليس بالقوى، ولا تقوم به حجة؛ وقد قال الطبرى: القياس أن عليه غرم ما استهلك، ولكن تركنا ذلك اتباعاً للأثر فى ذلك يعنى الحديث الذى ذكرنا، عن عبدالرحمن بن عوف.

قال أبو عمر: ترك القياس لضعف الأثر غير جائز؛ لأن الضعف لا يوجب حكماً؛ وقال مالك، وأصحابه: إن كان موسراً غرم، وإن كان معسراً لم يتبع به ديناً، ولم يكن عليه شيء، ويروى مثل ذلك، عن الزهري. وقال الشافعي، وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وهو قول الحسن، وحماد بن أبي سليمان: يغرم السارق قيمة السرقة موسراً كان أو معسراً، وتكون ديناً عليه متى أيسر أداه. وقال الشافعي - رحمه الله - : أغرم السارق ما سرق، قطع أو لم يقطع؛ وكذلك إذا قطع الطريق، قال: الحمد لله عز وجل، فلا يسقط حد الله غرم ما أتلّف للعباد.

٦٣٦ - مالك، عن عبد الله بن أبي حسين المكي - حديث واحد مرسل:

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، من أهل مكة، كبير ثقة، فقيه عالم بالمناسك. روى عنه مالك، والثوري، وابن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة؛ وروى عنه من الكبار: أبو إسحاق السبيعي الكوفي حديث: «تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك». وهو ثقة عند الجميع، كان أحمد بن حنبل يثنى عليه. وقال البخاري: سمع نوفل بن مساحق، ونافع بن جبير. قال سعيير بن الخمس: سمعت عبد الله بن حسن، يقول: ما أحد أعلم بالمناسك من ابن أبي حسين.

مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل، فإذا أواه المراح أو الجرين، فالقطع فيما بلغ ثمن المجن» (٥٣٥٤).

لم يختلف الرواة فيما علمت في إرسال هذا الحديث في الموطأ، وهو حديث يتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره؛ وقد ذكرنا بعض طرقه في باب يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، ومضى هناك القول في أكثر معاني هذا الحديث، ومضى أيضاً في باب ابن شهاب أصول مسائل الحرز وما للعلماء في ذلك.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، وعبيد بن عبد الواحد البزار، قالوا: حدثنا ابن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، والليث بن سعد، قالوا: حدثنا محمد بن عجلان، عن

(٥٣٥٤) أخرجه النسائي ٨٥/٨ بنحوه كتاب قطع السارق باب الثمر المعلق يسرق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. والبيهقي بالكبرى ٢٦٣/٨، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. والبقوى بشرح السنة ٣١٩/١٠، عن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي مرفوعاً.

عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الثمر المعلق، فقال: من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبئة، فلا شئ عليه، ومن خرج بشئ، فعليه غرامة مثليه»^(٥٣٥٥). وقال عبد الله: غرامة مثله، ثم اتفقا: ومن سرق منه شيئا بعد أن يأويه الجرين، فبلغ ثمن الجحن، فعليه القطع. زاد الترمذى: ومن سرق دون ذلك، فعليه غرامة مثله والعقوبة.

ورواه ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، وهشام بن سعد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ مثله بمعنى واحد.

قال أبو عمر: فى هذا الحديث كلمة منسوخة وهى قوله: «وغرامة مثليه»، لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بها إلا ما جاء عن عمر - رضى الله عنه - فى رقيق حاطب بن أبى بلتعة حين انتحروا ناقة رجل من مزينة. ورواية عن أحمد بن حنبل؛ ومحمل هذا عندنا على العقوبة والتشديد، والذى عليه الناس العقوبة فى الغرم بالمثل؛ لقول الله: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٥٣٥٦) وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾^(٥٣٥٧). وأما العقوبة فى البدن بالاجتهاد، فغير مدفوعة عند العلماء.

وأما قوله فى حديث مالك: لا قطع فى ثمر معلق. فالثمر المعلق ما كان فى رءوس الأشجار من ضروب الثمار، ولا قطع على سارقه عند جمهور العلماء لهذا الحديث، وقد بينا هذا المعنى فى باب يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان.

وأما الحريسة فذكر أبو عبيد، قال: الحريسة تفسر تفسيرين: فبعضهم يجعلها السرقة نفسها، تقول منه: حرست أحرس حرسا - إذا سرت - فىكون المعنى: أنه ليس فيما سرق من الماشية بالجبل قطع حتى يأويها المراح.

والتفسير الآخر: أن تكون الحريسة هى المحروسة فيقول: ليس فيما يحرس بالجبل قطع؛ لأنه ليس بموضع حرز - وإن حرس.

قال مالك، والشافعى فى الإبل إذا كانت فى مراعيها: لم يقطع من سرق منها، فإن أواها المراح، قطع من سرقها إذا بلغت ما يجب فيه القطع. وهو قول أبى حنيفة، وأبى

(٥٣٥٥) أخرجه الترمذى برقم ١٢٨٩ ج٣/٥٧٥ كتاب البيوع باب ٥٤، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

(٥٣٥٦) البقرة ١٩٤.

(٥٣٥٧) النحل ١٢٦.

نور إذا لم يكن للإبل في مرعاها من يحرزها ويحفظها. وقولهم في الثمر المعلق: إنه لا يقطع سارقه حتى يأويه الجرين، فإذا أواه الجرين، فسرق منه ما يجب فيه القطع، قطع سارقه؛ وقد مضى في باب نافع القول في مقدار ما يجب فيه القطع، وما للعلماء في ذلك من الأقوال، والاعتلال؛ ومضى في باب ابن شهاب القول في معنى الحرز ويأتى في باب يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، كثير من معاني هذا الباب بأبسط منه هاهنا وأوضح، إن شاء الله.

وقال مالك: إذا أوى الجرين الزرع أو الثمر، أو أوى المراح الغنم، فعلى من يسرق من ذلك قيمة ربع دينار القطع. قال مالك: ولا قطع في ثمر معلق، ولا كثر، والكثير الجمار. قال: ولا قطع في النخلة الصغيرة ولا الكبيرة؛ ومن قطع نخلة من حائط، فليس فيها قطع؛ وخالفه أشهب في النخلة، فرأى فيها القطع. وأما قوله: الجرين: فالجرين هو المريد عند أهل المدينة، وأهل الحجاز، ويسميه أهل العراق البيدر، ويقال له بالبصرة: الخوخان، ويسميه أهل الشام: الأندر. وأما المراح فهو موضع مبيت الغنم الذي تروح إليه وتجتمع فيه ليلا، وكذلك إن جمعت فيه للحرز نهارا، والله أعلم.

٦٣٧ - حديث ثان وأربعون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أنها قالت: «ما طال على وما نسيت: القطع في ربع دينار فصاعدا» (٥٣٥٨).

قال أبو عمر: هذا حديث مسند بالدليل الصحيح لقول عائشة: «ما طال على وما نسيت»، فكيف وقد رواه الزهري وغيره مسندا؛ وقد رواه الحنيني، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ مسندا. وكذلك رواه الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وهذان الإسنادان، عن مالك، والأوزاعي ليسا بصحيحين؛ لأن دونهما من لا يحتج به؛ والحديث للزهري: عروة، وعن عمرة جميعا، عن عائشة رواه ابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وابن مسافر، ومعمر، عن الزهري، عن عمرة، وإبراهيم بن سعد، وابن مسافر ومعمر، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه كان يقطع اليد في ربع دينار فصاعدا» (٥٣٥٩).

(٥٣٥٨) أخرجه البخاري ج٨/٢٨٧ كتاب الحدود باب قول الله تعالى: ﴿والسارق والسارقة...﴾

إلخ، عن عائشة. ومسلم ج٣/١٣١٢ كتاب الحدود باب ١ رقم ٤٠٠١، عن عائشة.

(٥٣٥٩) أخرجه النسائي ج٨/٨٠، عن عائشة. باب ١ رقم ٢ كتاب قطع السارق.

ورواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، وعمرة جميعا - عن عائشة، وهو صحيح - عندي - للزهري، عنهما. حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن ريان، قال: حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال جميعا: حدثنا سفيان بن عيينة، قال أبو الطاهر، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة، «أن النبي ﷺ كان يقطع السارق فى ربع دينار فصاعدا» (٥٣٦٠).

وقال الحميدى: قال الزهري: أخبرتنى عمرة بنت عبدالرحمن أنها سمعت عائشة تقول: «إن رسول الله ﷺ كان يقطع فى ربع دينار فصاعدا» (٥٣٦١).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا أربعة، عن عمرة، عن عائشة لم يرفعوه: عبد الله بن أبى بكر، ورزق بن حكيم الأيلي، وعبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد، والزهري أحفظهم كلهم، إلا أن فى حديث يحيى ما دل على الرفع: «ما نسيت ولا طال على: القطع فى ربع دينار فصاعدا» (٥٣٦٢).

قال الحميدى: وحدثنا عبدالعزيز بن أبى حازم، قال: حدثنى يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادى، عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقطع السارق إلا فى ربع دينار فصاعدا» (٥٣٦٣).

فحدثت سفيان حديث ابن أبى حازم هذا، فأعجب به - وقال: الزهري أحفظهم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مطلب بن شعيب، قال: حدثنى عبد الله بن صالح، قال: حدثنى الليث، قال: حدثنى ابن الهادى، عن أبى بكر بن محمد، عن عمرة، عن عائشة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقطع سارق إلا فى ربع دينار فصاعدا».

(٥٣٦٠) أخرجه مسلم ج٣/١٣١٢ كتاب الحدود عن عائشة.

(٥٣٦١) أخرجه الترمذى برقم ١٤٤٥ ج٥/٥٠ كتاب الحدود باب ١٦، عن عائشة. وأحمد ٣٦/٦، عن عائشة.

(٥٣٦٢) أخرجه الحميدى بالمسند ١٣٤/١ برقم ٢٨٠، عن عائشة.

(٥٣٦٣) أخرجه النسائى ٨/٨٠ كتاب قطع السارق باب القدر الذى إذا سرقه السارق إلخ، عن عائشة.

أخبرنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عمرة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ مثله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، وعمرة، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ قال: «القطع فى ربع دينار فصاعدا»^(٥٣٦٤) وهكذا هو فى الموطأ ابن وهب من رواية سحنون وغيره.

ورواه القاسم بن مرور، عن يونس، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة.

قال أبو عمر: هذا حديث ثابت صحيح، وعليه عول أهل الحجاز فى مقدار ما تقطع فيه يد السارق ولم يختلفوا أنه يقطع إن سرق من ذهب ربع دينار فصاعدا، وخالفهم أهل العراق على حسب ما قد ذكرناه فى باب تافع من هذا الكتاب.

واختلف مالك، والشافعى فى تقويم العروض المسروقة: فذهب مالك إلى أنها تقوم بالدرهم، وإذا بلغت ثلاثة دراهم كيلا قطع، لحديث ابن عمر فى قيمة الجن.

وقال الشافعى: لا يقطع إلا أن تبلغ قيمة ما سرق ربع دينار. وهو قول الأوزاعى، وداود، وقد ذكرنا وجه المذهبين، واعتلال الفريقين ومن قال من العلماء بالقولين وغيرهما فى باب نافع، عن ابن عمر من كتابنا هذا، والحمد لله وبه التوفيق.

* * *

ه - باب ترك الشفاعة للسارق إن بلغ السلطان

٦٣٨ - ابن شهاب، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحى -

حديث واحد:

وقد ذكرنا نسب صفوان بن أمية فى كتابنا فى الصحابة، وذكرنا أشياء من أخباره هناك. وصفوان بن عبد الله بن صفوان هذا حفيده. أحد الثقات، روى عنه ابن شهاب. وأخوه عمرو بن عبد الله بن صفوان، وكان أطعمه الناس الطعام فى دهره، وفيه يقول الفرزدق إذ نظر إلى عبدالعزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد وهو يخطر حول البيت:

(٥٣٦٤). أخرجه النسائى ٧٩/٨ كتاب قطع السارق باب القدر الذى إذا سرقه السارق إلخ، عن

عائشة. وأحمد ٤٧٠/٩. والبغوى بشرح السنة ٣١٢/١٠، عن عائشة.

تظل تخطر حول البيت منتحيا لو كنت عمرو بن عبد الله لم تزد
وأما عبد الله بن صفوان بن أمية فأحد الأشراف الجليلة، قتل مع ابن الزبير بمكة،
وذلك أنه كان عدوا لبني أمية وهذا كله لا يختلف فيه أهل العلم بالنسب، والله أعلم.

مالك، عن ابن شهاب، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية، «أن صفوان بن
أمية قيل له إنه من لم يهاجر هلك، فقدم صفوان بن أمية المدينة، فنام في المسجد،
وتوسد رداءه فجاءه سارق فأخذ رداءه، فأخذ صفوان السارق، فجاء به إلى رسول
الله ﷺ فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده، فقال صفوان: إنى لم أرد هذا يا رسول
الله، هو عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ فهلا قبل أن تأتينى به» (٥٣٦٥).

هكذا روى هذا الحديث جمهور أصحاب مالك، مرسلًا ورواه أبو عاصم النبيل،
عن مالك، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، عن جده، قال: قيل
لصفوان: من لم يهاجر هلك. وساق الحديث على ما في الموطأ. ولم يقل أحد فيما
علمت في هذا الحديث، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، عن جده غير أبي عاصم.

ورواه شبابة بن سوار، عن مالك، عن الزهري، عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه أن
صفوان... إلخ.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال:
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن
الزهري، عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه: «أن صفوان قيل له: من لم يهاجر هلك
فدعا براحلته فركبها حتى أتى المدينة فسأل النبي ﷺ، قال: قد قيل لي من لم يهاجر
هلك، فقال النبي ﷺ: ذهبت الهجرة فارجع إلى بطحاء مكة. فنام صفوان في المسجد
وتوسد رداءه فأخذ من تحت رأسه فجاء بسارقه إلى النبي ﷺ فأمر به أن يقطع، فقال
صفوان بن أمية: يا رسول الله ﷺ إنى لم أرد هذا ردائي عليه صدقة.

فقال له رسول الله ﷺ: أفلا قبل أن تأتينى به» (٥٣٦٦). ورواه أبو علقمة الفروى،
عن مالك، كما رواه شبابة بن سوار، عنه بإسناده سواء.

حدثنا بحديث شبابة بن سوار، عن مالك: خلف بن قاسم. حدثني أبو عيسى العباس
ابن أحمد الأزدي، وأبو محمد الحسن بن رشيق، ونصر بن علي البزار، قالوا: حدثنا أبو

(٥٣٦٥) أخرجه النسائي ٦٩/٨ بنحوه كتاب قطع السارق باب ما يكون حرزًا وما لا يكون، عن
صفوان بن أمية. وذكره الزيلعي بنصب الراية ٣/٣٦٩، عن صفوان بن أمية.

(٥٣٦٦) أخرجه الطحاوي بالمشكل ١٣٣/٣، عن صفوان بن أمية.

العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الكوفي، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا شهاب ابن سوار المدائني، حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب فذكره. وقد ذكر الطحاوي حديث شهاب، عن محمد بن أحمد بن جعفر، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن شهاب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه فذكره.

هكذا ابن شهاب، عن عبد الله بن صفوان، عن أبيه.

وقال الطحاوي: جازئ أن يسمع ابن شهاب هذا الحديث من عبد الله بن صفوان بن أمية، عن أبيه، ومن صفوان بن عبد الله، عن جده. وذلك غير مستنكر لابن شهاب في أحاديثه، عن غير هاذين ممن يحدث عنه.

وغير مستنكر سماعه من عبد الله بن صفوان؛ لأن عبد الله بن صفوان، قتل مع عبد الله ابن الزبير في اليوم الذي قتل فيه من سنة ثلاث وسبعين. قال: والزهرى يومئذ سنة أربع عشرة سنة. لأن مولده كان في السنة التي قتل فيها الحسين بن علي رضي الله عنه، وهي سنة إحدى وستين. قال: فإن قال قائل: قد يجوز أن يكون عبد الله بن صفوان هذا هو عبد الله بن صفوان بن عبد الله، قيل له: ما نعلم لصفوان بن عبد الله ابنا أخذ عنه شيء من العلم. وإنما عبد الله بن صفوان هذا هو عبد الله بن صفوان بن أمية.

قال أبو عمر: قد روى هذا الحديث عطاء وطاوس، عن صفوان بن أمية. ورواه حماد بن سلمة، عن قتادة، وقيس بن سعد، وحبيب المعلم، وحמיד بن قيس، كلهم عن عطاء.

ورواه حماد أيضا، عن عمرو بن دينار، عن طاوس جميعا، عن صفوان بن أمية أنه كان نائما في المسجد تحت رأسه خميصة فجاء لص فانتزعها من تحت رأسه. وذكر الحديث.

ولم يسمعه عطاء من صفوان بن أمية؛ لأن شعبة، وسعد بن أبي عروبة، روياه عن قتادة، عن عطاء، عن طارق بن المرقع، عن صفوان بن أمية، أن رجلا سرق برده، فرفعه إلى النبي ﷺ فأمر بقطعه فقال: يا رسول الله، قد تجاوزت عنه، قال: «أفلا قبل أن تأتيه به أبا وهب». فقطعه رسول الله ﷺ.

أخبرناه عبد الله بن محمد بن يحيى، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قالا: حدثنا أحمد بن جعفر بن مالك، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عطاء، عن طارق بن المرقع، عن صفوان بن أمية. فذكره حرفا بحرف.

وذكره النسائي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده مثله سواء.

وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا وهب، عن عطاء، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن صفوان، أنه قيل له أنه لا يدخل الجنة إلا من قد هاجر، فقال: لا أترك منزلي حتى أتى النبي ﷺ، فأتاه برجل فقال: يا رسول الله ﷺ إن هذا سرق خميسة لي، والرجل معه، فأمر النبي ﷺ بقطعه فقال: يا رسول الله إني قد وهبتها له، قال: «فهل قبل أن تأتيني به».

قال: فقلت يا رسول الله إنهم يقولون لا يدخل الجنة إلا من قد هاجر، فقال: «لا هجرة بعد فتح مكة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا».

وطاوس سماعه من صفوان بن أمية ممكن؛ لأنه أدرك زمن عثمان.

وذكر يحيى القطان، عن زهير، عن ليث، عن طاوس، قال: أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقد قيل: إن طاوس توفي وهو ابن بضع وسبعين سنة. في سنة ست ومائة.

قال: فإذا كان سنه هذا فغير ممكن سماعه من صفوان بن أمية؛ لأن صفوان توفي سنة ست وثلاثين.

وقيل كانت وفاته بمكة، عند خروج الناس إلى الجمل.

وقد روى هذا الحديث، عن طاوس، وعكرمة، عن ابن عباس. ذكره البزار من حديث الأشعث بن سوار، عن عكرمة، عن ابن عباس.

ومن حديث زكرياء بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ وهذا لفظ حديث الأشعث، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان صفوان بن أمية نائماً في المسجد فجاءه رجل فأخذ رداءه من تحت رأسه فاتبعه فأدركه فأتى به النبي ﷺ فقال: هذا سرق ردائي من تحت رأسي، فأمر به أن يقطع، فقال: إن ردائي لم يبلغ أن يقطع فيه هذا. قال: «أفلا قبل أن تأتيني به».

قال البزار: ورواه جماعة، عن عكرمة مرسلًا.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط،

عن سماك، عن حميد بن أخت صفوان، عن صفوان بن أمية، قال: كنت نائما في المسجد على خميسة لي ثمنها ثلاثون درهما، فجاء رجل فاغتسلها مني، فأخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به أن يقطع، فأتيته فقلت: تقطعه من أجل ثلاثين درهما. أنا أمتعه ثمنها، قال: «فهلا كان قبل أن تأتيني به».

وفي حديث ملك من الفقه، والمعاني، أن الهجرة كانت قبل الفتح مفترضة.

وفيه إباحة النوم في المسجد. وفيه توطى الثياب وتوسدها.

وفيه أن ما جعله الإنسان تحت رأسه فهو حرز له، وما سرق من حرز فيه القطع.

واختلف العلماء في السارق من غير حرز. فأما فقهاء الأمصار بالحجاز، والعراق، والشام فإنهم اعتبروا جميعا الحرز في وجوب القطع باتفاق منهم على ذلك.

وقالوا: من سرق من غير حرز فلا قطع عليه، بلغ المقدار أو زاد.

والحجة لما ذهب إليه الفقهاء في ذلك قوله ﷺ: «لا قطع في حريسة جبل حتى يأويها المراح».

وأجمعوا أن السارق من مال المضاربة والوديعة لا قطع عليه.

وقال ﷺ «لا قطع على خائن ولا مختلس»^(٥٣٦٧). وأجمعوا على ذلك وفي إجماعهم على أن لا قطع على خائن ولا مختلس دليل على مراعاة الحرز.

وقال أهل الظاهر، وبعض أهل الحديث، وأحمد بن حنبل في رواية عنه: كل سارق يقطع، سرق من حرز وغير حرز؛ لأن الله أمر بقطع السارق أمرا مطلقا. وبين النبي ﷺ المقدار ولم يذكر الحرز.

قال أبو عمر: الحجة عليهم ما ذكرنا. وبالله التوفيق.

واختلف الفقهاء في أبواب من معاني الحرز يطول ذكرها، فجملة قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، وأصحابهم، أن السارق من غير حرز لا قطع عليه.

وجملة قول مالك، والشافعي في الحرز: أن الحرز كل ما يحرز به الناس أموالهم، إذا أرادوا التحفظ بها. وهو يختلف باختلاف الشيء المحروز، واختلاف المواضع، فإذا ضم المتاع في السوق إلى موضع وقعد عليه صاحبه فهو حرز.

وكذلك إذا جعل في ظرف فأخرج منه، وعليه من يحرزه. أو كانت إبل قطر بعضها إلى بعض، أو أنيخت في صحراء حيث ينظر إليها، أو كانت غنما في مراحتها، أو متاعا في فسطاط، أو بيتا مغلقا على شيء أو مقفولا عليه.

وكل ما تنسبه العامة إلى أنه حرز على اختلاف أزمانها، وأحوالها.

قال الشافعي: ورداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه، فقطع النبي ﷺ سارقه.

قال: ويقطع النباش إذا أخرج الكفن من جميع القبر لأن هذا حرز مثله.

مذهب المالكيين، والشافعيين في هذا الباب متقارب جدا ولا سبيل إلى إيراد مسائل السرقة على اختلاف أنواع الحرز. وقد ذكرناها هنا جملا تكفي، ومن أراد الوقوف على الفروع نظر في كتب الفقهاء وبأن له ما ذكرناه. وبالله التوفيق.

واختلفوا أيضا في السارق يرفع إلى الحاكم سرقة بيده فيحكم عليه بالقطع لثبوت سرقة بإقراره أو بينة عدول قامت عليه فيهب له المسروق منه ما سرقه، هل يقطع أم لا؟ فقال مالك، وأهل المدينة، والشافعي، وأهل الحجاز: يقطع لأن الهبة إنما وقعت بعد وجوب الحد فلا يسقط ما قد وجب لله.

كما أنه لو غصب جارية ثم نكحها قبل أن يقام عليه الحد لم يسقط ذلك الحد عنه.

قال الطحاوي: ويختلفون في هذه المسألة. لو كانت الهبة قبل أن يؤتى بالسارق إلى الإمام فقال أهل الحجاز منهم مالك، والشافعي: يقطع. ووافقهم على ذلك ابن أبي ليلى.

وقال أبو يوسف في هذا: لا يقطع.

وأما أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، فقالوا: لا يقطع في شيء من ذلك مع وقوع مالكة على السرقة قبل أن يرفع إلى الإمام وبعد أن يرفع إليه.

وحجة أبي يوسف قوله ﷺ: «فهلأ قبل أن تأتيني به!». وهذا يدل على أنه لو وهب للسارق رداءه قبل أن يأتيه به لما قطع. والله أعلم.

قال أبو عمر: الحجة قائمة لمالك، والشافعي، على أبي حنيفة، بالحديث المذكور في هذا الباب؛ لأن رسول الله ﷺ قطع يد السارق الذي سرق ثوب صفوان بن أمية بعد أن وهبه له.

وقال: «هلأ قبل أن تأتيني به».

ومعنى قوله عندهم: «فهل قبل أن تأتيني به»: هلا كان ما أردت من العفو عنه قبل أن تأتيني به. فإن الحدود إذا لم أوت بها ولم أعرفها، لم أقمها. وإذا أتتني لم يجوز العفو عنها ولا لغيري، هذا معناه، والله أعلم.

وقد احتج الشافعي بالزاني توهب له الأمة التي زنى بها أو يشتريها، إن ملكه الطارئ لا يزيل الحد عنه فكذلك السرقة.

ومن حجة أبي حنيفة في قوله: «متى وهب السرقة صاحبها للسارق سقط الحد». قوله ﷺ: «تعافوا عن الحدود بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب» (٥٣٦٨).

قال: فهذا الحد قد عفى عنه بالهبة، وقد حصلت ملكا للسارق قبل أن يبلغ السلطان، فلم يبلغ الحد السلطان إلا وهو معفو عنه.

قال: وما حصل ملكا للسارق استحال أن يقطع فيه؛ لأنه إنما يقطع في ملك غيره لا في ملك نفسه.

ومن حجتهم أيضا أن الطارئ من الشبهة في الحدود بمنزلة ما هو موجود في الحال. قياسا على الشهادات، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: لا أعلم بين أهل العلم اختلافا في الحدود إذا بلغت إلى السلطان لم يكن فيها عفو لا له ولا لغيره، وجائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم، ما لم يبلغوا السلطان، وذلك محمود عندهم. وفي هذا كله دليل على أن لصاحب السرقة في ذلك ما ليس للسلطان. وذلك ما لم يبلغ السلطان، فإذا بلغ السارق إلى السلطان لم يكن للمسروق منه شيء من حكمه في عفو ولا غيره؛ لأنه لا يتبعه بما سرق منه إذا وهب له.

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن السارق لو أقر بسرقة عند الإمام يجب في مثلها القطع، سرقها من رجل غائب أنه يقطع. وإن لم يحضر رب السرقة.

ولو كان لرب السرقة في ذلك مقال لم يقطع حتى يحضر، فيعرف ما عنده فيه.

وقد اختلفوا في السارق تدعى عليه السرقة في ثوب هو بيده يدعيه لنفسه، وصاحب السرقة غائب.

(٥٣٦٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٣٧٦ ج ٤/ ١٣١ كتاب الحدود باب العفو عن الحدود إلخ، عن ابن عمرو بن العاص. والنسائي ج ٨/ كتاب قطع السارق باب ٥، عن ابن عمرو بن العاص. والبيهقي بشرح السنة ٣٣٠/ ١٠، عن ابن عمرو بن العاص. وذكره بالكنز برقم ١٢٩٧٩ وعزاه السيوطي إلى أبي داود والنسائي والحاكم المستدرک، عن ابن عمر.

فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما: لا يخاصمه في ذلك أحد إلا رب الثوب، ولا يسمع من غيره في ذلك بينة ولا خصومة في ذلك بينه وبين من يدعى ذلك عليه حتى يأتي رب الثوب، أو وكيله في ذلك.

وقال ابن أبي ليلى، ومالك: كل من خاصمه في ذلك من الناس كان خصما له وسمعت بينته. فإن قبلت قطع وإن لم يأت بمدفع. وهذه المسائل كلها في معنى الحديث فلذلك ذكرناها، وبالله التوفيق.

* * *

٦ - باب ما لا قطع فيه

٦٣٩ - حديث رابع وثلاثون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، «أن عبداً سرق ودياً من حائط سيده، فخرج صاحب الودي يلتمس وديه فوجده، فاستعدى على العبد مروان ابن الحكم، فسجن مروان العبد وأراد قطع يده؛ فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج، فسأله عن ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا في كثر»، والكثير الجمار. قال الرجل: فإن مروان بن الحكم أخذ غلاماً لي وهو يريد قطعه، فأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله ﷺ. فمشى معه رافع إلى مروان بن الحكم، فقال: أخذت غلاماً لهذا؟ فقال: نعم، قال: فما أنت صانع به؟ قال: أردت قطع يده، فقال له رافع: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر ولا في كثر، فأمر مروان بالعبد فأرسل» (٥٣٦٩).

قال أبو عمر: هذا حديث منقطع؛ لأن محمد بن يحيى لم يسمعه من رافع بن خديج، وقد رواه ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن رافع بن خديج؛ فإن صح هذا، فهو متصل مسند صحيح، ولكن قد خولف ابن عيينة في ذلك؛ ولم يتابع عليه إلا ما رواه حماد بن دليل المدائني عن

(٥٣٦٩) أخرجه الترمذي برقم ١٤٤٩ ج ٤/٥٣ كتاب الحدود باب ١٩، عن رافع بن خديج وأبو داود برقم ٤٣٨٨ ج ٤/١٣٥ كتاب الحدود باب ما لا قطع فيه، عن رافع بن خديج والنسائي ٨٦/٨ كتاب قطع السارق باب ما لا قطع فيه، عن رافع بن خديج. وابن ماجه برقم ٢٥٩٣ ج ٢/٨٦٥ كتاب الحدود باب ٢٧، عن رافع بن خديج. وأحمد ٣/٤٦٣، عن رافع بن خديج. والدارمي ٢/١٧٤، عن رافع بن خديج. والبيهقي بالكبرى ٨/٢٦٣، عن رافع بن خديج والطبراني الكبير ٤/٢٩٣، عن رافع بن خديج. وابن أبي شعبة ١٠/٢٦، عن رافع بن خديج.

شعبة، فإنه رواه، عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه، عن رافع بن خديج. وأما غير حماد بن دليل، فإنما رواه عن شعبة، عن يحيى، عن محمد، عن رافع كما رواه مالك؛ وكذلك رواه الثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، ويزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر، وعبدالوارث بن سعيد، وأبو معاوية كلهم عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج.

ورواه ابن جريج، وأبو أسامة، والليث بن سعد، على اختلاف عنه، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من قومه، عن رافع بن خديج.

ورواه بشر بن المفضل، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من قومه، عن عمه، عن رافع بن خديج.

ورواه الليث، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمة له أن غلاما سرق وديا، وساق الحديث.

ورواه الدراوردي عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي ميمون، عن رافع بن خديج. فأما رواية ابن عينة: فحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه. واسع بن حبان - أن عبدا سرق وديا من حائط فجاء به فغرسه في حائط أهله؛ فأتى به مروان بن الحكم، فأراد أن يقطعه، فشهد رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في ثمر ولا كثر - فأرسله مروان» (٥٣٧٠).

قال الحميدي: قال لنا سفيان: أخبرنا عبدالكريم، قال: اسم الذي سرق الودي: فيل.

قال الحميدي: فقليل لسفيان: ليس يقول أحد في هذا الحديث، عن عمه، فقال: هكذا حفظي، قال الحميدي: فقال لي أبو زيد المدائني: حماد بن دليل أثبت عليه، فإن شعبة كذا، حدثنا عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه.

وقال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: حماد بن دليل ليس به بأس، كان على المدائني قاضيا، ولا أدري من أين أصله.

وأما حديث شعبة من غير رواية حماد بن دليل، فحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال:

حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدى، عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: سرق غلام من الأنصار نخلا صغارا فأتى به مروان، فأمر به أن يقطع، فقال رافع ابن خديج: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقطع السارق في ثمر ولا كثر»^(٥٣٧١) فقلت ليحيى: ما الكثر؟ قال: الجمار، فضربه وحبسه.

وأما رواية الثوري، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحر بن أبي أسامة، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

وأما رواية حماد بن زيد: فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أن غلاما لعمه واسع بن حبان سرق وديا من أرض جابر له فغرسه في أرضه، فرفع إلى مروان، فأمر بقطعه؛ فأتى مولاه رافع بن خديج فذكر ذلك له، فقال: لا قطع عليه؛ فقال له: تعالى معي إلى مروان، فجاء به فحدثه أن رسول الله ﷺ قال: لا قطع في ثمر ولا كثر، فدرأ عنه القطع.

وأما رواية أبي أسامة، فأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا الحسين بن منصور، حدثنا أبو أسامة، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رجل من قومه، عن رافع بن خديج، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

وأما رواية بشر بن الفضل، فأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا بشر بن الفضل، حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أن رجلا من قومه حدثه، عن عمة له أن رافع بن خديج، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

ورواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أنه أخبره أن غلاما لعمه يقال له فيل أسود سرق وديا لرجل، فأتى به مروان بن الحكم، فأراد أن يقطعه، فقال له رافع: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر»، فأرسله مروان فباعه أو نفاه.

وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: أخبرنا عمران بن موسى، قال: حدثنا مسدد بن مسرهد، قال: حدثنا أبو عوانة، قال: كنت عند أبي حنيفة، فأتاه رسول صاحب الشرطة فقال: أرسلني إليك فلان؛ يعني صاحب الشرطة، أتى برجل سرق ودياً من أرض قوم، فقال: إن كان قيمة الودي عشرة دراهم فاقطعه، فقلت له: يا أبا حنيفة، حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد ابن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج، أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في ثمر ولا كثر»، قال: ما تقول؟ قلت: نعم، أرسل في إثر الرسول، فإنني أخاف أن يقطع الرجل، فقال: قد مضى الحكم فقطع الرجل.

قال أبو عمر: هذا لا يصح عن أبي حنيفة؛ لأن مذهبه المشهور عنه أنه لا قطع في ثمر، ولا كثر ولا في أصل شجرة يقطع، ولا في كل ما يبقى من الطعام ويخشى فساده؛ لأنه عندهم في معنى الثمر المعلق.

واختلف الفقهاء في هذا الباب: فقال مالك: لا قطع في كثر والكثرة: الجمار، ولا قطع في النخلة الصغيرة، ولا الكبيرة؛ ومن قلع نخلة أو قطعها من حائط فليس فيها قطع، قال: ولا قطع في ثمر الأشجار ولا في الزرع، ولا في الماشية؛ فإذا أوى الجرين الزرع، أو الثمر، وأوى المراح الغنم، فعلى من سرق من ذلك قيمة ربع دينار القطع.

قال ابن المواز: من سرق نخلة، أو ثمرة في دار رجل قطع، بخلاف ثمر شجر الحائط والجنان.

قال أبو عمر: لم يختلف قول مالك، وأصحابه أن القطع واجب على من سرق رطباً، أو فاكهة رطبة، إذا بلغت قيمتها ثلاث دراهم - وسرقت من حرز، وهو قول الشافعي لحديث عثمان أنه قطع سارقاً سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم - قال مالك: وهي الأترجة التي يأكلها الناس.

قال أبو عمر: وهذا يدل على أن القطع واجب في الثمر الرطب - صلح أن يبس أو لم يصلح - لأن الأترج لا يبس.

وقال أشهب: يقطع سارق النخلة المطروحة في الجنان المحروسة. وقال ابن القاسم: لا يقطع.

وقال الثوري: إذا كانت الثمرة في رءوس النخل أو في شجرها، فليس فيه قطع ولكن يعزر.

وقال عطاء: يعزر ويغرم، ولا قطع عليه إلا فيما أحرز الجرين.

وقال الشافعي: الحوائط ليست بحرز للنخل ولا للثمر؛ لأن أكثرها مباح يدخل من جوانب الحائط حيث شاء، فمن سرق من حائط شيئاً من شجرة، أو ثمر معلق لم يقطع، فإذا أواه الجرين قطع. قال الشافعي: وذلك الذي تعرفه العامة عندنا أن الجرين حرز للثمر، والحائط ليس بحرز.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، في الثمر يسرق من رءوس النخل، والشجر، أو السنبيل من قبل أن يحصد: فلا قطع في شيء من ذلك، وسواء كان الحائط قد استوثق منه وحظر أو لم يكن؛ لأنه بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في ثمر ولا كثر»، قالوا: وكذلك النخلة تسرق بأصلها والشجرة تسرق بأصلها لا قطع في شيء من ذلك.

وقال أبو ثور: إذا سرق ثمر نخل، أو شجر، أو عنب كرم وذلك الثمر قائم في أصله، وكان محروزا فبلغ قيمة المسروق من ذلك ما تقطع فيه اليد قطعت يده، وذلك أن هذا كله ملك للمالك لا يحل أخذه؛ وعلى من استهلكه قيمته في قول جماعة أهل العلم، لا أعلمهم اختلفوا في ذلك؛ فلذلك رأينا على من سرق من ذلك ما يوجب القطع القطع.

قال أبو عمر: لأهل العلم في تأويل حديث هذا الباب قولان: أحدهما: أن المعنى المقصود إليه بهذا الحديث، جنس الثمر، والكثير من غير مراعاة حرز؛ فمن ذهب إلى هذا المذهب لم ير القطع على سارق سرق من الثمر كله، وأجناس الفواكه، والطعام الذي لا يبقى ولا يؤمن فساد كثر، كانت السرقة من ذلك كله أو قليلاً من حرز كانت أو من غير حرز. قالوا: وهذا معنى حديث هذا الباب؛ لأنه لو أراد ما لم يكن محروزا ما كان لذكر الثمر وتخصيصه فائدة - هذا كله قول أبي حنيفة، وأصحابه.

والقول الآخر أن المعنى المقصود بهذا الحديث، الحرز وفيه بيان أن الحوائط ليست بحرز للثمار حتى يأويها الجرين، وما لم تكن في الجرين فليست محروزة.

وقد قيل: إن الحديث إنما قصد به حوائط المدينة خاصة؛ لأنها حوائط لا حيطان لها، وما كان لها حيطان منها فهي حيطان لا تمنع - لقصرها - من أراد الوصول إلى ما داخلها، فهذا ما في هذا الحديث من المذاهب لمن استعمله ولم يدفعه، وقد دفعته فرقة ولم تقل به.

قال أبو عمر: قد ثبت عن النبي ﷺ من حديث البراء بن عازب أنه قضى بأن على

أهل الحوائط حفظها، وحرزها بالنهار، وقضى بأن لا قطع فى ثمر؛ فخرج ما فى الحيطان، والأجنة من الثمار بذلك من حكم الحرز فى سقوط القطع كما خرج المقدار المعتبر فى المسروق بالسنة عن جملة وجوب القطع على عموم الآية فى السراق والسارقات، والله أعلم.

وذكر محمد بن الحسين الخرقى الحنبلى فى مختصره على مذهب أحمد بن حنبل، قال: وإذا سرق السارق ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم من الورق، أو قيمة ثلاثة دراهم من العروض كلها طعاما كان أو غيره، وأخرجه من الحرز، فعليه القطع ما لم يكن ثمرا ولا كثيرا.

وذكر إسحاق بن منصور، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: القطع فيما أوى الجرين أو المراح، قال: والمراح للغنم، والجرين للثمار؛ قال: وقال إسحاق - يعنى ابن راهويه - كما قال أحمد.

قال أبو عمر: ذكر ابن خواز بندا أن أحمد بن حنبل وأهل الظاهر وطائفة من أهل الحديث لا يعتبرون الحرز فى السرقة، ويقولون: إن كل سارق سرق ما يجب فيه القطع من حرز ومن غير حرز.

قال أبو عمر: هذا غير صحيح، عن أحمد بن حنبل، والصحيح ما ذكرنا عنه فى هذا الباب مما ذكره الخرقى، وإسحاق بن منصور - على ما ذكرنا.

وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يذهب إلى حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ فيمن سرق الثمر المعلق أنه لا قطع فيه حتى يأويه الجرين، وأن عليه غرامة مثليه. واحتج أيضا بحديث عمر فى ناقة المدنى.

قال أبو عمر: حديث عمرو بن شعيب أصل عند جمهور أهل العلم فى مراعاة الحرز، واعتباره فى القطع. حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، «عن النبى ﷺ أنه سئل، عن الثمر المعلق، قال: ما أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبثة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه، فعليه غرامة مثليه والعقوبة؛ ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين، فبلغ ثمن الجن، فعليه القطع» (٥٣٧٢).

(٥٣٧٢) أخرجه النسائى ٨٥/٨ كتاب قطع السارق باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين، عن

عبد الله بن عمرو.

قال أبو عبيد: الثمر المعلق هو الذى فى رعوس النخل، لم يئذ ولم يحرز فى الجرين.

قال أبو عمر: وكذلك سائر ما فى رؤوس الأشجار من سائر الثمار. قال أبو عبيد: والجرين يسميه أهل العراق البيدر، ويسميه أهل الشام الأندر، ويسمى بالبصرة الجودان، ويقال بالحجاز: المريد. قال أبو عبيد: والودى النخل الصغار، وأكثر جمار النخل فى كلام العرب.

قال أبو عمر: أما داود وأهل الظاهر، فذهبوا إلى قطع كل سارق تلزمه الحدود إذا سرق ما يجب فيه القطع من حرز ومن غير حرز على عموم قول الله - عز وجل - وظاهره فى السارق والسارقة؛ وظاهر قول النبى ﷺ: «القطع فى ربع دينار فصاعدا»^(٥٣٧٣) ولم يذكر الحرز، وضعف داود حديث عمرو بن شعيب وحديث رافع ابن خديج وشذ فى ذلك عن جمهور الفقهاء، كما شذ أهل البدع فى قطع كل سارق سرق قليلا، أو كثيرا من حرز ومن غيره؛ والذى عليه جمهور العلماء: القول بهذين الحديثين على ما ذكرنا عنهم، وكذلك لا أعلم أحدا قال بتضعيف القيمة غير أحمد بن حنبل؛ وسائر العلماء يقولون بالقيمة أو المثل على حسب ما ذكرنا فى باب نافع من هذا الكتاب.

قال أبو عمر: قوله فى هذا الحديث: فعليه غرامة مثليه منسوخ بالقرآن والسنة، فالقرآن قول الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾^(٥٣٧٤) ولم يقل بمثل ما عاقبتم به، وقضى النبى ﷺ فيمن أعتق شقصا له فى عبد بقيمته قيمة عدل، ولم يقل بمثل قيمته ولا بتضعيف قيمته؛ وقضى فى الصفحة بمثلها لا بمثلها، وقد ذكرنا خبر الصفحة فى باب نافع. وأجمع فقهاء الأمصار على أن لا تضعيف فى شىء من الغرامات، وأجمعوا على إيجاب المثل على مستهلك المكيلات، والموزونات، واختلفوا فى العروض على ما ذكرناه فى باب نافع من هذا الكتاب، والحمد لله وبه التوفيق.

* * *

(٥٣٧٣) أخرجه النسائى ٧٩/٨، عن عائشة. والبعوى بشرح السنة ٣١٢/١٠، عن عائشة.

والحميدى بمسندة برقم ٢٧٩ ج ١/١٣٤، عن عائشة.

(٥٣٧٤) النحل ١٢٦.

كتاب الأشربة

١ - باب ما ينهى أن ينبذ فيه

٥٤٠ - حديث سادس وستون لنافع، عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، «أن رسول الله ﷺ خطب الناس في بعض مغازيه؛ قال عبد الله بن عمر: فأقبلت نحوه، فانصرف قبل أن أبلغه؛ فسألت: ماذا قال؟ فقل لي: نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت»^(٥٣٧٥).

قال أبو عمر: كان عبد الله بن عمر يرى أن النهى عن الانتباز في الظروف نحو الدباء، والمزفت غير منسوخ، وكان مالك يذهب إلى هذا، وتابعه طائفة من أهل العلم. وقد مضى القول في هذا الباب ممهدا مبسوطا بما فيه من اختلاف الآثار، وتنازع علماء الأمصار في باب ربيعة من هذا الكتاب - والحمد لله - فلا وجه لتكرير ذلك هاهنا.

وفي هذا الحديث دليل على أن الإمام يخطب رعيته ويعلمهم في خطبته ما بهم الحاجة إليه من أحكامهم في دينهم ودنياهم. وأما الدباء: فهو القرع المعروف، وهو إذا ييس وصنع منه ظرف يسرع فيه النبيذ إلى الشدة - مزفتا كان أو غير مزفت - ولذلك ما جاء في هذا الحديث وغيره ذكر الدباء مطلقا ثم عطف عليه المزفت منه ومن غيره والله أعلم.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقي بن مخلد، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن فضل، عن المختار بن فلفل، قال: «سألت أنس بن مالك، عن النبيذ فقال: اجتنب مسكره في كل شيء، واجتنب ما سوى ذلك فيما زفت أو في قرعة»^(٥٣٧٦) وهذا يوضح ما قلنا، ويفسر حديث ابن عمر ومذهبه، ومذهب مالك في هذا الباب - والله الموفق للصواب.

وأما حديث مالك، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنه قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص - وهو أميرها - فراه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه؛ فقال له

(٥٣٧٥) أخرجه مسلم ج٣/١٥٨١ كتاب الأشربة باب ٦ رقم ٤٨، عن ابن عمر.

(٥٣٧٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٨٠/٧ من قول أنس.

سعد: سل أباك إذا قدمت عليه، فقدم عبدا لله بن عمر، فنسى أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد، فقال: سألت أباك؟ فقال: لا. قال: فسله، فسأله عبدا لله بن عمر، فقال عمر: إذا أدخلت رجلك في الخفين - وهما طاهرتان - فامسح عليهما. فقال عبدا لله بن عمر: وإن جاء أحدنا من الغائط؟ فقال عمر: وإن جاء من الغائط.

فهذا موقوف على عمر في الموطأ، ولم يختلف رواة الموطأ في ذلك، ولا عن مالك فيه خلاف، وقد تابعه على ذلك جماعة وهو الصحيح، إن شاء الله.

وقد روى عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ مرفوعا: أخبرنا إبراهيم بن شاكر، ومحمد بن إبراهيم، قالوا: أخبرنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن أيوب، قال: حدثنا أحمد بن عمرو البزار، قال: حدثنا عمران بن موسى، قال: حدثنا ابن سواء، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، «أن النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه» (٥٣٧٧).

وقد روى عن عمر، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين من حديث سالم، عن ابن عمر، عن عمر. ومن حديث محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن عمر. ومن حديث عاصم بن عبيدا لله، عن أبيه أو عمه، عن عمر. ومن حديث البراء بن عازب، عن عمر، كلها عن النبي ﷺ.

وقد روى موقوفا على عمر من وجوه أيضا، وإذا صح رفعه فلا يضره توقيف من وقفه؛ لأنه أفتى بما علم؛ وقد روى المسح على الخفين أيضا، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ من طرق؛ وقد ذكرنا طرق المسح على الخفين، والقائلين به من الصحابة، ومن بعدهم - مستوعبا في باب ابن شهاب. والحمد لله.

٦٤١ - حديث سابع للعلاء بن عبد الرحمن:

مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ نهى أن يبنذ في الدباء والمزفت» (٥٣٧٨).

قد مضى القول في هذا الحديث في باب ربيعة، وغيره من هذا الكتاب.

(٥٣٧٧) ذكره البيهقي بالكبرى ٢٥٥/١ وعزاه إلى الطبراني في الصغير، عن أبي طلحة.
(٥٣٧٨) أخرجه مسلم ج ١٥٧٧/٣ كتاب الأشربة باب ٦ رقم ٣١، عن أبي هريرة. والنسائي ٣٠٧/٨ كتاب الأشربة باب النهي عن البنذ بالرباء والتنفير... والتنفير إلخ عن أبي هريرة. وأحمد ٤١٤/٢، عن أبي هريرة. وأبو نعيم بالحلية ٣٣٢/٦، عن انس.

أخبرنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا مالك، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت.

وهكذا رواه القعنبى، والتنيسى، وابن بكير، وأبو المصعب، وقتيبة، وجماعتهم.

* * *

٢ - باب ما يكره أن ينبذ جميعا

٦٤٢ - حديث تاسع وثلاثون لزيد بن أسلم - مرسل:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، «أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ البسر والرطب جميعا، والتمر، والزبيب جميعا» (٥٣٧٩).

هكذا رواه مالك بإسناده هذا مرسلا، لا خلاف عنه فى ذلك فيما علمت. وقد رواه عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ مثله.

ذكره البزار، قال: حدثنا محمد بن سهل بن عسكر، وسلمة بن شبيب، قالوا: حدثنا عبدالرزاق. وهو حديث يروى متصلا من وجوه صحاح كثيرة، منها: حديث ابن عباس، وجابر، وأبى قتادة، وأبى سعيد، وأنس، وأبى هريرة.

فأما حديث أبى قتادة فسنذكره فى باب ما رواه مالك، عن الثقة عنده - إن شاء الله - فى باب الأشربة؛ لأنه حديث أبى قتادة خاصة.

وأما حديث ابن عباس فى هذا الباب: فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن حبيب بن أبى عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الدباء، والحتتم، والمزفت، والنقى، وأن يخلط البلح والزهو» (٥٣٨٠).

(٥٣٧٩) أخرجه البخارى ج ١٩٦/٧ كتاب الأشربة باب من رأى أن لا يخلط... إلخ، عن أبى قتادة، عن أبيه. ومسلم ج ١٥٧٤/٣ كتاب الأشربة باب ٥ رقم ١٦، عن جابر بن عبد الله الأنصارى. والترمذى برقم ١٨٧٦ ج ٢٩٨/٤ كتاب الأشربة باب ٩، عن جابر ابن عبد الله الأنصارى. والنسائى ٢٩١/٨ كتاب الأشربة باب ١١، عن جابر بن عبد الله والطبرانى بالكبير ٣٨٠/١٢ عن ابن عمر موقفاً.

(٥٣٨٠) أخرجه النسائى ٣٠٨/٨ كتاب الأشربة باب فى الأوعية، عن ابن عمر. وأبو داود برقم =

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الخشنى، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغانى، قال: حدثنى أحمد بن حنبل، قال: حدثنى بهز ابن أسد أبو الأسود العمى، قال: حدثنا همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «المزات حرام»^(٥٣٨١) يعنى خليط البسر والتمر.

وأما حديث جابر، فحدثنى إسماعيل بن عبدالرحمن بن على القرشى - رحمه الله - قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن العباس بن يحيى الحلبي، قال: حدثنا أبو عروبة الحسين ابن محمد الحراني - بحران - قال: حدثنى المغيرة بن عبدالرحمن، قال: حدثنا مسكين، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، عن مطر الوراق، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يخلط البسر والتمر»^(٥٣٨٢) يعنى فى التبيذ.

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا عاصم بن على، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن عطاء بن أبى رباح وأبى الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ: «أنه نهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعا، ونهى أن ينبذ البسر والرطب جميعا»^(٥٣٨٣).

وحدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، قال: حدثنا محمد بن العباس بن يحيى الحلبي، قال: حدثنا أبو بكر بن فروخ، قال: حدثنا زهير بن محمد بن نمير، قال: حدثنا معاوية بن عمرو، ومسلم بن إبراهيم، قالوا: حدثنا جرير بن حازم، عن عطاء بن أبى رباح، قال زهير: وحدثنا أحمد بن يونس، وعاصم بن على، وموسى بن داود، قالوا جميعا: حدثنا الليث بن سعد، عن عطاء وأبى الزبير جميعا.

قال زهير: وأخبرنا موسى بن داود، قال: حدثنا همام، عن عطاء، قال: وحدثنا عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن عبيد، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، قال: حدثنا مطر الوراق، عن عطاء، قال: وأخبرنا موسى بن داود، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عطاء،

= ٣٦٩٠ ج ٣/٣٢٨ كتاب الأشربة باب فى الأوعية، عن ابن عباس. وابن ماجة برقم

٣٤٠٤ ج ٢/١١٢٧ كتاب الأشربة باب ١٣، عن عبدالرحمن بن يعمر. وأحمد ١/٢٧٦،

عن ابن عباس والطبرانى الكبير ١٢/٥٢، عن ابن عباس.

(٥٣٨١) أخرجه أحمد بنحوه ١/٣٣٤، عن ابن عباس.

(٥٣٨٢) أخرجه النسائى ٨/٢٩٣ كتاب الأشربة باب الترخيص فى انتباز التمر وحده، عن أبى سعيد الخدرى.

(٥٣٨٣) النسائى ٨/٢٩٠ كتاب الأشربة باب خليط البسر والتمر، عن جابر. وأبو داود برقم

٣٧٠٣ ج ٣/٢٣١ كتاب الأشربة باب فى الخليطين، عن جابر بن عبد الله.

وأبى الزبير، قال: وأخبرنا اللاحقي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبى الزبير، عن جابر بن عبد الله، «أن النبي ﷺ نهى أن يخلط الزبيب والتمر، والبسر والتمر» (٥٣٨٤) وفى حديث بعضهم: والرطب، والمعنى واحد.

وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: حدثنا إبراهيم بن غالب التمار، وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن بن على، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا محمد بن الربيع بن سليمان، قال: حدثنا يوسف بن سعيد، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر، «أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب، والبسر والرطب جميعا» (٥٣٨٥).

ورواه ابن وهب، عن الليث بن سعد، وجريز بن حازم، عن عطاء، عن جابر، وابن وهب أيضا، عن عمرو بن الحارث، والليث بن سعد، عن أبى الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ مثله.

وأما حديث أبى سعيد فحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم ابن شعبان، قال: حدثنا محمد بن العباس بن أسلم، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا شعبة، عن أبى سلمة، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد، «أن النبي ﷺ نهى عن البسر والتمر، والزبيب والتمر أن يخلط» (٥٣٨٦).

قال: وحدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت سليمان التيمي يحدث، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد الخدرى، عن النبي ﷺ مثله حرفا بحرف.

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا محمد بن العباس بن أسلم، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا عمر بن حبيب، قال: حدثنا سليمان التيمي، عن أبى نضرة، عن أبى سعيد، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يخلط الزبيب والتمر، والبسر والتمر، وعن الجر أن ينبذ فيه» (٥٣٨٧).

(٥٣٨٤) أخرجه أحمد ٥١/٢، عن ابن عمر.

(٥٣٨٥) أخرجه ابن ماجة برقم ٣٣٩٥ ج ١١٢٥/٢ كتاب الأشربة باب ١١، عن جابر بن عبد الله. وأحمد ١٤٠/٣، عن أنس. وابن أبى شيبة ١٧٩/٧، عن ابن عباس كتاب الأشربة.

(٥٣٨٦) أخرجه الترمذى برقم ١٨٧٧ ج ٢٩٨/٤ كتاب الأشربة باب ٩، عن أبى سعيد. وأحمد ٣٣٦/١، عن ابن عباس.

(٥٣٨٧) أخرجه ابن ماجة بنحوه برقم ٣٤٠٧ ج ١١٢٨/٢ كتاب الأشربة باب ١٥، عن عائشة. وأبو نعيم بحلية الأولياء ٣/٣٦، عن أبى سعيد الخدرى.

وأما حديث أنس، فحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا قتادة، عن أنس، «أن النبي ﷺ نهى أن ينبذ البسر والتمر جميعاً» (٥٣٨٨).

وحدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم، قال: حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثنا الحسن بن علي النيسابوري، وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن شاذان، قال: حدثنا محمد بن مقاتل المروزي، قال: حدثنا عبدالله بن المبارك، قال: حدثنا وفاء بن إياس، عن المختار بن فلفل، عن أنس بن مالك، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع الشيتين ينبذهما مما يبغي أحدهما على صاحبه» قال: وسألته، عن الفضيف، فنهاني عنه قال: «وكان يكره المذنب من البسر مخافة أن يكونا شيئين فكنا نقطعه منهما» (٥٣٨٩).

وأما حديث أبي هريرة فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تجمعوا بين الزهو والرطب، والتمر والزبيب، وانبذوا كل واحد منهما على حدته» (٥٣٩٠).

وحدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا محمد بن العباس بن أسلم، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي داود البرلسي، قال: أخبرنا عمرو ابن أبي سلمة، قال: أخبرنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني أبو كثير السحيمي، قال: أخبرني أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تخلطوا التمر والبسر جميعاً تنبذونهما، ولا تخلطوا الزبيب والتمر تنبذونهما، وانبذوا كل واحد منهما على حدته» (٥٣٩١).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، قال: أخبرني معبد بن كعب بن مالك، عن أمه - وكانت قد صلت القبتين قالت:

(٥٣٨٨) أخرجه النسائي ٢٩٠/٨ كتاب الأشربة باب خليط البسر والتمر، عن جابر. وأحمد ١٣٤/٣، عن أنس.

(٥٣٨٩) أخرجه ابن عدى بالكامل ٩٠/٧، عن أنس.

(٥٣٩٠) أخرجه البيهقي بالكبرى ٣٠٦/٨، عن جابر بن عبدالله. وابن أبي شيبة ١٧٩/٧، عن ابن عباس.

(٥٣٩١) أخرجه النسائي ج ٢٩٠/٨٧ كتاب الأشربة باب ٨، عن جابر.

«سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الخليطين: التمر، والزبيب أن ينبذا، وربما قال: انبذوا كل واحد منهما على حدته» (٥٣٩٢).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الترمذى، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا عبد الجبار بن عمر، عن ابن أبي فروة، عن محمد بن يوسف، عن أبيه، عن أم مغيث، أنها حدثته أنها سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الخليطين، قلنا يا رسول الله وما الخليطان؟ قال: «التمر والزبيب، وكل مسكر حرام».

قال أبو عمر: الأحاديث فى هذا الباب صحاح متواترة، تلقاها العلماء بالقبول، لكنهم اختلفوا فى معناها: فذهب مالك، والشافعى، وأصحابهما، إلى القول بظاهرها وعمومها، ونهوا، عن الخليطين جملة واحدة. قال مالك - لما ذكر حديث النهى عن أن ينبذ البسر، والرطب جميعا، والزهو، والرطب جميعا - قال: وعلى هذا أدركت أهل العلم ببلدنا. وقال الشافعى: نهى رسول الله ﷺ عن الخليطين، فلا يجوز أن على حال. ولا يجمع عند مالك، والشافعى بين شرايين، سواء نبذ كل واحد منهما على حدة، أو جمع شيئا فنبذا جميعا.

وقال أبو حنيفة: لا بأس بشرب الخليطين من الأشربة: البسر والتمر، والزبيب والتمر، وكل ما لو طبخ أو نبذ على الانفراد حل؛ فكذلك إذا طبخ أو نبذ مع غيره.

وروى عن ابن عمر، وإبراهيم، مثل ذلك - فيما قال أبو جعفر الطحاوى - وهو قول أبى يوسف الآخر، قال: وقال محمد بن الحسن: أكره المعتق من التمر والزبيب.

والنهي عن أبى حنيفة فى الأحاديث المذكورة فى هذا الباب، إنما هو من باب السرف، لضيق ما كانوا فيه من العيش.

وروى المعافى، عن الثورى، أنه كره من النبيذ الخليط، والسلافة، والمعتق. وقال الليث: لا أرى بأسا أن يخلط نبيذ التمر، ونبيذ الزبيب ثم يشربا جميعا؛ وإنما جاء النهى فى كراهية أن ينبذا جميعا ثم يشربا؛ لأن أحدهما يشد صاحبه.

وأما ما ذكره الطحاوى، عن ابن عمر، فقد رويناه عنه خلاف ذلك حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال:

حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «نهى أن ينبذ الزهو، والرطب جميعاً، والبسر، والتمر جميعاً» (٥٣٩٣).

٦٤٣ - حديث ثامن عن عثمان بن عفان:

مالك، عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبدالرحمن بن الحباب الأنصاري السلمي، عن أبي قتادة الأنصاري، «أن رسول الله ﷺ: نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً، والزهو والرطب جميعاً» (٥٣٩٤).

هكذا روى هذا الحديث عامة رواة الموطأ - كما رواه يحيى. ومن رواه هكذا: ابن عبدالحكم، والقعنبي، وعبد الله بن يوسف، وابن بكير، وأبو المصعب، وجماعتهم.

ورواه الوليد بن مسلم، عن مالك، عن ابن لهيعة، عن بكير بن الأشج.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضي، حدثنا الحسن بن هاشم بن بشر الحراني، حدثنا الوليد بن عتبة، حدثنا الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن لهيعة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبدالرحمن بن الحباب السلمي، عن أبي قتادة الأنصاري، أن رسول الله ﷺ: نهى أن يشرب التمر والزبيب جميعاً، والزهو والرطب جميعاً.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ، هذا الحديث ومعناه من طرق شتى من حديث جماعة من أصحابه، منهم: ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وعائشة وأبو هريرة، ومفضل ابن يسار، وأبو سعيد، وأنس؛ وقد ذكرنا كثيراً منها فيما سلف من كتابنا هذا - في باب زيد بن أسلم - وذكرنا هناك اختلاف العلماء في باب معنى هذا الحديث، فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا، ونذكر هاهنا حديث أبي قتادة خاصة على شرطنا - وبالله عوننا وهو حسبنا.

حدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث أن بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه أن عبدالرحمن بن الحارث السلمي، أخبره عن أبي قتادة الأنصاري، أن رسول الله ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً.

(٥٣٩٣) أخرجه أحمد ٣١٠/٥، عن قتادة.

(٥٣٩٤) أخرجه البخاري ج ١٩٦/٧ كتاب الأشربة باب من رأى أن لا يخلط البسر.... إلخ، عن

جابر. ومسلم ج ١٥٧٥/٣ كتاب الأشربة برقم ٢٤، عن أبي قتادة.

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا عبد الرحمن بن أحمد، حدثنا محمد بن ميمون، ومحمد بن عبد الله الضبي، قالوا: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعي، عن يحيى، قال: حدثني عبد الله بن أبي قتادة، قال: حدثني أبي - أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا تجمعوا بين الزهو والرطب والزبيب، وانتبذوا كل واحد منهما على حدة» (٥٣٩٥).

أخبرنا إسماعيل، حدثنا محمد بن شعبان، حدثنا إبراهيم بن عثمان، حدثنا حاتم بن قتيبة، حدثنا علي بن حجر، حدثنا داود بن الزبرقان، قال: حدثنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه - أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنبذوا الزهو والرطب جميعا، ولا تنبذوا الزبيب والتمر جميعا، وانتبذوا كل واحد منهما على حدة» (٥٣٩٦).

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا أبان، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، «أن نبي الله ﷺ نهى عن خليط الزبيب والتمر، وعن خليط الزهو والرطب؛ وقال: انتبذوا كل واحد على حدة» (٥٣٩٧).

قال: وحدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ بهذا الحديث.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن بشر العبدى، عن حجاج بن أبي عثمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ فذكره.

وحدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا

(٥٣٩٥) أخرجه البيهقي بالكبرى ٣٠٧/٨، عن امرأة. وابن أبي شيبة ١٧٩/٧، عن أبي قتادة.

(٥٣٩٦) أخرجه مسلم ج ١٥٧٥/٣ كتاب الأشربة باب ٥ رقم ٢٤، عن أبي قتادة. والنسائي

٢٩٠/٨ كتاب الأشربة باب خليط البسر والتمر، عن جابر. والدارمي ١١٨/٢، عن أبي

قتادة. وذكره بالكنز برقم ١٣٢٩٢ وعزه السيوطي إلى مسلم والنسائي وأبي داود، عن

قتادة.

(٥٣٩٧) أخرجه النسائي ٢٩٠/٨ كتاب الأشربة باب خليط البسر والرطب، عن جابر. وأبو داود

برقم ٣٧٠٤ ج ٣٣١/٣ كتاب الأشربة باب في الخليطين، عن أبي قتادة. وأحمد ٤٩/٣،

عن أبي سعيد الخدري.

على بن سعيد، قال: حدثنا جبارة بن المغلس الجمانى، قال: حدثنا قيس بن الربيع، عن الربيع، عن عائذ بن نصيب، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعا، وقال: ينبذ هذا على حدة وهذا على حدة» (٥٣٩٨).

وقد ذكرنا أحكام الخليطين وما للعلماء فى ذلك من المذاهب فى باب زيد بن أسلم، والحمد لله.

* * *

٣ - باب تحريم الخمر

٦٤٤ - حديث سابع لابن شهاب، عن أبى سلمة، مسند صحيح:

مالك، عن ابن شهاب، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبى ﷺ: «سئل رسول الله ﷺ، عن البتع؟ فقال: كل شراب أسكر فهو حرام» (٥٣٩٩). لا أعلم عن مالك خلافا فى إسناد هذا الحديث، إلا أن إبراهيم بن طهمان فى ذلك، وعنده أيضا حديث مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، والمشهور فيه، عن مالك حديث أبى سلمة، وهو حديث صحيح مجتمع على صحته، لا خلاف بين أهل العلم بالحديث فى ذلك، وهو أثبت شىء يروى عن النبى ﷺ فى تحريم المسكر، وقد سئل يحيى بن معين، عن أصح حديث روى فى تحريم المسكر؟ فقال: حديث ابن شهاب، عن أبى سلمة، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ سئل عن البتع؟ فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام» قال: وأنا أقف عنده.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا على بن محمد بن إسماعيل الطوسى، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز، وحدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الطوسى، حدثنا

(٥٣٩٨) سبق برقم ٥٦٣٦.

(٥٣٩٩) أخرجه البخارى ج ١٩٢/٧ كتاب الأشربة باب الخمر من العسل، عن عائشة، ومسلم ج ١٥٨٥/٣ كتاب الأشربة باب ٧ رقم ٦٧، عن عائشة وأبو داود برقم ٣٦٨٢ ج ٣٢٦/٣ كتاب الأشربة باب النهى عن المسكر، عن عائشة. والترمذى برقم ١٨٦٣ ج ٢٩١/٣ كتاب الأشربة باب ٢، عن عائشة. والنسائى ٢٩٧/٨ كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب المكسر، عن عائشة. وابن ماجه برقم ٣٣٨٦ ج ١٢٢٣/٢ كتاب الأشربة باب ٩، عن عائشة. وأحمد ٣٦/٦، عن عائشة. والبيهقى بالكبرى ٩/١، عن عائشة. وابن أبى شيبه ١٠٠/٧، عن عائشة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٠٠١ ج ٢٢٠/٩، عن طاووس.

عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز، وحدثنا خلف بن إبراهيم بن محمد الديلمي، حدثنا موسى بن هارون الجمال، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد، وحدثنا خلف حدثنا الحسين بن جعفر الزيات، حدثنا أحمد بن عمرو ابن عبدخالق البزار، حدثنا محمد بن المثني، حدثنا بشر بن عمر الزهراني، قالوا: حدثنا مالك بن أنس، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن عائشة، عن النبي ﷺ: أنه سئل، عن البتع، فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام».

قال أبو عمر: والبتع: شراب العسل لا خلاف علمته في ذلك بين أهل الفقه، ولا بين أهل اللغة. وإذا خرج الخير بتحريم المسكر على شراب العسل، فكل مسكر مثله في الحكم، وكذلك قال ابن عمر: «كل مسكر حمير»^(٥٤٠٠). حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن حباب، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: أنبأنا شعبة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى: «أن النبي ﷺ لما بعث أبا موسى، ومعاذا إلى اليمن، قال لهما: «يسرا ولا تعسرا وتطوعا ولا تنفرا». فقال له أبو موسى: يا رسول الله إن لنا شرابا يصنع بأرضنا من العسل، يقال له البتع، ومن الشعير، يقال له المزر، فقال له النبي ﷺ: «كل مسكر حرام»^(٥٤٠١).

قال: وقال معاذ لأبي موسى كيف تقرأ القرآن؟ قال أقرأه في صلاتي، وعلى راحلتي، وقائما وقاعدا ومضطجعا، وأتفوقه تفوقا، فقال معاذ: لكني أنام ثم أقوم، فاحتسب نومتي، كما احتسب قومتي، قال: فكان معاذ فضل عليه.

قال أبو عمر: وقد أتينا من القول في تحريم المسكر بما فيه كفاية في كتابنا هذا، في باب إسحاق بن أبي طلحة، فأغني عن إعادته هاهنا، ولا خلاف بين أهل المدينة

(٥٤٠٠) أخرجه مسلم ج ٣/١٥٧٨ كتاب الأشربة باب ٧ رقم ٧٣، عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٣٦٧٩ ج ٣/٣٢٦ كتاب الأشربة باب النهي عن المنكر، عن ابن عمر. والنسائي ٢٩٧/٨ كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر، عن ابن عمر. وأحمد ١٦/٢، عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ٢٩٣/٨، عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ١٣١٦٣ وعزاه السيوطي لأحمد ومسلم، عن ابن عمر.

(٥٤٠١) أخرجه البخاري ٣٢٣/٥ كتاب المغازي باب خروج أبي موسى ومعاذ إلى اليمن. ومسلم ج ٣/١٥٨٦ كتاب الأشربة رقم ٧١، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده. وأحمد ٤١٧/٤، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده. والبيهقي بالكبرى ١٥٥/٨، عن أبي موسى الأشعري. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٥٩٥٩ ج ٣/٣٥٦، عن أبي موسى.

فى تحريم المسكر قرنا بعد قرن يأخذ ذلك كافتهم عن كافتهم، وما لأهل المدينة فى شىء من أبواب الفقه إجماع، كإجماعهم على تحريم المسكر، فإنه لا خلاف بينهم فى ذلك، وسائر أبواب العلم قل ما تجد فيه قولاً لعراقى، أو لشامى، إلا وقد تقدم من أهل المدينة به قائل، إلا تحريم المسكر، فإنهم لم يختلفوا فيه فيما علمت، ولا يصح عن عمر ابن الخطاب ما روى عنه فى ذلك، وما أجمع عليه أهل المدينة فهو الحق إن شاء الله، ولم يجمع أهل العراق على تحليل المسكر ما لم يسكر شاربته؛ لأن جماعة منهم يذهبون فى ذلك مذهب أهل الحجاز.

حدثنا أحمد بن عبد الله: حدثنا سليم، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا إبراهيم بن أحمد، حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت مغلدة بن حسن، وعبد الله بن المبارك، وعيسى بن يونس، وأبا إسحاق الفزارى وهؤلاء أفضل من بقى يومئذ من علماء المشرق، وقد أجمعوا على ترك الحديث فى تحليل النبيذ، وإظهار الرواية فى تحريمه. حدثنى عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد الأعرابى، قال: حدثنا أبو جعفر الصائغ، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنى عبد الله بن نافع، قال: حدثنى ابن أبى سهل، عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن زيد بن ثابت، قال: إذا رأيت أهل المدينة على شىء فأعلم أنه سنة. وقال أبو بكر بن عبد الرحمن: هو الحق الذى لا شك فيه.

٦٤٥ - حديث موفى ستين حديثاً لنافع، عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه قال: «كل مسكر حمير، وكل مسكر حرام» (٥٤٠٢).

وهذا الحديث موقوف فى الموطأ على ابن عمر لم يختلف فيه الرواة عن مالك، إلا عبد الملك بن الماجشون، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ أنه قال: كل مسكر حمير، وكل مسكر حرام فرفعه.

(٥٤٠٢) أخرجه أبو داود ج ٣/٣٢٦ كتاب الأشربة باب ٥، عن ابن عمر. والترمذى برقم ١٨٦١ ج ٤/٢٩٠ كتاب الأشربة باب ١، عن ابن عمر. والنسائى ٢٩٧/٨ كتاب الأشربة باب إثبات إثم الخمر، عن ابن عمر. وابن ماجه برقم ٣٣٩٠ ج ٢/١١٢٤ كتاب الأشربة باب ١٠، عن ابن عمر. وأحمد ١٦/٢، عن ابن عمر. والبيهقى بشرح السنة ٣٥٥/١١، عن ابن عمر. والطبرانى الكبير ٢٩٤/١٢، عن عبد الله بن عمر.

وقد روى مرفوعاً من حديث نافع من نقل الثقات الحفاظ الأثبات، ولا يقال مثله من جهة الرأى، وما أعلم أحداً من أصحاب نافع أوقفه غير مالك، والله أعلم.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سليمان بن داود، ومحمد بن عيسى في آخرين؛ قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن مات وهو يشرب الخمر يدمنها، لم يشربها في الآخرة» (٥٤٠٣).

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا عبيد بن عبد الواحد، حدثنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام، وكل مسكر خمر» (٥٤٠٤).

وكذلك رواه عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، وعكرمة بن عمار، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً؛ والأحاديث في تحريم المسكر من أثبت ما يروى، عن النبي ﷺ من أخبار الآحاد، رواها جماعة من الصحابة، منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وعائشة، وجابر، وأنس، وأبو مالك الأشعري؛ وقد مضى القول ممهداً في تحريم المسكر في باب إسحاق بن أبي طلحة، والحمد لله.

٦٤٦ - حديث موفى أربعين لزيد بن أسلم - مرسل:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، «أن رسول الله ﷺ سئل عن الغبيراء؟ فقال: لا خير فيها، ونهى عنها» (٥٤٠٥). قال مالك: وسألت زيد بن أسلم، عن الغبيراء؟ فقال: هي الأسكرة.

هكذا رواه أكثر رواة الموطأ مرسلًا، وما علمت أحداً أسنده عن مالك، إلا ابن وهب؛ وحديث ابن وهب في ذلك: حدثناه إسماعيل بن عبد الرحمن بن علي، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا غير واحد، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عباس، عن النبي ﷺ أنه سئل عن الغبيراء؟ فذكره سواء.

(٥٤٠٣) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٧٩ ج ٣/٣٢٦ كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر، عن ابن عمر.

(٥٤٠٤) أخرجه النسائي ٢٩٦/٨ كتاب الأشربة باب إثبات إثم الخمر لكل مسكر إلخ، عن ابن عمر. والأصبهاني بتاريخ أصبهان ١/١٧٢، عن ابن عمر.

(٥٤٠٥) ذكره في بدائع المتن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن ٢/٤٣٤، عن عطاء بن يسار.

قال أبو إسحاق بن شعبان: وحدثناه أحمد بن محمد، عن الحارث بن مسكين، عن ابن القاسم، عن مالك مثله.

هكذا قال ابن شعبان، والذي في الموطأ لابن القاسم في هذا الحديث الإرسال، كرواية يحيى وغيره.

والأسكركة: نبيذ الأرز، وقيل: نبيذ الذرة. وقد تقدم قولنا في تحريم المسكر في باب إسحاق بن أبي طلحة، من كتابنا هذا موضعا مستوعبا.

وقوله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»^(٥٤٠٦) «وما أسكر كثيره، فقليله حرام»^(٥٤٠٧) يدخل فيه الغبيراء، وغيرها، وبالله التوفيق.

حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب على متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»^(٥٤٠٨) وقال: «إن الله ورسوله حرما الخمر والميسر والكوبة والغبيراء»^(٥٤٠٩).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق،

(٥٤٠٦) سبق برقم ٥٦٥٥.

(٥٤٠٧) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٨١ ج ٣/٣٢٦٧ كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر، عن جابر بن عبد الله. والترمذي برقم ١٨٦٥ ج ٤/٢٩٢ كتاب الأشربة باب ٣، عن جابر بن عبد الله. والنسائي ٣٠٠/٨ كتاب الأشربة باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، عن ابن عمر. وابن ماجة برقم ٣٣٩٣ ج ٢/١١٢٥ كتاب الأشربة باب ١٠، عن جابر بن عبد الله. وأحمد ١١٢/٣، عن أنس بن مالك. والبيهقي بالكبرى ٢٩٦/٨، عن ابن عمر. والطبراني الكبير ٢٤٤/٤، عن خوات بن جبير. والبعوى بشرح السنة ٣٥١/١١، عن جابر بن عبد الله وذكره الهيثمي بالجمع ٥٧/٥ وعزاه إلى الطبراني، عن سعد بن عبادة الأنصاري.

(٥٤٠٨) أخرجه البخاري ٦٤/١ كتاب العلم باب إثم من كذب إلخ، عن أبي هريرة ومسلم ج ١٠/١ في المقدمة ٤٣، عن أبي هريرة. وأبو داود ج ٣/٣١٨ كتاب العلم باب ٤، عن الزبير. والترمذي ج ٤/٥٢٤ كتاب الفتنة باب ٧٠، عن عبد الله بن مسعود. وأحمد ٧٨/١، عن علي. والدارمي ٧٦/١، عن ابن عباس والبيهقي بالكبرى ٢٧٦/٣، عن عقبة ابن عامر والحاكم بالمستدرک ٧٧/١، عن زيد بن أرقم. والطبراني الكبير ٧٣/١، عن طلحة بن عبيد الله

(٥٤٠٩) أخرجه البيهقي بالكبرى ٢٢٢/١٠، عن ابن عمر.

قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن يزيد، عن صفوان بن محرز المازني، قال: «سمعت أبا موسى يخطب على هذا المنبر وهو يقول: ألا إن خمر أهل المدينة البسر والتمر، وخمر أهل فارس العنب، وخمر أهل اليمن البتع - وهو العسل - وخمر أهل الحبشة الأسكرة: وهو الأرز»^(٥٤١٠). آخر مراسيل عطاء بن يسار، والحمد لله وحده.

٦٤٧ - حديث خامس وأربعون لنافع، عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «من شرب الخمر فى الدنيا ثم لم يتب منها، حرمها فى الآخرة»^(٥٤١١).

فى هذا الحديث دليل على تحريم الخمر. وعلى أن شربها من الكبائر؛ لأن هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة؛ لأن الله - عز وجل - أخبر أن الجنة فيها: ﴿وَأَنهَارٍ مِّنْ خَمْرٍ لَّدَے لِلشَّارِبِينَ﴾^(٥٤١٢). ﴿لَا يَصْدَعُونَ عَنْهَا وَلَا يَتَزَفُونَ﴾^(٥٤١٣). والظاهر أن من دخل الجنة، لا بد له من شرب خمرها، ولا يخلو من حرم الخمر فى الجنة ولم يشربها فيها - وهو قد دخلها - من أن يكون يعلم أن فيها خمرًا لذة للشاربين، وأنه حرمها عقوبة، أو لا يكون يعلم بها؛ فإن يكن لا يعلم بها؛ فليس فى هذا شىء من الوعيد؛ لأنه إذا لم يعلم بها ولم يذكرها ولا رآها لم يجد ألم فقدتها؛ فأى عقوبة فى هذا؟ ويستحيل أن يخاطب الله ورسوله بما لا معنى له، وإن يكن عالمًا بها وعموضها، ثم يحرمها عقوبة لشربه لها فى الدنيا، إذ لم يتب منها قبل الموت، وعلى هذا جاء الحديث. فإن كان هذا هكذا، فقد لحقه حيثئذ حزن وهم وغم لما حرم من شربها ويرى غيره يشربها، والجنة دار لا حزن فيها ولا غم؛ قال الله - عز وجل -: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾^(٥٤١٤) ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾^(٥٤١٥) وقال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾^(٥٤١٦).

(٥٤١٠) أخرجه بنحوه النسائى ٢٩٩/٨ - ٣٠٠. وذكره الهيثمى بالمجمع ٦٥/٥.

(٥٤١١) أخرجه البخارى ١٨٩/٧ كتاب الأشربة باب ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾، عن ابن عمر. ومسلم جـ ١٥٨٨/٣ كتاب الأشربة باب ٨ رقم ٧٦، عن ابن عمر. وأحمد ١٩/٢، عن ابن عمر. والدارمى ١١١/٢، عن ابن عمر. والبغوى بشرح السنة ١١/ ٣٥٥، عن ابن عمر.

(٥٤١٢) محمد ١٥.

(٥٤١٣) الواقعة ١٩.

(٥٤١٤) الحجر ٤٨.

(٥٤١٥) فاطر ٢٤.

(٥٤١٦) الزخرف ٧١.

ولهذا - والله أعلم - قال بعض من تقدم أن من شرب الخمر - ولم يتب منها - لم يدخل الجنة، لهذا الحديث ومثله؛ وهذا مذهب غير مرضى عندنا إذا كان على القطع في إنفاذ الوعيد، ومحملة - عندنا - أنه لا يدخل الجنة إلا أن يغفر له إذا مات غير تائب عنها كسائر الكبائر. وكذلك قوله: لم يشربها في الآخرة، معناه - عندنا - إلا أن يغفر له فيدخل الجنة ويشربها؛ وهو - عندنا - في مشيئة الله إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه بذنبه؛ فإن عذبه بذنبه ثم دخل الجنة برحمته، لم يحرمها - إن شاء الله - ومن غفر له، فهو أخرى أن لا يحرمها، والله أعلم.

وعلى هذا التأويل يكون معنى قوله ﷺ: «حرمها في الآخرة». أى جزاؤه وعقوبته أن يحرمها في الآخرة؛ والله أن يجازى عبده المذنب على ذنبه، وله أن يعفو عنه، فهو أهل العفو، وأهل المغفرة؛ لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء؛ وهذا الذى عليه عقد أهل السنة: إن الله يغفر لمن يشاء ما خلا الشرك، ولا ينفذ الوعيد على أحد من أهل القبلة، وبالله التوفيق.

وجائز أن يدخل الجنة - إذا غفر الله له - فلا يشرب فيها حمرا ولا يذكرها ولا يراها، ولا تشتهيها نفسه، والله أعلم.

وقد روى عن أبى سعيد الخدرى: من لبس الحرير فى الدنيا - ودخل الجنة - لم يلبسه هو فيها من بين سائر أهلها. هذا، ومعناه روى عنه:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا مسلم، قال: حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن داود السراج، عن أبى سعيد، عن النبى ﷺ قال: «من لبس الحرير فى الدنيا، لم يلبسه فى الآخرة؛ وإن دخل الجنة، لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو»^(٥٤١٧)؛ ورواه أبو داود الطيالسى، عن هشام بإسناده مرفوعا، ورواه شعبة، عن قتادة، عن داود، عن أبى سعيد - مثله - موقوفا.

وقد روى جماعة، عن النبى ﷺ أنه قال: من لبس الحرير فى الدنيا، لم يلبسه فى الآخرة.

(٥٤١٧) أخرجه البخارى ٢٧٥/٧ كتاب اللباس باب لبس الحرير إلخ، عن عمر. ومسلم ج٣/١٦٤٥ كتاب اللباس رقم ٢١ باب ٢، عن أنس. والترمذى برقم ٢٨١٧ ج٥/١٢٢. كتاب الأدب باب ٥٢، عن عمر وأحمد ٢٦/١، عن عمر. والطبرانى الكبير ١٣/١٠، عن ابن مسعود.

وروى عن ابن الزبير؛ أنه قال: من لم يلبسه في الآخرة، لم يدخل الجنة؛ لأن الله - عز وجل - قال في كتابه: ﴿وَلِبَاسَهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ (٥٤١٨).

وهذا - عندى - على نحو المعنى الذى نزعنا به فى شارب الخمر - والله أعلم.

حدثنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان الحريرى، قال: حدثنا البغوى، قال: حدثنا أبو الربيع العتكى الزهرانى، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، ومن شرب الخمر فى الدنيا فمات ولم يتب منها لم يشربها فى الآخرة» (٥٤١٩).

قال البغوى: كتب هذا الحديث أحمد بن حنبل، عن أبى الربيع الزهرانى.

قال أبو عمر: روى مالك، وابن جريج هذا الحديث كله عن نافع، بعضه مسنداً، وبعضه من قول ابن عمر، وهو كله مسند صحيح؛ وقد مضى القول فيه عند ذكر تحريم المسكر فى باب إسحاق بن أبى طلحة من كتابنا هذا، والحمد لله، وأجمع العلماء على أن شارب الخمر - ما لم يتب منها - فاسق مردود الشهادة.

وذكر الأثرم، قال: قلت لأحمد بن حنبل: لى جار يشرب الخمر، أسلم عليه؟ فسكت، ثم قال: سلم عليه ولا تجالسه.

حدثنا محمد بن عبدالملك، قال: حدثنا ابن الأعرابى، قال: حدثنا سعدان بن نصر، قال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن يحيى بن جعدة، قال: قال عثمان بن عفان: «إياكم والخمر، فإنها مفتاح كل شر أتى رجل فقيل له: إما أن تحرق هذا الكتاب، وإما أن تقتل هذا الصبى، وإما أن تقع على هذه المرأة، وإما أن تشرب هذه الكأس، وإما أن تسجد لهذا الصليب؛ قال: فلم ير فيها شيئاً أهون من شرب الكأس، فلما شربها سجد للصليب، وقتل الصبى، ووقع على المرأة، وحرق الكتاب» (٥٤٢٠).

وأما التوبة من الخمر، وغيرها من كبائر الذنوب، فمبسوطة للمؤمن ما لم تحضره الوفاة، ويعاين الموت ويغرغر؛ فإذا بلغ هذه الحال فلا توبة له - إن تاب حيثئذ - وتوبته مردودة عليه؛ قال الله - عز وجل -: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْلَمُونَ

السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ﴿٥٤٢١﴾ - يعنى المسلمين - ثم قال: ﴿ولا الدين يموتون وهم كفار﴾^(٥٤٢١) الآية. يعنى جماعة الكافرين.

وهذه الآية تفسر قوله - عز وجل - : ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾^(٥٤٢٢) - يريد: قبل حضور الموت على ما وصفنا، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء، لأن الله - تعالى - قد نص عليه فى كتابه للمذنبين من المسلمين، وللکفار أيضاً.

وقال ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، وغيرهم فى قول الله - عز وجل - : ﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة﴾^(٥٤٢٣).

قالوا: كل ما عصى الله به فهو جهالة، ومن عمل السوء، وعصى الله فهو جاهل. ﴿ثم يتوبون من قريب﴾^(٥٤٢٤) قالوا: ما دون الموت فهو قريب، وهذا أيضا إجماع فى تأويل هذه الآية فقف عليه.

ذكر وكيع، عن سفيان، عن يعلى بن النعمان، عن ابن عمر، قال: التوبة مبسطة ما لم يسق العبد. يقول: يقع فى السوق. ولقد أحسن محمود الوراق - رحمه الله - حيث قال:

قدم لنفسك توبة مرجوة قبل الممات وقبل حبس الألسن
بادرنها علق النفوس فإنها ذخر وغنم للمنيب المحسن
قال أبو عمر: التوبة أن يترك ذلك العمل القبيح بالنية والفعل، ويعتقد أن لا يعود إليه أبداً، ويندم على ما كان منه؛ فهذه التوبة النصوح المقبولة - إن شاء الله - عند جماعة العلماء، والله بفضلُه يوفق ويعصم من يشاء.

* * *

(٥٤٢١) التوبة ١٨.

(٥٤٢٢) الأنفال ٣٨.

(٥٤٢٣) التوبة ١٧.

(٥٤٢٤) التوبة ١٧.

كتاب الأشربة

١ - باب جامع التحريم

٦٤٨ - حديث خامس عشر لزيد بن أسلم - مسند صحيح:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن وعلة المصري: «أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب، فقال ابن عباس: أهدى رجل لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له النبي ﷺ: «أما علمت أن الله حرمها؟». قال: لا، قال: فساره إنسان إلى جنبه، فقال ﷺ: «م ساررتة؟» قال: أمرته ببيعها، فقال رسول الله ﷺ: «إن الذي حرم شربها، حرم بيعها». قال: ففتح المزدتين حتى ذهب ما فيهما» (٥٤٢٥).

ابن وعلة هذا اسمه عبدالرحمن بن وعلة السبئي، أصله من مصر، ثم انتقل إلى المدينة وسكنها، وهو في أهل المدينة معدود، وكان ثقة من ثقات التابعين، مأمونا على ما روى وحمل.

روى عنه زيد بن أسلم، والقعقاع بن حكيم، وأبو الخير اليزني، وغيرهم.

ذكر إسحاق بن منصور، عن ابن معين، أنه قال: عبدالرحمن بن وعلة ثقة.

وفى هذا الحديث من الفقه أن ما يعصر من العنب يسمى خمرا في لسان العرب لكن الاسم الشرعي لا يقع عليها إلا أن تغلى وترمى بالزبد، ويسكر كثيرها، أو قليلها. وفى اللغة قد يسمى العنب خمرا، لكن الحكم يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي.

وفيه: أن النهي من قبل الله إذا ورد فحكمه التحريم، إلا أن يزيحه عن ذلك دليل يبين المراد منه، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «أما علمت أن الله حرمها» ثم قال: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها». فأطلق عن الله تحريمها.

ولا خلاف بين علماء المسلمين أن تحريمها إنما ورد في سورة المائدة بلفظ النهي في قوله - عز وجل - : ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إلى: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ وإلى:

(٥٤٢٥) أخرجه مسلم ج ٣/ ١٢٠٦ كتاب المساقاة باب ١٢ رقم ٦٨، عن ابن عباس. وأحمد

٢٣٠/١، عن ابن عباس.

﴿فهل أنتم منتهون﴾^(٥٤٢٦). وهذه الآية نسخت كل لفظ ورد بإباحتها نصا، أو دليلا، فنسخت ما جرى من ذكرها في سورة البقرة، وسورة النساء، وسورة النحل.

وأجمعت الأمة على أن خمر العنب حرام في عينها قليلا وكثيرها، فأغنى ذلك عن الإكثار فيها، وقد تقدم في كتابنا هذا في باب الألف من ذلك ما فيه كفاية، إن شاء الله تعالى.

وفي هذا الحديث دليل أن الخمر لم تكن حراما حتى نزل تحريمها. وفي سياقة الحديث ما يدل على أن ما سكت الله عن تحريمه فحلال، وأن أصل الأشياء على الإباحة حتى يرد المنع، ألا ترى أن المهدي لراوية الخمر في هذا الحديث إنما أهدها اعتقادا منه للإباحة.

ولا خلاف بين أهل الإسلام أن الخمر لم ينزل الله في كتابه أنه أمر بشربها، ثم نسخ ذلك بتحريمها، وفي إجماعهم على ذلك دليل على صحة ما قلنا؛ وأن ما عفا الله عنه وسكت، فداخل في باب الإباحة، ألا ترى إلى قول سعيد بن جبير، حيث قال: كان الناس على أمر جاهليتهم حتى يؤمروا أو ينهوا.

وسؤال الصحابة رسول الله ﷺ، عن الخمر في أول الإسلام، إنما كان لما كانوا يجدونه من الشر، والسف، وعند شربها، على ما جاء منصوصا في الآثار في تفسير قوله: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر﴾^(٥٤٢٧) الآية.

وفيه أيضا دليل أن كل ما لا يجوز أكله، أو شربه، من المأكولات، والمشروبات، لا يجوز بيعه، ولا يحل ثمنه، لقوله ﷺ: «إن الذي حرم شربها حرم بيعها». ويوضح ذلك أيضا قول رسول الله ﷺ حيث قال: «لعن الله اليهود - ثلاثا - حرمت عليهم الشحوم، فباعوها، وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم ثمنه»^(٥٤٢٨).

وقد احتج عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بمثل هذا حين بلغه أن سمرة باع خمرا، فقال: قاتل الله سمرة، أو ما علم، أو ما سمع أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم، فحملوها فباعوها، وأكلوا أثمانها».

(٥٤٢٦) المائدة ٩٠، ٩١.

(٥٤٢٧) البقرة ٢١٩.

(٥٤٢٨) أخرجه البخاري ٣٢٧/٤ كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل، عن عمر. ومسلم ج٣/١٢٠٧ كتاب المساقاة باب ١٣ رقم ٧٢، عن عمر. وابن ماجه برقم ٣٣٨٣ ج٢/١١٢٢ كتاب الأشربة باب ٧، عن عمر. وأحمد ٢٥/١، عن عمر. والبيهقي بالكبرى ١٢/٦، عن عمر.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام» (٥٤٢٩).

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد، حدثنا أبو داود، حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: حدثنا معاوية بن صالح، عن عبد الوهاب بن بخت، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «إن الله حرم الخمر، وثمنها، وحرم الخنزير وثمنه» (٥٤٣٠).

وجميع العلماء على تحريم بيع الدم، والخمر.

وفى ذلك أيضا دليل على تحريم بيع العذرات، وسائر النجاسات وما لا يحل أكله، ولهذا - والله أعلم - كره مالك بيع زبل الدواب، ورخص فيه ابن القاسم، لما فيه من المنفعة.

والقياس ما قاله مالك، وهو مذهب الشافعي، وظاهر هذا الحديث شاهد لصحة ذلك، فلم أر وجهاً لذكر اختلاف الفقهاء في بيع السرجين، والزبل هاهنا. لأن كل قول تعارضه السنة، وتدفعه، ولا دليل عليه من مثلها، لا وجه له. قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (٥٤٣١).

حدثني عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف المدني، قال: حدثني زيد بن أسلم مولى عمر، عن عبد الرحمن بن وعلة رجل من أهل مصر، أنه جاء إلى عبد الله بن عباس، فقال: إن لنا كروما فكيف ترى في بيع الخمر؟ فقال ابن عباس: رأيت رجلا من دوس جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله

(٥٤٢٩) أخرجه أبو داود برقم ٣٤٨٦ ج ٢/٢٧٧ كتاب البيوع باب في ثمن الخمر والميتة، عن جابر بن عبد الله وذكره الزبيدي بالإتحاف ٦/٦٤، عن عمر.

(٥٤٣٠) أخرجه أبو داود برقم ٣٤٨٥ مرفوعاً ج ٢/٢٧٧ كتاب البيوع باب في ثمن الخمر والميتة، عن أبي هريرة. والدارقطني بالسنن ٣/٧، عن أبي هريرة. وأبو نعيم بالحلية ٨/٣٢٧، عن

أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٩٦١٨ وعزاه السيوطي إلى ابن ماجة، عن ابن عباس.

إني أهديت لك هدية، فقال رسول الله ﷺ: وما هي؟ قال: راوية خمر، فقال رسول الله ﷺ: «شعرت أن الله تعالى قد حرم الخمر بعدك». فأمر الدوسى بها غلامه يبيعهها، فلما ولى بها قال رسول الله ﷺ: ماذا أمرت بها؟ قال: أمرت ببيعها، فقال رسول الله ﷺ: «شعرت أن الذى حرم شربها، حرم بيعها».

وفى هذا الحديث أيضا دليل على أن الإثم مرفوع عمن لم يعلم، قال الله - عز وجل -: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ [الإسراء: ١٥].

ومن أمكنه التعلم ولم يتعلم، أثم، والله أعلم.

وفى هذا الحديث أيضا دليل على أن الخمر لا يجوز لأحد تحليلها، ولو جاز لأحد تحليلها ما كان رسول الله ﷺ ليدع الرجل أن يفتح المزدتين حتى ذهب ما فيهما؛ لأن الخل مال، وقد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال، بل كان رسول الله ﷺ يأمره أن يخللها لقوله ﷺ: «نعم الأدام الخل»^(٥٤٣٢) ولأنه ﷺ أنصح الناس للناس، وأدلم على قليل الخير وكثيره.

وذكر ابن وضاح أن سحنون كان يذهب هذا المذهب.

وقد اختلف الفقهاء فى تحليل الخمر: فقال مالك فيما روى عنه ابن القاسم، وابن وهب: لا يحل لمسلم أن يخلل الخمر، ولكن يهرقها فإن صارت خلا بغير علاج فهو حلال لا بأس به. وهو قول الشافعى، وعبيد الله بن الحسن البصرى، وأحمد بن حنبل.

وروى أشهب، عن مالك، قال: إذا خلل النصرانى خمرًا فلا بأس بأكله، وكذلك أن خللها مسلم، واستغفر الله. وهذه الرواية ذكرها ابن عبد الحكم فى كتابه. وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول فيمن اشترى قلال خل، فوجد فيها قلة خمر، قال: لا يجعل فيها شئ يخللها، قال: ولا يحل للمسلم أن يعالج الخمر حتى يجعلها خلا، ولا يبيعهها، ولكن ليهرقها، فإن فات علاجها بعد أن وجدت خمرًا من غير علاج، فإنها حلال لا بأس بها إن شاء الله.

قال ابن وهب: وهو قول عمر بن الخطاب، والزهرى، وربيعه، وكان أبو حنيفة، والثورى، والأوزاعى، والليث بن سعيد: لا يرون بأسًا بتحليل الخمر، وقال أبو حنيفة: إن طرح فيها السمك، والملح، فصارت مريًا، وتحولت، عن حال الخمر جاز.

(٥٤٣٢) أخرجه مسلم ج ١٦٢٢ - برقم ١٦٨ كتاب الأشربة باب ٣٠، عن جابر بن عبد الله. وأحمد ٣٠١/٣، عن جابر بن عبد الله. والبيهقى بالكبرى ٢٨٠/٧، عن جابر بن عبد الله. وذكره بالكنز برقم ٤١٠٢٣ وعزاه السيوطى إلى البيهقى، عن ابن عباس.

وخالفه محمد بن الحسن فى المرى، وقال: لا يعالج الخمر بغير تحويلها إلى الخل وحده.

قال أبو عمر: الصحيح عندى فى هذه المسألة ما قاله مالك فى رواية ابن القاسم، وابن وهب عنه، والدليل على ذلك ما رواه الثورى، عن السدى، عن أبى هبيرة، عن أنس، قال: «جاء رجل إلى النبى ﷺ، وفى حجره يتييم، وكان عنده خمر له حين حرمت، فقال: يا رسول الله، نصنعها خلا؟ قال: لا، فصبها حتى سال الوادى» (٥٤٣٣).

وروى مجالد، عن أبى الوداك، عن أبى سعيد الخدرى، قال: كان عندى خمر لأيتام، فلما نزل تحريم الخمر أمرنا رسول الله ﷺ أن نهريقها.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر بن داسة، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا زهير بن حرب، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن السدى، عن أبى هبيرة، عن أنس بن مالك: «أن أبا طلحة سأل النبى ﷺ، عن أيتام ورثوا خمرًا، قال: أهرقها. قال: أفلا أجعلها خلا؟ قال: لا» (٥٤٣٤).

قال أبو عمر: أبو هبيرة هذا هو يحيى بن عباد ثقة.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن السدى، عن يحيى بن عباد، عن أنس بن مالك، قال: «سئل رسول الله ﷺ عن الخمر تتخذ خلا؟ قال: لا» (٥٤٣٥).

وأخبرنى عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: حدثنا أبو أسامة فى سنة مائتين بعد قتل أبى السرايا بأشهر، قال: حدثنا مجالد بن سعيد، عن أبى الوداك، عن أبى سعيد، قال: كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت الآية التى فى سورة المائدة، سألنا رسول الله ﷺ، فقلنا إنه ليتيم، فقال: «أهرقوها».

وروى معمر، عن ثابت، وقتادة، عن أنس، قال: «لما حرمت الخمر جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: كان عندى مال يتييم، فاشتريت به خمرًا، فتأذن لى أن أبيعها، فأرد على

(٥٤٣٣) أخرجه أحمد ٢٦٠/٣، عن أنس بن مالك.

(٥٤٣٤) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٧٥، عن أنس بن مالك ج ٣/٣٢٥ كتاب الأشربة باب العنب

يعصر للخمر. وأحمد ٢٦٠/٣ بنحوه عن أبى سعيد الخدرى.

(٥٤٣٥) أخرجه الترمذى برقم ١٢٩٤، عن أنس ج ٣/٥٨٠ كتاب البيوع باب ٥٩.

اليتيم ماله؟ فقال النبي ﷺ: «قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فباعوها، وأكلوا أثمانها». ولم يأذن لهم النبي ﷺ في بيع الخمر^(٥٤٣٦).

وذكر أبو عبد الله المروزي، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو بكر الحنفى، قال: حدثنا عبد الحميد بن جعفر، قال: حدثنى شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن تميم الدارى: أنه قال: «أهدى رجل إلى رسول الله ﷺ راوية من خمر، فلما كان العام الذى حرمت جاء براوية خمر، فلما نظر إليه ضحك، وقال: «هل شعرت أنها قد حرمت؟» فقال: يا رسول الله، أفلا أبيعها وأنتفع بثمنها؟ فقال رسول الله ﷺ: لعن الله اليهود - ثلاث مرات - انطلقوا إلى ما حرم الله من شحوم البقر، والغنم، فأذابوه، وجعلوه أهالة، فابتاعوا به ما يأكلون، وإن الخمر حرام، وثمنها حرام^(٥٤٣٧).

قال أبو عبد الله: وحدثنا إسحاق، قال: حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا مطيع الغزال، عن الشعبي، عن عبد الله بن عمر، عن أبيه عمر بن الخطاب، قال: لا تحل التجارة فى شيء لا يحل أكله وشربه.

قال: وحدثنا يحيى بن يحيى، قال: حدثنا هشيم، عن مطيع بن عبد الله، قال: سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر، فذكره.

فهذه الآثار كلها تدل على أن من ورث خمرًا من المسلمين، وصارت بيده، أهرقها، ولم يجبسها، ولا خللها، وذلك دليل على فساد قول من قال: يخللها.

فأما إذا تخللت من ذاتها بغير صنع آدمى فقد روى فيها عن عمر ما تسكن النفس إليه، وقال به مالك، والشافعى، وأكثر فقهاء الحجاز على ما قدمنا ذكره فى باب إسحاق، والحمد لله.

واحتج العراقيون فى تحليل الخمر بأبى الدرداء، وهو حديث يروى عن أبى إدريس الخولانى، عن أبى الدرداء من وجه ليس بالقوى -: أنه يأكل المرى الذى جعل فيه الخمر ويقول دبغته الخل والملح، وهذا ومثله لا حجة فى شيء منه إذا كان مخالفا لما

(٥٤٣٦) أخرجه البخارى ١٧٣/٣ كتاب البيوع باب بيع الميتة والأصنام، عن جابر. والنسائى ١٧٧/٧ كتاب الفرع والعنبرة باب النهى عن الانتفاع بشحوم الميتة، عن جابر بن عبد الله.

(٥٤٣٧) أخرجه أحمد ٢٢٧/٤، عن ابن غنم الأشعرى. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٣١٨/٢ وعزاه الى ابن مردويه، عن تميم الدارى. وذكره الهيثمى بالجمع ٨٨/٤ وعزاه الى أحمد، عن عبد الرحمن بن غنم.

ثبت عن رسول الله ﷺ. وقد ذكرنا كثيرا من معاني هذا الباب مجودا في باب إسحاق، وذلك يغني، عن تكريره هاهنا.

وذكر ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: لا خير في خل من خمر أفسدت حتى يكون الله الذي أفسدها. قال: وحديث ابن أبي ذؤيب، عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، عن عمر بن الخطاب، قال: لا تؤكل خمر أفسدت، ولا شيء منها، حتى يكون الله تولى إفسادها.

وروى الحسن بن أبي الحسن، عن عثمان بن أبي العاص أن تاجرًا اشترى خمرًا، فأمره أن يصبها في دجلة، فقالوا: ألا تأمره أن يجعلها خلا؟ فنهاه عن ذلك.

فهذا عمر بن الخطاب، وعثمان بن أبي العاص، يخالفان أبا الدرداء في تحليل الخمر؛ وليس في أحد حجة مع السنة، وبالله التوفيق.

وقد يحتمل أن يكون المنع من تحليلها كان في بدء الأمر عند نزول تحريمها، لئلا يستدام حبسها بقرب العهد بشربها إرادة لقطع العادة في ذلك، وإذا كان هذا هكذا لم يكن في النهي عن تحليلها حينئذ، والأمر بإراقتها ما يمنع من أكلها إذا تخللت، ولم يسئل عن خمر تخللت فنهى عن ذلك - والله تعالى الموفق للصواب، لا شريك له.

٦٤٩ - حديث رابع لإسحاق، عن أنس - مسند:

مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: «كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح، وأبا طلحة الأنصاري، وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وتمر، قال: فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس، قم إلى هذه الجرار فاكسرها، فقال: فقممت إلى مهراس لنا، فضربت بها بأسفله، حتى تكسرت» (٥٤٣٨).

هذا الحديث، وما كان مثله، يدخل في المسند عند الجميع، فأما قوله: فيه شرابا من فضيخ. فقد اختلف في الفضيخ فقال أكثر أهل العلم: الفضيخ نبيذ البسر. وقال أبو عبيد: الفضيخ ما افتضخ من البسر من غير أن تمسه النار، قال: وفيه روى عن ابن عمر: «ليس بالفضيخ، ولكنه الفضوخ». قال أبو عبيد: فإن كان مع البسر تمر فهو الخليطان وكذلك إن كان زيبا فهو مثله.

قال أبو عمر: في هذا الحديث دليل واضح على أن نبيذ التمر، إذا أسكر حمر، وهو نص لا يجوز الاعتراض عليه لأن الصحابة رحمهم الله، هم أهل اللسان، وقد عقلوا أن شرابهم ذلك حمر، بل لم يكن لهم شراب ذلك الوقت بالمدينة غيره.

أخبرني أحمد بن عبد الله الباجي، أن أباه أخيره، قال: أخبرنا محمد بن فطيس، قال: أخبرنا يحيى بن إبراهيم، قال: أخبرنا عيسى بن دينار، عن ابن القاسم، عن مالك قال: نزل تحريم الخمر، وما بالمدينة حمر من عنب.

وروى شعبة، عن محارب بن دينار، عن جابر قال: حرمت الخمر يوم حرمت، وما كان شراب الناس إلا البسر والتمر وقال الحكمي:

لنا حمر وليست حمر كرم ولكن من نتاج الباسقات
كرام في السماء ذهبين طولا وفات ثمارها أيدي الجناة

وقد اختلف أهل اللغة في اشتقاق اسم الخمر على ألفاظ قريبة المعاني متداخلة، كلها موجودة المعنى في الخمر.

فقال بعضهم: إنما سميت الخمر حمرا. لأنها تخمر العقل، أي تغطيه وتستره، وكل شيء غطي شيئا، فقد حمره، ومنه حديث أبي حميد الساعدي، «أنه جاء بقدرح من لبن، فقال له رسول الله ﷺ: ألا حمرت، ولو أن تعرض عليه عودا»^(٥٤٣٩). ومن ذلك حمار المرأة، سمي حمرا؛ لأنه يغطي رأسها، ومن ذلك الشجر الملتف، يقال له الخمر لأنه يغطي ما تحته ويحمه.

وقال آخرون منهم: إنما سميت الخمر حمرا؛ لأنها تركت حتى أدركت، كما يقال حمر الرأي واختمر، أي ترك حتى تبين فيه الوجه. ويقال: قد اختمر العجين أي بلغ إدراكه.

وقال بعضهم: إنما سميت الخمر حمرا؛ لأنها اشتقت من المخامرة، التي هي المخالطة، لأنها تخالط العقل، وهذا مأخوذ من قولهم، دخلت في حمار الناس، أي اختلطت بهم، وهذا الوجه يقرب من المعنى الأول.

(٥٤٣٩) أخرجه البخاري ومسلم ج ٣/١٥٩٣ كتاب الأشربة رقم ٩٣، عن أنس بن مالك. وأبو داود ج ٣/٣٣٩ كتاب الأشربة باب ٢٢، عن جابر بن عبد الله. وأحمد ج ٣/٢٩٤، عن جابر بن عبد الله. والدارمي ج ٢/١٢٢، عن أبي حميد الساعدي. وابن أبي شيبة ج ٧/٤٩٧. وذكره بالكنز برقم ٤١٠٥٥ وعزاه السيوطي إلى أحمد وعبد الله بن حميد والبخاري ومسلم وأبي داود، عن جابر.

والثلاثة الأوجه كلها موجودة في الخمر؛ لأنها تركت حتى أدركت الغليان، وحد الإسكار، وهى مخالطة للعقل، وربما غلبت عليه وغطته، وقد روينا عن عمر بن الخطاب؛ أنه قال: الخمر ما خمرت.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا يوسف بن عدى، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن عمر، قال: الخمر من خمسة من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خمرت.

وقد أجمع علماء المسلمين فى كل عصر، وبكل مصر، فيما بلغنا، وصح عندنا، أن عصير العنب، إذا رُمى بالزبد، وهدأ، وأسكر الكثير منه أو القليل، أنه خمر، وأنه ما دام على حاله تلك حرام، كالميتة والدم ولحم الخنزير، رجس نجس كالبول، إلا ما روى عن ربيعة، فى نقط من الخمر شئ لم أر لذكره وجهاً؛ لأنه خلاف إجماعهم، وقد جاء عنه فى مثل رءوس الإبر، من نقط البول، نحو ذلك.

والذى عليه عامة العلماء فى خمر العنب، ما ذكرت لك عنهم من تحريم قليلها وكثيرها، وأنها عندهم رجس كسائر النجاسات، إلا أن تحرّمها عندهم لعلّة الشدة والإسكار وليس كذلك تحريم الميتة، وما جرى مجراها، مما حرم لذاته وعينه، ولهذا ما اختلف العلماء فى تحليل الخمر، وفى طيبها عند زوال العلة المذكورة عنها، وسنذكر اختلافهم فى تحليل الخمر، فى آخر هذا الباب. إن شاء الله.

وكخمر العنب عندهم نقيع الزبيب، إذا غلا وأسكر، قليله وكثيره فى التحريم سواء؛ لأنه عندهم ميت أحى.

واختلف العلماء فى سائر الأنبذة المسكرة، فقال العراقيون: إنما الحرام منها السكر، وهو فعل الشارب، وأما النبيذ فى نفسه، فليس بحرام ولا نجس؛ لأن الخمر العنب لا غيره، بدليل قول الله - عز وجل - : ﴿إِنِّى أَرَانِىٓ أُعْصِرُ خَمْراً﴾^(٥٤٤٠) يعنى عنباً.

قال أبو عمر: ليس فى هذا دليل على أن الخمر ما عصر من العنب لا غير، لما قدمنا ذكره من أن الخمر المعروفة عند العرب، ما خمر العقل، وخامره، وذلك اسم جامع للمسكر، من عصير العنب وغيره، وقال أهل المدينة، وسائر أهل الحجاز، وعامة أهل الحديث وأئمتهم: إن كل مسكر خمر، حكمه حكم خمر العنب فى التحريم والحد على من شرب شيئاً من ذلك كله، كما هو عند الجميع منهم على شارب خمر العنب.

ومن الحجة لهم أن القرآن قد ورد بتحريم الخمر مطلقا، ولم يخص خمر العنب من غيرها، فكل ما وقع عليه اسم خمر من الأشربة، فهو داخل فى التحريم، بظاهر الخطاب، والدليل على ذلك أن الخمر نزل تحريمها بالمدينة، وليس بها شىء من خمر العنب.

قال أبو عمر: لا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة المائدة، نزلت بتحريم الخمر، وهى مدينة من آخر ما نزل بالمدينة، وذلك قول الله - عز وجل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾^(٥٤٤١) ثم قال: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ فنهى عنها، وأمر باجتنابها، كما قال: ﴿وَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٥٤٤٢).

ثم زجر وأوعد من لم ينته أشد الوعيد فى كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، وسماها رجسا، وقرنها بالميتة، والدم، ولحم الخنزير، بقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مَحْرَمٍ عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ وَفَسَقٌ﴾^(٥٤٤٣)، والرجس النجاسة، وقال فى الخمر رجس من عمل الشيطان، فقرنها بلحم الخنزير.

ورود التحريم فى الميتة، والدم، ولحم الخنزير خيرا، وفى الخمر نهيا وزجرا، وهو أقوى التحريم وأوكده عند العلماء، وفى إجماع أهل الصلاة على هذا التأويل، ما يغنى عن الإكثار فيه، وقد مضى فى باب إسماعيل بن أبى حكيم، ذكر معنى التحريم فى اللغة، وأنه المنع، وكل ما منعت منه فقد حرم عليك، دليل ذلك، قول الله عز وجل: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ﴾^(٥٤٤٤) أى منعناه من رضاع غير أمه، وقال الله - عز وجل -: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾^(٥٤٤٥) وقال تبارك اسمه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ﴾^(٥٤٤٦).

فحصل بهاتين الآيتين أيضا تحريم الخمر نصا. قرأت على سعيد بن نصر، فأقر به، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضى، قال: حدثنا أحمد

(٥٤٤١) المائدة ٩٠.

(٥٤٤٢) الحج ٣٠.

(٥٤٤٣) الأنعام ١٤٥.

(٥٤٤٤) القصص ١٢.

(٥٤٤٥) البقرة ٢١٩.

(٥٤٤٦) الأعراف ٣٣.

ابن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا أبو شهاب، عن الحسن بن عمرو، عن طلحة بن مصرف، عن ابن عباس، قال: لما نزل تحريم الخمر، مشى أصحاب النبي ﷺ بعضهم إلى بعض وقالوا: حرمت الخمر، وجعلت عدلاً للشرك.

قال أبو عمر: يعنى - والله أعلم - أنه قرنهما، وعدلها بالذبح للأنصاب، وذلك شرك وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجى، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد ابن أبى حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار» (٥٤٤٧) «وإن الله ورسوله حرما الخمر، والميسر، والكوبة، والغبراء» (٥٤٤٨).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة قال: حدثنى سلمة بن كهيل قال: سمعت أبا الحكم، قال: سألت ابن عباس، عن نبيذ الجر، فقال: «نهى رسول الله ﷺ، عن نبيذ الجر، والدباء» (٥٤٤٩)، وقال ابن عباس: «من سره أن يحرم ما حرم الله، فليحرم النبيذ» (٥٤٥٠). وذكر يحيى بن سلام، عن شريك، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، قال: ما أحلت الغنيمة لأحد قبلكم، ولا حرمت الخمر على قوم قبلكم.

ولما اختلف العلماء فيما تقدم ذكرنا له من مسكر الأنبيذة، وجب الرجوع عند تنازعهم فى ذلك إلى ما رود به الكتاب، أو قام دليله منه، أو ثبت به سنة عن النبي ﷺ وقد ذكرنا ما يوجه إطلاق اسم الخمر، وما يعرفه أهل اللسان من اشتقاقها.

(٥٤٤٧) أخرجه البخارى جـ ١/ ٦٣ كتاب العلم باب إثم من كذب إلخ، عن الزبير ومسلم جـ ١٠/ ١ المقدمة ٤، ٣ عن أبى هريرة. وأبو داود جـ ٣/ ٣١٨ كتاب العلم باب ٤، عن الزبير. وابن ماجه برقم ٣٠ المقدمة، عن أبى مسعود. وأحمد ١/ ٧٨، عن على. والبيهقى بالكبرى ٣/ ٢٧٦، عن عقبه بن عامر. والحاكم بالمستدرک ١/ ٧٧، عن زيد بن أرقم. والطبرانى الكبير ١/ ٧٣، عن طلحة بن عبيد الله. (٥٤٤٨) سبق برقم ٥٦٦٢.

(٥٤٤٩) أخرجه الترمذى برقم ١٨٦٧ كتاب الأشربة باب ٤، عن ابن عمر. والنسائى ٨/ ٣٠٣ كتاب الأشربة باب النهى عن نبيذ الجر منفرداً، عن ابن عباس. وأحمد ١/ ٢٧، عن ابن عباس.

(٥٤٥٠) أخرجه النسائى ٨/ ٣٢٢ كتاب الأشربة باب الأخبار التى اعتل بها من أباح شرب الخمر، عن ابن عباس. وأحمد ١/ ٢٧، عن ابن عباس.

وأما السنة فالآثار الثابتة كلها في هذا الباب تقضى على صحة قول أهل الحجاز، وقد روى أهل العراق، فيما ذهبوا إليه آثارا لا يصح شيء منها عند أهل العلم بالحديث، وقد أكثر الناس في تعليل تلك الأحاديث، وفي الاستظهار بتكرير الآثار في تحريم المسكر، ونحن نذكر منها في هذا الباب، ما يغني ويكفي عن التطويل.

وقد مضى في هذا الباب عن عمر - رضي الله عنه - أن الخمر من خمسة أشياء، وحسبك به عالما باللسان والشرع، وروى يحيى بن أبي كثير، عن أبي كثير الغفري السحيمي، واسمه يزيد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «الخمر من هاتين الشجرتين، النخلة والعنب»^(٥٤٥١). وفي هذا ما يبين لك أن الخمر من غير العنب».

رواه عن يحيى جماعة من أصحابه، وقد جاء، عن النبي ﷺ، وعن عمر بن الخطاب أيضا في تأويل الخمر حديثان مبينان موضع الصواب فيما اختلف فيه، هما جميعا عند الشعبي، أحدهما عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ، والآخر عن ابن عمر قوله: أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن، قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من العنب حمرا، وأن من العسل حمرا، وإن من البر حمرا، وإن من الشعير حمرا، وإن من التمر حمرا»^(٥٤٥٢). قال أبو داود: وحدثنا مالك، عن عبدالواحد المسمعي، قال: حدثنا معتمر، قال: قرأت على الفضيل، عن أبي جرير، أن عامرا أخبره، أن النعمان بن بشير

(٥٤٥١) أخرجه مسلم ج ٣/١٥٧٣ كتاب الأشربة باب ٤ رقم ١٣، عن أبي هريرة وأبو داود برقم ٣٦٧٨ ج ٣/٣٢٥ كتاب الأشربة باب الخمر مما هو، عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٨٧٥ كتاب الأشربة باب: ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر صفحة ٢٩٤ عن أبي هريرة. والنسائي ج ٨ كتاب الأشربة باب ١٩ تأويل قول الله تعالى: ﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا وورزقا حسنا﴾، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٣٣٧٩ بنحوه ج ٢/١١٢١ كتاب الأشربة باب ٥، عن النعمان بن بشير. وأحمد ٢/٢٧٩، عن أبي هريرة. والدارمي ٢/١١٣، عن أبي هريرة. والبيهقي بشرح السنة ١١/٣٥٣، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٣١٨٤ وعزاه السيوطي إلى أحمد عن أبي هريرة.

(٥٤٥٢) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٧٦ ج ٣/٣٢٥ كتاب الأشربة باب الخمر مما هو؟ عن النعمان ابن بشير. وذكره بالكنز برقم ١٣١٩٥ وعزاه السيوطي إلى أبي داود، عن النعمان بن بشير. وأخرجه الطحاوي بشرح المعاني ٤/٢١٣ بنحوه، عن ابن عمر.

قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الخمر من العصير، والزبيب، والتمر، والحنطة، والشعير، والذرة، وإنى أنهاكم عن كل مسكر» (٥٤٥٣).

حدثنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو حيان التميمي، قال: حدثنا الشعبي، عن ابن عمر، قال: «سمعت عمر يخطب على منبر المدينة قال: يا أيها الناس، إلا أنه قد نزل تحريم الخمر يوم نزل، وهي من خمسة، من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل» (٥٤٥٤).

وهذا أين ما يكون في معنى الخمر، يخطب به عمر بالمدينة على المنبر بمحضر جماعة الصحابة، وهم أهل اللسان، ولم يفهموا من الخمر إلا المعنى الذي ذكرنا، وبالله توفيقنا.

وحدثنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، وجدى أحمد بن منيع، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، قال: سمعت المختار بن فلفل، قال: قال أنس: «الخمر من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والذرة، فما خمرت من ذلك فهو الخمر» (٥٤٥٥).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن صفوان بن محرز، قال: سمعت أبا موسى الأشعري، يخطب فقال: خمر المدينة من البسر، والتمر، وخمر أهل فارس من العنب، وخمر أهل اليمن من البتع، وهو من العسل، وخمر الحبش السكركة، من الذرة. وثبت، عن النبي ﷺ، أنه قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» (٥٤٥٦)، وقوله: «كل شراب أسكر فهو حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام» (٥٤٥٧).

(٥٤٥٣) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٧٧ ح ٣/٣٢٥ كتاب الأشربة باب الخمر مما هو، عن النعمان ابن بشير. والبيهقي بالكبرى ٢٨٩/٨، عن النعمان بن بشير. وذكره بالكنز برقم ١٣١٩٣ وعزاه السيوطي إلى الحاكم بالمستدرک وأبي داود، عن النعمان بن بشير.

(٥٤٥٤) أخرجه البيهقي بالكبرى ٢٨٩/٨، عن عمر.

(٥٤٥٥) أخرجه أحمد ١١٢/٣، عن أنس بن مالك وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٠٥٤ ح ٩/٢٣٤، عن ابن المسيب. وذكره بالكنز برقم ١٣٢٤٨ وعزاه السيوطي إلى عبدالرزاق، عن ابن المسيب.

(٥٤٥٦) سبق تخريجه برقم ٥٦٥٥.

(٥٤٥٧) سبق برقم ٥٦٥١.

وأصح شيء في ذلك وأثبت، وأشدّه استقامة في الإسناد: حديث مالك وغيره، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ سئل عن البتع، فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام»، والبتع شراب العسل، لا خلاف في ذلك، فدل على أن الخمر المحرمة، قد تكون من غير العنب، وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ في ذلك صحيح ثابت.

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن معاوية الأموي، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، قال: حدثنا سويد بن نصر، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: كل مسكر خمر، وكل خمر حرام.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا سليمان بن داود، ومحمد بن عيسى في آخرين، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام ومن مات وهو يشرب الخمر في الدنيا، لم يشربها في الآخرة» (٥٤٥٨).

حدثنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا الحسن بن منصور، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر حرام، وكل مسكر خمر». قال الحسين بن منصور: قال أحمد بن حنبل: هذا حديث صحيح.

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث أبو حازم بن دينار، وليث، وأبو معشر، وإبراهيم الصائغ، والأحليج، وعبد الواحد بن قيس، وأبو الزناد، ومحمد بن عجلان، وعبيد الله بن عمر العمري، كلهم عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، مرفوعاً. كما رواه أيوب السخيتاني، وموسى بن عقبة، وكان عبيد الله بن عمر ربما وقفه وكان يقول أحياناً: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ.

ورواه مالك عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، والحديث ثابت مرفوع، لا يضره تقصير من قصر في رفعه، لرفع الحفاظ الأثبات له، ولا اجتماع الجماعة من رواة نافع على رفعه، منهم أيوب، وموسى، وسائر من ذكرنا. ومما يدل على صحة رفعه، رواية محمد بن عمرو له عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مرفوعاً، وكذلك رواه زيد بن أسلم، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً، وكذلك رواه جماعة عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعاً، فكيف يحل لأحد أن يتأول في الأنبياء المسكرة أنها حلال؟! أو النبي ﷺ قد بين أن كل مسكر حمر، وكل حمر حرام! نعوذ بالله من الخذلان، ومن سلوك سبيل الضلال.

وأخبرنا عبد الله بن محمد قال: أخبرنا محمد بن بكر، قال: حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا إسماعيل يعني ابن جعفر، عن داود بن بكر بن أبي الفرات، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام»^(٥٤٥٩). وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن رافع النيسابوري، قال: حدثنا إبراهيم ابن عمر الصنعاني، قال: سمعت النعمان يعني ابن المنذر الصنعاني، يقول: عن طاوس عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «كل مخمر حمر، وكل مسكر حرام»^(٥٤٦٠). وذكر تمام الحديث.

وهذه كلها نصوص في موضع الخلاف لمن أراد الله في المسكر، أن يهديه ويشرح صدره.

والآثار في تحريم ما أسكر كثيرة جداً، يطول الكتاب بذكرها، وقد ذكرها جماعة من العلماء، منهم ابن المبارك وغيره، وقال أحمد بن شعيب في كتابه: إن أول من أحل المسكر من الأنبياء: إبراهيم النخعي، وهذه زلة من عالم، وقد حذرنا من زلة العالم، ولا حجة في قول أحمد مع السنة.

وقد زعمت طائفة أن أبا جعفر الطحاوي، وكان إمام أهل زمانه، ذهب إلى إباحتها الشرب من المسكر، ما لم يسكر، وهذا لو صح عنه لم يحتج به على من ذكرنا قولهم،

(٥٤٥٩) سبق برقم ٥٦٦٠.

(٥٤٦٠) أخرجه أبو داود برقم ٣٦٨٠ ج ٣/٣٢٨ كتاب الأشربة باب النهي عن المسكر، عن ابن عباس. وذكره السيوطي بالدر المنثور ٨/٢٨٨ وذكره بالكنز برقم ١٣١٤٣ وعزاه السيوطي إلى أبي داود، عن ابن عباس.

من الأئمة المتبعين فى تحريم المسكر، ما ثبت من السنة، وأنا أذكر ما حكاه الطحاوى ليتبين لك أن الأمر ليس كما ظنوا، قال أبو جعفر، فى كتابه الكبير، فى الاختلاف: اتفقت الأمة أن عصير العنب إذا اشتد وغلا، وقذف بالزبد، فهو حمر، ومستحله كافر، واختلفوا فى نقيع التمر إذا غلا وأسكر، قال: فهذا يدل على أن حديث يحيى بن أبى كثير عن أبى كثير عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ، أنه قال: «الخمر من هاتين الشجرتين، النخلة والعنب»^(٥٤٦١) غير معمول به عندهم؛ لأنهم لو قبلوا الحديث، لكفروا مستحل نقيع التمر، فثبت أنه لم يدخل فى الخمر المحرمة غير عصير العنب، الذى قد اشتد وبلغ أن يسكر، قال: ثم لا تخلو الخمر، من أن يكون التحريم معلقا بها فقط، غير مقيس عليها غيرها، أو يجب القياس عليها، فوجدناهم جميعا قد قاسوا عليها نقيع التمر، إذا غلا وأسكر كثيره، وكذلك نقيع الزبيب، قال: فوجب قياسا على ذلك أن يحرم كل ما أسكر من الأشربة، قال: وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال: «كل مسكر حرام»، واستغنى عن ذكر سنده لقبول الجميع له، وإنما الخلاف بينهم فى تأويله، فقال بعضهم: أراد به ما يقع السكر عنده، كما لا يسمى قاتلا إلا مع وجود القتل، وقال آخرون: أراد به جنس ما يسكر، قال: وقد روى أبو عون الثقفى عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس، قال: «حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير، والسكر من كل شراب»^(٥٤٦٢)، قال فى هذا الحديث: إن غير الخمر لم يحرم عينه، كما حرمت الخمر بعينها. هذا آخر قوله، وفيما مضى كفاية والحمد لله.

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان، قال: أخبرنا أحمد بن عمرو بن سليمان، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوى، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، ومحمد بن أبى عدى جميعا، عن حميد، عن أنس، قال: «كنت فى بيت أبى طلحة، وعنده أبى بن كعب وأبو عبيدة بن الجراح، وسهيل بن بيضاء، وأنا أسقيهم شرابا حتى إذا أخذ فيهم، إذا رجل من المسلمين ينادى، ألا إن الخمر قد حرمت، فوالله ما انتظروا، حتى يعلموا، أو يستلوا عن ذلك، قال: فقالوا: يا أنس اكفأ ما فى إنائك، قال: فكفأته، قال: فما عادوا فيها حتى لقوا الله، وشرابهم يومئذ خليط البسر والتمر»^(٥٤٦٣).

(٥٤٦١) سبق تخريجه برقم ٥٧٠٤.

(٥٤٦٢) ذكره الزيلعى - بنصب الراية ٣٠٦/٤، عن ابن عباس، وأخرجه العقلى بالضعفاء الكبير

١٢٤/٤، عن على:

(٥٤٦٣) أخرجه البيهقى بالكبرى ٢٩٠/٨، عن أنس.

قال أبو عمر: هذا بين لك أن الفضيخ المذكور، في حديث إسحاق، عن أنس أنه خليط البسر والتمر، وهذا على نحو ما فسرهُ أهل اللغة، والله أعلم.

وقد روى هذا الحديث عن أنس، جماعة يطول ذكرهم، منهم سليمان التيمي، وقتادة، وعبد العزيز بن صهيب، والمختار بن فلفل، وثابت البناني، وأبو التياح، وأبو بكر ابن أنس، وخالد بن الفزr، لم يذكر واحد منهم كسر الجرار، إلا إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة وحده، وإنما في حديثهم، أنه كفأها، ولا بأس بالاستمتاع بظروف الخمر بعد تطهيرها، وغسلها بالماء وتنظيفها. إلا أن الرقاق التي قد بالغتها الخمر وداخلتها، إن عرف أن الغسل لا يبلغ منها مبلغ التطهير لها، لم ينتفع بشيء منها.

وفي هذا الحديث أيضاً، قبول خير الواحد، لأنهم قبلوا خير المخير لهم، وهو رجل من المسلمين، ولا شك أنهم قد عرفوه، ولذلك قبلوا خبره، وعملوا به، وأراقوا شرابهم، وقد كان ملكا لهم قبل التحريم.

وفيه أن المحرم لا يحل ملكه، وأن الخمر لا يستقر عليها ملك مسلم بحال، وفيه أنها كانت مباحة مغفوا عنها، حتى نزل تحريمها، قال سعيد بن جبير - رحمه الله -: كان الناس على أمر جاهليتهم حتى يؤمروا أو ينهوا، وقد كانت الشدة، والإسكار موجودين في الخمر، قبل تحريمها ولم يكن ذلك بموجب لتحريمها، لأن العلة في التحريم، ما يقرع السمع من الكتاب والسنة، وإنما كانت الشدة وصفاً من أوصاف الخمر، فلما ورد الشرع بتحريم المسكر، صار الإسكار والشدة فيها علماً للتحريم بدليل الاعتبار في ذلك، وهذا موضع تنازع فيه من نفى القياس ومن أثبتته والكلام فيه يطول.

وفي هذا الحديث أيضاً، ما كان القوم عليه من البدار إلى الطاعة، والانتفاء عما نهوا عنه.

وفيه حجة لمن قال: إن الخمر لا تخلل؛ لأنه لو جاز تخليلها، والانتفاع بها لكان في إراقتها إضاعة المال، وقد نهى عن إضاعة المال، ولا يقول أحد فيمن أراق خمرًا لمسلم أنه أ تلف له مالا، وقد أراق عثمان بن أبي العاص خمر اليتيم، وأريقَتْ بين يدي رسول الله ﷺ.

ومن حديث أنس، «أن أبا طلحة، سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا يجعله خلا، فكرهه» (٥٤٦٤).

وروى مجالد بن سعيد، عن أبي الوداك جبر بن نوف، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان عندي خمر لأيتام، فلما نزل تحريم الخمر أمرنا رسول الله ﷺ وسلم أن نهرقها.

وروى سفيان الثوري، عن السدي، عن أبي هبيرة، واسمه يحيى بن عباد، عن أنس ابن مالك، قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ في حجره يтим، وكان عنده خمر له حين حرمت الخمر، فقال: يا رسول الله، نصنعها خلا؟ قال: لا» (٥٤٦٥) وسنذكر آثار هذا الباب بأسانيدھا في باب زيد بن أسلم، عن أبي وعلة من هذا الكتاب، فهذا احتج من كره تخليل الخمر، ولم يبيح أكلها، إذا تخللت. وقالوا: لو جاز تخليلها لم يأمر رسول الله ﷺ بإراقها. وقد استؤذن في تخليلها، فقال: لا. ونهى عن ذلك.

ذهب إلى هذا طائفة من العلماء من أهل الحديث والرأى، وإليه مال سحنون بن سعيد.

وقال آخرون: لا بأس بتخليل الخمر، ولا بأس بأكل ما تخلل منها، بمعالجة آدمى، وبغير معالجته على كل حال، وهو قول الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والكوفيين.

ومن حجة هؤلاء إجماع العلماء على أن العصير من العنب قبل أن يسكر حلال، فإذا صار مسكراً حرم. لعله ما حدث فيه من الشدة والإسكار، فإذا زال ذلك عادت الإباحة، وزال التحريم، وسواء تخللت من ذاتها، أو تخللت بمعالجة آدمى، لا فرق بين شيء من ذلك، إذا ذهب منها حال الإسكار.

وأجاز أبو حنيفة، وأصحابه مع تخليلها، أن يصنع من الخمر المربى وغيره، وبأى وجه أفسدت وزالت علة السكر منها طابت عندهم وطهرت، وأما غيرهم ممن ذكرنا عنهم إجازة تخليل الخمر، فإنهم لا يجيزون منها غير الخل على أصلها.

ولم يختلف قول مالك وأصحابه: أن الخمر إذا تخللت بذاتها، أن أكل ذلك الخل حلال.

واختلف قوله في تخليلها فكرهه مرة، وأجازه أخرى، والأشهر عنه كراهية ذلك، وتحصيل مذهبه أنه لا ينبغي لمسلم أن يمسك حمراً، ولا مسكراً ليتخلل، ولا ينبغي لأحد أن يخللها، فإن فعل أكلها، وكره له فعل ذلك.

وقد روى عن عمر بن الخطاب، وقبيصة، وابن شهاب، وربيعه كراهية تخليل

الخمر، وإجازة أكلها إذا تخللت بذاتها، وهو أحد قولى الشافعى، وهو تحصيل مذهبه عند أكثر أصحابه، وعلى هذا أكثر العلماء؛ لأنه يجتمع على هذا القول، مذهب من أجاز تخليلها بكل وجه فيه ومذهب من أباحها إذا تخللت من ذاتها.

وقد روى عن ابن عمر، جواز تخليل الخمر، من وجه فيه لين، والصحيح عنه إجازة أكلها، إذا صارت خلا، ذكر ابن أبى شيبة، عن وكيع، عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر، أنه كان لا يرى بأساً أن يأكل مما كان خمرًا فصار خلا، قال: وأخبرنا عبد الرحمن بن المهدي، عن أبيه، عن مسربل العبدى، عن أمه، قالت: سألت عائشة عن خل الخمر، قالت: لا بأس به هو آدم.

وروى عن على رضى الله عنه، أنه كان يصطبغ فى خل خمر، وهذا يحتمل أن يكون أراد خل عنب، وذكر ابن أبى شيبة، قال: حدثنا أزهر، عن ابن عون، عن محمد ابن سيرين، أنه كان يكره أن يقول خل خمر، وكان يقول خل عنب وكان يصطبغ فيه. وقال رسول الله ﷺ: «نعم الأدم الخل»^(٥٤٦٦) وهذا على عمومه.

قال أبو عمر: وأعدل شيء فى هذا الباب، ما روى عن عمر رضى الله عنه فيه، أخبرنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا سحنون، أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرنى ابن أبى ذئب، عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر ابن الخطاب، عن عمر بن الخطاب، أنه قال: لا يؤكل خل من خمر أفسدت، حتى يبدأ الله إفسادها، فعند ذلك يطيب الخل، قال: ولا بأس على امرئ أن يتساع خلا وجده مع أهل الكتاب، ما لم يعلم أنهم تعمدا إفسادها، بعد ما عادت خمرًا.

قال ابن وهب: وأخبرنى يونس، عن ابن شهاب، أنه كان يقول: لا خير فى خل من خمر أفسدت، حتى يكون الله يفسدها عند ذلك يطيب الخل. قال ابن وضاح: ورأيت سحنون يذهب إلى أن الخمر إذا خللت لم يؤكل خلها، تعمده ذلك أو لم يتعمده.

(٥٤٦٦) أخرجه مسلم ج٣/١٦٢٢ كتاب الأشربة باب ٣، عن جابر بن عبد الله. وأحمد ٣/٣٠١، عن جابر بن عبد الله. والبيهقى ٧/٢٨٠، عن جابر بن عبد الله. وأبو داود برقم ٣٨٢٠ ج٣/٣٥٩ كتاب الأطعمة باب فى الخل، عن جابر بن عبد الله. والترمذى برقم ١٧٣٩ ج٤/٢٧٨ كتاب الأطعمة باب ما جاء فى الخل، عن جابر بن عبد الله. والنسائى كتاب الإيمان باب ٢١ ج٧/٤١، عن جابر بن عبد الله. وابن ماجة برقم ٣٣١٦ ج٢/١٠٢ كتاب الأطعمة باب ٣٣، عن عائشة. والدارمى ٢/١٠١، عن جابر بن عبد الله. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٥٦٩ ج١٠/٤٢٣، عن أبى إسحاق. والبعغوى بشرح السنة ١١/٣٠٩، عن جابر بن عبد الله.

قال أبو عمر: ليس فى النهى عن تخليلها والأمر بإراقتها ما يمنع من أكلها إذا تخللت من ذاتها؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك كان عند نزول تحريمها، لئلا يستدام حبسها؛ لقرب العهد بشربها، إرادة قطع العادة، ولم يسئل عن حمر تخللت فنهى عنها.

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: كان مالك بن أنس يقول بقول عمر بن الخطاب: لا يؤكل كل خل من حمر أفسدت، حتى يكون الله هو الذى بدأها إفسادها. قال محمد: وبه أقول. قال: ثم رجع مالك فقال: إن فعل ذلك جاز أكلها، على كره منه. قال: وقول عمر أحب إلى.

قال أبو عمر: قد ذكرنا قول من زعم أن العلة فى تحريمها الشدة فإذا زالت حلت، ولكل قول وجه يطول شرحه، والاحتجاج له، وقد زدنا هذه المسألة بسطا وبياناً، فى باب زيد بن أسلم، عن أبى وعلة، والحمد لله.

* * *

كتاب العقول

١ - باب ذكر العقول

٦٥٠ - حديث مرسل موفى العشرين، لعبد الله بن أبي بكر:

مالك، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، «أن في الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم فى العقول: إن فى النفس: مائة من الإبل، وفى الأنف إذا أوعى جدعا: مائة من الإبل، وفى المأمومة: ثلث الدية، وفى الجائفة: مثلها، وفى العين: خمسون، وفى اليد: خمسون، وفى الرجل: خمسون، وفى كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفى السن خمس، وفى الموضحة خمس»^(٥٤٦٧).

لا خلاف عن مالك فى إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد.

وقد روى مسندا من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر فى مجيئه، لتلقى الناس له بالقبول والمعرفة؛ وقد روى معمر هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده. وذكر ما ذكره مالك سواء فى الديات، وزاد فى إسناده: عن جده.

وروى هذا الحديث أيضا عن الزهرى، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده - بكماله.

وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلا، وبالله التوفيق.

ومما يدل على شهرة كتاب عمرو بن حزم وصحته: ما ذكره ابن وهب عن مالك، والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: وجد كتاب عند آل حزم يذكرون أنه من رسول الله ﷺ، فيه: وفيما هنالك من الأصابع: عشر، عشر، فصار القضاء فى الأصابع إلى عشر، عشر.

(٥٤٦٧) ذكره ابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٦/٢٧٥ وعزاه لأبى داود والنسائى عن عمرو ابن حزم عن أبيه، عن جده.

أخبرنا عبدالرحمن بن مروان، حدثنا أبو الطيب أحمد بن عمر الجريري، حدثنا حامد ابن شعيب البلخي؛ وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد ابن زهير بن حرب، ومحمد بن سليمان المنقري، قالوا: حدثنا الحكم بن موسى.

حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا سليمان بن داود؛ قال المنقري الجزري: ثم اتفقوا، قال: حدثنا الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب - قال في حديث عبدالوارث - إلى أهل اليمن ثم اتفقوا - بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقدم به على أهل اليمن، وهذا نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد النبي ﷺ إلى شرحبيل بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال قبل ذى رعين، ومعاfer، وهمدان؛ أما بعد فذكر الحديث في الصدقات إلى آخرها؛ وفيه: من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة، فإنه قود، إلا أن يرضى أولياء المقتول؛ وفي النفس الدية: مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدعه: الدية، وفي اللسان: الدية، وفي الشفتين: الدية، وفي البيضتين: الدية، وفي الذكر: الدية، وفي الصلب: الدية وفي العينين: الدية، وفي الرجل الواحدة: نصف الدية، وفي المأمومة: نصف الدية، وفي المنقلة: خمس عشرة من الإبل، وفي الجائفة: ثلث الدية، وفي كل أصبع من الأصابع من اليد والرجل: عشر من الإبل، وفي السن: خمس من الإبل، وفي الموضحة: خمس من الإبل، وإن الرجل يقتل بالمرأة؛ وعلى أهل الذهب، ألف دينار. وذكروا تمام الحديث. قال أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: الحكم بن موسى ثقة، وسليمان بن داود الذي يروى عن الزهري حديث الصدقات والديات مجهول لا يعرف.

قال أبو عمر: هكذا وقع عند شيخى فى أصله: فى المأمومة نصف الدية، وهو خطأ من الكاتب، والمحفوظ فى هذا الحديث وغيره: أن فى المأمومة ثلث الدية، لا يختلف العلماء فى ذلك من السلف والخلف؛ وأهل العراق يقولون لها: الأمة، وأهل الحجاز المأمومة، وكذلك فى كتاب عمرو بن حزم: المأمومة فيها ثلث الدية، كذلك نقل الثقات.

وأما ما فى حديث مالك من الفقه، فقوله: فى النفس مائة من الإبل، وهذا موضع فيه تنازع بين العلماء بعد إجماعهم أن على أهل الإبل فى دية النفس إذا أتلقت خطأ مائة من الإبل. لا خلاف بين علماء المسلمين فى ذلك، ولا يختلفون أن رسول الله ﷺ جعلها كذلك، وإنما تنازعوا واختلفوا فى الدية على أهل الورق والذهب. واختلفوا أيضا: هل يؤخذ فيها الشاء والبقر والحلل، أم لا تكون إلا فى الثلاثة أصناف: الإبل والذهب والورق على حسبما نوره فى هذا الباب مهذبا، إن شاء الله.

ذكر عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: «كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير لكل بعير أوقية، فذلك أربعة آلاف؛ فلما كان عمر، غلت الإبل ورخصت الورق، فجعلها عمر أوقية ونصف؛ ثم غلت الإبل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقيتين، فذلك ثمانية آلاف، ثم لم تزل الإبل تغلو ويرخص الورق، حتى جعلها عمر اثني عشر ألفا، أو ألف دينار؛ ومن البقر: مائتا بقرة، ومن الشاة: ألفا شاة» (٥٤٦٨).

وذكر عبدالرزاق أيضا، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: «كانت الدية الإبل، حتى كان عمر فجعلها لما غلت الإبل عشرين ومائة لكل بعير، قال: قلت لعطاء: فإن شاء القروى أعطى مائة ناقة أو مائتي بقرة، أو ألفى شاة ولم يعط ذهباً؟ قال: نعم إن شاء أعطى إبلا ولم يعط ذهباً هو الأمر الأول» (٥٤٦٩).

قال: «قلت لعطاء: أيعطى القروى إن شاء بقرا أو غنما؟ قال: لا يتعاقل أهل القرى من الماشية غير الإبل، يقول: هو عقلهم على عهد رسول الله ﷺ» (٥٤٧٠). قال عطاء: «وكان يقال: على أهل الإبل: الإبل، وعلى أهل الذهب: الذهب، وعلى أهل الورق: الورق، وعلى أهل الغنم: الغنم، وعلى أهل البز الحلل» (٥٤٧١). قال: قلت لعطاء: «البدوى صاحب البقر والشاة، أله أن يعطى إبلا إن شاء - وإن كره المتبع؟ قال: ما أرى إلا أنه ما شاء المعقول له هو حقه، له ماشية العاقل ما كانت لا تصرف إلى غيرها إن شاء» (٥٤٧٢).

قال ابن جريج: وأخبرنا ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان يقول: «على الناس كلهم أجمعين - أهل القرية، وأهل البادية: مائة من الإبل؛ فمن لم تكن عنده إبل، فعلى أهل الورق: الورق، وعلى أهل البقر: البقر، وعلى أهل الغنم: الغنم، وعلى أهل البز: البز. قال: يعطون من أى صنف كان بقيمة الإبل ما كانت - ارتفعت أو انخفضت قيمتها يومئذ» (٥٤٧٣).

قال طاوس: وحق المعقول له: الإبل. قال ابن جريج: وقال عمرو بن شعيب: «كان رسول الله ﷺ يقيم الإبل على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من السورق، وقيمتها

(٥٤٦٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٥٥ ج ٢٩١/٩، عن الزهري.

(٥٤٦٩) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٥٦ ج ٢٩١/٩، عن عطاء.

(٥٤٧٠) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٥٧ ج ٢٩١/٩، عن ابن جريج.

(٥٤٧١) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٥٩ ج ٢٩٢/٩، عن قتادة.

(٥٤٧٢) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٦٧ ج ٢٩٣/٩، عن ابن جريج.

(٥٤٧٣) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٦٨ ج ٢٩٣/٩، عن طاووس.

على أثمان الإبل، فإذا غلت رفع فسي قيمتها، وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على نحو الثمن ما كان»^(٥٤٧٤) قال: «وقضى أبو بكر في الدية على القرى حيث كثر المال وغلت الإبل، فأقام مائة من الإبل بستمائة دينار إلى ثمانمائة دينار» وقضى عمر في الدية على أهل القرى اثني عشر ألف درهم، قال: «إني أرى الزمان تختلف فيه الدية، تختفض مرة من قيمة الإبل، وترتفع مرة أخرى، وأرى المال قد كثر. قال: وأنا أخشى عليكم الحكام بعدى، وأن يصاب الرجل المسلم فتهلك ديته بالباطل، وأن ترتفع ديته بغير حق، فتحمل على أقوام مسلمين فتجتاحهم؛ فليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل ولا في الشهر الحرام، ولا في الحرم، وعلى أهل القرى فيه تغليظ لا يزداد فيه على اثني عشر ألفا، وعلى أهل البادية: على أهل الإبل: مائة من الإبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ، وعلى أهل البقر: مائتا بقرة، وعلى أهل الشاة: ألفا شاة؛ ولم أقسم على أهل القرى إلا عقلهم يكون ذهباً وورقاً، فيقام عليهم؛ ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى في الذهب والورق عقلاً مسمى لا زيادة فيه، لاتبعنا قضاء رسول الله ﷺ فيه، ولكنه يقيمه على أثمان الإبل»^(٥٤٧٥).

قال أبو عمر: الأحاديث التي ذكرنا في هذا الباب عن الزهري، وعطاء، وعمرو ابن شعيب مرسله، وفيه أحاديث مسندة، سنذكرها بعد ذكر أقاويل الفقهاء في هذا الباب حجة لهم، وتبنيها على أصولهم - إن شاء الله؛ وإنما مدار هذا الباب عند الفقهاء على حديث عمرو بن حزم، وما كان مثله في النفس مائة من الإبل، وعلى ما قضى به عمرو بن الخطاب على أهل الذهب، والورق، والشاة، والبقر، على اختلاف الروايات عنه في ذلك حسبما نذكرها، إن شاء الله.

وأما اختلاف التابعين في هذا الباب، فمضطرب جداً، ومنه شذوذ مخالف للآثار المسندة.

وأما أقاويل الفقهاء: فإن مالكا، والشافعي في أحد قوليه، وأبا حنيفة، وزفر، ذهبوا إلى أن الدية من الإبل، والدنانير، والدرهم لا غير؛ ولم يختلفوا هم ولا غيرهم أن الإبل مائة من الإبل، وكذلك لم يختلفوا أن الذهب ألف دينار.

واختلفوا في الورق: فذهب مالك أن الدية من الورق: اثنا عشر ألف درهم على ما

(٥٤٧٤) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٦٤، عن عبد الله بن عمرو ج ٤/ ١٨٨ كتاب الديات باب ديات الأعضاء.

(٥٤٧٥) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٦٧٠ ج ٩/ ٢٩٤، عن عمرو بن شعيب.

بلغه عن عمر بن الخطاب، أنه قوم الدية على أهل القرى، فجعلها على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: اثني عشر ألف درهم، قال مالك: وأهل الذهب: أهل الشام، وأهل مصر. وأهل الورق: أهل العراق؛ وكذلك قال الشافعي في أحد قوليه: إن الدية على أهل الورق اثنا عشر ألف درهم، وقال المزني: قال الشافعي: الدية الإبل، فإن اعوزت الإبل فقيمتها بالدنانير، والدرهم على ما قومها عمر بن الخطاب: ألف دينار على أهل الذهب، واثنا عشر ألف درهم على أهل الورق. وذكر قول عطاء: كانت الدية الإبل حتى قومها عمر، قال الشافعي: والعلم محيط بأنه لم يقومها إلا قيمة يومها للإعواز؛ قال: ولا تقوم بغير الدنانير والدرهم، قال: ولو جاز أن تقوم بغير الدنانير والدرهم، جعلنا على أهل الخيل الخيل، وعلى أهل الطعام الطعام، وهذا لا يقوله أحد.

قال أبو عمر: قد قاله بعض من شذ في قوله. قال المزني: وقوله القديم: على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: اثنا عشر ألف درهم. قال: ورجوعه عن القديم رغبة عنه إلى الجديد هو أشبه بالسنة.

قال أبو عمر: حجة من جعل الدية من الورق اثني عشر ألف درهم ما أخبرناه عبدا لله بن محمد، قال: أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا زيد بن الحباب، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس: «أن رجلا من بنى عدى قتل فجعل النبي ﷺ ديته: اثني عشر ألفاً» (٥٤٧٦).

قال أبو داود: رواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ لم يذكر ابن عباس.

قال أبو عمر: ليس لمن خالف هذا وقال: بعشرة آلاف درهم من الورق في الدية عن النبي ﷺ حديث لا مرسل ولا مسند، وأما الذي جاء عن عمر في الاثنى عشر ألفاً، فحدثنا عبدا لله بن محمد أيضاً، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا يحيى ابن حكيم، حدثنا عبد الرحمن بن عثمان، حدثنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: «كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار، وثمانية

آلاف درهم؛ ودية أهل الكتاب يومئذ على النصف من دية المسلمين. قال: وكان كذلك حتى استخلف عمر، فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت، ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر: مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة: ألفي شاة، وعلى أهل الحلل: مائتي حلة، قال: وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية^(٥٤٧٧).

وذكر عبدالرزاق، عن ابن جريج: قال: أخبرني يحيى بن سعيد، «أن عمر بن الخطاب فرض الدية من الذهب ألف دينار، ومن الورق اثني عشر ألف درهم»^(٥٤٧٨).

وروى ابن أبي نجيح، عن أبيه: أن عثمان قضى في الدية: اثني عشر ألف درهم. وروى نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس مثل ذلك. وروى الشعبي، عن الحارث، عن علي قال: الدية اثنا عشر ألفاً.

وروى هشيم، عن يونس، عن الحسن، أن عمر قوم الإبل في الدية كل بعير بعير بمائة وعشرين درهماً، اثني عشر ألفاً فهذا ما في الاثني عشر ألفاً عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس - رضى الله عنهم - إلا أن الآثار عن عمر، منها ما يدل على أن الورق والمذهب إنما جعلها قيمة للإبل ولم يجعلها أصلاً في الدية، ومنها ما يدل على أنه جعل الدية من الذهب والورق؛ وكذلك الآثار كلها عن الصحابة في هذا الباب تحتل التأويل على حسب ما ذكرنا عن عمر. وقال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري: الدية من الورق: عشرة آلاف درهم.

وحجتهم في ذلك: ما رواه الشعبي، عن عبيدة، عن عمر، أنه جعل الدية على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق: عشرة آلاف درهم، وعلى أهل البقر: مائتي بقرة، وعلى أهل الشياه: ألف شاة، وعلى أهل الإبل: مائة من الإبل، وعلى أهل الحلل: مائتي حلة.

قال أبو عمر: في هذا الحديث عن عمر: ما يدل على أن الدراهم، والدنانير صنف من أصناف الدية، لا على وجه البذل والقيمة؛ وكذلك يدل على ظاهر حديث يحيى ابن سعيد أيضاً عن عمر، وهو الظاهر في الحديث عن علي، وعثمان، وابن عباس، والله أعلم.

(٥٤٧٧) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٤٢ ج ٤/١٨٢ كتاب الديات باب الدية كم هي، عن ابن عمر.

(٥٤٧٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٢٧١ ج ٩/٢٩٦، عن عمر بن الخطاب.

وأما مالك، والشافعي، وأبو حنيفة: فإنهم لا يرون أن يؤخذ في الدية شيء إلا الإبل أو الذهب أو الورق لا غير؛ وكذلك قال الليث بن سعد. قال مالك: لا يقبل من أهل الإبل إلا الإبل ولا من أهل الذهب إلا الذهب، ولا من أهل الورق إلا الورق. وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: الدية من الرقة: عشرة آلاف درهم على أهل الورق، ومن الذهب ألف دينار على أهل الذهب، وعلى أهل الإبل مائة بعير، وعلى أهل البقر مائتا بقرة، وعلى أهل الشاة، ألفا شاة، وعلى أهل الحلل مائتا حلة يمانية؛ قال: ولا يؤخذ في البقر إلا الثلث فصاعداً ولا يؤخذ من الحلل إلا اليمانية، قيمة كل حلة خمسون درهما فصاعداً؛ ومذهب الثوري في ذلك كمذهب أبي يوسف ومحمد، وذكره الثوري، عن عمر ولم يخالفه؛ وأما أبو حنيفة فخالف ما رواه في ذلك عن عمر في البقر، والشاة والحلل.

قال أبو عمر: روى ذلك عن عمر من حديث الشعبي وغيره، وبه قال عطاء، وطاوس، وطائفة من التابعين، وهو قول الفقهاء السبعة المدنيين.

واختلف الفقهاء أيضاً في أسنان دية الخطأ إذا قضى بالدية إبلا، فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما: دية الخطأ أحماسا، وكذلك قال أبو حنيفة: وأصحابه: إلا أنهم اختلفوا في الأسنان من كل صنف، فقال مالك، والشافعي: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة. وقال أبو حنيفة: عشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة وعشرون جذعة، وهو قول عبد الله بن مسعود.

رواه الثوري، وشعبة، وغيرهما، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود: «وروى زيد بن جبير، عن خشف بن مالك، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ مثله مرفوعاً» (٥٤٧٩).

إلا أن خشف بن مالك ليس بمعروف.

وأما قول مالك، والشافعي: فروى عن سليمان بن يسار، وليس فيه من صاحب شيء، ولكنه عليه أهل المدينة؛ وكذلك حكى ابن جريج، عن ابن شهاب، وذكر معمر، عن ابن شهاب: أن دية الخطأ أربعاً: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وعشرون

(٥٤٧٩) أخرجه الترمذي برقم ١٣٨٦ ج ١٠/٤ كتاب الديات باب ١، عن ابن مسعود. والنسائي

٤٤، ٤٣/٨ كتاب القسامة باب ذكر أسنان دية الخطأ، عن ابن مسعود. وذكره البيهقي

بالجمع ٢٩٨/٦ وعزاه للطبراني، عن ابن مسعود.

أبنة مخاض، وعشرون ابن لبون؛ وكذلك روى معمر، وابن جريج، عن ابن طائوس، عن أبيه.

وروى أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة، عن علي في دية الخطأ أربعاً: خمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون؛ وبهذا قال عطاء، إلا أنه جعل مكان بنات لبون: بنى لبون.

وروى سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ، فديته مائة من الإبل: ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشر ابن لبون» (٥٤٨٠).

ذكره أبو داود، قال: حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، حدثني أبي، حدثنا محمد بن راشد، أخبرنا سليمان بن موسى: فذكره. وذكر معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في دية الخطأ: مثل ذلك سواء.

قال أبو عمر: اتفق مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم على أن دية الخطأ أحماساً على حسب ما ذكرنا عنهم من اختلافهم في أسنان الإبل؛ واتفق مالك، وأبو حنيفة على أن دية العمد إذا قبلت، ودية العمد الذي لا قصاص فيه أربعاً: «خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون»، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة.

وأما الشافعي: فالديات عنده ديتان: مخفة، ومغلظة، إحداهما - وهي المخفة - دية الخطأ أحماساً على ما قدمنا ذكره عنه، وعن مالك، وهو قول سليمان بن يسار، وابن شهاب، وأهل المدينة؛ والأخرى المغلظة في العمد الذي لا قصاص فيه، وفي شبه العمد؛ والتغليظ عنده في ذلك كله سواء، وليس عند الشافعي دية تؤخذ أربعاً.

وأما مالك، وأبو حنيفة: فالديات عندهما ثلاث ديات: دية الخطأ على ما ذكرنا عنهما، وعن كل واحد منهما؛ ودية العمد الذي لا قصاص فيه، والدية المغلظة؛ واتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف: على أن الدية المغلظة: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه في بطونها أولادها. وخالفهم محمد بن الحسن فقال: في المغلظة: ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون خلفه.

قال أبو عمر: فالديات عند مالك، وأبى حنيفة ثلاث ديات، دية الخطأ أحماسا، ودية العمد الذى لا قصاص فيه أرباعا والدية المغلظة أثلاثا على حسبما ذكرنا عنهم؛ إلا أن محمد بن الحسن خالفهم فى أسنان الدية المغلظة على حسب ما ترى. وروى مثل قول محمد بن الحسن عن زيد بن ثابت، وهو صحيح مشهور عنه، وروى مثل قول مالك، والشافعى، وأبى حنيفة فى أسنان الدية المغلظة عن النبى ﷺ من وجوه.

واختلفوا فيما تغلظ فيه الدية: فقال مالك: الدية تغلظ على الأب فى قتله ابنه، وكذلك الجد لا غير؛ ولا تغلظ الدية فى غير ذلك، وأنكر شبه العمد ولم يعرفه؛ والتغليظ عند مالك فى النفس، وفى الجراح على أهل الإبل فى الجنس. وعلى أهل الذهب والورق زيادة إعتباراً بقيمة الإبل؛ وقال أبو حنيفة، وأصحابه: ولا تغلظ الدية إلا فى شبه العمد، قالوا: والتغليظ فى النفس دون الجراح. وقال الشافعى: تغلظ فى شبه العمد، وفى العمد الذى لا قصاص فيه، التغليظ فى ذلك سواء، قال: والتغليظ فى النفس والجراح جميعا.

قال أبو عمر: قد ذكرنا شبه العمد ومعناه وما للعلماء فيه من التنازع والمعانى فى كتاب الأجوبة، عن المسائل المستغربة - والحمد لله.

قال أبو عمر: دية الخطأ تكون أحماسا عند مالك، والشافعى ومن تابعهما على ما ذكرنا عنهم، وعن أهل المدينة: عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت لبون وعشرون حقة. وعشرون جذعة، وتكون أيضا أحماسا عند أبى حنيفة، والثورى، والكوفيين على ما ذكرنا عنهم وعن ابن مسعود فى ذلك: عشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة؛ فالاختلاف بين الحجازيين والعراقيين فى هذه المسألة أن جعلوا مكان ابن لبون: ابن مخاض، فافهم. وقال أبو جعفر الطحاوى: قول من جعل فى الخطأ مكان ابن لبون: ابن مخاض، أولى؛ لأن بنى اللبون أعلى من بنى المخاض، فلا تثبت هذه الزيادة إلا بتوقيف. وقال أبو بكر الرازى: وأيضا فإن ابن لبون بمنزلة ابنة مخاض، فيصير موجه بمنزلة موجب أربعين بنت مخاض.

قال أبو عمر: أسنان الإبل فى الديات لم تؤخذ قياسا ولا نظرا، وإنما أخذت اتباعا وتسليما؛ وما أخذ من جهة الأثر، فلا مدخل فيه للنظر، فكل يقول بما قد صح عنده عن سلفه رضى الله عنهم أجمعين؛ والذى ذكره أهل اللغة فى بنات اللبون، وبنات المخاض، وبنى اللبون، غير ما ذكره الرازى؛ وذلك أن أبا إسحاق الحرى ذكر عن أبى

نصر، عن الأصمعي قال: لقاح الإبل: وأن تحمل سنة. ونجم سنة؛ فإذا وضعت الناقة وانقطع لبنها وحملت لتمام سنة من يوم وضعته سميت المخاض وولدها ابن مخاض وبنت مخاض؛ فإذا أتى على حمل أمه عشرة أشهر، فهي العشاء والعشار، فإذا وضعت لتمام سنة، فالولد ابن لبون والأنثى بنت لبون؛ لأنه قد صار لأمه لبن من الحمل الذي كان بعده؛ فإذا مضت السنة واستحقت أمه حملاً آخر، فهو حق سنة، والأنثى حقة؛ فإذا مضت الرابعة ودخلت الخامسة فهو جذع، والأنثى جذعة ولم يلق سناً؛ ثم هو فى السادسة ثنى، والأنثى ثنية، فإذا دخلت السابعة فهو رباع، والأنثى رباعية فهذا قول الأصمعي فيما ذكر الحربى.

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، أخبرنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، أخبرنا عبد الله بن ياسين، قال: قال أبو عبيدة: إذا مضى الحول فطم الفصيل، وذلك فى الربيع، ولا يفظم حتى يأكل البقول؛ فإذا كان عقب الربيع بعد رعى السعدان، فطمت الفصلا فى رأس الحول، وتلقح أمهاتها حين تفظم، فهي حينئذ بنات مخاض إلى أن تنتج أمهاتها فى رأس العامين من تمام حولين؛ وهى إلى أن تمضى الحولان بنو مخاض، فإذا نتجت أمهاتها فى رأس الحول من العام الثانى بعدما يتم لبنات المخاض حولان من النتاج، فهي بنات لبون حتى تستوفى العام الثالث؛ فإذا كان رأس ثلاث سنين - لقحت أمهاتها أو لم تلقح - فهي حقاق، الذكر حق، والأنثى حقة، فهي كذلك حقاق حتى تستوفى أربع سنين؛ فإذا كان رأس أربع سنين - نتجت أمهاتها أو لم تنتج - فهي جذاع، وجذع، وجذعان، الذكر جذع، والأنثى جذعة، وهى كذلك جذاع حتى تستوفى خمس سنين؛ وإذا كان رأس الخمس سنين، فهي الثنى، والثنيان جمع الذكور منها، والذكر الواحد ثنى، والأنثى ثنية، حتى تستوفى ست سنين؛ فإذا كان رأس ست سنين، فهي ربع، الذكر رباع، والأنثى رباعية؛ فهي كذلك حتى تستوفى سبع سنين، فهي سلس الذكر والأنثى سواء سليس وسلس، فهي كذلك حتى تستوفى ثمانى سنين، فإذا كان رأس ثمانى سنين: فهي بزل ونزل، الذكر بازل، والأنثى بزول - إلى تسع سنين، ويقال: أول ما يخرج بازله - وهو نابه -: فطر نابه، ثم يكون مخلف عام، ومخلف عامين، ومخلف ثلاثة أعوام، ومخلف أربعة أعوام، ومخلف خمسة أعوام؛ فإذا جاوز خمسة أعوام ببزله، فهو عود.

قال أبو عمر: هذا كله قول أبى عبيدة، وقال أبو عبيد عن غير واحد: إذا دخل فى السنة الرابعة، فهو حق، والأنثى حقة؛ لأنها استحقت أن يحمل عليها، واستحق أن يحمل عليه ويركب؛ فإذا دخل فى الخامسة: فهو جذع وجذعة، فإذا دخل فى

السادسة وألقى ثنيته: فهو ثنى؛ فإذا دخل فى السابعة: فهو رباع ورباعية؛ فإذا دخل فى الثامنة فألقى السن الذى بعد الرباعية: فهو سدس وسدس؛ فإذا دخل فى التاسعة فطر نابه وطلع: فهو بازل، فإذا دخل فى العاشر فهو مخلف، ثم ليس له اسم، ولكن يقال: بازل عام، وبازل عامين؛ ومخلف عام، ومخلف عامين إلى ما زادت. قال أبو عبيد: وإذا لقحت الناقة فهى خلفه. فلا تزال خلفه إلى عشرة أشهر، فإذا بلغت عشرة أشهر، فهى عشراء. وقال النضر بن شميل: بنت مخاض لسنة، وبنت لبون لستين، وحقنة ثلاث، وجذعة لأربع، وثنى لخمس، ورباع لست، وسدس لسبع، وبازل لثمان.

وقال أبو حاتم: قال بعضهم: إذا ألقى رباعيته، فهو رباع، وإذا ألقى ثنيته فهو ثنى، لا أدرى أسمعته من الأصمعى أم لا؟ وقال الأصمعى: والجدوة: وقت وليس بسن.

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن ديات الرجال شريفهم ووضعهم سواء، إذا كانوا أحرار مسلمين، وكذلك ذكور الصبيان فى دياتهم كأبائهم الطفل والشيخ فى ذلك سواء، وكذلك الطفلة كأماها فى ديتها.

وقد أجمع العلماء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل إلا أن العلماء فى جراح النساء مختلفون، فكان مالك، والليث، وجمهور أهل المدينة، يقولون: يستوى الرجل والمرأة فى عقل الجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل، ثم تكون دية المرأة على النصف، وهو قول زيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، وعروة، والزهرى، والفقهاء السبعة، وربيعه، وابن أبى سلمة، ويحيى بن سعيد، وأبى الزناد.

وقالت طائفة من أهل العلم: تعاقل المرأة الرجل إلى دية الموضحة، ثم تعود إلى النصف من دية، وقال الثورى، وأبو حنيفة، والشافعى: دية المرأة وجراحها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر، وهو قول على بن أبى طالب، وعبد الله بن مسعود، وجماعة من التابعين؛ وإنما صارت ديتها - والله أعلم - على النصف من دية الرجل من أجل أن لها نصف ميراث الرجل، وشهادة امرأتين بشهادة رجل، وهذا إنما هو فى دية الخطأ؛ وأما العمد: فيه القصاص بين النساء والرجال؛ لقول الله - عز وجل - ﴿النفس بالنفس﴾^(٥٤٨١)، ﴿والحر بالحر﴾^(٥٤٨٢)، ولتكافؤ دماء المؤمنين الأحرار.

واختلف العلماء أيضا فى ديات الكفار، فقال مالك: دية أهل الكتاب على النصف

من دية المسلم، ودية الجوسى ثمانمائة درهم، وديات نسائهم على النصف من ذلك، وهو قول أحمد بن حنبل؛ وذكر مالك فى الموطأ: أنه بلغه أن عمر بن عبدالعزيز قضى أن دية اليهودى، والنصرانى إذا قتل أحدهما، مثل نصف دية الحر المسلم.

وهذا المعنى قد روى فيه سليمان بن بلال، عن عبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبى ربيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن رسول الله ﷺ جعل دية اليهودى، والنصرانى على النصف من دية المسلم» (٥٤٨٣)، وعبدالرحمن هذا قد روى عنه الثورى، وسليمان بن بلال.

وقد روى ابن إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبى ﷺ مثله، وقال الشافعى: دية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم، ودية الجوسى ثمانمائة درهم؛ وحجته: أن قوله أقل ما قيل فى ذلك والذمة بريئة إلا ييقن أو حجة.

وقال أبو حنيفة: والثورى، وعثمان البتى، والحسن بن حى: الديات كلها سواء: دية المسلم، واليهودى، والنصرانى، والجوسى، والمعاهد، والذمى. وهو قول سعيد بن المسيب، ومجاهد، وعطاء، والزهرى.

قال أبو عمر: الآثار فى هذا الباب مختلفة - المرفوعة منها والموقوفة - واختلاف السلف فى هذه المسألة، واعتلاهم لأقوالهم يطول ويكثر، وليس ذلك مما يجب الإتيان به على شرطنا؛ ولو ذكرنا ذلك، وذكرنا أصول مسائل القصاص بين العبيد والأحرار، والمسلمين، والكفار؛ لخرجنا عما له قصدنا فى تأليفنا، ولكننا إنما تعرضنا لتبين ما فى حديثنا فى هذا الباب من المعانى، والله المعين لا شريك له.

ومن أعلى ما روى من الآثار فى ديات الكفار: ما رواه ابن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح فى خطبته: دية الكافر المعاهد، نصف دية المسلم» (٥٤٨٤).

وروى ابن إسحاق أيضا، عن داود بن الحصين، عن عكرمة عن ابن عباس - فى قصة بنى قريظة والنضير -: «أن رسول الله ﷺ: «جعل ديتهم سواء دية كاملة» (٥٤٨٥) فاحتج بهذا الخبر من ذهب مذهب أبى حنيفة فى ذلك. واحتجوا أيضا بقوله - عز

(٥٤٨٣) أخرجه الدارقطنى ١٧١/٣، عن ابن عمرو بن العاص.

(٥٤٨٤) أخرجه البيهقى بالكبرى ٢٩/٨ بنحوه، عن ابن عمرو بن العاص. وابن أبى شيبه ٢٨٨/٩،

عن ابن عمرو بن العاص.

(٥٤٨٥) أخرجه الترمذى بنحوه برقم ١٤٠٤ ج ٢٠/٤ كتاب الديات باب ١٢، عن ابن عباس.

وجل - : ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة﴾^(٥٤٨٦) فإما ما احتجوا به من الأثر: فإنه حديث فيه لين، وليس فى مثله حجة وأما قوله - عز وجل - : ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة﴾. فمعناها عند أهل الحجاز مردود على قوله: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾^(٥٤٨٧) ثم قال: ﴿وإن كان من قوم...﴾ يريد ذلك المؤمن - والله أعلم وقوله: «فدية مسلمة» على لفظ النكرة، ليس يقتضى دية بعينها. واختلف عن أبى بكر، وعمر، وعثمان فى دية الكافر، فروى عنهم فى ذلك القولان جميعاً، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: أما قوله فى هذا الحديث: وفى الأنف إذا أوعى جدعا، فهكذا هو عندنا فى الموطأ: أوعى. وكذلك رواه جماعة فى غير الموطأ، عن غير واحد من سلف أهل العلم، والفقهاء من أهل الحجاز وغيرهم.

ورواه بعضهم: وفى الأنف إذا أوعب جدعه، أو أوعب جدعا، رواه هكذا جماعة أيضاً؛ وهذا اللفظ عند أهل اللغة أولى؛ لأن الوعب، إيعابك الشيء. تقول العرب: أوعبت الشيء، واستوعبته: إذا استأصلته، وأما الجدع فى كلام العرب: فالقطع للأنف، والأذن جميعاً دون غيرهما؛ هذا أصل اللفظة، يقال منه: رجل أجدع ومجدوع. وقد جدع أنفه، وجدعت أذنه. ولا يختلف العلماء أن الأنف إذا استؤصل بالجدع، والقطع، فيه الدية كاملة: مائة من الإبل، أو على ما ذكرنا من مذاهبهم فى الدية على أهل الذهب، وأهل الورق، ومذاهبهم فى أسنان الإبل فى ذلك. وقد اختلفوا فى المارن إذا قطع ولم يستأصل الأنف كله، فذهب مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، وأصحابهم، إلى أن فى ذلك الدية كاملة، ثم إن قطع منه بعد ذلك شيء، ففيه حكومة، قال مالك: الذى فيه الدية من الأنف: أن يقطع المارن - وهو دون العظم. قال ابن القاسم: وسواء قطع المارن من العظم، واستؤصل الأنف من العظم من تحت العينين، إنما فيه الدية، كالخشفة فيها الدية؛ وفى استئصال الذكر: الدية. قال ابن القاسم: وإذا خزم الأنف أو كسر، فبرأ على عثم، ففيه الاجتهاد، وليس فيه دية معلومة وإن برأ على غير عثم، فلا شيء فيه. قال: وليس العمل عند مالك على ما قيل: إن فى كل نافذة فى عضو من الأعضاء ثلث دية العضو، قال: وليس الأنف إذا خزم فبرأ على غير عثم كاللموضحة تبرا على غير عثم فتكون فيها ديتها؛ لأن تلك جاءت بها السنة، وليس فى خزم الأنف

أثر. قال: والأنف عظم منفرد، ليس فيه موضحة. وقال الشافعي في الأنف إذا أوعى مارنه جدعا: الدية.

قال أبو عمر: مارن الأنف طرفه ومقدمه، وهو ما لان منه، وفيه جماله كله. وقد روى عن مجاهد، وعطاء: «أن في الأنف جائفة»^(٥٤٨٨) قال مجاهد: «ثلث الدية، فإن نفذت فالثلثان»^(٥٤٨٩).

وعن عمر بن الخطاب: «أنه جعل في إحدى قصبتى الأنف: حقتين»^(٥٤٩٠) وعن عمر بن عبدالعزيز، قال: «إذا كسر الأنف كسراً يكون شيئاً فسدس دية، قال: وإن هشم - فعرضت منه الغنة، والبحج، وفساد الكلام، فنصف الدية، قال: وإن هير المارن فصار مهبوراً، ففيه ثلث الدية، قال: وإن لم يكن فيه عيب، ولا غنة، ولا ريح توجد منه، فربع الدية، قال: وإن ضرب أنفه فبرأ على غير عثم، غير أنه لا يجد ريحاً طيبة ولا متنة، فله عشر الدية»^(٥٤٩١). قال: «وإذا أوعى جدعه، ففيه الدية، قال: وما أصيب منه دون ذلك، فبحساب ذلك»^(٥٤٩٢)؛ ذكره عبدالرزاق، عن ابن جريح، عن عبدالعزيز ابن عمر بن عبدالعزيز، عن أبيه وهو محفوظ عنه من وجوه، ولكن الفقهاء على مخالفته في ذلك؛ وقد يحتمل أن يكون ذلك منه على وجه الحكومة لا على التوقيف؛ وذكر ابن جريح، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أنه كان يقول: «في الروثة من الأنف الثلث، فإذا بلغ المارن العظم، فالدية وافية، فإن أصيبت من الروثة الأرنبة أو غيرها ما لم تبلغ العظم، فبحساب الروثة»^(٥٤٩٣) وقال معمر: عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: «في روثه الأنف ثلث الدية»^(٥٤٩٤). وذكر معمر، عن رجل، عن عكرمة، قال: «قضى رسول الله ﷺ في الأنف إذا جدع كله بالدية، وإذا جدعت روثه، بنصف الدية»^(٥٤٩٥)، قال: وقضى بذلك عمر؛ وذكر ابن جريح، عن عمرو بن شعيب، قال: «قضى رسول الله ﷺ في الأنف إذا جدع كله بالعقل كاملاً، وإذا جدعت روثه فنصف العقل -

(٥٤٨٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٦٧ ج ٣٤٠/٩، عن ابن جريح.

(٥٤٨٩) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٦٨ ج ٣٤٠/٩، عن مجاهد.

(٥٤٩٠) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٧٠ ج ٣٤٠/٩، عن عمر بن الخطاب.

(٥٤٩١) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٧١ ج ٣٤٠/٩، عن عمر بن عبدالعزيز.

(٥٤٩٢) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٦٥ ج ٣٣٩/٩، عن عمر بن عبدالعزيز.

(٥٤٩٣) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٦٠ ج ٣٣٨/٩، عن مجاهد.

(٥٤٩٤) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٥٩ ج ٣٣٨/٩، عن مجاهد.

(٥٤٩٥) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٦١ ج ٣٣٨/٩، عن عكرمة.

خمسين من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاة» (٥٤٩٦).

قال أبو عمر: اتفق مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم على أن الأنف لا جائفة فيه، ولا جائفة - عندهم إلا فيما كان في الجوف، وأن الدية تجب في قطع مارن الأنف، والمارن مالان من الأنف، كذلك قال الخليل، وغيره. وأظن روئته مارنه، وأرنبته طرفه، وقد قيل: الأرنب، والروثة، والعرمة طرف الأنف، وأما الهير: فهو القطع في اللحم، والمهبور المقطوع منه، والهيرة بضعة من اللحم، والمنخران: السمان اللذان يخرج منهما النفس، والخياشيم: عظام رقاق فيما بين أعلاه إلى الرأس، ويقال الخياشيم: عروق في باطن الأنف، والأخشم: الذي قد منع الشم.

قال أبو عمر: الذي عليه الفقهاء مالك، والشافعي، والكوفيون، ومن تبعهم في الشم إذا نقص أو فقد حكومة، ويحتمل كل ما جاء في هذا الباب، عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز، ومجاهد، وغيرهم: أن يكون على وجه الحكومة، والله أعلم. فلا يكون مخالفا لما عليه الفقهاء في ذلك، وأما قوله في حديثنا المذكور في هذا الباب: وفي المأمونة ثلث الدية، فالمأمومة لا تكون إلا في الرأس، وهي التي تحرق إلى جلد الدماغ، وفيها ثلث الدية، وهي أمر مجتمع عليه على ما في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن، على حسب ما ذكرنا من ذلك في هذا الباب، ويقال للمأمومة: الأمة.

كذلك يقول لها أهل العراق، وقال أهل الحجاز: المأمومة، وأما الجائفة، فكل ما خرق إلى الجوف من بطن أو ظهر أو ثغرة النحر، وفيها: ثلث الدية، لا يختلفون في ذلك أيضاً على ما في كتاب عمرو بن حزم، فإن نفذت من جهتين: فهي عندهم جائفتان وفيها من الدية: الثلثان واختلف قول مالك في عقل المأمومة، والجائفة فقال: عقلهما في العمد، والخطأ في كل واحدة منهما على العاقلة، وقال أيضاً إن كان لجانبهما عمداً مال: فالعقل في ماله، فإن لم يكن له مال: فالعقل على عاقلته وبهذا كان يأخذ ابن كنانة. وكان ابن القاسم يقول: كل من أصاب من أحد شيئاً من جسده، وله مثل الذي أصاب، فلم يكن إلى القصاص سبيل لسنة مضت فيه، فدية ذلك على العاقلة إذا بلغ ذلك ثلث الدية عمداً كان أو خطأ مثل المأمومة، والجائفة قال: وكل من أصاب شيئاً من أحد من الناس عمداً مما فيه القصاص، إلا أنه ليس له مثله، فلم يوجد إلى القصاص سبيل. فإن ذلك على الجاني في ماله إن كان له مال، وإلا أتبع به مثل دية الرجل، واليد، والذكر.

قال أبو عمر: الذى عليه جمهور العلماء وعامة الفقهاء: أن العاقلة لا تحمل عمدًا ولا اعتزافًا ولا صلحًا ولا تعقل عمدًا، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث. وقد روى عن مالك مثل ذلك كله، وهو الصحيح فى مذهبه، إن شاء الله.

قال أبو عمر: لا يختلفون أن الموضحة فيها خمس من الإبل على ما فى كتاب عمرو ابن حزم أيضًا، والموضحة عندهم: هى التى توضح عن العظم وتبرزه حتى ينظر إليه فى الرأس خاصة، ولا تكون فى البدن موضحة بحال، وعلى ذلك جماعة الفقهاء إلا الليث ابن سعد، فإنه قال: الموضحة تكون فى الجسد أيضًا، وقال الأوزاعى: الموضحة فى الوجه، والرأس سواء قال: وهى فى جراحة الجسد على النصف مما فى جراحة الرأس، واتفق مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، والبتى، وأصحابهم، أن الموضحة لا تكون إلا فى الوجه، والرأس، ولا تكون الجائفة إلا فى الجوف. وقال الشافعى، وأبو يوسف: لا تكون الموضحة، ولا المنقلة، ولا الهاشمة، ولا السمحاق، ولا الباضعة، ولا المتلاحمة، ولا الدامية، إلا فى الرأس، والجبهة، والصدغين، واللحيين، وموضع اللحم من اللحيين، والذقن. وقال الشافعى: كل جرح عند الوجه والرأس ففيه حكومة، إلا الجائفة: ففيها ثلث النفس، وقال مالك: المأمومة، والمنقلة، والموضحة؛ لا تكون إلا فى الرأس والوجه، ولا تكون المأمومة إلا فى الرأس خاصة إذا وصل إلى الدماغ، قال: والموضحة: ما تكون فى جمجمة الرأس، وما دونها فهو من العنق ليس فيه موضحة. قال مالك: والأنف ليس من الرأس، فليس فيه موضحة وكذلك اللحي الأسفل ليس فيه موضحة. وقال مالك: فى الخد: موضحة، فإن شانت الوجه زيد فى الأرش، فإن لم تشن لم يزد على أرش الموضحة، وذلك على الاجتهاد، قال: ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار فى موضحة للوجه أنه يزداد فيها لشينها ما بينك وبين نصف عقلها، قال مالك: وما سمعت أحدًا قاله غيره وقال أشهب: لا يزداد لشينها شىء، كانت فى الوجه أو فى الرأس، قال مالك: والجائفة: ما أفضت إلى الجوف، وقال ابن القاسم: حد الموضحة: ما أفضى إلى العظم ولو بقدر إبرة كانت فى الوجه أو فى الرأس، والمنقلة: التى تطير فراشها من العظم وإن قل، ولا تخرق إلى الدماغ إذا استوقن أنه من الفراش. والجائفة: ما أفضى إلى الجوف ولو بمدخل إبرة، قال: فإن نفذت من الجانب الآخر: ففيها ثلثا الدية، وهو أحسن قول مالك.

قال أبو عمر: لا خلاف أن المنقلة فيها خمس عشرة من الإبل، ولا تكون إلا فى الرأس، قال أشهب: وكل ما ثقب منه فوصل إلى الدماغ فهو من الرأس. وقال أشهب، وابن القاسم: ليس فى موضحة الجسد ومنقلته ومأمومته إلا الاجتهاد.

قال أبو عمر: كذلك مذهب الشافعي، والعراقيين: أن فيها حكومة، وليس عند مالك، وأصحابه في الدامية، والباضعة، والسحقاق، والملطاة دية، فإن برئت على غير شين، فلا شيء فيها عندهم، وإن برئت على شين ففيها الاجتهاد. واتفق مالك، والشافعي، وأصحابهم: إن من شج رجلا مأمومتين، أو موضحتين أو ثلاث مأمومات أو موضحات، أو أكثر في ضربه: أن فيهن ديتهن كلهن، وإن انخرقت فصارن واحدة، ففيها دية واحدة. واتفق مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، والأوزاعي على أنه ليس فيما دون الموضحة من الشجاج أرش مقدر، إنما فيه حكومة. قال مالك: ولم يعقل رسول الله ﷺ فيما دون الموضحة من جراح الخطأ عقلا مسمى، قال مالك: وهو الأمر المجتمع عليه.

قال أبو عمر: روى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قضى في الترقوة بجمل، وفي الضلع بجمل، وعن علي: في السمحاق: أربعة من الإبل، وبه قال الحسن ابن صالح، وعن زيد بن ثابت في العين القائمة إذا طفيت بمائة دينار.

وهذا كله محمول عند مالك، والشافعي، وأبي حنيفة على أن ذلك كان منهم على وجه الحكومة لا على التوقيف، والموضحة عند أبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم في الذقن وما فوقه من اللحي الأسفل وغيره خلاف قول مالك، ومن حجتهم: أن ابن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس، فلا يغطيه المحرم، وذلك عندهم محمول على أنه أراد الذقن وما فوقه، بدليل الإجماع على أن المحرم لا يغطي ذقنه كما لا يغطي وجهه، قالوا: وذلك نحو قول الله - عز وجل -: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ (٥٤٩٧).

وإنما أراد الأعناق وما فوقها: قالوا: وإذا كان ذلك من الوجه: وجب أن تكون فيه موضحة، وقال أبو جعفر الطحاوي: قول الليث لا معنى له في قوله: الموضحة في الجسد؛ لأن ما في البدن لا يسمى شجاجاً، وإنما يسمى شجة: ما كان في الرأس، قال: ويسمى ما في البدن: جراحة.

قال أبو عمر: وأما قوله في الحديث: وفي العين خمسون، فأجمع العلماء على أن من فقت عينه خطأ: أن فيه نصف الدية: خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب، والورق على حسب ما قدمنا ذكره عنهم في هذا الباب، واختلفوا في الأعور تفقاً عينه الصحيحة خطأ، فقال مالك: والليث بن سعد: فيها الدية كاملة.

وروى ذلك عن عمر، وعثمان، وعبد الله بن عمر، قال مالك: ومن كان ذاهب

السمع من إحدى أذنيه، فضرب الإنسان الأذن الأخرى فذهب سمعه، فعليه نصف الدية، وكذلك الرجلين واليدين: إذا قطع إنسان البادية منهما فعليه نصف الدية. قال ابن القاسم: وإنما قال ذلك مالك في عين الأعور وحدها دون غيرها. وقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، والثوري، وعثمان البتي، في عين الأعور إذا فقت خطأ، نصف الدية، ومن حجتهم: أن القصاص فيها إذا كانت عمداً بعين واحدة، فكذلك يجب أن تكون ديتها في الخطأ دية عين واحدة، واحتجوا بكتاب النبي ﷺ الذي كتبه عمرو بن حزم: وفي العين خمسون وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، ولم يخص عيناً من عين ولا يداً من يد، ولا رجلاً من رجلا.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن جعفر غندر، حدثنا محمد بن القاسم الإنباري، حدثني أبي، حدثني أبو عكرمة الضبي، قال: تقدم إلى الشعبي رجل ضرب عين رجل، فأحمرت، فدمعت، فشرقت، فأغرورقت، فقال الشعبي: يحكم فيها بيت الراعي:

لهما أمرها حتى إذا ما تبوأتا بأخفافها مأوى تبوأ مضجعاً
قال أبو عكرمة: ومعناه: أن العين ينتظر بها أن تبلغ غاية ما تنتهي إليه ثم يقضى فيها حينئذ.

قال أبو عمر: وكذلك السنة في الجراح كلها عند مالك، وأصحابه، وأبي حنيفة، وأصحابه، وأبي حنيفة، وأصحابه، والثوري، والحسن بن حي، لا يقتص عندهم من جرح عمد. ولا يؤدي جرح خطأ حتى يبرأ ويعلم ما يؤول إليه. وأجاز الشافعي القصاص قبل البرء إذا سأل ذلك المجروح، فإن زاد ذلك وآل إلى ذهاب عضو أو نفس، كان فيه الأرش، والدية. وهذه مسألة فيها ضروب من الاعتراض والحجاج للفريقين، ليس هذا موضع ذكر شيء من ذلك، وذكر بعض أهل اللغة عن العرب: لطمه فشرق الدم في عينه، إذا احمرت، وشرق الثوب بالصبغ، إذا احمر واشتدت حمرة. وذكر الأصمعي: أن رجلاً لطم رجلاً فاشروقت عينه، واغرورقت، فقدم إلى الشعبي فقال:

لها أمرها حتى إذا ما تبوأتا بأخفافها مأوى تبوأ مضجعاً
وأما قوله: في اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، فأمر مجتمع عليه أيضاً على ما في كتاب عمرو بن حزم، إلا أنهم اختلفوا في اليد تقطع من الساعد. فقال مالك، والثوري، والشافعي، وابن أبي ليلى: من اليد نصف الدية، وسواء قطعت من الساعد أو قطعت الأصابع، أو قطعت الكف، وروى بشر بن الوليد، عن أبي يوسف مثل ذلك

وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف فى رواية محمد عنه، فى رجل قطع يد رجل من نصف الساعد: أن فى اليد نصف الـدية، وفيما قطع من الساعد حكومة، وهو قول محمد بن الحسن. واتفق مالك، والشافعى، وأبو حنيفة: أن اليد الشلاء إنما فيها حكومة، والقول فى الرجل كالقول فى اليد سواء، وكذلك اتفقوا فى أن الأسنان كلها سواء، وأن دية كل واحد منها خمس من الإبل على ما فى كتاب عمرو بن حزم. وأما ما روى مالك فى موطأه، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: «أن عمر قضى فى الأضراس ببعير، ببعير؛ وأن معاوية قضى فيها بخمسة أبعرة، خمسة أبعرة وأن سعيد بن المسيب، قال: لو كنت أنا لجعلت فى الأضراس بغيرين بغيرين: فتلك الـدية سواء»^(٥٤٩٨)، فإن المعنى فى ذلك: أن الأضراس عشرون ضرساً، والأسنان اثنتى عشر سنّاً؛ أربع ثنايا، وأربع رباعيات، وأربع أنياب، فعلى قول عمر نصير الـدية ثمانين بغيراً، فى الأسنان: خمسة خمسة وفى الأضراس: ببعير ببعير، وعلى قول معاوية: فى الأضراس والأسنان: خمسة أبعرة، خمسة أبعرة، فتصير الـدية ستين ومائة ببعير، وعلى قول سعيد بن المسيب: بغيرين، بغيرين فى الأضراس وهى عشرون ضرساً، يجب لها أربعون بغيراً، وفى الأسنان خمسة أبعرة، خمسة أبعرة، فذلك ستون بغيراً تنمى المائة ببعير، وهى الـدية كاملة من الإبل، والاختلاف بينهم إنما هو فى الأضراس لا فى الأسنان، على ما ذكرت لك. واختلاف العلماء من الصحابة، والتابعين فى ديات الأسنان وتفضيل بعضها على بعض كثير جداً، والحجة قائمة لما ذهب إليه الفقهاء: مالك، والشافعى، وأبو حنيفة، والثورى، بظاهر قول رسول الله ﷺ: «وفى السن خمس من الإبل»^(٥٤٩٩). والضرر سن من الأسنان، وكذلك اختلاف الفقهاء فى قطع اليد الناقصة الأصابع، وفيمن قطع الأصابع، أو بعضها. ثم قطع الكف: ونحو ذلك من المسائل النوازل كثيرة جداً: وكذلك اختلافهم فى السن السوداء، وفيمن ضرب سن رجل فاسودت أو عينه فايضت، وفى السن تقلع ثم تنبت، كثير أيضاً جداً. ولو تقصينا ذلك كله، وما كان مثله لخرجنا به عن حد ماله قصدنا، وقد ذكرنا ما فى حديث مالك من المعانى، وبسطنائها وأضرنا عما سوى ذلك مما فى كتاب عمرو بن حزم من غير رواية مالك، لوقوفنا عند شرطنا، وبالله توفيقنا.

(٥٤٩٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٥٠٧ ج ٣٤٧/٩ عن سعيد بن المسيب.

(٥٤٩٩) أخرجه الدارمى ١٩٥/٢، عن ابن عمرو بن العاص. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٨٨

ج ٣٤٤/٩، عن عبدالله بن أبى بكر، عن أبيه، عن جده. وذكره ابن عساكر فى تهذيب

تاريخ دمشق ٢٧٦/٦، عن عمرو بن حزم.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، حدثني أبي، حدثنا الميمون بن حمزة، حدثنا الطحاوي، حدثنا المزني، حدثنا الشافعي، حدثنا ابن علي، حدثنا غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ أنه قال: «فى الأصابع: عشر، عشر» (٥٥٠٠).

قال أبو عمر: هكذا رواه إسماعيل بن علي، عن غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى الأشعري، وتابعه شعبة على ذلك.

ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن هلال، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى، فزاد فى الإسناد: حميد بن هلال، ذكره أبو داود، عن إسحاق ابن إسماعيل، عن عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن هلال، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى: وخالفه عبد الوهاب بن عطاء، فرواه عن ابن أبي عروبة، بمثل إسناد شعبة وابن علي.

حدثنا أحمد بن قاسم، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبد الوهاب، أخبرنا سعيد، عن غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن أبي موسى، أن النبي ﷺ: «قضى فى الأصابع سواء؛ عشر، عشر، عشر من الإبل» (٥٥٠١).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن غالب التمار، عن مسروق بن أوس، عن الأشعري، عن النبي ﷺ قال: «الأصابع سواء، قلت: عشر، عشر، قال: نعم» (٥٥٠٢). قال أبو داود: رواه محمد ابن جعفر، عن سعيد، عن غالب، قال: سمعت مسروق بن أوس، وحدثنا أحمد بن

(٥٥٠٠) أخرجه النسائي ٥٦/٨، ٥٧ كتاب القسامة باب عقل الأصابع، عن أبي موسى. وأبو داود برقم ٤٥٦٢ ج ٤/١٨٧ كتاب الديات باب ديات الأعضاء، عن ابن عمرو بن العاص. وأحمد ١٨٩/٢، عن ابن عمرو بن العاص. وابن أبي شيبة ١٩٢/٩، عن أبي موسى. وذكره بالكنز برقم ٤٠٠٨٧ وعزه السيوطى إلى أحمد وأبي داود والنسائي، عن أبي عمر. (٥٥٠١) ذكره الهيثمى بمجمع الزوائد ٢٩٨/٦ وعزه إلى الطبراني، عن ابن عباس.

(٥٥٠٢) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٥٦ ج ٤/١٨٦ كتاب الديات باب ديات الأعضاء، عن أبي موسى. والنسائي ٥٦/٨ كتاب القسامة باب عقل الأصابع، عن أبي موسى. وابن ماجه برقم ٢٦٥٤ ج ٢/٨٨٦ كتاب الديات باب ١٨، عن أبي موسى وأحمد ٢٨٩/١، عن ابن عباس والبيهقى بالكبرى ٩٢/٨، عن أبي موسى الأشعري. والدارمي ١٩٤/٢، عن أبي موسى الأشعري. والبقوى بشرح السنة ١٩٥/١٠، عن أبي موسى الأشعري وذكره بالكنز برقم ٤٠٠٨٩ وعزه السيوطى إلى أبي داود والنسائي وابن ماجه، عن أبي موسى.

قاسم، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبدالوهاب بن عطاء العجلي، أخبرنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: وقد قال رسول الله ﷺ وهو مسند ظهره إلى الكعبة: «في المواضع: خمس، خمس من الإبل، وفي الأصابع: عشر، عشر من الإبل» (٥٥٠٣).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة، حدثنا يزيد بن مروان، أخبرنا حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «في الأسنان خمس، خمس» (٥٥٠٤).

وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن غالب، حدثنا المقدمي محمد بن أبي بكر، حدثنا محمد بن سواء، حدثنا ابن أبي عروبة، عن مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «في المواضع: خمس من الإبل، والأسنان سواء: خمس، خمس من الإبل، والأضراس سواء: عشر، عشر» (٥٥٠٥).

قال أبو عمر: هكذا وقع عنده: والأضراس، وهو خطأ، وإنما هو والأصابع سواء: عشر، عشر وهذا محفوظ في هذا الحديث وغيره لا يختلف فيه.

أخبرنا أحمد بن قاسم، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبدالوهاب بن عطاء، حدثنا سعيد، عن مطر، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال: «في المواضع: خمس، خمس من الإبل، والأصابع كلها سواء: عشر، عشر من الإبل» (٥٥٠٦).

(٥٥٠٣) أخرجه الترمذي برقم ١٣٩٠ ج ١٣/٤ كتاب الديات باب ٣، عن ابن عمرو بن العاص. وأبو داود برقم ٤٥٦٦ ج ١٨٩/٤ كتاب الديات باب ديات الأعضاء، عن عبد الله بن عمرو. والنسائي ٥٧/٨ كتاب القسامة باب المواضع، عن ابن عمرو وابن ماجه برقم ٢٦٥٥ ج ٨٨٦/٢ كتاب الديات باب ١٩، عن ابن عمرو وأحمد ١٨٩/٢، عن ابن عمرو. والبيهقي بالكبرى ٨١/٨، عن ابن عمرو وذكره بالكنز برقم ٤٠٠٩٣ وعزاه السيوطي إلى أحمد، عن ابن عمرو.

(٥٥٠٤) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٦٣ ج ١٨٧/٤ كتاب الديات باب ديات الأعضاء، عن ابن عمرو. والنسائي ٥٥/٨ كتاب القسامة باب عقل الإنسان، عن ابن عمرو.

(٥٥٠٥) أخرجه الدارمي ١٩٥/٢، عن ابن عمرو والبيهقي بالكبرى ٨٣/٨، عن مالك بن أنس. والدارقطني ٢١٠/٣، عن ابن عمرو. وابن أبي شيبة ١٤٣/٩، عن ابن عمرو.

(٥٥٠٦) سبق تخريجه برقم ٥٧٥٦.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن الحسين السبيعي الحلبي بدمشق، حدثنا أحمد ابن عبد الجبار الصوفي، حدثنا علي بن الجعد، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء: وأشار إلى الخنصر والإبهام»^(٥٥٠٧).

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا نصر بن علي، أخبرنا يزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: هذه وهذه سواء: يعنى الإبهام، والخنصر.

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث ابن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، قالوا: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «هذه وهذه سواء». يعنى الخنصر والإبهام.

وقرأت علي عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أبو قلابة، حدثنا عبد الصمد، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: هذه وهذه سواء: يعنى الإبهام، والخنصر، والضرس، والثنية.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عباس العنبري، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثني شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية، والضرس سواء، هذه وهذه سواء»^(٥٥٠٨) قال أبو داود: رواه النضر بن شميل، عن شعبة بمعنى

(٥٥٠٧) أخرجه البخارى ١٣/٩ كتاب الديات باب دية الأصابع، عن ابن عباس. وأبو داود برقم ٤٥٥٨ ج ٤/١٨٧ كتاب الديات باب ديات الأصابع، عن ابن عباس. والترمذى برقم ١٣٩٢ ج ٤/١٤ كتاب الديات باب ٤، عن ابن عباس. والنسائي ٥٦/٨ كتاب القسامة باب عقل الأصابع، عن ابن عباس. وابن ماجه برقم ٢٦٥٢ ج ٢/٨٨٥ كتاب الديات باب ١٨، عن ابن عباس. وأحمد ٢٢٧/١، عن ابن عباس. والبيهقى بالكبرى ٩٠/٨، عن ابن عباس. وابن أبى شيبة ١٩٠/٩، عن ابن عباس. والطبرانى الكبير ٣٠٧/١١، عن ابن عباس. وذكره بالكنز برقم ٤٠٠٩٢ وعزاه السيوطى إلى أحمد والبخارى والترمذى والنسائي وابن ماجه، عن ابن عباس.

(٥٥٠٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٥٩ ج ٤/١٨٧ كتاب الديات باب ديات الأعضاء، عن ابن عباس. وأحمد ٣٩٧/٤، عن أبى موسى الأشعرى. والبيهقى بالكبرى ٩٠/٨، عن ابن عباس. والبعغوى بشرح السنة ١٩٤/١٠، عن ابن عباس. وذكره بالكنز برقم ٤٠٠٩١ وعزاه السيوطى إلى أبى داود والبيهقى، عن ابن عباس.

عبد الصمد. حدثنا الدارمي أبو جعفر، حدثنا النضر، قال أبو داود: وحدثنا محمد بن حاتم بن بزيع، حدثنا علي بن الحسن، حدثنا أبو حمزة، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأسنان سواء، والأصابع سواء»^(٥٥٠٩) قال: وحدثنا عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح، حدثنا أبو ثيلة، عن يسار المعلم، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «جعل رسول الله ﷺ أصابع اليدين، والرجلين سواء»^(٥٥١٠).

قال أبو عمر: على هذه الآثار جماعة فقهاء الأمصار، وجمهور أهل العلم: أن الأصابع كلها سواء، دية كل واحد منها عشر عشر من الإبل، لا يفضل منها شيء على شيء، وأن الأسنان كلها سواء: الثنايا والأضراس، والأنياب في كل واحد منها خمس، خمس من الإبل: لا يفضل شيء منها على شيء على ما في كتاب عمرو بن حزم. وقد روى عن بعض السلف من الصحابة تفضيل الثنايا ومقدم الفم، وعن طاوس، وسعيد بن المسيب، وعطاء: في دية الأسنان، خلاف لهذه الآثار، ولا معنى لقولهم؛ لأن السنة التي فيها الحجة، تثبت بخلافه.

ذكر عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج، أخبرنا عمر بن مسلم، «أنه سمع طاوساً يفضل الناب أعلى الفم وأسفله على الأضراس، وأنه قال: في الأضراس: صغار الإبل»^(٥٥١١) قال: وأخبرنا ابن جريج، أخبرني يحيى بن سعيد، قال: قال سعيد بن المسيب: «قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل من الفم أعلى الفم وأسفله بخمس قلائص، وفي الأضراس؛ بغير بعير، حتى إذا كان معاوية، وأصيبت أضراسه، قال: أنا أعلم بالأضراس من عمر، فقضى فيها بخمس، خمس. قال سعيد: فلو أصيب الفم كله في قضاء عمر، لنقصت الدية، ولو أصيب في قضاء معاوية لزادت الدية، ولو كنت أنا لجعلت في الأضراس: بعيرين بعيرين فذلك الدية كاملة»^(٥٥١٢).

وروى مالك، عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان، «أن مروان أرسله إلى ابن

(٥٥٠٩) أخرجه النسائي بنحو ٥٥/٨ كتاب القسامة باب عقل الأسنان، عن ابن عمرو. وأبو داود برقم ٤٥٦٠ ج ١٨٧/٤ كتاب الديات باب ديات الأعضاء، عن ابن عباس. وأحمد ٢٨٩/١، عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ٩٠/٨، عن ابن عباس. وذكره بالكنز رقم ٤٠٠٨٥ وعزه السيوطي إلى النسائي، عن ابن عمر.

(٥٥١٠) أخرجه أحمد ٢٨٩/١، عن ابن عباس.

(٥٥١١) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٧٥٠٥ ج ٣٤٧/٩، عن طاوس.

(٥٥١٢) عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٧٥٠٧ ج ٣٤٧/٩، عن سعيد بن المسيب.

عباس يسأله ماذا جعل فى الضرس؟ فقال: فيه خمس من الإبل، قال: فردنى إلى ابن عباس، فقال: أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس؟ فقال ابن عباس: لو أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء^(٥٥١٣). وذكر الثورى، عن أزهر بن محارب، قال: «اختصم إلى شريح رجلان أصاب أحدهما ثنية الآخر، وأصاب الآخر ضرسه. فقال شريح: الثنية وجمالها، والضرس ومنفعته، سن بسن قوما»^(٥٥١٤).

قال أبو عمر: على هذا العمل اليوم فى جميع الأمصار، والله أعلم.

وذكر عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، «أن النبى ﷺ كتب لهم كتاباً فيه: وفى السن خمس من الإبل»^(٥٥١٥).

وذكر ابن وهب، قال: أخبرنى يونس، عن ابن شهاب، قال: «قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذى كتبه لعمر بن حزم، حين بعثه على نجران، وكان الكتاب عند أبى بكر ابن حزم، فكتب رسول الله ﷺ: هذا بيان من الله ورسوله ﷺ «يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود»^(٥٥١٦) فكتب الآيات منها حتى بلغ «إن الله سريع الحساب»^(٥٥١٧) ثم كتب: هذا كتاب الجراح، فى النفس مائة من الإبل، وفى الأنف إذا أوعى جدعا: مائة من الإبل، وفى العين: خمسون من الإبل، وفى الأذن: خمسون من الإبل، وفى اليد: خمسون من الإبل، وفى الرجل: خمسون من الإبل، وفى كل أصبع مما هنا لك: عشر من الإبل، وفى المأمومة: ثلث النفس، وفى الجائفة ثلث النفس، وفى المنقلة: خمس عشرة، وفى الموضحة: خمس من الإبل، وفى السن: خمس من الإبل» قال ابن شهاب: فهذا الذى قرأت فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ عند أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم»^(٥٥١٨).

قال أبو عمر: هذا كله مجتمع عليه، إلا ما ذكرت لك من الثنايا، والأضراس، وأما الأذن: فمنهم من حملة على السمع، ومنهم من جعله الأذن، وهذا اختلاف، فأما مالك

(٥٥١٣) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٩٥ ج ٣٤٥/٩، عن أبى غطفان.

(٥٥١٤) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٥٠٨ ج ٣٤٧/٩، عن أزهر بن محارب.

(٥٥١٥) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٤٨٨ ج ٩٤٤/٩، عن ابن أبى بكر، عن أبيه، عن جده.

(٥٥١٦) المائدة ١.

(٥٥١٧) المائدة ٤.

(٥٥١٨) أخرجه النسائى ٥٩/٨ كتاب القسامة باب العقول، عن ابن شهاب. والبيهقى بالكبرى

فقال فى الأذنين حكومة، وفى السمع الدية، وقال الشافعى، وأبو حنيفة، والثورى، والليث: فى الأذنين: الدية، وفى السمع: الدية، وروى عن عمر وعلى فى الأذنين: مثل ذلك.

قال أبو عمر: أما كتاب عمرو بن حزم على ما رواه سليمان بن داود، عن الزهرى فى الصدقات، والديات فطويل، وقد ذكرنا منه فى بابنا هذا ما وافقه، وسنذكره بتمامه فى غير هذا الوضع - إن شاء الله.

* * *

٢ - باب عقل الجنين

٦٥١ - حديث خامس لابن شهاب عن أبى سلمة - مسند:

مالك، عن ابن شهاب، عن أبى سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبى هريرة، «أن امرأتين من هذيل، رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها، فقضى رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة» (٥٥١٩).

هكذا روى مالك هذا الحديث بهذا الإسناد أيضا، مع ما تقدم من روايته له عن ابن شهاب، عن سعيد مرسل، على ما ذكرنا فى كتابنا هذا، ولم يختلف على مالك فى إسناد هذا الحديث ومتمه، ولم يذكر فى موطئه قصة قتل المرأة التى طرحت جنينها، لما فيه من الاختلاف والاضطراب بين أهل النقل، وأهل الفقه من أصحابنا، والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين، وإنما ذكر قصة الجنين الذى لم تختلف فيه الأخبار، عن النبى ﷺ، وقد ذكرنا حكم الجنين، وما للعلماء فى ذلك من التنازع، والمعنى فى باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب من كتابنا، فأغنى عن إعادته هاهنا. وذكرنا حكم قتل المرأة وما روى فيه، وفى حكمه عن النبى ﷺ، وعن العلماء بعده فى شبه العمد بما يكفى ويشفى فى كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة ولم نذكره فى كتابنا هذا؛ لأن مالكا لم يذكر شيئا منها فى حديثه فى موطئه ولا فى غيره فيما علمت، وأكثر الرواة لحديث أبى سلمة هذا عن ابن شهاب وغيره، يذكرون مارمت به المرأة صاحبها إلا أنهم اختلفوا فى ذلك، فطائفة منهم تقول: بحجر، وطائفة تقول: بمسطح، ومنهم من يقول، بعمود فسطاط، ولمن أثبت شبه العمد من العلماء فى الحجر، وصفره، وعظمه، والعمود، وثقله، ويزداد الضرب بذلك كله أو بعضه، مذاهب مختلفة، وأحكام غير

مؤتلفة، والآثار بذلك أيضا مضطربة، ولهذا الاضطراب - والله أعلم - لم يذكر مالك شيئا من ذلك وإنما قصد إلى المعنى المراد بالحكم عنده؛ لأنه لا يفرق في مذهبه بين الحجر وغيره في باب العمد، فلذلك لم يذكر ذلك - والله أعلم - وهذا كله منه فرار عن إثبات شبه العمد ونفى له؛ لأنه عنده باطل، فلم يذكر في موطنه في حديث ابن شهاب هذا شيئا يدل عليه، واقتصر على قصة الجنين لا غير، وغيره قد ذكر ذلك.

وروى عن النبي ﷺ قصة الجنين هذه في المرأتين اللتين رمت إحدهما الأخرى جماعة من الصحابة منهم محمد بن مسلمة، والمغيرة بن شعبة، وأبو هريرة، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وبريدة الأسلمي، وحمل ابن النابغة الهذلي، ومنهم من يرويه عن عمر، عن النبي ﷺ، ومنهم من يرويه عن عمر، عن حمل بن مالك هذا، عن النبي ﷺ.

ورواه عويمر بن أشقر، وغيره، عن النبي ﷺ، ومن هؤلاء من يذكر قتل المرأة والحكم في ديتها في هذا الحديث مع حكم الجنين، ومنهم من يقتصر على حكم الجنين لا غير، ولم نر أن نذكر في كتابنا شيئا من هذه الطرق غير طرق حديث أبي هريرة؛ لأنه لم يرو مالك غيره في هذا الباب.

وقد روى الليث بن سعد، عن عبد الرحمن بن مسافر، عن ابن شهاب، هذا الحديث بهذا الإسناد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثل إسناد مالك هذا، واقتصر فيه أيضا على قصة الجنين، لا غير كما رواه مالك سواء.

قرأت على عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج، قال: حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني ابن مسافر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا فرمت إحدهما الأخرى بحجر، فأصاب بطنها، وهي حامل، فقتلت ولدها الذي في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة» فقال ولي المرأة التي غرمت: كيف أغرم يا رسول الله ما لا شرب ولا نطق ولا استهل؟ فمثل ذلك بطل، فقال رسول الله ﷺ: إنما هو من إخوان الكهان»^(٥٥٢٠) ففي هذا الحديث: أنها رمتها بحجر، ومحفوظ في هذه القصة من حديث المغيرة بن شعبة وغيره: أنها رمتها بمسطح، والمسطح الخشبة، وقال النضر بن شميل: المسطح العود يرقق به الخبز. وقال أبو عبيد: المسطح عود من العيدان.

قال أبو عمر: المرأتان الهذليتان المذكورتان في هذا الحديث: إحداهما: يقال لها: أم عفيف بنت مسروح من بنى سعد بن هذيل، والأخرى: مليكة أخت عويمر بن الأشقر، وهذا موجود من حديث عويمر بن أشقر.

ومن حديث عبد الله بن عباس إلا أن ابن عباس، قال في هذا الحديث: كان اسم إحداهما: مليكة، والأخرى أم غطيف، وقد ذكرناهما في الصحابييات في كتاب الصحابة بما يغنى عن ذكرهما هاهنا.

وقد روى هذا الحديث محمد بن عمرو بن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فذكر قصة الجنين لا غير، بمثال رواية مالك ومعناه سواء. وكذلك رواه حماد بن سلمة، ومحمد بن بشر، وخالد الواسطي، عن محمد بن عمرو، ورواه عيسى بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: «قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل»^(٥٧٧٠) ولم يقل ذلك غير عيسى بن يونس فيما علمت، وعيسى ثقة، وقد ذكرنا اختلاف أهل العلم في دية الجنين، وما لهم فيه من المعاني، والأحكام، في باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، واقتصرنا من ذلك على أقاويل أهل الفتوى من أئمة الأمصار، دون ما عدوه شذوذاً، وبالله العصمة والتوفيق.

٦٥٢ - حديث ثالث عشر لابن شهاب عن سعيد بن المسيب - مرسل متصل

من وجوه:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ، «قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة: عبد، أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان»^(٥٧٧١).

هكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة، عن مالك في موطئه مرسلًا، ولا أعلم أحدا وصله بهذا الإسناد، إلا ما رواه أبو سيرة المدني، عن مطرف، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

(٥٧٧٠) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٧٩ ج ٤/١٩٢ كتاب الديات باب دية الجنين، عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٤١٠ ج ٤/٢٣ كتاب الديات باب ١٥، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٢٦٤١ ج ٢/٨٨٢ كتاب الديات باب ١١، عن عمر بن الخطاب.

(٥٧٧١) أخرجه البخاري ج ٧/٢٤٨ كتاب الطب باب الكهانة، عن سعيد بن المسيب. ومسلم ج ٣/١٣٠٩ كتاب القسامة باب ١١ رقم ٣٦، عن أبي هريرة. والنسائي ٤٨/٨ كتاب القسامة باب دية جنين المرأة، عن أبي هريرة.

وما ذكره الدارقطني، قال: حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، وأحمد بن كامل القاضي، قالوا: حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد، حدثنا أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد، حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، أن امرأتين من هذيل، رمت إحداهما الأخرى، فألقت جنينا. وقال ابن كامل: أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فتعايرتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فألقت جنينا. وقالوا: ففضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة: عبد أو وليدة.

هكذا رواه أبو قلابة، عن أبي عاصم، عن مالك. وإنما في الموطأ حديث سعيد مرسل، وحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وقد وصل حديث سعيد ثقات من أصحاب ابن شهاب وغيره، وهو حديث اختصره مالك، فذكر منه دية الجنين التي عليها الأمر المجتمع عليه عنده، وترك قصة المرأة، إذ ضربت فألقت الجنين المذكور؛ لأن فيه من رواية ابن شهاب إثبات شبه العمد، والزام العاقلة الدية، وهذا شيء لا يقول به مالك؛ لأنه وجد الفتوى والعمل بالمدينة على خلافه، فكره أن يذكر في موطأه، يمثل هذا الإسناد الصحيح ما لا يقول به، ويقول به غيره، وذكر قصة الجنين لا غير؛ لأنه أمر مجتمع عليه في الغرة.

وهذا الحديث عند ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة جميعا، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فطائفة من أصحابه يحدثون به عنه هكذا، وطائفة يحدثون به عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ولا يذكرون أبا سلمة. وطائفة يحدثون به عنه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولا يذكرون سعيدا، ومالك أرسل عنه حديث سعيد هذا، ووصل حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، إلا أنه لم يذكر قصة المرأة، لا في حديث سعيد هذا المرسل، ولا في حديث أبي سلمة، واقتصر منهما على ذكر قصة الجنين وديته لا غير، لما ذكرنا من العلة، ولما شاء الله مما هو أعلم به.

والحديث محفوظ لأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، من حديث ابن شهاب وغيره، ولسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، من حديث ابن شهاب. وهو حديث صحيح.

رواه جماعة من الصحابة، عن النبي ﷺ، منهم: عمر بن الخطاب، وابن عباس، وجابر، والمغيرة بن شعبة، وأبو هريرة، وحمل بن مالك بن النابغة، ومحمد بن مسلمة، إلا أن محمد بن مسلمة حديثه في الجنين لا غير، ولسنا نذكر هاهنا إلا حديث أبي هريرة خاصة؛ لأنه لم يرو مالك غيره.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن السكن، قال: حدثنا محمد ابن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة، قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختموا إلى النبي ﷺ، فقضى أن دية جنينها غرة: عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها» (٥٥٢٣).

قال البخاري: وحدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا الليث، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، «أن رسول الله ﷺ، قضى في جنين امرأة من بنى لحيان بغرة: عبد أو أمة، ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة، توفيت، فقضى رسول الله ﷺ، أن ميراثها لبنيتها وزوجها، وأن العقل على عصبتها» (٥٥٢٤).

أخبرنا أبو محمد: عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا وهب بن بيان، وأبي السرح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قال: «اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها. فاختموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى رسول الله ﷺ، بأن دية جنينها غرة: عبد، أو وليدة أو قضى بدية المرأة على عاقلتها، وورثها ولدها ومن معه. فقال حمل بن النابغة الهذيلي: يا رسول الله، كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل؟ فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان من أجل سجعه الذي سجع» (٥٥٢٥).

قال أبو داود: وحدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، في هذه القصة، قال: «ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيتها، والعقل على عصبتها» (٥٥٢٦).

قال أبو عمر: فقد ذكرنا ما يجب من القول في قصة قتل المرأة، والاختلاف في ذلك من جهة الأثر، واختلاف العلماء في ديتها وقتلها، وما لهم من شبه العمد من

(٥٥٢٣) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٨٣٣٨ ج ١٠/٥٦، عن أبي هريرة.

(٥٥٢٤) أخرجه النسائي ٤٧/٨ كتاب القسامة باب دية جنين المرأة، عن أبي هريرة.

(٥٥٢٥) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٧٦ ج ٤/١١٩١ كتاب الديات باب دية الجنين، عن أبي هريرة.

(٥٥٢٦) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٧٧ ج ٤/١٩٢ كتاب الديات باب دية الجنين.

الأقوايل والوجوه، فى كتاب الأجوبة، عن المسائل المستغربة فمن أرادته نظر إليه وتأمله هناك. ولم نذكر هاهنا شيئاً من ذلك؛ لأنه ليس فى حديث مالك ذكر قتل المرأة وإنما فيه قصة الجنين. ونحن نذكر ما للعلماء فى ذلك من الأقوال والوجوه هاهنا، وبالله عوننا وتوفيقنا.

فمن أحكام الجنين ما أجمع العلماء عليه، ومنها ما اختلفوا فيه، فمما أجمعوا عليه من ذلك، أن الجنين إذا ضرب بطن أمه، فألقته حياً، ثم مات بقرب خروجه، وعلم أن موته كان من أجل الضربة، وما فعل بأمه وبه فى بطنها ففيه الدية كاملة وأنه يعتبر فيه الذكر والأنثى، وعلى هذا جماعة فقهاء الأمصار. وفى إجماعهم على ما ذكرنا، دليل واضح على أن الجنين الذى قضى فيه رسول الله ﷺ، بغرة عبد أو أمة - كانت قد ألقته أمه ميتاً. ومع هذا الدليل نصان: أحدهما من جهة الإجماع أن الغرة واجبة فى الجنين إذا رمته ميتاً وهى حية. والنص الثانى ما فى حديث سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ، قضى فى الجنين يقتل فى بطن أمه بغرة، والمقتول فى بطن أمه لا تطرحه إلا ميتاً لا محالة وإن لم تلقه وماتت وهو فى جوفها لم يخرج، فلا شئ فيه، ولا حكم له، وهذا أيضاً إجماع لا خلاف فيه، فإن ألقته ميتاً وهى حية، فالحكم فيه ما ثبتت به السنة، عن النبى ﷺ على ما ذكر فى هذا الحديث: عبد، أو أمة. وقد كان للغرة أصل معروف فى الجاهلية، لمن لم يبلغ بشرفه أن يؤدى دية كاملة، قال مهلهل بن ربيعة - واسمه عدى، وإنما قيل له مهلهل لأنه أول من أرق الشعر وقصده فيما ذكروا - قال فى قتل أخيه كليب بن ربيعة:

كل قتيل فى كليب غرة حتى ينال القتل آل مرة

يعنى مرة بن هذيل بن شيبان بن ثعلبة، وكان جساس بن مرة قتل كليب بن ربيعة التغلبى.

واختلف العلماء فى الغرة وقيمتها، فقال مالك: الغرة تقوم بخمسين ديناراً، أو ستمائة درهم: نصف عشر دية الحر المسلم الذكر، وعشر دية أمه الحرة. وهو قول ابن شهاب، وربيعه، وسائر أهل المدينة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، وسائر الكوفيين: قيمة الغرة خمسمائة درهم، وهو قول إبراهيم، والشعبي. وقال مغيرة: خمسون ديناراً. وقال الشافعى: سن الغرة سبع سنين، أو ثمانى سنين، وليس عليه أن يقبلها معيبة. وقال داود: كل ما وقع عليه اسم غرة. واختلفوا فى صفة الجنين الذى تجب فيه الغرة ما هو؟ فقال مالك: ما طرحته من

مضغة، أو علقه، أو ما يعلم أنه ولد، ففيه الغرة. وقال الشافعي: لا شيء فيه حتى يتبين من خلقه شيء، قال مالك: إذا سقط الجنين فلم يستهل صارخا، ففيه الغرة، وسواء تحرك، أو عطس، ففيه الغرة أبدا، حتى يستهل صارخا، فإن استهل صارخا ففيه الدية كاملة.

وقال الشافعي وسائر الفقهاء: إذا علمت حياته بحركة، أو بعطاس، أو باستهلال، أو بغير ذلك مما تيسقن به حياته، ثم مات ففيه الدية كاملة. وجماعة فقهاء الأمصار يقولون في المرأة إذا ماتت من ضرب بطنها، ثم خرج الجنين ميتا بعد موتها: أنه لا يحكم فيه بشيء، وأنه هدر إذا ألقته بعد موتها. إلا الليث بن سعد، وداود، فإنهما قالا: إذا ضرب بطن المرأة وهي حية، فألقت جنينا ميتا، ففيه الغرة، وسواء رمته بعد موتها، أو قبل موتها، اعتبرا حياة أمه في وقت ضربها لا غير، وهو قول أهل الظاهر. وأما سائر الفقهاء فإنهم اعتبروا حالها في وقت إلقائها للجنين لا غير، فإن ألقته ميتا وهي ميتة، فلا شيء فيه عندهم، وإن ألقته ميتا وهي حية، ففيه الغرة. وأما إذا ألقته وهي حية، فقد ذكرنا حكمه، وأنه لا خلاف أن فيه الدية. واحتج أبو جعفر الطحاوي على الليث بن سعد لسائر الفقهاء، بأن قال: قد أجمعوا - والليث معهم - على أنه لو ضرب بطنها وهي حية فماتت والجنين في بطنها ولم يسقط، أنه لا شيء فيه ما لم يسقط، فكذلك إذا أسقطته بعد موتها.

قال أبو جعفر: ولا يختلفون أيضا أنه لو ضرب بطن امرأة ميتة حامل، فألقت جنينا ميتا، أنه لا شيء فيه، فكذلك إذا كان الضرب في حياتها، ثم ماتت، ثم ألقته ميتا، قال: فبطل بذلك قول الليث.

واختلفوا في الذي تجب عليه الغرة: فقال مالك، وأصحابه: هي في مال الجاني، وهو قول الحسن بن حي. ومن حجتهم في ذلك رواية من روى هذا الحديث: فقال الذي قضى عليه كيف أغرم؟ وهذا يدل على أن الذي قضى عليه معين، وأنه واحد - وهو الجاني، لا يعطى ظاهر هذا اللفظ غير هذا. ولو أن دية الجنين قضى بها على العاقلة، لقال في الحديث: فقال الذين قضى عليهم. وفي القياس أن كل جان جنايته عليه، إلا ما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له، مثل إجماع لا يجوز خلافه، أو نص، أو سنة من جهة نقل الآحاد العدول، لا معارض لها، فيجب الحكم بها. وقد قال الله - عز وجل - : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (٥٥٢٧).

وقال ﷺ لأبى رمثة فى ابنة: إنك لا تجنى عليه، ولا يجنى عليك. وقال الشافعى، وأبو حنيفة، وأصحابهما: الغرة على العاقلة. ومن حجتهم ما حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحسن بن سلام السواق، قال: حدثنا أبو عمر الحوضى، عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيد بن نضيلة، عن المغيرة بن شعبة، «أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل، فضربت إحدهما الأخرى بعمود فقتلتها، فاختصما إلى النبى ﷺ فقال أحد الرجلين: كيف ندى من لا صاح ولا استهل، ولا شرب، ولا أكل؟ فقال: أسجع كسجع الأعراب؟ فقضى فيه بغرة، وجعله على عاقلة المرأة» (٥٥٢٨).

وهذا نص ثابت صحيح فى موضع الخلاف، يوجب الحكم. ولما كانت دية المضروبة على العاقلة، كان الجنين أحرى بذلك فى القياس والنظر.

وأجمع الفقهاء أن الجنين إذا خرج حيا، ثم مات وكانت فيه الدية، أن فيه الكفارة مع الدية. واختلفوا فى الكفارة إذا خرج ميتا، فقال مالك: فيه الغرة والكفارة إذا خرج ميتا. وقال أبو حنيفة، والشافعى: إن خرج حيا ففيه الكفارة، والدية، وإن خرج ميتا ففيه الغرة، ولا كفارة، وهو قول داود بن علي. وهذا على أصولهم التى قدمنا ذكرها أن نلقيه أمه وهى حية.

واختلفوا فى كيفية ميراث الغرة فى الجنين، فقال مالك، والشافعى، وأصحابهما: الغرة فى الجنين مورثة عن الجنين، لأنها دية على كتاب الله - عز وجل - واحتج الشافعى فى ذلك بقوله فى الحديث: كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ولا استهل؟ قال: فالمضمون الجنين؛ لأن العضو لا يعترض فيه بهذا. وكان ابن هرمرز يقول: دية لأبويه خاصة لأبيه ثلاثاها، ولأمه ثلثها، من كان منهما حيا كان ذلك له، فإن كان أحدهما قد مات، كانت للباقي منهما: أبا كان، أو أما، لا يرث الأخوة منها شيئا.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: الغرة للأم ليس لأحد معها فيها شيء، وليست دية، وإنما هى بمنزلة جناية جنى عليها، فقطع عضو من أعضائها، وهو قول ربيعة بن أبى عبدالرحمن. ومن حجتهم فى أنها ليست دية؛ لأنه لم يعتبر فيها: هل هو ذكر أو أنثى؟

(٥٥٢٨) أخرجه مسلم ج ٣/ ١٣١٠ كتاب القسامة رقم ٣٧ باب ١١، عن المغيرة بن شعبة. وأبو داود برقم ٤٥٦٨ ج ٤/ ١٨٩ كتاب الديات باب دية الجنين، عن المغيرة بن شعبة. والنسائى ٤٩/ ٨ كتاب القسامة باب دية جنين المرأة، عن المغيرة بن شعبة. وأحمد ٢٤٥/ ٤، عن المغيرة بن شعبة. والدارقطنى ١٩٨/ ٣، عن المغيرة بن شعبة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٨٣٤٦ ج ١٠/ ٩٥، عن عمرو بن شعيب.

كما يلزم فى الديات، فدل على أن ذلك كالعضو، ولهذا كانت ذكاة الشاة ذكاة ما فى بطنها من الأجنة، ولولا ذلك كانت ميتة. وقول داود وأهل الظاهر فى هذا كقول أبى حنيفة. واحتج داود بأن الغرة لم يملكها الجنين فتورث عنه.

قال أبو عمر: تدخل عليه دية المقتول خطأ، هو لم يملكها، وهى تورث عنه. وقول مالك، والشافعى فى هذه المسألة أولى، وبالله العصمة والهدى.

وقد استدل قوم من أهل الحديث بأن الحياة فيه لا تعلم إلا بما ذكر من المعانى، وهى الأكل، والشرب، والاستهلال، والنطق لقوله: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل. وقد يحتمل أن يكون نزغ بهذه؛ لأنها أسباب الحياة وعلاماتها، فكل ما علمت به الحياة، كان مثلها. وقد اختلف الفقهاء فى المولود لا يستهل صارخا، إلا أنه تحرك حين سقط من بطن أمه وعطس، ونحو ذلك ولم ينطق ولا صرخ مستهلا، فقال بعضهم: لا يصلى عليه، ولا يرث ولا يورث، إلا أن يستهل صارخا. ومن قال ذلك مالك، وأصحابه. وقال آخرون: كل ما عرفت به حياته فهو كالأستهلال والصراخ، ويورث ويرث، ويصلى عليه إذا استوقنت حياته بأى شئ صحت من ذلك كله، وهو قول الشافعى، والكوفى، وأصحابهم.

وفى هذا الحديث أيضا من المعانى؛ إنكار الكلام إذا لم يكن فى موضعه، وكان جهلا من قائله. وقد زعم قوم أن فى هذا الحديث ما يدل على كراهية التسجيع: إنما كره رسول الله ﷺ تسجيع الهذى فى هذا الحديث؛ لأنه كلام أعترض به قائله على رسول الله ﷺ اعتراض منكر، وهذا لا يحل لمسلم أن يفعله، وإنما ترك رسول الله ﷺ التغليظ عليه فى الإنكار؛ لأنه كان أعرايا لا علم له بأحكام الدين، فقال له قولا لنا، وتلك شيمته ﷺ أن لا ينتقم لنفسه، وأن يعرض عن الجاهلين.

وفى قوله ﷺ فى هذا الحديث: «إنما هذا من إخوان الكهان»، دليل على أن الكهان كانوا كلهم يسجعون، أو كان الأغلب منهم السجع، وهذا معروف عن كهان العرب، يغنى عن الاستشهاد عليه، وكل ما نقل عن شق، وسطيح وغيرهما من كهان العرب الجاهلية، فكلام مسجع كله. وإنما ينكر على الإنسان الخطيب أو غيره فى التكلمين أن يكون كلامه كله تسجيعا أو أكثره، وأما إذا كان السجع أقل كلامه فليس بمعيب بل هو مستحسن محمود، وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال فى بعض جراحاته:

«هل أنت إلا أصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت» (٥٥٢٩)
وقال النبي ﷺ:

«أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب» (٥٥٣٠)
وقال ﷺ:

«اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فاغفر للأتباع والمهاجرة» (٥٥٣١)
ومثل هذا كثير عنه، وعن أصحابه رضى الله عنهم. وهذا دليل على أن السجع كلام، فحسنة حسن، وقبيحة قبيح، وكذلك الشعر: كلام منظوم، فالحسن منه حسن وحكمة، والقبيح منه ومن المنثور غير جائز النطق به، عصمنا الله برحمته.

أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان بن نصر، قال: حدثنا سفيان، عن الأسود بن قيس، عن جندب، قال: كنا مع النبي ﷺ في غار،

أخرجه البخارى ج ٦٤/٨ كتاب الأدب باب ما يجوز من الشعر، عن جندب بن سفيان. ومسلم ج ١٤٢١/٣ كتاب الجهاد رقم ١١٢، عن جندب بن سفيان. والترمذى برقم ٣٣٤٥ ج ٤٤٢/٥ كتاب تفسير القرآن باب ٨٢، عن جندب بن الجحلى. وأحمد ج ٣١٢/٤، عن جندب ابن الجحلى. والطبرانى الكبير ١٨٥/٢، عن جندب. والبيهقى بالكبرى ٤٤/٧، عن جندب. وابن أبى شيبة ٧١٦/٨، عن جندب بن سفيان. والبخارى بشرح السنة ٣٧١/١٢، عن جندب.

(٥٥٣٠) أخرجه البخارى ج ٩٤/٤ كتاب الجهاد والسير باب من قاددابة غيره، عن البراء. ومسلم ج ١٤٠٠/٣ كتاب الجهاد رقم ٨٧، عن البراء. وأبو داود برقم ٤٨٧. والترمذى برقم ١٦٨٨ ج ٢٠٠/٤ كتاب الجهاد باب ١٥، عن البراء بن عازب. وأحمد ج ٢٨٠، عن البراء بن عازب. والبيهقى بالكبرى ١٥٥/٩، عن البراء بن عازب. وأبو نعيم بالحلية ١٣٢/٧، عن البراء بن عازب. والطبرانى الكبير ٤٣/٦، عن أبى سعيد الخدرى. وابن أبى شيبة ج ٧١٥/٨، عن البراء.

(٥٥٣١) أخرجه البخارى ج ٢٣٦/٥ كتاب المغازى باب غزوة الخندق، عن سهل بن سعد. ومسلم ج ١٤٣١/٣ كتاب الجهاد رقم ١٢٦، عن سهل بن سعد. وأبو داود ج ١٢١/١ كتاب الصلاة باب ١٢، عن أنس بن مالك. والترمذى برقم ٣٨٥٦ ج ٦٩٣/٥ كتاب المناقب باب ٥٦، عن سهل بن سعد. وأحمد ج ١٧٢/٣، عن أنس بن مالك. والبيهقى بالكبرى ج ٤٨/٧، عن سهل بن سعد. والطبرانى الكبير ٢٣٠/٦، عن سهل بن سعد. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٩٧٢ ج ٦٢/١١، عن طاووس. وأحمد والبخارى ومسلم، عن سهل بن سعد. والبخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى، عن أنس. وذكره بالكنز برقم ٢٩٩٠٥ وعزاه السيوطى للطبرانى وأحمد، عن عائشة والنسائى ج ١٦٢/٦ كتاب الطلاق باب خيار الأمة... إلخ، عن عائشة والبيهقى بالكبرى ج ٣٣٨/٥، عن عائشة.

فنكبت أصبعه، فقال:

هل أنت إلا أصبع دميت وفى سبيل الله ما لقيت
وقال ﷺ: «كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق» وقال ﷺ:
«اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ودعاء لا يسمع، وقلب لا يخشع، ونفس لا
تشبع، أعوذ بك - يا رب - من شر هذه الأربع»^(٥٥٣٢) وقال ﷺ: «اللهم إني أعوذ
بك من الجوع، فإنه يئس الضجيع، وأعوذ بك من الخيانة، فإنها يئس البطانة»^(٥٥٣٣).
ومثل هذا كثير، وفيه دليل على أن حسن السجع حسن، وقبيحه قبيح، كسائر الكلام
المنظوم والمنثور. وأما جنين الأمة، فاختلف العلماء فيه لا يشبه اختلافهم فى جنين
الحرّة، فأما مالك، وأهل المدينة، والشافعى، ومن قال بقولهم، فقالوا فى جنين الأمة إن
وقع ميتا من ضربة الضارب لأمه، ففيه عشر قيمة أمه، ذكرّا كان الجنين أو أنثى. وقال
الثورى، وأبو حنيفة، وأصحابه: إن كان جنين الأمة غلاما، ففيه نصف عشر قيمة
نفسه، لا قيمة أمه، فإن كانت أنثى فعشر قيمتها نفسها - لو كانت حية أو كان حيا.
وقال داود: لا شيء فى جنين الأمة. وللتابعين فى ذلك أقاويل متقاربة، سأذكرها - إن
شاء الله - فى غير هذا الكتاب، وبالله التوفيق.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، حدثنا أحمد بن شعيب
النسوى، قال: أخبرنا على بن سعيد بن مسروق، قال: حدثنا يحيى بن أبى زائدة، عن
اسرائيل، عن مغيرة، عن إبراهيم فى امرأة عاجلت نفسها حتى أسقطت، فقال: تعطى
أباه غرة^١.

* * *

(٥٥٣٢) أخرجه مسلم ج ٢٠٨٨/٤ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستعاذة عن زيد بن أرقم
والنسائي ٢٨٤/٨ كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة من دعاء لا يسمع عن أبى هريرة. وابن
ماجة برقم ٢٥٠ ج ٩٢/١ المقدمة، عن أبى هريرة. وأحمد ٢٥٥/٣، عن أنس بن مالك.
والحاكم بالمستدرک ١٠٤/١، عن أبى هريرة. والطبراني الكبير ٥٣/١١، عن ابن عباس.
وابن أبى شيبه عن زيد بن أرقم.

(٥٥٣٣) أخرجه النسائي ٢٦٣/٨ كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة من الجوع، عن أبى هريرة. وأبو
داود برقم ١٥٤٧ ج ٩٣/٢ كتاب الصلاة باب فى الاستعاذة، عن أبى هريرة. وابن ماجة
برقم ٣٣٥٤ ج ١١٣/٢ كتاب الأطعمة باب ٥٣، عن أبى هريرة والبغوى بشرح السنة
١٧٠/٥، عن أبى هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٦٣٦ ج ٤٤٠/١٠، عن أبى
هريرة. وذكره بالكنز برقم ٣٦٨٩ وعزاه السيوطى إلى أبى داود وابن ماجة والنسائي، عن
أبى هريرة.

٣ - باب ميراث العقل

٦٥٣ - حديث حادى عشر من مراسيل ابن شهاب:

مالك، عن ابن شهاب، «أن عمر بن الخطاب نشد الناس بمنى: من كان عنده علم من الدية أن يخبرنى، فقام الضحاك بن قيس الكلابى، فقال: كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابى من دية زوجها، فقال له عمر: ادخل الخباء حتى آتيك، فلما نزل عمر بن الخطاب، أخبره الضحاك، ففضى بذلك عمر بن الخطاب» (٥٥٣٤).

قال ابن شهاب: وكان قتل ابن أشيم خطأ.

هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحاب مالك - فيما علمت - فى الموطأ، وغيره؛ ورواه أصحاب ابن شهاب عنه، عن سعيد بن المسيب، وهو صحيح عن سعيد بن المسيب؛ ورواية سعيد بن المسيب، عن عمر، قد تكلمنا فيها فى غير هذا الموضع، وأنها تجرى مجرى المتصل، وجائز الاحتجاج بها عندهم؛ لأنه قد رآه، وقد صحح بعض العلماء سماعه منه، وولد سعيد بن المسيب لستين مضتاً من خلافة عمر.

وقال سعيد: ما قضى رسول الله ﷺ بقضية ولا أبو بكر، ولا عمر، إلا وأنا أحفظها؛ وهذا الحديث عند جماعة أهل العلم صحيح، معمول به، غير مختلف فيه، سنة مسنونة عندهم؛ فأغنى ذلك عن الإكثار والبيان - والله المستعان.

حدثنى سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا أبو جعفر الطحاوى، قال: حدثنا المزنى، قال: حدثنا الشافعى.

وأخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، أن عمر كان يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها، حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان - «أن النبى ﷺ ورث امرأة أشيم من دية زوجها» (٥٥٣٥).

وأخبرنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: أخبرنا إسحاق بن

(٥٥٣٤) أخرجه الطبرانى الكبير ٣٥٩/٨، عن سعيد بن المثيب.

(٥٥٣٥) أخرجه الترمذى برقم ١٤١٥ ج ٢٧/٤ كتاب الديات باب ١٩، عن الضحاك بن سفيان.

الكلابى وابن ماجة برقم ٢٦٤٢ ج ٨٨٣/٢ كتاب الديات باب ١٢٠، عن عمر.

إبراهيم، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، أن عمر بن الخطاب، قال: «ما أرى الدية إلا للعصبة؛ لأنهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً؟ فقال الضحاك بن سفيان الكلابي - وكان رسول الله ﷺ استعمله على الأعراب - : كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فأخذ بذلك عمر» (٥٥٣٦).

وذكره عبدالرزاق أيضاً، عن ابن جريج، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عمر مثله سواء؛ وزاد فيه: «وكان قتل أشيم خطأ» (٥٥٣٧) وهذا يحتمل أن يكون قوله: وكان قتل أشيم خطأ من قول سعيد بن المسيب أيضاً، ويحتمل أن يكون من قول ابن شهاب كما قال مالك، وهو المعروف من ابن شهاب: إدخاله كلامه في الأحاديث كثيراً، وهو الذي يشبه أن يكون من قول ابن شهاب كما قال مالك، لا من قول سعيد.

وقد روى عن ابن المبارك، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: كان قتل أشيم خطأ، وهو غريب من حديث مالك جداً.

حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن حيون، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبد الله بن عمر ابن أبان مشكدانة، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: كان قتل أشيم خطأ هكذا رواه مشكدانة، عن ابن المبارك، عن مالك، عن الزهري، عن أنس.

ورواه حبان بن موسى، عن ابن المبارك، عن مالك، عن الزهري: قوله كما في الموطأ.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله، قال: حدثنا هشيم، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: جاءت امرأة إلى عمر تسأله أن يورثها من دية زوجها، فقال: ما أعلم لك شيئاً، فنشد الناس: من كان عنده عن النبي ﷺ علم فليقم، فقام الضحاك بن سفيان الكلابي، فقال: كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم من دية زوجها. قال أبو إسحاق: ولم يسمعه هشيم من الزهري.

قال أبو عمر: هكذا في حديث ابن شهاب، أن الضحاك بن سفيان أخبر بهذا الخبر

عمر بن الخطاب، وهذا بين في حديث مالك، وهشيم، وابن جريج، وغيرهم في هذا الحديث.

وقال فيه ابن عيينة: حتى كتب إليه الضحاك وهو - عندي - وهم، وإنما الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاك، لا أن الضحاك كتب بذلك إلى عمر، ألا ترى إلى حديث مالك وغيره: فقال الضحاك حين نشدهم عمر وأخبر به عمر، وقال له؛ ادخل الخباء حتى آتيك. فلما نزل عمر، أخبره الضحاك. وفي حديث غيره: من كان عنده علم فليقم فقام الضحاك. وهذا كله يدل على أن ابن عيينة وهم في قوله: حتى كتب إليه الضحاك. وأن الصحيح ما قاله مالك، وغيره.

وقد روى زفر بن وئيمة، عن المغيرة بن شعبة، أن الذي أخبر بهذا الحديث عمر بن زرارة بن جزي - رجل من الصحابة:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا يوسف بن أحمد، قال: حدثنا محمد ابن عمرو بن موسى، قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن الوليد الأنطاكي، قال: حدثنا محمد ابن المبارك الصوري، قال: حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الشعيثي، عن زفر بن وئيمة، عن المغيرة بن شعبة، أن زرارة بن جزي قال لعمر بن الخطاب: إن النبي ﷺ كتب إلى الضحاك بن سفيان، أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته.

وهذا الحديث لا تقوم به الحجة، وليس مما يعارض به حديث ابن شهاب؛ وأصح ما في هذا الباب حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب، عن الضحاك بن سفيان، عن النبي ﷺ.

وفيه من الفقه، أن الرجل العالم الخير الجليل، قد يخفى عليه من السنن والعلم، ما يكون عند غيره ممن هو دونه في العلم، وأخبار الآحاد علم خاصة، لا ينكر أن يخفى منه الشيء على العالم، وهو عند غيره.

وفيه أن القياس لا يستعمل مع وجود الخير وصحته، وأن الرأي لا مدخل له في العلم مع ثبوت السنة بخلافه؛ ألا ترى عمر قد كان عنده في رأيه أن من يعقل يرث الدية، فلما أخبره الضحاك بما أخبره، رجع إليه وقضى به، وأطرح رأيه.

وفيه إثبات العمل بخبر الواحد. وفيه ما يبين مذهب عمر في خبر الواحد، أنه عنده مقبول، معمول به؛ وأن مراجعته لأبي موسى في حديث الاستئذان لم يكن إلا

للاستظهار، أو لغير ذلك من الوجوه التي قد بينها في كتاب العلم، فأغنى ذلك عن ذكرها هاهنا، ولا خلاف بين الفقهاء والفراض في هذا الباب. وجاء فيه عن الحسن البصري - وحده - أن الأخوة للأم، والمرأة، والزوج، لا يرثون من الدية شيئا؛ وروى مثل ذلك عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وروى عنه أيضا أنه قال: «قد ظلم من لم يورث بنى الأم من الدية» (٥٥٣٨).

٦٥٤ - حديث حاد وخسوف ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، «أن رجلا من بنى مدلج يقال له قتادة، حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه، فنزى في جرحه فمات. فقدم سراقبة بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له، فقال عمر: اعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك، فلما قدم عليه عمر، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه، ثم قال: أين أخو المقتول؟ قال: هأنذا، قال: خذها، فإن رسول الله ﷺ قال: ليس لقاتل شيء» (٥٥٣٩).

لم يختلف على مالك في هذا الحديث وإرساله، وقد رواه حماد بن سلمة، عن يحيى ابن سعيد، عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء» (٥٥٤٠) مختصرا، وهذا منقطع كرواية مالك سواء.

وقد روى مسندا من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ وكذلك روى قوله ﷺ: «لا يقاد والد بولد» (٥٥٤١) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

ومن حديث عمر بن الخطاب أيضا، ومن حديث ابن عباس، وهو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق، مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حتى يكاد أن يكون الإسناد في مثله لشهرته تكلفا.

(٥٥٣٨) ذكره بالكنز برقم ٤٠٣٨٠ وعزاه السيوطي إلى عبدالرزاق ولسعيد بن منصور، عن علي.

(٥٥٣٩) أخرجه البيهقي بالكبرى ٢١٩/٦، عن عمر بن الخطاب.

(٥٥٤٠) أخرجه أحمد ٤٩/١، عن عمر بن الخطاب. والبيهقي بالكبرى ٣٨/٨، عن عمر بن الخطاب. والدارقطني ٩٥/٤، عن عمر بن الخطاب.

(٥٥٤١) أخرجه الترمذي برقم ١٤٠٠ ج٤/١٨ كتاب الديات باب ٩ وعمر بن الخطاب.

والبيهقي بالكبرى ٣٨/٨، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. والحاكم بالمستدرک ٣٦٩/٤،

عن ابن عباس. والبغوي بشرح السنة ١٨٠/١٠، عن ابن عمرو والطبراني الكبير ٦/١١،

عن ابن عباس.

وأما قوله: حذف ابنه بالسيف، فمعناه: رماه فقطعه والحذف الرمي، والقطع بالسيف أو العصا. ومن رواه بالخاء المنقوطة فقد صحف؛ لأن الحذف بالخاء إنما هو الرمي بالحصى أو النوى.

وحديث هذا الباب ليس فيه تصريح بطرح القود بين الأب وابنه إذا قتله، ولكنه فيه دليل على ذلك؛ لأن عمر إنما أمر فيه بالدية المغلظة لطرح القود، وهذا ما لا إشكال فيه إن شاء الله.

وقد اختلف الفقهاء في ذلك بعض الاختلاف، فروى عن مالك أنه قال: يقتل الوالد بولده إذا قتله عمداً، وهو قول عثمان البتي، ودفع من ذهب هذا المذهب: ما روى من الأثر في ذلك؛ لأنها كلها معلولة الأسانيد؛ والمشهور من مذهب مالك عند أصحابه: أن الرجل إذا ذبح ولده أو عمل به عملاً لا يشك في أنه عمد إلى قتله دون أدب، فإنه يقاد به؛ وإن حذفه بسيف أو عصا لم يقتل به.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي: لا يقاد والد بولده على حال، وكذلك الجد لا يقاد بابن ابنه.

وقال الحسن بن حي: يقاد الجد بابن الابن ولا يقاد الأب بابنه، وكان يميز شهادة الجد لابن ابنه.

وفي هذا الحديث أيضاً تغليظ الدية على الأب في قتله ابنه؛ لأن عمر غلظها على قتادة المدلجي في قتله ابنه. وقد يحتمل أن يكون قتله عمداً، ويحتمل أن يكون شبه عمد على مذهب من أثبت شبه العمد؛ وقد ذكرنا حكم الديات في العمد وشبهه، وفي الخطأ، وما يغلظ منها وما لا يغلظ، وكيف الحكم فيها ممهداً مبسوطاً في باب عبد الله ابن أبي بكر من هذا الكتاب، والحمد لله.

ولم يدخل مالك هذا الحديث في باب الديات، وإنما أدخله في باب ميراث العقل، فإن كان قتل قتادة المدلجي ابنه خطأ بأن يكون أراد غيره وأصابه، فالدية في ذلك على عاقلته؛ وإن كان أراد، فليس الحذف بالسيف من شأن القتل به؛ ولا خلاف بين العلماء أن من قصد إلى غيره بمحذرة يقال مثلها إنه عمد صحيح فيه القود، إلا أن يكون القتال أبا فإنهم اختلفوا فيه. وقد حكم مالك في حذف الرجل ابنه بالسيف بغير حكم الأجنبي في ذلك؛ لأن ذلك من الأجنبي عنده عمد يجب فيه القود؛ لأنه لا يعرف شبه العمد وينكره. وقد ذكرنا وجه العمد والخطأ، ووجه شبه العمد في القتل في كتاب الأجوبة عن المسائل المستقرية، وجرى من ذلك ذكر كاف في باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب.

وأما قول عمر في هذا الحديث لسراقة بن جعشم: اعدد على ماء قديد عشرين ومائة بعير. فإنه أراد أن يأخذ منها ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه حوامل، يختار ذلك في المائة والعشرين وهذا بين في الحديث، وهكذا التغليظ على الأب في دية الإبل.

وأما تغليظها في الذهب أو الورق على أهلها، فإنه ينظر إلى قيمة أسنان الدية غير مغلفة فتعرف، ثم ينظر إلى قيمة أسنان التغليظ، ثم يحكم بزيادة ما بينهما؛ فإن كان قيمة الأسنان في الخطأ ستمائة، وقيمة المغلفة ثمانمائة، فبين القيمتين مائتان - وذلك ثلث دية الخطأ - فيزداد على أهل الورق أو الذهب ثلث الدية، أو أقل أو أكثر على حسب ما بين القيمتين، وتكون الدية المغلفة على الأب في ماله. هذا مذهب مالك، وأصحابه، وعامة العلماء، ومعنى قول عمر - عندهم - لسراقة المدلجى: اعدد على ماء قديد كذا وكذا. قال له ذلك لأنه كان المخاطب بذلك لوجهته في قومه ومعرفة عمر به؛ لأنه أحد الصحابة، وكان سيد بنى مدلج، فاستغنى عمر بمخاطبته عن مخاطبة الأب؛ لأنه كان الذى قدم عليه بخير قتل قتادة المدلجى لابنه، فلذلك توجه الخير إليه، لا لأن ذلك على عاقلة قتادة. هذا قول من جعل الدية في قتل الأب ابنه في مال الأب، ومن جعلها على عاقلة يجعل الخطاب لسراقة؛ لأنه وجه قومه الذين يعقلون عنه، وهو يجمعها فيهم.

وذكره ابن وهب في موطنه - وقد تقدم إسناده، قال: أخبرني حفص بن ميسرة أن عبدالرحمن بن حرملة الأسلمى حدثه، قال: حدثني غير واحد «أن عديا الجذامى كان له امرأتان فاقتلتا فرمى إحداهما فماتت منها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: اعقلها ولا ترثها» (٥٥٤٢).

ومذهب مالك: أن الدية تغلظ على الأب في قتل ابنه، ولا تغلظ عنده على أحد الدية إلا على الأب أو الجد في قتل ابنه أو ابن ابنه، والأم في هذا مثل الأب. وتغلظ - عنده - الدية في الإبل، وفي الذهب والورق. وتغلظ في النفس وفي الأعضاء، وقد ذكرنا مذهبه ومذهب غيره في الديات المغلظات فيما سلف من هذا الكتاب - والحمد لله - فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا.

والحجة لمذهب مالك في قتل الأب بابنه ظاهر قول الله - عز وجل -: ﴿الْحَرَامُ

بالخز^(٥٥٤٣) ﴿النفس بالنفس﴾^(٥٥٤٤) ولم يخص أبا من غيره. وقوله - عز وجل -: ﴿ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب﴾^(٥٥٤٥) وحجة من لم ير قتله بابنه؛ الآثار المرفوعة عن النبي ﷺ في ذلك:

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أحمد بن صالح المقرئ، قال: حدثنا أبو الحسن محمد بن جعفر بن أحمد بن عمر الناقد - يعرف بابن الكوفى - قال: حدثنا إسحاق ابن أبي إسرائيل، قال: حدثنا محمد بن جابر، عن يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقاد والد بولد»^(٥٥٤٦).

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يقتل الوالد بالولد»^(٥٥٤٧).

ورواه ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، قال عمر: سمعت رسول الله ﷺ فذكره مثله سواء.

وقد روى هذا الخبر عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقه عن النبي ﷺ.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن الحسين بن صالح الحلبي، حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفى، حدثنا الهيثم بن خارجة، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن المثني ابن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقه بن مالك، عن النبي ﷺ، «أنه كان لا يقيد الأب من ابنه، ولا يقيد الابن من أبيه»^(٥٥٤٨).

(٥٥٤٣) البقرة ١٧٥.

(٥٥٤٤) المائدة ٤٥.

(٥٥٤٥) البقرة ١٧٩.

(٥٥٤٦) سبق تخريجه برقم ٥٧٩٥.

(٥٥٤٧) أخرجه الترمذى برقم ١٤٠١ ج ٤/١٩ كتاب الديات باب ٩، عن ابن عباس.

والدارقطنى ١٤١/٣، عن عمر بن الخطاب. وابن أبي شيبة ٤١٠/٩، عن عمر بن

الخطاب. وذكره بالكنز برقم ٢٠٨٢٩. وعزاه السيوطى إلى أحمد والترمذى وابن ماجه،

عن ابن عباس.

(٥٥٤٨) أخرجه الدارقطنى بنحوه ١٤٠/٣، عن عمر بن الخطاب.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الجهم؛ وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قالاً جميعاً: حدثنا عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لا تقام الحدود في المساجد، ولا يقاد بالولد الوالد»^(٥٥٤٩) وليس في حديث خلف بن القاسم، عن طاوس سقط - إن شاء الله - من الإسناد.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن مهران السراج، قال: حدثنا بشر بن موسى، قال: حدثنا خلاد بن يحيى المقرئ، عن قيس بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لا تقام الحدود في المساجد ولا يقاد بالولد الوالد».

قال أبو عمر: استفاض عند أهل العلم قوله ﷺ: «لا يقاد بالولد الوالد»^(٥٥٥٠). وقوله: «لا وصية لوارث»^(٥٥٥١) استفاضة هي أقوى من الإسناد - والحمد لله.

وأما منع القاتل عمداً من الميراث، فإنها عقوبة لاستعجاله إياه من غير وجهه؛ والمخطئ عند مالك ليس كذلك؛ لأنه لم يقصد إلى القتل، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾^(٥٥٥٢). فجعل ذلك كله كفارة، ومن كفر عنه قالوا: فلا عقوبة عليه - والله أعلم -؛ فلهذا لم يمنع عند مالك وجماعة معه الميراث، إلا أنه لا يرث من الدية عندهم، لأنها محمولة عنه، ويستحيل أن تحمل عنه إليه.

(٥٥٤٩) أخرجه الترمذي برقم ١٤١٠ ج ٤/١٩ كتاب الديات باب ٩، عن ابن عباس. وابن ماجه برقم ٢٥٩٩ ج ٢/٨٦٧ كتاب الحدود باب ٣١، عن ابن عباس. وأحمد ٤٣٤/٣ بنحوه، عن حكيم بن حزام. والدارمي ١٩٠/٢ بلفظه، عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ٣٢٨/٨ بنحوه عن حكيم بن حزام. والطبراني الكبير ٦/١١ بلفظه، عن ابن عباس. وابن أبي شيبة ٤٢/١٠ بنحو مختصراً، عن حكيم بن حزام. والحاكم بالمستدرک ٣٦٩/٤، عن ابن عباس. (٥٥٥٠) أخرجه الدارمي ١٩٠/٢، عن ابن عباس.

(٥٥٥١) أخرجه الترمذي برقم ٢١٢٠ ج ٤/٤٣٣ كتاب الوصايا باب ٥، عن أبي أمانة الباهلي والنسائي ج ٦/٣٤٧ كتاب الوصايا باب ٥، عن عمرو بن خارجة. وابن ماجه برقم ٢٧١٣ ج ٢/٥٠٩ كتاب الوصايا، باب ٦، عن أبي أمانة الباهلي. وأحمد ١٨٦/٤، عن عمرو بن خارجة. والبيهقي بالكبرى ٨٥/٦، عن أبي أمانة. والطبراني الكبير ٣٥/١٧، عن عمرو بن خارجة.

وفى هذا الحديث أيضا: أن القاتل لا يرث ولا يحجب، ألا ترى أن عمر رد إلى ابن قتادة المدلجى دية أخيه، ولم يعط الأب منها شيئا؛ وقال لأخى المقتول: خذها، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء».

وأجمع العلماء على أن القاتل عمدا لا يرث شيئا من مال المقتول، ولا من ديتيه. روى عن عمر وعلى أن القاتل عمدا لا خطأ لا يرث من المال، ولا من الدية شيئا، ولا مخالف لهما من الصحابة.

واختلفوا فى قاتل الخطأ، فقالت طائفة من أهل العلم: يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية، وإلى هذا ذهب مالك. وقال آخرون: لا يرث قاتل الخطأ من المال ولا من الدية كما لا يرث قاتل العمد؛ لأن الحديث عام فى كل قاتل؛ وإلى هذا ذهب الشافعى، وأبو حنيفة. ومعنى هذا عند جماعة من أهل النظر عقوبة لئلا يتطرق إلى الميراث بالقتل.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبه، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للقاتل من الميراث شيء» (٥٥٥٣)

وروى أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب أن قتادة - رجلا من بنى مدلج - قتل ابنه، فأخذ عمر منه مائة من الإبل، وقال: أين أخو المقتول؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل ميراث» (٥٥٥٤).

أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن أسد، حدثنا الحياش محمد بن محمد، حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب أن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء». قال يزيد بن هارون: وأخبرنا ابن أبى ذئب، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، «أن النبى ﷺ قضى

(٥٥٥٣) أخرجه أبو داود برقم ٣٠٤٣٥ برقم ج٤/١٨٨ كتاب الديات باب ٢١، عن ابن عمرو ابن العاص. والبيهقى بالكبرى ٢٢٠/٦، عن ابن عمرو بن العاص. والدارقطنى ٢٣٧/٤، عن ابن عمرو بن العاص. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٢٣ وعزاه السيوطى إلى البيهقى، عن ابن عمرو.

(٥٥٥٤) أخرجه ابن ماجه برقم ٢٦٤٦ ج٢/٨٨٤ كتاب الديات باب ١٤، عن عمر بن الخطاب. والدارقطنى ٢٣٧/٤، عن أبى هريرة. وابن أبى شيبه ٣٥٨/١١، عن عمرو بن الخطاب. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٢٥ وعزاه السيوطى إلى ابن ماجه، عن رجل.

أن لا يرث قاتل عمدا من الدية شيئاً» (٥٥٥٥).

رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة - أن النبي ﷺ قال: «القاتل لا يرث» (٥٥٥٦).

وروى أحمد بن حنبل، قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي نجيح، وعمرو بن شعيب، كلاهما حدثني عن مجاهد أن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء» (٥٥٥٧).

قال أحمد: وحدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن رجل سمع عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده، وليس لقاتل ميراث» (٥٥٥٨).

روى عبد الواحد بن زياد، عن الحجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن رجلاً قتل ابنه فغرمه عمر الدية مائة من الإبل ولم يورثه من الدية ولا من سائر ميراثه شيئاً، وقال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقتل والد بولد لقتلتك» (٥٥٥٩).

وروى أبو بكر بن عياش، عن مطرف، عن الشعبي، قال: قال عمر: «لا يرث قاتل خطأ ولا عمد» (٥٥٦٠).

وروى وكيع، عن الحسن بن صالح، عن ليث، عن أبي عمرو العبدى، عن علي،

(٥٥٥٥) أخرجه البيهقي بالكبرى بنحوه ٢١٩/٦، عن حرملة الأسلمي. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٣٥ وعزاه السيوطي إلى أبي داود في مراسيله والبيهقي، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٥٥٥٦) أخرجه أبو داود ج ٤/١٨٨ كتاب الديات باب ٢١ برقم ٤٥٦٤، عن ابن عمرو بن العاص. والبيهقي بالكبرى ١٨٧/٨، عن ابن عمرو بن العاص.

(٥٥٥٧) أخرجه أحمد ٤٩/١، عن عمر بن الخطاب. والبيهقي بالكبرى ٢١٩/٦، عن عمر بن الخطاب. والدارقطني ٩٥/٤، عن عمر بن الخطاب. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٣٣ وعزاه السيوطي إلى أحمد. والدارقطني والبيهقي، عن عمر بن الخطاب.

(٥٥٥٨) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٧٧٨٩ بنحوه ج ٩/٤٠٤، عن عمر بن الخطاب. وذكره بالكنز برقم ٣٠٤٣٢ وعزاه السيوطي إلى أبي داود والبيهقي، عن ابن عباس. وعبد الرزاق، عن عمرو بن شعيب مرسلاً.

(٥٥٥٩) سبق برقم ٥٨٠١.

(٥٥٦٠) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٧٧٨٩ ج ٩/٤٠٤، عن عمر بن الخطاب.

قال: «لا يرث القاتل من المال ولا من الدية شيئاً»^(٥٥٦١).

وروى ابن سيرين، عن عبيدة، قال: «لم يرث قاتل بعد صاحب البقرة»^(٥٥٦٢).

وروى الشعبي، عن علي وعبد الله، وزيد قالوا: «لا يرث قاتل عمدا ولا خطأ شيئاً»^(٥٥٦٣). وابن أبي ليلى، عن علي مثله، ومجاهد، عن عمر مثله، وبهذا قال مجاهد، وطاوس، وجابر بن زيد، وشريح، وإبراهيم، وعروة، والحكم بن عتيبة، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، والشافعي، وزفر، وشريك، والحسن بن صالح، ووكيعة، ويحيى بن آدم. كل هؤلاء يقول: لا يرث قاتل عمدا ولا خطأ من المال ولا من الدية شيئاً.

وقال سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، والزهرى، ومكحول، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز، وأبو ثور، وداود: «لا يرث قاتل العمد شيئاً ويرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية شيئاً»^(٥٥٦٤). وقالت طائفة من البصريين: يرث من ماله وديته جميعاً.

وروى عن مجاهد أن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية.

* * *

٤ - باب جامع العقل

٦٥٥ - حديث ثابن لابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة متصل مسند:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «جرح العجماء جبار وفي الركاز الخمس»^(٥٥٦٥) قال مالك: وتفسير الجبار أنه لا دية فيه.

(٥٥٦١) أخرجه عبدالرزاق بنحوه بالمصنف برقم ١٧٧٩٣ ج ٤٠٥/٩، عن إبراهيم.

(٥٥٦٢) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٧٩٥ ج ٤٠٥/٩، عن عبيدة.

(٥٥٦٣) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٧٨٩ ج ٤٠٤/٩، عن عمر بن الخطاب.

(٥٥٦٤) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧٧٧٧، ١٧٧٧٦ ج ٤٠٠/٩، عن عطاء.

(٥٥٦٥) أخرجه البخارى ج ٢/٢٥٨ كتاب الزكاة باب فى الزكاة الخمس، عن أبى هريرة.

ومسلم ج ٣/١٣٣٤ كتاب الحدود باب ١١ رقم ٤٥، عن أبى هريرة. والنسائى ٤٥/٥

كتاب الزكاة باب المعدن، عن أبى هريرة. وأحمد ٤٧٥/٢، عن أبى هريرة. والبيهقى

بالكبرى ١٥٥/٤، عن أبى هريرة. والدارمى ١٩٦/٢، عن أبى هريرة. والبغوى بشرح

السنة ٥٧/٦، عن أبى هريرة.

قال أبو عمر: لا يختلفون أن الجبار: الهدر الذي لا أَرش فيه، ولا دية على ما قال مالك - رحمه الله - قال الشاعر:

كَمْ مَلِكٍ نَزَعَ الْمَلِكُ عَنْهُ وَجَبَّارٌ بِهَا دَمُهُ جَبَّارٌ^(٥٥٦٦)

هكذا روى هذا الحديث جمهور الرواة عن مالك كما رواه يحيى، ورواه القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، لم يذكر أبا سلمة هكذا ذكره إسماعيل القاضي عن القعنبي، وهو عندنا في الموطأ للقعنبي من رواية على بن عبدالعزيز وغيره عن القعنبي.

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، وأبي سلمة جميعاً، عن أبي هريرة مسنداً كما رواه يحيى وغيره في الموطأ، هكذا ذكره القعنبي في كتاب الديات في الموطأ، وذكر في كتاب الزكاة فقال فيه: مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «في الركاز الخمس»^(٥٥٦٧). هكذا ذكره القعنبي في كتاب الزكاة اختصر إسناده ولفظه. وذكره يحيى في كتاب الزكاة مختصراً للفظ، وجاء بإسناده كاملاً، فقال عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «وفي الركاز الخمس». وأما ابن القاسم في رواية سحنون، فرواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب أن رسول الله ﷺ مرسلًا هكذا. وأما اختلاف أصحاب ابن شهاب في إسناده هذا الحديث فرواه ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ لم يذكر أبا سلمة، هكذا حدث عنه ابن أبي شعبة وغيره، ورواه الليث بن سعد كما رواه مالك سواء، عن ابن شهاب، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «العجماء جرحها جبار»^(٥٥٦٨) الحديث بتمامه

(٥٥٦٦) جبار الأولى: بتشديد الباء: أى المتمرد، والثانية بتخفيفها: جبار، ومعناها: هدر. انظر لسان العرب لابن منظور ٤/١١٧: ١١٣ مادة (جبر).

(٥٥٦٧) أخرجه البخارى جـ ٢٥٨/٢ كتاب الزكاة باب المعدن، عن أبي هريرة. ومسلم جـ ١٣٣٤/٣ كتاب الحدود رقم ٤٥، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٣٠٨٥ كتاب الخراج والإمارة والفتى باب ما جاء في الركاز، عن أبي هريرة. والترمذى برقم ١٣٧٧ جـ ٦٥٢/٣ كتاب الأحكام باب ٣٧، عن أبي هريرة. وابن ماجة برقم ٩٢٥ جـ ٨٣٩/٢ كتاب اللقطة باب ٤، عن أبي هريرة. وأحمد ١/٣١٤، عن ابن عباس. والدارمي ١٩٦/٢، عن أبي هريرة.

(٥٥٦٨) أخرجه البخارى جـ ٢١/٩ كتاب الديات، عن أبي هريرة. ومسلم جـ ١٣٣٤/٣ كتاب الحدود رقم ٤٥، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٤٥٩٣ جـ ١٩٦/٤ كتاب الديات باب العجماء والمعدن والبئر جبار، عن أبي هريرة. والترمذى برقم ٦٤٢ جـ ٢٥/٣ كتاب=

سواء. وكذلك رواه معمر، وابن جريج، ذكر عبدالرزاق، عن معمر، وابن جريج، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «العجماء جبار والبئر جرحها جبار والمعدن جرحه جبار وفي الركاز الخمس»^(٥٥٦٩) والعجماء عند العرب كل بهيمة وسبع وحيوان غير ناطق مفصح.

قال الشاعر يصف كلبا:

يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلا يكلمه من حبه وهو أعجم
وقال أحمد بن ثور يصف حمامة:

ولم أر محزونا له مثل صوتها ولا عربيا شاقه صوت أعجما
قال ابن جريج: والجبار في كلام أهل تهامة: الهدر، والركاز ما وجد في معدن وما استخراج منه، وما وجد من مال مدفون كان قبل هذه الأمة، وقال ابن جريج: وأقول هو مغنم. وقال أهل اللغة الجبار: الهدر الذي لا يجب فيه شيء وجرح العجماء جنايتها. وأجمع العلماء على أن العجماء إذا جنت جناية نهارا أو جرحت جرحا لم يكن لأحد فيه سبب أنه هدر، لا دية فيه على أحد ولا أرش. واختلفوا في المواشى يهملها صاحبها، ولا يمسكها ليلا فتخرج فتفسد زرعاً أو كرماً أو غير ذلك من ثمار الحوائط والأجنة وخضرها، وسنذكر اختلافهم في ذلك ونوضح القول فيه عند ذكر حديث ابن شهاب، عن حرام بن سعد بن محيصة من كتابنا هذا - إن شاء الله -. ولا خلاف بينهم أن ما أفسدت المواشى وحتت نهاراً من غير سبب آدمى أنه هدر من الزروع وغيرها إلا ما روى عن مالك، وبعض أصحابه في الدابة الضارية المعتادة الفساد، على ما سنذكره إن شاء الله تعالى في باب ابن شهاب، عن حرام بن محيصة. وأما السائق للدابة أو راكبها أو قائدها فإنهم عند جمهور العلماء من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من الخلفين، ضامنون لما جنت الدابة من أجلهم وبسببهم، وقال داود، وأهل الظاهر: لا ضمان في جرح العجماء على أحد على أي حال كان برجل أو بمقدم لأن رسول الله ﷺ جعل جرحها جبارة ولم يخص حالا من حال. قالوا: فلا

= الزكاة باب ١٦، عن أبي هريرة. والنسائي ٤٥/٥ كتاب الزكاة باب المعدن، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٢٦٧٣ ج ١/٢ ٨٩١ كتاب الديات باب ٧٢، عن أبي هريرة. وأحمد ٢/٢٣٩، عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٤/١٥٥، عن أبي هريرة. والدارمي ٢/١٩٦، عن أبي هريرة. والطبراني الكبير ١٧/١٤، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده. وابن أبي شيبة ٩/٢٧١، عن أبي هريرة.

(٥٥٦٩) أخرجه عبدالرزاق برقم ١٨٣٧٣ ج ١٠/٦٦، عن أبي هريرة.

ضمان على أحد بسبب جناية عجماء إلا أن يكون حملها على ذلك وأرسلها عليه، فتكون حينئذ كالألة فيضمن بجناية نفسه وقصده إلى إفساد مال غيره، والجناية عليه. قالوا: وكذلك إذا تعدى في إرسالها أو ربطها في موضع لا يجب له ربطها فيه، وأما من لم يقصد إلى ذلك فلا يضمن جناية دابة وإن كان سبب ذلك إذا فعل من ركوبها وسيارتها، وقيادتها، وإرسالها ما له فعله، فلا يضمن إلا الفاعل القاصد، إلا أن يجمعوا على غيره في موضع ما فيجب التسليم لإجماعهم في ذلك الموضع خاصة.

قال أبو عمر: لا خلاف علمته أن ما جنت يد الإنسان خطأ أن يضمنه في ماله، فإن كان دما فعلى عاقلته تسليما للسنة المجتمع عليها.

وقد روى عن جماعة من الصحابة، والتابعين ضمان السائق، والراكب، والقائد، على الأصل الذي قدمنا فافهمه. وجاء عن عمر بن الخطاب: أنه ضمن الذي أجرى فرسه عقل ما أصاب الفرس. وذكر ابن وهب، قال: أخبرني يونس، وابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، أنه سئل عن رجل قاد بدنة فأصاب طيرا فقتلته، فقال: إن كان يقودها أو يسوقها حتى أصابت الطير، فقد وجب عليه جزاء ما قتلت، وإن لم يكن يقودها ولا يسوقها فليس يجب عليه جزاء ما أصابت. وقال ابن سيرين: كانوا لا يضمنون من «النفحة»^(٥٥٧٠) ويضمنون من رد العنان. وقال حماد: لا يضمن النفحة إلا أن ينحس الإنسان الدابة، وعن شريح مثله. وقال حماد أيضا: إذا ساق المكارى حمارا عليه امرأة فتخر فلا شيء عليه. وقال الشعبي: إذا ساق الدابة فأتعبها فهو ضامن لما أصابت وإن كان مسترسلا لم يضمن. وذكر إسماعيل القاضي، قال: حدثنا الهروي، قال: حدثنا أشعث، عن ابن سيرين، عن شريح: أنه كان يضمن الفارس ما أوطأت دابته بيد أو رجل ويبرئ، من النفحة. قال إسماعيل: وقاله الحسن والنخعي، وذلك لأن الراكب كان سببه. وقال مالك: إن فزعها الراكب أو عنتها ضمن ما أصابت برجلها، وإن لم يفزعها ولم يعتنها لم يضمن ما أصابت برجلها ويضمن ما أصابت بمقدمها على كل حال.

وقال أبو حنيفة وأصحابه، في نفحة الدابة برجلها إذا كان صاحبها يسير عليها فالضمان عليه. وقد روى عن شريح أنه أبطل النفحة بالرجل. قال الطحاوي: لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب فهو جبار على كل حال، ويمكنه التحفظ من اليد والقم فعليه ضمانه.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا ضمان على أصحاب البهائم فيما تفسد وتجنى عليه، لا فى الليل ولا فى النهار إلا أن يكون راكبا أو سائقا أو قائدا أو مرسلا. وقال الشافعى: الضمان عن البهائم على وجهين أحدهما: ما أصابت من الزرع بالليل فأفسدته، والوجه الثانى: إذا كان الرجل راكبا فما أصابت بيدها أو رجلها أو فمها أو ذنبها من نفس أو جرح، فهو ضامن؛ لأن عليه منعها فى تلك الحال، من كل ما تلتف به شيئا. قال: وكذلك إذا كان سائقا أو قائدا، وكذلك الإبل المقطرة بالبعير؛ لأنه قائدها. قال: ولا يجوز فى هذا إلا ضمان كل ما أصابت به الدابة تحت الراكب، أو لا يضمن إلا ما حملها عليه. لا يصح إلا أحد هذين القولين، فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها، فهو تحكم، قال: وأما ما روى عن النبى ﷺ من أن الرجل جبار، فهذا خطأ؛ لأن الحفاظ لم يحفظوه هكذا، قال: ولو أوقفها فى موضع ليس له أن يوقفها فيه، ضمن ولو أوقفها فى ملكه، لم يضمن. قال: ولو جعل فى داره كلبا عقورا أو حباله فدخل إنسان فقتله الكلب، لم يكن عليه شيء، قال المزنى: سواء عندى أذن لذلك الإنسان أن يدخل أو لم يأذن. وقال ابن شبرمة وابن أبى ليلى: يضمن ما أتلقت الدابة برجلها إذا كان عليها أو قادها أو ساقها، كما يضمن ما أتلقت وهو عليها بغير رجلها كقول الشافعى سواء.

وقال الأوزاعى، والليث بن سعد فى هذا الباب كله كقول مالك لا يضمن ما أصابت الدابة برجلها من غير صنعة، ويضمن ما أصابت بيدها ومقدمها إذا كان راكبا عليها أو سائقا لها أو قائدا.

قال أبو عمر: من فرق بين الرجل، والمقدم فى راكب الدابة وسائقها وقائدها فحجته أنه يمكنه التحفظ من جناية فمها ويدها إذا كان راكبا عليها أو قائدا لها، ولا يمكنه ذلك من رجلها. ومن حجته أيضا ما روى عن النبى ﷺ أنه قال: «الرجل جبار»^(٥٥٧١) وهذا لا يثبت أهل العلم بالحديث، وله إسنادان، أحدهما: رواه الثورى وغيره، عن أبى قيس الأودى، عن هزيل بن شرحبيل: أن النبى ﷺ قال: «البير جبار والرجل جبار والعجماء جبار وفى الركاز الخمس»^(٥٥٧٢).

(٥٥٧١) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٩٢ ج ٤/١٩٥ كتاب الديات باب فى الدابة تنفخ برجلها، عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ٣٤٣/٨، عن أبى هريرة. وابن أبى شيبة ٢٧٠/٩، عن هزيل. والدارقطنى ١٥٢/٣، عن أبى هريرة. وذكره بالكنز برقم ٣٩٨٦٧ وعزاه السيوطى إلى أبى داود وابن ماجه، عن أبى هريرة.
(٥٥٧٢) أخرجه الدارمى ١٩٦/٢، عن أبى هريرة.

وهذا حديث مرسل، هكذا رواه الثوري، وغيره، عن أبي قيس، هذا ورواه زياد بن عبد الله البكائي، عن الأعمش، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ فوصله وأسنده وليس زياد البكائي ممن يحتج به إذا خالفه مثل الثوري، وأبو قيس أيضا ليس ممن يحتج به في حكم ينفرد به، والإسناد الآخر ما رواه سفيان بن حسين الواسطي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الرجل جبار» وهذا حديث لا يوجد عند أحد من أصحاب الزهري إلا سفيان بن حسين، وهو عندهم فيما ينفرد به لا تقوم به حجة.

وقد روى معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «النار جبار»^(٥٥٧٣) وقال يحيى بن معين: أصله «البير جبار» ولكنه صحفه معمر.

قال أبو عمر: في قول ابن معين هذا نظر، ولا يسلم له حتى يتضح.

حدثنا محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، أخبرنا جعفر بن عبد الواحد، قال: قال لنا ابن عقبة بن عبد الغافر: أخبرنا مسلمة بن علقمة، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «النار جبار والبير جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس»^(٥٥٧٤) وقد كان الشعبي - رحمه الله - يفتي بأن الرجل جبار. رواه أبو فروة، والشيباني، عن الشعبي.

قال أبو عمر: لا أعلم خلافا عن مالك، وأصحابه، وسائر فقهاء الأمصار من أهل الحجاز، والعراق، والشام أن من أوقف دابته في موضع ليس له أن يوقفها فيه، ولا يجوز له ذلك من طريق ضيق أو غير ذلك مما ليس له أن يفعله، فجت جناية أنه ضامنهما، وإن أوقفها في موضع يعرف الناس مثله، توقف فيه الدواب، أو يوقف فيه مثل دابته.

قال ابن حبيب: نحو دار نفسه أو باب المسجد أو دار العالم أو القاضى أو ما أشبه ذلك فلا ضمان عليه فيما جنت. وكذلك إذا أرسلها في موضع ليس له أن يرسلها فيه ضمن ما جنت. وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: «والبير جبار» فمعناه أنه لا ضمان على

(٥٥٧٣) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٩٤ ج٤/١٩٦ كتاب الديات باب في النار تعدى، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٢٦٧٦ ج٢/٨٩٢ كتاب الديات باب ٢٧، عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٣٤٤/٨، عن أبي هريرة. والدارقطني ١٥٣/٣، عن أبي هريرة وذكره بالكنز برقم ٣٩٨٦٦ وعزاه السيوطي إلى أبي داود وابن ماجه، عن أبي هريرة.

(٥٥٧٤) سبق بنحوه برقم ٥٨٢٣.

رب البير، وحافرها إذا سقط فيها إنسان أو دابة أو غير ذلك فتلف وعطب، هذا إذا كان حافر البير قد حفرها في موضع يجوز له أن يحفرها فيه، مثل أن يحفرها في فنائها، أو في ملكه، أو في داره أو صحراء للماشية أو في طريق واسع محتمل ونحو ذلك. وهذا كله قول مالك، والشافعي وداود، وأصحابهم، وقول الليث بن سعيد. قال ابن القاسم: قال مالك: للإنسان أن يحفر في الطريق بيرا يحدثها للمطر، وله أن يحفر إلى جنب حائطه مرحاضا وله أن يحدث في داره ميزابا ولا يضمن ما عطب بشيء من ذلك. قال: وما حفره في الطريق مما لا يجوز له لضيق الطريق أو لغير ذلك ضمن ما عطب به. وقال ابن القاسم أيضا، عن مالك: إن حفر في داره بيرا لسارق يرصده ليقع فيه، أو وضع له حبالا أو شيئا يتلف به السارق، فدخل فعطب فهو ضامن.

قال أبو عمر: وجه قوله هذا أنه لم يحفر البير لمنفعته، وإنما حفرها قاصدا ليعطب بها غيره فهو الجاني حينئذ - والله أعلم - . وأما الشافعي فلا ضمان عليه عنده في هذا فيما علمت، وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف ومحمد: له أن يحدث في الطريق ما لا يضر به، قالوا: وهو ضامن لما أصابه.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: «والبير جبار» يدفع الضمان عن ربها في كل ما سقط فيها بغير صنيع آدمي، والله أعلم. وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: «والمعدن جبار» فتأويله أن المعادن المطلوب فيها الذهب، والفضة تحت الأرض إذا سقط شيء منها، وانهار على أحد من العاملين فيها فمات أنه هدر، لا دية له في بيت المال، ولا غيره، وكذلك من سقط فيها فعطب بعد حفرها. وأما قوله ﷺ: «وفى الركائز الخمس» فإن العلماء اختلفوا في الركاز، وفي حكمه، فقال مالك: الركاز في أرض العرب للواجد، وفيه الخمس. قال: وما وجد من ذلك في أرض الصلح، فإنه لأهل تلك البلاد، ولا شيء للواجد فيه، قال: وما وجد في أرض العنوة فهو للجماعة الذين افتتحوها وليس لمن أصابه دونهم ويؤخذ خمسة. قال ابن القاسم: كان مالك يقول في العروض، والجوهر، والحديد، والرصاص، ونحوه يوجد ركازا، أن فيه الخمس، ثم رجع، فقال: لا أرى فيه شيئا، ثم آخر ما فارقناه عليه: أن قال فيه الخمس. وقال إسماعيل بن إسحاق: كل ما وجده المسلمون في حرب الجاهلية من أرض العرب التي يفتتحها المسلمون من أموال الجاهلية ظاهرة أو مدفونة في الأرض، فهو الركاز ويمرر بالغنائم يكون لمن وجده أربعة أحماس ويكون سبيل خمسة، سبيل خمس الغنائم، يجتهد فيه الإمام على ما يراه من صرفه في الوجوه التي ذكر الله من مصالح المسلمين. قال: وإنما حكم للركاز بحكم الغنيمة؛ لأنه مال كافر وجده مسلم، فأنزل منزلة من قاتله وأخذ ماله، فإن له

أربعة أخماسه، وقال الثوري في الركاز يوجد في الدار أنه للواجد دون صاحب الدار وفيه الخمس.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، ومحمد: الركاز من الذهب والفضة وغيرهما مما كان من دفن الجاهلية أو البدرة أو القطعة يكون تحت الأرض فيوجد بلا مؤنة وفيه الخمس وقول الطبري كقولهم سواء. وقال أبو حنيفة، ومحمد في الركاز يوجد في الدار: أنه لصاحب الدار دون الواجد، وفيه الخمس. وقال أبو يوسف: هو للواجد، وفيه الخمس. وإن وجد في فلاة فهو للواجد في قولهم جميعا، وفيه الخمس، ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العنوة. وسواء عندهم أرض العرب، وغيرها، وجائز عندهم لواجده أن يحبس الخمس لنفسه، إذا كان محتاجا، وله أن يعطيه للمساكين.

قال أبو عمر: وجه هذا عندى من قولهم: أنه أحد المساكين. وأنه لا يمكن السلطان إن صرفه عليهم أن يعمهم به. وقال الشافعي: الركاز دفن الجاهلية العروض وغيرها، وفيه الخمس، وسواء وجد في أرض عنوة أو صلح، بعد أن لا يكون في ملك أحد، فإن وجد في ملك غيره فهو له إن ادعاه وفيه الخمس، وإن لم يدعه فهو للواجد، وفيه الخمس، قال: وإن أصاب شيئا من ذلك في أرض الحرب أو منازلهم فهو غنيمة له وللجيش وإنما يكون للواجد ما لا يملكه العدو مما لا يوجد إلا في الفيافي.

قال أبو عمر: أصل الركاز في اللغة: ما ارتكز بالأرض من الذهب والفضة وسائر الجواهر، وهو عند الفقهاء أيضا كذلك؛ لأنهم يقولون في البدرة التي توجد في المعدن مرتكزة بالأرض. لا تنال بعمل ولا بسعى ولا نصب، ففيها الخمس؛ لأنها ركاز. ودفن الجاهلية لأموالهم عند جماعة العلماء ركاز لا يختلفون فيه إذا كان دفنه قبل الإسلام من الأمور العادية، وأما ما كان من ضرب الإسلام، فحكمه عندهم حكم اللقطة لأنه ملك مسلم، لا خلاف بينهم في ذلك، فقف على هذا الأصل. وقد استدل بعض أصحابنا وغيرهم من هذا الحديث بقوله ﷺ: «والمعدن جبار وفي الركاز الخمس» على أن الحكم في زكاة المعادن غير الحكم في الركاز؛ لأنه ﷺ قد فصل بين المعادن والركاز، بالواو الفاصلة، ولو كان المعدن والركاز حكمهما سواء لقال ﷺ: والمعدن جبار وفيه الخمس. فلما قال: «العجماء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس» علم أن حكم الركاز غير حكم المعدن فيما وجد منه والله أعلم. وقد استدل قوم بما ذكرنا وفي ذلك عندى نظر. وقد اختلف الفقهاء فيما يؤخذ من المعادن.

فقال أبو حنيفة وأصحابه، فيما خرج من المعادن من الذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص: الخمس، وما كان في المعدن من الذهب، والفضة بعد إخراج الخمس اعتبر كل واحد فيما حصل بيده ما يجب فيه الزكاة، فزكاه لتمام الحول إن أتى عليه وهو نصاب عنده الحول. هذا إذا لم يكن معه ذهب أو فضة وجبت فيه الزكاة، وإن كان عنده من ذلك ما تجب فيه الزكاة ضمه إلى ذلك، وزكاه. وكذلك عندهم كل فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها، وتزكى بحول الأصل وهو قول الثوري، قالوا: وكل ما ارتكز بالأرض من ذهب أو فضة أو غيرهما من الجواهر، فهو ركاز، وفيه الخمس في قليله وكثيره على ظاهر قوله ﷺ: «وفي الركائز الخمس». وقال الأوزاعي: في ذهب المعدن وفضته الخمس ولا شيء غيرهما. وقال مالك، وأصحابه: لا شيء فيما يخرج من المعادن من ذهب أو فضة حتى يكون عشرين مثقالا ذهباً أو خمس أواق فضة، وإذا بلغنا هذا المقدار وجب فيهما الزكاة، وما زاد فيحسب ذلك مادام في المعدن نيل، فإن انقطع ثم جاء بعد ذلك نيل آخر، فإنه يبتدأ فيه الزكاة مكانه. والمعدن عندهم بمنزلة الزرع تؤخذ منه الزكاة في حينه، ولا ينتظر به حولا، فإن انقطع عمله، ولم يكمل فيما خرج بذلك العمل نصاب ثم ابتدأ العمل لم يضم ما خرج إلى ما حصل بالعمل الأول، كزرع ابتدئ حصاده. قال: وإن وجد الذهب والفضة في المعدن من غير كثير عمل كالبدرة وشبهها فهو بمنزلة الركاز، وفيه الخمس. قال مالك: وما وجد في المعدن بغير عمل فهو ركاز، فيه الخمس. وقد مضى ذكر زكاة المعدن خاصة في باب ربعة. وهذا كله تحصيل مذهب مالك عند جماعة أصحابه.

وروى ابن سحنون، عن أبيه، عن ابن نافع، عن مالك: في البدرة تخرج من المعدن أن فيها الزكاة، وإنما الخمس في الركاز وهو دفن الجاهلية. قال مالك: ولا شيء فيما يخرج من المعادن من غير الذهب، والفضة، والمعادن في أرض العرب والعجم. وقال في المعدن في أرض الصلح: إذا ظهر فيها فهو لأهلها ولهم أن يمنعوا الناس من العمل فيها وأن يأذنوا لهم، ولهم ما يصالحون عليه من خمس أو غيره. قال مالك: وما فتح عنوة فهو إلى السلطان يفعل فيه ما يشاء. وقال سحنون في رجل له معادن: أنه لا يضم ما في واحد منها إلى غيرها، ولا يزكى إلا عن مائتي درهم أو عشرين دينارا في كل واحد. وقال محمد بن مسلمة: يضم بعضها إلى بعض، ويزكى الجميع كالزرع. وذكر المزني، عن الشافعي، قال: وأما الذي أنا واقف فيه، فما يخرج من المعادن. قال المزني: الأولى به على أصله أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة تزكى لحوله بعد إخراجها. قال: وقال الشافعي: ليس في شيء أخرجه المعادن زكاة غير الذهب والورق. وقال عنه

الربيع في البويطى: ومن أصاب من معدن ذهباً أو ورقاً فقد قيل: هو كالفائدة. يستقبل بها الحول. وقيل: إذا بلغ ما تجب فيه الزكاة زكاه مكانه. وقال الليث بن سعد: ما يخرج من المعادن من الذهب، والفضة فهو بمنزلة الفائدة تستأنف به حولا، ولا تجرى فيه الزكاة إلا مع مرور الحول، وهو قول الشافعى، فيما حصله المزنى من مذهبه، وقول داود وأصحابه. قال داود: وما خرج من المعادن فليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية، وفيه الخمس لغير الواجد. وما يخرج من المعادن فهو فائدة إذا حال عليها الحول عند مالك صحيح الملك، وجبت فيها الزكاة فى الفضة والذهب على مقداريهما. وحجة مالك، فى إيجابه الزكاة فى المعادن حديث ربيعة بن أبى عبدالرحمن: «أن النبى ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزنى المعادن القبلية، فترك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة»^(٥٥٧٥) وهذا حديث منقطع الإسناد لا يحتج بمثله أهل الحديث. ولكنه عمل يعمل به عندهم فى المدينة واحتج الشافعى، بحديث عبدالرحمن بن أبى نعم، عن أبى سعيد الخدرى: أن النبى ﷺ أعطى قوما من المؤلفة قلوبهم ذهبا فى تربتها، بعثها على من اليمن، قال: والمؤلفة إنما حقهم فى الزكوات فتبين بهذا أن المعادن سنتها سنة الزكاة. حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عبدالرحمن بن أبى نعم، عن أبى سعيد الخدرى: أن على بن أبى طالب بعث بذهبة فى تربتها إلى رسول الله ﷺ فقسمها بين أربعة نفر: الأقرع بن حابس الحنظلى، وعيينة بن الفزاري، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بنى كلاب. وزيد الطائي أحد بنى نيهان^(٥٥٧٦)، وحدثنا سعيد، قال: حدثنا قاسم، قال وحدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن ابن أبى نعم، عن أبى سعيد الخدرى، قال: بعث على من اليمن إلى رسول الله ﷺ بذهبة فى آدم مقروظ ولم تحصل من تربتها فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر بين زيد الخير، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، وابن علاثة أو عامر بن الطفيل. وذكر الحديث وقال الطحاوى: قد أعطى رسول الله ﷺ هؤلاء من غنائم خيبر، وهم المؤلفة، قال: وعلى أن عليا لم يكن على الصدقة؛ لأن رسول الله ﷺ لم يكن يستعمل على الصدقة أحدا من بنى هاشم، وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا

(٥٥٧٥) أخرجه أبو داود برقم ٣٠٦١ ج٣/١٧٠ كتاب الخراج والإمارة والفتىء باب فى إقطاع الأرضين، عن ربيعة بن أبى عبدالرحمن.

(٥٥٧٦) أخرجه البخارى ٢٢٧/٩ كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿تَمْرُجُ الْمَلَكَةُ﴾ عن أبى سعيد.

قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: سمعناه من داود بن شاپور، ويعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ فى كنز وجده رجل: «إن كنت وجدته فى قرية مسكونة أو فى سبيل ميتاء فعرفه، وإن كنت وجدته فى قرية جاهلية أو فى قرية غير مسكونة أو فى غير سبيل ميتاء ففیه وفى الركاز الخمس» (٥٥٧٧).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو يحيى بن أبى مسرة، قال: حدثنا مطرف، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبى سلمة، عن أبى هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «فى الركاز الخمس» (٥٥٧٨).

* * *

(٥٥٧٧) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٦٥/٢، عن ابن عمرو بن العاص. والحميدى بالمسند برقم ٥٩٧ ج ٢/٢٧٢، عن ابن عمرو بن العاص.
(٥٥٧٨) سبق برقم ٥٨٢١.

كتاب القسامة

١ - باب تبذئة أهل الدم فى القسامة

٦٥٦ - مالك عن أبى ليلى الأنصارى - حديث واحد:

قال أبو عمر: اختلف فى اسم أبى ليلى هذا ف قيل اسمه عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبى حثمة. وقيل: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، وقيل: داود بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل. وقال فيه ابن إسحاق: أبو ليلى عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل بن أبى حثمة.

مالك، عن أبى ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبى حثمة، «أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله وحبيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى حبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح فى فقير بئر أو عين، فأتى يهود فقال: أنتم والله قتلتموه، فقالوا: والله ما قتلناه؛ فأقبل حتى قدم على قومه، فذكر لهم ذلك؛ ثم أقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه، وعبد الرحمن؛ فذهب حبيصة ليتكلم - وهو الذى كان يخبر فقال له رسول الله ﷺ: كبر كبر - يريد السن.

فتكلم حويصة، ثم تكلم حبيصة، فقال رسول الله ﷺ: «إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب». فكتب إليهم رسول الله ﷺ فى ذلك، فكتبوا: إنا والله ما قتلناه؛ فقال رسول الله ﷺ لحويصة، وحبيصة وعبد الرحمن: أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ فقالوا: لا، قال: فتحلف لكم يهود؟ قالوا: ليسوا بمسلمين؛ فوداه رسول الله ﷺ من عنده، فبعث إليهم مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار، قال سهل: لقد ركضتني منها ناقة حمراء» (٥٥٧٩).

هكذا قال يحيى، عن مالك فى هذا الحديث: عن أبى ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن سهل، عن سهل أنه أخبره رجال من كبراء قومه؛ وتابعه على ذلك ابن وهب، وابن بكير وليس فى روايتهم ما يدل على سماع أبى ليلى من سهل بن أبى حثمة. وقال ابن القاسم، وابن نافع، والشافعى، وأبو المصعب، ومطرف، عن مالك فيه أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

(٥٥٧٩) أخرجه البخارى ج-٩/١٣٦ كتاب الأحكام باب كتاب الحاكم إلى عماله، عن معمر بن أبى

حثمة. ومسلم ج-٣/١٢٩٤ كتاب القسامة باب القسامة رقم ٦، عن سهل بن أبى حثمة.

وقال القعنبي، وبشر بن عمر الزهراني فيه عن مالك، عن أبي ليلى أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه، وذلك كله - وإن اختلف لفظه - يدل على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة.

ورواية التنيسي لهذا الحديث نحو رواية ابن القاسم، والشافعي.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عمر بن محمد بن القاسم، ومحمد بن أحمد بن كامل ومحمد بن أحمد بن المسور، قالوا: حدثنا بكر بن سهل، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا مالك، حدثنا أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل، ومحبيصة خرجا إلى خير. فذكر الحديث بتمامه. فلا معنى لإنكار من أنكر سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة، وقوله مع ذلك إنه مجهول لم يرو عنه غير مالك بن أنس، وليس كما قال. وليس بمجهول.

وقد روى عنه محمد بن إسحاق، ومالك، وحديثه هذا متصل - إن شاء الله - صحيح، وسماع أبي ليلى من سهل صحيح. ولأبي ليلى رواية عن عائشة، وجابر، وقد مضى القول في معنى هذا الحديث ممهدا مبسوطا في باب يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار من هذا الكتاب - والحمد لله، فلا معنى لتكرير ذلك هاهنا.

قال أبو عمر: لاحجة لمن جعل قوله في هذا الحديث: «إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يأذنوا بحرب» حجة في إبطال القود بالقسامة؛ لأن قوله فيه: «تحلفون وتستحقون دم صاحبكم» يدل على القود، فإن ادعى مدع أنه أراد بقوله: دم صاحبكم - ما يجب بدم صاحبكم - وهي الدية فقد ادعى باطنا لا دليل عليه، والظاهر فيه القود - والله أعلم - ولا يخرج حديث أبي ليلى هذا على مذهب مالك، إلا أن يجعل مخاطبة النبي ﷺ بذلك بعد عفو من يجوز له العفو من ولادة الدم عن القتل على أخذ الدية؛ ويخرج على مذهب الشافعي بعد أن يحلف ولادة للدم؛ ويخرج على مذهب أبي حنيفة بعد أن يحلف المدعى عليهم للدم.

وقد بان في حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في هذه القصة معنى قوله: إما أن يدوا صاحبكم، وأن ذلك كان بعد الإخبار بأنهم إن حلفوا خمسين يمينا على رجل أعطوه برمته، وهذا هو القود بعينه. وكذلك في رواية حماد بن زيد وغيره، عن يحيى ابن سعيد - لهذا الحديث عن بشير بن يسار، وقد ذكرناه في باب من هذا الكتاب؛ وجدت في أصل سماع أبي - رحمه الله - بخطه أن محمد بن أحمد بن قاسم حدثهم،

قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا نصر بن مرزوق، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا ابن لهيعة، قال: حدثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن عبد الله بن سهل الأنصاري وجد مقتولا بخير عند قباء رجل من اليهود، فأتوا به رسول الله ﷺ، فأراد عبد الرحمن بن سهل أن يتكلم، فقال رسول الله ﷺ: «إنه الكبرياء عبد الرحمن، فليتكلم الأكبر»؛ فتكلم عمه فقال: يا رسول الله، إنا وجدنا أخانا مقتولا عند قباء هذا اليهودي، فقال رسول الله ﷺ: «تقسمون خمسين يمينا أنه قتل صاحبكم فأدفعه إليكم برمته؟» قالوا: كيف نقسم على ما لا علم لنا به؟ فقال: يناقلونكم خمسين يمينا ما قتلوا صاحبكم؛ فقالوا: يا رسول الله، إنهم يهود ونحن مسلمون؛ فكتب رسول الله ﷺ إلى أهل خيبر أن أدوا مائة من الإبل وإلا فأذنوا بحرب من الله ورسوله؛ وأعانهم ببضع وثلاثين ناقة، وهو أول دم كانت فيه القسامة» (٥٥٨٠).

قال أبو عمر: في هذا الحديث من الفقه ضروب قد ذكرناها وذكرنا من تعلق بها من الفقهاء، ومن خالفها وإلى ما خالفها من الأثر في باب يحيى بن سعيد، عن بشير ابن يسار، والحمد لله.

٦٥٧ - حديث حاد وعشرون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار «أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري، ومحبيصة بن مسعود خرجا إلى خيبر فتفرقا في حوائجهما، فقتل عبد الله بن سهل، فقدم محبيصة فأتى هو وأخوه، حويصة، وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي ﷺ، فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه. فقال رسول الله ﷺ: «كبر كبر»، فتكلم حبيصة، وحويصة، فذكرا شأن عبد الله بن سهل، فقال لهم رسول الله ﷺ: «أتحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم؟» قالوا: يا رسول الله، لم نشهد ولم نحضر، فقال رسول الله ﷺ: «فتبرئكم يهود بخمسين يمينا؛ فقالوا: يا رسول الله كيف نقبل أيمان قوم كفار؟ قال يحيى: فزعم بشير أن رسول الله ﷺ وداه من عنده» (٥٥٨١).

(٥٥٨٠) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٨/٩، عن ابن عمرو بن العاص. وذكره بالكنز برقم ٤٠٤٤٣ وعزاه السيوطي إلى ابن أبي شيبة، عن ابن عمرو بن العاص.

(٥٥٨١) أخرجه البخاري ج ٤/٢١٤ كتاب الجزية باب الموادة والمصالحة مع المشركين، عن سهل ابن أبي حثمة. ومسلم ج ٣/١٢٩٢ كتاب القسامة باب ١ رقم ٢، عن سهل بن أبي حثمة. والترمذي برقم ١٤٢٢ ج ٤/٣١ كتاب الديات باب ٢٣، عن سهل بن أبي حثمة. وأبو داود برقم ٤٥٢٠ ج ٤/١٧٥ كتاب الديات باب القتل بالقسامة، عن سهل بن أبي حثمة. والنسائي ٨/٨، ٩ كتاب القسامة باب تبدة أهل الدم في القسامة، عن سهل بن =

لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد رواه حماد بن زيد، وسفيان ابن عيينة، والليث بن سعد، وعبد الوهاب الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة؛ وبعضهم يجعل مع سهل بن أبي حثمة رافع بن خديج جميعاً عن النبي ﷺ وكلهم يجعله عن سهل بن أبي حثمة مسنداً.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو بن ميسرة، ومحمد بن عبيد المعنى، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة، ورافع بن خديج «أن حبيصة بن مسعود، وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خير فتفرقا في النخل، فقتل عبد الله ابن سهل؛ فاتهموا اليهود، فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وأنبأ عميه حويصة، وحبيصة، فأتوا النبي ﷺ فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه - وهو أصغرهم؛ فقال رسول الله ﷺ الكبر، الكبر - قال: ليبدأ الأكبر. فتكلموا في أمر صاحبهم، فقال رسول الله ﷺ: يقسم منكم خمسون على رجل فيدفع برمته، قالوا: أمر لم نشهده - كيف نخلف؟ قال: فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم. قالوا: يا رسول الله ﷺ قوم كفار، قال: فوداه رسول الله ﷺ من قبله»^(٥٥٨٢) قال: قال سهل: «دخلت مربد التمر فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجلها هذا أو نحوه»^(٥٥٨٣). قال أبو داود: رواه مالك وبشر بن الفضل، عن يحيى، فقالا فيه: «أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم؟»^(٥٥٨٤). ولم يذكر بشير دم وقال عبدة، عن يحيى كما قال حماد.

قال أبو عمر: في حديث حماد بن زيد هذا دليل واضح على أنه لا يقتل بالقسامة إلا واحد، لأنه أمرهم بتعيين رجل يقسمون عليه فيدفع إليهم برمته، وهو حجة لمالك، وأصحابه في ذلك؛ وكذلك في حديث الزهري، عن سهل بن أبي حثمة: تسمون

= أبي حثمة. والبيهقي بالكبرى ١١٨/٨، عن سهل بن أبي حثمة. والبعثي بشرح السنة ٢١٥/١٠، عن سهل بن أبي حثمة.

(٥٥٨٢) أخرجه البخاري ج ١٥/٩ كتاب الديات باب القسامة، عن سهل بن أبي حثمة. وأبو داود ج ١٧٥/٤ كتاب الديات باب ٨ برقم ٤٥٢٠، عن سهل بن أبي حثمة. والنسائي ١٠/٨ كتاب القسامة باب تبدئة أهل الدم في القسامة، عن سهل بن أبي حثمة. وأحمد ٣/٤ بنحو مختصراً، عن سهل بن أبي حثمة. والبيهقي بالكبرى ٨١/٦ بنحو مختصراً، عن سهل بن أبي حثمة. والطبراني الكبير ١١٩/٦، عن سهل بن أبي حثمة.

(٥٥٨٣) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٢٠ ج ١٧٥/٤ كتاب الديات باب القتل بالقسامة، عن سهل ابن أبي حثمة.

(٥٥٨٤) المصدر السابق بنفس الرقم.

قاتلكم ثم تحلفون عليه خمسين يمينا فيسلم إليكم. ومن جهة النظر فلأن الواحد أقل من يستيقن أنه قتله، فوجب أن يقتصر بالقسامة عليه.

قال أبو داود: ورواه ابن عيينة، عن يحيى، فبدأ بقوله: تبرئكم يهود بخمسين يمينا تحلفون - ولم يذكر الاستحقاق. - هكذا قال أبو داود، وليس عندنا حديث ابن عيينة كذلك، وهو عندنا من رواية الحميدى - وهو أثبت الناس فى ابن عيينة - على غير ما ذكره.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا سعيد، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: أخبرنى بشير بن يسار أنه سمع سهل بن أبى حثمة، يقول: «وجد عبد الله بن سهل قتيلا فى فقير أو قليب من قلب خيبر، فأتى أخوه النبى ﷺ عبدالرحمن بن سهل، وعماه حويصة، ومحبيصة ابنا مسعود، فذهب عبدالرحمن يتكلم، فقال النبى ﷺ: «الكبر الكبر»، فتكلم محبيصة، فذكر مقتل عبد الله بن سهل، فقال: يا رسول الله ﷺ: إنا وجدنا عبد الله بن سهل قتيلا، وإن اليهود أهل كفر وغدر، وهم الذين قتلوه؛ فقال رسول الله ﷺ: تحلفون خمسين يمينا وتستحقون صاحبكم أو دم صاحبكم؟ قالوا: يا رسول الله، كيف نحلف على ما لم نحضر ولم نشهد؟ قال: تبرئكم يهود بخمسين يمينا، قالوا: كيف نقبل أيمان قوم مشركين؟ قال: فوداه رسول الله ﷺ من عنده، قال سهل: فلقد ركضتنى بكرة منها» (٥٥٨٥).

ورواه الشافعى وغيره جماعة، عن ابن عيينة كما قال أبو داود، وأخبرنا محمد بن إبراهيم، وأحمد بن محمد، قالا: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا عبيد الله بن يحيى، قال: أخبرنى أبى، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبى حثمة. قال يحيى: حسبت أنه قال: وعن رافع بن خديج أنهما قالا: «خرج عبد الله بن سهل بن زيد، ومحبيصة بن مسعود بن زيد حتى إذا كانا بخيبر تفرقا فى بعض ما هنالك، ثم إذا محبيصة يجد عبد الله قتيلا، فدفنه ثم أقبل إلى رسول الله ﷺ هو وحويصة بن مسعود، وعبدالرحمن بن سهل - وكان أصغر القوم - فذهب عبدالرحمن ليتكلم قبل صاحبيه؛ فقال رسول الله ﷺ: كبر. للكبر فى السن، فصمت وتكلم صاحبه ثم تكلم معهما، فذكروا لرسول الله ﷺ مقتل عبد الله بن سهل، فقال: أتخلفون خمسين يمينا

فتستحقون صاحبكم أو قتلکم؟ فقالوا: وكيف نخلف ولم نشهد؟ قال: فتبرئکم يهود بخمسين يمينا، قالوا: وكيف نقبل إيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ أعطى عقله (٥٥٨٦).

وقد رواه بشر بن المفضل، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة، قال: وجد عبدالله بن سهل قتيلا، فجاء أخوه وعماه. وذكر الحديث.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، قال: فحدثني الزهري، عن سهل بن أبي حثمة. قال ابن إسحاق: وحدثني أيضا بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة، قال: «أصيب عبدالله بن سهل بخير، وكان خرج إليها في أصحاب له يمتار منها تمرا، فوجد في عين قد كسرت عنقه ثم طرح فيها، فآخذوه فغيبوه؛ ثم قدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له شأنه، فتقدم إليه أخوه عبدالرحمن ومعه ابنا عمه حويصة ومحبيصة ابنا مسعود، وكان عبدالرحمن من أحدثهم سنا، وكان صاحب الدم وكان ذا قدم في القوم؛ فلما تكلم قبل ابني عمه، قال رسول الله ﷺ: الكبر، الكبر. فسكت؛ فتكلم حويصة ومحبيصة، ثم تكلم هو بعد فذكروا لرسول الله ﷺ قتل صاحبهم؛ فقال رسول الله ﷺ: تسمون قاتلكم ثم تحلفون عليه خمسين يمينا فيسلم إليكم؛ فقالوا: يا رسول الله، ما كنا لنحلف على ما لا نعلم، قال: فيحلفون لكم بالله خمسين يمينا ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا، ثم يبرؤون من دمه؛ قالوا: يا رسول الله، ما كنا لنقبل إيمان يهود ما فيهم من الكفر أعظم من أن يحلفوا على إثم، قال: فوداه رسول الله ﷺ من عنده مائة ناقة، قال سهل: فوالله ما أنسى بكرة منها حمراء ضربتني وأنا أحوزها» (٥٥٨٧).

ففي هذه الروايات - ممالك وغيره - إثبات تبدئة المدعين بالإيمان في القسامة، وفي حديث مالك هذا من الفقه إثبات القسامة في الدم، وهو أمر كان في الجاهلية، فأقرها رسول الله ﷺ في الإسلام.

ذكر معمر، ويونس، عن الزهري، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن، وسليمان

(٥٥٨٦) أخرجه النسائي ٩، ٧/٨، كتاب القسامة باب تبرئة أهل الدم في القسامة، عن سهل بن أبي حثمة. والترمذي برقم ١٤٢٢ كتاب القسامة باب ٢٣، عن سهل بن أبي حثمة. وأحمد ٣/٤ بنحوه مختصرا، عن سهل بن أبي حثمة.

(٥٥٨٧) أخرجه أحمد ٣/٤ بنحوه مختصرا، عن سهل بن أبي حثمة. والبيهقي بالكبرى ١٢٦/٨، عن سهل بن أبي حثمة. والدارمي ١٨٩/٢، عن سهل بن أبي حثمة.

ابن يسار، عن رجال أو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار، «أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية»^(٥٥٨٨). بذكره عبدالرزاق، عن معمر.

وذكره ابن وهب، عن يونس، قال يونس: عن رجل، وقال معمر: عن رجال، وقال معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، «كانت القسامة في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ وقضى بها في الأنصاري الذي وجد مقتولا في جب اليهود بخير»^(٥٥٨٩).

وفيه أن القوم إذا اشتهروا في معنى من معاني الدعوى وغيرها، كان أولاهم بأن يبدأ بالكلام أكبرهم؛ فإذا سمع منه، تكلم الأصغر، فسمع منه أيضا - إن احتيج إلى ذلك - وهذا أدب وعلم؛ فإن كان في الشركاء في القول والدعوى من له بيان، ولتقدمته في القول وجه، لم يكن بتقدمه بأس إن شاء الله.

أخبرنا محمد بن زكرياء، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا مروان بن محمد، قال: حدثنا أبو حاتم، عن العتبي، قال: قال سفيان بن عيينة: قدم وفد من العراق على عمر بن عبدالعزيز، فنظر عمر إلى شاب منهم يريد الكلام ويهش إليه؛ فقال عمر: كبروا، كبروا. يقول: قدموا الكبار. قال الفتى: يا أمير المؤمنين، إن الأمر ليس بالسن، ولو كان الأمر كذلك، لكان في المسلمين من هو أسن منك؛ قال: صدقت فتكلم - رحمك الله - قال: إنا وفد شكر. وذكر الخير.

وفيه أن المدعين الدم يبدؤون بالإيمان في القسامة خاصة، وهو يخص قول النبي ﷺ: «البينة على المدعى، واليمين على المنكر»^(٥٥٩٠) فكأنه قال بدليل هذا الحديث إلا في القسامة، ولا فرق بين أن يجيء ذلك في حديث واحد، أو حديثين؛ لأن ذلك كله بسنته ﷺ.

وقد حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو يحيى ابن أبي مسرة، قال: حدثنا مطرف بن عبد الله، قال: حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «البينة على المدعى، واليمين على من أنكر إلا في القسامة»^(٥٥٩١) وهذا الحديث وإن كان في إسناده لين،

(٥٥٨٨) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٨٢٥٤ ج ٢٨/١٠، عن ابن شعيب.

(٥٥٨٩) عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٨٢٥٢ ج ٢٧/١٠، عن ابن المسيب.

(٥٥٩٠) أخرجه الترمذي برقم ١٣٤١ ج ٦١٧/٣ كتاب الأحكام باب ٢١، عن ابن عمرو بن

العاص. والبيهقي بالكبرى ٢٧٩/٨، عن الشافعي. والبغوي بشرح السنة ١٠١/١٠، عن

ابن عباس. والدارقطني ١٥٧/٤، عن ابن عمرو بن العاص.

(٥٥٩١) أخرجه البيهقي بالكبرى ١٢٣/٨، عن ابن عمرو بن العاص. والدارقطني ٢١٨/٤، عن ابن

عمرو بن العاص.

فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب تعضده، ولكنه موضع اختلاف فيه العلماء؛ فقال مالك - رحمه الله - : الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة، والذي اجتمعت عليه الأمة في القديم والحديث - أن يبدأ بالآيمان المدعون في القسامة، قال: وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، والذي لم يزل عليه عمل الناس: أن المبدئين في القسامة أهل الدم الذين يدعون في العمد والخطأ؛ لأن رسول الله ﷺ بدأ الخارئين في صاحبهم الذي قتل بخير.

وذهب الشافعي في تبذئة المدعين الدم بالآيمان - إلى ما ذهب إليه مالك في ذلك على ظواهر هذه الأحاديث المتقدم ذكرها في هذا الباب. ومن حجة مالك، والشافعي في تبذئة المدعين الدم باليمين مع صحة الأثر بذلك: قول الله - عز وجل - : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٥٥٩٢) وقوله - عز وجل - : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(٥٥٩٣) فالعداوة التي كانت بين الأنصار واليهود بدأ الخارئين بالآيمان، وجعل العداوة سببا تقوى به دعواهم؛ لأنه لطخ يلقى بهم في الأغلب لعداوتهم؛ ومن سنته ﷺ: أن من قوى سببه في دعواه، وجبت تبذئته باليمين؛ ولهذا جاء اليمين مع الشاهد - والله أعلم - مع ما في هذا من قطع التطرق إلى سفك الدماء، وقبض أيدي الأعداء، غن إراقة دم من عادوه على الدنيا، والله أعلم.

وذهب جمهور أهل العراق إلى تبذئة المدعى عليهم بالآيمان في الدماء كسائر الحقوق، ومن قال ذلك: أبو حنيفة، وأصحابه، وعثمان البتي، والحسن بن صالح، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، كل هؤلاء قالوا: يبدأ المدعى عليهم على عموم قول رسول الله ﷺ: «البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر».

حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا الميمون بن حمزة، قال: حدثنا الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس - أن رسول الله ﷺ قال: «البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه»^(٥٥٩٤). قال: وهذا على عمومته في سائر الحقوق من الدماء أو غيرها؛ لأنه قد روى أن مخرج هذا الخبر كان في دعوى دم، وذكروا ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان، وأحمد بن قاسم، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد ابن إسماعيل الصائغ بمكة، والحارث بن أبي أسامة، قالوا: حدثنا يحيى بن أبي بكير، قال:

(٥٥٩٢) البقرة ١٧٩.

(٥٥٩٣) المائدة ٨٢.

(٥٥٩٤) سبق برقم ٥٨٤٤.

حدثنا نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، قال: «كُتِبَ إلى ابن عباس في امرأتين أخرجت إحداهما يدها تشخب دماء، فقالت: أصابتني هذه وأنكرت الأخرى؛ فكتب إلى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إن اليمين على المدعى عليه»، وقال: لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم، ادعها فاقراً عليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾^(٥٥٩٥) فقرأت عليها، فاعترفت فبلغه فسرّه»^(٥٥٩٦).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، حدثنا محمد بن الجهم، حدثنا عبدالوهاب قال: أخبرنا ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس - أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم، لادعى ناس دماء قوم وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه»^(٥٥٩٧) قالوا: فهذا عندنا - في جميع الحقوق، وعارضوا الآثار المتقدمة بما حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، وسليمان بن يسار، عن رجال من الأنصار، «أن النبي ﷺ قال: لليهود وبدأ بهم: أيحلف منكم خمسون رجلاً؟ فأبوا فقال للأنصار: استحقوا؛ فقالوا: نحلف على الغيب يا رسول الله ﷺ؟ فجعلها رسول الله ﷺ على يهود؛ لأنه وجد بين أظهرهم»^(٥٥٩٨).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عبدالعزيز بن يحيى الحراني، قال: حدثنا محمد بن سلمة؛ وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد، قال: حدثني أحمد بن محمد بن أيوب، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد جميعاً، عن محمد بن إسحاق واللفظ لحديث عبدالوارث، قال: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عبدالرحمن بن بجيد

(٥٥٩٥) آل عمران ٧٧.

(٥٥٩٦) أخرجه النسائي ٢٤٨/٨ كتاب الآداب باب عظة الحاكم على اليمين، عن ابن أبي مليكة. وأحمد ٣٤٣/١، عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ٨٣/٦، عن ابن عباس. والطحاوي بشرح المعاني ٣٩٣/١.

(٥٥٩٧) أخرجه مسلم ج ١٣٣٦/٣ كتاب الأقضية رقم ١، عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ٢٥٢/١٠، عن ابن عباس. والبغوي شرح السنة ١٠١/١٠، عن ابن عباس. وذكره بالكنز برقم ١٥٢٨٥ وعزاه السيوطي إلى أحمد. والبيهقي وابن ماجة، عن ابن عباس.

(٥٥٩٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٥٢٧ ج ١٧٨/٤ كتاب الديات باب في ترك القوم بالقسامة، عن سلمة بن عبدالرحمن.

ابن قيس بن حارثة. قال محمد بن إبراهيم: «وأيما الله ما كان سهل بأكثر علما منه، ولكنه كان أسن منه أنه قال: والله ما كان الشأن هكذا، ولكن سهل أوهم ما قال رسول الله ﷺ: احلفوا على ما لا علم لكم به، ولكنه كتب إلى يهود حين كلمته الأنصار أنه قد وجد قتيلا بين أياتكم فدوه؛ فكتبوا إليه يحلفون بالله ما قتلوه، ولا يعلمون له قاتلا؛ فوداه رسول الله ﷺ من عنده» (٥٥٩٩).

قال أبو عمر: ليس قول عبدالرحمن بن بجيد هذا مما يرد به قول سهل بن أبي حثمة؛ لأن سهلا أخبر عما رأى وعان وشاهد حتى ركضته منها ناقة واحدة، وعبدالرحمن بن بجيد لم يلق النبي ﷺ ولا رآه ولا شهد هذه القصة. - وحديثه مرسل، وليس إنكار من أنكر شيئا بحجة على من أثبت؛ ولكن قد تقدم عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار مخالفة في تبذئة الأيمان في هذه القصة وهو حديث ثابت؛ وكذلك اختلف في حديث سهل بن أبي حثمة أيضا، ولكن الرواية الصحيحة في ذلك - إن شاء الله - رواية مالك ومن تابعه، عن يحيى بن سعيد وغيره على ما ذكرناه في هذا الباب.

ومن الاختلاف في حديث سهل: ما حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سعيد - يعني ابن عبيد الطائي - عن بشير بن يسار، «أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حثمة أخبره أن نفرا من قومه انطلقوا إلى خيبر ففارقوا فيها، فوجدوا منهم قتيلا؛ فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا؛ قال: فأنطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا: يا نبي الله، انطلقنا إلى خيبر، فوجدنا أحدا قتيلا؛ فقال رسول الله ﷺ: «الكبر، الكبر»، فقال لهم: تأتون بالبينة على من قتل، فقالوا: ما لنا بينة؟ قال: فيحلفون لكم قالوا: ما نرضى أيمان يهود. فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه، فوداه بمائة من إبل الصدقة» (٥٦٠٠).

(٥٥٩٩) أخرجه أبو داود بنحوه برقم ٤٥٢٥ ج ٤/١٧٨ كتاب الديات باب في ترك القود بالقسامة، عن عبدالرحمن بن بجير.

(٥٦٠٠) أخرجه البخاري ج ١٥/٩ كتاب الديات باب القسامة، عن سهل بن أبي حثمة. وأبو داود برقم ٤٥٢٣ ج ٤/١٧٧ كتاب الديات باب في ترك القود بالقسامة، عن سهل بن أبي حثمة. والنسائي ١٢/٨ كتاب القسامة باب تبرئة أهل الذمة، عن سهل بن أبي حثمة. والبيهقي بالكبرى ١٢٠/٨، عن سهل بن أبي حثمة. والطبراني بالكبير ١٢٢/٦، عن سهل بن أبي حثمة. والبغوي بشرح السنة ٢١٨/١٠، عن بشير بن يسار. وابن أبي شبة ٣٨٣/٩، عن سهل بن أبي حثمة. والدارقطني ١١٠/٣، عن سهل بن أبي حثمة.

قال أبو عمر: هذه رواية أهل العراق، عن بشير بن يسار في هذا الحديث، ورواية أهل المدينة عنه أثبت - إن شاء الله - وهم به أقعد، ونقلهم أصح عند أهل العلم؛ وقد حكى الأثرم، عن أحمد بن حنبل أنه ضعف حديث سعيد بن عبيد هذا، عن بشير بن يسار، وقال: الصحيح عن بشير بن يسار ما رواه عنه يحيى بن سعيد، قال أحمد: وإليه أذهب.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا الحسن بن علي بن راشد، قال: حدثنا هشيم، عن أبي حيان التيمي، قال: حدثنا عباية بن رفاع، عن رافع بن خديج، قال: «أصبح رجل من الأنصار مقتولا بخير، فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فذكروا ذلك له؛ فقال لهم: شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم، قالوا: يا رسول الله، لم يكن ثم أحد من المسلمين، وإنما هم يهود وقد يجترئون على أعظم من هذا؛ قال: فاختاروا منهم خمسين فاستحلفوهم، فأبوا فوداه رسول الله ﷺ من عنده» (٥٦٠١).

قال أبو عمر: في هذه الأحاديث كلها تبذئة المدعى عليهم بالإيمان في القسامة، وفي الآثار المتقدمة عن سهل بن أبي حثمة تبذئة المدعين بالإيمان.

وقد روى ابن شهاب هذه وهذه وقضى بما في حديث سهل، فدل على أن ذلك عنده الأثبت والأولى على ما قال أحمد بن حنبل، وعلى ما ذهب إليه الحجازيون، والله أعلم؛ فإن قيل: قد روى عن ابن شهاب، عن عراك بن مالك، وسليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب بدأ المدعى عليهم بالإيمان في القسامة، قيل له: المصير إلى المسند الثابت أولى من قول صاحب من جهة الحجة؛ وفي هذا الحديث حديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار نكول الفريقين عن الإيمان، وفي ذلك ما يدل على أن الدية إنما جعلها رسول الله ﷺ من عنده تبرعا؛ لتلا يطل ذلك الدم، وذلك ليس بواجب. والله أعلم.

وقد روى ابن عبد الحكم عن مالك في قتيل ادعى بعض ولاته أنه قتل عمدا، وقال بعضهم: لا علم لنا بمن قتله، ولا نخلف فإن دمه يطل. وللفقهاء في القسامة وفيما يوجبها من الأسباب، وفيما يجب بها من القود أو الدية مذاهب نذكرها هنا نحن، ليتبين للنظر في كتابنا معنى القسامة بيانا واضحا، إن شاء الله.

قال مالك - رحمه الله - : القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين: إما أن يقول المقتول: دمي عند فلان، أو يأتي ولاية المقتول بلوث من بينة - وإن لم تكن قاطعة - على الذي يدعى عليه الدم؛ فهذا يوجب القسامة للمدعى الدم على من ادعوه، فيحلف من ولاية الدم خمسون رجلا خمسين يمينا؛ فإن قل عددهم أو نكل بعضهم، ردت الأيمان عليهم؛ إلا أن ينكل أحد من ولاية المقتول الذين يجوز عفوهم، فلا يقتل حيثئذ أحد؛ ولا سبيل إلى الدم إذا نكل واحد منهم، ولا ترد الأيمان على من بقى إذا نكل أحد ممن يجوز له العفو عن الدم وإن كان واحدا. قال مالك: وإنما ترد الأيمان على من بقى إذا نكل أحد ممن لا يجوز له عفو، فإن نكل واحد ممن يجوز له العفو، فإنه إذا كان ذلك، ردت الأيمان حيثئذ على المدعى عليهم الدم، فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يمينا؛ فإن لم يبلغوا خمسين رجلا، ردت الخمسون يمينا فإن لم يوجد أحد يحلف إلا الذي ادعى عليه الدم، حلف وحده خمسين يمينا. قال مالك: لا يقسم في قتل العمد إلا اثنان من المدعين فصاعدا يحلفان خمسين يمينا تردد عليهما؛ ثم قد استحقا الدم وقتلا من حلفا عليه، وكذلك إن كان ولي الدم الذي ادعاه واحدا بدئ به، فحلف وحده خمسين يمينا فإذا أحلف المدعون خمسين يمينا، استحقوا صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه؛ ولا يقتل في القسامة إلا واحد، ولا يقتل فيه اثنان. هذا كله قول مالك في موطنه وموطأ ابن وهب.

قال أبو عمر: إنما جعل مالك قول المقتول: دمي عند فلان شبهة ولطخا، وجب به تبدئة أوليائه بالأيمان في القسامة؛ لأن المعروف من طباع الناس عند حضور الموت الإنابة والتوبة والتندم على ما سلف من سيئ العمل، ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقْ وَأُكِنِّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٥٦٠٢) وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾^(٥٦٠٣) فهذا معهود من طباع الإنسان، وغير معلوم من عادته أن يعدل عن قاتله إلى غيره ويدع قاتله؛ وما خرج عن هذا، فنادر في الناس لا حكم له، فلهذا وشبهه مما وصفنا ذهب مالك إلى ما ذكرنا، والله أعلم. وقد نزع بعض أصحابنا في ذلك بقصة قتيل البقرة؛ لأنه قبل قوله في قاتله؛ وفي هذا ضروب من الاعترافات، وفيما ذكرنا كفاية، إن شاء الله.

وذكر ابن القاسم، عن مالك، قال: إذا شهد رجل عدل على القاتل، أقسم رجلان فصاعدا خمسين يمينا، وقال ابن القاسم: والشاهد في القسامة إنما هو لوث وليست شهادة، وعند مالك أن ولاية الدم إذا كانوا جماعة لم يقسم إلا اثنان فصاعدا؛ واعتل

(٥٦٠٢) المنافقون ١٠٠.

(٥٦٠٣) النساء ١٨.

بعض أصحابه لقوله هذا بأن النبي ﷺ إنما عرضها على جماعة، والقسامة فى قتل الخطأ كهى فى العمد لا تستحق بأقل من خمسين يمينا، من أجل أن الدية إنما تجب عن دم، والدم لا يستحق بأقل من خمسين يمينا؛ فالقسامة على الخطأ وإن لم يكن يجب بها قتل ولا قود، كالقسامة فى قتل العمد؛ واليمين فى القسامة على من سعى أنه ضربه، وأن من ضربته مات؛ فإن أقسم ولاية المقتول على واحد؛ لأنه لا يقتل بالقسامة أكثر من واحد قتل المحلوف عليه؛ فإن كان معه ممن ادعى عليه الدم جماعة غيره، ضربوا مائة مائة، وسجنوا سنة، ثم خلى عنهم. والدية فى قتل الخطأ على عاقله الذى يقسمون عليه أنه مات من فعله به خطأ، مالك؛ وإنما يحلفون فى قسامة الخطأ على قدر ميراث كل واحد منهم من الدية؛ فإن وقع فى الأيمان كسور، أتمت اليمين على أكثرهم ميراثا؛ ومعنى ذلك أن يحلف هذا يمينا وهذا يمينا، ثم يرجع إلى الأول فيحلف، ثم الذى يليه حتى تتم الأيمان كلها. وقال مالك: إذا ادعى الدم بنون أو إخوة، فعفا أحدهم عن المدعى عليه، لم يكن إلى الدم سبيل، وكان لمن بقى منهم أنصباؤهم من الدية بعد أيمانهم؛ قال ابن القاسم: لا يكون لهم من الدية شىء إلا أن يكونوا قد أقسموا - ثم عفا بعضهم؛ فأما إذا نكل أحدهم عن القسامة، لم يكن لمن بقى شىء من الدية. ولأصحاب مالك فى عفو العصابات مع البنات، وفى نوازل القسامة مسائل لا وجه لذكرها هاهنا.

وقال مالك فى الموطأ: إنما فرق بين القسامة فى الدم وبين الأيمان فى الحقوق، وأن الرجل إذا دأب الرجل استثبت عليه فى حقه؛ وأن الرجل إذا أراد أن يقتل الرجل لم يقتله فى جماعة من الناس، وإنما يلتمس الخلوة؛ قال: فلو لم تكن القسامة إلا فيما ثبت بالبينة وعمل فيها كما يعمل فى الحقوق، هلكت الدماء وبطلت، واجترأ الناس عليها إذا عرفوا القضاء فيها؛ ولكن إنما جعلت القسامة إلى ولاية المقتول يبدؤون فيها، ليكف الناس عن الدم، وليحذر القاتل أن يؤخذ فى ذلك بقول المقتول.

وقال الشافعى: إذا وجد القاتل فى دار قوم محيطة أو قبيلة - وكانوا أعداء للمقتول - وادعى أولياؤه قتله، فلهم القسامة؛ وكذلك الزحام إذا لم يفترقوا حتى وجدوا بينهم قتيلا، أو فى ناحية ليس إلى جانبه إلا رجل واحد؛ أو يأتى شهود متفرقون من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها، يثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله؛ فتتواطأ شهادتهم، ولم يسمع بعضهم بشهادة بعض وإن لم يكونوا ممن يعدل، أو شهد رجل عدل أنه قتله؛ لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كان ادعى وليه، فللولى حينئذ أن يقسم على الواحد وعلى الجماعة، وسواء كان جرح أو غيره؛ لأنه قد يقتل بما لا أثر له، قال: ولا ينظر إلى دعوى الميت.

وقال الأوزاعي: يستحلف من أهل القرية خمسون رجلا خمسين يمينا: ما قتلنا، ولا علمنا قاتلا؛ فإن حلفوا بروا، وإن نقصت قسامتهم، وليها المدعون، فأحلفوا بمثل ذلك عن رجل واحد؛ فإن حلفوا استحقوا، وإن نقصت قسامتهم، أو نكل رجل منهم، لم يعطوا الدم، وعقل قتيلهم إذا كان بحضرة الذين ادعى عليهم في ديارهم.

وقال الليث بن سعد: الذى يوجب القسامة: أن يقول المقتول قبل موته: فلان قتلنى، أو يأتى من الصبيان أو النساء أو النصارى ومن أشبههم ممن لا يقطع بشهادته أنهم رأوا هذا حين قتل هذا؛ فإن القسامة تكون مع ذلك.

وقال أبو حنيفة: إذا وجد قتيل فى محلة وبه أثر وادعى الولي على أهل المحلة أنهم قتلوه، أو على واحد منهم بعينه؛ استحلف من أهل المحلة خمسون رجلا بالله ما قتلنا، ولا علمنا قاتلا يختارهم الولي؛ فإن لم يبلغوا خمسين، كرر عليهم الأيمان ثم يغرمون الدية؛ وإن نكلوا عن اليمين، حبسوا حتى يقرؤا أو يحلفوا وهو قول زفر.

وروى الحسن بن زياد، عن أبي يوسف: إذا أبوا أن يقسموا، تركهم ولم يحبسهم، وجعل الدية على العاقلة فى ثلاث سنين.

وقالوا جميعا - يعنى أبا حنيفة، وأصحابه - : إن ادعى الولي على رجل من غير أهل المحلة، فقد أبرأ أهل المحلة ولا شىء له عليهم.

وقال الثورى فى هذا كله مثل قول أبى حنيفة، إلا أن ابن المبارك روى عن الثورى أنه إن ادعى الولي على الرجل بعينه من أهل المحلة، فقد برئ أهل المحلة، وصار دمه هدرًا، إلا أن يقيم البيئة على ذلك الرجل.

وقال الحسن بن حى: يحلف من كان حاضرا من أهل المحلة من ساكن أو مالك، خمسين يمينا ما قتلته ولا علمت قاتلا، فإذا حلفوا كان عليهم الدية ولا يستحلف من كان غائبا - وإن كان مالكا - وسواء كان به أثر أو لم يكن.

وقال عثمان البتى: يستحلف منهم خمسون رجلا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلا، ثم لا شىء عليهم غير ذلك، إلا أن تقوم البيئة على رجل بعينه أنه قتله.

وكان مسلم بن خالد الزنجى وأهل مكة لا يرون القسامة، وهو قول عمر بن عبدالعزيز، وسليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله، وقتادة، والحسن، وإليه ذهب ابن علية.

وقال الحسن البصرى: القتل بالقسامة جاهلية.

قال أبو عمر: من حجة مالك، والشافعي في أحد قوليه: أنه يوجب القود في القسامة ومن قال بقولهما مع الآثار المتقدم ذكرها في هذا الباب: ما حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمود بن خالد، وكثير بن عبيد، قالوا: حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن رسول الله ﷺ قتل بالقسامة رجلا من بني نصر» بن مالك (٥٦٠٤).

وقد روى عن عمر بن عبدالعزيز أنه قضى فيها بالقود، وقضى بها عبد الله بن الزبير، وحسبك بقول مالك - أنه الذي لم يزل عليه علماء أهل المدينة - قديما وحديثا؛ واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة، لقوله في هذا الباب بحديث مالك، عن أبي ليلى، عن سهل بن أبي حثمة في هذه القصة قوله: إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب. قالوا: ومعلوم أن النبي ﷺ لم يقل ذلك لهم إلا وقد تحقق عندهم قبل ذلك وجود القتل بخير، فدل ذلك على وجوب الدية على اليهود، لوجود القتل بينهم؛ لأنه لا يجوز أن يؤذنوا بحرب إلا بمنعهم حقا واجبا عليهم.

واحتجوا أيضا بما روى عن عمر بن الخطاب في رجل وجد قتيلًا بين قريتين، فجعله على أقربهما وأحلفهم خمسين يمينا: ما قتلنا ولا علمنا قاتلا، ثم أغرمهم الدية.

فقال الحارث بن الأزمع: نخلف ونغرم؟ قال: نعم، قالوا: وحديث سهل مضطرب. قالوا: والمصير إلى حديث ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وسليمان بن يسار، عن رجال من الأنصار في هذه القصة أولى؛ لأن نقلته أئمة فقهاء حفاظ لا يعدل بهم غيرهم، وفيه: فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود؛ لأنه وجد بين أظهرهم.

وأما مالك، والشافعي، والليث بن سعد، فقالوا: إذا وجد قتيل في محلة قوم، أو في قبيلة قوم، لم يستحق عليهم بوجوده شيء، ولم تجب به قسامة حتى تكون الأسباب التي شرطوها كل على أصله الذي قدمنا عنه. قال ابن القاسم، عن مالك: سواء وجد القتل في محلة قوم، أو دار قوم، أو أرض قوم أو في سوق، أو مسجد جماعة فلا شيء فيه ولا قسامة وقد طل دمه.

قال أبو عمر: المحلة قرية البوادي، والمجاشر، والقياطن، وكذلك القبائل، والمياه، والأحياء. وقال الشافعي: إذا وجد في محلة أو قبيلة قتيل - وهم أعداؤه لا يحيط بهم

غيرهم - فذلك لوث يقسم معه، وإن خالطهم غيرهم، فقد طل دمه إلا أن يدعى الأولياء على أهل المحلة فيحلفون ويبرؤون؛ وفرق الشافعي بين أن يكون أهل القبيلة والمحلة أعداء المقتول، فيجعل عقله عليهم من القسامة أو لا يكونوا، فلا يلزمهم شيء؛ وكذلك لو وجد قتيل في ناحية ليس بقرية إلا رجل واحد وجد بقرية رجل في يده سكين ملطوخة بالدم، فإنه يجعل ذلك لوثاً يقسم معه، وسواء كان به أثر أم لم يكن.

واعتبر أبو حنيفة إن كان بالقتيل أثر فيجعله على القبيلة أو لا يكون له أثر فلا يجعله على أحد؛ وقول الثوري، وابن شبرمة، وعثمان البتي، وابن أبي ليلى في القسامة كقول أبي حنيفة، إلا أنه سواء عندهم كان به أثر أم لم يكن به أثر.

وقال الشافعي وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي وسائر أهل العلم غير مالك، والليث: لا يعتبر بقول المقتول: دمي عند فلان، ولا يستحق بهذا القول قسامة.

واحتج جماعة من المالكيين لمذهب مالك في ذلك بقصة المقتول من بنى إسرائيل إذ ذبحت البقرة وضرب ببعضها فأحياه الله، وقال: فلان قتلني فأخذ بقوله؛ ورد المخالف هذا بأن تلك آية لبنى إسرائيل لا سبيل إليها اليوم، وبأن شريعتنا فيها أن الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوى دون البيئات، ولم تتعبد بشريعة من قبلنا. لقوله - عز وجل -: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (٥٦٠٥).

وقتل بنى إسرائيل لم يقسم أحد عليه مع قوله: هذا قتلني، وهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين أن المدعى عليه يقتل بقول المدعى دون بينة ولا قسامة، فلا معنى لذكر قتيل بنى إسرائيل هاهنا؛ وقد أجمع العلماء على أن قول الذي تحضره الوفاة لا يصدق على غيره في شيء من الأموال، فالدماء أحق بذلك؛ وقد علمنا أن من الناس من يحب الاستراحة من الأعداء للبين والأعقاب ونحو هذا مما يطول ذكره.

وقال مالك: إذا كان القتل عمداً، حلف أولياء المقتول خمسين يمينا على رجل واحد وقتلوه؛ قال ابن القاسم: لا يقسم في العمد إلا اثنان فصاعداً، كما أنه لا يقتل بأقل من شاهدين، وكذلك لا يحلف النساء في العمد؛ لأن شهادتهن لا تجوز فيه، ويحلفن في الخطأ من أجل أنه مال، وشهادتهن جائزة في الأموال.

وعند الشافعي: يقسم الولي واحداً كان أو أكثر على واحد مدعى عليه، وعلى جماعة مدعى عليهم؛ ومن حجة الشافعي أنه ليس في قول رسول الله ﷺ: «يقسم منكم خمسون على رجل منهم فيدفع إليهم برمته». ما يدل على أنه لا يجوز قتل أكثر من

واحد، وإنما فيه التنبيه على تعيين المدعى عليه الدم واحداً كان أو جماعة. ومن حجته أيضاً في ذلك أن القسامة بدل من الشهادة، فلما كانت الشهادة تقتل بها الجماعة، فكذلك القسامة، والله أعلم. والاحتجاج على هذه الأقوال ولها يطول، والله المستعان.

وقال أبو حنيفة: لا يستحق بالقسامة قود خلاف قول مالك، وعلى كلا القولين جماعة من السلف، وعن الشافعي روايتان، إحداهما أن القسامة يستحق بها القود ويقتل بها الواحد، والجماعة إذا أقسموا عليهم في العمد، لقوله ﷺ: «وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم». والقول الآخر - كقول أبي حنيفة - أن القسامة توجب الدية دون القود في العمد والخطأ جميعاً، إلا أنها في العمد في أموال الجناة، وفي الخطأ على العاقلة؛ والحجة من جهة الأثر في إسقاط القود في القسامة حديث أبي ليلى، عن سهل، عن النبي ﷺ قوله: «إما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب». وتأول من ذهب إلى هذا في قوله: دم صاحبكم دية صاحبكم، لأن من استحق دية صاحبه، فقد استحق دمه؛ لأن الدية قد تؤخذ في العمد، فيكون ذلك استحقاقاً للدم.

قال أبو عمر: الظاهر في ذكر الدم القود - والله أعلم - وسيأتي ذكر حديث أبي ليلى في موضعه من هذا الكتاب - إن شاء الله - ويأتي القول في هذا المعنى فيه هناك، بعون الله.

قال أبو عمر: كل من أوجب الحكم بالقسامة من علماء الحجاز والعراق، فهم في ذلك على معنيين وقولين، فقوم أوجبوا الدية، والقسامة بوجوب القتل فقط ولم يراعوا معنى آخر؛ وقوم اعتبروا اللوث، فهم يطلبون ما يغلب على الظن وما يكون شبهة يتطرق بها إلى حراسة الدماء، ولم يطلبوا في القسامة الشهادة القاطعة ولا العلم البت، وإنما طلبوا شبهة وسموه لوثاً؛ لأنه يلطخ المدعى عليه، ويوجب شبهة، ويتطرق بها إلى حراسة الأنفس وحقن الدماء؛ إذ في القصاص حياة، والخير كله في ردع السفهاء والجناة. وقد قدمنا عن مالك، وغيره هذا المعنى، فلذلك وردت القسامة - والله أعلم - ولا أصل لهم في القسامة غير قصة عبداً لله بن سهل الحارثي الأنصاري المقتول بخير على ما قد ذكرنا من الروايات بذلك على اختلافها موعبة واضحة في هذا الباب - والحمد لله.

وفي رد رسول الله ﷺ الأيمان في القسامة دليل على رد اليمين على المدعى إذا نكل المدعى عليه عنها في سائر الحقوق، وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي في رد اليمين، وهذا أصلهم في ذلك.

وأما أبو حنيفة وأهل العراق، فهم يقضون بالنكول، ولا يرون رد يمين فى شىء من الحقوق، والدعاوى؛ والقول برد اليمين أولى وأصح. لما روى من الأثر فى ذلك. وأما النكول، فلا أثر فيه ولا أصل يعضده، ولم نرفى الأصول حقاً ثبت على منكر بسبب واحد، والنكول سبب واحد، فلم يكن بد من ضم شىء غيره إليه، كما ضم شاهد إلى شاهد مثله أو يمين الطالب، والله الموفق للصواب.

* * *

كتاب الجامع

١ - باب الدعاء للمدينة وأهلها

٦٥٨ - حديث سابع لإسحاق، عن أنس - مسند:

مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لهم في مكيالهم، وبارك لهم في صاعهم، ومدهم»^(٥٦٠٦) يعنى أهل المدينة، هذا من فصيح كلام رسول الله - ﷺ -، وبلاغته، وفيه استعارة بينة؛ لأن الدعاء إنما هو للبركة في الطعام المكيل بالصاع والمد، لا في الظروف، والله أعلم. وقد يحتمل على ظاهر العموم، أن يكون في الطعام والظروف.

وفي هذا الحديث دليل على أن الكيل إذا اختلف في البلدان في الكيل، والوزن، وجب الرجوع عنه إلى أهل المدينة، وترجيح القائل بذلك قوله بدعاء رسول الله ﷺ لهم في مكيالهم، وصاعهم، ومدهم، وفيه دلالة على صحة رواية من روى عن النبي ﷺ، أنه قال: «المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة»^(٥٦٠٧)، وفي هذا أيضا ما يدل على أن ما كان مكيلا بالمدينة، مما ورد فيه الخير بتحريم التفاضل، لا يجوز فيه إلا الكيل، وقياس ذلك أن ما كان موزونا عندهم، فالتفاضل في بعضه ببعض محرم، لا يجوز فيه إلا الوزن، والله أعلم.

وفي هذا الحديث فضل بين للمدينة، وقد عارضه بعض من يفضل مكة، لما ذكره البخاري، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا أزهر بن سعد السمان، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه قال: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم

(٥٦٠٦) أخرجه البخاري ج ١٤١/٣ كتاب البيوع باب بركة الصاع، عن أنس. ومسلم ج ٩٩٤/٢ كتاب الحج باب ٨ رقم ٤٦٥، عن أنس بن مالك. والدارمي ٢٥٧/٢، عن أنس بن مالك. والطحاوي بالمشكل ٧٩/٢، عن أنس بن مالك.

(٥٦٠٧) أخرجه أبو داود ج ٢٤٣/٣ كتاب البيوع باب قول النبي المكيال إلخ، عن ابن عمر. والنسائي ٥٤/٥ كتاب الزكاة باب كم الصاع، عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ١٧٠/٤، عن ابن عمر. والطبراني الكبير ٣٥٣/١٢، عن ابن عمر. والبخاري بشرح السنة ٦٩/٨، عن ابن عمر. وأبو نعيم بالحلية ٢٠/٤، عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ٩٨٤٩ وعزاه السيوطي إلى البيهقي، عن ابن عمر. وعبد الزاق، عن عطاء بن أبي رباح.

بارك لنا في يمننا. قالوا: وفي نجدنا يا رسول الله. قال: اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا، قالوا: يا رسول الله، وفي نجدنا فأظنه قال في الثالثة: هناك الزلازل، والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان» (٥٦٠٨).

قال أبو عمر: دعاؤه ﷺ للشام، يعني لأهلها، كتوقيته لأهل الشام الجحفة، ولأهل اليمن يللم، علما منه بأن الشام ينتقل إليها الإسلام، وكذلك وقت لأهل نجد قرنا، يعني علما منه بأن العراق ستكون كذلك، وهذا من أعلام نبوته ﷺ.

٦٥٩ - حديث تاسع لسهيل بن أبي صالح:

مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة - أنه قال: «كان الناس إذا رأوا أول الثمر، جاءوا به إلى رسول الله ﷺ فإذا أخذه رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدنا؛ اللهم إن إبراهيم عبدك، وخليلك، ونبيك، وإني عبدك ونبيك؛ وإنه دعاك لمكة، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه». ثم يدعو أصغر وليد يراه فيعطيه ذلك الثمر» (٥٦٠٩).

وقد ذكر البخاري، قال: حدثنا محمد بن المثني، حدثنا حسين بن الحسن، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا، قالوا: وفي نجدنا؟ قال: اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا، قالوا: وفي نجدنا؟ قال: هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان» (٥٦١٠).

في هذا الحديث اختصاص الرئيس وانتخابه بأول ما يطل من الفاكة، إما هدية وجلالة وتعظيما ومحبة، وإما تبركا بدعائه؛ والذي يغلب على أن ذلك إنما كان من الصحابة رضوان الله عليهم؛ ليدعو لهم رسول الله ﷺ بالبركة، وسياق هذا الحديث يدل على ذلك، والمعنيان جميعا محتملان.

(٥٦٠٨) أخرجه البخاري ٩٧/٩ كتاب الفتنة باب قول النبي الفتنة. من إلخ، عن ابن عمر. والترمذي برقم ٣٩٥٣ ج٥ ٧٣٣/٥ كتاب المناقب باب ٧٥، عن ابن عمر. وأحمد ٩٠/٢، عن ابن عمر. والطبراني الكبير ٣٨٤/١٢، عن ابن عمر.

(٥٦٠٩) أخرجه مسلم ١٠٠٠/٢ كتاب الحج باب ٨٥ رقم ٤٧٣، عن أبي هريرة. والترمذي برقم ٣٤٥٤ ج٥ ٥٠٦/٥ كتاب الدعوات باب ٥٤، عن أبي هريرة. وذكره بالكثر برقم ٣٤٨٨٢ وعزاه السيوطي إلى مسلم والترمذي، عن أبي هريرة.

(٥٦١٠) سبق تخريجه برقم ٥٨٦٢.

وأما دعاء رسول الله ﷺ فمجاب لا محالة، وقد ظن قوم أن هذا الحديث يدل على أن المدينة أفضل من مكة. لدعاء رسول الله ﷺ لها بمثل دعاء إبراهيم لمكة ومثله معه؛ وهذا يحتمل لموضع دعاء رسول الله ﷺ، وموضع التضعيف في ذلك؛ إلا أنه قد جاء في مكة آثار كثيرة تدل على فضلها. وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في الأفضل منهما، وقد بينا الصحيح من تلك عندنا في باب خبيب بن عبد الرحمن من كتابنا هذا. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «بنى الإسلام على خمس»^(٥٦١١) فذكر منها حج البيت الحرام؛ وجعل الإلحاد فيه من الكبائر، وجعله قبلة الأحياء والأموات، ورضى عن عباده فحط أوزارهم بقصد القاصد له مرة من دهره؛ وقال ﷺ وهو بالحزورة: «والله إني لأعلم أنك خير أرض الله وأحبها إلى الله، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت»^(٥٦١٢).

وقد مضى من هذا المعنى ما يكفي في باب خبيب، وباب زيد بن رباح، وبالله التوفيق.

وفي قول رسول الله ﷺ: «إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض»^(٥٦١٣)، وقوله: «إن الله حرم مكة ولم يحرّمها الناس»^(٥٦١٤) دليل على فضلها على سائر ما

(٥٦١١) أخرجه البخاري ١٤/١ كتاب الإيمان باب الإيمان، عن ابن عمر. ومسلم ج ١/٤٥ كتاب الإيمان رقم ٢٠، عن ابن عمر. والترمذي برقم ٢٦٠٩ ج ٥/٥ كتاب الإيمان باب ٣، عن ابن عمر. وأحمد ٢/٢٦، عن ابن عمر. والطبراني الكبير ٣٧١/٢، عن جرير بن عبد الله. والبيهقي الكبير ٣٥٨/١، عن ابن عمر. وابن خزيمة برقم ٣٠٨ ج ١/١٥٩، عن ابن عمر.

(٥٦١٢) أخرجه الترمذي برقم ٣٩٢٥ ج ٥/٧٢٢ كتاب المناقب باب ٦٩، عن عبد الله بن عدى. وابن ماجة برقم ٣١٠٨ ج ٢/١٠٣٧ كتاب المناقب باب ١٠٣، عن عبد الله بن عدى. وأحمد ٤/٣٠٥، عن عبد الله بن عدى. والحاكم بالمستدرک ٧/٣، عن عبد الله بن عدى. والدارمي ٢/٢٣٩، عن عبد الله بن عدى. وذكره بالكنز برقم ٣٤٧٠٦ وعزاه السيوطي إلى ابن سعد. والحاكم بالمستدرک، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه.

(٥٦١٣) أخرجه البخاري ٣٠٩/٥ كتاب المغازي باب ٥٤، عن مجاهد. وأحمد ٤/٣٢، عن أبي شريح الخزاعي. والبيهقي الكبير ٧١/٨، عن أبي شريح الخزاعي. والطبراني الكبير ٣٣٥/١١، عن ابن عباس. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٩١٨٩ ج ٥/١٤٠، عن مجاهد. والطحاوي بشرح المعاني ٢/٢٧٠، عن أبي شريح الخزاعي.

(٥٦١٤) أخرجه الترمذي برقم ١٤٠٦ ج ٤/١٢ كتاب الديات باب ١٣، عن أبي شريح الخزاعي. وأحمد ٦/٢٨٥، عن أبي شريح الخزاعي. الكعبی والبغوی بشرح السنة ٧/٣٠٠، عن أبي شريح الكعبی. والطبراني الكبير ٢٤٨/١١، عن ابن عباس.

حرمه الناس، وأن دعاء إبراهيم لمكة كان كما قال - عز وجل - عنه: ﴿رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات﴾^(٥٦١٥) الآية. ولو كان الدعاء بالبركة في صاع المدينة ومدها يدل على فضلها على مكة، لكان كذلك دعاء رسول الله ﷺ بالبركة في الشام واليمن تفضيلا منه لهما على مكة، وهذا لا يقوله أحد. وأما دعاء إبراهيم - عليه السلام - فهو معنى قول الله - عز وجل - : ﴿واذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر﴾.

ذكر الفرياني: حدثنا قيس بن الربيع، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، ومجاهد في قوله: ﴿وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم﴾. قالوا: سأل الرزق لمن آمن.

وحدثنا محمد بن عبد الله بن حكم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، قال: حدثنا حميد، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات﴾. قال: كان إبراهيم يحجرها على المؤمنين دون الناس ومن كفر أيضا، فإني أرزقه كما أرزق المؤمنين؛ أخلق خلقا لا أرزقهم؟ ﴿فتعهم قليلا ثم نضطرهم إلى عذاب غليظ﴾^(٥٦١٦). قال: ثم قرأ ابن عباس: ﴿كلا نمده هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا﴾^{(٥٦١٧)، (٥٦١٨)}.

وفي هذا الحديث من الآداب وجميل الأخلاق: إعطاء الصغير من الولدان، وإتحافه بالطرف؛ وذلك يدل على أنه أولى بذلك من الكبير؛ لقلته صيره وفروحه بذلك؛ وفي رسول الله ﷺ أسوة حسنة في كل حال.

* * *

٢ - باب سكنى المدينة والخروج منها

٦٦٠ - مالك عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أحد بنى سعد بن ليث:

وهو مدني ثقة، روى عنه مالك وغيره، لمالك عنه حديث واحد.

مالك، عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع، أن يحنس مولى الزبير بن العوام

(٥٦١٥) البقرة ١٢٦.

(٥٦١٦) لقمان ٢٤.

(٥٦١٧) الإسراء ٢٠.

(٥٦١٨) ذكره القرطبي في تفسيره ١١٩/٢، ١٢٠، عن ابن عباس.

أخبره، «أنه كان جالسا عند عبد الله بن عمر فى الفتنة، فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت: إني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان، فقال لها عبد الله بن عمر: اقعدى لكع، فإننى سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصير على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة» (٥٦١٩).

هكذا روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك، فقال فيه: عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع، وكذلك رواه ابن بكير وأكثر الرواة.

ورواه ابن القاسم، عن مالك، عن قطن بن وهب، عن عويمر بن الأجدع أن يحنس، والصحيح ما رواه يحيى ومن تابعه، وكذلك نسبه ابن السرقى، وقال فيه القعنبي: عن قطن بن وهب أن يحنس مولى الزبير. ورواية القعنبي تشهد لصحة ما روى يحيى ومن تابعه، والله أعلم.

وكذلك قال أبو مصعب، عن مالك، عن قطن بن وهب أن يحنس:

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسن بن رشيق، حدثنا محمد بن رزيق بن جامع، حدثنا أبو مصعب، حدثنا مالك، عن قطن بن وهب أن يحنس مولى الزبير، أخبره أنه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فى الفتنة - فذكر الحديث.

وكذلك حدثنا خلف بن قاسم أيضا، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أبى الموت، حدثنا على بن عبدالعزيز، حدثنا محمد بن عبد الله الرقاشى البصرى أبو عبد الله، حدثنا مالك بن أنس، عن قطن بن وهب، عن يحنس مولى الزبير أنه أخبره عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصير على لأوائها - يعنى المدينة - وشدتها أحد إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة».

قال أبو عمر: قوله على لأوائها وشدتها. يعنى المدينة، والشدة: الجوع، والأواء: تعذر المكسب وسوء الحال.

وأما قوله: لكع، فإنه أراد ضعيفة الرأى، وأصل هذه اللفظة: الخسة والدناءة، والضعف، ويقال للرجل: لكع، وللمرأة أيضا: لكع، وقد يقال للمرأة لكاع مبنى على الكسر مثل حزام وقطام.

(٥٦١٩) أخرجه مسلم ج٢/١٠٠٤ كتاب الحج باب ٨٥ رقم ٨٤٢. والتزمى برقم ٣٩٢٤

ج٥/٧٢٢ كتاب المناقب باب ٦٨، عن أبى هريرة. والبغوى بشرح السنة ٣٢٤/٧، عن

أبى هريرة. وأحمد ١٣٣/٢، عن ابن عمر.

وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «يأتى على الناس زمان أسعد الناس فيه بالدنيا لكع بن لكع» (٥٦٢٠).

وفى هذا الحديث فضل المدينة، وفضلها غير مجهول، ومخرج حديث ابن عمر هذا يعم الأوقات كلها.

وقد قيل إن ذلك إنما ورد فيمن صبر على لأوائها وشدتها ذلك الوقت مع رسول الله ﷺ بدليل خروج الصحابة عنها بعده، وقد بينا هذا المعنى فى غير موضع من كتابنا هذا، والحمد لله.

وقد أخبرنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، وحدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلى، قال: حدثنا أبو عبيد الله المخزومى سعيد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا موسى بن أبى عيسى أنه سمع أبا عبد الله القراطى يقول: سمعت أبا هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أما جبار أراد أهل المدينة بسوء، أذابه الله كما يذوب الملح فى الماء، ولا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة» (٥٦٢١). والقول فى هذا الحديث كالقول فى حديث قطن بن وهب، وقد تقدم فضل المدينة فى مواضع من هذا الكتاب، والحمد لله.

وقد روى أبو معشر المدنى، عن عبد السلام بن محمد بن أبى الجنوب، عن الحسن، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: «المدينة مهاجرة ومضجى من الأرض، وحق على أمتى أن يكرموا جيرانى ما اجتنبوا الكبائر، فمن لم يفعل سقاه الله من طينة الخبال: عصارة أهل النار» (٥٦٢٢) وهذا إسناد فيه لين وضعف ليس مما يحتج به، والفضائل يتسامح فيها قديماً، والله المستعان.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، وعبد الله بن محمد بن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، حدثنا سعيد بن أبى مريم، حدثنا

(٥٦٢٠) أخرجه الترمذى برقم ٢٢٠٩ ج ٤/٤٩٤ كتاب الفتن باب ٧٣، عن حذيفة بن اليمان. وأحمد ٣٨٩/٥، عن حذيفة بن اليمان. وذكره بالكنز برقم ٣٨٤٧٦ وعزاه السيوطى لأحمد والتزمى والضياء، عن حذيفة.

(٥٦٢١) أخرجه الحميدى بمسند برقم ١١٦٧ ج ٢/ص ٤٩٢، عن أبى هريرة.

(٥٦٢٢) ذكره الهيثمى بمجمع الزوائد ٣/٣١٠ وعزاه للطبرانى فى الكبير، عن معقل بن يسار.

وذكره بالكنز برقم ٣٤٨٨٥ وعزاه السيوطى الدارقطنى فى الأفراد، عن جابر. والطبرانى

فى الكبير، عن معقل بن يسار.

٢١٠ فتح المالك

مالك، عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع أن يحنس مولى الزبير أخبره، «أنه كان جالسا عند عبد الله بن عمر فى الفتنة، فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت: يا أبا عبد الرحمن: إني أردت الخروج اشتد علينا الزمن، فقال لها: اقعدى لكع، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصبر أحد على لأوائها وشدتها إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة» (٥٦٢٣).

٦٦١ - مالك عن محمد بن المنكدر - مدنى تابعى، ثقة فاضل:

وهو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبد العزى، ويقال: الهدير بن محرز بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة القرشى التيمى، يكنى أبا عبد الله. وقيل: يكنى أبا بكر، وأمه أم ولد، وكان من فضلاء هذه الأمة، وعبادها وفقهائها، وخيارها. كان أهل المدينة يقولون: إنه كان مجاب الدعوة وكان مقلا، وكان مع ذلك جوادا.

توفى بالمدينة سنة ثلاثين ومائة، أو إحدى وثلاثين ومائة، وذكر الأويسى، عن مالك، قال: كان محمد بن المنكدر سيد القراء، وكان كثير البكاء عند الحديث، وكنت إذا وجدت من نفسى قسوة آتبه فأنظر إليه فأتعظ به، وأتفتع بنفسى أياما، وكان كثير الصلاة بالليل.

قال أبو جعفر الطبرى: كان محمد بن المنكدر ثقة، كثير الحديث، أمينا على ما روى ونقل من أثر فى الدين.

قال أبو عمر: لمالك عنه فى الموطأ من حديث رسول الله ﷺ خمسة أحاديث، منها أربعة مسندة، وواحد مرسل.

حديث أول محمد بن المنكدر:

مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، أن أعرابيا بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، فأصاب الأعرابى وعك بالمدينة. فأتى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله! أقلنى بيعتى، فأبى: ثم جاءه فقال: أقلنى بيعتى فأبى؛ ثم جاءه فقال: أقلنى بيعتى فأبى؛ فخرج الأعرابى، فقال رسول الله ﷺ: إنما المدينة كالكير، تنفى خبثها، وينصع طيبها» (٥٦٢٤).

(٥٦٢٣) سبق تخريجه برقم ٥٨٧٣.

(٥٦٢٤) أخرجه البخارى ج١/١٤٣ كتاب الأحكام باب من بايع ثم استقل فى البيعة، عن جابر

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك - فيما علمت - بهذا اللفظ إلا عبدا لله بن إدريس، فإنه قال فيه عن مالك بإسناده: «إنها طيبة تنفى الخبث». وقوله فى الحديث: «طيبة غريب لم يقله فيه غيره»، والله أعلم.

قال أبو عمر: فى هذا الحديث من العلم، أن رسول الله ﷺ كان يبايع الناس على حدود الإسلام، ومعنى ذلك أنه كان يبايعهم على شروط الإسلام ومعاله، وهذا معروف فى غير ما حديث، وكان ذلك الوقت من حدود الإسلام وفرائضه، البيعة على هجرة الأوطان، والبقاء مع النبى ﷺ؛ ولذلك كان قطع الله ولاية المؤمنين المهاجرين ممن لم يهاجر منهم فقال: ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شىء حتى يهاجروا﴾ (٥٦٢٥).

وقال رسول الله ﷺ: «أنا برىء من كل مسلم باق مع مشرك» (٥٦٢٦).

وكان يشترط عليهم السمع والطاعة فى العسر واليسر، والمنشط والمكره، إلى أشياء كثيرة، كان يشترطها، قد ورد فى الآثار ذكرها كبيعته للنساء وغيرها. وقد ورد بالنص بيعته للنساء المهاجرات، وسكت عن الرجال لدخولهم فى المعنى، كدخول من أحسن من الرجال فى قوله: ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ (٥٦٢٧) ومثل هذا كثير.

وقد ذكر جرير أنه اشترط عليهم النصح لكل مسلم. ومعنى هذه المبايعة - والله أعلم - الإعلام بحدود الإسلام، وشرائعه، وآدابه.

= ابن عبد الله. ومسلم ج ٢/ ١٠٠٦ كتاب الحج رقم ٤٨٩، عن جابر بن عبد الله. والترمذى برقم ٣٩٢٠ ج ٥/ ٧٢٠ كتاب المناقب باب ٦٨، عن جابر. والنسائى ١٥١/٧ كتاب البيعة باب استقالة البيعة، عن جابر. وأحمد ٣/ ٣٠٧، عن جابر. والبغوى بشرح السنة ٣١٩/٧، عن جابر بن عبد الله. وذكره بالكنز برقم ٣٤٨١٣ وعزاه السيوطى لمسلم وأحمد والبيهقى والترمذى، عن جابر.

(٥٦٢٥) الأنفال ٧٢.

(٥٦٢٦) أخرجه بنحوه الترمذى برقم ١٦٠٤ ج ٤/ ١٥٥ كتاب السير باب ما جاء فى كراهية المقام بين أظهر المشركين، عن جرير بن عبد الله. وأبو داود برقم ٢٦٤٥ ج ٣/ ٤٦ كتاب الجهاد باب النهى، عن قتل من اعتصم بالسجود، عن جرير. والبيهقى بالكبرى ١٣١/٨ كتاب القسامة باب ما جاء فى وجوب الكفارة أنواع قتل الخطأ، عن جرير. والطبرانى الكبير ١٣٤/٤، عن خالد بن الوليد. وذكره بالكنز برقم ٤٦٣٠٣ وعزاه السيوطى للطبرانى، عن خالد بن الوليد.

(٥٦٢٧) النور ٤.

وقال الشافعي - رحمه الله -: أما بيعة النساء فلم يشترط فيها السمع والطاعة، لأنهن ليس عليهن جهاد كافر، ولا باغ، وإنما كانت بيعتهن على الإسلام وحدوده.

قال أبو عمر: قد كانت البيعة على وجوه، منها: أنها كانت أولاً على القتال، وعلى أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وأبناءهم ونسائهم؛ وعلى نحو ذلك كانت بيعة العقبة الثانية قبل الهجرة؛ ثم لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، بايع الناس على الهجرة، وقال: «أنا برىء من كل مسلم مع مشرك». فكان على الناس - فرضاً - أن ينتقلوا إلى المدينة، إذ لم يكن للإسلام دار ذلك الوقت غيرها، ويدعوا دار الكفر؛ وعلى هذا - والله أعلم - كانت بيعة هذا الأعرابي المذكور في هذا الحديث عن الإسلام والهجرة، فلما لحقه من الوعك ما لحقه، تشاءم بالمدينة، وخرج عنها منصرفاً إلى وطنه من أهل الكفر، ولم يكن ممن رسخ الإيمان في قلبه، وربما كان من جنس الأعراب الذين قال الله - عز وجل - فيهم: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ (٥٦٢٨).

ولما فتحت مكة، لم يبايع رسول الله ﷺ أحداً على الهجرة، وإنما كانت البيعة على الإقامة بدار الهجرة قبل أن يفتح الله على رسوله مكة، وكان المعنى في البيعة على الهجرة - الإقامة بدار الهجرة وهي المدينة - عن رسول الله ﷺ في حياته، حتى يصرفهم فيما يحتاج إليه من غزو الكفار، وحفظ المدينة؛ وسائر ما يحتاج إليه؛ وكان خروجهم راجعين إلى دار أعرايتهم حراماً عليهم، لأنهم كانوا يكونون بذلك مرتدين إلى الأعرابية من الهجرة، ومن فعل ذلك كان ملعوناً على لسان رسول الله ﷺ.

ألا ترى إلى حديث شعبة، والثوري، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، قال: «أكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهده - إذا علموا به - والواشمة، والمستوشمة للحسن، ولاوى الصدقة، والمترد أعرايا بعد هجرته، ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة» (٥٦٢٩).

وروى عن عقبة بن عامر الجهني، قال: «بلغني قدوم النبي ﷺ المدينة - وأنا في غنيمة لي - فرفضتها ثم أتيتها، فقلت: جئت أبايك، فقال: بيعة أعرايية، أو بيعة

(٥٦٢٨) التوبة ٦٧.

(٥٦٢٩) أخرجه البيهقي بالكبرى ١٩/٩ كتاب السير باب ما جاء في التغريب بعد الهجرة، عن مسروق، عن عبد الله. وابن حبان ١٠٤/٥، عن ابن مسعود. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٥٣٥٠ ج ٨ ص ٣١٥، عن ابن مسعود. وذكره بالكنز برقم ٩٧٥٠ وعزاه السيوطي للنسائي، عن ابن مسعود.

هجرة؟ قلت: بيعة هجرة؛ قال: فبايعته وأقمت» (٥٦٣٠).

قال أبو عمر: ففى قول عقبة فى هذا الحديث: فبايعته وأقمت، دليل على أن البيعة على الهجرة توجب الإقامة بالمدينة، وأن البيعة الأعرابية تخالفها، لا توجب الإقامة بالمدينة على أهلها؛ وبذلك على ذلك أن مالك بن الحويرث وغيره من الأعراب، بايعوا رسول الله ﷺ وأقاموا عنده أياماً، ثم رجعوا إلى بلادهم وقال لهم رسول الله ﷺ: «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم، وصلوا كما رأيتموني أصلى» (٥٦٣١).

وهذا الأعرابي المذكور فى حديث مالك، كان - والله أعلم - ممن بايع رسول الله ﷺ على المقام بدار الهجرة؛ فمن هنا أبى رسول الله ﷺ من أقاله بيعته؛ وفى إباء رسول الله ﷺ من إقالة البيعة، دليل على أن من العقود عقوداً إلى المراء عقددها وليس له حلها ولا نقضها؛ وذلك أن من عقد عقدًا يجب عقده ولا يحل نقضه، لم يجوز له أن ينقضه ولم يحل له فسخه؛ وإن كان الأمر كان إليه فى العقد فليس إليه ذلك فى النقض، وليس كل ما للإنسان عقده، له فسخه. ولم يكن لرسول الله ﷺ أن يقبله بيعته؛ لأن الهجرة كانت مفترضة يومئذ، كما لم يكن له أن يبيع له شيئاً حضرته عليه الشريعة إذا دخل فيها، ولزمته أحكامها، إلا بوحي من الله؛ وأما من بعده فليس ذلك حكمه بوجه من الوجوه؛ لأن الوحي بعده قد انقطع ﷺ.

وفى هذا الحديث بيان فضل المدينة، وأنها بقعة مباركة لا يستوطنها إلا المرضى من الناس.

وهذا عندى إنما كان بالنبي ﷺ منذ نزلها، وقد كانت قبله كسائر ديار الكفر؛ ولما توفى رسول الله ﷺ بقى فضل قبره ومسجده، والمدينة لا ينكر فضلها. وأما قوله: تنفى خبثها وينصع طيبها؛ فمعناه: أنها تنفى خثالة الناس ورذالتهم، ولا يبقى فيها إلا الطيب الذى اختاره الله - عز وجل - لصحبة نبيه ﷺ؛ والخبث رذالة الحديد ووسخه الذى لا يثبت عند النار.

(٥٦٣٠) أخرجه الطحاوى بالمشكل ٢/٢٩٦، عن عقبة بن عامر. وذكره بالكنز برقم ٣٧٢٨٦ وعزه السيوطى لابن منده وابن عساكر، عن عقبة بن عامر.

(٥٦٣١) أخرجه البخارى ج١/٢٥٨ كتاب الأذان باب الأذان للمسافرين، عن مالك بن الحويرث. ومسلم ج١/٤٦٦ كتاب المساجد برقم ٢٩٢، عن مالك بن الحويرث بنحوه. والنسائى ٩/٢ كتاب الأذان باب اجتراء المراء بأذان غيره فى الخصب، عن مالك بن الحويرث. والبيهقى بالكبرى ١٧/٢ كتاب الصلاة باب وجوب تعلم ما تجزئ به الصلاة من التكبير والقرآن والذكر وغير ذلك، عن مالك بن الحويرث بنحوه. والدارقطنى ١/٢٧٣، عن مالك بن الحويرث.

وأما قوله: وينصع فإنه يعنى يبقى، ويثبت، ويظهر. وأصل النصوع فى الألوان البياض، يقال: أبيض ناصع ويقق، كما يقال: أحمر قانىء، وأسود حالك، وأصفر فاقع؛ والمراد بهذه الكلمات الثبوت، والصحة. والناصع: الخالص السالم، قال النابغة الذبياني:

أتاك بقول هلهل النسج كاذب ولم يأت بالحق الذى هو ناصع
أى خالص سالم من الاختلاف؛ وأما لخبث فلا يثبت، وما لا يثبت فليس ظهوره بظهور.

وشبه رسول الله ﷺ المدينة فى ذلك الوقت بالكير: والنار الذى لا يبقى على عمله إلا طيبه، ويدفع الخبث.

وكذلك كانت المدينة، لا يبقى فيها ولا يثبت إلا الطيب من الناس لصحبته ﷺ، وللفهم عنه؛ فلما مات، خرج عنها كثير من جلة أصحابه، لنشر علمه والتبليغ لدينه ﷺ.

فإن قيل: إن عمر بن عبدالعزيز، قد خشى أن يكون ممن نفت المدينة، وليس ذلك فى المعنى الذى ذكرت من صحبة رسول الله ﷺ والأخذ عنه؛ بل ذلك لفضل المدينة الباقى إلى يوم القيامة.

قيل له: لا ينكر فضل المدينة عالم، ولكن قوله: تنفى خبثها، وينصع طيبها، ليس الأعلى ما قلنا؛ بدليل خروج الفضلاء الصحابة الطيبين منها إلى الشام، والعراق؛ ولا يجوز أن يقال فى واحد منهم: إنهم كانوا خبثاء - رضى الله عنهم -.

وقد يقول العالم القول على الإشفاق على نفسه، فلا يكون فى ذلك حجة على غيره.

قال أبو عمر: كان خروج عمر بن عبدالعزيز من المدينة حين قال هذا القول - فيما ذكر أهل السير - فى شهر رمضان من سنة ثلاث وتسعين، وذلك أن الحجاج كتب إلى الوليد - فيما ذكروا - أن عمر بن عبدالعزيز بالمدينة كهف للمنافقين، فجأوبه الوليد: إنى أعزله، فعزله وولى عثمان بن حيان المرى، وذلك فى شهر رمضان المذكور؛ فلما صار عمر بالسويداء، قال لمزاحم: يا مزاحم، أتخاف أن تكون ممن نفت المدينة؟.

وقال ميمون بن مهران: ما رأيت ثلاثة فى بيت خيرا من عمر بن عبدالعزيز، وابنه عبدالملك، ومولاه مزاحم.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي شهاب، أن عمرو بن عبدالرحمن بن أمية، حدثه أن أباه أخبره أن يعلى ابن أمية، قال: «جئت رسول ﷺ بأبى أمية يوم فتح، فقلت: يا رسول الله، بايع أبى على الهجرة، فقال: أبايعه على الجهاد وقد انقطعت الهجرة» (٥٦٣٢).

وأخبرنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: حدثني مجاشع بن مسعود، قال: «أتيت النبي ﷺ لأبايعه على الهجرة، قال: قد مضت الهجرة لأهلها، ولكن على الإسلام والجهاد والخير» (٥٦٣٣).

وذكر البخاري: حدثنا إسحاق بن يزيد، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح، قال: «زرت عائشة مع عبيد بن عمير، فسألتها عن الهجرة، فقالت: لا هجرة اليوم، كان المؤمن يفي بدينه إلى الله - عز وجل - وإلى رسوله ﷺ مخافة أن يفتن عليه؛ فأما اليوم، فقد أظهر الله الإسلام، فالؤمن يعبد ربه حيث شاء، ولكن جهاد ونية» (٥٦٣٤).

٦٦٢ - حديث سابع عشر ليحيى بن سعيد - يحيى، عن أبي الحباب حديثان:

مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول: «سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: أمرت بقرية تأكل القرى يقولون: يثرب - وهى المدينة، تنفى الناس كما ينفى الكير خبث الحديد» (٥٦٣٥).

(٥٦٣٢) أخرجه النسائي ١٤١/٧ كتاب البيعة باب البيعة على الجهاد، عن يعلى بن أمية. وأحمد ٢٢٣/٤، عن يعلى. والحاكم بالمستدرک ٤٢٤/٣ كتاب معرفة الصحابة - باب ذكر مناقب عن يعلى بن أمية رضى الله عنه. والطحاوى بالمشكل ٢٥٣/٣، عن يعلى. وذكره بالكتر برقم ٤٦١ وعزاه السيوطى للبيهقى والحاكم، عن يعلى بن أمية.

(٥٦٣٣) أخرجه مسلم ج ١٤٨٧/٣ كتاب الإمارة رقم ٨٣، عن مجاشع.

(٥٦٣٤) أخرجه البخارى ٣٠٩/٥ كتاب المغازى باب: (وقال الليث حدثني يونس، عن ابن شهاب... إلخ)، عن عطاء بن أبي رباح.

(٥٦٣٥) أخرجه البخارى ج ٥٠/٣ كتاب فضائل المدينة باب فضل المدينة وإنها تنفى الناس، عن أبي هريرة. ومسلم ج ١٠٠٦/٢ كتاب الحج رقم ٤٨٨، عن أبي هريرة. وأحمد ٢٣٧/٢، عن أبي هريرة. والطحاوى بالمشكل ٣٣٢/٢، عن أبي هريرة. والبغوى بشرح السنة ٣٢٠/٧، عن أبي هريرة.

هكذا هذا الحديث فى الموطأ عند جماعة الرواة، ورواه إسحاق بن عيسى الطباع، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة وهو خطأ، والصواب فيه: مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن يسار أبى الحباب - كما فى الموطأ - والله أعلم.

وأبو الحباب هذا: سعيد بن يسار مولى الحسن بن على، وقيل مولى شميصة امرأة نصرانية: أسلمت بالمدينة على يدى الحسن بن على. وقيل: أبو الحباب سعيد بن يسار مولى شقران مولى النبى ﷺ؛ وكان أبو الحباب أحد الثقات من التابعين بالمدينة، وبها توفى سنة سبع عشرة ومائة.

وأما قوله: «تأكل القرى» فروى عن مالك أنه قال: معناه تفتح القرى، وتفتح منها القرى؛ لأن من المدينة افتتحت المدائن كلها بالإسلام، وفى هذا الحديث دليل على كراهية تسمية المدينة يثرب على ما كانت تسمى فى الجاهلية؛ وأما القرآن، فنزل بذكر يثرب على ما كانوا يعرفون فى جاهليتهم؛ ولعل تسمية رسول الله ﷺ إياها بطيبة، كان بعد ذلك - وهو الأغلب فى ذلك. وأما قوله: تنفى الناس - فإنه أراد شرار الناس، ألا ترى أنه مثل ذلك وشبهه بما يصنع الكير فى الحديد؛ والكير إنما ينفى ردىء الحديد وخبثه، ولا ينفى جيده؛ وهذا - عندى - والله أعلم إنما كان فى حياة رسول الله ﷺ؛ فحينئذ لم يكن يخرج من المدينة رغبة عن جواره فيها إلا من لا خير فيه.

وأما بعد وفاته، فقد خرج منها الخيار الفضلاء الأبرار، وأما الكير فهو موضع نار الحداد والصنائع، وليس الجلد الذى تسميه العامة كيرا. هكذا قال أهل العلم باللغة، ومن هذا حديث أبى أمامة وأبى ربحانة، عن النبى ﷺ أنه قال: «الحمى كير من جهنم، وهى نصيب المؤمن من النار».

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن مطرف، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا على ابن معبد، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبى الحصين، عن أبى صالح الأشعرى، عن أبى أمامة، عن النبى ﷺ قال: «الحمى كير من جهنم، فما أصاب المؤمن منها كان حظه من النار»^(٥٦٣٦). والله أعلم.

(٥٦٣٦) أخرجه أحمد ٢٥٢/٥، عن ابن أمامة. والبيهقى بالكبرى ٣/٣٨٢ كتاب الجنائز باب (وضع اليد على المريض والدعاء له.. إلخ)، عن كعب الأحبار بنحوه. وأبو نعيم بالحلية ١٨٢/٢، عن عائشة بنحوه. وذكره الهيثمى بالجمع ٣٠٥/٢ وعزاه لأحمد والطبرانى فى الكبير، عن أبى أمامة.

٦٦٣ - حديث ثان وأربعون لشهام:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها، إلا أبدلها الله خيرا منه» (٥٦٣٧).

وهذا الحديث قد وصله معن بن عيسى، وأسنده عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، في الموطأ، ولم يسنده غيره في الموطأ، والله أعلم.
وقد روى من حديث أبي هريرة أيضا، وحديث جابر.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا ابن نمير، عن هاشم بن هاشم، قال: حدثني أبو صالح مولى الساعدي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن رجلا يستنفرون عشائهم فيقولون: الخير الخير والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، والذي نفس محمد بيده لا يصير على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة، والذي نفس محمد بيده إنها لتنفى خبث أهلها، كما ينفي الكبر خبث الحديد، والذي نفس محمد بيده لا يخرج منها أحد رغبة عنها إلا أبدلها الله خيرا منه» (٥٦٣٨).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا محمد بن المثني، وعمرو بن علي، قالوا: حدثنا عبد الوهاب، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا أبدلها الله به خيرا منه، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون».

معنى هذا - عندى والله أعلم - فى حياته ﷺ، وهذا فى مثل الأعرابى الذى قال: ألقنى بيعتى، ومعلوم من رغب عن جوار النبى ﷺ أبدله الله خيرا منه.

وأما بعد وفاته ﷺ فقد خرج منها جماعة من أصحابه ولم تعوض المدينة بخير منهم.
وروى شعبة قال: حدثني يحيى بن هانئ بن عروة المرادى، قال: سمعت نعيم بن دجاجة، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: لا هجرة بعد النبى ﷺ.

٦٦٤ - حديث ثان وثلاثون لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن سفيان بن أبي زهير

(٥٦٣٧) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧١٦٠ ح ٢٦٥/٩، عن عروة بن الزبير. وذكره بالكنتز برقم ٣٤٩١٠ وعزاه السيوطى لعبدالرزاق، عن عروة مرسلا.

(٥٦٣٨) أخرجه أحمد ٤٣٩/٢، عن أبي هريرة. وذكره بالكنتز برقم ٣٤٩٠٤ وعزاه السيوطى للبيهقى فى الشعب، عن أبي هريرة.

أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: تفتح اليمن فيأتى قوم ييسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح الشام فيأتى قوم ييسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح العراق فيأتى قوم ييسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون» (٥٦٣٩).

قد ذكرنا سفيان بن أبي زهير فى الصحابة بما يغنى عن ذكره هاهنا.

وأما قوله: تفتح اليمن، فاليمن افتتحت فى أيامه ﷺ وافتتح بعضها فى أيام أبى بكر بمقاتلة الأسود العنسى المتنبى الكذاب بصنعاء، قتله أبو بكر فى خلافته، كما قتل مسيلمة فى بنى حنيفة. وقد قيل: إن الأسود العنسى قتل - والنبي ﷺ مريض مرضه الذى مات منه سنة إحدى عشرة - وهو الأكثر عند أهل السير.

وأما الشام، والعراق، فكان افتتاحهما فى زمن عمر رضى الله عنه.

وفى هذا الحديث علم من أعلام نبوته ﷺ؛ لأنه غيب كان بعده قد أخبر به، وهو لا يعلم من الغيب إلا ما أظهره الله عليه وأوحى به إليه، فقد افتتحت بعده الشام، والعراق، واليمن بعضها، وقد خرج الناس من المدينة إلى الشام، وإلى اليمن، وإلى العراق وكان ما قاله ﷺ، وكذلك لو صبروا بالمدينة لكان خيرا لهم. قال ﷺ: «لا يصبر أحد على لأوائها وشدتها، إلا كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة» (٥٦٤٠).

وفى هذا الحديث فضل المدينة على اليمن، وعلى الشام، وعلى العراق، وهذا أمر مجتمع عليه، لا خلاف بين العلماء فيه؛ وفى ذلك دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض، ولا يوصل إلى شىء من ذلك إلا بتوقيف من جهة الخير؛ وأما القياس والنظر، فلا مدخل له فى شىء من ذلك، وقد صحت الأخبار عن النبي ﷺ بفضل المدينة، وأجمع علماء الأمة على أن لها فضلا معروفا لمسجد النبي ﷺ وقبره فيها؛ وإنما اختلفوا فى الأفضل منها ومن مكة لا غير، وقد بينا ذلك كله فى مواضع من هذا الكتاب والحمد لله، والله الموفق للصواب.

(٥٦٣٩) أخرجه البخارى ج٣/٥١ كتاب فضائل المدينة باب من رغب عن المدينة، عن سفيان بن أبي زهير. ومسلم ج٢/١٠٠٩ كتاب الحج باب ٩٠ رقم ٤٩٧، عن سفيان بن أبي زهير بنحوه. والطبرانى الكبير ٨٢/٧، عن سفيان بن أبي زهير. والبغوى بشرح السنة ٣٢٢/٧، عن سفيان بن أبي زهير. والبيهقى بدلائل النبوة ٣٢٠/٦، عن سفيان بن أبي زهير. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧١٥٩ ج٩/٢٦٤، عن سفيان.

وأما قوله: ييسون، فمن رواه ييسون - برفع الياء وكسر الباء - من أبس ييس على الرباعي فقال: معناه يزينون لهم البلد الذى جاءوا منه ويجيبونه إليهم، ويدعونهم إلى الرحيل إليه من المدينة. قالوا: والإبساس مأخوذ من إبساس الحلوبة عند حلابها كى تدر باللبن، وهو أن تجرى يدك على وجهها وصفحة عنقها كأنك تزين ذلك عندها وتحسنه لها.

ومنه قول عمران بن حطان:

والدهر ذو درة من غير إبساس

وإلى هذا ذهب ابن وهب، قال: معناه يزينون لهم الخروج من المدينة، وكذلك رواية ابن وهب ييسون بالرفع من الرباعي، وكذلك رواية ابن حبيب، عن مطرف، عن مالك: ييسون من الرباعي. وفسر ابن حبيب الكلمة بنحو هذا التفسير، وأنكر قول من قال إنها من السير كل الإنكار.

وقال ابن بكير: ييسون بفتح الياء، وكذلك روايته وفسره: يسيرون، قال: من قوله: ﴿وَبِستِ الْجبالِ بَساً﴾^(٥٦٤١) يعنى: سارت ويقال: سالت.

وذكر حبيب، عن مالك مثل تفسير ابن بكير.

وقال ابن القاسم، عن مالك: ييسون يدعون، وأظن رواية ابن القاسم - بفتح الياء وضم الباء - ورواية ابن بكير بكسرها، وكل ذلك من الثلاثي.

وقال ابن هشام: والبس أيضا: المبالغة فى فت الشيء، ومنه قيل فى الدقيق المصنوع بالزيت ونحوه البسيس.

قال الراجز:

أخبزنا خبزاً وبساً بساً

يريد عملاً بسيساً.

قال أبو عمر: وقال غيره: ييسون: يسرعون السير، وقيل: يزجرون دوابهم. وقال غيره: ييسون: يسألون عن البلدان ويتشفون من أخبارها ليتحملوا إليها، وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة. وأما الرباعي، فلا خلاف فيه وفى معناه، وليس له إلا وجه واحد؛ وأما الثلاثي، ففيه لغتان: بس ييس بكسر الباء وييس بضمها؛ ومثل هذه الكلمة -

عندى - قتر وأقتر فيه لغتان: قتر على الثلاثي، وأقتر على الرباعي، وفي الثلاثي لغتان في المستقبل منه يقتز بكسر التاء ويقتز بضمها، وقد قرئ قوله - عز وجل -: ﴿لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾^(٥٦٤٢) على الثلاثة الأوجه: يقتزوا من الرباعي، ويقتزوا من الثلاثي ويقتزوا منه أيضا.

وأما رواية يحيى بن ييسون عند أكثر شيوخنا الذين اعتمدنا عليهم في التقييد، فعلى فتح الياء، وكسر الباء من الثلاثي، وفسروه: يسرون على نحو رواية ابن بكير وتفسيره، ولا يصح في رواية يحيى بن يحيى غير هذا الضبط، ومن روى في موطأ يحيى غير ذلك، فقد روى ما لم يرو يحيى، والله أعلم.

وكان ابن حبيب ينكر رواية يحيى، ويحمل عليه في ذلك، وقد رواه ابن بكير، وابن نافع، وحبيب، وغيرهم كذلك، ويقال إن ابن القاسم رواه ييسون - بفتح الياء وضم الباء - فالله أعلم.

وأما قوله في هذا الحديث: والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، فقليل فيه: خير لهم من أجل أنها لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، وقد قيل: إن الفتن فيها دونها في غيرها. وقيل: من أجل فضل مسجد رسول الله ﷺ والصلاة فيه، ومجاورة قبره ﷺ، ولم يقل في هذا الحديث: ينفي خبثها كما قال ذلك في حياته للفار عن صحبته وجواره، وقد علمنا أن جملة من خرج بعده من أصحابه لم يكونوا خبثا بل كانوا دررا رضى الله عنهم أجمعين.

هشام، عن زوجه فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهى بنت عمه، ثلاثة أحاديث:

٦٦٥ - مالك عن ابن حماس - حديثان:

واختلف في اسمه، فقليل يونس بن يوسف بن حماس، وقيل يوسف بن يونس، واضطرب في اسمه رواية الموطأ اضطرابا كثيرا وأظن ذلك من مالك.

وكان ابن حماس هذا رجلا صالحا فاضلا مجاب الدعوة.

أخبرنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر، قال: حدثنا الحسين بن علي، حدثنا أسامة بن علي، حدثنا أبي، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا عاصم بن أبي بكر الزهرى، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: كان يونس

ابن يوسف، أو يوسف بن يونس - شك عبد الرحمن - من عباد الناس، فراح إلى المسجد ذات يوم فلقيته امرأة، فوقع في نفسه منها: فقال: اللهم إنك خلقت لي بصرى نعمة، وأخشى أن يكون على نقمة فأقبضه إليك. فكان يروح إلى المسجد يقوده ابن أخ له، فإذا استقبل الأسطوانة اشتغل الصبي يلعب مع الصبيان، فإن نابته حاجة، حصبه وأقبل إليه، فبينما هو يصلى ذات يوم ضحوة، إذ حس في بطنه شيئاً فحصب ابن أخيه فاشتغل مع الصبيان يلعب ولم يأت، فلما خاف على نفسه، قال: اللهم إنك خلقت لي بصرى نعمة، وخشيت أن يكون على نقمة؛ وسألتك فقبضته اللهم إنى قد خشيت الفضيحة، قال: فانصرف إلى منزله وهو يبصر، قال مالك: فرأيته أعمى، ورأيته بصيراً.

حديث أول لابن حماس:

مالك، عن ابن حماس، عن عمه، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيغذى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر، فقالوا: يا رسول الله ﷺ فلمن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال للعوافي: الطير والسباع» (٥٦٤٣)

هكذا قال يحيى في هذا الحديث عن مالك، عن ابن حماس، عن عمه، عن أبى هريرة لم يسم ابن حماس بشيء.

وقال أبو المصعب: مالك عن يونس بن يوسف بن حماس، عن عمه، عن أبى هريرة وكذلك قال معن بن عيسى، وعبد الله بن يوسف التميمي: يونس بن يوسف.

وقال ابن القاسم: حدثني مالك عن يوسف بن يونس بن حماس، عن عمه، عن أبى هريرة وكذلك قال ابن بكير، وسعيد بن أبى مريم ومطرف وابن نافع وعبد الله بن وهب، وسعيد بن عفير ومحمد بن المبارك، وسليمان بن برد ومصعب الزبيري كلهم قال: يوسف بن يونس.

وقال فيه زيد بن الحباب: عن مالك، عن يوسف بن حماس، عن عمه، عن أبى هريرة.

(٥٦٤٣) أخرجه البخارى بلفظ جـ ٥١/٣ كتاب فضائل المدينة باب من رغب عن المدينة، عن أبى هريرة. ومسلم بنحوه جـ ١٠١٠/٢ كتاب الحج باب ٩١ رقم ٤٩٩، عن أبى هريرة. والحاكم بالمستدرک بنحوه ٤/٢٦ كتاب الفتن والملاحم باب قول النبى لتترك المدينة على خير ما كانت، عن أبى هريرة. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٦/٦ وعزاه للحاكم وصححه، عن أبى هريرة.

وقد قيل عن عبد الله بن يوسف مثل ذلك أيضاً.

وقد روى عن سعيد بن أبي مریم فی هذا الحديث: یونس بن یوسف، حدثنا خلف ابن قاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عمر بن إسحاق، قالوا: حدثنا إسحاق ابن إبراهيم بن جابر، حدثنا سعيد بن أبي مریم، أخبرنا مالك، عن یونس بن یونس بن حماس، عن عمه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب فيغذى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر» قالوا: يا رسول الله، فلمن تكون الثمار ذلك الزمان؟ قال: «للعوافى: الطير والسباع».

وقال القعنبي في هذا الحديث: مالك أنه بلغه عن أبي هريرة لم يذكر اسم أحد، وجعل الحديث بلاغا عن أبي هريرة. وهذا الاضطراب يدل على أن ذلك جاء من قبل مالك والله أعلم.

ورواية يحيى في ذلك حسنة؛ لأنه سلم من التخليط في الاسم، وأظن أن مالكا لما اضطرب حفظه في اسم هذا الرجل رجع إلى إسقاط اسمه وقال: عن ابن حماس.

ويحيى من آخر من عرض عليه الموطأ وشهد وفاته، ويقال: إن القعنبي شهد وفاته أيضاً، ولذلك انصرف إلى العراق.

وفى قوله ﷺ: «لتتركن المدينة أحسن ما كانت» دليل على علم الغيب بما كان ينبا به ويطلع عليه من الوحي وفى ذلك علم واضح من أعلام نبوته ﷺ.

وأما قوله: «فيغذى على بعض سوارى المسجد». فمعناه أن الذئب يبول على سوارى المسجد أو على المنبر - شك المحدث - وذلك لخلاء المدينة من أهلها ذلك الزمان وخروج الناس عنها وتغير الإسلام فيها حتى لا يكون بها من يتتهل بالمسجد فيصونه ويحرسه. يقال من هذا الفعل: غدت المرأة وليدها - بالتشديد - إذا أبالته أى حملته على البول وجعلته يبول، وغدت ولدها - بالتخفيف - إذا أطعمته وربته من الغذاء.

وأما قوله في هذا الحديث: «للعوافى الطير والسباع». فالطير والسباع تفسير للعوافى وهو تفسير صحيح عند أهل الفقه وأهل اللغة أيضاً، ومما يعضد هذا التفسير أيضاً: حديث أم سلمة عن النبي ﷺ: «ما من مسلم يمى أرضاً فتشرب منها كبد حرى، أو تصيب منها عافية إلا كتب الله له بها أجراً»^(٥٦٤٤) والعافية واحدة العوافى

والعافى هاهنا: الطالب لما يأخذ ويأكل.

قال الأعشى:

تَطُوفُ المغفاة بأبوابه كطوف النصارى بيت الوثن
وقال أعرابي يمدح خالد بن برمك:

أخالد إننى لم أزرك لحاجة ولكننى عاف وأنت جواد
ولهذه اللفظة معان فى اللغة مختلفة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبدالواحد، قال: حدثنا على بن المدينى، قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم، حدثنى أبى، سمعت الأعمش يحدث، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن حبيب ابن جهماز، عن أبى ذر، قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ فنزلنا ذا الحليفة فتعجل رجال إلى المدينة فباتوا بها، فلما أصبح سأل عنهم؛ ف قيل: تعجلوا إلى المدينة وإلى النساء فقال: تعجلوا إلى المدينة؟ أما أنهم سيتركونها وهى أحسن ما كانت» (٥٦٤٥)

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا أبان، قال: حدثنا يحيى، عن أبى جعفر، عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «ليتركن المدينة أهلها خير ما كانت نصفين: رطباً وزهوا. قال: ومن يخرجهم منها يا أبا هريرة؟ قال: أمراء السوء» (٥٦٤٦). قال إسماعيل: هكذا حدثنا به مسلم مرفوعاً إلى النبى ﷺ.

* * *

٣- باب تحريم المدينة

٦٦٦ - مالك عن عمرو بن أبى عمرو - حديث واحد:

وهو عمرو بن أبى عمرو، يكنى أبا عثمان واسم أبى عمرو ميسرة، وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومى القرشى، مدنى ليس به بأس. روى عن أنس

عن جابر بن عبد الله. والدارمى بنحوه ٢/٢٦٧، عن جابر. وابن أبى شيبه ٧/٤٧، عن جابر.

(٥٦٤٥) أخرجه أحمد ٥/١٤٤، عن أبى ذر. وذكره الهيثمى بالمجمع ٨/١٢ وعزاه لأحمد، عن أبى ذر.

(٥٦٤٦) أخرجه مسلم ج ٢/٩٠٠ كتاب الحج باب ٩١ رقم ٤٩٨، عن سعيد بن المسيب.

ابن مالك، وعكرمة مولى ابن عباس، وعن مولاة المطلب بن عبد الله بن حنطب، والمطلب مولاة يكنى أبا الحكم.

وروى عن عمرو بن أبي عمرو: مالك بن أنس وعبد العزيز الدراوردي، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: سمع من أنس، ليس به بأس، روى عنه مالك بن أنس. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو فقال: لا بأس به. روى عنه مالك. وسئل أبو زرعة عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: مدني ثقة.

وأما ابن معين، فروى عنه عياض الدوري أنه قال: عمرو بن أبي عمرو ليس بحجة، وقول أبي زرعة أولى من قول ابن معين - إن شاء الله - لرواية مالك عنه، وكان لا يروى عندهم إلا عن ثقة.

قال أبو عمر: قد ضعفه بعضهم ولم يفرده مالك في موطنه بحكم.

مالك، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال: هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها» (٥٦٤٧).

لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث ولا في لفظه فيما علمت، ورواه سفيان ابن بشر عن مالك، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة فأخطأ فيه. والصواب ما في الموطأ مالك عن عمرو، عن أنس، حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن عبد الرحمن بن معاوية بن عبد الرحمن بن محمد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب، قال: حدثنا أبو شيبه داود بن إبراهيم البغدادي، قال: حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال: قرأت على مالك ابن أنس عن عمرو مولى المطلب عن أنس أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال: «إن هذا جبل يحبنا ونحبه، اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم ما بين لابتيها» يعني المدينة.

(٥٦٤٧) أخرجه البخاري ج ٢٢٩/٥ كتاب المغازي باب أحد يحبنا ونحبه، عن أنس بن مالك. ومسلم ج ٩٩٣/٢ كتاب الحج رقم ٤٦٢ باب ٨٥، عن أنس. والترمذي برقم ٣٩٢٢، عن أنس بن مالك ج ٧٢١/٥ كتاب المناقب باب ٦٨ فضل المدينة. وأحمد ١٤٩/٣، عن أنس بن مالك. والبيهقي بالكبرى ١٩٧/٥ كتاب الحج باب ما جاء في حرم المدينة، عن أنس بن مالك. والطبراني الكبير ١٥٢/٦، عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده. وابن أبي شيبه ٣٩٨/١٤، عن هشام، عن أبيه. والبعثي بشرح السنة ٢٥/١١، عن أنس بن مالك.

حدثنا خلف، قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا محمد بن جعفر بن أعين.

وحدثنا خلف، حدثنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن علي بن محمد الكندي، ومحمد ابن عبد الله، قالوا: حدثنا عبد الله بن عبدالعزيز البغوي، قالوا: حدثنا عبد الأعلى بن حماد، قال: قرأت على مالك بن أنس، عن عمرو، بن أبي عمرو عن أنس، أن النبي ﷺ طلع له أحد فذكره.

قال أبو عمر: للناس في هذا مذهبان: أحدهما أن ذلك مجاز، ومجازه أن رسول الله ﷺ كان يفرح بأحد إذا طلع له استبشاراً بالمدينة ومن فيها من أهلها ويحب النظر إليه لقربه من النزول بأهله، والأوبة من سفره؛ فلهذا - والله أعلم - كان يحب الجبل. وأما حب الجبل له، فكأنه قال: وكذلك كان يحبنا لو كان ممن تصح وتمكن منه محبة، وقد مضى هذا المعنى في باب عبد الله بن يزيد واضحاً عند قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها». الحديث والحمد لله. ومن هذا قول عمر بن الوليد بن عقبة:

بكى أحد إن فارق اليوم أهله فكيف بذى وجد من القوم ألف

وقد قيل: معنى قوله: يحبنا، أى يحبنا أهله، يعنى الأنصار الساكنين قربه، وكانوا يحبون رسول الله ﷺ ويحبهم لأنهم آووه ونصروه وأقاموا دينه، فخرج قوله ﷺ على هذا التأويل مخرج قول الله عز وجل: ﴿وَسُئِلَ الْقُرَىٰ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾^(٥٦٤٨). يريد أهل القرية وهذا معروف فى لسان العرب. وقد تكون الإرادة للجبل مجازاً أيضاً، فيكون القول فى حب الجبل، كالقول فى إرادة الجدار أن ينقض سواء، ومن حمل ذلك على المجاز جعله كقول الشاعر:

يريد الرمح صدر أبى براء ويرغب عن دماء بنى عقيل

وزعم أن العرب خوطبت من ذلك بما تعرفه بينها من مخاطباتها ومفهوم كلامها: فهذا كله مذهب من حمل هذه الألفاظ وما كان مثلها فى الكتاب والسنة على المجاز المعروف من لسان العرب. والمذهب الآخر أن ذلك حقيقة، ومن حمل هذا على الحقيقة جعل للجدار إرادة يفهمها من شاء الله، وجعل لكل شىء تسييحاً حقيقة لا يفهمها الناس بقوله عز وجل: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبَىٰ مَعَهُ﴾^(٥٦٤٩) وقوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبَحُ

بمحمده^(٥٦٥٠) وجعل للسموات والأرض بكاء وقولا في مثل هذا المعنى صحيحًا والقول في كلا المذهبين يتسع، وقد أكثر الناس في هذا وبالله التوفيق.

وأما قوله: «إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم ما بين لابتيها». فقد روى هذا المعنى أبو هريرة ورافع بن خديج، عن النبي ﷺ: حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا بكر بن مضر، عن ابن الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ «إن إبراهيم حرم مكة»^(٥٦٥١). وقال أحمد بن زهير: حدثنا مصعب بن عبد الله، حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن إبراهيم حرم مكة».

ورواه جابر وسعد بن أبي وقاص أيضًا كذلك: حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا جرير عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يعصده شوكه، ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا من عرفها. وذكر تمام الحديث»^(٥٦٥٢).

وحدثنا عبدالوارث حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا أبي، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يونس بن يزيد يحدث عن الزهري، عن مسلم بن يزيد أحد بني سعد بن بكر، أنه سمع أبا شريح الخزاعي ثم الكعبي يقول: «ثم قام رسول الله ﷺ فأتى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فإن الله حرم مكة لم يحرمها الناس وإنما أحلها لي ساعة من النهار آمن، وإنها اليوم حرام كما حرمها أول مرة، وإنى أحرمها ما بين لابتيها»^(٥٦٥٣) يعني المدينة.

(٥٦٥٠) الإسراء ٤٤.

(٥٦٥١) أخرجه مسلم ج ١٠٠١/٢ كتاب الحج رقم ٤٧٥ باب ٨٦، عن أبي سعيد. وأحمد ٤٠/٤، عن عبد الله بن زيد. والبيهقي بالكبرى ١٩٧/٥ كتاب الحج باب ما جاء في حرم

المدينة، عن عبد الله بن زيد. والطبراني الكبير ٣٠٥/٤، عن رافع بن خديج.

(٥٦٥٢) أخرجه مسلم ج ٩٨٦/٢ كتاب الحج باب (٨٢) برقم ٤٤٥، عن ابن عباس. وأحمد ٢٥٩/١ بنحوه، عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ١٩٥/٥ كتاب الحج باب لا ينفذ صيد

الحرم... إلخ، عن ابن عباس. والبغوي بشرح السنة ٢٩٤/٧، عن ابن عباس.

(٥٦٥٣) أخرجه الترمذي برقم ١٤٠٦ بنحوه، عن أبي شريح الكعبي. وأحمد ٣٨٥/٦، عن أبي شريح. والطبراني الكبير ٢٤٨/١١ بنحوه، عن ابن عباس. والبغوي بشرح السنة

٣٠٠/٧، عن أبي شريح. والطحاوي بشرح المعاني ٢٦٧٠/٢، عن أبي شريح.

أخبرنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا الفضل بن سليمان، حدثنا محمد بن أبي يحيى عن أبي إسحاق، عن عامر ابن سعد بن وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين لابتي المدينة حرام كما حرم إبراهيم مكة، اللهم اجعل البركة فيها بركتين، وبارك لهم في صاعهم ومدهم، وإنني أحرم ما بين لابتيها»^(٥٦٥٤) يعني المدينة.

ففى هذا كله تصريح بتحريم المدينة، وأنها لا يجوز الاصطياد فيها ؛ وفى تلك ما يبطل قول الكوفيين ويشهد لصحة قول أهل المدينة.

قال عبد الملك بن عبدالعزيز بن الماجشون: التحريم للصيد بالمدينة حق لقول رسول الله ﷺ: «اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإنى أحرم ما بين لابتيها»^(٥٦٥٥). قال عبد الملك: وحد ذلك ما لو التقت الحرتان كانت البيوت شاغلة عنه، وما فوق ذلك وأسفل فمباح. قال: وقال مالك: أكره ما قرب جداً من فوق وأسفل.

وبلغنا «أن سعداً أخذ ثوب من فعل ذلك وفأسه، فكلّم فيه، فقال: لا أدع ما أعطانيه رسول الله ﷺ»^(٥٦٥٦). قال: «وبلغنا أن عمر بن الخطاب قال لمولى لقدامة بن مظعون يدعى بسالم: إذا رأيت من يقطع من الشجر - يعنى شجر المدينة - شيئاً فخذ فأسه. قال: وثوبه يا أمير المؤمنين، قال: لا، ولكن فأسه»^(٥٦٥٧).

قال أبو عمر: لم يختلف العلماء أنه لا يجوز أخذ فأس من اصطاد بالمدينة اليوم ولا ثوبه، وقد احتج بذلك من زعم أن تحريم صيدها منسوخ بذلك، وهذا ليس بشيء لأن الحديث فى ذلك عن سعد وعمر رضى الله عنهما ضعيف الإسناد، ولا يحتج به وقد ثبت تحريمها من الطرق الصحاح، وليس فى سقوط وجوب الجزاء على من اصطاد فيها

(٥٦٥٤) أخرجه أحمد ١/١٦٩، عن سعيد بن أبي وقاص. وذكره بالكنز برقم ٣٤٨٣٣ وعزاه السيوطى للبيهقى. والترمذى، عن أبي هريرة.

(٥٦٥٥) أخرجه البخارى ج ٩/١٨٨ كتاب الاعتصام إلخ باب ما ذكر النجا.. إلخ، عن أنس بن مالك. ومسلم ج ٢/١٠٠١ كتاب الحج باب ٨٦ برقم ٤٧٥، عن أبي سعيد. والترمذى برقم ٣٩٢٢، عن أنس ج ٥/٧٢١ كتاب المنافب باب فضل المدينة. وأحمد ٣/١٤٩، عن أنس بن مالك. والبيهقى بالكبرى ٩/١٢٥ كتاب السير باب وطء السبابا بالملك... إلخ، عن أنس بن مالك. وذكره بالكنز برقم ٣٤٨١١ وعزاه السيوطى لملك، عن أبي سعيد.

(٥٦٥٦) أخرجه البيهقى بالكبرى ٥/١٩٩ بنحوه، عن عامر بن سعد كتاب الحج (باب ما ورد فى سلب من قطع من شجر حرم المدينة... إلخ).

(٥٦٥٧) المصدر السابق ٥/٢٠٠.

ما يسقط تحریمها؛ لما قد سناه من الحجة فى ذلك فى باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وثم أشبعنا القول فى هذه المسألة. ولم يكن فى شريعة إبراهيم جزاء صيد فيما قال أهل العلم، والنبي ﷺ إنما حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة، ووجوب الجزاء فى صيد الحرم شئ ابتلى الله به هذه الأمة، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلْوَنَكُمْ اللَّهُ بشيء من الصيد﴾^(٥٦٥٨). ولم يكن قبل ذلك والله أعلم. والصحابة فهموا المراد فى تحريم صيد المدينة فتلقوه بالوجوب دون جزاء، كذلك قال أبو هريرة، وزيد بن ثابت، وأبو سعيد.

ذكر إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنى أخى، عن سليمان بن بلال، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن زينب بنت كعب ابن عجرة، عن أبي سعيد الخدرى «أن النبي ﷺ حرم ما بين لابتى المدينة، وأنه حرم شجرها أن يعضد، قالت زينب: فكان أبو سعيد يضرب بنيه إذا صادوا فيها ويرسل الصيد»^(٥٦٥٩).

قال: وحدثنا مسدد، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: حدثنا عاصم الأحول، قال: قلت لأنس بن مالك: حرم رسول الله ﷺ المدينة؟ قال: نعم.

وقد قالت فرقة فى صيد المدينة جزاء، واحتجوا بأنه حرم نبي كما مكة حرم نبي، واعتلوا بقوله: «إن إبراهيم حرم مكة، وإنى أحرم ما بين لابتها»؛ والوجه المختار ما قدمنا ذكره، وهو قول مالك، والشافعى وأبى حنيفة، وأكثر أهل العلم والأصل أن الذمة بريئة، فلا يجب فيها شئ إلا بيقين.

وأما حرم المدينة وكم يبلغ من المسافة؟ ومعنى لابتها وهما الخرتان؟ فقد مضى فى كتابنا هذا فى باب ابن شهاب عن سعيد بن المسيب والحمد لله.

٦٦٧- ابن شهاب عن سعيد بن المسيب القرشى المخزومى المدنى:

سبعة عشر حديثاً، منها سبعة متصلة، وستة مرسلات ومنها ما شرکه فيها أبو سلمة ابن عبد الرحمن: أربعة أحاديث حديثان متصلان مسندان وحديثان مرسلان.

وهو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن

(٥٦٥٨) المائدة ٩٤.

(٥٦٥٩) أخرجه البيهقى بالكبرى ١٩٨/٥ كتاب الحج باب (ما جاء فى حرم المدينة)، عن أبى سعيد الخدرى. وذكره الهيثمى بالمجمع ٣٠٣/٣ وعزاه لعبد الله بن أحمد. والطبرانى فى الكبير، عن يحيى بن عمار، عن جده أبى حسن.

مخزوم، يكنى أبا محمد، ولد لستين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب، وذلك سنة أربع عشرة. هذا أشهر شيء في مولده وأصح وقد قيل: ولد لستين بقيتا من خلافة عمر، وعلى الأول أهل الأثر. وأما الحسن البصري: فولد لستين بقيتا من خلافة عمر، وذكر ابن البرقي، عن ابن عبدالحكم، عن ابن وهب، عن مالك، أن سعيد بن المسيب، ولد لثلاث سنين بقيت من خلافة عمر. قال: وحدثنا ابن عبدالحكم، قال: سمعت مالكا يقول: كان يقال لسعيد بن المسيب: راوية عمر، قال: وتوفى سعيد بن المسيب سنة أربع وتسعين. وهكذا قال ابن البرقي، وخالفه غيره، وسنذكر ذلك في آخر باب أخباره هاهنا إن شاء الله.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، قال: حدثنا عبد الأعلى أبو مسهر، قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، قال لما مات ابن عمر وابن عباس كان عالم المدينة سعيد بن المسيب، قال: وحدثنا دحيم، قال: حدثنا سهل بن هاشم، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: سئل الزهري ومكحول: من أفقه من أدركتما؟ فقالا: سعيد بن المسيب، وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون، قال: حدثنا أبو زرعة: قال: حدثني عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، فذكر الخبرين جميعاً: هذا والذي قبله.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: أنبأنا محمد بن الحسن، قال: أنبأنا الزبير بن بكار، قال: حدثني عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن عنبسة، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، قال: رمقت سعيد بن المسيب بعد جلد هشام بن إسماعيل إياه، فما رأيته يفوته معه سجود ولا ركوع ولا زال يصلي معه بصلاته.

قال الزبير: وحدثني ذؤيب بن عمامة، عن معن بن عيسى، عن محمد بن هلال، عن سعيد بن المسيب أنه قال: ما لقيت قط المنصرفين من الصلاة منذ أربعين سنة. وروى الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب، كان يسمى راوية عمر بن الخطاب لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته.

قال يحيى بن سعيد: وكان عبد الله بن عمر إذا سئل عن شيء يشكل عليه، قال: سلوا سعيد بن المسيب.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت سعيد ابن المسيب يقول: ولدت لستين مضتا من خلافة عمر.

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم: قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدثنا معن بن عيسى، عن مالك بن أنس: أن سعيد بن المسيب ولد في زمن عمر بن الخطاب، وكان احتلامه أيام مقتل عثمان.

وروى شعبة عن إياس بن معاوية قال: قال لي سعيد بن المسيب: ممن أنت؟ قلت: من مزينة، قال: إني لأذكر يوم نعى عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن على المنبر. وسنذكر رواية سعيد عن عمر في باب يحيى بن سعيد إن شاء الله.

وذكر الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة، قال: حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد قال: كان الحسن لا يرجع عن فنيا يفتى بها إلا أن يبلغه أن سعيد بن المسيب أفتى بخلافها، فإنه يترك قوله، ويرجع إلى قول سعيد ويقول: إن ذلك رجل طلب العلم في مظانه. قال الحسن: وسمعت يزيد بن هارون، وعبدالرزاق يقولان: كان سعيد بن المسيب سيد التابعين. قال: وحدثنا عفان: حدثنا سليم بن أخضر، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين قال: كان في سعيد بن المسيب كرامة. قال محمد: ولو رفقوا به لاستخرجوا منه علماً كبيراً.

حدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد ابن حنبل، قال: حدثنا عبدالرزاق عن معمر، قال: سمعت الزهري يقول: أدركت أربعة بحور: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وأبا سلمة بن عبدالرحمن، وعبيدا لله بن عبد الله، قال: وحدثنا عبدالرحمن بن مبارك، قال: حدثنا قريش بن حيان العجلي، قال: حدثنا عمرو بن دينار، قال: سمعت قتادة يقول: ما جمعت علم الحسن إلى علم أحد من العلماء إلا وجدت له فضلاً عليه، غير أنه كان إذا أشكل عليه شيء يكتب إلى سعيد ابن المسيب يسأله. قال: وحدثنا عبد الله بن جعفر الرقي، قال: حدثنا أبو المليح عن ميمون بن مهران، قال: قدمت المدينة، فسألت عن أفقه أهلها، فدفعت إلى سعيد بن المسيب. قال: وحدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا الأصمعي، عن مالك بن أنس، عن الزهري قال: قال لي عبد الله بن ثعلبة بن صعير: تريد هذا الأمر؟ عليك بسعيد بن المسيب. قال: وحدثنا أبو سلمة منصور بن سلمة الخزاعي وأبو سلمة موسى بن إسماعيل المنقري، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن سعيد، قال: سمعته يقول: ما بقي أحد أعلم - بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ وكل قضاء قضاه أبو بكر وكل قضاء قضاه عمر. قال: وأحسبه قال: وعثمان - مني. قال أبو بكر أحمد بن زهير: سمعت يحيى بن معين يقول: مات سعيد بن المسيب سنة خمس ومائة. وكذلك قال علي بن محمد المدائني: أبو الحسن. وحدثنا أحمد بن حنبل، قال: سمعت يحيى بن

سعيد، قال: وسعيد بن المسيب سنة إحدى أو اثنتين وتسعين، يعنى مات. قال أبو نعيم: مات سعيد بن المسيب سنة ثلاث وتسعين، وكذلك ذكر البخارى عن على بن المدينى، وزاد وهو ابن بضع وثمانين، قال الواقدى: مات سعيد بن المسيب سنة أربع وتسعين، وهو ابن بضع وثمانين. قال: وفيها مات عروة، وعلى بن حسين وكان يقال: سنة الفقهاء.

وروى ابن وهب، والأصمعى وابن أبى الوزير عن مالك، عن ابن شهاب قال: كنت أجالس عبد الله بن ثعلبة بن صعير أتعلم منه النسب، فسألته يوماً عن شىء من الفقه، فقال: إن كنت تريد هذا ولك به حاجة، فعليك بذلك الشيخ - وأشار إلى سعيد بن المسيب - فتحولت إليه فجالسته تسع سنين لا أحسب أن عالماً غيره.

زاد الأصمعى: ثم تحولت إلى عروة ففجرت منه بحراً.

وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الخبر عن مالك، فجعل موضع عبد الله بن ثعلبة بن صعير، ثعلبة بن أبى مالك، فوهم فيه وغلط والقول عندهم قول الأصمعى وابن وهب وابن أبى الوزير، واسم ابن أبى الوزير: محمد بن عمر هاشمى.

وأخبار سعيد بن المسيب وفوائده فى علمه، ودينه وزهده، وفهمه، وورعه كثيرة جداً وسنذكرها - إن شاء الله - فى كتاب أخبار أئمة الأمصار أعاننا الله على ذلك بفضله ونعمته.

حديث أول لابن شهاب عن سعيد بن المسيب - متصل:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة قال: «لو رأيت الأطباء بالمدينة ترتع ما ذعرتها، قال رسول الله ﷺ: ما بين لابتها حرام»^(٥٦٦٠).

لم يختلف رواة الموطأ فى إسناده ولا متنه.

وفى هذا الحديث من الفقه: تحريم المدينة، وإذا كانت حراماً لم يجز فيها الاصطياد ولا قطع الشجر، كهية مكة، إلا أنه لا جزاء فيه عند العلماء كذلك قال مالك، والشافعى، وأصحابهما. وقال أبو حنيفة: صيد المدينة غير محرم، وكذلك قطع شجرها. وهذا الحديث حجة عليه مع سائر ما فى تحريم المدينة من الآثار. واحتج لأبى حنيفة بعض من ذهب مذهبه بحديث سعد بن أبى وقاص، عن النبى ﷺ أنه قال: «من وجدتموه

(٥٦٦٠) أخرجه البخارى ج ٣/ ٥١ كتاب فضائل المدينة باب لابتى المدينة، عن أبى هريرة. ومسلم ج ٢/ ١٠٠٠ كتاب الحج باب ٨٥ رقم ٤٧١، عن أبى هريرة.

يصيد فى حدود المدينة أو يقطع من شجرها فخذوا سلبه»^(٥٦٦١) وأخذ سعد سلب من فعل ذلك. قال: وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يؤخذ سلب من صاد فى المدينة، فدل ذلك على أنه منسوخ، قال: وقد يحتمل أن يكون معنى النهى عن صيد المدينة، وقطع شجرها؛ لأن الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد فى زيتها، ويدعو إلى ألفتها؛ كما روى عن نافع عن ابن عمر «أن النبى ﷺ نهى عن هدم أطام المدينة»^(٥٦٦٢) فإنها من زينة المدينة.

قال أبو عمر: ليس فى هذا كله حجة؛ لأن حديث سعد ليس بالقوى، ولو صح لم يكن فى نسخ أخذ السلب ما يسقط ما صح من تحريم المدينة، وما تأوله فى زينة المدينة فليس بشئ؛ لأن الصحابة تلقوا تحريم المدينة بغير هذا التأويل، وسعد قد عمل بما روى فأى نسخ هاهنا؟. وفى قول أبى هريرة: «ما ذعرتها» دليل على أنه لا يجوز ترويع الصيد فى حرم المدينة، كما لا يجوز ترويعه فى الحرم، والله أعلم.

وكذلك نزع زيد بن ثابت من يد الرجل النهس، وهو طائر كان صاده بالمدينة دليل على أن الصحابة فهموا مراد رسول الله ﷺ فى تحريمه صيد المدينة، فلم يجيزوا فيها الاصطياد ولا تملك ما يصطاد، ولذلك نزع زيد النهس وسرحه من يد صائده. يقال أن ذلك الرجل: شرحبيل بن سعيد. وقال ابن مهدى عن مالك: حرم المدينة بريد فى بريد - يعنى من الشجر - قال: واللابتان هما الحرتان. وقال ابن حبيب: اللابة الحرة، وهى الأرض التى ألبست الحجارة السود الجرد، وجمع اللابة لابات، فإذا كثرت جداً فهى لوب.

قال: وتحريم النبى ﷺ ما بين لابتى المدينة، إنما يعنى فى الصيد، فأما فى قطع الشجر، فبريد فى بريد فى دور المدينة كلها محرم. كذلك أخبرنى مطرف، عن مالك وعمر بن عبد العزيز، فقول رسول الله ﷺ: «ما بين لابتها» يعنى حرتيها الشرقية والغربية، وهى حرار أربع، لكن القبلىة والجوفية متصلتان بها، وقد ردها حسان بن ثابت إلى حرة واحدة لاتصالها فقال:

لنا حرة ماطورة بجبالها بنى العز فيها بيته فتأثلا

قال: وقوله ماطورة بجبالها يعنى معطوفة بجبالها لاستدارة الجبال بها، وإنما جبالها تلك الحجارة السود التى تسمى الحرار.

(٥٦٦١) أخرجه الطحاوى بشرح المعانى ١٩١/٤، عن سعد بن أبى وقاص. وذكره بالكنز برقم

١١٢٨٠ وعزاه السيوطى لابن جرير، عن سعد بن أبى وقاص.

(٥٦٦٢) أخرجه الطحاوى بشرح المعانى ١٩٤/٤، عن نافع بن عمر.

قال أبو عمر: وكذلك فسر ابن وهب ما بين لابتيتها، قال: ما بين حرتيها، قال: وهو قول مالك. قال ابن وهب: وهذا الذى حرمه رسول الله ﷺ فيها، إنما هو فى قتل الصيد، قيل لابن وهب: فما حرمه فيها فى قطع الشجر؟ قال: حد ذلك برىد فى برىد، بلغنى ذلك عن عمر بن عبدالعزيز. وقال ابن نافع: اللابتان هما الحرتان، إحداهما التى ينزل بها الحاج إذا رجعوا من مكة - وهى بغربى المدينة - والأخرى مما يليها من شرقى المدينة، قال: فما بين هاتين الحرتين، حرام أن يصاد فيها طير، أو صيد. قال ابن نافع: وحره أبحر مما يلى قبة المدينة، وحره رابعة من جهة الجوف، فما بين هذه الحرار كلها فى الدور محرم أن يصاد فيها، ومن فعل ذلك أثم، ولم يكن عليه جزاء ما صاده كما يكون عليه فى حرم مكة إذا صاد فيه. وجملة مذهب مالك، والشافعى، فى صيد المدينة، وقطع شجرها: أن ذلك مكروه لا جزاء فيه. وقال مالك: لا يقتل الجراد فى حرم المدينة وكان يكره أكل ما قتل الحلال من الصيد فى حرم المدينة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: صيد المدينة غير محرم، وكذلك قطع شجرها، واحتج الطحاوى لهم بحديث أنس: «يا أبا عمير، ما فعل النغير، قال: فلم ينكر صيده وإمساكه» (٥٦٦٣).

قال أبو عمر: هذا قد يجوز أن يكون صيد فى غير حرم المدينة، فلا حجة فيه. واحتج أيضًا بحديث يونس بن أبى إسحاق، عن مجاهد، عن عائشة: كان لرسول الله ﷺ وحش، فإذا خرج لعب واشتد، وأقبل وأدبر، فإذا أحس برسول الله ﷺ رضى، فلم يترمم كراهية أن يؤذيه. والقول - عندى - فى هذا الحديث كالقول فى حديث النغير والله أعلم. قال إسماعيل بن إسحاق - بعد أن ذكر الآثار فى تحريم ما بين لابتى المدينة - إنى لأعجب ممن رد هذه الأحاديث، بحديث أنس: يا أبا عمير، ما فعل النغير؟.

قال أبو عمر: قد زدنا هذا الباب بياناً عند ذكر قوله ﷺ فى حديث مالك، عن عمرو بن أبى عمرو، عن أنس: «اللهم إن إبراهيم حرم مكة، وإنى أحرّم ما بين لابتيتها». وليس فى سقوط الجزاء عمن اصطاد بالمدينة، دليل على سقوط تحريم صيدها؛ ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ «إنى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة» (٥٦٦٤). قال إسماعيل

(٥٦٦٣) أخرجه البخارى ج ٦٥/٨ كتاب الأدب باب الانبساط إلى الناس، عن أنس بن مالك. وأبو داود برقم ٤٩٦٩ ج ٢٩٤/٤ كتاب الأدب باب (ما جاء فى الرجل يكتنى... إلخ)، عن أنس بن مالك. والترمذى برقم ١٩٨٩ ج ٣٥٧/٤ كتاب البر والصلة باب ما جاء فى المزاح، عن أنس. وابن ماجه برقم ٣٧٢٠ ج ١٢٢٦/٢ كتاب الأدب باب المزاح، عن أنس. وأحمد ١١٥/٣، عن أنس بن مالك. وابن أبى شيبه ٤٠٠/١، عن أنس بن مالك. والبعغوى بشرح السنة ٣٠٩/٧، عن أنس.

(٥٦٦٤) أخرجه مسلم ج ٩٩١/٢ كتاب الحج باب فضل المدينة، عن عبد الله بن زيد بن عاصم. وذكره بالكنز برقم ٣٨١٦٢ وعزاه السيوطى لابن جرير، عن الحسن.

وغيره: لم يبلغنا أنه كان في شريعة إبراهيم جزاء صيد، وظاهر الآية يدل على أنه أمر شرعه الله لهذه الأمة بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ﴾^(٥٦٦٥). قال إسماعيل: حدثنا محمد بن أبي بكر، قال: حدثنا الفضيل بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن أبي يحيى، عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين لابتى المدينة حرام كما حرم إبراهيم مكة، اللهم اجعل البركة فيها بركين وبارك لهم في صاعهم ومدهم»^(٥٦٦٦).

٦٦٨ - حديث ثان لابن حماس:

مالك، عن يونس بن يوسف، عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب الأنصاري «أنه وجد غلمانا قد أُلجؤوا ثعلباً إلى زاوية فطردهم عنه. قال مالك، لا أعلم إلا أنه قال: أفى حرم رسول الله ﷺ يصنع هذا؟».

قال التنيسي: في هذا الحديث عن مالك فيه: أوفى حرم الله؟. وقال معن وغيره عن مالك فيه: أفى حرم رسول الله ﷺ. كما قال يحيى.

وقد تقدم القول في تحريم المدينة وحدود حرمة فيها في باب ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب من هذا الكتاب، وفي باب عمرو بن أبي عمرو أيضاً ولم يختلف الرواة - فيما علمت عن مالك - في اسم شيخه في هذا الحديث، وكلهم قال فيه: يونس بن يوسف، وقد قيل إنه غير ابن حماس وليس بشيء وهو ابن حماس وهذا يقضى لرواية معن، وأبى المصعب بالصواب والله أعلم.

ومالك عن يونس بن يوسف هذا حديث آخر في الموطأ في كتاب البيوع عن سعيد ابن المسيب: أن عمر مر بمحاطب وهو يبيع زيباً في السوق.

* * *

٤ - باب وباء المدينة

٦٦٩ - حديث رابع وعشرون لهشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، وعك أبو بكر وبلال، قالت: فدخلت عليهما فقلت: يا أبت كيف تجدك؟ وبلا، كيف تجدك؟ قالت: فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شراك نعله
وكان بلال إذا أفلح عنه يرفع عقيرته ويقول:

ألا ليت شعري هل أبيت ليلة بواد وحولي إذخر وجليل
وهل أردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل
قالت عائشة: فجئت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا
مكة أو أشد، وصححها وبارك لنا في صاعها ومدها، وانقل حماتها واجعلها في
الجحفة» (٥٦٦٧).

وأما قوله: إذخر وجليل، فهما نبتان من الكالأ طيبا الرائحة يكونان بمكة وأوديتها،
لا يكادان يوجدان بغيرها. وشامة وطفيل جبلان بمكة، وقيل أحدهما بجدة، وقيل
بوادي فح.

لم يختلف رواة الموطأ فيما علمت عن مالك في إسناده هذا الحديث ولا في متنه، ولم
يذكر مالك فيه قول عامر بن فهيرة، وسائر رواة هشام يذكرونه عنه فيه بهذا الإسناد.
وذكره مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد، قال: قالت عائشة: وكان عامر بن فهيرة
يقول:

قد رأيت الموت قبل ذوقه إن الجبان حتفه من فوقه
ورواه ابن عيينة ومحمد بن إسحاق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، فجعل
الداخل على أبي بكر وبلال وعامر رسول الله ﷺ لا عائشة، وقد تابع مالكاً على
روايته في ذلك سعيد بن عبد الرحمن التحرومي: أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، قال:
حدثنا علي بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن داود، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثنا ابن
وهب، قال: أخبرني سعيد بن عبد الرحمن، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة
أنها قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال وعامر بن فهيرة، قالت:
فدخلت عليهم وهم في بيت، فقلت: يا أبت، كيف تجدك؟ يا بلال، كيف تجدك؟ يا
عامر كيف تجدك؟ فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

(٥٦٦٧) ذكره بالكنز بنحوه برقم ٣٨١٦٤ وعزاه السيوطي لابن جرير، عن ابن المسيب. أخرجه
البخاري ج٨/١٤٣ كتاب الدعوات باب الدعاء برفع الوجع والوجع، عن عائشة. ومسلم
ج٢/١٠٠٣ كتاب الحج رقم ٤٨٠ باب ٨٦، عن عائشة. وأحمد ٥٦/٦، عن عائشة.
والبيهقي بالكبرى ٣/٣٨٢ كتاب الجنائز باب (قول العائد للمريض كيف تجدك)، عن
عائشة. والبلغوي بشرح السنة ٧/٣١٧، عن عائشة. والبيهقي بالدلائل ٢/٥٦٦، عن
عائشة. وذكره بالكنز برقم ٣٤٨٨١ وعزاه السيوطي للبخاري ومسلم، عن عائشة.

كل امرئ مصبح فى أهله . والموت أدنى من شراك نعله
ويقول عامر بن فهيرة:

قد ذقت طعم الموت قبل ذوقه إن الجبان حتفه من فوقه
وكان بلال إذا أقلع عنه، يرفع عقيرته فيقول:
ألا ليت شعرى فذكر البيتين.

والحديث إلى آخره كرواية مالك سواء، إلا أنه ذكر فيه قول عامر بن فهيرة - كما ترى - وجعل الداخل عليهم عائشة.

وأما حديث ابن عيينة، فحدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: «لما دخل رسول الله ﷺ المدينة حم أصحابه، قالت: فدخل رسول الله ﷺ على أبى بكر يعوده، فقال: كيف تجدد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر:

كل امرئ مصبح فى أهله والموت أدنى من شراك نعله
قالت: ودخل على عامر بن فهيرة فقال: كيف تجدد؟ فقال:

وجدت طعم الموت قبل ذوقه إن الجبان حتفه من فوقه
كالثور يحمى جلده بروقه

قالت: ودخل على بلال فقال: كيف تجدد؟ فقال:

ألا ليت شعرى هل أبيت ليلة بفخ وحولى إذخر وجليل
وربما قال سفيان بواد:

وهل أردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لى شامة وطفيل
فقال رسول الله ﷺ: «اللهم إن إبراهيم عبدك وخليك دعاك لأهل مكة، وأنا عبدك ورسولك أدعوك لأهل المدينة بمثل ما دعاك إبراهيم لأهل مكة، اللهم بارك لنا فى صاعنا، وبارك لنا فى مدنا، وبارك لنا فى مدينتنا».

قال سفيان: وأراه قال: وفى فرقنا اللهم حببها إلينا ضعفى ما حببت إلينا مكة أو أشد وصحبها، وانقل وباءها إلى خم أو الجحفة^(٥٦٦٨).

هكذا قال ابن عيينة في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ هو كان الداخل على أبي بكر وعلى بلال وعامر بن فهيرة يعودهم، وهو كان المخاطب لهم، وشك في قول بلال في البيت الذي أنشده بفخ أو بواد.

وروى ابن إسحاق هذا الحديث عن عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة. بمثل رواية ابن عيينة - سواء - في المعنى، إلا أنه قال بفخ من غير شك، ولم يقل بواد.

قال الفاكهي: وفخ: الوادي الذي بأصل الثنية البيضاء إلى بلدح.

قال أبو عمر: وهو قرب ذي طوى وإياه عنى الشاعر النميري حيث قال:

تضوع مسكا بطن نعمان أن مشت به زينب في نسوة خفرات
مررن بفخ رائحات عشية يلبين للرحمان معتمرات
ونعمان وادي عرفات وقال آخر:

ماذا بفخ من الإشراق والطيب ومن حوار تقيات رعائيب
وأما قول ابن عيينة: وانقل وباءها إلى خم أو الجحفة شك، فإن خم أيضاً من الجحفة قريب.

وقال ابن إسحاق في حديثه: وانقل وباءها إلى مهيعة. وهي الجحفة.

وقد روى ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «رأيت في المنام امرأة سوداء ثائرة الشعر تفلت، أخرجت من المدينة فأسكنت مهيعة^(١) فأولتها وباء المدينة ينقلها الله إلى مهيعة^(٢)». وفي هذا الحديث بيان ما هو متعارف حتى الآن من تنكر البلدان على من لم يعرف هواها، ولم يغذ بمائها وفيه عيادة الجللة السادة لإخوانهم ومواليهم الصالحين، وفي فضل العيادة آثار كثيرة قد وقعت في مواضعها من هذا الكتاب.

وفيه سؤال العليل عن حاله بكيف تجددك، وكيف أنت ونحو ذلك.

=دله علم أن صاع...، عن أبي هريرة. والحميدى ج ١ برقم ٢٢٣، عن عائشة. وذكره

الهيثمي بالجمع ٣/٣٠٥ وعزاه للطبراني في الأوسط، عن علي بن أبي طالب.

(١) مهيعة: أرض عظيمة بالجحفة.

(٢) أخرجه أحمد ٢/١٣٧، عن عبد الله بن عمر. وذكره الهيثمي بالجمع ٣/٣٠٥ وعزاه

للطبراني في الأوسط، عن ابن عمر. والمنذرى بالترغيب والترهيب ٢/٢٢٧، عن ابن عمر

وعزاه للطبراني في الأوسط.

وفيه أن إشارة المريض إلى ذكر ما يجد ليس بشكوى، وإذا جاز استخبار العليل جاز إخباره عما به ومن رضى فله الأجر والرضى، ومن سخط فله السخط والبلوى.

وفيه إجازة إنشاد الشعر والتمثل به واستماعه، وإذا كان رسول الله ﷺ يسمعه وأبو بكر ينشده، فهل للتقليد والافتداء موضع أرفع من هذا؟ وما استنشده رسول الله ﷺ وأنشد بين يديه أكثر من أن يحصى، ولا ينكر الشعر الحسن أحد من أولى العلم ولا من أولى النهى، قال آخر:

ماذا بفتح من الإشراق والطيب ومن حوار تقيات رعايب
وليس أحد من كبار الصحابة وأهل العلم وموضع القدوة إلا وقد قال الشعر وتمثل به، أو سمعه فرضيه، وذلك ما كان حكمة أو مباحاً من القول، ولم يكن فيه فحش ولا خنى، ولا لمسلم أذى، فإن كان ذلك فهو والمنشور من الكلام سواء، لا يحل سماعه ولا قوله.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا الزعفراني، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يقول: «أصدق أو أشعر كلمة قالتها العرب قول لييد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل» (٥٦٧٠).

ورويانا من وجوه عن ابن سيرين وكان من الورع بمنزلة ذهبت مثلاً أنه أنشد شعراً، فقال له بعض جلسائه: مثلك ينشد الشعر يا أبا بكر؟ فقال: ويلك يا لكع، وهل الشعر إلا كلام لا يخالف سائر الكلام إلا في القوافي، فحسنة حسن، وقبيحة قبيح، قال: وقد كانوا يتذاكرون الشعر، قال وسمعت ابن عمر ينشد:

يحب الخمر من مال الندامي ويكره أن تفارقه الفلسوس
حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سعيد بن السكن، حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا البخاري، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب عن الزهري، قال: أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن

(٥٦٧٠) أخرجه البخاري ج ٨/٦٤ كتاب الأداب باب (ما يجوز من الشعر)، عن أبي هريرة. ومسلم ج ٤/١٧٦٨ كتاب الشعر رقم ٣، عن أبي هريرة وابن ماجة برقم ٣٧٥٧ ج ٢/١٢٣٦ كتاب الأدب باب الشعر، عن أبي هريرة بلفظه. وأحمد ٤٧٠/٢، عن أبي هريرة.

أبى بن كعب أخير، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الشعر حكمة»^(٥٦٧١). «وقد كان لرسول الله ﷺ شعراء يناضلون عنه ويردون عنه الأذى وهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبد الله بن رواحة، وفيهم نزلت: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٥٦٧٢) لأنه لما نزلت: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ أَلَمْ تَرَأَهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهيمُونَ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾^(٥٦٧٣) جاءوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله ﷺ قد أنزل الله هذا في الشعراء فنزلت: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ فقال رسول الله ﷺ: أنتم هم: ﴿وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾ قال رسول الله ﷺ: «أنتم هم»^(٥٦٧٤). وفي هذا دليل على أن الشعر لا يضر من آمن وعمل صالحاً وقال حقاً، وأنه كالكلام المنشور، يؤجر منه المرء على ما يؤجر منه، ويكره له منه ما يكره منه، والله أعلم.

قال أبو عمر: وأما قوله ﷺ «لأن يمتلئ جوف أحدكم قبيحاً خيراً من أن يمتلئ شعراً»^(٥٦٧٥) فأحسن ما قيل في تأويله - والله أعلم - أنه الذي قد غلب الشعر عليه فامتلاء صدره منه دون علم سواء، ولا شيء من الذكر غيره ممن يخوض به في الباطل ويسلك به مسالك لا تحمد له، كالمكثر من الهذر، واللغط، والغيبة، وقبيح القول ولا يذكر الله كثيراً؛ وهذا كله مما اجتمع العلماء على معنى ما قلت منه، ولهذا قلنا فيما روى عن ابن سيرين والشعبي، ومن قال بقولهما من العلماء: الشعر كلام فحسنة حسن، وقبيحة قبيح أنه قول صحيح وبالله التوفيق.

(٥٦٧١) أخرجه أبو داود برقم ٥٠١٠ ج ٤/٣٠٤ كتاب الأدب باب (ما جاء في الشعر)، عن أبي ابن كعب. وأحمد ٢٦٩/١، عن ابن عباس. والدارمي ٢٩٧/٢، عن أبي بن كعب. والبيهقي بالكبرى ٦٨/٥ كتاب الحج باب (لا يضيق على واحد... إلخ)، عن أبي بن كعب. والطبراني الكبير ٢٠٧/١٠، عن عبد الله.

(٥٦٧٢) الشعراء ٢٢٧.

(٥٦٧٣) الشعراء ٢٢٤-٢٢٦.

(٥٦٧٤) ذكره السيوطي بالدر المنثور ١٠٠/٥ وعزاه لابن مردويه، عن أبي هريرة.

(٥٦٧٥) أخرجه البخاري ج ٨/٦٧ كتاب الأدب باب (ما يكره أن يكون الغالب... إلخ)، عن ابن عمر. والترمذي برقم ٢٨٥١ ج ٨/١٤٠ كتاب الأدب باب (ما جاء لأن يمتلئ... إلخ)، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٥٠٠٩ ج ٤/٣٠٤ كتاب الأدب باب (ما جاء في الشعر)، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٣٧٥٩ ج ٢/١٢٣٦ كتاب الأدب باب (ما كره من الشعر)، عن أبي هريرة. وأحمد ١٧٥/١، عن سعد. والبيهقي بالكبرى ٢٤٤/١٠ كتاب الشهادات باب (ما يكره أن يكون الغالب... إلخ)، عن ابن عمر وأبي هريرة والطبراني الكبير ٣١٨/١٢، عن سالم، عن أبيه. وذكره الهيثمي بالجمع ١٢٠/٨ وعزاه للبخاري، عن عمر بن الخطاب.

وأما قوله فى حديث مالك: فرفع بلال عقيرته، فمعناه: رفع بالشعر صوته كالتغنى به ترنماً، وأكثر ما تقول العرب: رفع عقيرته لمن رفع بالغناء صوته.

وفى هذا الحديث دليل على أن رفع الصوت بإنشاد الشعر مباح، ألا ترى أن رسول الله ﷺ لم ينكر على بلال رفع عقيرته بالشعر، وكان بلال قد حمّله على ذلك شدة تشوقه إلى وطنه؛ فجرى فى ذلك على عادته؛ فلم ينكر رسول الله ﷺ عليه وهذا الباب من الغناء قد أجازاه العلماء ووردت الآثار عن السلف بإجازته وهو يسمى غناء الركبان، وغناء النصب، والحداء هذه الأوجه من الغناء لا خلاف فى جوازها بين العلماء.

روى ابن وهب عن أسامة وعبد الله ابنى زيد بن أسلم، عن أبيهما: زيد بن أسلم عن أبيه، أن عمر بن الخطاب، قال: الغناء من زاد الراكب أو قال: زاد المسافر.

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزارى، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: قال عمر: نعم زاد الراكب الغناء نصباً.

وأخبرنا أحمد، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا وهب بن جرير، حدثنى أبى قال: سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله، قال: رأيت أسامة بن زيد مضطجعا على باب حجرته رافعا عقيرته يتغنى؛ قال: وحدثنا ابن بشار، أخبرنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، قال: قال ابن شهاب، عن عمر بن عبد العزيز: أن محمد بن نوفل أخبره أنه رأى أسامة بن زيد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى يتغنى النصب.

وروى شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى، قال: أخبرنى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه أخبره أنه سمع عبد الله بن الأرقم رافعاً عقيرته يتغنى، قال عبد الله بن عتبة: لا والله ما رأيت رجلاً أخشى الله من عبد الله بن الأرقم.

وقد ذكر أهل الأخبار أن عمر بن الخطاب أتى دار عبد الرحمن بن عوف فسمعه يتغنى بالركبانية:

وكيف توائى بالمدينة بعدما قضى وطراً منها جميل بن معمر
هكذا ذكر هذا الخبر الزبير بن بكار وذكر الميرد مقلوباً: أن عبد الرحمن سمع ذلك من عمر، والصواب ما قاله الزبير، والله أعلم.

حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثني أبو السائب، حدثنا ابن إدريس، عن ابن جريج، قال: سألت عطاء، عن الخداء والشعر والغناء، قال ابن إدريس: يغني غناء الركبان، فقال: لا بأس به ما لم يكن فحشاً، وقد كان رسول الله ﷺ يحدأ له في السفر. روى ذلك من حديث ابن مسعود وابن عباس. وروى شعبة عن ثابت البناني، عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ في مسير ومعهم حاد وسائق» (٥٦٧٦).

حدثنا أحمد بن محمد قراءة مني عليه أن أحمد بن الفضل بن العباس حدثهم، قال: حدثنا محمد بن جرير بن يزيد، قال: حدثنا مجاهد بن موسى، قال: أخبرنا يزيد، قال: أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، قال: «كان البراء جيد الخداء، وكان حادي الرجال؛ وكان الجثمة يحدو بالنساء؛ فحدا ذات ليلة فأعنقت الإبل، فقال رسول الله ﷺ: ويحك يا نجشة رويداً سوقك بالقوارير» (٥٦٧٧). وقد حدا به ﷺ عبد الله بن رواحة، وعامر بن سنان، وجماعة فهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء إذا كان الشعر سالماً من الفحش والخنى.

وأما الغناء الذي كرهه العلماء، فهذا الغناء بتقطيع حروف الهجاء، وإفساد وزن الشعر والتمطيط به طلباً للهو والطرب، وخروجاً عن مذاهب العرب؛ والدليل على صحة ما ذكرنا: أن الذين أجازوا ما وصفنا من النصب والخداء هم كرهوا هذا النوع من الغناء، وليس منهم من يأتي شيئاً، وهو ينهى عنه.

روى شعبة، وسفيان، عن الحكم، وحماد، عن إبراهيم، قال: قال عبد الله بن مسعود: «الغناء ينبت النفاق في القلب» (٥٦٧٨).

وروى ابن وهب عن سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، أنه سمع عبيداً لله بن عبد الله بن عمر يقول للقاسم بن محمد: كيف ترى في الغناء؟ فقال القاسم: هو باطل قال: قد عرفت أنه باطل، فكيف ترى فيه؟ قال القاسم: أرايت الباطل أين هو؟ قال: في النار، قال: فهو ذاك.

(٥٦٧٦) أخرجه أحمد ٢٠٢/٣، عن أنس بن مالك.

(٥٦٧٧) أخرجه البخاري ج ٦٥/٨ كتاب الأدب باب (ما يجوز من الشهر)، عن أنس بن مالك.

ومسلم ج ١٨١١/٤ كتاب الشمائل باب (رحمة النبي للنساء)، عن أنس. وأحمد ٢٢٧/٣،

عن أنس بن مالك. والبيهقي بالكبرى بنحوه ٢٢٧/١٠ كتاب الشهادات باب (لا بأس

بإستماع... إلخ)، عن أنس. والبعوى بشرح السنة ١٣/١٥٦، عن أنس.

(٥٦٧٨) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٧٣٧، عن إبراهيم.

وروى من حديث أنس، وحديث عبدالرحمن بن عوف عن النبي ﷺ أنه قال: «معنى ما أقول لك صوتان ملعونان فاجران، أنهى عنهما: صوت مزمار ورنه شيطان عند نغمة، ونوح ورنه عند مصيبة، ولطم وجوه وشق جيوب»^(٥٦٧٩) فهذا ما أتى فى كراهية الغناء، وقد أتى ما هو أثبت من هذا من جهة الإسناد فى خصوص الرخصة فى ذلك فى الأعياد والإملاك خاصة.

روى ابن شهاب، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة «أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان فى يوم عيد - أو فى أيام منى - ويضربان بالدف ورسول الله ﷺ يسمع ذلك ولا ينهاهما، فانتهرهما أبو بكر، فقال رسول الله ﷺ: دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد»^(٥٦٨٠).

وفى كلا الوجهين آثار عن السلف كثيرة تركت ذكرها؛ لأن مدار الباب كله على ما أوردنا فيه والله أسأله العصمة والتوفيق.

وقد رويت الرخصة فى الألحان التى تعرفها العرب ورفع العتيرة بها دون ألحان الأعاجم المكروهة عن جماعة من علماء السلف، لو ذكرناهم لطال الكتاب بذكرهم، وحسبك منهم بسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين وهما ممن يضرب المثل بهما. ذكر وكيع محمد بن خلف، قال: حدثنى عبد الله بن سعد، قال: حدثنى الحسن بن على بن منصور، قال: أخبرنى أبو عتاب، عن إبراهيم بن محمد بن العباس المطلبى - أن سعيد ابن المسيب مر فى بعض أزقة مكة، فسمع الأخضر الحدى يتغنى فى دار العاصى بن وائل:

تضوع مسكا بطن نعمان إن مشت به زينب فى نسوة خفسرات
فضرب سعيد برجله وقال: هذا والله ما يلذ استماعه. ثم قال:

وليست كأخرى أوسعت جيب درعها وأبدت بنان الكف بالجمرات

(٥٦٧٩) ذكره الهيثمى بالجمع بنحوه ١٣/٣ وعزاه للبخارى، عن أنس بن مالك. وذكره المنذرى بالترغيب والترهيب ٣٥٠/٤ وعزاه للبخارى، عن أنس. وذكره بالكنز برقم ٤٠٦٦١ وعزاه السيوطى للبخارى والضياء، عن أنس.

(٥٦٨٠) أخرجه البخارى ج ٢/٦٩ كتاب العيدين - باب (إذا فاته العيد)، عن عائشة. ومسلم ج ٢/٦٠٨ كتاب العيدين باب ٤ رقم ١٧، عن عائشة. والنسائى ١٩٧/٣ كتاب العيدين - باب (الرخصة فى الاستماع إلى الغناء... إلخ)، عن عائشة. والبيهقى بالكبرى ٩٢/٧ كتاب النكاح باب (مساواة المرأة الرجل)، عن عائشة. وذكره الزبيدى بالإتحاف ٤٩٠/٦، عن عائشة وعزاه لمسلم والبخارى والنسائى.

وعلت بنان المسك وحفا مرجلا على مثل بدر لاح فى ظلمات
وقامت ترائى يوم جمع فأفنت برؤيتها من راح من عرفات
قال: فكانوا يرون أن هذا الشعر لسعيد بن المسيب.

قال أبو عمر: يحفظ لسعيد أبيات كثيرة وتمثل أيضاً بأبيات لغيره كثيرة وليس هذا
فى شعر النميرى، والذى حفظناه من شعر النميرى ورويناه ليس فيه هذه الأبيات فهى
لسعيد والله أعلم.

والنميرى هذا ليس هو من بنى نمير، إنما هو ثقفى، وهو محمد بن عبد الله نسب إلى
جده.

وروى قتبية بن سعيد، عن أبى بكر بن شعيب بن الحجاب المعولى، عن أبيه، قال:
كنت عند ابن سيرين، فجاءه إنسان يسأله عن شىء من الشعر قبل صلاة العصر،
فأنشده ابن سيرين:

كأن المدامة والزنجبيل وريح الخزامى وذوب العسل
يعل به برد أنيابها إذا النجم وسط السماء اعتدل
وقال: الله أكبر، ودخل فى الصلاة. وهذا الشعر أيضاً للنميرى المذكور فى زينب
أخت الحجاج التى له فيها الشعر الثانى أوله:

ألا من لقلب معنى غزل يحب المحلة أخت المحل
تراءت لنا يوم فرع الأرا ك بين العشاء وبين الأصل
كأن القرنفل والزنجبيل وريح الخزامى وذوب العسل
يعل به برد أنيابها إذا ما صغا الكوكب المعتدل

وقد مضى فى مواضع من هذا الكتاب فى أمر استتار النساء والحجاب،
وفضائل المدينة ما يغنى عن تكريره فى هذا الباب، والحمد لله.

٦٧٠ - مالك، عن نعيم بن عبد الله المجرى:

وهو نعيم بن عبد الله المجرى مولى عمر بن الخطاب، كان أبوه عبد الله يجرى المسجد
إذا قعد عمر على المنبر، وقد قيل إنه كان من الذين كانوا يجرىون الكعبة، والأول أصح
والله أعلم؛ لأنه كان مولى عمر، وكان يجرى له مسجد رسول الله ﷺ.

ونعيم أحد ثقات أهل المدينة، وأحد خيار التابعين بها، قال مالك: جالس المجرى أبا
هريرة عشرين سنة. ذكره الحلوانى فى كتاب المعرفة، عن سعيد بن أبى مريم، عن
مالك.

لمالك عن نعيم هذا فى الموطأ ثلاثة أحاديث مسندة، ومن الموقوفات حديثان تنمة خمسة، وهى كلها عندنا صحاح مسندة، وكان نعيم يوقف كثيراً من حديث أبى هريرة مما يرفعه غيره من الثقات.

حديث أول لنعيم الجمر:

مالك، عن نعيم بن عبد الله الجمر، عن أبى هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال» (٥٦٨١).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك جماعة رواة الموطأ وغيرهم، وقد روى فطر بن حماد بن واقد الصنفار قال: دخلت أنا وأبى على مالك بن أنس، فقال له أبى: يا أبا عبد الله، أيهما أحب إليك: المقام هاهنا أو بمكة؟ فقال: هاهنا، وذلك أن الله اختارها لنبيه ﷺ من جميع بقاع الأرض.

ثم قال: حدثنا نعيم بن عبد الله الجمر، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: من خرج منها رغبة عنها، أبدلها الله من هو خير منه، وإنها لتنفى خبث الرجال، كما ينفى الكير خبث الحديد.

وهذا الحديث خطأ بهذا الإسناد، والصواب فيه ما فى الموطأ.

وأما قوله: أنقاب المدينة، فإنه أراد طرقها ومحاجها والواحد نقب، ومن ذلك قول الله - عز وجل: ﴿فَنَقِبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ (٥٦٨٢) - أى جعلوا فيها طرقاً ومسالك.

قال امرؤ القيس:

وقد نقبت فى الآفاق حتى
والمنكب أيضاً الطريق مثل المنقب.

وفى هذا الحديث دليل على فضل المدينة، إذ لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، وأنه يطأ الأرض كلها، ويدخلها حاشا المدينة. ويروى فى غيرها حديث حاشا مكة والمدينة. روى ذلك من حديث جابر وغيره.

(٥٦٨١) أخرجه البخارى جـ ٩/ ١١٠ كتاب الفتن - باب (لا يدخل الرجال المدينة). ومسلم جـ ٢/ ١٠٠٥ كتاب الحج رقم ٤٨٥، عن أبى هريرة. وأحمد ٢/ ٢٣٧، عن أبى هريرة. والبعغوى بشرح السنة ٧/ ٣٢٥، عن أبى هريرة. وذكره بالكنز برقم ٣٤٨١٧ وعزاه السيوطى لأحمد والبيهقى، عن أبى هريرة.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال: حدثنا محمد بن سابق، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال في خفقة من الدين، وإدبار من العلم، له أربعون ليلة يسبحها في الأرض، اليوم منها كالسنة، واليوم منها كالشهر، واليوم منها كالجمعة، ثم سائر أيامه كأيامكم هذه؛ وله حمار يركبه، عريض ما بين أذنيه أربعون ذراعاً؛ فيقول للناس: أنا ربكم وهو أعور، وأن ربكم ليس بأعور؛ مكتوب بين عينيه كافر، يقرأه كل مؤمن: كاتب وغير كاتب، يرد كل ماء وسهل، إلا المدينة ومكة حرسها الله عنه، وقامت الملائكة بأبوابهما» (٥٦٨٣) وذكر الحديث.

* * *

٥- باب إجلاء اليهود من المدينة

٦٧١- حديث ثانى، لإسماعيل بن أبي حكيم - مرسل:

مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، أنه سمع عمر بن عبدالعزيز يقول: كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ، أن قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يقين دينان بأرض العرب» (٥٦٨٤).

هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطأت كلها، مقطوعاً وهو يتصل من وجوه حسان، عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وعائشة، ومن حديث علي بن أبي طالب، وأسماء. وأما عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبدشمس، بن عبد مناف بن قصي، فأشهر وأجل من أن يحتاج إلى ذكره. حدثنا محمد ابن عبد الله، قال: حدثنا معاوية قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان الأنمطي، قال:

(٥٦٨٣) أخرجه أحمد ٣/٣٦٧، عن جابر. والحاكم بالمستدرک ٤/٥٣٠ كتاب الفتن والملاحم باب ذكر العلامات الخاصة للرجال، عن جابر. وذكره بالکنز برقم ٣٨٨١٠ وعزاه السيوطي لأحمد وابن خزيمة وأبي يعلى والحاكم والضياء المقدسي، عن جابر.

(٥٦٨٤) أخرجه البخارى ج١/١٩٠ كتاب الصلاة باب ٥٥، عن أبي هريرة. ومسلم ١/٣٧٦ كتاب المساجد باب ٣ رقم ٢٠، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٣٢٢٧ ج٣/٢١٤ كتاب الجنائز باب فى البناء على القبر، عن أبي هريرة. والترمذى برقم ٣٢٠ بنحوه، عن عائشة ج٢/١٣٦ كتاب الصلاة باب كراهية أن يتخذ على القبر مسجد. وأحمد ٢/٣٩٦، عن أبي هريرة. والبيهقى بالكبرى ٤/٨٠ كتاب الجنائز باب النهى، عن أن يبنى... إلخ، عن أبي هريرة. وذكره بالکنز برقم ١٩١٨٨ وعزاه السيوطي للبيهقى وأبو داود، عن أبي هريرة.

حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: أخبرني ابن شهاب، عن ابن المسيب سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» ورواه مالك عن الزهري بهذا الإسناد مثله.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد الباجي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى، قال: حدثنا أبو داود سليمان بن سيف الحراني، قال: حدثنا عثمان بن عمر، قال: أخبرنا مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». وقد روى هذا الحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة. ذكر البزار، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، وقول ابن شهاب فيه عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة أولى بالصواب في الإسناد إن شاء الله، وهو محفوظ من حديث عروة عن عائشة. أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن مسرور قال: أخبرنا عيسى بن مسكين، قال: أخبرنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا شيبان عن هلال بن حميد، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٥٦٨٥). قالت: ولولا ذلك أبرز قبره، غير أنه خشي عليه أن يتخذ مسجداً.

قال أبو عمر: لهذا الحديث والله أعلم، ورواية عمر بن عبد العزيز له أمر في خلافته أن يجعل بنيان قبر رسول الله ﷺ محمداً بركن واحد، لئلا يستقبل القبر، فيصلى إليه، وأخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثني عيسى، قال: حدثنا ابن سنجر، قال: حدثنا ابن غير، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن نساء النبي ﷺ تذاكرن في مرضه كنيسة رأيتها بأرض الحبشة، وذكرن من حسننها، وتساویرها وكانت أم سلمة، وأم حبيبة قد أتتا أرض الحبشة، فقال رسول الله ﷺ: «أولئك قوم إذا مات الرجل الصالح عندهم بنوا على قبره مسجداً ثم صوروا فيه تلك الصور، فأولئك شرار الخلق عند الله»^(٥٦٨٦).

(٥٦٨٥) أخرجه البخاري ج ٢/ ١٨٨ كتاب الجنائز باب ما يكره من اتخاذ المساجد، عن عائشة. ومسلم ٣٧٦/ ١ كتاب المساجد باب ٣ رقم ١٩، عن عائشة. وأحمد ٢١٨/ ١، عن عائشة. والبيهقي بدلائل النبوة ٧/ ٢٦٤، عن عائشة. وابن أبي شيبة ٣٧٦/ ٢، عن عائشة. (٥٦٨٦) أخرجه البخاري ج ١/ ١٨٩ كتاب الصلاة باب الصلاة في البيعة، عن عائشة. وأبو عروانة ٤٠٠/ ١، عن عائشة.

قال أبو عمر: هذا يحرم على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والعلماء والصالحين مساجد، وقد احتج من لم ير الصلاة في المقبرة ولم يجزها بهذا الحديث بقوله: «إن شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد»^(٥٦٨٧).

وبقول ﷺ: «صلوا في بيوتكم ولا تجعلوها قبورا»^(٥٦٨٨). وهذه الآثار قد عارضها قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٥٦٨٩). وتلك الفضيلة خص بها رسول الله ﷺ ولا يجوز على فضائل النسخ، ولا الخصوص، ولا الاستثناء وذلك جائز في غير فضائله إذا كانت أمراً أو نهياً أو في معنى الأمر والنهي، وبهذا يستبين عند تعارض الآثار في ذلك أن الناسخ منها قوله ﷺ «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

وقوله لأبي ذر: «حيثما أدركتك الصلاة فصل فقد جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٥٦٩٠) وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبان عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «لعن الله أقواما اتخذوا قبور أنبيائهم

(٥٦٨٧) أخرجه أحمد ١٩٥/١، عن أبي عبيدة.

(٥٦٨٨) أخرجه مسلم بنحوه ٥٣٩/١ كتاب صلاة المسافرين باب ٢٩ رقم ٢٠٩، عن ابن عمر. وأبو داود برقم ١٠٦٧٦ بنحوه ج ٢٧٨/١ كتاب الصلاة باب التخلق، عن جماعة في الليلة الباردة، عن ابن عباس. والترمذي برقم ٤٤٤ ج ٣١٣/٢ كتاب الصلاة باب ما جاء في فضل صلاة التطوع، عن ابن عمر. والنسائي ١٩٧/٣ كتاب قيام الليل وتطوع النهار باب الحث على الصلاة في البيوت، عن ابن عمر. وأحمد، عن ابن عمر. وذكره الهيثمي بالجمع ٢٤٧/٢. وعزه لأبي يعلى، عن الحسن بن علي. والطحاوي بالمشكل ٢٥٠/١ بنحوه، عن زيد بن ثابت.

(٥٦٨٩) أخرجه البخاري ج ١٤٩/١ كتاب التيمم باب قوله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء﴾، عن جابر. ومسلم بنحوه ٣٧١/١ كتاب المساجد رقم ٣، عن جابر. والترمذي برقم ٣١٧ ج ١٣١/٢ كتاب الصلاة باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد، عن علي وابن عمر، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وأنس وأبي أمامة وحذيفة وأبي ذر. وأبو داود برقم ٤٨٩ ج ١٢٩/١ كتاب الصلاة باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، عن أبي ذر بنحوه. والنسائي ٥٦/٢ كتاب الصلاة باب الرخصة في ذلك، عن جابر. وابن ماجه برقم ٥٦٧ ج ١٨٨/١ كتاب الطهارة باب ما جاء في السبب، عن أبي هريرة. وأحمد ٢٥٠/١، عن ابن عباس. والبيهقي بالكبرى ٤٣٣/٢ كتاب الصلاة باب أينما أدركتك الصلاة..، عن جابر. والطبراني الكبير ٦١/١١، عن ابن عباس.

(٥٦٩٠) أخرجه البخاري ج ١٤٩/١ كتاب التيمم باب قوله تعالى: ﴿فلم تجدوا ماء﴾، عن جابر. ومسلم ٣٧٠/١ كتاب المساجد رقم ٢/١، عن أبي ذر. وأحمد ١٦٨/٥، عن أبي ذر.

مساجد^(٥٦٩١). وسيأتي من هذا ذكر في باب مرسل زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، إن شاء الله.

وأما قوله في حديث مالك: «لا ييقن دينان بأرض العرب»^(٥٦٩٢). فأخبرنا عبد الله ابن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر بن سليمان الأحول، عن ابن أبي نجيح، عن سعيد بن جبير، قال: سمعت ابن عباس يقول: يوم الخميس وما يوم الخميس؟ ثم بكى حتى بل دمه الحصى، قلت: يا أبا عباس، وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ الوجع فقال: «أيتوني اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده فتنازعوا عنده، فقال: «لا ينبغي عندي التنازع ذروني»، وأمرهم بثلاث فقال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو مما كنت أجزيهم والثالثة إما سكت عنها، يعني ابن عباس وإما قالها فنسيتها»^(٥٦٩٣) يقوله سعيد بن جبير.

وذكر الحميدى وعبدالرزاق عن سفيان بن عيينة بإسناد مثله: أخبرنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا ابن سنجر، قال: حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: إنه سمع عمر بن الخطاب يقول: إنه سمع النبي ﷺ يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب»^(٥٦٩٤). وذكره عبدالرزاق قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع بها إلا مسلماً»^(٥٦٩٥) قال عبدالرزاق: وأخبرنا معمر، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجتمع بأرض العرب أو قال بأرض الحجاز دينان» قال ففحص عن

(٥٦٩١) أخرجه النسائي ٩٥/٤ كتاب الجنائز باب اتخاذ القبور مساجد، عن عائشة. وأحمد

٢٤٦/٢، عن أبي هريرة. والحميدى برقم ١٠٢٥ ج ٤٤٥/٢، عن أبي هريرة. وذكره

بالكنز برقم ٢٢٥١١ وعزه السيوطى للبخاري، عن علي.

(٥٦٩٢) أخرجه البيهقي بالكبرى ٢٠٨/٩، عن عمر بن الخطاب.

(٥٦٩٣) أخرجه الحميدى برقم ٥٢٦ ج ٢٤٢/١، عن ابن عباس.

(٥٦٩٤) أخرجه مسلم ج ١٣٨٨/٣ كتاب الجهاد باب ٢١ رقم ٦٣، عن عمر بن الخطاب.

والترمذى برقم ١٦٠٨ ج ١٥٦/٤ كتاب السير باب ما جاء في إخراج اليهود... (الخ)،

عن عمر بن الخطاب. وأبو داود برقم ٣٠٣٠ ج ١٦٣/٣ كتاب الخراج باب في إخراج

اليهود من جزيرة العرب، عن عمر بن الخطاب. وأحمد ٢٩/١، عن عمر بن الخطاب.

(٥٦٩٥) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٩٨٥ ج ٥٤/٦، عن عمر بن الخطاب.

ذلك عمر بن الخطاب حتى وجد عليه الثبت، قال الزهري: فلذلك أجلاهم عمر» (٥٦٩٦).

قال: وأخبرني ابن جريج عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، بمعنى حديث ابن المسيب وحديث موسى بن عقبة أكمل. وفيه: حتى أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء. أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع بن الجراح، عن إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة، عن إسحاق بن سمرة، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح، قال: «آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «أخرجوا اليهود من الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب» (٥٦٩٧). هكذا قال وكيع فيما صح عندنا، من مسند ابن أبي شيبة، وخالفه سفيان بن عيينة، ويحيى القطان، وإسماعيل بن زكرياء، وأبو أحمد الزبيري كلهم قال: مكان إسحاق بن سمرة: سعد بن سمرة، قرأت على سعيد بن نصر أن قاسمًا حدثهم، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: أخبرني إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة، عن سعد بن سمرة، عن أبيه سمرة، عن أبي عبيدة بن الجراح، أن رسول الله ﷺ قال: «أخرجوا يهود الحجاز» (٥٦٩٨).

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، يعني القطان، عن إبراهيم بن ميمون، قال: حدثني سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة، قال: «إن من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «أخرجوا يهود الحجاز ونجران من جزيرة العرب، واعلموا أن شرار عباد الله الذين اتخذوا قبورهم مساجد» (٥٦٩٩).

أخبرنا قاسم بن محمد، قال: أخبرنا خالد بن سعد، قال: أخبرنا أحمد بن عمرو بن منصور، أخبرنا محمد بن سنجر، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن إبراهيم بن ميمون، عن سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح، قال: «آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «أخرجوا يهود الحجاز وأهل

(٥٦٩٦) عبدالرزاق بالمصنف برقم ٩٩٩٠ ج ٦/٥٦، عن عمر.

(٥٦٩٧) أخرجه ابن أبي شيبة ١٢، ٣٤٥، عن أبي عبيدة بن الجراح.

(٥٦٩٨) أخرجه البيهقي بالكبرى ٩/٢٠٨، عن أبي عبيدة بن الجراح. وأبونعيم بالحلية ٨/٣٧٢،

عن أبي عبيدة بن الجراح. وذكره بالكنز برقم ١٠٠١٦ وعزاه السيوطي إلى أحمد. وحلية

الأولياء لأبي نعيم ولأبي يعلى في مسنده ولضياء، عن أبي عبيدة بن الجراح.

(٥٦٩٩) سبق تخريجه برقم ٥٩٥٢.

نجران من جزيرة العرب، وأن شرار الناس يتخذون القبور مساجد» (٥٧٠٠) وذكره أحمد ابن إبراهيم الدورقي، عن أبي أحمد الزبيرى بإسناده مثله سواء.

قال أبو عمر: قول من قال: «قبور أنبيائهم» يقضى على قول من قال: «القبور» فى هذا الحديث؛ لأنه بيان مبهم، وتفسير مجمل. وأما قوله: «أرض العرب وجزيرة العرب» فى هذا الحديث فذكر ابن وهب عن مالك قال: أرض العرب مكة والمدينة واليمن وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام عن الأصمعى قال: جزيرة العرب من أقصى عدن أبين إلى ريف العراق فى الطول، وأما فى العرض فمن جدة وما والاها من سائر البحر إلى أطراف الشام- قال أبو عبيد: وقال أبو عبيدة: جزيرة العرب ما بين حفر أبى وسى إلى أقصى اليمن فى الطول وأما فى العرض فمن بير يبرين إلى منقطع السماوة.

قال أبو عمر: أخبرنا بذلك كله أبو القاسم عبدالوارث بن سفيان وأبو عمر أحمد ابن محمد بن أحمد، قالوا: حدثنا محمد بن عيسى، وأخبرنا أبو القاسم بن عمر بن عبد الله، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن على، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قالاً جميعاً: حدثنا على بن عبدالعزيز، عن أبى عبيد القاسم بن سلام فى كتابه فى شرح غريب الحديث وبجميع الشرح المذكور، وقال يعقوب بن شيبه: حفر أبى موسى على منازل من البصرة فى طريق مكة، خمسة منازل أو ستة. وقال أحمد بن المعذل: حدثنى يعقوب ابن محمد بن عيسى الزهرى، قال: قال مالك بن أنس: جزيرة العرب المدينة ومكة واليمامة واليمن. قال: وقال المغيرة بن عبدالرحمن: جزيرة العرب المدينة ومكة واليمن وقرياتها. وذكر الواقدى عن معاذ بن محمد الأنصارى أنه حدثه عن أبى وجزة يزيد بن عبيد السعدى أنه سمعه يقول: القرى العربية الفرع وينبع، والمروة ووادى القرى، والجار وخيبر. قال الواقدى: وكان أبو وجزة السعدى عالماً بذلك. قال أبو وجزة: وإنما سميت قرى عربية لأنها من بلاد العرب. وقال أحمد بن المعذل: حدثنى بشر بن عمر، قال: قلت لمالك: إننا لنرجو أن تكون من جزيرة العرب يريد البصرة؛ لأنه لا يحول بيننا وبينكم نهر، فقال: ذلك إن كان قومك تبؤوا الدار والإيمان.

قال أبو عمر رضى الله عنه: قال بعض أهل العلم، إنما سُمى الحجاز حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد، وإنما قيل لبلاد العرب جزيرة لإحاطة البحر والأنهار بها، من أقطارها وأطرافها فصاروا فيها فى مثل جزيرة من جزائر البحر.

٦٧٢- حديث سابع لابن شهاب عن سعيد - متصل:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» (٥٧٠١).

فى هذا الحديث إباحة الدعاء على أهل الكفر، وتحريم السجود على قبور الأنبياء، وفى معنى هذا لا يحل السجود لغير الله عز وجل. ويحتمل الحديث أن لا تجعل قبور الأنبياء قبلة يصلى إليها، وكل ما احتمله الحديث فى اللسان العربى فممنوع منه؛ لأنه إنما دعا على اليهود محذراً لأمتهم ﷺ من أن يفعلوا فعلهم.

وقد زعم قوم أن فى هذا الحديث ما يدل على كراهية الصلاة فى المقبرة وإلى القبور وليس فى ذلك عندى حجة، وقد مضى القول فى الصلاة إلى القبور فى باب زيد بن أسلم فى مراسلاته، وأتينا بآثار هذا الباب فى باب زيد بن أسلم أيضاً عن عطاء بن يسار فأغنى ذلك عن إعادة شىء من ذلك ها هنا وبالله العصمة والتوفيق لا شريك له.

٦٧٣- حديث ثان من مراسيل ابن شهاب:

مالك، عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان فى جزيرة العرب». قال مالك: قال ابن شهاب: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع دينان فى جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر» (٥٧٠٢).

هذا الحديث يتصل من وجوه كثيرة وقد ذكرناها فى باب إسماعيل بن أبى حكيم من هذا الكتاب، فأغنى عن إعادتها وذكرناها فى هذا الباب.

وروى معمر هذا الحديث عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجتمع بأرض العرب - أو قال بأرض الحجاز - دينان». قال: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى وجد الثبوت عليه. قال الزهرى: فلذلك أجلاهم عمر (٥٧٠٣).

ذكره عبدالرزاق عن معمر، فجعله عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب.

قال عبدالرزاق: وأخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنى أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرنى عمر بن الخطاب، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأخرجن

(٥٧٠١) سبق تخريجه برقم ٥٩٥٢.

(٥٧٠٢) ذكره الهيثمى فى المجمع ٣٢٥/٥ وعزاه إلى أحمد، عن أبى عبيدة بن الجراح.

(٥٧٠٣) سبق برقم ٥٩٣٩.

اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلماً» (٥٧٠٤).

وحدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أبو يعقوب الأيلي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم الأحول، عن أبي نجيح، عن سعيد بن جبير، قال: سمعت ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» (٥٧٠٥). مختصراً من حديث فيه كلام غير هذا، قد ذكرناه في باب إسماعيل بن أبي حكيم من هذا الكتاب. وذكر أحمد بن المعذل قال: سمعت معن بن عيسى، عن مالك بن أنس: جزيرة العرب منبت العرب.

قال أحمد بن المعذل: وحدثني يعقوب بن محمد الزهري، قال: قال المغيرة بن عبد الرحمن: جزيرة العرب: مكة، والمدينة، واليمن، وقرياتها.

قال يعقوب: وقال مالك بن أنس: جزيرة العرب: مكة، والمدينة، واليمامة، واليمن.

وذكرنا مقدار جزيرة العرب، وما في ذلك من الأقوال لأهل اللغة، وأهل الفقه في باب إسماعيل بن أبي حكيم بأكثر مما ذكرناه هاهنا والله المستعان.

أخبرنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب».

(٥٧٠٤) أخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٢٠٨/٩ كتاب الجزية باب (لا يسكن أرض الحجاز مشرك)، عن ابن شهاب. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٣٥٩، عن ابن المسيب. وذكره بالكنز برقم ٣٥١٤٨ وعزاه للبيهقي، عن ابن عمر. وذكره بتلخيص الخبير ١٢٤/٤ وعزاه لمالك بالموطأ، عن ابن شهاب. وأخرجه الطحاوي بمشكّل الآثار، عن ابن شهاب ١٣/٤.

(٥٧٠٥) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ٩٩٨٤ ج ٥٣/٦، عن ابن المسيب. وأخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ٢٠٨/٩، عن ابن المسيب. أخرجه عبد الرزاق بالمصنف ٥٤/٦ برقم ٩٩٨٥، عن عمر. أخرجه البخاري ٨٤/٤ ج ٢١٢/٤ كتاب الجزية باب (إخراج اليهود...)، عن ابن عباس. ومسلم كتاب الوصية برقم ٢٠ ج ١٢٥٨/٣، عن ابن عباس. وأبو داود برقم ٣٠٢٩ ج ١٦٣/٣ كتاب الخراج والإمارة باب (فى إخراج اليهود من جزيرة العرب)، عن ابن عباس وأحمد ٢٢٢/١، عن ابن عباس. والبيهقي بالسنن الكبرى ٢٠٧/٩ كتاب الجزية باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك، عن ابن عباس. وعبد الرزاق بالمصنف ١٩٣٧١، عن ابن عباس. والبغوى بشرح السنة ١٨٠/١١، عن ابن عباس. والحميدى بالسنة برقم ٥٢٦، عن ابن عباس. والبيهقي بالدلائل ١٨٢/٧، عن ابن عباس. وابن أبي شيبة بالمصنف ٣٤٤، عن ابن عباس.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان قال: حدثنى إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة، عن سعد بن سمرة، عن أبيه سمرة بن جندب، عن أبى عبيدة بن الجراح، أن رسول الله ﷺ قال: «أخرجوا يهود الحجاز من الحجاز».

ورواه يحيى القطان، وأبو أحمد الزبيرى وإسماعيل بن زكرياء عن إبراهيم بن ميمون بإسناده مثله.

وروى أبو عثمان سعيد بن داود الزنبرى، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب حين أجلى يهود خيبر، قال له يهودى: أخرجنا وقد أقرنا محمد؟ فقال له عمر: أترانى نسيت قوله: كأنى بك وقد قلصت بك ناقتك ليلة بعد ليلة! فقال اليهودى: إنما كانت هزيلة من أبى القاسم. قال عمر: كلا، والذي نفسى بيده لتخرجن.

وهذا الحديث قل من يرويه عن مالك.

* * *

٦- باب جامع أمر المدينة

٦٧٤- حديث سادس وخمسون هشام بن عروة:

مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه «أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال: هذا جبل يحبنا ونحبه» (٥٧٠٦).

وهذا مرسل فى الموطأ عند جماعة الرواة، وهو مسند عن مالك من حديثه، عن عمرو بن أبى عمرو، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ وهو محفوظ من حديث أنس ومن حديث سويد بن النعمان الأنصارى.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوى، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد العيشى،

(٥٧٠٦) أخرجه البخارى ١٥٥/٢ ج ٢٢٩/٥ كتاب المغازى باب (أحد يحبنا ونحبه)، عن أنس. ومسلم كتاب الحج برقم ٤٦٢ ج ٩٩٣/٢ باب ٨٥، عن أنس. والترمذى برقم ٣٩٢٢ ج ٧٢١/٥ كتاب المناقب باب (فضل المدينة). وأحمد ١٤٩/٣، عن أنس. والبيهقى ١٩٧/٥ كتاب الحج باب (ما جاء فى حرم المدينة)، عن أنس. وابن أبى شيبة ٣٩٨/١٤، عن هشام، عن أبيه. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٧١٦٩، عن هشام بن عروة، عن أبيه. والطبرانى بالكبير ١٥٢/٦، عن سهل بن سعد. والبغوى ٢٥/١١، عن أنس.

قال: حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق، عن جميل بن عبد الله، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «أحد جبل يحبنا ونحبه، وأنه لعلى ترعة من ترع الجنة»^(٥٧٠٧).

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن راشد بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع، قال: أخبرنا شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: أخبرني عقبة بن سويد الأنصاري أن أباه أخبره أنهم قفلوا مع رسول الله ﷺ من غزوة تبوك فلما قدمنا المدينة بدا لنا أحد، فقال رسول الله ﷺ: «هذا جبل يحبنا ونحبه».

قال أبو عمر: ذهب جماعة من أهل العلم إلى حمل هذا القول على الحقيقة، وقالوا: جائز أن يحبهم الجبل كما يحبونه، وعلى هذا حملوا كل ما جاء في القرآن وفي الحديث من مثل هذا نحو قول - عز وجل: ﴿فما بكت عليهم السماء والأرض﴾^(٥٧٠٨) و﴿قالنا أتينا طائعين﴾^(٥٧٠٩) و﴿يا جبال أوبى معه والطير﴾^(٥٧١٠) أى سبى معه و﴿وجداداً يريد أن ينقض﴾ ومثله في القرآن كثير.

وأما الحديث، ففيه ما لا يحصى من مثل هذا نحو ما روى أن البقاع لتتزين للمصلى وأن البقاع لينادى بعضها بعضاً هل مر بك اليوم ذاكر لله.

وقال آخرون: هذا مجاز، يريد أنه جبل يحبنا أهله ونحبهم، وأضيف الحب إلى الجبل لمعرفة المراد في ذلك عند المخاطبين مثل قوله: ﴿وسئل القرية﴾^(٥٧١١) يريد أهلها، وقد ذكرنا هذا المعنى بدلائل المجاز فيه وما للعلماء من المذاهب في ذلك عند قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها»^(٥٧١٢). في باب عبد الله بن يزيد وباب زيد بن أسلم والحمد لله.

* * *

(٥٧٠٧) أخرجه البخاري في تاريخه ١٩٣/٥ عن أنس والعقيلي بالضعفاء ٣٠٨/٢، عن أنس.

(٥٧٠٨) الدخان ٢٩.

(٥٧٠٩) فصلت ١١.

(٥٧١٠) سبأ ١٠.

(٥٧١١) الكهف ٧٧.

(٥٧١٢) أخرجه البخاري ج ١/٢٢٦ كتاب مواقيت الصلاة باب الإبراد بالظهر.. إلخ، عن أبي هريرة. ومسلم كتاب المساجد برقم ١٨٥ ج ١/٤٣١، عن أبي هريرة. والترمذي برقم ٢٥٩٢ ج ٤/٧١١ كتاب صفة جهنم باب (ما جاء أن النار نفسين)، عن أبي هريرة. وأحمد ٢٣٨/٢، عن أبي هريرة. والبيهقي بالسنن ٤٣٧/٨ كتاب السنن باب تأخير الظهر في شدة الحر، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٤٣١٩ ج ٢/١٤٤٤ كتاب الزهد باب (صفة النار)، عن أبي هريرة. والحميدي برقم ٩٤٢، عن أبي هريرة. وأبو نعيم بتاريخ أصفهان ٣٥٤/٢، عن أبي هريرة.

٧ - باب الطاعون

٦٧٥- ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن القرشي العدوي الأعرج حديث

واحد:

وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بن نفيل مدني، ثقة، مشهور، ولي الكوفة لعمر بن عبد العزيز. ولما ولاه عمر بن عبد العزيز الكوفة ضم إليه أبا الزناد يستكتبه، واستقضى عبد الحميد على الكوفة الشعبي أيام إمارته. وكان فاضلاً ناسكاً. روى عنه ابن شهاب والحكم بن عتيبة وابنه يزيد بن عبد الحميد. وعبد الرحمن بن يزيد ابن جابر. وكان رحمه الله أعرج. وصاحب شرطته أعرج. فقال فيه الحكم بن عبدل الشاعر أبياتاً. منها قوله:

وأمرنا وأمير شرطتنا معا لكيلهما يا قومنا رجلاً

مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن عباس «أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد: أبو عبيدة بن الجراح، وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين، فدعاهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا عليه، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر، ولا نرى أن ترجع عنه. وقال بعضهم: معك بقية الناس، وأصحاب رسول الله ﷺ ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم له، فلم يختلف عليه منهم رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء. فنأى عمر في الناس: أنى أصبح على ظهر، فأصبحوا عليه فقال أبو عبيدة: فرار من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله، إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت بها وادياً له عدوتان: إحدهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعب الخصبة رعبها بقدر الله؟ وإن رعبت الجدبة رعبها بقدر الله. قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان غائباً في بعض حاجاته، فقال: إن عندي من هذا علماء سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، فحمد الله عمر ثم انصرف» (٥٧١٣).

(٥٧١٣) أخرجه البخاري كتاب الأنبياء باب ٥٤ ج ٦/٥، عن أسامة بن زيد. ومسلم كتاب

السلام برقم ٩٨ ج ٤/١٧٤١ باب ٣٢، عن عبد الرحمن بن عوف. وأبو داود برقم ٣١٠٣

ج ٣/١٨٣ كتاب الجنائز باب (الخروج من الطاعون)، عن عبد الرحمن بن عوف. =

هكذا هذا الحديث في الموطأ عند أكثر الرواة.

ورواه إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن أبيه، عن ابن عباس، وليس في الموطأ عن أبيه.

ورواه ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن ابن عباس لم يقل عن عبد الله بن عبد الله، والذي في الموطأ عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث. ورواية يونس عن ابن شهاب. كما قال ابن وهب وأظنه دخل عليه لفظ أحدهما في الآخر.

ورواية صالح بن نصر لهذا الحديث كما روى ابن وهب.

وأما عبد الحميد فقد تقدم القول فيه.

وأما عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل فمشهور روى عنه ابن شهاب، أحاديث منها حديث الصدقة: الحديث الطويل الذي فيه: «إنما الصدقة أوساخ الناس»^(٥٧٤) يرويه مالك، وصالح بن كيسان، وغيرهما، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث هذا، عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ويروى عبد الله بن عبد الله هذا أيضاً، عن أبيه المعروف ببيبة قال: سألت في إمارة عثمان، وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، عن صلاة الضحى، روى هذا الخبر أيضاً الزهري عنه عن أبيه.

وقد اختلف عليه فيه، فقليل عن عبد الله، عن أبيه، وقيل: عن عبيد الله، عن أبيه، والصواب فيه - إن شاء الله - عبد الله، وكذلك قال عبد الكريم أبو أمية، ويزيد بن أبي زياد، عنه في حديث صلاة الضحى، فابن شهاب يروى عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث نفسه، ويروى عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عنه فاعلم.

وأما محمد بن عبد الله أخو عبد الله بن عبد الله هذا، فقد تقدم ذكره، في الباب قبل هذا. وأما أخوهما عبيد الله فمعروف أيضاً عند أهل الأثر، وأهل النسب، وله ابن يسمى العباس، ولهم عند أهل النسب إخوان، أحدهما الصلت بن عبد الله بن الحارث

=وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٢٠١٥٩، عن عبدالرحمن بن عوف ج١١/١٤٧. والطبراني

بالكبير ٩٤/١، عن عبدالرحمن بن عوف.

(٥٧٤) أخرجه الطبراني بالكبير ٢٣٥/١٢ بلفظ (أى الصدقات غاسلات الناس)، عن ابن عباس.

ابن نوفل، كان من رجال قريش، وكان عنده بنتان لعلى بن أبى طالب، قال العدوى وكان فقيها.

قال أبو عمر: أظنه كان له حظ من العلم، ولا أحفظ له رواية، وعون بن عبد الله ابن الحارث، وابنه الحارث بن عون كان جواداً وفيه يقول الشاعر:

لولا ندى الحارث مات الندى وانقطع المسؤول والسائل
فأما قول الذهلي بأن ببة كان له ثلاثة بنين، فإنما أخذه من الأحاديث، ولم يطالع ما قاله أهل النسب. والله أعلم.

وفى هذا الحديث من المعانى خروج الخليفة إلى أعماله يطالعها، وينظر إليها، ويعرف أحوال أهلها، وكان عمر رضى الله عنه، قد خرج إلى الشام مرتين، فى قول بعضهم، ومنهم من يقول: لم يخرج إلا مرة واحدة، وهى هذه والمعروف عند أهل السير أنه خرج إليها مرتين.

ذكر خليفة عن ابن الكلبي قال: لما صالح أبو عبيدة أهل حلب شخص وعلى مقدمته خالد بن الوليد فحاصروا أهل إيليا، فسألوه الصلح على أن يكون عمر هو يعطيهم ذلك. ويكتب لهم أمانا، فكتب أبو عبيدة إلى عمر، فقدم عمر فصالحهم، فأقام أياماً، ثم شخص إلى المدينة وذلك فى سنة ست عشرة.

قال أبو عمر: وكان خروجه المذكور فى هذا الحديث سنة سبع عشرة، قال خليفة ابن خياط: فيها خرج عمر بن الخطاب إلى الشام، واستخلف على المدينة زيد بن ثابت، وانصرف من سرغ، وبها الطاعون. وقد تقدم فى باب ابن شهاب عن عبد الله ابن عمر بن ربيعة، فى ذكر سرغ، ومعنى الطاعون، وأخبار فى الفرار منه، ما يغنى عن تكراره هاهنا.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن على، قال: حدثنا أبى، حدثنا عبد الله بن يونس، حدثنا بقى، حدثنا بن أبى شيبة، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا هشام بن سعد، قال: حدثنى عروة بن رويم، عن القاسم، عن عبد الله بن عمرو، قال: جئت عمر حين قدم الشام، فوجدته قائلاً فى خبائه، فانتظرتة فى فئء الخباء، فسمعتة حين تضور من نومه، وهو يقول: اللهم اغفر لى رجوعى من غزوة سرغ، يعنى حين رجع من أجل الوباء.

وفيه استعمال الخليفة أمراء عدداً فى موضع واحد لوجوه يصرفهم فيها. وكان عمر قد قسم الشام على أربعة أمراء، تحت يد كل واحد منهم جند، وناحية من الشام،

منهم أبو عبيدة بن الجراح وشرحبيل بن حسنة، ويزيد بن أبي سفيان، وأحسب الرابع معاذ بن جبل، كل واحد منهم على ناحية من الشام، ثم لم يمض عمر حتى جمع الشام لمعاوية، وقد استخلف زيد بن ثابت مرات على المدينة في خروجه إلى الحج، وما أظنه استخلف غير زيد بن ثابت قط في خروجه من المدينة، إلا ما حكى عن أبي المليح أن عمر استخلف خالاً له مرة واحدة على المدينة يقال له: عبد الله.

وأما عماله في أقطار الأرض فكثير، وكان يعزل ويولى كثيراً، لا حاجة بنا إلى ذكرهم هاهنا، وإنما ذكرنا هذا لما في الحديث من ذكر أمراء الأجناد، أبو عبيدة وأصحابه.

وفيه دليل على إباحة العمل والولاية، وأن لا بأس للصالحين والعلماء إذا كان الخليفة فاضلاً عالماً يأمر بالحق ويعدل.

وفيه دليل على استعمال مشورة من يوثق بفهمه، وعقله، عند نزول الأمر المعضل.

وفيه دليل على أن المسألة إذا كان سبيلها الاجتهاد ووقع فيها الاختلاف لم يجوز لأحد القائلين فيها عيباً مخالفة، ولا الطعن عليه؛ لأنهم اختلفوا، وهم القدوة، فلم يعب أحد منهم على صاحبه اجتهاده، ولا وجد عليه في نفسه، إلى الله الشكوى وهو المستعان على أمة نحن بين أظهرها، تستحل الأعراض، والدماء، إذا خولفت فيهما تجيء به من الخطأ، وفيه دليل على أن المجتهد إذا قاده اجتهاده إلى شيء خالفه فيه صاحبه، لم يجوز له الميل إلى قول صاحبه إذا لم يبين موقع الصواب فيه، ولا قام له الدليل عليه.

وفى دليل على أن الإمام والحاكم إذا نزلت به نازلة لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة كان عليه أن يجمع العلماء وذوى الرأي ويشاورهم، فإن لم يأت واحد منهم بدليل كتاب، ولا سنة غير اجتهاده كان عليه الميل إلى الأصح والأخذ بما يراه.

وفيه دليل على أن الاختلاف لا يوجب حكماً، وإنما يوجب النظر، وأن الإجماع يوجب الحكم والعمل.

وفيه دليل على إثبات المناظرة والمجادلة عند الخلاف في النوازل والأحكام، ألا ترى إلى قول أبي عبيدة لعمر رحمهما الله تعالى: تفر من قدر الله، فقال: نعم أفر من قدر الله إلى قدر الله ثم قال له: رأييت. فقايسه وناظره بما يشبه في مسأله.

وفيه دليل على أن الاختلاف إذا نزل وقام الحجاج، فالحجة والفليج بيد من أدل بالسنة، إذا لم يكن من الكتاب نص لا يختلف في تأويله، وبهذا أمر الله عباده عند

التنازع أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه، فمن كان عنده من ذلك علم وجب الانقياد إليه.

وفيه دليل على أن الحديث يسمى علماً، ويطلق ذلك عليه، ألا ترى إلى قول عبدالرحمن بن عوف؟ عندي من هذا علم وفيه دليل على أن الخلق يحرون في قدر الله وعلمه، وأن أحداً منهم أو شيئاً لا يخرج عن حكمه وإرادته، ومشيتته لا شريك له.

وفيه أن العالم قد يوجد عند من هو في العلم دونه ما لا يوجد منه عنده؛ لأنه معلوم أن موضع عمر من العلم، ومكانه من الفهم، ودنوه من رسول الله ﷺ في المدخل والمخرج، فوق عبدالرحمن بن عوف، وقد كان في هذا الباب عند عبدالرحمن عنه عليه السلام ما جهله عمر.

وهذا واضح يغني عن القول فيه.

وقد جهل محمد بن سيرين حديث رجوع عمر من أجل الطاعون. ذكر ابن أبي شيبه، قال: حدثنا أبو أسامة عن ابن عون، عن محمد قال: ذكر له أن عمر رجع من الشام، حين سمع بها وباء، فلم يعرفه، وقال: إنما أخبر أن الصائفة غزو المسلمين للروم صيفاً لا تخرج العام، فرجع.

وفيه أن القاضي والإمام والحاكم، لا ينفذ قضاء، ولا يفصله إلا عن مشورة من بحضرته ويصل إليه، ويقدر عليه من علماء موضعه، وهذا مشهور من مذهب عمر رضي الله عنه.

ذكر سيف بن عمر عن عبد الله بن المستورد، عن محمد بن سيرين، قال: عهد عمر إلى القضاة أن لا يصرموا القضاء إلا عن مشورة، وعن ملا وتشاور، فإنه لم يبلغ من علم عالم أن يجتزئ به حتى يجمع بين علمه، وعلم غيره، وتمثل:

خليلى ليس رأى فى صدر واحد أشيراً على اليوم ما يريانى

قال سيف: وحدثنا سهل بن يوسف بن سهل بن مالك الأنصارى، عن أبيه، عن عبيد بن صخر بن لوذان الأنصارى، قال: «بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل معلماً لأهل اليمن وحضرموت، قال: يا معاذ إنك تقدم على أهل كتاب، وأنهم سائلوك. فذكر الحديث، وفيه: ولا تقضين إلا بعلم وإن أشكل عليك أمر فسل، واستشر، فإن المستشير معان، والمستشار مؤتمن، وإن التبس عليك فقف حتى تبين، أو تكتب إلى، ولا تصر من قضاء فيما لم تجده في كتاب الله أو سنتي إلا عن ملا». وذكر تمام الخبر.

وفيه دليل على عظيم ما كان عليه القوم من الإنصاف للعلم، والانقياد إليه، وكيف لا يكون كذلك وهم خير الأمم رضى الله عنهم.

وفيه دليل على استعمال خير الواحد وقبوله، وإيجاب العمل به، وهذا هو أوضح، وأقوى ما نرى من جهة الآثار فى قبول خبر الواحد؛ لأن ذلك كان فى جماعة الصحابة، ومحضرهم، فى أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبدالرحمن بن عوف: أنت واحد، والواحد لا يجب قبول خبره إنما يجب قبول خبر الكافة. ما أعظم ضلال من قال بهذا، والله عز وجل يقول: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ وقرئت فتشبهوا، فلو كان العدل إذا جاء نبأ يتثبت فى خبره ولم ينفذ، لاستوى الفاسق والعدل، وهذا خلاف القرآن، قال الله عز وجل: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾.

والقول فى خبر العدل من جهة النظر له موضع غير هذا وما التوفيق إلا بالله.

وقد مضى فى معنى الطاعون أخبار وتفسير فى باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر لا معنى لتكرارها هاهنا، والعرب تزعم أن الطاعون طعن من الشيطان، وتسميه أيضاً «رماح الجن» ولهم فى ذلك أشعار، لم أذكرها؛ لأنى على غير يقين منها، وقد روى أن عمرو بن العاص قام فى الناس فى طاعن عمواس بالشام، وقال: إن هذا الطاعون قد ظهر وإنما هو رجز من الشيطان، ففروا منه فى هذه الشعاب، فأنكر ذلك عليه معاذ بن جبل.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا دحيم، حدثنا الوليد بن مسلم عن الوليد بن محمد، عن الزهرى، قال: أصاب الناس الطاعون بالجابية، فقام عمرو بن العاص وقال: «تفرقوا عنه، فإنما هو بمنزلة نار» فقام معاذ بن جبل فقال: لقد كنت فينا، ولأنت أضل من حمار أهلك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: هو رحمة لهذه الأمة، اللهم فاذكر معاذاً وآل معاذ، فيمن تذكر بهذه الرحمة، قال دحيم: حدثنا عفان، عن شعبة، عن يزيد بن حمير، قال: سمعت شرحبيل بن شفعة يحدث عن عمرو بن العاص قال، وقع الطاعون بالشام فقال عمرو: إنه رجس فتفرقوا عنه، فقال شرحبيل: سمعت رسول الله ﷺ يقول «إنها رحمة بكم ودعوة نبيكم»^(٥٧١٥)، أظنه أراد بقوله: ودعوة نبيكم قوله ﷺ: اللهم اجعل فناء أمتى بالطنن والطاعون، وقد ذكرنا هذا الخبر فى مواضع من هذا الكتاب، وروينا عن ابن مسعود

أنه قال: الطاعون فتنة على المقيم والفار. أما الفار فيقول: فررت فنجوت، وأما المقيم فيقول: أقمت فمت، وكذباً، فر من لم يجئ أجله، وأقام من جاء أجله.

وقد مضى القول في الفرار من الطاعون في باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة والحمد لله.

٦٧٦- حديث ثالث لمحمد بن المنكدر:

مالك، عن محمد بن المنكدر، وعن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبد الله، عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد: ما سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟ فقال أسامة: قال رسول الله ﷺ: «الطاعون رجز، أرسل على طائفة من بنى إسرائيل، أو على من كان قبلكم، فإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا فراراً منه» (٥٧١٦).

قال مالك: قال أبو النضر: لا يخرجكم إلا فرار منه.

قال أبو عمر: هكذا قال يحيى في هذا الحديث: عامر بن سعد، عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة، وتابعه على ذلك من رواة الموطأ جماعة، منهم: مطرف، وأبو مصعب، ويحيى بن يحيى النيسابوري ولا وجه لذكر أبيه في ذلك؛ لأن الحديث إنما هو لعامر بن سعد، عن أسامة بن زيد سمعه منه، وكذلك رواه معن بن عيسى، وابن بكير، ومحمد ابن الحسن، وجماعة سواهم، عن مالك - ولم يقولوا عن أبيه - وقد جوده القعنبي، فروى عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، أن أخيره: أن أسامة بن زيد أخيره، أن رسول الله ﷺ قال: «الطاعون رجز». وذكر الحديث لعامر، عن أسامة لم يقل فيه: عن أبيه، ولا ذكر أبا النضر مع محمد بن المنكدر وسائر رواة الموطأ يجمعون فيه عن مالك أبا النضر، ومحمد بن المنكدر جميعاً كما روى يحيى، وقد روى قوم هذا الحديث عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ وهو - عندي - وهم لا يصح - والله أعلم - ممن رواه كذلك.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، حدثنا عبدالواحد بن زياد عن معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه ذكر الطاعون، فقال: «وجع أرسل على من كان قبلكم». الحديث.

وهذا مما حدث به معمر بالعراق، وأهل الحديث يقولون: إن ما حدث به معمر بالعراق من حفظه لم يقمه، وأخطأ في كثير منه.

والدليل على أن هذا مما أخطأ فيه - والله أعلم - ما حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا ابن أبي العقب، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أبو اليمن، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: حدثني عامر بن سعد، أنه سمع أسامة بن زيد وهو يحدث سعد بن أبي وقاص - أن النبي ﷺ ذكر هذا الوجع وساق الحديث بمعناه، وهذا هو الصحيح فيه لعامر، عن أسامة، لا عن أبيه، والله أعلم. وقد رواه يزيد بن الهادي، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن أسامة لا عن سعد.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن عثمان الصيدلاني، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدثنا عبدالعزيز ابن أبي خازم، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ «أنه ذكر الطاعون عنده فقال: إنه رجس - أو رجز - عذبت به أمة من الأمم، وقد بقيت منه بقايا، فإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض - وأنتم فيه - فلا تفروا منه»^(٥٧١٧). فقال محمد بن المنكدر: فحدثت هذا الحديث عمر بن عبدالعزيز، فقال: هكذا حدثني عامر بن سعد.

وقد رواه عبد الحميد بن جعفر، عن داود بن عامر بن سعد، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وقع الطاعون بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا منها، وإذا كان بغيرها - ولستم بها - فلا تدخلوها»^(٥٧١٨). وهذا الإسناد ليس بحجة؛ لمخالفة الحفاظ لداود بن عامر في ذلك.

ومن خالفه فيه ابن شهاب، ومحمد بن المنكدر، وعمرو بن دينار، وهؤلاء لا نظير لهم في الحفاظ والإتقان، وليس داود بن عامر ممن يلحق بهم.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، سمع عامر بن سعد قال: «جاء رجل إلى سعد فسأله عن الطاعون، فقال أسامة: أنا أخيرك، سمعت رسول الله

(٥٧١٧) أخرجه الطحاوي بشرح المعاني ٣٠٦/٤، عن أسامة بن زيد.

(٥٧١٨) أخرجه البيهقي بالكبرى ٣٧٦/٣ بنحوه كتاب الجنائز - باب (لو جاء بقعة بأرض.. إلخ)، عن سعد بن مالك وخزيمة بن ثابت وأسامة بن زيد. وذكره بالكنز برقم ١١٧٥٧ بنحوه، عن شعر بن حوشب ولم يعزه إلى أحد.

ﷺ يقول: إذا هجم الطاعون وأنتم بأرض فلا تخرجوا فرار منه، وإذا سمعتم به بأرض، فلا تدخلوها» (٥٧١٩).

فإن قيل: قد رواه أبو حذيفة عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن سعد، عن النبي ﷺ قيل له: نعم، وهو عندنا من حديث علي بن عبدالعزيز، عن أبي حذيفة، موسى بن مسعود كذلك، ولكنه خطأ، وكان أبو حذيفة كثير الوهم والخطأ في حديثه عن الثوري، وقد ذكره ابن أبي شيبة، عن عبد الله بن نمير، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الطاعون رجز سلط على من كان قبلكم» (٥٧٢٠) الحديث.

وهذا يشهد لما قلناه من خطأ أبي حذيفة، فإن قيل: إن أسد بن موسى حدث بهذا الحديث عن ابن لهيعة، عن الأعرج، عن أشعث بن إسحاق بن سعد بن أبي وقاص أن سعداً كان إذا جاءه أسامة بن زيد لم يقر بهما أحد فجاء عامر بن سعد، فقعد إليهما، فقال أسامة: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً، فقال سعد لأسامة: أنت سمعت هذا؟ قال: نعم - مرتين، فقال سعد: وأنا قد سمعته» (٥٧٢١). قيل: هذا حديث لا يحتاج به من ميز أقل شيء من طرق الأحاديث؛ لأنه خبر منقطع ضعيف، وابن لهيعة أكثر أهل العلم لا يقبلون شيئاً من حديثه، ومنهم من يقبل منه ما حدث به قبل احتراق كتبه، ولم يسمع منه - فيما ذكروا قبل احتراق كتبه - إلا ابن المبارك، وابن وهب لبعض سماعه.

وأما أسد ومثله، فإنما سمعوا منه بعد احتراق كتبه، وكان يعلو من حفظه فيخطئ ويخلط، وليس بحجة عند جميعهم، وحديثه هذا أيضاً مع ضعفه منقطع، وأحاديث الحفاظ الثقات بخلافه.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، قال: حدثنا يوسف ابن يزيد، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن

(٥٧١٩) أخرجه البيهقي بالكبرى بنحوه ٣/٣٧٦، عن أسامة بن زيد كتاب الجنائز باب (لو جاء يقيم بأرض... إلخ).

(٥٧٢٠) أخرجه مسلم ج ٤/ ١٧٣٨ كتاب السلام باب ٣٢، عن أسامة بن زيد.

(٥٧٢١) أخرجه البخاري بنحوه ج ٧/ ٢٣٧ كتاب الطب باب الطاعون، عن أسامة بن زيد. وأحمد ٢٠٦/٥ بنحوه، عن أسامة بن زيد. والطبراني الكبير ٥/ ١٦٠، عن زيد بن ثابت. وذكره بالكنز برقم ٢٨٤٢٧ وعزه السيوطي لأحمد والبيهقي والنسائي، عن أسامة بن زيد. وأحمد والبيهقي، عن عبدالرحمن بن عوف، وأبو داود، عن ابن عباس.

دينار، قال: سمعت عمرو بن سعد بن أبي وقاص، قال: جاء رجل إلى سعد فسأله عن الطاعون - وعنده أسامة بن زيد - فقال أسامة: أنا أخيرك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا الطاعون رجز أو عذاب، أرسل على من كان قبلكم أو على طائفة من بني إسرائيل؛ فإذا وقع بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً» (٥٧٢٢).

ورواية أسد لهذا الحديث عن ابن عيينة بخلاف روايته له عن ابن لهيعة، دليل على ضبط أسد، فإن قيل إن أبا خالد الأحمر روى عن عكرمة بن خالد المخزومي، عن يحيى ابن سعيد، عن أبيه، عن سعد، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «الطاعون رجز أصيب به من كان قبلكم» (٥٧٢٣) الحديث.

وفيه سماع سعد له من النبي ﷺ قيل: وهذا أيضاً حديث ضعيف الإسناد، ترده أحاديث الحفاظ؛ لأن سعداً لو كان عنده فيه سماع من النبي ﷺ، ما احتاج أن يسأل أسامة بن زيد عن ذلك في حديث مالك عن محمد بن المنكدر، عن عامر بن سعد، أنه سمع أباه يسأل أسامة ابن زيد: ما سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟. وفي حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عامر بن سعد، أنه سمع أسامة بن زيد يقول لأبيه سعد بن أبي وقاص في حديث الطاعون: أنا أخيرك بذلك، فإن قيل: إن وكيع بن الجراح، روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، وأسامه بن زيد، وحذيفة، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الطاعون رجز» الحديث. قيل لقائل ذلك: هذا إسناد آخر غير إسناد عامر بن سعد، وهذا الإسناد أيضاً الصحيح فيه أن الحديث لإبراهيم بن سعد، عن أسامة بن زيد وحده؛ كذلك روى شعبة، وأبو إسحاق الشيباني، عن حبيب بن أبي ثابت، وكذلك رواه جماعة عن الثوري. وقد اضطرب فيه وكيع، فمرة رواه هكذا، ومرة جعله عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، وأسامه، وحذيفة بن ثابت مكان حذيفة، وأصحاب الثوري يخالفونه في ذلك، فسقط الاحتجاج بروايته فيه.

وأما حديث شعبة، فحدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله ابن محمد بن حباب، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، قال: سمعت إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص يقول: سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً أنه سمع

رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها»^(٥٧٢٤) قال حبيب: قلت لإبراهيم بن سعد، أنت سمعت أسامة يحدث سعدًا وهو جالس لا ينكره؟ قال: نعم.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال: حدثنا علي ابن عبدالعزيز، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن أبي إسحاق الشيباني، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الوجع رجز»^(٥٧٢٥) وذكر الحديث.

هذا ما يجيء على مذهب أهل الحديث في تهذيب إسناده هذا الخير، على أنه قد يمكن أن يكون سعد قد سمع ما سمع أسامة منه، ولكن الحكم ما ذكرنا، والله أعلم.

وأما قوله في هذا الطاعون رجز، فالطاعون معلوم وقد مضى في تفسير معناه - في باب ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة - ما فيه كفاية، ومضت هناك أخبار في الطاعون حسان لا معنى لذكر شيء منها معادًا هاهنا.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عيسى بن أبي ذكويه المعروف بالدعاث، قال: حدثنا فروة بن أبي المعزى، قال: حدثنا علي بن مسهر، عن يوسف بن ميمون، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون. قلت: الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: غدة كغدة البعير تخرج في المراق، والآباط، من مات منه مات شهيدًا»^(٥٧٢٦) وذكر تمام الخبر.

وأما الرجز: فالعذاب، لا يختلف في ذلك أهل العلم باللسان. من ذلك قوله: ﴿فلما كشفنا عنهم الرجز﴾^(٥٧٢٧) وهو كثير، وقد يكون الرجز سواء، والرجز: النجاسة، والرجز أيضًا: عبادة الأوثان، دليل ذلك قوله عز وجل: ﴿والرجز﴾

(٥٧٢٤) سبق برقم ٥٩٧٦.

(٥٧٢٥) أخرجه مسلم ج ٤/ ١٨٣٨ كتاب السلام باب ٣٢، عن أسامة بن زيد. وأحمد ٢٠٩/٥، عن أسامة بن زيد. والطبراني الكبير ٩٣/١، عن أسامة بن زيد.

(٥٧٢٦) أخرجه أحمد ٣٩٥/٤، عن أبي موسى. وذكره بالكنز برقم ١١٧٣ وعزاه السيوطي لأحمد والطبراني، عن أبي موسى، وللطبراني في الأوسط، عن ابن عمر. وذكره الهيثمي بجمع الزوائد ٣١١/٢ وعزاه لأحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في ثلاث، عن أبي موسى.

(٥٧٢٧) الأعراف ١٣٥.

فاهجر ^(٥٧٢٨)، ولا وجه لذكر الرجز في هذا الحديث إلا العذاب، وكل ما ابتلى به الإنسان من الأوجاع والمحن والشيب وغير ذلك فهو من العذاب، وقد قيل في الأدنى يوم بدر، وقال: ﴿ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لعذبهم من الدنيا﴾ ^(٥٧٢٩)، هذا كله وما أشبهه من العذاب، والله أعلم.

وأما قوله: «أرسل على بنى إسرائيل، أو على من كان قبلكم»، فالشك من المحدث: هل قال رسول الله ﷺ: على بنى إسرائيل أو قال: أرسل على من قبلكم.

والمعنى - والله أعلم -: أن الطاعون أول ما نزل في الأرض، فعلى طائفة من بنى إسرائيل قبلنا.

وأما نهيه عن القدوم عليه، وعن الفرار منه، فثلاثا يلوم أحدهم بعد ذلك نفسه إن مرض منه فمات، أو يقول غيره: لو لم يقدم عليه أو فر منه لنجا، ونحو هذا، فيلومون أنفسهم فيما لا لوم عليهم فيه؛ لأن الباقي والناهض لا يتجاوز أحد منهم أجله ولا يستأخر عنه؛ وفيه جاء النهي عن اللوم مطلقاً - يعنى قولهم، لو كان كذا لم يكن كذا - ويقال: إنه ما فر أحد من الطاعون فنجا.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: أخبرنا عبد الله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، حدثنا ابن سنجر، حدثنا عارم، حدثنا داود بن أبي الفرات، قال: أخبرنا عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن عائشة، حدثته «أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون، فأخبرها نبي الله ﷺ أنه كان عذاباً بعثه الله على من يشاء، فجعله الله رحمة للمؤمنين: فليس من عبد يقع الطاعون بأرض، فيثبت ولا يخرج ويعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر شهيد» ^(٥٧٣٠).

وقد ذكرنا أخباراً في باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر، في الفرار عن الطاعون، لا وجه لتكريرها هاهنا.

وفيه - عندى والله أعلم - النهي عن ركوب الغرر، والمخاطرة بالنفس والمهجة؛ لأن الأغلب في الظاهر، أن الأرض الوبيئة لا يكاد يسلم صاحبها من الوباء فيها إذا نزل بها، فنهوا عن هذا الظاهر؛ إذ الآجال والآلام مستورة عنهم، ومن هذا الباب أيضاً قوله: لا يحل للمريض على المصح، ثم قال - عند حقيقة الأمر -: فمن أعدى الأول؟.

(٥٧٢٨) المدثر ٥.

(٥٧٢٩) الحشر ٣.

(٥٧٣٠) أخرجه أحمد ٦/٦٤، عن عائشة.

وأما قول أبي النضر في هذا الحديث: لا يخرجكم إلا فراراً منه. وكذا قال يحيى وغيره عن مالك فسيأتى القول فيه في باب أبي النضر، إن شاء الله تعالى.

٦٧٧- حديث سابع لأبي النضر:

مالك، عن محمد بن المنكدر، وأبي النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «الطاعون رجز أرسل على طائفة من بنى إسرائيل» (٥٧٣١).

مثل حديث محمد بن المنكدر سواء؛ إلا أنَّ في حديث أبي النضر: إذا وقع بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا منها، لا يخرجكم إلا فراراً منه.

هكذا في الموطأ: إلا فراراً في حديث أبي النضر، وقد جعله جماعة من أهل العلم لحنا وغلطاً.

والوجه فيه عند أهل العربية أن دخول إلا في هذا الموضع، إنما هو لإيجاب بعض ما نفى بالجملة، كأنه قال: لا تخرجوا منها إذا لم يكن خروجكم إلا فراراً، أى إذا كان خروجكم فراراً، فلا تخرجوا، والنصب هنا بمعنى الحال لا بمعنى الاستثناء، والله أعلم.

وفى ذلك إباحة الخروج ذلك الوقت من موضع الطاعون للسفر على الجارى من العادات إذا لم يكن القصد الفرار من الطاعون، وقد كان بعض شيوخنا وشيوخ شيوخنا يروونه فى هذا الحديث: لا يخرجكم إلا فرار منه - بالرفع - وهذا إن صح بمعنى قوله: فلا تخرجوا منها لا يخرجكم إلا فرار منه - أى فلا تخرجوا منها الخروج الذى يخرجكموه إلا فرار منه - وقد كان بعض الشيوخ ممن رواه بالرفع يرويه: لا يخرجكم - إلا فرار منه - على المصدر؛ وهذا ينكره أهل النحو فى مصدر الفرار؛ وأجازه أهل اللغة على لغة شاذة فى الفرار، والله أعلم. وهذا المصدر خطأ عن أهل النحو واللغة، وغير معروف فى الرواية. ورواه ابن بكير عن مالك، عن أبي النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أسامة بن زيد، عن النبى ﷺ مثل حديث ابن المنكدر؛ إلا أن فى حديث أبي النضر: فإذا وقع بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا منها إلا فراراً منه، وهذا لا وجه له إلا أن يحمل على ما ذكرنا.

وروى القعنبي عن مالك حديث محمد بن المنكدر وليس عنده حديث أبي النضر، وأكثر رواة الموطأ جمعوا فى هذا الحديث عن مالك أبا النضر، ومحمد بن المنكدر جميعاً.

ورواه ابن أبي مريم وأبو مصعب عن مالك كما رواه يحيى سواء عن محمد بن المنكدر وأبي النضر - جميعاً، عن عامر بن سعد، عن أبيه، أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد؛ وقالاً في آخره: قال أبو النضر: لا يخرجكم إلا الفرار منه وهذا معناه كمعنى رواية يحيى سواء في رواية من رواه بالرفع، وهذا أبين بالألف واللام، والمعنى سواء، والله أعلم.

وأما ابن وهب فجوده: ذكر ابن وهب في الموطأ عن مالك، عن أبي النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص «أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد: أسمعت رسول الله ﷺ يذكر الطاعون؟ فقال: نعم، فقال: كنت سمعته قال: سمعته يقول: هو رجز سلط على بنى إسرائيل أو على قوم، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» (٥٧٣٢).

هكذا قال ابن وهب عن مالك في حديث أبي النضر - مفرداً: «لا تخرجوا فراراً منه»، ولم يعطفه على حديث ابن المنكدر، بل ساقه عن مالك، عن أبي النضر من أوله إلى آخره؛ وقال في آخره: فلا تخرجوا فراراً منه وهذا هو الصواب المعروف الذى لا إشكال فيه.

وقال ابن وهب أيضاً: أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يخبر سعد بن أبي وقاص - وسأله عن الوجد - فقال أسامة: ذكر عن رسول الله ﷺ فقال: «هو رجز سلط على من قبلكم أو على بنى إسرائيل، فإذا سمعتم به ببلدة، فلا تدخلوا عليه فيها، وإذا وقع - وأنتم بها - فلا تخرجنكم منها فراراً» أو قال منه فراراً، ورواية ابن وهب صحيحة المعنى مجتمع عليها.

وفى هذا الحديث إباحة الخبر عن الأمم الماضية من بنى إسرائيل وغيرهم.

وروى عن عبد الله بن مسعود أنه قال: مازال رسول الله ﷺ يحدثنا عن خلا من الأمم، حتى لو مرت عقاب فقلب جناحها فكانت وفاتها، لأخبرناكم. وقد مضى تفسير معنى الطاعون في مواضع من هذا الكتاب، فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا، والحمد لله.

٦٧٨ - ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة - حديث واحد مسند:

وهو عبد الله بن عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك بن ربيعة بن عامر بن سعد بن

عبد الله بن الحارث بن ربيعة بن عتر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أقصى بن دعمي ابن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. أدرك أبا بكر وعمر والخلفاء وحفظ عنهم، ورأى النبي ﷺ وحفظ عنه أيضاً خيراً واحداً، وهو ما أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا يوسف بن عمر، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، قال: حدثنا أبو صالح عن الليث، عن ابن عجلان، عن مولى لعبد الله بن عامر، عن عبد الله بن عامر، قال: «دعنتي - أمي والنبي ﷺ عندنا، فأتيت فقالت: تعال أعطيك، فقال النبي ﷺ: ما أردت أن تعطيه؟ قالت: تمرًا، قال: لو لم تفعل، كبت عليك كذبة»^(٥٧٣٣). وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة وذكرنا أباه والحمد لله.

مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، «أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، فلما جاء سرغ، بلغه أن الوباء قد وقع بالشام، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، فرجع عمر من سرغ»^(٥٧٣٤). سرغ: موضع بطريق الشام، قيل إنه وادي تبوك. وقيل: بقرب تبوك. وقوله في هذا الحديث وغيره: أن عمر بلغه - إذ بلغ سرغ متوجهاً إلى الشام - أن الوباء قد وقع بالشام، فإن المعنى عندهم: أن الوباء وقع بدمشق، وكانت أم الشام، وإليها كان مقصده. وروى عن مالك أنه سئل عن قول عمر: ليبت بركبة، أحب إلى من عشرة أبيات بالشام، فقال: إنما قال ذلك عمر حين وقع الوباء بالشام.

وقد روى عن عمر: لأن أعمل عشر خطايا بركبة، أحب إلى من أن أعمل واحدة بمكة. وركبة واد من أودية الطائف.

ذكر أهل السير أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، واستخلف على المدينة زيد بن ثابت، وذلك سنة سبع عشرة، فلما بلغ سرغ، أتاه الخبر عن الطاعون، فأنصرف من سرغ.

(٥٧٣٣) أخرجه أبو داود برقم ٤٩٩١ ج ٤/٢٩٩ كتاب الأدب باب (في التشديد في الكذب)، عن عبد الله بن عامر. وأحمد ٤٤٧/٣، عن عبد الله بن عامر. والبيهقي بالكسرى ١٩٨/١٠ كتاب الشهادات باب (من وعد غيره شيئاً... إلخ)، عن عبد الله بن عامر. وابن أبي شيبه ٤٠٥/٨، عن عبد الله بن عامر.

(٥٧٣٤) أخرجه البخاري ج ٧/٢٣٨ كتاب الطب باب ما يذكر في الطاعون، عن عبد الرحمن بن عوف. ومسلم ج ٤/١٧٤٢ كتاب السلام باب ٣٢ برقم ١٠٠، عن عبد الرحمن بن عوف.

قال أبو عمر: الرباء: الطاعون، وهو موت نازل شامل، لا يحل لأحد أن يفر من أرض نزل فيها إذا كان من ساكنيها، ولا أن يقدم عليه إذا كان خارجاً عن الأرض التي نزل بها، إيماناً بالقدر، ودفعاً للملامة النفس. روينا من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «فناء أمتي بالطعن والطاعون، قالت: الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: غدة كغدة البعير تخرج في المراق والآباط»^(٥٧٣٥). وقد ذكرنا هذا الخبر في باب عبد الله بن جابر بن عتيك. وروينا أن زياداً كتب إلى معاوية أنى قد ضبطت العراق بيميني - وشمالى فارغة - فأخبر بذلك عبد الله بن عمر، فقال: مروا العجائز يدعون الله عليه ففعلن، فخرج بأصبعة طاعون فمات منه. وروى من حديث جابر وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «الفار من الطاعون كالفار من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف»^(٥٧٣٦). وقد روى عن عمر أنه ندم على انصرافه من سرغ، على أنه انصرف عنه اتباعاً للسنّة في حديث ابن عوف خوفاً أن يكون فاراً من القدر.

أخبرنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا ابن أبي دليم، قال: حدثنا ابن وضاح، حدثنا دحيم، قال: حدثنا ابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن عروة بن رويم، عن القاسم، عن عبد الله بن عمر، قال: «جئت عمر حين قدم من الشام، فوجدته نائماً في خبائه، ففعدت فسمعتة حين يشور من نومه يقول: اللهم اغفر لى رجوعى من سرغ»^(٥٧٣٧). قال عروة: فبلغنا أنه كتب إلى عامله بالشام: إذا سمعت بالطاعون قد وقع عندكم، فاكتب إلى حتى أخرج. قال: وحدثنا ضمرة، عن ابن شوذب، عن أبي التياح يزيد بن حميد الضبعي، قال: قلت لمطرف بن الشخير: ما تقول -رحمك الله- في الفرار من الطاعون؟ قال: هو القدر يخافونه وليس منه بد.

حدثنا محمد بن عبد الملك، حدثنا عبد الله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، حدثنا محمد بن سنجر. وأخبرنا إبراهيم بن شاكر، حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، حدثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الرحيم، حدثنا عمرو بن ثور، قالوا: حدثنا الفريابي محمد ابن يوسف، قال: حدثنا سفيان، عن ميسرة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله: ﴿ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر

(٥٧٣٥) سبق تخريجه برقم ٥٩٨١.

(٥٧٣٦) أخرجه أحمد ٣/٣٢٤، عن جابر الأنصاري. وذكره الهيثمي بالجمع ٣/٣١٥ وعزاه لأحمد والبخاري والطبراني في الأوسط، عن جابر بن عبد الله. وذكره بالكثر برقم ٢٨٤٤٢ وعزاه

السيوطي لأحمد وعبد بن حميد، عن جابر.

(٥٧٣٧) أخرجه ابن أبي شيبة ١٣/٤٢، عن عمر.

الموت ﴿٥٧٣٨﴾ قال: «كانوا أربعة آلاف خرجوا فراراً من الطاعون فماتوا، فدعا الله نبي من الأنبياء أن يحييهم حتى يعبدوه، فأحياهم الله» (٥٧٣٩). قال الفريابي، وحدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن عمرو بن دينار في هذه الآية قال: «وقع الطاعون في قريتهم، فخرج أناس وبقي أناس، ومن خرج أكثر ممن بقي، قال: فنجا الذين خرجوا، وهلك الذين أقاموا. فلما كانت الثانية، خرجوا بأجمعهم إلا قليلاً، فأماتهم الله ودوابهم ثم أحياهم، فرجعوا إلى بلدهم وقد توالدت ذريتهم» (٥٧٤٠). ذكر أبو حاتم عن الأصمعي قال: هرب بعض البصريين من الطاعون فركب حماراً له ومضى بأهله نحو سفوان، فسمع حادياً يحدو خلفه:

لن يسبق الله على حمار ولا على ذى ميعة طيار
أو يأتى الحتف على مقدار قد يصبح الله أمام السار (٥٧٤١)
وذكر ابن قتيبة في المعارف أن ذلك النبي حزقيل بن بوذي. وقال المدائني: يقال إنه قلما فر أحد من الطاعون فسلم من الموت.

قال أبو عمر: لم يبلغني أن أحداً من حملة العلم فر من الطاعون، إلا ما ذكر المدائني أن علي بن زيد بن جدعان، هرب من الطاعون إلى السيادة، فكان يجمع كل جمعة ويرجع، فكان إذا جمع صاحوا به: فر من الطاعون، فطعن فمات بالسيادة. قال: وهرب عمرو بن عبيد، ورباط بن محمد بن رباط إلى الرباطية، فقال إبراهيم بن علي القعنبي:

ولما استفز الموت كل مكذب صيرت ولم يصبر رباط ولا عمرو
أخبرنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا يموت بن المزروع، قال: حدثنا الرياشي، قال: حدثنا الأصمعي، قال: لما وقع الطاعون الجارف بالبصرة، فنى أهلها وامتنع الناس من دفن موتاهم، فدخلت السباع البصرة على ريح المريت، وخلت سكة بنى جرير من الناس، فلم يبق الله فيها سوى جارية، فسمعت صوت الذئب في سكتهم ليلاً، فأنشأت تقول:

ألا أيها الذئب المنادى بسحرة إلى أنبيك الذى قد بدا ليا
بدا لى أنى قد نعت وأنى بقية قوم ورثونى البواكيا

(٥٧٣٨) البقرة ٢٤٣.

(٥٧٣٩) ذكره القرطبي في تفسيره ٢٣٢/٣، عن ابن عباس.

(٥٧٤٠) المصدر السابق ٢٣٢/٣، عن عمرو بن دينار.

(٥٧٤١) المصدر السابق ٢٣٦/٣، عن الأصمعي.

وأنى بلا شك سأتبع من مضى ويتبعنى من بعد من كان تاليا
وذكر المدائنى قال: وقع الطاعون بمصر فى ولاية عبدالعزيز بن مروان إياها، فخرج
هارباً منه فنزل قرية من قرى الصعيد يقال لها سكر، فقدم عليه حين نزلها رسول
لعبد الملك، فقال له عبدالعزيز: ما اسمك؟ قال: طالب بن مدرك فقال: أوه ما أرانى
راجعاً إلى الفسطاط أبداً. فمات فى تلك القرية. وذكر ابن أبى شيبة، قال: حدثنا محمد
ابن بشر، قال: حدثنا هشام بن سعد، قال: حدثنى عروة بن أبى رويح، عن القاسم،
عن عبد الله بن عمر، قال: «جئت عمر حين قدم من الشام، فوجدته قائلاً فى خبائه،
فانتظرت فى فء الخباء، فسمعتة حين تضور من نومه وهو يقول: اللهم اغفر لى
رجوعى من سرغ» (٥٧٤٢). يعنى حين رجع من أجل الوباء.
قد تقدم هذا الخبر من غير هذا الطريق.

وقد ذكرنا الآثار المرفوعة فى الطاعون فى باب محمد بن المنكدر من كتابنا هذا،
والحمد لله. وهذا الحديث أبين من أن يحتاج إلى شرح وتفسير. وفيه قبول خبر الواحد.
وفيه أيضاً رواية الكبير عمن دونه فى العلم والمنزلة إذا كان ثقة. وفيه أنه قد يذهب
عن العالم الخبر ما يوجد عند غيره من العلماء ممن ليس مثله، وكان عمر رحمه الله من
العلم بموضع لا يوازيه أحد، قال عبد الله بن مسعود: «لو وضع علم عمر فى كفة،
وعلم أهل الأرض فى كفة، رجع علم عمر» (٥٧٤٣). ودليل ذلك: «أن رسول الله ﷺ
رأى أنه دخل الجنة فسقى بها لبناً، فناول فضله عمر، فقيل له: ما أولت ذلك يا رسول
الله ﷺ؟ قال: العلم» (٥٧٤٤). وأخباره فى الفقه أكثر من أن تحصى، وقد جلبنا الكثير
منها فى كتاب الصحابة، وفيه أيضاً أن الحجة لازمة بخير الواحد العدل، وأن المرء يجب
عليه الانقياد للسنة إذا ثبتت عنده من نقل الكافة كانت أو من نقل الآحاد العدول. وفيه
سرعة ما كانوا عليه من الانقياد للعلم والاستعمال له، وبالله التوفيق.

٦٧٩- حديث ثامن لابن شهاب، عن سالم - مقطوع:

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس
عن حديث عبدالرحمن بن عوف.

قال أبو عمر: معنى حديث عبدالرحمن بن عوف فى الطاعون، أن رسول الله ﷺ
قال: «إذا سمعتم به بأرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض - وأنتم بها - فلا تخرجوا

(٥٧٤٢) سبق تخريجه برقم ٥٩٩٢.

(٥٧٤٣) أخرجه ابن أبى شيبة ٣٢/١٢، عن ابن مسعود.

(٥٧٤٤) أخرجه البخارى ٧٦/٥ كتاب فضائل الصحابة باب مناقب عمرو بن الخطاب، عن حمزة،
عن أبيه.

فراراً منه، فرجع عمر بن الخطاب من سرغ» (٥٧٤٥).

وقد ذكرنا هذا الحديث بتمامه فيما تقدم من كتابنا هذا، وذلك فى باب ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، وذكرنا ما فيه من المعانى فى حديث ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن. ورواية سالم لهذا الحديث، عن عبد الرحمن بن عوف، أو عن عمر بن الخطاب لا تتصل، والحديث ثابت متصل صحيح من وجوه من حديث مالك وغيره، وسيأتى فى موضع من كتابنا هذا، إن شاء الله.

وهكذا روى هذا الحديث جماعة الرواة عن مالك - كما ذكرنا - عن ابن شهاب، عن سالم بهذا اللفظ إلا بشر بن عمر، فإنه قال فيه: عن مالك، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، أخبراه أن عمر بن الخطاب حين خرج إلى الشام، إنما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به فى أرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه»، فجمع بشر عن مالك الحدين جميعاً ورفعهما، وليس حديث سالم مصرحاً بما وقع فى شىء من الموطآت. وقد رواه يونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سالم وعبد الله بن عامر جميعاً، أن عمر بن الخطاب، إنما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف هكذا قالوا لم يذكره مرفوعاً، ولا ساقاه متناً على نحو ما قال مالك فى حديث سالم هذا سواء.

وقد وهم فى هذا الحديث أيضاً ابن أبى ذئب، فرواه عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن ربيعة، لم يتابع عليه، وإنما هو عن ابن شهاب، عن سالم وعبد الله بن عامر ابن ربيعة جميعاً؛ لأن سالم رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، وقول ابن أبى ذئب ذلك وهم وغلط إن صح ذلك عن ابن أبى ذئب. وقد جرد مالك لفظ حديثى ابن شهاب جميعاً عن سالم، وعن عبد الله بن عامر وعند ابن شهاب فى الطاعون أحاديث، منها: حديثه عن سالم هذا، وحديثه عن عامر بن ربيعة - على ما ذكرناه عنه - فيما مضى من كتابنا هذا. وحديثه عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، وقد جاء فى موضعه من كتابنا هذا، لأنه من رواية مالك عنه أيضاً، ومنها حديثه عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد، وليس هذا عند مالك عن ابن شهاب، وهو عنده عن محمد بن المنكدر وأبى النضر، وهذه كلها أحاديث متصلة صحاح ثابتة، والحمد لله.

* * *

كتاب القدر

١ - باب النهي عن القول بنفى القدر

٦٨٠ - حديث ثالث لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «تحتاج آدم وموسى، قال له موسى: أنت آدم الذى أغويت الناس، وأخرجتهم من الجنة؟ قال آدم: أنت موسى الذى أعطاه الله علم كل شىء، واصطفاه على الناس برسالته وبكلامه؟ قال: نعم، قال: أفتلومنى على أمر قد قدر على قبل أن أخلق» (٥٧٤٦).

إلى هاهنا انتهى حديث مالك عند جميع رواة لهذا الحديث، وزاد فيه ابن عينة عن أبي الزناد بإسناده: «قبل أن أخلق بأربعين سنة». وكذلك قال طاوس، عن أبي هريرة:

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن عمر، حدثنا على بن حرب، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن طاوس سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «حاج آدم موسى، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا أخرجتنا من الجنة، قال آدم: يا موسى، أنت الذى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك التوراة بيده، أتلومنى على أمر قدره على قبل أن يخلقنى بأربعين سنة». وهذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد، لا يختلفون فى ثبوته، رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين؛ وروى من وجوه عن النبى ﷺ من رواية الثقات، الأئمة الأئمة.

حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله، حدثنا أبو عمر عثمان بن محمد بن إبراهيم، حدثنا أبو محمد عبد الله بن سلم المقدسى، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعى، حدثنى يحيى بن أبى كثير، حدثنى أبو سلمة، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لقي آدم موسى، فقال له موسى: أنت أبو الناس الذى أغويتهم وأخرجتهم من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذى كلمك الله واصطفاك برسالته، فكيف تلومنى على عمل كتب الله على أن أعمله قبل أن أخلق؟. قال: فحج

(٥٧٤٦) أخرجه مسلم كتاب القدر برقم ١٤ ج ٢/٤٣، عن أبى هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف ٢٠٠٦٨، عن أبى هريرة. والبعوى بشرح السنة ١/١٢٥، عن أبى هريرة. وأبو نعيم بالحليلة ٣/٣٥٦، عن أبى هريرة. وأحمد ٢/٣١٤، عن أبى هريرة.

آدم موسى^(٥٧٤٧). ورواه الزهري فاختلف أصحابه عليه في إسناده، فرواه إبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. ورواه عمر بن سعيد، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ورواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة. ومنهم من يجعله عن معمر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ومنهم من يرويه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. وكلهم يرفعه؛ وهي كلها صحاح، للقاء الزهري جماعة من أصحاب أبي هريرة. وقد روى هذا الحديث عن عمر، عن النبي ﷺ مسنداً بأتم ألفاظ، وأحسن سياقة.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا علي بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن داود، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن موسى - عليه السلام - قال: يا رب، أبونا آدم أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال له: أنت آدم؟ قال آدم: نعم، قال: أنت الذي نفخ الله فيك من روحه، وعلمك الأسماء كلها، وأمر ملائكته فسجدوا لك؟ قال: نعم، قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ قال له آدم: ومن أنت؟ قال: أنا موبى، قال أنت: نبي بنى إسرائيل الذي كلمك الله من وراء حجاب، لم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ قال: نعم. قال: أما وجدت في كتاب الله الذي أنزل عليك: أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أخلق؟ قال: نعم، قال: أفتلومني في شيء سبق من الله فيه القضاء قبل؟ قال عند ذلك رسول الله ﷺ: فحجج آدم موسى^(٥٧٤٨).

في هذا الحديث من إلفقه: إثبات الحجاج والمناظرة وإباحة ذلك إذا كان طلباً للحق وظهوره. وقد أفردنا لهذا المعنى باباً كاملاً أوضحناه فيه بالحجج والبرهان، والبسط والبيان، في كتابنا كتاب العلم، فأغنى ذلك عن إعادته هاهنا.

^(٥٧٤٧) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٠٢ ج ٤/٢٢٥ كتاب السنة باب في القدر، عن عمر بن الخطاب والأخرى للشريعة ص ٦٨، عن عمر بن الخطاب وابن أبي عاصم بالسنة ٦٣/١، عن عمر وذكره بالكنز العمل برقم ٥٤٩ وعزاه لأبي داود، عن عمر.

^(٥٧٤٨) أخرجه الترمذي برقم ٣٠٧٥ ج ٥/٢٦٦ كتاب تفسير القرآن باب سورة الأعراف، عن عمر بن الخطاب. وأبو داود برقم ٤٧٠٣ ج ٤/٢٢٦ كتاب السنة باب في القدر، عن عمر بن الخطاب. وأحمد ٤٤/١، عن عمر بن الخطاب. والحاكم بالمستدرک ٢٧/١ كتاب الإيمان تفسير آية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾، عن عمر بن الخطاب وابن أبي عاصم بالسنة ٨٧/١، عن عمر بن الخطاب. وابن حبان في صحيحه ج ٨/١٤، عن عمر بن الخطاب.

وفيه: إباحة التقرير والتعريض فى معنى التوييح فى درج الحجاج حتى تقرر الحجة مقرها، وفيه: دليل على أن من علم وطالع العلوم، فالحجة له ألزم، وتوييحه على الغفلة أعظم وفيه: إباحة مناظرة الصغير للكبير، والأصغر للأسن إذا كان ذلك طلباً للازدياد من العلم، وتقريباً للحق وابتغاء له. وفيه: الأصل الجسيم الذى أجمع عليه أهل الحق، وهو أن الله - عز وجل - قد فرغ من أعمال العباد، فكل يجرى فيما قدر له وسبق فى علم الله تبارك اسمه.

وأما قوله: أفتلومنى على أمر قد قدر على؟ فهذا - عندى - مخصوص به آدم؛ لأن ذلك إنما كان منه ومن موسى - عليهما السلام - بعد أن تيب على آدم، وبعد أن تلقى من ربه كلمات تاب بها عليه: فحسن منه أن يقوم ذلك لموسى؛ لأنه قد كان تيب عليه من ذلك الذنب. وهذا غير جائز أن يقوله اليوم أحد إذا أتى ما نهاه الله عنه، ويحتج بمثل هذا فيقول: أتلومنى على أن قتلت أو زنت أو سرت، وذلك قد سبق فى علم الله وقدره على قبل أن أخلق؟. هذا ما لا يسوغ لأحد أن يقوله، وقد اجتمعت الأمة أن من أتى ما يستحق الذم عليه فلا بأس بذمه، ولا حرج فى لومه؛ ومن أتى ما يحمد له، فلا بأس بمدحه عليه وحمده؛ وقد حكى مالك عن يحيى بن سعيد - معنى ما ذكرنا: أن ذلك إنما كان من آدم - عليه السلام - بعد أن تيب عليه. ذكره ابن وهب عن مالك، وهذا صحيح: لأن روحه لم يجتمع بروح موسى ولم يلتقيا - والله أعلم - إلا بعد الوفاة، وبعد رفع أرواحهما فى عليين؛ فكان التقاؤهما كتنحو التقاء نبينا ﷺ. فمن لقيه فى المعراج من الأنبياء على ما جاء فى الأثر الصحيح وإن كان ذلك - عندى - لا يحتمل تكييفاً، وإنما فيه التسليم، لأننا لم نؤث من جنس هذا العلم إلا قليلاً.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن عمار بن أبى عمار، قال: سمعت أبا هريرة يحدث عن النبى ﷺ قال حماد: وأخبرنا حميد، عن الحسن، عن جندب، عن النبى ﷺ قال: لقي آدم موسى فحج آدم موسى.

قال أبو عمر: معنى حجه: غلبه وظهر عليه فى الحجة. وفى ذلك دليل على فضل من أدلى عند التنازع بحجته.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا الحارث بن أبى أسامة، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا حماد، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: لقي آدم موسى، فقال له موسى: يا آدم أنت الذى خلقتك

الله بيده، وأسكنك جنته، وأسجد لك ملائكته، ونفخ فيك من روحه؛ فعلت ما فعلت فأخرجت ذريتك من الجنة؟ قال آدم: يا موسى، أنت الذى اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وقربك نجيا، وآتاك التوراة؛ فبكم تجدد الذنب الذى عملته مكتوباً على قبل أن أُخلق؟ قال: بأربعين سنة، قال: فلم تلومنى؟ قال النبى ﷺ: فحج آدم موسى يقولها ثلاثاً.

قال أبو عمر: هذا الحديث من أوضح ما روى عن النبى ﷺ فى إثبات القدر ودفع قول القدرية. وبالله التوفيق والعصمة.

وروى أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى الحسن البصرى: أن الله لا يطالب خلقه بما قضى عليهم وقدر، ولكن يطالبهم بما نهاهم عنه وأمر، فطالب نفسك من حيث يطالبك ربك والسلام. وروينا أن الناس لما خاضوا فى القدر بالبصرة، اجتمع مسلم بن يسار، ورفيع أبو العالية، فقال أحدهما لصاحبه: تعال حتى ننظر فيما خاض الناس فيه هذا الأمر؟ قال: فقعدا ففكرا، فاتفق رأيهما أنه يكفى المؤمن من هذا الأمر أن يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، وأنه مجزى بعمله.

٦٨١ - حديث واحد عن زيد بن أبى أنيسة الجزرى - مسند، لا يتصل من وجهه هذا:

وهو زيد بن أبى أنيسة، يكنى أبا سعيد. اختلف فى ولائه، فقيل: إنه مولى زيد بن الخطاب، أو لبنى عدى، وقيل مولى لبنى كلاب، وقيل غير ذلك مما يطول ذكره، ولم يختلف أنه مولى، وقيل اسم أبى أنيسة زيد أيضاً والله أعلم. فهو زيد بن زيد، وكان زيد بن أبى أنيسة من سكان الرها من عمل الجزيرة، ومات بالرها سنة خمس وعشرين ومائة - فيما ذكر الواقدى والطبرى - وكان كثير الحديث، راوية للعلم، ثقة، صاحب سنة. روى عنه مالك والثورى وجماعة من الجلة، وكان الثورى يثنى عليه، ويدعو له كثيراً بعد موته بالرحمة. وقال البخارى عن عمرو بن محمد الناقد، عن عمرو بن عثمان الكلابى، قال: مات زيد بن أبى أنيسة سنة أربع وعشرين ومائة، وهو ابن ست وثلاثين سنة. وقيل: ولد زيد بن أبى أنيسة سنة إحدى وتسعين، وتوفى سنة أربع وعشرين، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة ست، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ثمان وعشرين ومائة؛ وقيل: توفى وهو ابن بضع وأربعين. وقال محمد بن سعد: سمعت رجلاً من أهل حران يقول: مات سنة تسع عشرة ومائة.

قال أبو عمر: هو معدود فى أهل الجزيرة، وهو رهاوى.

وحديثه المذكور: مالك عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجهني، «أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ الآية. فقال عمر بن الخطاب: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها، فقال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، ويعمل أهل الجنة يعملون؛ ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، ويعمل أهل النار يعملون. فقال رجل: يا رسول الله، فقيم العمل؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة؛ وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار» (٥٧٤٩).

قال أبو عمر: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد؛ لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة؛ وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وقيل: أنه مدني، وليس بمسلم بن يسار البصري.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: قرأت على يحيى بن معين حديث مالك هذا، عن زيد بن أبي أنيسة، فكتب بيده على مسلم بن يسار: لا يعرف.

أخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد، ومحمد بن عبد الملك، قالا: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين؛ وأخبرنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعد، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور، قالا جميعاً: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك بن واقد، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد - يعني ابن أبي أنيسة - عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم ابن يسار، عن نعيم بن ربيعة الأزدي.

وأخبرني عبد الرحمن بن يحيى، وأحمد بن فتح، وخلف بن القاسم، قالوا: حدثنا حمزة

(٥٧٤٩) أخرجه البخاري ومسلم باب القدر رقم ٦ ج ٤/٢٠٣٩، عن علي. وأبو داود ٤٦٩٤

ج ٤/٢٢٢ كتاب السنة باب في القدر، عن علي. والترمذي برقم ٣٣٤٤ بتحواه

ج ٤/٤٤١ كتاب تفسير القرآن - باب وفي سورة: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾، عن علي.

ابن محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن وهب، قال: حدثنا محمد بن سلمة، قال: حدثني أبو عبد الرحيم، قال: حدثني زيد - وهو ابن أبي أنيسة - عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب إذ جاءه رجل، فسأله عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾. قال: فقال عمر: كنت عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فسأله عنها، فقال النبي ﷺ: «خلق الله آدم، ثم استخرج منه ذرية من هو كائن منهم إلى يوم القيامة؛ فقال لطائفة منهم: هؤلاء للجنة خلقتهم. وقال لطائفة: هؤلاء للنار خلقتهم. فمن خلقه الله للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يميتة على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل به الجنة؛ ومن خلقه للنار، استعمله بعمل أهل النار، حتى يميتة على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار».

قال أبو عمر: زيادة من زاد في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ليست حجة؛ لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن. وجملة القول في هذا الحديث، أنه حديث ليس إسناده بالقائم؛ لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعاً، غير معروفين بحمل العلم؛ ولكن معنى هذا الحديث، قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها، من حديث عمر بن الخطاب وغيره جماعة يطول ذكرهم: حدثنا عبد الله ابن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن عثمان بن غياث، قال: حدثني عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، وحميد بن عبد الرحمن، لقيا عبد الله بن عمر، فذكرا له القدر وما يقولون فيه، فذكر الحديث عن أبيه عن النبي ﷺ بطوله. وقال في آخره: وسأله رجل من مزينة أو جهينة، فقال: يا رسول الله فقيم نعمل في شيء قد خلا ومضى، أو في شيء مستأنف الآن؟ فقال في شيء قد خلا ومضى، فقال الرجل أو بعض القوم: فقيم العمل؟ فقال: إن أهل الجنة ييسرون لعمل أهل الجنة، وإن أهل النار ييسرون لعمل أهل النار».

وروى هذا المعنى عن عمر عن النبي ﷺ من طرق، وممن روى هذا المعنى في القدر عن النبي ﷺ على بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو سريحة الغفاري، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وذو اللحية الكلابي، وعمران بن حصين، وعائشة، وأنس بن مالك، وسراقة بن جثهم، وأبو موسى الأشعري، وعبادة بن الصامت؛ وأكثر أحاديث هؤلاء لها طرق شتى.

حدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفرياني، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن

منصور، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمى، عن علي بن أبي طالب، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، قال: فأتى رسول الله ﷺ فقعد، وقعدنا حوله ومعه مخضرة، فنكس رأسه وجعل ينكت بمخضرته: ثم قال: «ما منكم من أحد من نفس منفوسة، إلا وقد كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة. فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، ونندع العمل؟ فمن كان منا من أهل السعادة، فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاء، فسيصير إلى عمل أهل الشقاء؟ فقال: اعملوا، فكل ميسر لما خلق له؛ أما أهل السعادة، فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة، فييسرون لعمل أهل الشقاوة؛ ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنِيسِرْهُ لِلْغَيْبِ وَمَا مِنْ بَاطِلٍ إِلَّا فِي الْوَسْوَاسِ الْكَافِرِ﴾ (٥٧٥٠).

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، وأحمد بن فتح، قالا: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا سليمان بن الحسن البصرى بالبصرة، قال: حدثنا عبيد الله بن معاذ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سليمان بن حيان، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبد الله، عن عمران بن حصين، قال: قال رجل: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم، قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: «كل ميسر لما خلق له» (٥٧٥١).

قال حمزة: وهذا حديث صحيح، رواه جماعة عن يزيد الرشك، منهم شعبة بن الحجاج، وعبد الوارث بن سعيد.

قال أبو عمر: وقد رواه حماد بن زيد أيضاً عن يزيد الرشك: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين. قال قاسم: وحدثنا مضر بن محمد الأسدي، قال: حدثنا شيبان بن فروخ الأيلي، قال: حدثنا عبد الوارث، عن يزيد، قال: حدثنا مطرف، عن عمران بن حصين، قال: قلت: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم. قال: فقيم يعمل العاملون؟ قال: «كل ميسر لما خلق له».

ورواه حجاج بن منهال، عن حماد بن زيد، عن يزيد الضبي - وهو يزيد الرشك -

(٥٧٥٠) أخرجه مسلم بكتاب القدر برقم ٣٦٤٧، عن علي. والترمذي بكتاب تفسير القرآن برقم ٣٢٦٧ عن علي. وأبو داود بكتاب السنة برقم ٤٦٩٤ عن علي. وأحمد بمسند العشرة المبشرين بالجنة برقم ١٠٧٠، عن علي.

(٥٧٥١) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٠٩ ج ٤/٢٢٨، عن عمر بن حصين كتاب السنة باب القدر. وأخرجه مسلم بكتاب القدر ج ٤/٢٠٤١، عن عمران بن - حصين.

حدثناه خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حماد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا يزيد الضبعي عن مطرف - يعني ابن عبد الله بن الشخير - عن عمران بن حصين، قال: قيل: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم. قال: فقيم العمل إذا؟ قال: «كل ميسر لما خلق له».

وقد روى من حديث يحيى بن يعمر أيضاً عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ مثله: حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم، قال: حدثنا عبد الله ابن روح، قال: حدثنا شبابة بن سوار، قال: حدثنا المغيرة بن مسلم، عن أبي عمر، عن يحيى بن يعمر، أنه كان مع عمران بن حصين، وأبي الأسود الدؤلي في مسجد البصرة، فقال عمران: يا أبا الأسود، رأيت ما يعمل العباد: يعملون فيما سبق في علم الله السابق، أو يستأنفون العمل؟ قال: لا، بل يعملون فيما سبق في علم الله، قال: أخشى أن يكون ذلك جوراً، قال: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ فقال عمران: ثبتك الله، إنما أردت أن أحزرك أن رجلاً سأل النبي ﷺ عما سألتك، فقال رسول الله ﷺ كما قلت.

حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد ابن عثمان، وسعيد بن حمير، قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا عثمان ابن عمر، قال: أخبرنا عذرة بن ثابت، عن يحيى بن عقيل، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الدؤلي، قال: قال لي عمران بن حصين: «أرأيت ما يعمل الناس ويكدحون فيه، أشياء قضى عليهم ومضى عليهم، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم ﷺ، واتخذت به عليهم الحجة؟ قلت: لا، بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فهل يكون شيء من ذلك ظلماً؟ قال: ففزع من ذلك فزعاً شديداً، وقلت أنه ليس شيء إلا خلق الله وملك يده، فلا يسأل عما يفعل، وهم يسألون؛ فقال: سدك الله، إني والله ما سألتك إلا لأحزر عقلك، إن رجلاً من مزينة أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، رأيت ما يعمل الناس ويكدحون؟ أشياء قضى عليهم ومضى عليهم؟ أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم، واتخذت عليهم به الحجة؟ قال: لا، بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فلم نعمل إذا؟ قال: من خلقه الله لواحدة من المنزلتين، فهو يستعمل لها، وتصديق ذلك في كتاب الله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (٥٧٥٢).

(٥٧٥٢) أخرجه ج٤/٢٠٤١ كتاب القدر برقم ٩، عن عمران بن حصين. وأبو نعيم بالحلية ج٦/٢٩٤، عن عمران بن حصين. وأبو داود ج٤/٢٢٩ كتاب السنة باب في القدر، عن عمران بن حصين. والطبراني الكبير ٨/١٢٩، عن عمران بن حصين.

قال أبو عمر: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل السنة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق.

حدثنا محمد بن زكرياء، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا مروان بن عبد الملك، قال: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا وكيع بن الجراح، حدثنا سفيان، عن محمد بن جحادة، عن قتادة، عن أبي السوار العدوي، عن الحسن بن علي، قال: رفع الكتاب، وجف القلم، وأمور تقضى في كتاب قد خلا، قال: وحدثنا مروان بن عبد الملك، قال: حدثنا أبو حاتم، قال: حدثنا الأصمعي، قال: حدثنا المعتمر ابن سليمان، عن أبيه قال: أما والله لو كشف الغطاء، لعلمت القدرية أن الله ليس بظلام للعبيد. قال: وحدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا حبيب بن الشهيد، عن محمد بن سيرين، قال: ما ينكر هؤلاء أن يكون الله عز وجل قد علم علمًا، فجعله كتابًا.

قال أبو عمر: قال الله عز وجل: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾. وقال: ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين﴾، فليس لأحد مشيئة تنفذ، إلا أن تنفذ منها مشيئة الله تعالى؛ وإنما يجري الخلق فيما سبق من علم الله. والقدر سر الله لا يدرك بجدال، ولا يشفى منه مقال؛ والحجاج فيه مرتجة، لا يفتح شيء منها إلا بكسر شيء وغلقه؛ وقد تظاهرت الآثار، وتواترت الأخبار فيه عن السلف الأخيار، الطيبين الأبرار، بالاستسلام والانقياد والإقرار؛ بأن علم الله سابق، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾.

حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان، قال: حدثنا سعيد ابن عثمان، وسعيد بن حمير، قالوا: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا محمد ابن زرعة الرعيني، قال: حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزعي، قال: من الله تعالى التنزيل، وعلى رسوله التبليغ، وعلينا التسليم، وبالله التوفيق.

٦٨٢ - حديث ثان وثلاثون من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ» (٥٧٥٣).

وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى

(٥٧٥٣) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٩٣١ بنحوه كتاب العلم باب خطبته (ص) في حجة الوداع،

عن أبي هريرة. وابن ماجة بجامع بيان العلم ٢/٢٤، عن عمرو بن عوف. وذكره بالکنز

برقم ٨٧٩ وعزاه الحاكم بالمستدرک، عن أبي هريرة.

بها عن الإسناد، وروى في ذلك من أخبار "الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة، وعمرو بن عوف.

حدثنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا أحمد بن سليمان البغدادي، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا صالح بن موسى الطلحي، قال: حدثنا عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد خلفت فيكم اثنتين لن تضلوا بعدهما أبداً: كتاب الله وسنتي» (٥٧٥٤).

وحدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا علي بن زيد الفرائضي، قال: حدثنا الحنيني، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ».

وذكر أبو عيسى الترمذي، قال: حدثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا محمد بن بشر البعدي، ويعلى بن عبيد، عن الحجاج بن دينار، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿مَاضِرْبُوهُ لَكَ إِلا جِدْلاً، بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصْمُونَ﴾» (٥٧٥٥). وهذا لفظ حديث مالك سواء، والكتاب والسنة قد هدى من تمسك بهما.

٦٨٣ - زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخرساني أبو عبدالرحمن:

أصله من خراسان، ونشأته بها، ثم سكن مكة زماناً، ثم تحول منها إلى اليمن، فسكن عك. قال ابن عيينة: هو من العرب، وصحب الزهري إلى أرضه حين كتب عنه. قال ابن عيينة: وكان زياد بن سعد ثقة، قال: وكان لا يكتب إلا شيئاً يحفظه إذا كان قصيراً، وإن كان طويلاً لم يرض إلا بالإملاء. قال: وقال لي زياد بن سعد: أنا لا أحفظ حفظك، أنت أحفظ مني؛ أنا بطيء الحفظ، فإذا حفظت شيئاً كنت أحفظ

(٥٧٥٤) أخرجه البيهقي بالسنن ١١٤/١٠ كتاب أَدَابِ الْقَاضِي بَاب (مَا يَقْتَضِي بِهِ الْقَاضِي)، عن أبي هريرة. والخطيب في التَّفْقِدِ وَالْمُنْفَقَةِ ٩٤/١، عن أبي هريرة. والعقيل بالضعفاء ٢٥١/٢، عن أبي هريرة.

(٥٧٥٥) أخرجه الترمذي برقم ٣٢٥٣ ج ٣٧٨/٥ كتاب تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بَاب (سُورَةُ الزَّخْرَفِ)، عن أبي أمامة. وابن ماجة برقم ٤٨ ج ٢٩/١ (المقدمة باب اجتناب البدع والجدل). وأحمد ٢٥٢/٥، عن أبي أمامة. والحاكم بالمستدرک برقم ٤٤٨/٢ كتاب التفسير باب (من أعطاه الله الدين فقد أحبه)، عن أبي أمامة. والطبراني الكبير ٣٣٣/٨، عن أبي أمامة والأخرى الشرعية ص ٥٤، عن أبي أمامة. وابن أبي عاصم بالسنة ٤٧/١، عن أبي أمامة.

منك. قال ابن عيينة: وقال أيوب لزياد بن سعد: متى سمعت من هلال بن أبي ميمونة، ويحيى بن أبي كثير؟ فقال: سمعت منهما بالمدينة، قال: وكان زياد بن سعد خراسانيًا.

وذكر ابن أبي حازم عن مالك: قال: حدثني زياد بن سعد وكان ثقة من أهل خراسان، سكن مكة، وقدم علينا المدينة، وله هبة وصلاح. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن زياد بن سعد، فقال: ثقة. وكذلك قال يحيى بن معين: زياد بن سعد خراساني ثقة.

قال أبو عمر: أروى الناس عنه ابن جريج، وكان شريكه. ويقال: إن زياد بن سعد، كان أميًا لا يكتب، وفي خبر ابن عيينة ما يدل على أنه كان يكتب، إلا أن أراد أنه كان يكتب له، فالله أعلم.

ولمالك عنه في الموطأ من حديث النبي ﷺ ثلاثة أحاديث، أحدهما متصل مسند، والثاني مرسل عند أكثر الرواة، والثالث موقوف.

حديث أول لزياد بن سعد:

مالك، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس اليماني أنه قال: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر. قال طاوس: وسمعت عبد الله ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز» (٥٧٥٦).

هكذا رواه يحيى على الشك في تقديم إحدى اللفظتين، وتابعه ابن بكير وأبو المصعب. ورواه القعنبي وابن وهب موقوفًا لم يزيدوا على قوله عن طاوس: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر. وأكثر الرواة ذكروا الزيادة عن ابن عمر عن النبي ﷺ كما روى يحيى، إلا أن منهم من لم يشك ورواه على القطع، وهو حديث ثابت لا يجرى إلا من هذا الوجه؛ فإن صح أن الشك من ابن عمر، أو ممن هو دونه، ففيه دليل على مراعاة الإتيان بألفاظ النبي ﷺ على رتبها، وأظن هذا من ورع ابن عمر رحمه الله.

والذي عليه العلماء استجازة الإتيان بالمعاني دون الألفاظ لمن يعرف المعنى، روى

(٥٧٥٦) أخرجه مسلم كتاب القدر برقم ١٨ ج ٤/٢٠٤٥، عن طاوس، عن عبد الله بن عمر. وأحمد ١١٠/٢، عن طاوس، عن عبد الله بن عمر. والبيهقي بشرح السنة ١٣٤/١، عن طاوس بن اليماني، عن ابن عمر. وذكره بالكنز برقم ١٥٤٩ وعزاه لسفيان، عن عمر مرسلًا.

ذلك عن جماعة منهم منصوصاً، ومن تأمل حديث ابن شهاب ومثله، واختلاف أصحابهم عليهم في متون الأحاديث، بأن له ما قلنا، وبالله توفيقنا.

وفى هذا الحديث أدل الدلائل وأوضحها على أن الشر والخير كل من عند الله، وهو خالقهما لا شريك له، ولا إله غيره؛ لأن العجز شر، ولو كان خيراً ما استعاذ منه رسول الله ﷺ؛ ألا ترى أن رسول الله ﷺ قد استعاذ من الكسل والعجز والجن والدين، ومحال أن يستعيز من الخير، وفى قول الله عز وجل: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق ١] كفاية لمن وفق، وقال عز وجل: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (٥٧٥٧).

وروى مالك عن زياد بن سعد بن عمرو بن دينار أنه قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول فى خطبته: إن الله هو الهادى والقاتن. وفيما أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروى، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن وهب السقطى بالبصرة، قال: حدثنا أبو زيد خالد بن النضر، قال: حدثنا على بن حرب أبو الحسن الموصلى، قال: حدثنا خالد بن يزيد العدوى، قال: حدثني عبدالعزيز بن أبى رواد، قال: سمعت عطاء ابن أبى رباح يقول: كنت عند ابن عباس فأتاه رجل فقال: أرأيت من حرمنى الهدى، وأورثنى الضلالة والردى أترأه أحسن إلى أو ظلمنى؟ فقال ابن عباس: إن كان الهدى شيئاً كان لك عنده، فمنعكه فقد ظلمك، وإن كان الهدى له يؤتیه من يشاء، فما ظلمك شيئاً، ولا تجالسنى بعده.

وقد روى أن غيلان القدرى، وقف بربيعة بن أبى عبد الرحمن فقال له: يا أبا عثمان، أرأيت الذى منعنى الهدى، ومنحنى الردى، أحسن إلى أم أساء؟ فقال ربيعة: إن كان منعك شيئاً هو لك، فقد ظلمك، وإن كان فضله يؤتیه من يشاء، فما ظلمك شيئاً.

وإنما أخذه ربيعة من قول ابن عباس هذا والله أعلم. ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ (٥٧٥٨) ﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾ (٥٧٥٩) و﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾ (٥٧٦٠).

ذكر عبدالرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس «أنه قال له

(٥٧٥٧) النحل ٨.

(٥٧٥٨) فصلت ٤٦.

(٥٧٥٩) يونس ٤٤.

(٥٧٦٠) الإسراء ٢٣.

رجل: يا ابن العباس، إن ناساً يقولون: إن الشر ليس بقدر. فقال: بيننا وبين أهل القدر هذه الآية: ﴿سيقول الذين أشركوا، لو شاء الله ما أشركنا﴾ [الأنعام ١٤٨] الآية كلها حتى بلغ ﴿قلو شاء لهذاكم أجمعين﴾^(٥٧٦١). وقال غيلان القدرى لربيعة: أنت الذى تزعم أن الله يجب أن يعصى؟ قال: وأنت تزعم أن الله يعصى قسراً.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا حمزة بن محمد، حدثنا أحمد بن شعيب، حدثنا عمرو ابن على، حدثنا معاذ بن هشام، حدثنى أبى، عن قتادة، عن أنس، أن نبي الله ﷺ قال: اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والبخل والجبن والهرم، وعذاب القبر، وفتنة الحيا والممات.

قال: وأخبرنا أحمد بن شعيب، أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا محاضر، قال: حدثنا عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث، عن زيد بن أرقم، قال: ألا أعلمكم ما كان رسول الله ﷺ يعلمنا: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل، والبخل والجبن، والهرم وعذاب القبر، اللهم آت أنفسنا تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها، اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، وعلم لا ينفع، ودعوة لا يستجاب لها»^(٥٧٦٢).

وذكر الحسن بن على الحلوانى، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا إدريس بن وهب بن منبه، عن أبيه قال: نظرت فى القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفهم عنه، وأجهل الناس به أنطقهم فيه.

(٥٧٦١) أخرجه عبدالرزاق بالمصنف ١١٤/١١ برقم ٢٠٠٧٣، عن ابن عباس.

(٥٧٦٢) أخرجه بمعانى الآثار، عن أنس ٢٦٠/٨ بلفظه كتاب الاستعاذة باب الاستعاذة من العجز، عن زيد بن أرقم. وأخرجه البخارى بنحوه جـ ١٤٢/٨ كتاب الدعوات باب (التعوذ من فتنة الحيا). ومسلم جـ ٢٠٧٩/٤ بنحوه كتاب الذكر والدعاء باب التعوذ من العجز والكسل وغيره برقم ٥٠، عن أنس. وأبو داود برقم ١٥٤٥ بنحوه جـ ٩٢/٢ باب فى الاستعاذة كتاب الصلاة، عن أنس. والترمذى ٣٥٧٢ جـ ٥٦٦/٥ كتاب الدعوات باب فى انتظار الفرج وغير ذلك، عن زيد ابن أرقم. وأحمد ١١٣/٣، عن أنس. والحاكم بالمستدرک ٥٣٠/١ كتاب الدعاء باب التعوذ من الجبن وغيره، عن أنس. والترمذى بالأوسط جـ ٤٥٠/٧ برقم ٦٨٨٢ بنحوه، عن أنس. وأبو نعيم بتاريخ أصفهان ٣٣٣/٢، عن أنس. وابن أبى شيبه ٣٧٤/٣، عن زيد بن أرقم. والطبرانى الكبير ٢٢٧/٥، عن زيد بن أرقم. والبقوى بشرح السنة ١٥٧/٥، عن أنس.

وروى إسماعيل القاضي، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا الأصمعي، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أشهد أن الله يضل ويهدي، فإن قيل لي: فسر، قلت: أغن عنى نفسك. قال الحسن بن علي الحلواني: أملى علي علي بن المديني قال: سألت عبدالرحمن بن مهدي عن القدر، فقال لي: كل شيء بقدر، والطاعة بقدر، والمعصية بقدر.

قال: وقد أعظم الفرية من قال: إن المعاصي ليست بقدر. قال: وقال لي عبدالرحمن ابن مهدي: العلم والقدر والكتاب سواء، ثم عرضت كلام عبدالرحمن هذا على يحيى ابن سعيد فقال: لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ من حديث ابن مسعود: رواه أبو وائل وغيره، عنه أنه قال: «إذا ذكر القدر، فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم، فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي، فأمسكوا» (٥٧٦٣).

* * *

٢- باب جامع في أهل القدر

٦٨٤- حديث خامس عشر لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحتها ولتنكح، فإنما لها ما قدر لها» (٥٧٦٤).

في هذا الخبر من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به، فإنما لها ما سبق به القدر عليها، لا ينقصها طلاق ضررتها شيئاً مما جرى به القدر لها ولا يزيدها.

وقال الأخفش: كأنه يريد أن تفرغ صحيفة تلك من خير الزوج وتأخذه هي وحدها.

قال أبو عمر: وهذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم والسنة، وفيه

(٥٧٦٣) أخرجه ابن عدى بالكامل جـ ٢٥/٧، عن ابن مسعود. والطبراني الكبير ٩٣/٢، عن ثوبان. وذكره بالكنز برقم ٩٠١ وعزه للطبراني في الكبير، عن ابن مسعود وعن ثوبان ولابن عدى، عن عمر. وذكره بالدر المنثور ٣٥/٣، عن ابن مسعود.

(٥٧٦٤) أخرجه البخاري جـ ٢٢١/٨ كتاب القدر باب «وكان أمر الله قدراً مقدوراً»، عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٢١٧٦ جـ ٢٦١/٢ كتاب الطلاق باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأة له، عن أبي هريرة. والبعوى بشرح السنة ٥٥/٩، عن أبي هريرة.

أن المرء لا يناله إلا ما قدر له. قال الله - عز وجل - : ﴿قُلْ لَنْ يَصِيَّبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾^(٥٧٦٥) والأمر في هذا واضح لمن هداه الله، والحمد لله.

وفقه هذا الحديث: أنه لا يجوز لامرأة ولا لوليها أن يشترط في عقد نكاحها طلاق غيرها. ولهذا الحديث وشبهه استدل جماعة من العلماء بأن شرط المرأة على الرجل عند عقد نكاحها: أنها إنما تنكحه على أن كل من يتزوجها عليها من النساء فهي طالق شرط باطل، وعقد نكاحها على ذلك فاسد يفسخ قبل الدخول؛ لأنه شرط فاسد دخل في الصداق المستحل به الفرج ففسد؛ لأنه طابق النهي.

ومن أهل العلم من يرى الشرط باطلاً في ذلك كله، والنكاح ثابت صحيح؛ وهذا هو الوجه المختار، وعليه أكثر علماء الحجاز؛ وهم مع ذلك يكرهونها، ويكرهون عقد النكاح عليها. وحجتهم حديث هذا الباب وما كان مثله، وحديث عائشة في قصة بريرة يقتضى في مثل هذا جواز العقود وبطلان الشروط، وهو أولى ما اعتمد عليه في هذا الباب؛ ومن أراد أن يصح له هذا الشرط المكروه عند أصحابنا عقده يمين، فيلزمه الخنث في تلك اليمين بالطلاق أو بما حلف به؛ وليس من أفعال الأبرار ولا من مناقح السلف الأخيار - استباحة النكاح بالإيمان المكروهة ومخالفة السنة.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان بن نصر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي - رضى الله عنه - قال: «شرط الله قبل شرطها»^(٥٧٦٦).

قال أبو عمر: يقول إن الله قد أباح ما ترومون المنع منه.

ومنهم من يرى أن الشرط صحيح، لحديث عقبة بن عامر عن النبي ﷺ: «أحق الشروط أن يوفى به: ما استحللتم به الفروج». حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد ابن بكر، أخبرنا أبو داود، حدثنا عيسى بن حماد المصري، حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، عن رسول الله ﷺ قال: «إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج»^(٥٧٦٧)، وهذا حديث إن كان صحيحاً،

(٥٧٦٥) التوبة ٥١.

(٥٧٦٦) ذكره بالكنز برقم ٤٥٦٤٩ وعزاه السيوطي إلى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي، عن علي.

(٥٧٦٧) أخرجه مسلم ج-٢/١٠٣٦ كتاب النكاح رقم ٦٣، عن عقبة بن عامر. والترمذي برقم ١١٢٧ ج-٣/٤٢٥ كتاب النكاح باب ٣٢، عن عقبة بن عامر الجهني. والنسائي ٩٣/٦.

فإن معناه - والله أعلم - أحق الشروط أن يوفى به من الشروط الجائزة ما استحللت به الفروج، فهو أحق ما وفى به المرء، وأولى ما وقف عنده، والله أعلم.

وقد روى الشاميون في هذا عن عمر: ما حدثناه محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان بن نصر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن يزيد بن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: «شهدت عمر يسأل عنه، فقال: لها دارها، فإن مقاطع الحقوق عند الشروط، قال سعدان: وحدثنا سفيان، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، قال: هو بما استحل من فرجها» (٥٧٦٨).

قال أبو عمر: معنى حديث عمر وقول أبي الشعثاء: هو فيمن نكح امرأة وشرط لها ألا يخرجها من دارها، ونحو هذا مذهب سعد بن أبي وقاص أيضاً.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا الحسين بن أحمد بن بزاز، حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي، حدثنا ابن أبي الدنيا، حدثنا العباس بن طالب، حدثنا أبو إسحاق الطالقاني، عن ابن المبارك، عن داود بن قيس، قال: حدثتني أمي - وكانت مولاة نافع ابن عتبة بن أبي وقاص - قالت: رأيت سعداً زوج ابنته رجلاً من أهل الشام، وشرط لها ألا يخرجها؛ فأرادت أن تخرج معه، فنهاها سعد وكره خروجها، فأبت إلا أن تخرج؛ فقال سعد: اللهم لا تبلغها ما تريد، فأدركها الموت في الطريق فقالت:

تذكرت من ييكي على فلم أجد من الناس إلا أعبدى وولائدى
وإلى هذا المعنى ذهب الليث بن سعد، وطائفة إلى أن الشرط لازم، والوجه المختار عندنا ما ذكرنا. وقد روى عن عمر بن الخطاب من رواية المدنيين خلاف ما تقدم عنه من رواية الشاميين.

حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحباب أبو خليفة، حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا الليث بن سعد، حدثنا كثير بن فرقد، عن عبيد بن السباق، أن رجلاً شرط عليه في امرأته عند عقده النكاح ألا يخرجها من دارها

= كتاب النكاح باب الشروط في النكاح، عن عقبة بن عامر. وأبو داود برقم ٢١٣٩ ج٢/٢٥٠ كتاب النكاح باب في الرجل يشترط لها دارها، عن عقبة بن عامر. وابن ماجه برقم ١٩٥٤ ج١/٦٢٨ كتاب النكاح باب ٤١، عن عقبة بن عامر. وأحمد ١٥٠/٤، عن عقبة بن عامر. والبيهقي بالكبرى ٢٤٨/٧، عن عقبة بن عامر. والطبراني الكبير ٢٧٥/١٧، عن عقبة بن عامر.

(٥٧٦٨) أخرجه عبد الرزاق بنحوه برقم ١٢٠٣٩ ج٧/ص ٢٦، عن ابن عمر:

ولم يذكر عتقًا ولا طلاقًا؛ فأراد بها بلدًا آخر، فخاصمته إلى عمر بن الخطاب، فقضى عمر أن تتبع زوجها، وأنه لا شرط لها. قال: وحدثنا الليث، حدثنا توبة بن النمر الحضرمي، أن عمر بن عبدالعزيز كتب في ذلك بمثل ذلك.

قال أبو عمر: قد قال رسول الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم، إلا شرط أحل حرامًا، أو حرم حلالًا» (٥٧٦٩). وقال: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» (٥٧٧٠).
يعنى فى حكم الله؛ كما قال: ﴿كتاب الله عليكم﴾ (٥٧٧١) يعنى حكمه وقضائه، فكل شرط ليس فى حكم الله وحكم رسوله جوازه، فهو باطل، وهذا أصح ما فى هذا الباب، والله الموفق للصواب.

والكلام فى شروط النكاح وما يلزم منها وما لا يلزم عند العلماء، موضع غير هذا، وأما قوله: لتستفرغ صحفتها فكلام عربى، مجاز، ومعناه: لتنفرد بزوجه. فاعلمه، لا وجه له غيره.

٦٨٥ - مالك عن يزيد بن زياد القرظى - حديثان:

مالك، عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظى، قال: قال معاوية بن أبى سفيان - وهو على المنبر -: «يا أيها الناس، لا مانع لما أعطى الله، ولا معطى لما منع الله، ولا ينفع ذا الجد منه الجد؛ من يرد الله به خيرًا يفقهه فى الدين، ثم قال: سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد» (٥٧٧٢).

وهذا حديث مسند صحيح وإن كان ظاهره فى هذا الإسناد الانقطاع، وقد سمع ذلك محمد بن كعب من معاوية. ذكر ذلك بعض رواة مالك عن مالك؛ وهو محفوظ أيضًا من غير طريق مالك.

وأما محمد بن كعب، فأحد العلماء الفضلاء الثقات، ومن التابعين بالمدينة، وكان من

(٥٧٦٩) أخرجه البخارى جـ ١٨٧/٣ كتاب الإجارة باب أجرة السمسرة مرفوعًا. وأبو داود جـ ٣٠٣/٣ كتاب الأقضية باب ١٢ مرفوعًا، عن أبى هريرة. والترمذى برقم ١٣٥٢ جـ ٦٢٦/٣ كتاب الأحكام باب ١٧، عن عمرو بن عوف المزنى. والبيهقى بالكبرى ٧٩/٦، عن عمرو بن عوف المزنى. والحاكم بالمستدرک ٤٩/٢، عن أبى هريرة. والدارقطنى ٢٧/٣، عن أبى هريرة.

(٥٧٧٠) أخرجه النسائى جـ ١٦٥/٦ كتاب الطلاق باب ٣٢، عن عائشة. وابن ماجه برقم ٢٥٢١ جـ ٨٤٢/٢ كتاب العتق باب ٣، عن عائشة. وأحمد ١٨٣/٦، عن عائشة. والطبرانى الكبير ١١/١١، عن ابن عباس. وذكره الهيثمى بالمجمع ٦٨/٤ وعزاه إلى البرار، عن ابن عباس.

(٥٧٧١) النساء ٢٤.

(٥٧٧٢) أخرجه ابن أبى شيبة ٢٣٧/١١، عن معاوية.

أعلمهم بتأويل القرآن وأقرئهم له، ويكنى أبا حمزة، توفي سنة عشرين ومائة وهو ابن ثمان وسبعين سنة، وقد قيل: توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة. هذا قول الواقدي وغيره.

وقال أبو معشر، وأبو نعيم: مات محمد بن كعب القرظي سنة ثمان ومائة، وهو محمد ابن كعب بن حبان بن سليمان بن أسد القرظي من قريظة حلفاء الأوس، وقد روى القاسم بن محمد، عن محمد بن كعب القرظي، وحسبك بذلك جلاله له، وقد سمع هذا الحديث ابن عجلان من محمد بن كعب القرظي.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن عجلان، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي قال: كان معاوية يخطب بالمدينة يقول: تعلمن أيها الناس أنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطى لما منع الله، ولا ينفع ذا الجسد منه الجسد، من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، سمعت هذه الأحرف من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد.

لم تختلف الرواية - والله أعلم - في هذا الحديث عن محمد بن كعب، عن معاوية أنه سمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ وهي رواية أهل المدينة. وأما أهل العراق، فيروون أن المغيرة بن شعبة كتب بهذا الحديث إلى معاوية، فאלله أعلم.

وقد يجوز أن يكون قوله: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين». سمعه معاوية من رسول الله ﷺ فأشار إليه، لأن ذلك ليس في حديث المغيرة، وسأثره في حديث المغيرة؛ وعلى هذا التخريج تصح الأحاديث في ذلك؛ لأنها منقولة بأسانيد صحاح، والحمد لله.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الرزاق، وروح، وابن بكر، قالوا: حدثنا ابن جريج، قال: أخبرني عبدة بن أبي لبابة أن وراداً مولى المغيرة ابن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية. كتب ذلك الكتاب له وراد: «إني سمعت رسول الله ﷺ يقول حين يسلم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا ممنوع لما منعت، ولا ينفع ذا الجسد منك الجسد»^(٥٧٧٣)، قال وراد: ثم قدمت بعد ذلك على معاوية، فسمعتة على المنبر يأمر الناس بذلك القول ويعلمهموه.

(٥٧٧٣) أخرجه البخاري ٢٢٦/٨ كتاب القدر باب لا مانع لما أعطى الله، عن المغيرة بن شعبة. ومسلم ٤١٤/١ كتاب المساجد باب ٢٦ رقم ١٣٧، عن المغيرة بن شعبة. وأبو داود برقم ١٥٠٥ ج ٨٣/٢ كتاب الصلاة باب ما يقول الرجل إذا سلم، عن المغيرة بن شعبة. والترمذي برقم ٢٩٩ ج ٩٧/٢ كتاب الصلاة باب ٢٢٤ مرفوعاً. والنسائي ٦٩/٣ كتاب الشهود باب التعليل بعد التسليم، عن عبد الله بن الزبير.

قال أحمد بن حنبل: وحدثنا روح، قال: حدثنا ابن عون، قال أنبأني أبو سعيد، قال: أنبأني وراذ كاتب المغيرة بن شعبة، قال: «كتب معاوية إلى المغيرة أن اكتب إلى بشىء حفظته من رسول الله ﷺ فقال: كان إذا صلى ففرغ، قال: لا إله إلا الله، قال: وأظنه قال: وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شىء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(٥٧٧٤).

قال أبو عمر: أبو سعيد هذا أظنه الحسن البصرى - والله أعلم - قال أحمد بن حنبل: وحدثنا على بن عاصم، قال: حدثنا المغيرة، قال: حدثنا عامر الشعبي، عن وراذ كاتب المغيرة، قال: «كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة، اكتب إلى بما سمعت من رسول الله ﷺ فدعاني المغيرة، قال: فكتب إليه: إني سمعت رسول الله ﷺ إذا انصرف من الصلاة، قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شىء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد، وسمعتة ينهى عن قيل وقال، وعن كثرة السؤال، وإضاعة المال، وعن وأد البنات، وعقوق الأمهات، ومنع وهات»^(٥٧٧٥).

قال: وحدثنا على بن عاصم، قال: أخبرنا الحريرى، عن عبدة، عن وراذ، عن المغيرة، عن النبي ﷺ مثله، إلا أنه لم يذكر وأد البنات.

قال: وحدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن منصور، قال: سمعت المسيب ابن رافع يحدث عن وراذ كاتب المغيرة بن شعبة: «أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شىء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(٥٧٧٦).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، ويعيش بن سعيد، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا هناد بن السرى، قال: حدثنا عبدة، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن المغيرة بن شعبة، قال: كان رسول الله ﷺ إذا سلم من الصلاة، قال: «اللهم لك الحمد لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

(٥٧٧٤) أخرجه أحمد ٢٤٧/٤، عن المغيرة بن شعبة.

(٥٧٧٥) أخرجه أحمد ٢٥٠/٤، عن المغيرة بن شعبة.

(٥٧٧٦) أخرجه أحمد ٢٥٥/٤، عن المغيرة بن شعبة.

قال أبو عمر: أما قوله: «لا ينفع ذا الجد منك الجد»، فالرواية فيه بفتح الجيم، لم أعلم عن مالك في ذلك خلافاً، وقد روى بكسر الجيم؛ فأما الجد بفتح الجيم فهو الحظ، وهو الذى يقال له: البخت عند العامة. يقولون: بخت فلان خير من بخت فلان. والعرب تقول: جد فلان أحظى من جد فلان، ومنه قولهم: اسع بجد لا بكد. وقال الشاعر:

وبالجد يسعى المرء لا بالتقلب

وقال أبو عبيد: المعنى فى هذا الحديث: ولا ينفع ذا الغنى منك غناه، إنما ينفعه طاعتك والعمل بما يقرب منك. واحتج بقول النبى ﷺ: «قمت على باب الجنة فإذا عامة من دخلها الفقراء، وإذا أصحاب الجد محبسون»^(٥٧٧٧) يريد أصحاب الغنى فى الدنيا محبسون يومئذ، وقال: هو بمنزلة قوله: «لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم»^(٥٧٧٨). وبمنزلة قوله: «وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحاً»^(٥٧٧٩).

وقال غير أبى عبيد فى تأويل هذا الحديث نحو قول أبى عبيد وزاد قال: الجد فى هذا الموضع الحظ على ما قدمنا ذكره. قال: ومعنى هذا الحديث: لا ينفع ذا الحظ منك الحظ، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، قال: وهو مأخوذ من قول العرب: لفلان جد فى هذا الأمر: أى حظ، واستشهد بقول امرئ القيس:

ألا يا لهف نفسى إثر قوم هم كانوا الشفاء فلم يصابوا
وقاهم جدهم بينى أيهم وبالأشقين ما كان العقاب
أراد: وقاهم حظهم.

وقال الأخطل:

أعطاكم الله جدا تنصرون به لا جد إلا صغير بعد محقّر
وقال غيره:

عش بجد ولا يضرك نوك إنما عيش من ترى بالجدود

(٥٧٧٧) أخرجه البخارى ٤٥/٧ كتاب النكاح باب ٨٨، عن أسامة بن زيد. ومسلم ٢٠٩٦/٤ كتاب الذكر والدعاء باب ٢٦ رقم ٩٣، عن أسامة بن زيد. وأحمد ٢٠٥/٥، عن أسامة ابن زيد.

(٥٧٧٨) الشعراء ٨٠.

(٥٧٧٩) سبأ ٣٧.

وقال آخر:

عش بجحد ولا يضرك النو ك ما لقيت جـدا
وقال أحمد بن حميد:

بالجد أجدى على امرئ طلبه ومن يطل حرصه يطلب تعبـه
وقال ابن دريد -عفا الله عنه-:

لا يرفع اللب بلا جد ولا يحطك الجهل إذا الجد علا
أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو الحسن عبد الباقي بن نافع القاضي ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن سعيد، قال: حدثنا أبو غسان مالك بن سعد، قال: حدثنا روح بن عباد، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة وسمك بن حرب وأبان بن تغلب ينشدون هذا البيت:

أرى كل ذى جد ينوء بجده فلو شاء ربى كنت عمرو بن مرثد
وقال بعض أهل هذا العصر:

لا تشرهن إلى دنيا تملكها قوم كثير بلا عقل ولا أدب
ولا تقل إننى أبصرت ما جهلوا من الإدارة فى مر ومنقلب
فبالجدود هم نالوا الذى ملكوا لا بالعقول ولا بالعلم والأدب
وأيسر الجـد يـجـزى كل ممتنع على التمكن عند البغى والطلب
وإن تأملت أحوال الذين مضوا رأيت من ذا وهذا أعجب العجب

قال أبو عمر: ومن روى هذا الحديث بكسر الجيم، قال: الجـد الاجتهاد، والمعنى أنه لا ينفع ذا الاجتهاد فى طلب الرزق اجتـهاده، وإنما يأتيه ما قدر له، وليس يرزق الناس على قدر اجتهادهم ولكن الله يعطى من يشاء ويمنع، فلا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع، وهذا وجه حسن، والقول الأول أكثر، وقول أبى عبيد فى هذا الباب حسن أيضًا، وبالله التوفيق.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد القاضي الخصيبى، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الفريانى، وأحمد بن يحيى بن إسحاق الحلوانى، قالوا: حدثنا على بن حكيم الأودى، قال: أخبرنا شريك، عن أبى عمر، عن أبى جحيفة، قال: «تذاكروا الجدود عند رسول الله ﷺ فقال بعضهم: جدى فى الغنم، وقال بعضهم: جدى فى الخيل، وقال بعضهم: جدى فى الإبل. وحضرت الصلاة فصلى بهم رسول الله ﷺ فلما رفع رأسه من الركوع، قال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد ملء

السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد لا ينتفع ذا الجد منك الجد. يرفع بها صوته» (٥٧٨٠).

٦٨٦ - حديث حاد وستون من البلاغات:

مالك أنه بلغه أنه كان يقال: «الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لا يعجل شيء أناه وقدره، حسبي الله وكفى، سمع الله لمن دعا، ليس وراء الله مرمى» (٥٧٨١).

قال أبو عمر: هكذا روى يحيى هذا الخبر: شيء أناه. بتخفيف يعجل من الفعل الرباعي وشيء رفعاً في موضع الفاعل، وإناء مكسور الهمزة مقصور في موضع المفعول. وقدره كذلك اسم في موضع المفعول؛ وتابع يحيى على هذه الرواية جماعة من رواة الموطأ، وروته طائفة، منهم: القعنبي عن مالك أنه بلغه أنه كان يقال: الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي، الذي لم يعجل شيئاً أناه وقدره فجعل لم في موضع لا. ويعجل مثقل وشيئاً مفعول يعجل أناء ممدود مفتوح الهمزة، وقدره فعل مثقل. فالمعنى في رواية يحيى: الحمد لله الذي لا يتقدم شيء وقته، أى الحمد لله الذي من حكمه وحكمته وقضائه أن لا يتقدم شيء وقته وحينه الذي قدر له؛ ولا يكون شيء قبل الوقت الذي قدر له وقت، وأناء الشيء وقته وغايته؛ قال الله - عز وجل -: ﴿غَيْرِ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ﴾ (٥٧٨٢). أى وقته. والمعنى في رواية القعنبي ومن تابعه: الحمد لله الذي لم يعجل شيئاً سبق في علمه تأخره، ولا نقض شيئاً من قضائه وقدره؛ أى كل ما سبق في اللوح المحفوظ يكون كما قضاه وقدره، أى ما أخره فهو مؤخر أبداً لا يعجل ولا ينقض ما أبرم من قضائه وقدره؛ وكذلك لا يبدو له فيؤخر ما قضى بتعجيله، ولا يجرى خلقه إلا بما سبق في قضائه وقدره، لا شريك له. والمعنى كله في الروایتين جميعاً واحد في أن الخلق كله يجرى على ما سبق من علمه وقضائه وقدره، لا يبدل القول لديه، ولا بد من المصير إليه؛ لا إله إلا هو العزيز الحكيم، وآتيت: أخرت. قال رسول الله ﷺ للذي أتى فخطبى رقاب الناس وهو يخطب في الجمعة: «آتيت وآذيت» (٥٧٨٣) أى أخرت المجيء، وآذيت الناس بالتخطي.

(٥٧٨٠) أخرجه أحمد ٢٧٠/١، عن ابن عباس.

(٥٧٨١) ذكره الهيثمي بالجمع بنحوه ٩٦/١٠ وعزاه للطبراني، عن ابن عمر.

(٥٧٨٢) الأحزاب ٥٣.

(٥٧٨٣) أخرجه ابن ماجة ١١١/٥ ج ٣٥٤/١ كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ٨٨، عن جابر

ابن عبد الله. وابن خزيمة برقم ١٨١١ ج ١٥٦/٣، عن عبد الله بن بسر. وذكره المنذرى

بالتزغيب ٥٠٣/١، عن عبد الله بن بسر.

قال الشاعر:

وأتيت العشاء إلى سهيل أو الشعري فطال بي الأثناء
حدثنا أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد، قال: حدثنا علي بن محمد بن
أحمد بن لؤلؤ البغدادي، قال: حدثنا أبو عمر سهل بن موسى، قال: حدثنا أحمد بن
عبدة، قال: حدثنا أبو توبة نعيم بن مورع بن توبة العنبري، قال: حدثني محمد بن
سلمة المخزومي، عن أبيه، عن جده، عن عبدالرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله
ﷺ: «يا عبدالرحمن، ألا أعلمك عوذة كان إبراهيم يعوذ بها ابنه إسماعيل وإسحاق،
وأنا أعوذ بها الحسن والحسين؟» قال: قلت: بلى يا رسول الله، قال: «كفى بسمع الله
واعيًا لمن دعا، إلا مرمى وراء أمر الله لرام رمى».

وأخبرنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا أحمد بن عمرو بن منصور،
حدثنا ابن سنجر، حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق، حدثنا محمد بن يعلى، حدثنا أبو توبة
ابن مورع العنبري، عن محمد بن خالد المخزومي، عن أبيه، عن جده، عن عبدالرحمن
ابن عوف قال: قال رسول الله ﷺ فذكره سواء، وصلى الله على محمد.

أخبرني أبو عبدالله محمد بن خليفة - رحمه الله - قراءة مني عليه، قال: حدثنا أبو
بكر محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفرياني، قال: حدثنا منجاب بن
الحارث، قال: أخبرنا علي بن مسهر، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء
ابن أبي رباح، عن جابر بن عبدالله؛ قال: أخبرني عبدالرحمن بن عوف، قال: «أخذ
رسول الله ﷺ بيدي فانطلق بي إلى النخل الذي فيه ابنه إبراهيم، فوجده يجود بنفسه،
فأخذه فوضعه في حجره، ثم قال: «يا إبراهيم ما نملك لك من الله شيئاً»، وذرفت
عيناه؛ قلت: تبكى يا رسول الله، أو لم تنه عن البكاء؟ قال: ما نهيت عنه، ولكني
نهيت عن صوتين أحقن فاجرين: صوت عند نغمة هو ولعب ومزامير شيطان،
وصوت عند مصيبة حمش وجوه، وشق جيوب، ورنه الشيطان؛ وهذه رحمة، ومن لا
يرحم لا يرحم، يا إبراهيم لولا أنه أمر حق، ووعد صدق، وأنها سبيل مآتية، وأن
آخرا سيلحق بأولنا، لحزننا عليك حزناً أشد من هذا، وإنا بك لحزونون؛ تدمع العين،
ويحزن القلب، ولا نقول ما يسخط الرب» (٥٧٨٤).

قال أبو عمر: قد أتينا والحمد لله على ما شرطناه، وأكملنا بعون الله وفضله ما
رسمناه، وبحوله وطوله وصلنا إلى ذلك وأدركتناه؛ وله الحمد كثيراً دائماً طيباً مباركاً

عدد كلماته، وملء أرضه وسماواته؛ وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

٦٨٧ - حديث تاسع وخمسون من البلاغات:

مالك أنه بلغه أنه كان يقال: «إن أحداً لن يموت حتى يستكمل رزقه، فأجملوا في الطلب» (٥٧٨٥).

وهذا لا يكون رأياً وإنما هو توقيف ممن يجب التسليم له ولا يدرك بالرأى مثله. وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه حسان.

وقد ذكر الحلواني: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن عتيق، قال: كان محمد بن سيرين - إذا قال: كان يقال - لم نشك أنه عن النبي ﷺ.

قال أبو عمر: وكذلك كان مالك، إن شاء الله.

وأما الحديث المسند في ذلك، فحدثنا قاسم بن محمد، حدثنا خالد بن سعد، حدثنا محمد بن فطيس، حدثنا عبيد بن عبدالرحمن بدمياط، حدثني أبي، حدثنا عبدالجيد بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحداً لن يموت حتى يستوفي رزقه، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حل ودعوا ما حرم» (٥٧٨٦).

حدثني أحمد بن قاسم، وسعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا محمد ابن معاوية، حدثنا إبراهيم بن موسى بن جميل، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا، قال: حدثنا يحيى بن عبدالحميد الحماني، حدثنا سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد الساعدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أجملوا في طلب الدنيا، فكل ميسر لما كتب الله له منها» (٥٧٨٧).

(٥٧٨٥) أخرجه ابن ماجة بنحوه برقم ٢١٤٤ ج ٢/٧٢٥ كتاب التجارات باب الاقتصاد في طلب المعيشة، عن جابر بن عبد الله. والبيهقي بالكبرى ٢٦٥/٥، عن جابر بن عبد الله. وابن أبي عاصم بالسنة ١٨٣/١، عن جابر بن عبد الله. والحاكم بالمستدرک ٤/٢، عن جابر بن عبد الله.

(٥٧٨٦) سبق برقم ٦٠٤٠.

(٥٧٨٧) أخرجه ابن ماجة برقم ٢١٤٢ ج ٢/٧٢٥ كتاب التجارات باب الاقتصاد في طلب المعيشة، عن أبي حميد الساعدي. والحاكم بالمستدرک ٣/٢، عن أبي حميد الساعدي. والبيهقي بالكبرى ٢٦٤/٥، عن أبي حميد الساعدي. وأبو نعيم بالحلية ٢٦٥/٣، عن أبي حميد الساعدي. وذكره بالکنز برقم ٩٢٩١ وعزاه السيوطي إلى الحاكم بالمستدرک والطبرانی في الكبير والبيهقي، عن أبي حميد الناعدي.

وحدثني أحمد وسعيد، وعبدالوارث، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا إبراهيم ابن موسى، حدثنا ابن أبي الدنيا، قال: حدثنا هاشم بن القاسم، قال: حدثنا أبو اليمان الحمصي، حدثنا عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نفث روح القدس في روعي: إن أحدكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس وأكملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصيته» (٥٧٨٨).

ومن حديث ابن وهب، عن عمرو بن الحارث أنه أخبره عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تستبطئوا الرزق، فإنه لم يكن أحد ليموت حتى يبلغ آخر رزق هو له، فأكملوا في الطلب في أخذ الحلال وترك الحرام» (٥٧٨٩).

وروى مثل هذا أيضاً من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ من وجوه عن ابن مسعود.

وروى من حديث بريد بن أبي مريم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مثله ومعناه، فأخذه أبو العتاهية هذا المعنى فقال:

أقلب طرفي مرة بعد مرة لأعلم ما في الناس والقلب ينقلب فلم أر حظاً كالقنوع لأهله وأن يحمل الإنسان ما عاش في الطلب ومن حديث مالك بن عباد الغافقي، قال: «مر رسول الله ﷺ بعبد الله بن مسعود فقال: يا عبد الله، لا يكثر همك، ما يقدر يكن، وما ترزق يأتك» (٥٧٩٠).

وفيما أجاز لنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي، قال: حدثنا بشر بن أبي الحسن المزني إملاء، قال: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد الرحمن السامي، قال: حدثنا محمد

(٥٧٨٨) أخرجه الطبراني الكبير ١٩٤/٨، عن أبي أمامة. وذكره الزبيدي بالإتحاف ٤١٦/٥، عن

أبي أمامة. وذكره الهيثمي بالجمع ٧٢/٤ وعزاه إلى الطبراني في الكبير، عن أبي أمامة.

(٥٧٨٩) أخرجه الحاكم بالمستدرك ٤/٢، عن جابر بن عبد الله. والبيهقي بالكبرى ٢٦٥/٥، عن

جابر بن عبد الله. وابن أبي عاصم بالسنة ١٨٣/١، عن جابر بن عبد الله. وذكره بالكنز برقم

٩٢٨٨ وعزاه السيوطي إلى الحاكم بالمستدرك والبيهقي، عن جابر بن عبد الله. وأخرجه

أبو نعيم بالحلية ١٥٦/٣، عن جابر بن عبد الله.

(٥٧٩٠) ذكره الزبيدي بالإتحاف ١٦٧/٨ وعزاه لابن أبي خيثمة وابن أبي عاصم والبغوي، عن

مالك بن عبد الله. وذكره العجلوني في كشف الخفا ٥٠٥/٢ وعزاه لأبي نعيم، عن خالد

ابن رافع.

ابن يحيى بن أبى عمر العدنى، قال: حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، قال: حدثنا أبان ابن إسحاق، قال: حدثنا الصباح بن محمد بن أبى حازم، عن مرة الهمداني أن عبدا لله ابن مسعود حدثه أنه سمع نبى الله ﷺ يقول: «إن الله تبارك وتعالى قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وأن الله يعطى الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطى الدين إلا من يحب؛ فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه، لا يسلم حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن جار حتى يأمن جاره بوائقه، قلنا: يا نبى الله، فما بوائقه؟ قال: غشمة وظلمه، ولا يكسب مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيقبل منه، إن الله لا يمحو السوء بالسوء، ولكن يمحو السوء بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث» (٥٧٩١). وهذا حديث حسن الألفاظ ضعيف الإسناد، وأكثره من قول على رضى الله عنه.

* * *

(٥٧٩١) أخرجه أحمد ٣٨٧/١، عن عبدا لله بن مسعود. والحاكم بالمستدرک ٣٣/١، عن عبدا لله بن مسعود. وذكره الهيثمى بالمجمع ٩٠/١٠ وعزاه إلى الطبرانى، عن ابن مسعود. وأخرجه أبو نعيم بالحلية ١٦٦/٤، عن ابن مسعود.

كتاب حسن الخلق

١- باب حسن الخلق

٦٨٨ - حديث سابع وعشرون من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن معاذ بن جبل قال: «آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعت رجلى فى الغرز: أن قال: أحسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل»^(٥٧٩٢).

هكذا روى يحيى هذا الحديث، وتابعه ابن القاسم، والقعنبي؛ ورواه ابن كثير عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن جبل؛ وهو مع هذا منقطع جداً، ولا يوجد مسنداً عن النبي ﷺ من حديث معاذ ولا غيره بهذا اللفظ، والله أعلم.

قال البراز: لا أحفظ فى هذا مسند عن النبي ﷺ.

قال أبو عمر: يريد بهذا اللفظ؛ لأنه قد ثبت عنه ﷺ من حديث أنس قال: «بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن فقال: يا معاذ اتق الله وخالق الناس بخلق حسن، وإذا عملت سيئة فأتبعها حسنة. قال: قلت: يا رسول الله، لا إله إلا الله من الحسنات؟ قال: هي من أكبر الحسنات»^(٥٧٩٣) رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، وقد ذكرناه فى باب زياد بن أبى زياد.

وقد حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن الحسين الآجرى، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريانى، قال: حدثنا حفص - خال النفيلى - قال: أخبرنا موسى بن أعين، عن الأعمش حبيب بن أبى ثابت، عن ميمون بن أبى شبيب، عن معاذ بن جبل قال: «قلت: يا رسول الله، علمنى ما ينفعنى، قال: اتق الله حيث كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»^(٥٧٩٤).

قوله ﷺ خالق الناس بخلق حسن، أو حسن خلقك للناس معنى واحد لا يختلف

(٥٧٩٢) أخرجه ابن سعد فى الطبقات الكبرى ٥٨٥/٣، عن معاذ بن جبل.

(٥٧٩٣) أخرجه بنحوه الترمذى برقم ١٩٨٧ ج ٣٥٥/٤ كتاب البر والصلة باب ٥٥، عن أبى

ذر. وأحمد ١٥٣/٥، عن أبى زر. والدارمى ٣٢٣/٢، عن أبى زر. والحاكم بالمستدرک

٥٤/١، عن أبى زر.

(٥٧٩٤) أخرجه أحمد ٢٣٦/٥، عن معاذ بن جبل.

والحمد لله. وقد روى من وجوه عن معاذ بن جبل أنه قال: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ أن قال: «لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله» (٥٧٩٥).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن جبير بن نفير، عن مالك بن يخامر، قال: سمعت معاذ بن جبل يقول: إن آخر كلمة فارقت عليها رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله، أى العمل أفضل؟ قال: «لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله».

وحدثنا سلمة بن سعيد، قال: حدثنا علي بن عمر، قال: حدثنا أحمد بن عيسى بن السكين الباري، قال: حدثنا أبو عمرو الزبير بن محمد بن الزبير الرهاوى، قال: حدثنا قتادة بن الفضيل الجرشى، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل، قال: إن آخر شيء فارقت عليه رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله، أى شيء أنجى لابن آدم من عذاب الله؟ قال: «أن يموت ولسانه رطب من ذكر الله عز وجل».

وفى حسن الخلق أحاديث عن النبي ﷺ كثيرة، وقد مضى منها فى باب يحيى بن سعيد قوله ﷺ: «إن الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظامى بالهواجر» (٥٧٩٦)، وسيأتى قوله ﷺ: «إنما بعثت لأتم محاسن الأخلاق» (٥٧٩٧) فى موضعه من بلاغات مالك فى هذا الكتاب - إن شاء الله - ومنها قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» (٥٧٩٨).

(٥٧٩٥) أخرجه الترمذى بنحوه برقم ٣٣٧٥ ج٥/٤٥٨ كتاب الدعاء باب ٤، عن عبد الله بن بسر. وابن ماجة برقم ٣٧٩٣ ج٢/١٢٤٦ كتاب الأدب باب ٥٣، عن عبد الله بن بسر. وأحمد ١٨٨/٤، عن عبد الله بن بسر. والبيهقى بالكبرى ٣/٣٧١، عن عبد الله بن بسر. والحاكم بالمستدرک ١/٤٩٥، عن عبد الله بن بسر. وابن أبى شيبة ١٠/٣٠١، عن عبد الله بن بسر.

(٥٧٩٦) أخرجه أحمد بالنحو ١٣٣/٦، عن عائشة. والحاكم بالمستدرک ١/٦٠، عن أبى هريرة. والطبرانى الكبير بلفظه ١٩٨/٨، عن أبى أمانة.

(٥٧٩٧) أخرجه أحمد ٢/٢٣٨١، عن أبى هريرة. وذكره بالکنز ٣١٩٩٦ وعزاه السيوطى إلى أبى سعد. والحاكم بالمستدرک. والبيهقى فى الشعب. والبخارى فى الأدب، عن أبى هريرة.

(٥٧٩٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٦٨٢ ج٤/٢١٩ كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان إلخ، عن أبى هريرة. وأحمد ٢/٢٥٠، عن أبى هريرة. والدارمى ٢/٣٢٣، عن أبى هريرة. والحاكم بالمستدرک ٣/١، عن أبى هريرة. وأبو نعيم بالحلية ٩/٢٤٨، عن أبى هريرة.

وحدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا عتيق بن يعقوب الزبيري، قال: حدثنا عقبة ابن علي مولى آل الزبير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «أنا زعيم بيت في ربض الجنة، وبيت في وسط الجنة، وبيت في أعلى الجنة لمن ترك المراء - وإن كان محقاً، ولمن ترك الكذب - وإن كان لاعباً، لمن حسنت مخالطته بالناس» (٥٧٩٩).

قال أبو عمر: الغرز موضع الركاب من رحل البعير كركاب السرج، وفي أمر رسول الله ﷺ معاذاً بتحسين خلقه إذا بعثه إلى اليمن، أمر بالرفق بالناس، وكذلك يلزم الخليفة إذا بعث عاملاً، أن يوصيه بذلك ويمثله تأسيًا برسول الله ﷺ.

٦٨٩ - حديث سابع لابن شهاب عن عروة:

مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها قالت: «ما خير رسول الله ﷺ، في أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها» (٥٨٠٠).

في هذا الحديث دليل على أن المرء ينبغي له ترك ما عسر عليه من أمور الدنيا والآخرة. وترك الإلحاح فيه، إذا لم يضطر إليه، والميل إلى اليسر أبداً، فإن اليسر في الأمور كلها أحب إلى الله وإلى رسوله. قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (٥٨٠١) وفي معنى هذا، الأخذ برخص الله تعالى، ورخص رسوله ﷺ والأخذ برخص العلماء، ما لم يكن القول خطأً بيناً، وقد تقدم من القول في هذا المعنى في باب الفطر في السفر. في حديث حميد الطويل، وفي باب القبلة للصائم. في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا ما فيه كفاية.

روينا عن محمد بن يحيى بن سلام، عن أبيه قال: ينبغي للعالم أن يحمل الناس على الرخصة والسعة، ما لم يخف المأثم.

(٥٧٩٩) أخرجه أبو داود برقم ٤٨٠٠ ج٤/٢٥٤ كتاب الأدب باب في حسن الخلق، عن أبي أمامة. والبيهقي بالكبرى ٢٤٩/١٠، عن أبي أمامة. والطبراني الكبير ١١٧/٨، عن أبي أمامة.

(٥٨٠٠) أخرجه البخاري ج٥/٣١ كتاب المناقب باب صفة النبي .. إلخ، عن عائشة. ومسلم ج٤/١٨١٣ كتاب الفضائل باب ٢٠ رقم ٧٧، عن عائشة.

(٥٨٠١) البقرة ١٨٥.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا سعيد بن أحمد بن عبد ربه وأحمد بن مطرف، قالوا: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن معمر، قال: إنما العلم أن تسمع بالرخصة من ثقة، فأما التشديد فيحسنه كل واحد.

وفى هذا الحديث دليل على أن على العالم أن يتجافى عن الانتقام لنفسه، ويعفو، ويأخذ بالفضل إن أحب أن يتأسى بنبيه ﷺ وإن لم يطق كلا فبعضا، وكذلك السلطان. قال الله عز وجل لنبيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٥٨٠٢). قال المفسرون: كان خلقه ما قال الله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٥٨٠٣)، وعلى العالم أن يغضب عند المنكر وبغيره، إذا لم يكن لنفسه. وفى معنى هذا الحديث أن لا يقضى الإنسان لنفسه، ولا يحكم لها، ولا لمن فى ولايته، وهذا ما لا خلاف فيه، والله أعلم.

وهذا الحديث مما رواه منصور بن المعتمر عن ابن شهاب، أخبرني عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبدالملك بن بحر، قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا العباس بن الوليد، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن محمد بن شهاب الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ منتصرا من ظلامة ظلمها قط، إلا أن ينتهك شىء من محارم الله، فإذا انتهك من محارم الله شىء كان أشدهم فى ذلك، وما خير بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما».

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا الفضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ منتصرا من مظلمة قط ما لم ينتهك من محارم الله شىء، فإذا انتهك من محارم الله شىء، كان أشدهم فى ذلك غضبا وما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما، ما لم يكن إلما»^(٥٨٠٤).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم،

(٥٨٠٢) الآية بسورة القلم ٤ وقول المفسرين: «كان خلقه ما قال الله» أى القرآن. ذكره الطبرى ١٩/٢٩، عن عائشة.

(٥٨٠٣) الأعراف ١٩٩.

(٥٨٠٤) أخرجه الحميدى ١٢٥/١، عن عائشة.

قال: حدثنا دحيم الدمشقي، قال: حدثنا مؤمل عن سفيان الثوري، عن منصور، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ ينتصر لنفسه من مظلمة ظلمها إلا أن تنتهك محارم الله فيكون الله ينتصر، وما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً.

وأما رواية ابن إسحاق: فحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيبه، قال: حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما ما لم يكن حراماً، فإن كان حراماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه من شيء يصاب به، إلا أن تصاب حرمة الله فينتقم لله بها» (٥٨٠٥).

٦٩٠ - حديث ثالث لابن شهاب، عن علي بن الحسين - مرسل:

مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» (٥٨٠٦).

هكذا رواه جماعة رواة الموطأ عن مالك فيما علمت، إلا خالد بن عبدالرحمن الخراساني فإنه رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن أبيه، وكان يحيى بن سفيان يثنى على خالد بن عبدالرحمن الخراساني خيراً. وقد تابعه موسى بن داود الضبي قاضي طرسوس. فقال فيه أيضاً عن أبيه وهما جميعاً لا بأس بهما، إلا أنهما ليس بالحجة على جماعة رواة الموطأ الذين لم يقولوا فيه عن أبيه.

فأما رواية خالد بن عبدالرحمن، فحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم: وحدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، قال: حدثنا بحر بن نصر، قال: حدثنا خالد بن عبدالرحمن الخراساني، قال: حدثنا مالك، عن الزهري، عن علي بن

(٥٨٠٥) أخرجه أبو داود برقم ٤٧٨٥ جـ ٢٥٠/٤ كتاب الأدب باب في التحاور في الأمر، عن عائشة. وذكره مجمع الزوائد ١٥/٩ وعزاه إلى البزار والطبراني في الأوسط، عن أبي هريرة.

(٥٨٠٦) أخرجه ابن عدي بالكامل ٣/٣٧، عن أبي هريرة. وأحمد بالمسند ١/٢٠١، عن الحسين بن علي. وذكره بكنز العمل ٣/٨٢٩١ وعزاه السيوطي إلى الترمذي وابن ماجة، عن أبي هريرة.

حسين، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن المرء تركه ما لا يعنيه».

وحدثنا خلف بن القاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضي، حدثنا أحمد بن عمرو بن جابر، وأبو جمعة، قالوا: حدثنا محمد بن إبراهيم بن كثير، أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو هريرة محمد بن علي بن حمزة الأنطاكي، حدثنا محمد بن إبراهيم بن كثير، قال: حدثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني، حدثنا مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء، تركه ما لا يعنيه».

أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، حدثنا بحر بن نصر بن سابق، وسعد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين مولى عثمان بن عفان، قال: حدثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني، قال: حدثنا مالك ابن أنس، زاد سعد وعبد الله بن عمر العمري: عن الزهري، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

وأما رواية موسى بن داود، فأخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر، قال: حدثنا محمد ابن مخلد بن حفص، حدثنا إبراهيم بن محمد بن مروان بن كنانة، قال: حدثنا موسى بن داود، قال: حدثنا مالك بن أنس، وعبد الله بن عمر العمري، عن ابن شهاب، عن علي ابن حسين، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

قال أبو عمر: إنما أوتى فيه خالد بن عبد الرحمن، وموسى بن داود - والله أعلم - لأنهما حملا حديث مالك في ذلك على حديث العمري، عن الزهري فيه. ورواه زياد ابن سعد، عن الزهري، واختلف في حديثه على بن المقرئ: حدثني عبد الرحمن بن يحيى، قال: أحمد بن سعيد، قال: حدثنا عبد الجبار بن أحمد السمرقندي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء، تركه ما لا يعنيه».

حدثني محمد بن خليفة، حدثنا محمد بن الحسن، حدثنا أبو سعيد المفضل بن محمد الجندی، قال: حدثنا ابن المقرئ، قال: حدثنا ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري: عن علي بن حسين، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء، تركه ما لا يعنيه».

وكذلك رواه ابن المبارك، عن ابن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن علي ابن حسين مرسلًا.

وأما عبد الجبار، فقد أخطأ فيه وأعضل، ولا مدخل لسعيد بن المسيب في هذا الحديث، ولا يصح فيه عن الزهري إلا إسنادان: أحدهما ما رواه مالك ومن تابعه، وهم أكثر أصحاب الزهري، عن علي بن حسين، مرسلًا. والآخر ما رواه الأوزاعي، عن قرّة ابن حيويث عن الزهري، عن أبي سلمة. عن أبي هريرة، مسندًا. والمرسل عن علي بن حسين أشهر وأكثر. وما عدا هذين الإسنادين، فخطأ لا يعرج عليه.

وأما حديث قرّة بن حيويث. فحدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا سعيد بن عثمان ابن السكن، قال: حدثنا أحمد بن الحسين أبو الجهم الدمشقي، قال: حدثنا أحمد بن أبي الجوارى، قال: حدثنا أبو مسهر، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، قال: حدثنا الأوزاعي، عن قرّة بن حيويث، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

وحدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفرياني، وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: حدثنا علي بن محمد بن لؤلؤ البغدادي، قال: حدثنا الأوزاعي، عن قرّة بن حيويث، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا النحاس، قال: حدثنا الحسن بن علي الرافقي، قال: حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني الأوزاعي، قال: حدثني قرّة بن عبد الرحمن بن حيويث، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني أبو سلمة، قال: حدثني أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

قال أبو عمر: كلامه هذا ﷺ من الكلام الجامع للمعاني الكثيرة الجليلة، في ألفاظ القليلة، وهو مما لم يقله أحد قبله، والله أعلم. إلا أنه قد روى عنه ﷺ أنه قال في صحف إبراهيم: «من عد كلامه من عمله، قل كلامه إلا فيما يعنيه».

حدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين الفرياني، حدثني إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، قال: حدثني أبي عن جدي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، قال: «قلت: يا رسول الله، ما كانت صحف إبراهيم عليه السلام؟ قال: كانت أمثالاً كلها. فذكر الحديث، قال: وكان فيها: وعلى العاقل أن يكون بصيرًا بزمانه، مقبلًا على شأنه، حافظًا للسانه، ومن حسب كلامه من عمله، قل كلامه إلا فيما يعنيه» (٥٨٠٧).

وحدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي داود، قال: حدثنا محمود بن خالد، قال: حدثنا عمر بن عبد الواحد، قال: حدثنا سعيد ابن عبدالعزيز، قال: وقف رجل على لقمان الحكيم وهو فى حلقة عظيمة، فقال: ألسنت عبد بنى الحسحاس؟ فقال: بلى. قال: فإننى بلغت ما أرى، قال: قدر الله، وصدق الحديث، وتركى ما لا يعينى.

وذكر مالك فى موطنه، أنه بلغه أنه قيل للقمان، ما بلغ بك ما نرى؟ - يريدون الفضل - فقال لقمان: صدق الحديث، وأداء الأمانة وترك ما لا يعينى.

وروى أبو عبيدة، عن الحسن قال: من علامة إعراض الله - عز وجل - عن العبد، أن يجعل شغله فيما لا يعنيه. وقال سابق:

والنفس إن طلبت ما ليس يعينها جهلا وسخفا تقع فيما يُعنيها
وقال الحسن بن حميد:

إذا عقل الفتى استحيا واتقى وقلت من مقالاته الفضول
قال أبو عمر: روي عن أبي داود السجستاني - رحمه الله - أنه قال: «أصول السنن فى كل فن أربعة أحاديث، أحدها حديث عمر بن الخطاب عن النبى ﷺ أنه قال: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى». والثانى: حديث النعمان بن بشير، عن النبى ﷺ أنه قال: «الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتهات. فمن اتقى الشبهات، استبرأ لدينه وعرضه». الحديث الثالث: حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ: «من حسن إسلام المرء، تركه ما لا يعنيه». والرابع: حديث سهل بن سعد، عن النبى ﷺ أنه قال: ازهد فى الدنيا يحبك الله. وازهد فيما فى أيدي الناس، يحبك الناس» (٥٨٠٨).

حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا على بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا أحمد بن أبى سليمان، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرنى سَحْبَلُ بن محمد الأسلمى، قال: سمعت محمد بن عجلان يقول: «إنما الكلام أربعة: أن تذكر الله، أو تقرأ القرآن، أو تسأل عن علم فتخبر به، أو تتكلم فيما يعينك من أمر دينك.

٦٩١ - حديث تاسع عشر من البلاغات:

مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبى ﷺ أنها قالت: «استأذن رجل على رسول الله ﷺ - قالت عائشة: وأنا معه فى البيت - فقال رسول الله ﷺ: بمس ابن العشيرة ثم

أذن له؛ قالت عائشة: فلم أنشب أن سمعت ضحك رسول الله ﷺ معه، فلما خرج الرجل قلت: يا رسول الله، قلت فيه ما قلت ثم لم تنشب أن ضحكت معه، فقال رسول الله ﷺ: «إن من شر الناس من اتقاء الناس لشره» (٥٨٠٩).

وهذا الحديث عند طائفة من رواة الموطأ: عن مالك، عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة. ولم يذكر يحيى وجماعة معه يحيى بن سعيد في هذا الحديث. وقد روى عن عائشة من وجوه صحاح من حديث عبد الله بن دينار، عن عروة، عن عائشة؛ ومن حديث مجاهد، عن عائشة؛ ومن حديث ابن المنكدر، عن عروة، عن عائشة وهو حديث مجتمع على صحته، وأصح أسانيده: محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة. حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الخصيب القاضي الخصيب بمصر، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفرياني، قال: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: سمعت محمد بن المنكدر يقول: حدثنا عروة بن الزبير أنه سمع عائشة تقول: «استأذن رجل على رسول الله ﷺ فقال: ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة، أو بئس أخو العشيرة؛ فلما دخل ألان له القول؛ فلما خرج قلت: يا رسول الله، قلت الذي قلت ثم ألت له القول، فقال: يا عائشة؛ إن من شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من ودعه الناس اتقاء فحشه. قال ابن المنكدر: لا أدري قال: تركه الناس أو ودعه الناس. قال سفيان: فعجبت من حفظ ابن المنكدر» (٥٨١٠).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال. حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثني الترمذي، قال: حدثني الحميدي؛ وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا محمد بن المنكدر أنه سمع عروة بن الزبير يحدث عن عائشة أنه سمعها تقول:

استأذن علي رسول الله ﷺ رجل، فقال رسول الله ﷺ: «ائذنوا له، فبئس ابن العشيرة - أو قال أخو العشيرة - فلما دخل ألان له القول، فلما خرج قلت له: يا

(٥٨٠٩) أخرجه البخاري ٢٣/٨ كتاب الأدب باب لم يكن النبي فاحشاً، عن عائشة. والترمذي برقم ١٩٩٦ ج ٤/٣٥٩ كتاب البر والصلة باب ٥٩، عن عائشة. وأخرجه مسلم بكتاب البر والصلة برقم ٧٣ ج ٤/٢٠٠٢، عن عائشة. وأبو داود برقم ٤٧٩١ ج ٤/٢٥٢ كتاب الأدب باب في حسن العشرة، عن عائشة. وأحمد ١٥٨/٦، عن عائشة.

(٥٨١٠) أخرجه البيهقي بالسنن ٢٤٥/١٠، عن عائشة. وذكره في مشكاة المصابيح برقم ٤٨٢٩ ج ٣/١٢٥٨ وعزاه للشيخين.

رسول الله: قلت الذى قلت ثم ألتى له القول؟ فقال: يا عائشة، إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه.

قال الحميدى: قال سفيان: فقلت لمحمد بن المنكدر: وأنت لثل هذا تشك فى هذا الحديث.

قال أبو عمر: يعنى قوله: بئس ابن العشيرة أو أخو العشيرة، وقوله: تركه أو ودعه الناس؛ أى إن مثل هذا لا يسأل عنه؛ ومن هذا الباب قوله ﷺ: «مدارة الناس صدقة»^(٥٨١١)، ويقال: إن الرجل الذى قال فيه رسول الله ﷺ: بئس ابن العشيرة: عينة ابن بدر الفزازى، والله أعلم.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أبو طالب العباس بن أحمد بن سعيد بن مقاتل بن صالح مولى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب، قال: حدثنا محمد بن محمد بن الأشعث الكوفى، قال: حدثنى موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، قال: حدثنى أبى، عن أبيه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده على بن حسين، عن أبيه، عن على بن أبى طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن شرار الناس عند الله الذين يكرمون اتقاء شرهم»^(٥٨١٢).

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا بكر بن عبد الرحمن العطار بمصر، قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان، حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح، حدثنى ابن طبيعة، عن أبى قبيل، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «شرار الناس الذين يتقون بغير سلطان».

٦٩٢ - حديث سادس وستون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد أنه قال: «بلغنى أن المرء، ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظامئ بالهواجر»^(٥٨١٣).

(٥٨١١) أخرجه ابن حبان فى صحيحه برقم ٣٤٧/١، عن جابر بن عبد الله. وأبو نعيم بالحلية ٢٤٦/٨، عن جابر بن عبد الله. وفى تاريخ أصفهان ٩/٢، عن جابر بن عبد الله. وابن عدى بالكامل ج ١/٦٤٠، عن جابر بن عبد الله. وابن عساكر كذا فى تهذيب تاريخه ٣٥٩/٤، عن جابر بن عبد الله.

(٥٨١٢) أخرجه الشهاب القاضى بالمسند رقم ١١٢٣، عن عائشة. والبخارى بالأدب المفرد برقم ١٣١١ ج ٢/٧٢٠، عن عائشة. وابن عدى الكامل ج ٥/١٦٤، عن أنس. والبخارى فى صحيحه بنحوه ج ٨/٢٣ كتاب الأدب باب لم يكن النبى.. إلخ، عن عائشة. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٢٠٤٤٠.

(٥٨١٣) أخرجه أبو داود كتاب الأدب باب حسن الخلق ج ٤/٢٥٣، عن عائشة.

وهذا لا يجوز أن يكون رأيًا ولا يكون مثله إلا توقيفًا وقد روى مرفوعًا عن النبي ﷺ مسندًا من وجوه حسان من حديث يحيى بن سعيد هذا وغيره. حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس، حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي، حدثنا اليمان بن عدى، عن زهير، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليدرك بحسن الخلق درجة الساهر بالليل، الظامئ بالهواجر» (٥٨١٤).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: حدثنا سهل بن إبراهيم بن سهل، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: أخبرنا إبراهيم بن الهيثم الجزري البلدي الزهري أبو إسحاق، قال: حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا عفير بن معدان الحمصي، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليدرك بحسن خلقه أجر الساهر بالليل الظامئ بالهواجر».

أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا علي بن محمد، حدثنا أحمد بن أبي سليمان، حدثنا سحنون بن سعيد، حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة، عن الحارث ابن يزيد، عن ابن حنبل، قال: سمعت عبد الله بن عمرو، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن المسلم المسدد ليدرك درجة الصوام القوام بآيات الله بحسن خلقه وكرم ضريته» (٥٨١٥). [أي كرم طبيعته وسجيته].

أخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا محمد بن جرير، حدثنا محمد ابن بشار، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن حبيب، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اتق الله حيث كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن» (٥٨١٦).

(٥٨١٤) أخرجه الحاكم بالمستدرک ٦٠/١ بنحوه، عن أبي هريرة. والطبرانی الكبير ١٩٨/٨ بلفظ أبي أمامة. والبخاری فی تاریخه ٢٧٧/٤ بنحوه، عن أبي هريرة. وابن عدی بالكامل بلفظه ٢٢٠/٣، عن عائشة. والعقيلي بالضعفاء ٤/٤٦٤، عن عائشة.

(٥٨١٥) أخرجه أحمد ١٧٧/٢، عن عبد الله بن عمرو. وذكره بكنز العمل برقم ٥١٤٨ ج ٣/٧ وعزاه لأحمد والطبرانی، عن ابن عمرو. وذكره في الأحياء ٥١/٢. وعزاه العراقي لأحمد، عن ابن عمرو. وذكره في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ٥٢٢ وعزاه لأحمد، عن عبد الله وذكره بالدر المنثور ٧٥/٢، عن ابن عمرو.

(٥٨١٦) أخرجه الترمذی برقم ١٩٨٧ ج ٤/٣٥٥ كتاب البر والصله باب ما جاء في معاشره الناس عن أبي ذر وأحمد ١٥٣/٥، عن أبي ذر. والدارمی ٣٢٣/٢، عن أبي ذر. والحاكم =

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا محمد بن محمود، حدثنا جعفر بن هشام، حدثنا العباس بن بكار، حدثنا يحيى بن سعيد التميمي، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله - عز وجل - ليدخل العبد المسلم بطلاقة وجهه، وحسن بشره، وحسن خلقه الجنة حتى ينال الدرجات العلى مع الصائم القائم المخبت» (٥٨١٧).

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا يوسف بن أحمد، قال: حدثنا محمد ابن عمرو الذهيلي، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ابن نجيح المدني، قال: حدثنا فضيل بن سليمان النميري، عن صالح بن خوات بن صالح ابن خوات بن جبير، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن المرء ليدرك بحسن خلقه درجات القائم بالليل الظامئ بالهواجر.

حدثنا عبد الرحمن، حدثنا علي، حدثنا أحمد، حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم» (٥٨١٨).

وحدثنا سلمة بن سعيد بن سلمة، قال: حدثني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ البغدادي بمصر، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسين، قال: حدثنا حماد بن الحسن أبو عبد الله، قال: حدثنا أبو عاصم، عن أبي العطف، عن عبد الملك بن عمير، عن المنذر بن جرير، عن أبيه، قال: سمعت كعب الأحبار يقول: إن في كتاب الله المنزل: إذا أراد الله بعبد خيراً حسن خلقه وخلقه.

٦٩٣ - حديث تاسع ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ألا أخبركم بخير

= بالمستدرک ٥٤/١ كتاب الإيمان، باب خالق الناس مخلوق حسن، عن أبي ذر. والطبرانی بالأوسط ج ٤/٤٦٧، عن معاذ بن جبل. وأبو نعيم بالحلية ٣٧٨/٤، عن أبي ذر. وذكره بالكنز برقم ٥٦٢٩ ج ٣/٩١ وعزاه لأحمد والترمذي والحاكم والبيهقي في الشعب، عن أبي ذر. ولأحمد والبيهقي في الشعب، عن معاذ. وابن عساكر، عن أنس.

(٥٨١٧) أخرجه ابن عدى الكامل ج ٧/١٩٤، عن جابر.

(٥٨١٨) أخرجه أبوداود برقم ٤٧٩٨ ج ٤/٢٥٣ كتاب الأدب. باب في حسن الخلق، عن عائشة.

وأحمد ٩٠/٦، عن عائشة. والبغوي بشرح السنة ٨١/١٣، عن عائشة. وذكره بالكنز برقم

٥١٤٦ وعزاه لأبي داود وابن حبان، عن عائشة.

من كثير من الصلاة والصدقة والصوم؟ قالوا: بلى. قال: إصلاح ذات البين، وإياكم والبغضاء، فإنها هي الخالقة.

هكذا هذا الحديث موقوفاً على سعيد فى الموطأ، لم يختلف على مالك فيه الرواة إلا إسحاق بن بشر الكاهلى - وهو ضعيف متروك الحديث - فإنه رواه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبى الدرداء، عن النبى ﷺ حدثنا بحديثه خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضى، قال: حدثنا أبى، قال: حدثنا الفضل بن سليمان الأشج بمكة، قال: حدثنا إسحاق بن بشر الكاهلى، حدثنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبى الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والبغضاء، فإنها الخالقة؛ ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: صلاح ذات البين»^(٥٨١٩). وقد روى هذا عن النبى ﷺ مرفوعاً مسنداً ومرسلاً من حديث يحيى بن سعيد، حدثناه سلمة بن سعيد بن سلمة، قال: حدثنا على بن عمر الخافض، قال: حدثنا محمد بن القاسم بن زكرياء المحاربى، قال: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصيام والصدقة؟ إصلاح ذات البين، وإياكم والبغضاء، فإنما هي الخالقة»^(٥٨٢٠).

وحدثنا سلمة، قال: حدثنا على، قال: حدثنا محمد بن القاسم، قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا حسين بن على الجعفى، عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبى الدرداء، عن النبى ﷺ مثله.

قال أبو الدرداء: أما إنى لا أقول: خالقة الشعر، ولكنها خالقة الدين.

قال أبو الحسن على بن عمر: تفرد به أبو كريب، وقد روى هذا الحديث من غير رواية مالك، وسنذكره إن شاء الله، وفيه علة ذكرها على بن المدينى فقال - وذلك ما أخبرناه عبد الله بن محمد - : حدثنا محمد بن عثمان، حدثنا إسماعيل، حدثنا على بن المدينى، قال: حدثنا معن بن عيسى، حدثنا مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت سعيد بن المسيب، قال: ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة. وذكر الحديث. قال:

(٥٨١٩) ذكره فى الكتر برقم ٥٤٨٥ وعزه السيوطى للدارقطنى فى الأفراد، عن أبى الدرداء.
(٥٨٢٠) أخرجه ابن المبارك فى الزهد ص ٢٥٦ برقم ٧٣٨ بسنده، عن سعيد بن المسيب، عن النبى ﷺ مرسلاً.

على فقلت لمعن: إن هذا الحديث لم يسمعه يحيى بن سعيد من سعيد بن المسيب بينهما رجل، فلا تقل فيه سمعت سعيد بن المسيب، واجعله عن سعيد بن المسيب، فكان لا يقول فيه إلا: عن سعيد بن المسيب. قال على وقد حدثناه عبدالوهاب، ويزيد بن هارون، وغيرهما عن يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن سعيد بن المسيب مرفوعاً.

وقد روى الأعمش عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ ألا أدلكم على أفضل من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: ماذا يا رسول الله؟ قال: «صلاح ذات البين». ذكره البزار، قال: حدثنا محمد بن المثني وصالح بن معاذ، قالوا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش فذكره.

وقد روى يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد، عن مولى الزبير، عن الزبير، عن النبي ﷺ أنه قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء - أو قال: العداوة والبغضاء - وهي الخالقة، لا أقول خالقة الشعر، ولكن خالقة الدين» (٥٨٢١).

وقد ذكرنا هذا الخبر من وجوه في كتاب العلم، وفيه مع خير هذا الباب أوضح حجة في تحريم العداوة وفضل المؤاخاة وسلامة الصدر من الغل.

٦٩٤ - حديث ثالث وثلاثون من البلاغات:

مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «إنما بعثت لأتمم حسن الأخلاق» (٥٨٢٢).

وهذا الحديث يتصل من طرق صحاح، عن أبي هريرة وغيره، عن النبي ﷺ.

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ، قال: حدثنا عبيدا لله بن محمد بن إسحاق ابن حبابة البزاز ببغداد، قال: حدثنا عبدا لله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا مصعب بن عبدا لله الزبيري، قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن ابن

(٥٨٢١) أخرجه أحمد ١٦٥/١، عن الزبير بن العوام. والبيهقي ٢٣٢/١٠ كتاب الشهادات باب شهادة أهل العصية، عن الزبير بن العوام. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ١٩٤٣٨، عن يعيش بن الوليد (مرفوع). وابن عبد البر بجامع بيان العلم ١٥٠/٢. والبغوي بشرح السنة ٢٥٩/١٢، عن يعيش بن الوليد (مرفوع). وابن عدى بالكامل ج ٤/١٩٩، عن ابن عباس. (٥٨٢٢) أخرجه البيهقي بالسنن ١٩٢/١٠ بنحوه كتاب الشهادات باب بيان مكارم الأخلاق.. إلخ)، عن أبي هريرة. والقضاعي بمسند الشهاب برقم ١١٦٥ ج ٢/١٩٣، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٥٢١٧ وعزاه السيوطي للبيهقي، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٥٢١٨ وعزاه السيوطي لابن سعد، عن أنس بن مالك (بلاغاً).

عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق.

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيرى، حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق»^(٥٨٢٣). وهذا حديث مدنى صحيح، ويدخل فى هذا المعنى الصلاح والخير كله، والدين والفضل والمروءة والإحسان والعدل؛ فبذلك بعث ليتممه ﷺ. وقد قالت العلماء: إن أجمع آية للبر والفضل ومكارم الأخلاق قوله - عز وجل -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ، وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٥٨٢٤).

ورويانا عن عائشة - ذكره ابن وهب وغيره - أنها قالت: مكارم الأخلاق صدق الحديث، وصدق الناس، وإعطاء السائل، والمكافأة، وحفظ الأمانة، وصلة الرحم، والتدبم للصاحب، وقرى الضيف، والحياء رأسها. قالت: وقد تكون مكارم الأخلاق فى الرجل ولا تكون فى ابنه، وتكون فى ابنه ولا تكون فيه؛ وقد تكون فى العبد ولا تكون فى سيده، يقسمها الله لمن أحبه، وقد أحسن أبو العتاهية فى قوله:

ليس دنيا إلا بدين وليس الدين إلا مكارم الأخلاق
إنما المكر والخديعة فى النار هما من فروع أهل النفاق

حدثنا أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن البزاز، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبى أسامة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عبدالرحمن بن أبى بكر، عن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبى حسين، عن مكحول، عن شهر بن حوشب عن معاذ بن جبل، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما بعثت على تمام محاسن الأخلاق». قال يزيد بن هارون: لا أعلمه إلا قال: عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن ابن غنم، عن معاذ بن جبل.

* * *

(٥٨٢٣) أخرجه أحمد ٣٨١/٢، عن أبى هريرة. والبخارى. بالأدب المفرد برقم ٢٧٣ ج ١/٣٦٤، عن أبى هريرة وعزاه لأحمد عن أبى هريرة. وابن أبى شيبه ٥٠٠/١١ كتاب الفضائل برقم (١١٨٢٢)، عن زيد بن أسلم. وذكره بالكنز برقم ٣١٩٩٦ وعزاه لابن سعيد. والبخارى فى الأدب والحاكم والبيهقى، عن أبى هريرة.

(٥٨٢٤) ذكره مجمع الزوائد ٢٣/٨ وعزاه للطبرانى والبزار، عن معاذ بن جبل.

٢- باب الحياء

٦٩٥- مالك عن سلمة بن صفوان - حديث واحد:

وهو سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقى، مدنى ثقة، يروى عن أبى سلمة وغيره، روى عنه مالك وغيره.

مالك، عن سلمة بن صفوان، عن زيد بن طلحة بن ركانة - يرفعه إلى النبى ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء» (٥٨٢٥).

هكذا هذا الحديث فى الموطأ عند جمهور الرواة عن مالك، ورواه وكيع، عن مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن أبيه ولا أعلم أحداً قال فيه: عن أبيه، عن مالك إلا وكيع، فإن صحت رواية وكيع، فالحديث مسند من هذا الطريق. وأما معناه، فمتصل مستند من وجوه عن النبى ﷺ وقال يحيى بن يحيى فى هذا الحديث: زيد بن طلحة. وقال القعنبي، وابن بكير، وابن القاسم، وغيرهم: يزيد ابن طلحة بن ركانة وهو الصواب، وهو يزيد بن طلحة بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف. وقد أنكر يحيى بن معين على وكيع فى هذا الحديث قوله: عن أبيه، وقال: ليس فيه عن أبيه، هو مرسل، وقد رواه محمد بن سليمان الأنبارى، عن وكيع، عن مالك بن أنس، عن سلمة بن صفوان، عن ابن ركانة، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. وهذا يشبه أن يكون مثل رواية جماعة أصحاب مالك؛ لأنه لم يقل فيه: عن أبيه - وإن كان لم يسمعه - ولا أعلمه يروى عن النبى ﷺ هذا الحديث بغير هذا الإسناد، إلا ما انفرد به معاوية بن يحيى، عن الزهرى، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء.

ومعاوية بن يحيى ضعيف لا يحتج بحمله، ولا يوثق بنقله، وقد روى من حديث الشاميين بإسناد حسن.

حدثناه خلف بن القاسم - رحمه الله - قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن صالح السبيعي الحلبي بدمشق، قال: حدثنا أبو عمر عبد الله بن محمد بن يحيى الأزدي، قال: حدثنا آدم بن أبى إياس العسقلاني، عن معن بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مهران، عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء، من لا حياء له لا دين له». وبإسناده عن معاذ بن جبل قال: قال رسول

(٥٨٢٥) أخرجه أبو نعيم بالحلية ٣٤٦/٦، عن أبى هريرة والخطيب فى تاريخه ٤/٨، عن أنس بن مالك، وابن عساكر كذا بالتهذيب ٢٨٧/٤، عن أنس موقوفاً.

الله ﷺ: «زينوا الإسلام بخصلتين». قلنا: وما هما؟ فقال: «الحياء والسماحة في الله لا في غيره».

وأما حديث وكيع، فحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن محمد ابن بديع البغدادي المعدل، حدثنا محمد بن صالح بن ذريح، حدثنا هناد بن السدي، حدثنا وكيع، عن مالك بن أنس، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل دين خلقاً، وإن خلق هذا الدين الحياء».

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن إسماعيل بن محمد الزبيرى، حدثنا يوسف بن محمد بن عيسى، حدثنا يوسف بن موسى القطان، حدثنا وكيع، عن مالك بن أنس، عن ابن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لكل دين خلقاً وإن خلق هذا الدين الحياء».

وقد روى عن عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهرى، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «لكل دين خلق، وخلق هذا الدين الحياء». وذلك عندنا خطأ، وإنما هو لمالك عن سلمة بن صفوان، لا عن الزهرى، عن أنس.

وحديث عيسى بن يونس، إنما هو عن معاوية بن يحيى، عن الزهرى، عن أنس لا عن مالك بن أنس. ذكره البزار، قال: حدثنا أحمد بن منصور، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا عيسى بن يونس بن يحيى، عن الزهرى، عن أنس، عن النبي ﷺ فذكره. وثبت عنه ﷺ أنه قال: الحياء شعبة من الإيمان، رواه عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وروى ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه قال: «الحياء من الإيمان»^(٥٨٢٦)، وقد مضت هذه الآثار في باب ابن شهاب عن سالم من هذا الكتاب، والحمد لله.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربى، حدثنا خالد بن الحارث، عن ابن عجلان، عن عبد الله ابن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الحياء شعبة من الإيمان»^(٥٨٢٧).

(٥٨٢٦) أخرجه مسلم كتاب الإيمان برقم ٥٩ ج ١/٦٣، عن ابن عمر. والترمذى برقم ٢٠٠٩ ج ٤/٣٦٥ كتاب البر والصلة باب ٦٥، عن أبي هريرة. وابن ماجة برقم ٤١٨٤ ج ٢/١٤٠٠ كتاب الزهد باب ١٧، عن أبي بكر. وأحمد ٩/٢، عن ابن عمر. والحاكم بالمستدرک ٥٢/١، عن أبي بكر. وابن حبان ٣/٤-٤، عن أبي هريرة. والطبرانى الكبير ١٧٨/١٨، عن عمران ابن حصين. والطحاوى بمشکل الآثار ٤/٢٣٨، عن أبي بكر. (٥٨٢٧) أخرجه مسلم كتاب الإيمان برقم ٥٧ ج ١/٦٣، عن أبي هريرة. وأبو داود بكتاب السنة =

٦٩٦ - حديث ثان لابن شهاب، عن سالم - مسند:

مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه «أن رسول الله ﷺ مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء. فقال رسول الله ﷺ: دعه، فإن الحياء من الإيمان» (٥٨٢٨).

هكذا روى هذا الحديث كل من رواه عن مالك - فيما علمت - في الموطأ وغيره بهذا الإسناد، إلا رواية جاءت عن أبي مصعب الزهري، وعبد الله بن يوسف التنيسي مرسله. والصحيح عندنا ما في إسناده الإيصال. وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب عنه بهذا الإسناد، وأخطأ فيه جويرية عن مالك. فرواه عن مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، وقال محمد بن يحيى النيسابوري، وهم جويرية. وأظنه أراد: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

قال أبو عمر: لا يصح فيه إلا إسناد الموطأ، وكذلك رواه يحيى القطان وغيره عن مالك.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو علي: الحسين بن الفتح بن محمد بن عبد الله بن عبد السلام الأزدي - إملاء، قال: حدثنا معاذ بن المثني بن معاذ العنبري، حدثنا مسدد ابن مسرهد، حدثنا يحيى وهو القطان، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه عبد الله بن عمر، أن رجلاً جعل يعظ أخاه في الحياء. فقال رسول الله ﷺ: «دعه فإن الحياء من الإيمان».

وحدثنا خلف بن القاسم، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا سعيد بن أبي مريم، أخبرنا مالك، وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياء، فقال له رسول الله ﷺ: «دعه فإن الحياء من الإيمان».

= في رد الإحارة ج ٤/٢١٨، عن أبي هريرة. والنسائي ١١٠/٨ كتاب الإيمان وشرائعه باب ذكر شعب الإيمان، عن أبي هريرة. وابن ماجه برقم ٥٧ ج ١/٢٢ المقدمة باب ٩، عن أبي هريرة. وأحمد ٤١٤/٢، عن أبي هريرة.

(٥٨٢٨) أخرجه البخاري ج ٨/٥٣ كتاب الأدب باب الحياء إلخ، عن ابن عمر. وأبو داود برقم ٤٧٩٥ ج ٤/٢٥٣ كتاب الأدب باب في الحياء، عن ابن عمر. والنسائي ١٢١/٨ كتاب الإيمان وشرائعه باب الحياء، عن ابن عمر. وأحمد ٥٦/٢، عن ابن عمر. وعبد الرزاق برقم ٢٠١٤٦ ج ١١/١٤٢، عن ابن عمر. والبخاري بالأدب المفرد برقم ٦٠٢ ج ٢/٦٤، عن ابن عمر. والطبراني الأوسط ج ٥/٤٩٠، عن ابن عمر. والآخر بالشرعية ص ١١٥، عن ابن عمر. وأبو نعيم بتاريخ أصبهان ٢٣٠/١، عن ابن عمر.

وهكذا هذا الحديث بهذه الألفاظ المختصة عند مالك في رواية كل من رأينا روايته في الموطأ وغيره. عن مالك.

وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب، إلا أن عبدالعزيز بن أبي سلمة زاد فيه عن ابن شهاب ألفاظاً.

حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله، قال: حدثنا علي بن فارس بن شجاع البغدادي أبو العباس بمصر، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح، قال: حدثنا بشر بن الوليد الكندي، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يعاتب أخاه في الحياء يقول: إنك لتستحي حتى أنه قد أضر بك. فقال رسول الله ﷺ: «دعه فإن الحياء من الإيمان».

ومعنى هذا الحديث - والله أعلم - أن الحياء يمنع من كثير من الفحش والفواحش، ويشتمل على كثير من أعمال البر، وبهذا صار جزءاً وشعبة من الإيمان؛ لأنه وإن كان غريزة مركبة في المرء، فإن المستحي يندفع بالحياء عن كثير من المعاصي، كما يندفع بالإيمان عنها إذا عصمه الله، فكأنه شعبة منه؛ لأنه يعمل عمله، فلما صار الحياء والإيمان يعملان عملاً واحداً، جعلنا كالشيء الواحد، وإن كان الإيمان اكتساباً، والحياء غريزة، والإيمان شعب كثيرة.

حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الملك - رحمه الله - قال: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني، حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعظمها لا إله إلا الله، وأدناها: إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» (٥٨٢٩).

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا جعفر بن محمد، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أفضلها، لا إله إلا الله، وأدناها: إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

(٥٨٢٩) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب عدد شعب الإيمان... إلخ، برقم ٥٨ ج ١/٦٣، عن أبي هريرة. والنسائي ١١٠/٨ كتاب الإيمان وشرائعه باب ذكر شعب الإيمان، عن أبي هريرة وعبد الرزاق برقم ٢٠١٠٥ ج ١/١٢٦، عن أبي هريرة.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، حدثنا أبو صالح: عبدالله بن صالح، حدثنى الليث قال: حدثنى محمد بن العجلان، وأخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن العجلان، قالاً جميعاً: عن عبدالله بن دينار، عن أبى صالح السمان، عن أبى هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «الإيمان ستون - أو بضعة، أو أحد العددين - باباً، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء من الإيمان»^(٥٨٣٠)، ولما كان من لا يستحى راكباً للفواحش، مرتكباً للقيح، لا يحجزه عن ذلك حياء ولا دين، كما قال فى النبوة الأولى: «المكتوب إذا لم تستحى فاصنع ما شئت».

وقد روينا عن سعيد بن المسيب أنه قال: قلة الحياء كفر وبعضهم يرفعه عنه، وهذا صحيح المعنى على الضد؛ لأن من لا يستحى، لا يبالي من العار والمعاصى ما يأتى، كان المستحى من أجل حيائه مرتدعاً عن الفواحش والعيث والكبائر، فصار الحياء من الإيمان؛ لأن الإيمان عندنا مع التصديق الطاعات وأعمال البر، ولذلك صار الخلق الحسن من كمال الإيمان وتمامه على هذا المعنى؛ لأن صاحبه يصير، فلا يشقى غيظه بما يسخط ربه، ويحلم، فلا يفحش، ولا ينتصر بلسان ولا يد، ونحو هذا مما لا يخرج عن معنى ما وصفنا.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة يقول أن رسول الله ﷺ قال: «إن أكملكم إيماناً، أحسنكم أخلاقاً إذا فقهوا»^(٥٨٣١).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا عبدالوهاب، قال: أخبرنا محمد بن عمرو، عن أبى سلمة عن أبى هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أكمل المؤمنين إيماناً، أحسنهم خلقاً»^(٥٨٣٢).

(٥٨٣٠) أخرج نحوه ابن ماجة برقم ٥٧ جـ ٢٢/١ المقدمة باب ٥، عن أبى هريرة. ومسلم بنحوه فى الإيمان برقم ٥٨ جـ ٦٣/١، عن أبى هريرة. والبخارى فى تاريخه ٨١/٥، عن أبى هريرة وأبو نعيم بلحيلة ١٤٧/٦، عن أبى هريرة.

(٥٨٣١) أخرجه أحمد ٩٩/٦ بنحوه، عن عائشة. وذكره بالجمع الزوائد ٥٨/١ وعزاه إلى البزار، عن جابر. وذكره فى سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٠/٤ برقم ١٥٩٠ وعزاه للبزار، عن أنس.

(٥٨٣٢) أخرجه أبو داود برقم ٤٦٨٢ جـ ٢١٩/٤ كتاب السنة باب الدليل على زيادة الإيمان =

حدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أثقل شيء فى الميزان، خلق حسن، والله عز وجل يفيض الفاحش البذىء» (٥٨٣٣).

وحدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا محمد بن عبدالسلام، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت القاسم بن أبي بزة يحدث عن عطاء الكيخاراني، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء - أو عن أم الدرداء - عن النبي ﷺ قال: «ما شيء أثقل فى الميزان من الخلق الحسن» (٥٨٣٤). ورواه ميمون بن مهران، عن أم الدرداء قال لها: سمعته من رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم.

قال أبو عمر: القول فى الإيمان عند أهل السنة - وهم أهل الأثر من المتفقهة والنقلة، وعند من خالفهم من أهل القبلة، فى العبارة عنه اختلاف، وسنذكر منه فى هذا الباب، ما فيه مقنع وهداية لأولى الألباب.

أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيماناً، قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار. ومنهم من زاد: والمعرفة. قالوا: وهو المعروف من لسان العرب ومن ألسنة المجتمع عليه، ألا ترى إلى قول الله - عز وجل - حاكياً عن بنى يعقوب عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ (٥٨٣٥) أى بمصدق لنا. قالوا: وإنما أمر الله نبيه ﷺ حين بعثه إلى الخلق أن يدعوهم إلى الإيمان به، ولهم الجنة على ذلك. فدعاهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ. يقولون ذلك ويقرون

=ونقصانه، عن أبي هريرة. وأحمد ٢/٢٥٠، عن أبي هريرة. والدارمى ٢/٣٢٣، عن أبي هريرة. والحاكم بالمستدرک ٣/١، عن أبي هريرة. والطبرانى بالأوسط ج ٥/٢١٢ وابن حبان ٦/١٨٨، عن أبي هريرة. والبخارى بتاريخه ٢/١٣٠، عن أنس. والآخرى بالشرعية ص ١١٥، عن أبي هريرة. وأبو نعيم بتاريخه أصبهان ٢/٦٧، عن أبي سعيد الخدرى. (٥٨٣٣) أخرجه الحميدى بالمسند برقم ٣٩٤ ج ١/١٩٤، عن أبي الدرداء. والسنة لابن أبي عاصم ٣٦٣/٢، عن أبي الدرداء.

(٥٨٣٤) أخرجه الترمذى برقم ٢٠٠٢ ج ٤/٣٦٣، عن أبي الدرداء كتاب البر والصلة باب حسن الخلق. وذكره الكنز برقم ١٨٥ وعزاه إلى الترمذى، عن أبي الدرداء.

به ويصدقونه فيما جاء به. فكان كل من قال ذلك وصدق به، مؤمناً مستكمل الإيمان، ثم نزلت الفرائض بعد ذلك، وكل من مات من الصحابة قبل نزول الفرائض وقبل عملها، كان مؤمناً - لا محالة - كامل الإيمان. قالوا، فالتطاعات لا تسمى إيماناً، كما أن المعاصي لا تسمى كفرًا، وذكر بعضهم حديث النبي ﷺ إذ سئل عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت».

واحتجوا من الآثار المرفوعة إلى النبي ﷺ في ذلك، بما حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، وأحمد بن زهير بن حرب، قالوا: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب، قال: أخبرني محمود بن الربيع «أنه سمع عتبان بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ فذكر الحديث في قصة مالك بن الدخشم بطوله، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: ألا تراه قال: لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله، فقالوا: الله ورسوله أعلم، أما نحن، فوالله ما نرى وجهه وحديثه إلا إلى المنافقين. فقال رسول الله ﷺ: «فإن الله قد حرم على النار أن تأكل من قال: لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله»^(٥٨٣٦). قال ابن شهاب: ولكننا أدركنا الفقهاء وهم يرون أن ذلك كان قبل أن تنزل موجبات الفرائض، فإن الله قد أوجب على أهل هذه الكلمة التي ذكرها رسول الله ﷺ وذكر النجاة بها، فرائض في كتابه، فنحن نخشى أن يكون الأمر قد صار إليها، فمن استطاع ألا يغير، فلا يغير.

وذكر عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري قال: حدثني محمود بن الربيع، عن عتبان ابن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يوافي عبد يوم القيامة وهو يقول: لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله، إلا حرمه الله على النار. قال الزهري: ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور، نرى الآخر انتهى إليها، فمن استطاع ألا يغير، فلا يغير»^(٥٨٣٧). وهذا الحديث قد رواه أنس بن مالك، عن محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك - بمعناه، وهو في رواية الصحابة عن التابعين، والكبار عن الصغار، وهذا المعنى أيضًا رواه أنس

(٥٨٣٦) أخرجه البخاري ١٣٠/٧ كتاب الأطعمة باب الشواء إلخ، عن الحصين بن محمد. ومسلم كتاب المساجد برقم ٢٦٣ ج ٤٥٥/١ باب ٤٧، عن عتبان بن مالك. والبيهقي بالسنن ١٢٤/١٠، عن عتبان بن مالك. والطبراني الكبير ٣٠/١٨، عن عتبان بن مالك. وأبو عوانة بالمسند ١٣/٢، عن عتبان بن مالك.

(٥٨٣٧) أخرجه البخاري ١٦١/٨ كتاب الرقاق باب العمل الذي يبتغي إلخ، عن عتبان بن مالك. والبلغوي بشرح السنة ٣٩٥/٢، عن عتبان بن مالك الأنصاري. وأبو عوانة بالمسند ١٣/١، عن عتبان بن مالك. وذكره بالكنز برقم ١١٩ ج ٤٦/١ وعزاه السيوطي لأحمد. والبخاري، عن عتبان بن مالك.

ابن مالك، عن معاذ بن جبل، حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، حدثنا حماد بن زيد، عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، عن معاذ بن جبل «أن النبي ناداه يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله ﷺ وسعديك - قالها ثلاثاً - قال: بشر الناس أنه من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة» (٥٨٣٨).

وحدثنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا عبد الله بن روح، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا شعبة، عن قتادة، قال: سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ، دخل الجنة» (٥٨٣٩). ورواه عن معاذ أيضاً جابر بن عبد الله، وعبدالرحمن بن سمرة، وعمر بن ميمون، وغيرهم. ورواه أبو ذر، وأبو الدرداء، فقالا جميعاً: فيه عن النبي ﷺ: «وإن زنى وإن سرق».

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن محمد القاضي البرتي، وإسحاق بن الحسن الحديبي، قالوا: أخبرنا أبو معمر عبد الله بن عمرو، قال: حدثنا عبدالوارث بن سعيد، عن الحسن المعلم، عن ابن بريدة، أن يحيى بن يعمر حدثه أن أبا الأسود الدؤلي، حدثه أن أبا ذر حدثه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر» (٥٨٤٠). ولم يقل الحديبي وإن زنى وإن سرق إلا مرة واحدة.

وحدثنا إبراهيم بن شاكر، حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، حدثنا محمد بن أيوب، حدثنا أحمد بن عمر البزار، أخبرنا محمد بن نعيم، حدثنا أبو هاشم المغيرة بن سلمة،

(٥٨٣٨) أخرجه ابن عبد البري مع بيان العلم ج ١/ ١١٤ وذكره في الكنز برقم ١١٨ بنحوه وعزاه السيوطي على النسائي، عن سهل بن حنيف وعن زيد بن خالد الجهني. ورواه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٩٩، عن أبي ذر.

(٥٨٣٩) أخرجه ابن عدي بالكامل بنحوه ج ٧/ ٤٠، عن معاذ بن جبل. وذكره بالكنز برقم ١٩١، ١٩٦. وعزاه البوطي ١٩١ إلى أحمد، عن أنس، ١٦٩. وعزاه السيوطي إلى الطبراني في الأوسط، عن أنس. والطبراني في الأوسط في عتبان بن مالك بلفظ حرم الله وجهه على النار.

(٥٨٤٠) أخرجه البخاري ج ٧/ ٢٧٣، عن أبي ذر كتاب الدر باب الثياب البيض. وأخرجه مسلم كتاب الإيمان برقم ١٥٤ ج ١/ ٩٥، عن أبي ذر. وأحمد ١٦٦/ ٥، عن أبي ذر. وأبو عوانة ١٩/ ١، عن أبي ذر. والسنة لابن أبي عاصم ٤٦٤/ ٢، عن أبي ذر.

حدثنا عبدالواحد بن زياد، حدثنا الحسن بن عبيدا لله، حدثنا زيد بن وهب، قال: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله ﷺ: «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قال: وإن رغم أنف أبي الدرداء» (٥٨٤١).

وقرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا بكر بن حماد، حدثنا مسدد، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا نعيم ابن حكيم، حدثنا أبو مريم، قال: سمعت أبا الدرداء يحدث عن النبي ﷺ قال: «ما من رجل يشهد أن لا إله إلا الله ومات لا يشرك بالله إلا دخل الجنة - أو لم يدخل النار - قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، وإن رغم أنف أبي الدرداء».

واحتجوا أيضاً بقول الله - عز وجل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ إِنَّهُ أَكْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ (٥٨٤٢). قال: ومعلوم أن امتحانهم إياهن، إنما هو مطالبة لهن بالإقرار بالشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ. «كما قال رسول الله ﷺ للذي جاءه بالأمة السوداء، فقال له يا رسول الله، إن على رقبة مؤمنة»، فإن كنت ترى هذه - يا رسول الله - مؤمنة أعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ: أتشهدين أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: أعتقها فإنها مؤمنة (٥٨٤٣). وقد ذكرنا هذا الخبر فيما تقدم من كتابنا هذا. قالوا: فهذا هو الإيمان المعروف في اللغة وصريح السنة الإقرار والتصديق. وأما فرائض الأعمال، فلا تسمى إيماناً، كما لا تسمى الذنوب كفراً، قالوا: ولما لم تكن المعصية كفراً، لم تكن الطاعة إيماناً، هذا يحمله ما عولوا عليه فيما ذهبوا من ذلك إليه.

وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومنصر، منهم مالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان الثوري والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن

(٥٨٤١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان رقم ١٥٣ بنحوه جـ ١/٩٤، عن أبي ذر. وأحمد ١/٣٨٢ بنحوه، عن أبي مسعود. والبيهقي بالسنن ٧/٤٤، عن جابر. والطبراني الكبير ٤/٢٠٤، عن أبي أيوب. والبعثي بشرح السنة ١/٩٦، عن أبي ذر. وابن المبارك بالزهد ص ٣٢٤ برقم ٩٢١، عن عبدالملك بن مروان مرسلًا.

(٥٨٤٢) المتحنة ١٠.

(٥٨٤٣) أخرجه ابن أبي شيبة ١١/٢٠، عن الحكم مرفوعاً والخيراء في المسند كذا انكشف الأستار وذكره بالجمع ٤/٢٢٤. وعزه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير والأوسط في الرباز، عن ابن عباس.

حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام. وداود بن علي، وأبو جعفر الطبري، ومن سلك سبيلهم، فقالوا: الإيمان قول وعمل، قول باللسان وهو الإقرار، واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة. قالوا: وكل ما يطاع الله عز وجل به من فريضة ونافلة، فهو من الإيمان، والإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأهل الذنوب عندهم مؤمنون غير مستكملين الإيمان من أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر. ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ: «لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». يريد مستكمل الإيمان، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر، إذا صلوا للقبلة، وانتحلوا دعوة الإسلام من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم على ذلك مع إجماعهم على أن الكافر لا يرث المسلم. أوضح الدلائل على صحة قولنا: أن مرتكب الذنوب ناقص الإيمان بفعله ذلك، وليس بكافر كما زعمت الخوارج في تكفيرهم المذنبين. وقد جعل الله في ارتكاب الكبائر حدوداً، جعلها كفارة وتطهيراً كما جاء في حديث عبادة عن النبي ﷺ: فمن واقع منها شيئاً - يعني من الكبائر - وأقيم عليه الحد، فهو له كفارة، ومن لا فأمره إلى الله إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه، وليس هذا حكم الكافر؛ لأن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

والإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيها كالكامل. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، (٥٨٤٤) أي: إنما المؤمنون حق الإيمان، من كانت هذه صفته ولذلك قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾. (٥٨٤٥)

ومثل هذه الآية في القرآن كثير، وكذلك قوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من آمنه الناس على دماءهم وأموالهم إن هو المؤمن المسلم حقاً». ومن هذا قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً». ومعلوم معمول أنه لا يكون هذا أكمل، حتى يكون غيره أنقص. وكذلك قوله ﷺ: «أوثق عرى الإيمان، الحب في الله والبغض في الله» (٥٨٤٦)، وقوله: «لا إيمان لمن لا صلاة له، ولا من لا أمانة

(٥٨٤٤) الأنفال ٢.

(٥٨٤٥) الأنفال ٤.

(٥٨٤٦) أخرجه ابن أبي شيبة بالمصنف ٤٨/١١، عن ابن مسعود. وذكره بالدر المنثور ١٨٧/٦.

له^(٥٨٤٧). كل ذلك يدل على أنه ليس بإيمان كامل وإن بعض الإيمان أوثق عروة وأكمل من بعض. كما قال: «ليس المسكين بالطواف عليكم» الحديث. يريد، ليس الطواف بالمسكنى حقاً، لأن ثم من هو أشد مسكنة منه، وهو الذى لا يسأل الناس ويتعفف.

ويدلك على ذلك قول عائشة: إن المسكين ليقف على بابى الحديث. وروى مجاهد ابن جبر وأبو صالح السمان، جميعاً عن عبد الله بن حمزة، عن كعب، قال: من أحب فى الله، وأبغض فى الله، وأعطى فى الله، ومنح الله، فقد استكمل الإيمان. ومن الدلائل على أن الإيمان قول وعمل كما قالت الجماعة والجمهور، قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(٥٨٤٨). لم يختلف المفسرون أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمى الصلاة إيماناً، ومثل هذا قوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية. إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٥٨٤٩).

وأما من السنة، فكثير جداً، من ذلك قوله ﷺ: «بنى الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»^(٥٨٥٠)، «وقد كان معاذ بن جبل يقول لأصحابه: تعالوا بنا ساعة نؤمن. أن نذكر الله»^(٥٨٥١). فجعل ذلك الله من الإيمان. ومثل هذا حديث طلحة بن عبيد الله: «أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام، فقال: خمس صلوات الحديث»^(٥٨٥٢)، ويأتى فى باب مالك،

(٥٨٤٧) أخرجه ابن عساكر كذا فى تهذيب تاريخه ٢٩٨/٥، عن رباح، عن جدته. وذكره بالكنز برقم ٢١٦٤٧. وعزاه السيوطى إلى ابن جرير، عن أبى الدرداء. وذكره بالترغيب ٣٨٦/١ وعزاه المنذرى إلى ابن عبد البر، عن أبى الدرداء.

(٥٨٤٨) البقرة ١٤٣.

(٥٨٤٩) البقرة ١٧٧.

(٥٨٥٠) أخرجه البخارى ١٤/١ كتاب الإيمان، عن ابن عمر. ومسلم كتاب الإيمان برقم ٢٠ ج ٤٥/١ باب ٥، عن ابن عمر. والترمذى برقم ٢٦٠٩ ج ٥/٥ كتاب الإيمان باب ٣، عن ابن عمر. وأحمد ٢/٢٦٦، عن ابن عمر. والبيهقى بالكبرى ٣٥٨/١، عن ابن عمر. والحميدى برقم ٧٠٣ ج ٢/٣٠٨، عن ابن عمر. والطبرانى الكبير ٣٧١/٢، عن جرير بن عبد الله. وابن خزيمة فى صحيحه برقم ٣٠٨ ج ١/١٥٩، عن ابن عمر. والبقوى بشرح السنة ١٧/١، عن ابن عمر.

(٥٨٥١) ذكره بالكنز برقم ١٧٠٠ وعزاه لأبى داود الطيالسى، عن ابن رواحة.

(٥٨٥٢) أخرجه البخارى ج ٣٢/١ كتاب الإيمان باب الزكاة من الإسلام، عن طلحة بن =

عن عمه أبى سهيل، إن شاء الله.

حدثنا محمد بن عبد الملك، حدثنا عبد الله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، حدثنا الحجاج بن منهال، حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبى قلابه، عن رجل، عن أبيه «أن النبي ﷺ قال له: أسلم، قال: وما الإسلام؟ قال: أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك. قال: فأى الإسلام أفضل؟ قال: الإيمان، قال: وما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت. قال: فأى الأعمال أفضل؟ قال: الهجرة. قال: وما الهجرة؟ قال: أن تهجر السوء. قال: فأى الهجرة أفضل؟ قال: أن تجاهد المشركين إذا لقيتهم ثم لا تغل ولا تجن».

وكذلك رواه حماد بن زيد عن أيوب، كما رواه حماد بن سلمة سواء بالشهادة. ورواه عن حماد بن زيد جماعة من أصحابه، منهم: أبو عمر الضريس، ومؤمل بن إسماعيل، وسليمان بن حرب، وغيرهم، وهذا لفظ حديث مؤمل، عن حماد بن زيد، قال: كلمت أبا حنيفة فى الإرجاء، فجعل يقول وأقول. فقلت له: حدثنا أيوب عن أبى قلابه، قال: حدثنى رجل من أهل الشام عن أبيه ثم ذكر الحديث سواء إلى آخره، قال: حماد، فقلت لأبى حنيفة: ألا تراه يقول: أى الإسلام أفضل؟ قال: والإيمان؟ ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان. قال: فسكت أبو حنيفة. فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: لا أجيبه وهو يحدثنى بهذا عن رسول الله ﷺ. وفى رواية مؤمل وغيره فى هذا الحديث عن حماد بن زيد، قال: كنت بمكة مع أبى حنيفة، فجاءه رجل فسأله عن الإيمان، وعن الإسلام، فقال: الإسلام والإيمان واحد، فقلت له: يا أبا حنيفة. حدثنا أيوب، عن أبى قلابه وذكره.

قال أبو عمر: أكثر أصحاب مالك على أن الإسلام والإيمان شىء واحد، ذكر ذلك ابن بكير فى الأحكام، واحتج بقول الله عز وجل: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٥٨٥٣). أى غير بيت منهم.

= عبيد الله. ومسلم كتاب الإيمان برقم ٨ ج ١/٤١، عن طلحة بن عبيد الله. والنسائى ٢٢٧/١ كتاب الصلاة باب كم فرضت فى اليوم والليلى، عن طلحة بن عبيد الله. وأبو داود برقم ٣٩١ ج ١/٤١ كتاب الصلاة، عن طلحة بن عبيد الله. والبيهقى ٣٦١/١، عن طلحة بن عبيد الله. والطحاوى بمشكلى الآثار ٣٥٦/١، عن أبى طلحة بن عبيد الله. والبلغوى بشرح السنة ١٠٣/٤، عن طلحة بن عبيد الله. وابن خزيمة ١٠٦٦ ج ٢/١٣٦، عن طلحة بن عبيد الله. وأحمد ١٦٢/١، عن طلحة بن عبيد الله.

قالوا: وأما قوله - عز وجل - : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَوْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾^(٥٨٥٤). فأسلمنا هنا بمعنى استسلمنا مخافة السنان والقتل. كذلك قال مجاهد وغيره، قال إسماعيل: والدليل على ذلك فى الآية، قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٥٨٥٥). قال قتادة: ليس كل الأعراب كذلك، لأن الله قال: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ قَرِيبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٥٨٥٦) الآية.

وأما الأحاديث فى معنى حديث أبى قلابة المذكور فى أن الإسلام وصف بغير ما وصف به الإيمان. فكثيرة جداً، منها: ما حدثنا أبو عبد الله محمد بن خليفة - رحمه الله - قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريانى، قال: حدثنا إسحاق ابن راهويه، قال: حدثنا النضر بن شميل، قال: حدثنا كههمس بن الحسن، قال: حدثنا عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: حدثنى عمر بن الخطاب، قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل، شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبى ﷺ فأسند ركبته إلى ركبته، ووضع كفيه على فخذيه، ثم قال: يا محمد، أخبرنى عن الإسلام؟ قال: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتى الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً. قال: صدقت. فعجبنا أنه يسأله ويصدق. قال: فأخبرنى عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره. قال: صدقت. فعجبنا أنه يسأله ويصدق وذكر تمام الحديث»^(٥٨٥٧). وأنا اختصرت منه صدرًا ليس فى معنى هذا الباب.

وروى هذا الحديث، عن عبد الله بن بريدة، كما رواه كههمس، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر جماعة منهم: عبد الله بن عطاء، ومطر الوراق، وعثمان بن غياث، والجريري، وعطاء بن السائب.

ورواه سليمان بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ. بمعنى حديث عبد الله بن بريدة سواء. إلا أنه جعله من مسند ابن عمر - لم يذكر عمر. رواه عن سليمان بن بريدة علقمة بن مربد وغيره، ورواه إسحاق بن سويد، وعلى بن زيد، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، مثله معناه، لم يذكر عمر.

(٥٨٥٤) الحجات ١٤.

(٥٨٥٥) الحجات ١٤.

(٥٨٥٦) التوبة ٩٩.

(٥٨٥٧) أخرجه البيهقى بالدلائل، عن عمر ٦٩/٧.

وقد روى المطالب بن زياد، عن منصور، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر مثله سواء - مسندا بتمامه - لم يذكر عمر. ورواه عبد الملك بن قدامه الجمحي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مثله.

وروى من حديث المغيرة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله. وقد ذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أن الإيمان والإسلام، معنيان بهذا الحديث وما كان مثله، وبحديث ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه «أن رسول الله ﷺ قسم قسمًا فأعطى قومًا، ومنع بعضهم، قال: فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلانًا وفلانًا، ومنعت فلانًا، والله إنني لا أراه مؤمنًا. فقال: لا تقل: مؤمنًا، ولكن قل: مسلمًا» (٥٨٥٨).

وروى هذا الحديث عن ابن شهاب جماعة، منهم: معمر، وابن أبي ذئب، وصالح بن كيسان، وابن أخي ابن شهاب، بألفاظ مختلفة ومعنى واحد، قال: وقال معمر: قال ابن شهاب: ﴿قَالَ الْأَعْرَابُ آمَنَّا، قُلْ لَمْ تَزِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ (٥٨٥٩). قال ابن شهاب: فيرى أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل، وهذا الذي قاله ابن شهاب أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل خلاف ما تقدم من الآثار المرفوعة في الإسلام، وما بنى عليه على ما مضى في هذا الباب؛ لأن هذا يدل على أن الإسلام العمل، والإيمان الكلمة. إلا أن في تلك الأحاديث كلها في الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، فعلى هذا خرج الكلام ابن شهاب - والله أعلم - على إيقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج، والمعنى في ذلك كله متقارب، إلا أن الذي عليه جماعة أهل الفقه والنظر، أن الإيمان والإسلام سواء، بدليل ما ذكرنا من كتاب الله عز وجل قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٥٨٦٠). وعلى القول بأن الإيمان هو الإسلام، جمهور أصحابنا وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قول داود وأصحابه، وأكثر أهل السنة والنظر، المتبعين للسلف والأثر.

وقد روى، عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين - رضى الله عنهم - أنه قال:

(٥٨٥٨) أخرجه النسائي كتاب الإيمان باب لا ٧/٨٤، عن سعد. وذكره بالدر المنثور ١٠٠/٦ وعزه السيوطي إلى ابن نافع وابن مردويه. وأخرجه مسلم ج١/١٣٢ بنحو كتاب الإيمان باب ٦٨، عن سعد. وأحمد ١/٧٦، عن سعد بن أبي وقاص. ذكره بمشكاة المصابيح برقم ٤٠٠٣٠ ج٢/١١٧٧، عن سعد بن أبي وقاص.

(٥٨٥٩) الحجرات ١٤.

(٥٨٦٠) الذاريات ٣٥.

هذا الإيمان ودور دارة، وهذا الإسلام ودور دارة خلف الدارة الأولى. قال: فإذا أذنبتنا، خرجنا من الدارة إلى الإسلام، وإذا أحسننا، رجعنا إلى الإيمان، فلا نخرج من الإسلام إلى الشرك. وقال بهذا: طوائف من عوام أهل الحديث، وهو قول الشيعة، والصحيح عندنا ما ذكرت لك، وهو كله متقارب المعنى متفق الأصل. وربما يختلفون فى التسمية والألقاب ولا يكفرون أحداً بذنوب، إلا أنهم اختلفوا فى تارك الصلاة وهو مقرر بها. فكفروه منهم من ذكرنا قوله فى باب زيد بن أسلم، عن بسر بن محجن وأبى الجمهور أن يكفروه إلا بالجد والإنكار، الذى هو ضد التصديق والإقرار. على ما ذكرنا هناك، والحمد لله.

فهذا ما بين أهل السنة والجماعة فى الإيمان، وأما المعتزلة فالإيمان عندهم جماع الطاعات. ومن قصر منها عن شىء، فهو فاسق، لا مؤمن ولا كافر. وسواهم المتحققون بالاعتزال أصحاب المنزلة بين المنزلتين. ومنهم من قال فى ذلك بقول الخوارج، المذنب كافر غير مؤمن. إلا أن الصفرية تجعله كالمشرك وتجعل دار المذنب المخالف لهم دار حرب. وأما الإباضية فتجعل كافر نعمة ولكنهم يخلدونه فى النار - إن لم يتب من الكبيرة، ولا يستحلون ماله كما يستحل الصفرية، ولهم ظواهر آيات يبرهنون بها قد فسرتها السنة، وقد مضى على ما فسرت السنة فى ذلك علماء الأمة.

روينا عن جابر بن عبد الله - صاحب رسول الله ﷺ أنه قيل له: أكنتم تعدون شيئاً من الذنوب كفراً أو شركاً أو نفاقاً؟ قال: معاذ الله. ولكننا نقول: مؤمنين مذنبين. ولولا أن كتابنا هذا كتاب شرح معانى السنن الثابتة فى الموطأ، لحددنا الرد عليهم هنا، وقد أكثر العلماء من الرد عليهم وكسر أقوالهم، وكذلك أكثر أهل الحديث من رواية الآثار فى الإيمان، ومدار الباب كله عند جميعهم على ما ذكرت لك: ﴿وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلنا وإليه أنبنا﴾ (٥٨٦١).

وأما الآيات التى نزع بها العلماء فى أن الإيمان يزيد وينقص. فمنها قول الله عز وجل: ﴿فأما الذين آمنوا، فزادتهم إيماناً، وهم يستبشرون﴾ (٥٨٦٢). وقوله: ﴿فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ (٥٨٦٣). وقوله: ﴿زادهم هدى وآتاهم تقواهم﴾ (٥٨٦٤). ﴿وزدناهم هدى﴾ (٥٨٦٥). ومثل هذا كثير. وعلى أن الإيمان

(٥٨٦١) هود ٨٨.

(٥٨٦٢) التوبة ١٢٤.

(٥٨٦٣) آل عمران ١٧٣.

(٥٨٦٤) محمد ١٧.

يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، جماعة أهل الآثار، والفقهاء أهل الفتوى بالأمصار.

وقد روى ابن القاسم عن مالك أن الإيمان يزيد، ووقف في نقصانه، وروى عنه عبدالرزاق، ومعمّر بن عيسى، وابن نافع، وابن وهب: أنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعلى هذا مذهب الجماعة من أهل الحديث، والحمد لله.

حدثنا أحمد بن فتح، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا عبيد ابن محمد الكشوري بصنعاء، حدثنا سلمة بن شبيب، قال: سمعت عبدالرزاق يقول: سمعت سفيان الثوري، ومعمّر وابن جريج، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. فقلنا لعبدالرزاق: فما تقول أنت؟ قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فإن لم أقل هذا، فقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين. قال أحمد بن خالد: وحدثنا عيسى بن محمد الكشوري، قال: حدثنا محمد بن يزيد، قال: سمعت عبدالرزاق - وسئل عن الإيمان فقال -: أدركت أصحابنا: سفيان الثوري، وابن جريج، وعبدالله بن عمر، ومالك بن أنس، ومعمّر بن راشد، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة، يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. فقال له بعض القوم: فما تقول أنت يا أبا بكر؟ قال: إن خالفتم، فقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين.

قال أحمد: وحدثنا عبيد بن محمد، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: كان معمّر، وابن جريج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس يكرهون أن يقولوا: أنا مستكمل الإيمان على إيمان جبريل وميكائيل.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبدالله بن جعفر بن الورد، حدثنا عبدوس بن ذي رقية، حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، قال: سمعت مالك بن أنس وسأله رجل عن الإيمان فقال: الإيمان قول وعمل.

حدثنا محمد بن عبد الملك، حدثنا عبدالله بن مسرور، حدثنا عيسى بن مسكين، حدثنا ابن سنجر، حدثنا الحميدى، قال: حدثنا يحيى بن سليم، قال: سألت عشرة من الفقهاء عن الإيمان، فقالوا: قول وعمل. سألت سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن جريج، وهشام بن حسان، ومحمد بن عمرو بن عثمان، وفصيل بن عياض، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن سالم الطائفي، والمثنى بن الصباح، ونافع بن عمر الجمحي، فكلهم قال لى: الإيمان قول وعمل.

قال الحميدى: وسمعت سفيان بن عيينة يقول: الإيمان يزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: لا تقل ينقص، فغضب، وقال: اسكت يا صبي، بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء. وقال سفيان بن عيينة: نحن نقول: الإيمان قول وعمل، والمرجئة تقول: الإيمان قول، وجعلوا ترك الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم، وليس كذلك أن ترك الفرائض من غير جهل ولا عذر كفر، وركوب المحارم عمدًا من غير استحلال معصية. وبيان ذلك، أمر آدم وإبليس، وذلك أن الله حرم على آدم الشجرة ونهاه عن الأكل منها، فأكل منها، فسماه عاصيًا، وأمر إبليس بالسجود، فأبى واستكبر فسمى كافرًا.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن عطاء بن السائب، قال: سأل هشام بن عبد الملك الزهرى، فقال: حدثنا بحديث النبى ﷺ: «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق».

قال الزهرى: أين يذهب بك يا أمير المؤمنين؟ كان هذا قبل الأمر والنهى. وفيما أجازنا عبد بن أحمد بن محمد الهروى وأذن لى فى روايته عنه، وكتبه إلى بخطه، قال: أخبرنا أحمد بن عبدان، قال: أخبرنا أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الدورقى، قال: حدثنا عبد الله بن موسى، قال: أخبرنا مبارك بن حسان، قال: قلت لعطاء بن أبى رباح إن فى المسجد عمر بن ذر، ومسلم التحات، وسالم الأفطس، قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون: من زنا وسرق وشرب الخمر وقذف المحصنات، وأكل الربا، وعمل بكل معصية، إنه مؤمن كإيمان البر التقى الذى لم يعص الله، فقال: أبلغهم ما حدثنى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل القاتل حين يقتل وهو مؤمن، ولا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يختلس خلصة يشتهر بها وهو مؤمن»^(٥٨٦٦). قال عطاء: يخلع منه الإيمان كما يخلع المرء سرباله، فإن رجع إلى الإيمان تائبًا، رجع إليه الإيمان - إن شاء الله.

قال: فذكرت ذلك لسالم الأفطس وأصحابه، فقالوا: وأين حديث أبى الدرداء: وإن زنى وإن سرق؟.

قال: فرجعت إلى عطاء فذكرت ذلك له، فقال: قل لهم: أو ليس قد قال الله:

﴿ومن يعمل سوءًا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورًا رحيمًا﴾ (٥٨٦٧).

فدخل فيه السارق وغيره، ثم نزلت الأحكام والحدود - بعد - فلزمته ولم يعذر في تركها، وقال رسول الله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له» (٥٨٦٨).

وقال: «الإيمان قيد الفتك، لا يفتك مؤمن» (٥٨٦٩).

قال أبو عمر: في الحياء أحاديث مرفوعة حسان، نذكر منها هاهنا ما حضرنا ذكره: حدثني أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا أبو نعيمة العدوي، عن حميد بن هلال، عن بشير بن كعب، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ - «الحياء كله خير» (٥٨٧٠).

قال بشير: فقلت إن منه ضعفًا، وإن منه عجزًا، فقال: أخبرتك عن رسول الله ﷺ، وتجيئني بالمعاريض، لا أحدثك بحديث ما عرفتكم. فقالوا: يا أبا مجيد، إنه طيب القراءة، وإنه وإنه... فلم يزالوا به، حتى سكن وحدث.

وحدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا خالد بن رباح، قال: «قال رسول الله ﷺ: الحياء خير كله. فقال له رجل: إنه يقال في الحكمة أن منه ضعفًا، فقال عمر: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن الصحف» (٥٨٧١).

(٥٨٦٧) النساء ١١٠.

(٥٨٦٨) أخرجه أحمد ١٣٥/٣، عن أنس بن مالك. وابن أبي شيبة ١١/١١، عن أنس بن مالك. والطبراني الكبير ٢٣٠/٨ بنحوه، عن أبي أمامة. والبقوى بشرح السنة ٧٥/١ بلفظه، عن أنس بن مالك. وابن حبان ٢٠٨/١ أنس بن مالك. وذكره بالكنز برقم ٥٥٠٠٢ وعزاه للبيهقي في الشعب، عن ثوبان.

(٥٨٦٩) أخرجه أبو داود برقم ٢٧٦٩ ج ٨٨/٣ كتاب الجهاد باب العذر يأتي على غرة ويتشبه بهم، عن أبي هريرة. وأحمد ١٦٧/١، عن الزبير بن العوام. والحاكم ٣٥٢/٤، عن أبي هريرة. والطبراني الكبير ٣١٩/١٩، عن معاوية. والبقوى بشرح السنة ٤٥/١١، عن أبي هريرة. والبخاري في تاريخه ٤٠٣/١، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٤٠٥ وعزاه السيوطي إلى البخاري في تاريخه. وأبو داود والحاكم المستدرک، عن أبي هريرة.

(٥٨٧٠) أخرجه مسلم كتاب الإيمان برقم ٦١ ج ٦٤/١، عن عمران بن حصين. وأبو داود كتاب الأدب باب ٧ برقم ٤٧٩٦ ج ٢٥٣/٤، عن عمران بن حصين. وأحمد ٤٢٦/٤، عن عمران بن حصين.

(٥٨٧١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان ٦١ ج ٦٤/١، عن عمران بن حصين. وأبو داود برقم ٤٧٩٦ =

وحدثنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا عبد الله بن مسرور، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر، قال: حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان».

وحدثنا محمد، حدثنا عبد الله، حدثنا عيسى، حدثنا ابن سنجر، حدثنا الحجاج، حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء من الإيمان».

أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، حدثنا أحمد بن زكرياء بن يحيى بن يعقوب المقدسي، حدثنا محمد بن حماد الطهراني، أخبرنا عبدالرزاق، عن معمر، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما كان الحياء في شيء قط إلا زانه، وما كان الفحش في شيء قط إلا شانه» (٥٨٧٢).

وروى وكيع، عن مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن لكل دين خلقاً، وخلق هذا الدين الحياء». لم يروه عن مالك بهذا الإسناد إلا وكيع، وسنذكره في باب من هذا الكتاب، إن شاء الله.

حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا علي بن الحسن الصفار، حدثنا وكيع.

وقال أبو سعيد الخدري: «كان رسول الله ﷺ أشد حياء من عذراء في خدرها» (٥٨٧٣).



=ج٤/٢٥٣، عن عمران كتاب الأدب. والعقيلي بالضعفاء ٢/٢٠١، عن عمران بن حصين. وابن أبي شيبة ٨/٣٣٥، عن عمران بن حصين. والبخاري بتاريخه ٣/٣٠، عن عمران بن حصين. وأبو نعيم بالحليلة ٢/٢٥١، عن عمران بن حصين وذكره بالكنز العمال برقم ٥٧٦٢ وعزه السيوطي لأبي داود ومسلم، عن عمران بن حصين. (٥٨٧٢) أخرجه الترمذي برقم ١٩٧٤ ج٤/٣٤٩ كتاب البر عن مالك. وابن ماجه برقم ٤١٨٥ ج٢/٤٠٠ كتاب الزهد باب ١٧، عن أنس بن مالك. وذكره بالترغيب ٣/٣٩٩ وعزه المنذر إلى ابن ماجه والترمذي، عن أنس بن مالك.

(٥٨٧٣) أخرجه البخاري ج٥/٣١ كتاب المناقب باب صفة النبي، عن أبي سعيد الخدري. ومسلم كتاب الفضائل برقم ٦٧ ج٤/١٨٠٩، عن أبي سعيد الخدري. وأحمد ٣/٧١، عن أبي سعيد الخدري. والبيهقي بالكبرى ١٠/١٩٢، عن أبي سعيد الخدري بالدلائل ١/٣١٦. والطبراني الكبير ١٨/٢٠٦، عن عمران بن حصين. وابن أبي شيبة ٨/٣٣٦، عن أبي سعيد الخدري.

٣- باب الغضب

٦٩٧- حديث سابع لابن شهاب عن حميد - مرسل:

مالك عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله ﷺ علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر على فأنسى». فقال رسول الله ﷺ: «لا تغضب»^(٥٨٧٤). هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك في الموطأ مرسلًا، وهو الصحيح فيه عن مالك. وقد رواه ابن سيرة المدني عن مطرف، عن مالك، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. ورواه إسحاق بن بشير الكاهلي عن مالك، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبيه وكلاهما خطأ. والصواب فيه عن مالك مرسل، كما في الموطأ، ورواه ابن عينة عن ابن شهاب، عن حميد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مثله فوصله. وقد روى هذا الحديث من غير طريق مالك ومن غير طريق ابن شهاب مستندًا من وجوه ثابتة عن أبي هريرة من حديث أبي صالح عن أبي هريرة. ومعنى هذا الحديث عندى والله أعلم: أنه أراد علمني ما ينفعني بكلمات قليلة، لئلا أنسى إن أكثرت على، فأجابه بلفظ يسير، جامع لمعان كثيرة خطيرة، ولو أراد علمني كلمات من الذكر، ما أجابه بمثل ذلك الجواب، وإنما أراد علمني بكلمات يسيرة، والله أعلم.

ومن طرق هذا الحديث متصلًا ما حدثني به خلف بن القاسم الحافظ، قال: حدثنا أبو محمد شعبة بن أحمد بن جعفر الظهري، قال: حدثنا عبد الله بن سعيد بن الحكم بن أبي مريم، قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة، قال: حدثنا صدقة بن عبد الله، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن عمه أنه قال: يا رسول الله ﷺ قل لى قولاً ينفعنى الله به وأقلل، لعلى أعقله. قال: «لا تغضب». فأعاد عليه مرارًا كلها يرجع إليه رسول الله ﷺ «لا تغضب». ورواه حماد بن سلمة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف، عن عمه أنه قال: يا رسول الله قل لى فى الإسلام قولاً وأقلل لعلى أعقله. قال: «لا تغضب». حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال:

(٥٨٧٤) أخرجه البخارى ٥٣/٨ كتاب الأدب باب الحذر من الغضب، عن أبى هريرة. وأحمد ١٧٥/٢، عن ابن عمرو. والبيهقى ١٠/١٠٥، عن أبى هريرة. والحاكم ٣/٦١٥، عن جارية بن قدامة. وابن أبى شبة ٨/٣٤٥، عن جارية بن قدامة. وابن حبان ٧/٤٧٩، عن جارية بن قدامة. والطبرانى الكبير ٢/٢٩٣، عن جارية بن قدامة. والبخارى بتاريخه بنحوه ٥/٢٦٧، عن ابن عمرو. والخلية ٨/٣٦٨، عن أنس بن مالك. وتاريخ بغداد ٣/١٠٨، عن جارية بن قدامة. وتاريخ أصبهان ١/٣٤٠، عن أبى هريرة.

حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، فذكره سواء. ورواه ابن نمير عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن عمه جارية بن قدامة أنه سأل رسول الله ﷺ قل لي: ثم ذكر مثله، إلا أنه قال: فأعاد عليه، فقال: «لا تغضب». فأعاد عليه مراراً كل ذلك يقول: «لا تغضب». وذكره ابن أبي شيبة عن ابن نمير. ورواه يحيى القطان عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف ابن قيس، عن حارثة بن قدامة مثل لفظ حديث حماد بن سلمة حرفاً بحرف. ورواه وهب عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف بن قيس، عن بعض عمومته قال: قلت: يا رسول الله، مثله سواء. ورواه الليث بن سعد والمفضل بن فضالة، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن الأنف بن قيس أن ابن عم له قال: يا رسول الله. فذكر الحديث مثله سواء بمعناه، هكذا قال الليث والمفضل، عن ابن عم له.

وقال من ذكرنا من الحفاظ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الأحنف، عن عمه، وبعضهم سماه كما تراه جارية بن قدامة. وهو جارية بن قدامة بن ملك بن زهير تميمي سعدى، له صحبة صحيحة ورواية وقد ذكرناه في كتابنا في الصحابة. والأحنف بن قيس قيل: اسمه الضحاك بن قيس وقيل: صخر بن قيس بن معاوية بن حصين بن حفص ابن عبيد تميمي سعدى أيضاً من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم. وممكن أن يكون ابن عمه في نسبه، وعمه أخو أبيه لأمه والله أعلم. وروى ابن أبي الزناد هذا الحديث عن أبيه، عن عروة بن الزبير بإسناده المتقدم كما قال حماد بن سلمة ومن تابعه عن هشام ابن عروة.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، قال: حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن الأحنف بن قيس، عن جارية بن قدامة عن النبي ﷺ مثله. وروى هذا الحديث أيضاً من حديث أبي سعيد وأبي هريرة. حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا محمد بن زكريا المقدسي ببیت المقدس، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا أبو إسماعيل المؤدب، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رجلاً قال: يا رسول الله، أوصني بعمل أعمله. قال: «لا تغضب». وحدثناه خلف بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن المنهال أخو حجاج بن منهال، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رجل يا رسول الله، دلني على عمل أعمله، وأقلل لعلني

أحفظه، قال: «لا تغضب» قال مضر: سمعت يحيى بن معين يقول: الحديث حديث عبد الواحد بن زياد. والقول قوله.

قال أبو عمر: الحديث عند غير ابن معين، على ما رواه أبو إسماعيل المؤدب عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة لا عن أبي سعيد، وقد تابعه على ذلك الحسين ابن واقد، عن الأعمش. وكذلك رواه أبو حصين عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

ذكره البزار عن ابن شويه، عن علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن رافع. وذكره أيضاً، عن إسماعيل بن حفص، عن إسماعيل بن عياش، عن أبي حصين، وحدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد الخداد، قال: حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الخالق، قال: حدثنا علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن واقد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: دلني يا رسول الله، على عمل إذا عملته دخلت الجنة. قال: «لا تغضب».

قال أبو عمر: هذا من الكلام القليل الألفاظ الجامع للمعاني الكثيرة، والفوائد الجليلة ومن كظم غيظه ورد غضبه، أخزى شيطانه، وسلمت مروءته ودينه، ولقد أحسن القائل:

لا يعرف الحلم إلا ساعة الغضب

وقال علي بن ثابت:

العقل آفته الإعجاب والغضب والمال آفته التبذير والنهب
وقال أبو العتاهية:

ولم أر في الأعداء حين خيرتهم عدوا لعقل المرء أعدى من الغضب
وكل هؤلاء إنما حاولوا ودندنوا حول معنى هذا الحديث. وكان رسول الله ﷺ قد أوتي جوامع الكلم ﷺ. حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا علي بن محمد، حدثنا أحمد بن داود، حدثنا سحنون بن سعيد، حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني عمرو ابن الحارث، عن دراج، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: أنه قال: «سألت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، ما يبعدني من غضب الله؟ قال: «لا تغضب» (٥٨٧٥). حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أبي، قال:

حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقي بن مخلد، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا خالد، قال: حدثنا ضرار بن مرة أبو سنان، عن عبد الله ابن الهذيل قال: لما رأى يحيى أن عيسى مفارقة قال له: أوصنى، قال: لا تغضب. قال: لا أستطيع. قال: لا تقنى مالا. قال: عسى.

٦٩٨ - حديث ثالث لابن شهاب عن سعيد بن المسيب - متصل:

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب» (٥٨٧٦).

هكذا هو فى الموطأ عند جماعة رواه - فيما علمت - ورواه شيخ يسمى حاتم بن منصور، عن مطرف، عن مالك، عن الزهرى، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. فأخطأ فيه على مالك، وإنما رواية مالك فيه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. وكذلك رواه أبو أويس، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهرى، عن سعيد، عن أبي هريرة، وخالفهم يونس، وعقيل، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، والزيدي، فرووه عن الزهرى، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

وحدثنا محمد بن خليفة، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد ابن الحسين الكرخى، قال: حدثنا إسحاق بن موسى، قال: حدثنا معن بن عيسى، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب».

وفى هذا الحديث من الفقه فضل الحلم. وفيه دليل على أن الحلم كتمان الغيظ، وأن العاقل من ملك نفسه عند الغضب؛ لأن العقل فى اللغة ضبط الشئ وحبسه، منه قيل: عقال الناقة. ومعناه فى الشريعة: ملك النفس وصرفها عن شهواتها المردية لها، وحبسها عما حرم الله عليها. والله أعلم. وقد جعل رسول الله ﷺ، للذى يملك نفسه ويغلبها من القوة ما ليس للذى يغلب غيره.

(٥٨٧٦) أخرجه البخارى ج٨/٥٢ كتاب الأدب باب الحذر من الغضب إلخ، عن أبي هريرة. ومسلم كتاب البر والصلة برقم ١٠٧ باب ٣٠ ج٤/٢٠١٤، عن أبي هريرة. وأحمد ٢٣٦/٢، عن أبي هريرة. والبيهقى بالكبرى ٢٣٥/١٠ كتاب الشهادات باب شهادة أهل العصية، عن أبي هريرة. والطحاوى بالمشكل ٢٥٤/٢، عن أبي هريرة. وعبد الرزاق برقم ٢٠٢٨٧، عن أبي هريرة. والبخارى بالأدب الفرد ١٣١٧ باب الغضب ٦٤٠ ص ٧٢٦، عن أبي هريرة. والبلغوى بشرح السنة ١٣/١٥٩، عن أبي هريرة. والسهمى بتلخيص جرحان، عن عمران بن حصين ٤٥١، عن أبي هريرة.

وفى هذا دليل على أن مجاهدة النفس أصعب مرأماً، وأفضل من مجاهدة العدو، والله أعلم. وأما قوله: الصرعة فإنه يعنى الكثير القوة، الذى يصرع كل من صارعه ومثله من قول العرب هذا رجل نومة، يعنى كثير النوم، وحفظة، يعنى كثير الحفظ. وقال ابن حبيب: الصرعة تثقيل الكلمة بالحركات، معناه الذى يصرع الناس. قال: والصرعة بالتخفيف «الرجل الضعيف النحيف» الذى يصرعه الناس حتى لا يكاد يثبت، وكذلك الضحكة بالثقل، الذى يضحك بالناس، والضحكة بالتخفيف الذى يضحك منه الناس، وبالله التوفيق.

* * *

٤- باب المهاجرة

٦٩٩- حديث ثالث لابن شهاب، عن عطاء بن يزيد:

مالك، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثى، عن أبى أيوب الأنصارى، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام» (٥٨٧٧).

أما قوله: فيعرض هذا ويعرض هذا، فمعناه يدير هذا عن هذا بوجهه، وذلك عنه أيضاً كذلك، ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن التدابر والإعراض.

قال الشاعر:

إذا أبصرتنى أعرضت عني كأن الشمس من قبلى تدور
وقد مضى القول فى معنى هذا الحديث من باب ابن شهاب عن أنس.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال:

(٥٨٧٧) أخرجه البخارى ج٨/٩٥ كتاب الاستئذان باب (السلام للمعرفة إلخ)، عن أبى أيوب. ومسلم ج٤/١٩٨٤ كتاب البر والصلة باب ٨ رقم ٢٥، عن ابن أيوب الأنصارى. وأبو داود برقم ٤٩١١ ج٤/٢٨٠ كتاب الأدب باب فيمن يهجر أخاه المسلم، عن أبى أيوب. والترمذى برقم ١٩٣٢ ج٤/٣٢٧ كتاب البر والصلة باب ما جاء فى كراهية الهجر للمسلم، عن أبى أيوب الأنصارى. وابن ماجه برقم ٤٦ ج١/١٨ فى المقدمة باب ٧، عن ابن مسعود. وعبدالرزاق بالمصنف برقم ٢٠٢٢٣، عن أبى أيوب الأنصارى. وأحمد ١٧٦/١ بنحوه، عن سعد بن أبى وقاص. والبيهقى بالكبرى ٣٠٣/٧ بنحوه، عن أنس كتاب القسم والنشور باب لا يجاوز بها فى هجرة الكلام ثلاث. والطبرانى الكبير ١٧٣/٤، عن أبى أيوب.

حدثنا محمد بن يحيى الذهلي، قال: حدثنا أبو عاصم، عن أبي خالد وهب بن أبي سفيان الحمصي، عن أبي أمامة الباهلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أولى الناس بالله - عز وجل - من بدأهم بالسلام» (٥٨٧٨).

قال أبو داود: وحدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، وأحمد بن سعيد السرخسي، أن أبا عامر أخبرهم، قال: حدثنا محمد بن هلال، قال: حدثني أبي، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لمؤمن أن يهجر مؤمناً فوق ثلاث، فإن مرت به ثلاث فليقيه فليسلم عليه، فإن رد عليه السلام، فقد اشتركا في الأجر، وإن لم يرد عليه، فقد باء بالإثم» (٥٨٧٩). زاد أحمد: وخرج المسلم من الهجرة.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن مضر، عن عبيد الله بن زجر، عن علي ابن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «من بدأ بالسلام فهو أولى بالله ورسوله» (٥٨٨٠).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة، قال: حدثنا إسماعيل بن عيسى بن سليم البصري.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو قلابة، قال: حدثنا عمر بن عامر أبو حفص - واللفظ لحديثه، قال: حدثنا عبيد الله بن الحسن القاضي - بالبصرة - قال: حدثنا الجريري، عن أبي عثمان النهدي، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ «إذا التقى المسلمان فسلم أحدهما على صاحبه، كان أحبهما إلى الله، أحسنهما بشراً لصاحبه، فإذا تصافحا، أنزل الله عليهما مائة رحمة، منها تسعون للذي بدأ بالمصافحة، وعشر لصاحبه» (٥٨٨١).

(٥٨٧٨) أخرجه أبو داود برقم ٥١٩٧ ج٤/٥٢٣ كتاب الأدب باب في فضل من بدأ بالسلام، عن أبي أمامة.

(٥٨٧٩) أخرجه أبو داود برقم ٤٩١٢ ج٤/٢٨٠ كتاب الأدب باب فيمن يهجر أخاه المسلم، عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٦٣/١٠ كتاب الإيمان باب من خلف لا يكلم رجلاً... إلخ، عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٢٤٧٩٠ وعزاه السيوطي لأبي داود، عن أبي هريرة. (٥٨٨٠) أخرجه أحمد/٢٥٤، عن أبي أمامة. والطبراني الكبير ٢١٠/٨، عن أبي أمامة. وذكره بالكنز برقم ٢٥٢٦٠ وعزاه السيوطي لأحمد، عن أبي أمامة.

(٥٨٨١) ذكره بالكنز برقم ٢٥٢٤٥ وعزاه السيوطي للحكيم وأبي الشيخ، عن عمر. وذكره الزبيدي بالإتحاف ٢٨٠/٦ وعزاه للبخاري والبيهقي في الشعب والترمذي في النوادر وأبو الشيخ في الثواب، عن عمر بن الخطاب.

وقد ذكرنا المصافحة وفضلها في باب محمد بن المنكدر من كتابنا هذا، والحمد لله.

وقد روى عن النبي ﷺ في الحجر آثار شداد فيها تغليظ، منها: حديث أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من هجر فوق ثلاث، دخل النار»^(٥٨٨٢). ومنها: حديث أبي خراش السلمي، عن النبي ﷺ أنه قال: «من هجر أخاه سنة، فهو كسفك دمه»^(٥٨٨٣). وحسبك بحديث أبي صالح، عن أبي هريرة، أنه «يغفر في كل خميس واثنين، لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً، إلا من كان بينه وبين أخيه شحناء، فيقول: أنظروا هذين حتى يصطلحا»^(٥٨٨٤).

وهذه الآثار كلها قد وردت في التحاب والمواخاة، والتآلف، والعفو والتجاوز، وبهذا بعث ﷺ، وفقنا الله لما يحب ويرضى برحمته ولطف صنعه.

٧٠٠ - محمد بن شهاب الزهري:

وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى. هكذا نسبه مصعب الزبيري وغيره، ليس في ذلك اختلاف. قال مصعب: وأمه من بني الدئل بن عبد مناة بن كنانة.

قال أبو عمر: كنيته أبو بكر، وكان من علماء التابعين وفقهائهم، مقدم في الحفظ والإتقان، والرواية والاتساع، إمام جليل من أئمة الدين. أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم، منهم: أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وعبد الرحمن بن أزهر الزهري، وسنين أبو جميلة السلمي؛ ومنهم: عبد الله بن عمر فيما ذكره معمر عن ابن شهاب،

(٥٨٨٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٢/٨، عن فضالة بن عبيد. والطبراني الكبير ٣١٥/٨، عن فضالة ابن عبيد. وذكره الهيثمي بالجمع ٦٧/٨ وعزاه للطبراني، عن فضالة. وذكره بالكثير برقم ٢٤٨٦٨ وعزاه السيوطي للطبراني، عن فضالة بن عبيد.

(٥٨٨٣) أخرجه أبو داود برقم ٤٩١٥ جـ ٢٨١/٤ كتاب الأدب باب (فيمن يهجر.. إلخ)، عن أبي خراش السلمي. وأحمد ٢٢٠/٤ عن أبي خراش السلمي. والحاكم بالمستدرک ١٦٣/٤ كتاب البر والصلة باب (لا تصل الحجر.. إلخ)، عن أبي خراش السلمي. وذكره الترمذي في مشكاة المصابيح برقم ٥٠٣٦ وعزاه لأبي داود، عن أبي خراش السلمي.

(٥٨٨٤) أخرجه مسلم جـ ١٩٨٧/٤ كتاب البر والصلة رقم ٣٥ باب النهي عن الشحناء والتهاجر، عن أبي هريرة. والترمذي برقم ٢٠٢٣ بنحوه جـ ٣٧٣/٤ كتاب البر والصلة باب ما جاء في التهاجرين، عن أبي هريرة. والبعث بشرح السنة بنحوه ١٠٢/١٣، عن أبي هريرة. وذكره الترمذي في المشكاة برقم ٥٠٢٩ وعزاه لمسلم، عن أبي هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٢٢٦، عن أبي هريرة.

أنه سمع منه حديثه في الحج مع الحجاج. وقيل: إنه سمع منه حديثين، وقيل: ثلاثة، وقد ذكرنا من صحيح ذلك ومن نفاه في باب ابن شهاب عن سالم من هذا الكتاب. وسمع ابن شهاب من جماعة أدركوا النبي ﷺ وهم صغار، مثل محمود بن ربيع، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وأبى الطفيل، والسائب بن يزيد، ونظرائهم. وقد روى عن عمرو بن دينار، أنه ذكر عنده الزهري فقال: وأي شيء عنده؟ أنا لقيت جابراً ولم يلقه، ولقيت ابن عمر ولم يلقه، ولقيت ابن عباس ولم يلقه. فقدم الزهري مكة فقبل لعمرو: قد جاء الزهري، فقال: احملوني إليه، وكان قد أقعد، فحمل إليه، فلم يأت أصحابه إلا بعد هوى من الليل، فقبل له: كيف رأيت؟ فقال: والله ما رأيت مثل هذا القرشي قط.

أخبرنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن يونس، قال: حدثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، قال: قلت لابن شهاب: يا أبا بكر في حديث ذكره.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: جالست جابر بن عبد الله، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، فلم أر أحداً أنسق للحديث من الزهري.

حدثني خلف بن القاسم بن سهل الحافظ، قال: حدثنا أبو الميمون عبدالرحمن بن عمر البجلي بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي، قال: حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، قال: حدثنا أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، قال: ما داهن ابن شهاب ملكاً من الملوك قط إذ دخل عليه، ولا أدركت خلافة هشام أحداً من التابعين أفاقه منه.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا هشام بن خالد، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، قال: سمعت مكحولاً يقول: ابن شهاب أعلم الناس. قال الوليد: وسمعت سعيد بن عبدالعزيز يقول: ما ابن شهاب إلا بحر.

وحدثني خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا سليمان بن عبدالرحمن، قال: حدثنا ابن عياش، عن أبي بكر بن أبي مريم، قال: قلت لمكحول: من أعلم الناس؟ قال: ابن شهاب، قلت: ثم من؟ قال: ابن شهاب.

أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير،

قال: حدثنا ابن البرقي، قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة، قال: سمعت سعيد بن عبدالعزيز يقول عن مكحول قال: ما بقي على ظهرها أعلم بسنة ماضية من الزهري.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا ابن البرقي، قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة، قال: سمعت سعيد بن بشير يذكر عن قتادة، قال: ما بقي على ظهرها إلا اثنان: الزهري، وآخر؛ فظننا أنه يعني نفسه.

وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثت عن عبدالعزيز بن عبد الله الأويسى، قال: حدثني إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه قال: ما جمع أحد بعد رسول الله ﷺ، ما جمع الزهري.

وذكر الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع، قال: حدثني إبراهيم بن سعد، عن أبيه، قال: ما وعى أحد من العلم بعد رسول الله ﷺ، ما وعى ابن شهاب.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو مسلم، قال: حدثنا سفيان، قال: قال الهذلي: جالست الحسن، وابن سيرين، فما رأيت مثله يعني الزهري.

قال سفيان: كانوا يقولون ما بقي من الناس أحد أعلم بالسنة منه.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثني معن بن الوليد، قال: حدثنا جنادة بن محمد المري، قال: حدثنا مخلد بن حسين، عن الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب المحاربي، قال: قال لي عمر بن عبدالعزيز: ما أتاك به الزهري بسنده، فاشدد به يدك.

وأخبرنا عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن يحيى القلزمي، قال: حدثنا حاتم بن سهل، قال: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: حدثنا ابن مهدي، قال: حدثنا وهيب، قال: سمعت أيوب يقول: ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري، فقل له: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أعلم من الزهري.

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن وهيب، قال: سمعت أيوب يقول: ما رأيت أحدًا أعلم من الزهري. فقال له صخر بن جويرية: ولا الحسن، فقال: ما رأيت أعلم من الزهري.

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبدالرحمن بن عمر، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثني أحمد، قال: حدثنا مروان بن محمد، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: أخذت بلجام بغلة الزهرى، فسألته أن يعيد على حديثي؟ فقال: ما استعدت حديثاً قط.

حدثنا عبداً لله، حدثنا أحمد، حدثنا محمد، حدثنا الزبير بن أبى بكر، حدثنا إسماعيل ابن أبى أويس، حدثنا مالك، قال: حدثنا ابن شهاب أربعين حديثاً، فتوهمت فى حديث منها فانتظرتة حتى خرج، ثم سأله وأخذت بلجام بغلته عن الحديث الذى شككت فيه؟ فقال: أو لم أحدثكه؟ قلت: بلى ولكنى توهمت فيه، فقال: لقد فسدت الرواية، نحل للجام البغلة. فخليته ومضى.

أخبرنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذى، حدثنا أبو صالح، عن الليث بن سعد، قال: ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علماً، ولو سمعت ابن شهاب يحدث بالترغيب، لقلت: ما يحسن إلا هذا، وإن حدث عن الأنبياء وأهل الكتاب، قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب، قلت لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة، كان حديثه.

وذكر الحلوانى، قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، قال: قلت لعراك بن مالك: من أفضه أهل المدينة؟ فقال أما أعلمهم بقضايا رسول الله ﷺ، وأبى بكر وعمر وعثمان، وأفقههم فقهاً، وأعلمهم بما مضى من أمر الناس - فسعيد بن المسيب، وأما أغزرهم حديثاً، فعروة بن الزبير. ولا تشاء أن تفجر من عبيداً لله بن عبداً لله بجرأ، إلا فجرته. قال عراك: وأعلمهم عندى ابن شهاب؛ لأنه جمع علمهم جميعاً إلى علمه.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا أحمد بن خالد، حدثنا مروان، حدثنا أبو حاتم، حدثنا الأصمعى، حدثنا عبدالعزيز بن أبى سلمة الماجشون، قال: سمعت ابن شهاب يقول: ما كتبت شيئاً قط، ولقد وليت الصدقة، فأتيت سالم بن عبداً لله، فأخرج إلى كتاب الصدقة، فقرأه على فحفظته، وأتيت إلى أبى بكر بن حزم فقرأ على كتاب العقول فحفظته.

أخبرنا عبداً لله بن محمد بن يوسف، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا الزبير بن أبى بكر، قال: حدثني إبراهيم بن المنذر، عن عبدالعزيز بن عمران، أن عبدالملك كتب إلى أهل المدينة يعاتبهم، فوصل كتابه فى طومار، فقرئ الكتاب على الناس على المنبر، فلما فرغوا وافترق الناس، اجتمع إلى

سعيد بن المسيب جلساؤه، فقال لهم سعيد: ما كان في كتابكم؟ فإننا نود أن نعرف ما فيه، فجعل الرجل منهم يقول فيه كذا وكذا، والآخر يقول: فيه كذا وكذا أيضًا. فلم يشتف سعيد فيما سأل عنه، فقال: لابن شهاب فقال: أحب يا أبا محمد أن تسمع كل ما فيه كاملاً؟ قال: نعم، قال: فأمسك فهذه - والله - هذا، كأنما هو في يده، فقرأه حتى أتى على آخره. قال: وقال ابن شهاب: ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته.

أخبرنا سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا دحيم، حدثنا عبد الأعلى أبو مسهر، قال: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، قال: كان سليمان بن موسى يقول: إذا جاءنا العلم من الحجاز عن الزهري قبلناه، وإن جاءنا من العراق عن الحسن قبلناه، وإن جاءنا من الجزيرة عن ميمون بن مهران قبلناه، وإن جاءنا من الشام عن مكحول قبلناه. قال سعيد: كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في خلافة هشام.

حدثنا خلف بن أحمد، حدثنا أحمد بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن جعفر أبا القاسم القزويني يقول: سمعت طاهر بن خالد بن نزار يقول: سمعت أبي يقول: سمعت القاسم بن مبرور يقول: سمعت يونس بن يزيد يقول: كان ابن شهاب إذا دخل رمضان، فإنما هو تلاوة القرآن، وإطعام الطعام. وكان ابن شهاب أكرم الناس، وأخبره في الجود كثيرة جداً، نذكر منها لمحة دالة:

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل، حدثنا محمد بن الحسن، حدثنا الزبير بن أبي بكر القاضي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: ما رأيت أنص للحديث من ابن شهاب، ولا رأيت أجود منه، ما كانت الدنانير والدراهم عنده، إلا بمنزلة البعر.

قال الزبير: وحدثني عبد الرحمن بن عبد الله الزهري، عن عمه موسى بن عبدالعزيز، قال: كان ابن شهاب إذا أبى أحد من أصحاب الحديث أن يأكل طعامه، حلف ألا يحدته عشرة أيام.

وذكر ابن وهب عن مالك قال: قيل لابن شهاب: لو جلست إلى سارية تفتي الناس، قال: إنما يجلس هذا المجلس من زهد في الدنيا. وذكر الحلواني: حدثنا أبو صالح عن الليث، عن ابن شهاب أنه قال: ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته.

قال الحلواني: وحدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا طريف، قال: سمعت مالكا يقول: ما رأيت محدثاً فقيهاً إلا واحداً، قلت: من هو؟ قال: ابن شهاب.

وقال عبيدا لله بن سعيد أبو قدامة: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما أحد أعلم بحديث المدنيين من الزهرى، وبعد الزهرى يحيى بن أبى كثير، وليس مرسل أصح من مرسل الزهرى، لأنه حافظ. وقال ابن المبارك: حديث الزهرى عندنا كأخذ باليد. قال: ورأى الزهرى أحب إلى من حديث أبى حنيفة.

قال أبو عمر: أخبار الزهرى أكثر من أن تحوى فى كتاب، فضلاً عن أن تجمع فى باب، وإنما ذكرت منها هاهنا طرفاً دالاً على موضعه ومكانه من العلم، وإمامته وحفظه. وكان نقش خاتم الزهرى: محمد يسأل الله العافية. ومما ينشد لابن شهاب يخاطب أخاه عبدا لله:

أقول لعبدا لله يوم لقيته وقد شد أحلاس المطى مشرقاً

تتبع خبايا الأرض وادع ليكها لعلك يوماً أن تجاب فترزقا

وقد روى أنه قالها لعبدا لله بن عبد الملك بن مروان، وهى أبيات.

وولد - رحمه الله - سنة إحدى وخمسين، وقبل سنة ثمان وخمسين فى آخر خلافة معاوية، وهى السنة التى توفيت فيها عائشة أم المؤمنين، وأبو هريرة. ومات رضى الله عنه سنة أربع وعشرين ومائة، فى شهر رمضان ليلة سبع عشرة منه، وهو ابن ست وستين سنة، وذلك قبل موت هشام بعام. وقيل: إنه مات وهو ابن اثنتين وسبعين سنة. ودفن على قارعة الطريق ليدعى له. وكانت وفاته بضیعة له بناحية شغب وبداء؛ مرض هنالك وأوصى أن يدفن على قارعة الطريق، فدفن بموضع يقال: له أدامى، وهى خلف شغب وبداء، وهى أول عمل فلسطين، وآخر عمل الحجاز.

هذا كله قول الواقدى، ومصعب الزبيرى، والزبير بن بكار، والطبرى، وغيرهم. دخل كلام بعضهم فى بعض. والله المستعان. ولابن شهاب فى الموطأ رواية يحيى بن يحيى عن مالك، من حديث رسول الله ﷺ، مائة حديث، وأحد وثلاثون حديثاً؛ منها متصلة مسندة اثنان وتسعون حديثاً، وسائرهما منقطعة مرسلة؛ فأول المسند، ما رواه عن أنس بن مالك، وذلك خمسة أحاديث.

حديث أول لابن شهاب الزهرى عن أنس:

قد ذكرنا أنس بن مالك فى كتابنا فى الصحابة، بما يغنى عن ذكره هاهنا. مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال» (٥٨٨٥).

هكذا قال يحيى: يهاجر، وسائر الرواة للموطأ يقول: يهجر. واختصر هذا الحديث أبو نعيم الفضل بن دكين، فخالف في لفظه جماعة الرواة عن مالك، فقال فيه: حدثنا مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام، يلقاه هذا فيعرض عنه، وأيهما بدأ بالسلام، سبق إلى الجنة»^(٥٨٨٦).

حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذى، قال: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين - فذكره. وقد زاد سعيد بن أبي مريم في هذا الحديث عن مالك: ولا تنافسوا.

أخبرنا أحمد بن فتح، وعبدالرحمن بن يحيى، قالوا: حدثنا حمزة بن محمد الكنانى، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال». قال حمزة: لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث عن مالك: ولا تنافسوا. غير سعيد بن أبي مريم، وقد روى هذه اللفظة - ولا تنافسوا - عبدالرحمن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أنس.

وفى هذا الحديث من الفقه، أنه لا يحل التباغض؛ لأن التباغض مفسدة للدين، حالقة له، ولهذا أمر ﷺ بالتواد والتحاب، حتى قال: «تهادوا تحابوا»^(٥٨٨٧). وروى مالك عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: «ألا أخيركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: صلاح ذات البين، وإياكم والبغضة، فإنها هي الحالقة»^(٥٨٨٨). وكذلك لا يحل التدابر. والتدابر: الإعراض وترك الكلام والسلام، ونحو هذا. وإنما قيل للإعراض تدابر؛ لأن من أبغضته أعرضت عنه، ومن أعرضت عنه وليته دبرك، وكذلك يصنع هو بك؛ ومن أحببته، أقبلت عليه وواجهته، لتسره ويسرك.

=ومسلم ج ٤/١٩٨٣ كتاب البر والصلة باب ٧ برقم ٣٢، عن أنس. وأبو داود برقم ٤٩١٠ ج ٤/٢٨٠ كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم، عن أنس بن مالك. وأحمد ٥/١، عن أبي بكر. والبيهقى بالكبرى ١٠/٢٣٢ كتاب الشهادات باب شهادة أهل المعصية، عن أبي هريرة. والبغوى بشرح السنة ١٣/١٠٠، عن أنس بن مالك.

(٥٨٨٦) سبق برقم ٦١٣٢.

(٥٨٨٧) أخرجه البيهقى بالكبرى ١٦٩/٦ كتاب الهبات - باب التحريض على الهبة..(إلخ)، عن أبي هريرة. وذكره البيهقى بالجمع ٤/١٤٦ ولم يعزه لأحد، عن عائشة.

(٥٨٨٨) سبق برقم ٦٠٧٥.

فمعنى تدابروا وتقاطعوا وتباغضوا، معنى متداخل متقارب، كالمعنى الواحد فى الندب إلى التواخى والتحاب؛ فبذلك أمر رسول الله ﷺ فى معنى هذا الحديث وغيره، وأمر رسول الله ﷺ على الوجوب، حتى يأتى دليل يخرج به إلى معنى الندب. وهذا الحديث وإن كان ظاهره العموم، فهو - عندى - مخصوص بحديث كعب بن مالك، حيث أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يهجره ولا يكلموه هو وهلال بن أمية، ومرارة بن ريعة، لتخلفهم عن غزوة تبوك، حتى أنزل الله عز وجل توبتهم وعذرهم، فأمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يراجعهم الكلام. وفى حديث كعب هذا، دليل على أنه جائز أن يهجر المرء أخاه إذا بدت له منه بدعة أو فاحشة، يرجو أن يكون هجرانه تأديباً له، وزجراً عنها، والله أعلم.

وكذلك قوله أيضاً فى هذا الحديث: لا تحاسدوا. يقتضى النهى عن التحاسد وعن الحسد فى كل شىء على ظاهره وعمومه، إلا أنه أيضاً - عندى - مخصوص بقوله ﷺ: «لا حسد إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار»^(٥٨٨٩). هكذا رواه عبد الله بن عمر عن النبى ﷺ.

وروى ابن مسعود عن النبى ﷺ أنه قال: «لا حسد إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به ليلة، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها»^(٥٨٩٠). فكأنه ﷺ على ترتيب الأحاديث وتهذيبها قال: لا حسد، ولكن الحسد ينبغى أن يكون فى قيام الليل والنهار بالقرآن، وفى نفقة المال فى حقه، وتعليم العلم أهله، ولا هجرة إلا لمن ترجو تأديبه بها أو تخاف من شره فى بدعة أو غيرها، والله أعلم.

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن يحيى بن عمر الطائى، قال: حدثنا على بن حرب الطائى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة،

(٥٨٨٩) أخرجه البخارى ج ٢٧٥/٩ كتاب التوحيد - باب قول النبى ﷺ: رجل آتاه الله. عن ابن عمر. ومسلم ٥٥٨/١ كتاب صلاة المسافرين باب ٤٧ رقم ٢٦٦ الزهرى، عن سالم، عن أبيه. والترمذى برقم ١٩٣٦ ج ٣٣٠/٤ كتاب البر والصلة - باب ما جاء فى الحسد، عن الزهرى، عن أبيه. وابن ماجه برقم ٤٢٠٩ ج ١٤٠٨/٢ كتاب الزهد باب الحسد، عن سالم، عن أبيه. والبعقوى بشرح السنة ١١٥/١٣، عن سالم، عن أبيه. والتذهيب ٤٣٨/١ وعزاه لمسلم وغيره، عن عبد الله بن مسعود.

(٥٨٩٠) أخرجه أحمد ٩/٢ بنحوه، عن سالم، عن أبيه. وذكره الزبيدى بالإتحاف بنحوه ١١٦/١ وعزاه إلى البخارى ومسلم والنسائى فى الكبرى وابن ماجه.

عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين: رجلاً آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار» (٥٨٩١).

وقد روى هذا الحديث عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. ولكنه غريب للمالك، وهو لا يصلح له وهو صحيح من حديث الزهري، وروى يزيد بن الأحنس، وكانت له صحبة عن النبي ﷺ مثل حديث ابن عمر هذا سواء.

وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا أبو علي سعيد بن عثمان ابن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، قال: حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل، قال: حدثنا قيس عن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه علىهلكه في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها» (٥٨٩٢).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون عن شيبان وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد بن هشام زاد شيبان -: عن مولى الزبير، عن الزبير، قال: قال رسول الله ﷺ: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، حالقتا الدين، لا حالقتا الشعر» (٥٨٩٣). قال أبو معاوية - يعني شيبان في حديثه -: «والذي نفسى بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أنبئكم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» (٥٨٩٤).

(٥٨٩١) أخرجه أحمد ٩/٢، عن سالم، عن أبيه.

(٥٨٩٢) أخرجه البخاري ج ١٨٣/٩ كتاب الاعتصام إلخ باب اجتهد القضاة، عن ابن مسعود. ومسلم ٥٥٩/١ كتاب صلاة المسافرين باب ٤٧ رقم ٢٦٨، عن ابن مسعود. وابن ماجة برقم ٤٢٠٨ ج ١٤٠٧/٢ كتاب الزهد باب ٢٢، عن ابن مسعود. والبغوى بشرح السنة ٢٨٧/١٤، عن ابن مسعود. وأبو نعيم بالحلية ٣٦٣/٧، عن ابن مسعود.

(٥٨٩٣) أخرجه أحمد ١٦٥/١، عن الزبير بن العوام. والبيهقى بالكبرى ٢٣٢/١٠، عن الزبير بن العوام. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٤٣٨، عن يعيش بن الوليد مرفوعاً. والبغوى بشرح السنة ٢٥٩/١٢، عن يعيش بن الوليد مرفوعاً. وذكره الهيثمي بالجمع ٣٠/٨ وعزاه للبخاري عن الزبير بن العوام.

(٥٨٩٤) أخرجه مسلم ٧٤/١ كتاب الإيمان رقم ٩٤، عن الأعمش. والترمذي برقم ٢٦٨٨ =

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني يعيش بن الوليد، أن مولى الزبير بن العوام حدثه، أن رسول الله ﷺ قال: دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء - وذكر الحديث.

حدثني عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثني أحمد بن سليمان بن عمرو البغدادي بمصر، قال: حدثنا أبو عبد الله الحسن بن محمد بن عفير الأنصاري، قال: حدثنا أبو مسعود أحمد بن الفرات الأصبهاني، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أنس، قال: «كنا جلوساً عند النبي -ﷺ، فقال: يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة، قال: فطلع رجل من الأنصار وقد توضأ ولحيته تنطف ماء من وضوئه، وقد علق نعليه بيده الشمال فسلم. فلما كان الغد، قال النبي ﷺ مثل ذلك، فطلع ذلك الرجل على مثل حاله الأول، فلما كان اليوم الثالث، قال النبي ﷺ مثل مقالته الأولى، فطلع ذلك الرجل على مثل هيئته، فلما قام، تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص وقال: إنه لاحت أبي، وأقسمت ألا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن آوى عندك حتى تمضي الثلاث فعلت، فبات معه ثلاثاً، فلم يره يقوم من الليل شيئاً، غير أنه إذا تعار من الليل أو تقلب على فراشه، ذكر الله وكبر، حتى يقوم لصلاة الصبح؛ قال: فلما مضت الثلاث ليال، وكدت أحترق عمله، قلت: يا عبد الله، إنه لم يكن بيني وبين أبي هجرة ولا غضب، غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول - ثلاث مرات - يطلع عليكم رجل من أهل الجنة، فطلعت أنت ثلاث مرات، فأردت أن آوى إليك ليلاً، لأنظر عملك فأقتدي بك، فلم أرك تعمل كبير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ قال: ما هو إلا ما رأيت، غير أنني لم أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، ولا أحسده على خير أعطاه الله إياه، فقلت: هو الذي بلغ بك، وهو الذي لا نطق» (٥٨٩٥).

قال أبو عمر: قد ذم الله عز وجل قومًا على حسدهم آخرين آتاهم الله من فضله،

=جـ/٥٢ كتاب الاستئذان باب ١، عن أبي هريرة. وابن ماجة برقم ٨٦ جـ ١/٦٢ المقدمة - باب ٩، عن أبي هريرة. وأحمد ١/٦٨، عن الزبير بن العوام. وذكره الهيثمي بالجمع ٨/٣٠ وعزاه للطبراني، عن ابن مسعود.

(٥٨٩٥) أخرجه أحمد ٣/١٦٦، عن أنس بن مالك. والبيهقي بشرح السنة ١٣/١١٣، عن أنس بن مالك. وذكره بالكنز برقم ٣٧١١٢ وعزاه السيوطي لابن عدي وابن عساكر، عن ابن عمر.

٣٥٠ فتح المالك

فقال: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، ^(٥٨٩٦) وقال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، ^(٥٨٩٧) إلى قوله: ﴿وَاسْتَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أن أباه أخيره، قال: حدثنا عبد الله بن يونس، قال: حدثنا بقي بن مخلد، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا حفص ابن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: «لما رفع الله موسى نجيا، رأى رجلاً متعلقاً بالعرش، فقال: يارب من هذا؟ قال: هذا عبد من عبادي صالح، إن شئت أخبرتك بعمله، قال: يا رب أخبرني، قال: كان لا يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله» ^(٥٨٩٨). قال: وحدثنا أبو بكر، قال: حدثنا غندر، عن شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن، في قوله ﴿وَلَا يَجْدُونَ فِي صَدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أَوْتَوْا﴾ قال: الحسد ^(٥٨٩٩).

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الحسد يأكل الحسنات، كما تأكل النار الحطب» ^(٥٩٠٠).

وحدثنا سعيد وعبد الوارث، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن إبراهيم بن أبي أسيد، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات، كما تأكل النار الحطب». وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا أبو أحمد بن المفسر، قال: حدثنا محمد بن يزيد، عن عبد الصمد، قال: حدثنا موسى بن أيوب، قال: حدثنا مخلد بن الحسين، قال: حدثنا هشام، عن الحسن، قال:

(٥٨٩٦) النساء ٥٤.

(٥٨٩٧) النساء ٣٢.

(٥٨٩٨) أخرجه ابن أبي شيبة ٩٣/٩، عن عمرو بن ميمون.

(٥٨٩٩) أخرجه ابن أبي شيبة ٩٤/٩، عن الحسن. وذكره السيوطي بالدر المنثور ١٩٥/٦ وعزه لعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر، عن الحسن.

(٥٩٠٠) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب ٥١ بنحوه برقم ٤٩٠٣، عن أبي هريرة وابن أبي شيبة ٩٣/٩، عن أنس بن مالك. وذكره المنذرى بالترغيب والترهيب ٥٤٧/٣ وعزه المنذرى إلى البيهقي وابن ماجه وأبي داود، عن أبي هريرة. وذكره السيوطي بالدر المنثور ١٧٣/٢ وعزه السيوطي إلى أبي داود والبيهقي في الترغيب، عن أبي هريرة.

ليس أحد من ولد آدم، إلا وقد خلق معه الحسد، فمن لم يجاوز ذلك إلى البغى والظلم، لم يتبعه منه شيء. وروى عن النبي ﷺ بإسناد لا أحفظه - فى وقتى هذا - أنه قال: «إذا حسدتكم فلا تبغوا، وإذا ظننتم فلا تحققوا، وإذا تطيرتم فامضوا، وعلى الله فتوكلوا» (٥٩٠١).

وذكر عبدالرزاق عن معمر، عن إسماعيل بن أمية، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يسلم منهن أحد: الطيرة، والظن، والحسد، قيل: فما المخرج منهن يا رسول الله ﷺ؟ قال: إذا تطيرت فلا ترجع، وإذا ظننت فلا تحقق، وإذا حسدت فلا تبغ» (٥٩٠٢).

وذكر الحسن بن على الحلوانى، قال: حدثنا سليمان بن حرب، وعارم بن الفضل، قالا: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: كذب على الحسن ضربان من الناس: قوم رأيهم القدر، فيزيدون عليه لينفقوه فى الناس، وقوم فى صدورهم حسد وشنآن وبغض للحسن، فيقولون: أليس يقول كذا؟ أليس يقول كذا؟.

قال: وحدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هشام، قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: ما حسدت أحداً شيئاً قط: براً ولا فاجراً.

قال أبو عمر: تضمن حديث الزهرى، عن أنس فى هذا الباب، أنه لا يجوز أن يبغي المسلم أخاه المسلم، ولا يدبر عنه بوجهه إذا رآه، فإن ذللك من العداوة والبغضاء، ولا يقطعه بعد صحبته له فى غير جرم، أو فى جرم يحمد له العفو عنه؛ ولا يحسده على نعمة الله عنده حسداً يؤذيه به، ولا ينافسه فى دنياه، وحسبه أن يسأل الله من فضله. وهذا كله لا ينال شيء منه إلا بتوفيق الله تعالى. قيل للحسن البصرى: أيجسد المؤمن أخاه؟ فقال: لا أبأ لك، أنسيت أخوة يوسف؟ وأصل التحاب والتواد المذكور فى السنن، معناه: الحب فى الله وحده تبارك اسمه، فهكذا المحبة بين أهل الإيمان، فإذا كان هكذا، فهو من أوثق عرى الدين؛ وإن لم يكن، فلا تكن العداوة، ولا المنافسة، ولا الحسد؛ لأن ذلك كله منهى عنه. ولما كانت موالاة أولياء الله من أفضل أعمال البر، كانت معاداة أعدائه كذلك أيضاً؛ وسيأتى هذا المعنى فى باب أبى طوالة من هذا الكتاب، إن شاء الله.

(٥٩٠١) أخرجه ابن عدى بالكامل ج ٤/٣١٥، عن أبى هريرة. وذكره بالكنز برقم ٧٤٤١ وعزاه لابن عدى، عن أبى هريرة.

(٥٩٠٢) وأخرجه الطبرانى الكبير ٢٥٨/٣، عن حارثة بن النعمان. وذكره الزبيدى بالإتحاف ٥١/٨ وعزاه لابن أبى الدنيا، عن أبى هريرة. وذكره السيوطى بالدر المنثور ٩٢/٦ وعزاه للطبرانى، عن حارثة بن النعمان.

وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، إلا أن يكون يخاف من مكالته وصلته، ما يفسد عليه دينه، أو يولد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان ذلك، فقد رخص له في مجانبته وبعده، ورب صرم جميل، خير من مخالطة مؤذية. قال الشاعر:

إذا ما تقضى الود إلا تكاشرا فهجر جميل للفريقين صالح
واختلفوا في المتهاجرين يسلم أحدهما على صاحبه، أيخرجه ذلك من الهجرة أم لا؟
فروى ابن وهيب عن مالك أنه قال: إذا سلم عليه، فقد قطع الهجرة، وكأنه - والله أعلم - أخذ هذا من قوله ﷺ: «وخيرهما الذي يبدأ بالسلام»، أو من قول من قال يجزئ من الصرم بالسلام.

وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا سلم عليه، هل يجزيه ذلك من كلامه إياه؟ فقال: ينظر في ذلك إلى ما كان عليه قبل أن يهجره، فإن كان قد علم منه مكالته والإقبال عليه، فلا يخرجه من الهجرة إلا سلام ليس معه إعراض ولا إدبار. وقد روى هذا المعنى عن مالك: قيل لمالك: الرجل يهجر أخاه، ثم يبدو له فيسلم عليه من غير أن يكلمه؟ فقال: إن لم يكن مؤذياً له، لم يخرج من الشحناء حتى يكلمه، ويسقط ما كان من هجرانه إياه. وقد ذكرنا في باب ابن شهاب عن عطاء بن يزيد في كتابنا هذا، زيادة من الأثر المرفوع في معنى هذا الباب، وذكرنا في هذا الباب قوله: «ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم». وفي ذلك دليل على فضل السلام، لما فيه من رفع التباغض، وتورث الود، ولقد أحسن القائل:

قد يمكث الناس دهرًا ليس بينهم ود فيزرعه التسليم واللفظ
٧٠١ - حديث رابع لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث؛ ولا تحسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً».

قال أبو عمر: احتج قوم من الشافعية بهذا الحديث ومثله في إبطال الذرائع في البيوع، فقالوا: قال الله - عز وجل -: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث». وقال: «إن الله حرم من المؤمن دمه وعرضه وماله، وأن لا يظن به إلا الخير». وقال ﷺ: «إذا ظننتم فلا تحققوا»، قالوا: وأحكام الله - عز وجل - على الحقائق لا على الظنون، فأبطلوا القول بالذرائع

فى الأحكام من البىوع وغيرها: فقالوا: غير جائز أن يقال، إنما أردت بهذا البىع كذا، بخلاف ظاهره؛ وصار هذا كأنه كذا، ويدخله كذا، لما ينكر فاعله أنه أراد؛ وللقول عليهم موضع غير هذا من جهة النظر، روى أشهب، عن نافع بن عمر الجمحى، عن ابن أبى مليكة، أن عمر بن الخطاب قال: لا يحل لامرئ مسلم سمع من أخيه كلمة أن يظن بها سوءاً وهو يجد لها فى شىء من الخير مصدراً. حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أحمد بن صالح بن عمر، حدثنا أحمد بن جعفر بن محمد المنادى، أخبرنا ابن سيف، عن السرى بن يحيى، قال: حدثنا يعلى بن عبيد، قال: سمعت سفيان يقول: الظن ظنان: ظن فيه إثم، وظن ليس فيه إثم؛ فأما الظن الذى فيه إثم، فالذى يتكلم به؛ وأما الذى ليس فيه إثم، فالذى لا يتكلم به. ومن حجة من ذهب إلى القول بالذرائع - وهم أصحاب الرأى من الكوفيين، ومالك وأصحابه من المدنيين - من جهة الأثر: حديث عائشة فى قصة زيد بن أرقم، وهو حديث يدور على امرأة مجهولة، وليس عند أهل الحديث بحجة. وأما قوله فى هذا الحديث: «ولا تجسسوا، ولا تحسسوا». فهما لفظتان معناهما واحد وهو البحث والتطلب لمعايب الناس ومساوئهم، إذا غابت واستترت لم يحل لأحد أن يسأل عنها، ولا يكشف عن خبرها. قال ابن وهب: ومنه لا يلى أحدكم استماع ما يقول فيه أخوه. وأصل هذه اللفظة فى اللغة من قولك: حس الثوب أى أدركه بحسه، وجسه من المحسة والنجسة، وذلك حرام كالغيبة أو أشد من الغيبة؛ قال الله - عز وجل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾، فالقرآن والسنة واردةً جميعاً بأحكام هذا المعنى، وهو قد استسهل فى زماننا، فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما حل بنا.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا محمد بن المثني؛ وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد - يعنى ابن وهب - قال: «أتى ابن مسعود فقيل له: هذا فلان تقطر لحيته حمراً، فقال عبد الله: إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا شىء، نأخذ به».

وروى ابن أبى نجيح، عن مجاهد فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، قال: خذوا ما ظهر، ودعوا ما ستر الله.

وأما قوله: «ولا تنافسوا»، فالمراد به: التنافس فى الدنيا، ومعناه: طلب الظهور فيها على أصحابها، والتكبر عليهم، ومنافستهم فى رياستهم، والبلغى عليهم، وحسد هم

على ما آتاهم الله منها. وأما التنافس والحسد على الخير وطرق البر، فليس من هذا فى شيء؛ وكذلك من سأل عما غاب عنه من علم وخير، فليس تجسس؛ فقف على ما فسرت لك، وقد مضى فى باب ابن شهاب عن أنس من هذا الكتاب فى معنى التحاسد والتدابير والتباغض مافيه كفاية، فلا معنى لإعادة ذلك هاهنا. ومعنى قوله: «لاتدابروا ولا تباغضوا ولا تقاطعوا»، معنى متداخل كله متقارب، والقصد فيه إلى الندب على التحاب، ودفع ما نفى ذلك؛ لأنك إذا أحببت أحداً وأصفيته الود، لم تعرض عنه بوجهك، ولم توله دبرك؛ بل تقبل عليه وتواجهه، وتلقاه بالبشر؛ ومن أبغضته، وليته دبرك، وأعرضت عنه؛ وقد فسرنا هذه المعانى فى مواضع سلفت من كتابنا هذا، والحمد لله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عيسى بن محمد، وابن عوف - وهذا لفظه - قالوا: حدثنا الفريابي، عن سفيان، عن ثور، عن راشد بن سعد، عن معاوية، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنك إن اتبعت عورات الناس، أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم».

قال أبو الدرداء: كلمة سمعها معاوية عن رسول الله ﷺ نفعه الله بها.

قال أبو عمر: وروى هذا الحديث عبدالرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ مثله بمعناه.

حدثنا عبدالوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذى، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء، حدثنا عمرو الحارث، حدثني عبد الله بن سالم، عن الزبيدى، قال: حدثني يحيى بن جابر، أن عبدالرحمن بن جبير حدثه أن أباه حدثه أنه سمع معاوية بن أبى سفيان، قال: إني سمعت من رسول الله ﷺ كلاماً نفعنى الله به، سمعته يقول: «أعرضوا عن الناس، ألم تر أنك إذا اتبعت الريبة فى الناس أفسدتهم، أو كدت أن تفسدهم».

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا سعيد بن عمرو الحضرمى، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن جبير بن نفير، وكثير بن مرة، وعمر بن الأسود، عن المقدام بن معدى كرب، وأبى أمامة، عن النبي ﷺ قال: «إن الأمير إذا ابتغى الريبة فى الناس أفسدهم».

٧٠٢ - حديث ثالث لعطاء الخراساني:

مالك، عن عطاء بن عبد الله الخراساني، قال: قال رسول الله ﷺ: «تصافحوا يذهب الغل، وتهادوا تحابوا تذهب الشحناء». وهذا يتصل من وجوه شتى حسان كلها.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو طالب محمد بن زكرياء المقدسي، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن حماد، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا سليمان بن حيان، حدثنا الأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان، إلا غفر لهما قبل أن يفترقا».

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، وابن نمير، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره حرفاً بحرف.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا عامر بن محمد بن عبد الرحمن القرمطي، قال: حدثنا حميد بن مسعدة، حدثنا عمر ابن حمزة، حدثنا المنذر بن ثعلبة، عن أبي العلاء بن الشخير، عن البراء بن عازب، قال: «لقيت رسول الله ﷺ فأخذ بيدي، فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأحسب أن المصافحة للأعاجم، فقال: نحن أحق بالمصافحة منهم، ما من مسلمين يلتقيان فيأخذ أحدهما بيد صاحبه مودة بينهما ونصيحة، إلا ألقى ذنوبهما بينهما».

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، قال: حدثنا إسماعيل بن عيسى بن سليم البصري.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو قلابة، حدثنا عمر بن عامر أبو حفص، قالوا: حدثنا عبيد الله بن الحسن القاضي بالبصرة، قال: حدثنا سعيد الجريري، عن أبي عثمان النهدي، قال إسماعيل بن عيسى: عن عمر بن الخطاب، وقال عمر بن عامر: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان، فتصافحا، أنزل الله عليهما مائة رحمة، تسعون منها للذي بدأ بالمصافحة، وعشر للذي صوفح، وكان أحبهما إلى الله أحسنهما بشراً بصاحبه».

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمي، حدثنا عامر بن محمد، حدثنا أبو صالح حمزة بن مالك الأسلمي، حدثنا سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله، والوليد بن رباح، أن معاذ بن جبل قال: قال لي

رسول الله ﷺ: «يا معاذ، إذا التقى الأخوان في الإسلام، فأخذ أحدهما بيد أخيه، تحات خطاياهما بينهما كتحات ورق الشجر عنها».

قال أبو عمر: حديث معاذ هذا إسناد له ليس بالقوى.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن أبي بلج، عن زيد بن أبي الحكم العنبري، عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان فتصافحا وحمدا الله واستغفراه، غفر لهما».

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن فطر الفروجردي، حدثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، حدثنا أحمد بن الحسن بن خدّاش، حدثنا عبد الصمد، حدثنا أبو هاشم، أخبرنا منصور، عن ربيع بن لوط، عن البراء، عن النبي ﷺ قال: «إن المسلم إذا أخذ بيد صاحبه فصافحه وهو صادق، لم يبق بينهما ذنب إلا سقط».

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا وهب بن مسرة، وقاسم ابن أصبغ، قالوا: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن حنظلة بن عبد الله السدوسي، عن أنس بن مالك، قال: «قلنا: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذا التقينا؟ قال: لا. فقلنا: فيعانق بعضنا بعضاً؟ قال: لا. قلنا: فيصافح بعضنا بعضاً، قال: نعم».

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا حميد، عن أنس بن مالك، قال: «لما جاء أهل اليمن، قال رسول الله ﷺ: - قد جاءكم أهل اليمن وهم أول من جاء بالمصافحة».

ورواه ابن وهب عن يحيى بن أيوب، عن حميد الطويل، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «يقدم عليكم قوم أرق منكم قلوباً، فقدم علينا الأشعريون فيهم أبو موسى، فكانوا أول من أظهر المصافحة في الإسلام».

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق ابن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، حدثنا عطاء، قال: رأيت ابن عباس يصلى في الحجر، فجاءه رجل

فقام إلى جنبه، ثم مد الرجل يده، فالتفت ابن عباس فبسط يده يصافحه، فرأيتَه يغمز يده وهو في الصلاة فعرفت أن ذلك من مودته إياه، ثم مضى في صلاته.

أخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا أبو علي الحسن بن علي بن شعيب المعمرى، قال: حدثنا شيبان بن فروخ، قال: حدثنا أبو هلال الراسبي، قال: حدثنا حنظلة، عن أنس بن مالك، قال المعمرى: وحدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن حنظلة بن عبيد الله السدوسي، قال: سمعت أنس بن مالك «أنهم قالوا: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذا التقينا؟ قال: لا. قال: فيلتزم بعضنا بعضاً؟ قال: لا، ولكن تصافحوا».

وقال حماد في حديثه، قالوا: فيصافح بعضنا بعضاً؟ قال: تصافحوا. وذكره سنيد، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن حنظلة السدوسي، عن أنس، قال: قيل: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذا لقي الرجل أخاه؟ قال: لا. قيل: أفيلتزمه ويقبله؟ قال: لا. قيل: أفيصافحه ويأخذ بيده؟ قال: نعم.

وذكر سنيد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه وعلقمة أنهما قالوا: من تمام التحية المصافحة.

قال: وحدثنا حماد بن زيد، عن هشام، عن الحسن أنه سئل عن المصافحة فقال: إنها تزيد في المودة.

وقد روى في الالتزام حديث أبي ذر بإسناد ليس بالقوى، قال أبو ذر: «ما لقيت رسول الله ﷺ: إلا صافحني، وأتيته يوماً - وهو على سرير له - فالتزمني، فكانت أجود وأجود».

قال أبو عمر: روى ابن وهب وغيره عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة، وذهب إلى هذا سحنون وغيره من أصحابنا. وقد روى عن مالك خلاف هذا من جواز المصافحة، وهو الذي يدل عليه معنى ما في الموطأ؛ وعلى جواز المصافحة جماعة العلماء من السلف والخلف، وفيه آثار حسان قد ذكرنا كثيراً منها في مواضع من هذا الكتاب، والحمد لله.

وأما الهدية، فقوله ﷺ: تهادوا تحابوا يتصل من حديث أبي هريرة من رواية أهل مصر:

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن

زهير، قال: حدثنا محمد بن بكير الحضرمي، قال: حدثنا ضمام بن إسماعيل، عن موسى ابن وردان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تهادوا تحابوا».

وحدثنا عبدالرحمن، حدثنا علي، حدثنا أحمد، حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: «بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: تهادوا بينكم، فإن الهدية تذهب السخيمة».

قال ابن وهب: سألت يونس عن السخيمة ما هي؟ فقال: الغل.

قال أبو عمر: هذا الحديث وصله عثمان الوضاحي، عن الزهري، حدث به ابن صاعد، قال: حدثنا زياد بن يحيى أبو الخطاب، حدثنا أبو عتاب الدلال، حدثنا عثمان ابن عبدالرحمن، حدثني الزهري، عن عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ قال: «نعم العون الهدية على طلب الحاجة». وبإسناده قال النبي ﷺ: «تهادوا، فإن الهدية تذهب السخيمة، قيل: وما السخيمة؟ قال: الجنة تكون في الصدر».

أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا علي بن محمد بن أحمد المصري، حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن بجير، حدثنا أبي، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن معاوية بن الحكم أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تهادوا، فإنه يضاعف الود ويذهب بغوائل الصدر».

قال أبو الحسن: تفرد به ابن بجير، عن أبيه، عن مالك ولم يكن بالرضي، ولا يصح عن مالك ولا عن الزهري.

وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن شيبه البغدادي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا يحيى بن بكير، عن ضمام بن إسماعيل المعافري، عن موسى بن ودان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تهادوا تحابوا».

قال أبو عمر: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية، وندب أمته إليها وفيه الأسوة الحسنة به ﷺ. ومن فضل الهدية مع اتباع السنة أنها تورث المودة وتذهب العداوة على ما جاء في حديث مالك وغيره مما في معناه: حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، حدثنا الحسين بن الحسن المروزي، حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا أبو معشر، قال: سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدور». ولا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة.

ولقد أحسن القائل:

هدايا الناس بعضهم لبعض تولد في قلوبهم الوصالا

وتزرع في الضمير هوى وودا وتكسوهم إذا حضروا جمالا

وقال غيره:

إن الهدايا لها حفظ إذا وردت أحظى من الابن عند الوالد الحذب

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن الخطيب القاضي بمصر، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا فضيل بن سليمان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «المعروف كله صدقة».

وروى عن النبي ﷺ: «كل معروف صدقة» من حديث جابر، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وغيرهم.

وفي حديث ابن مسعود وابن عمر: «كل معروف صنعته إلى غنى أو فقير، فهو صدقة».

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا أبو يونس المديني، حدثني هارون بن يحيى الحاطبي، حدثني عثمان بن عثمان بن خالد بن الزبير، عن أبيه، عن علي بن حسين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما تكون الصنيعة إلى ذي دين أو ذي حسب، وجهاد الضعيف الحج، وجهاد المرأة حسن التبعل لزوجها، والتودد نصف الدين، وما عال امرؤ على اقتصاد، واستنزلوا الرزق بالصدقة، أبى الله أن يرزق عباده المؤمنين إلا من حيث لا يحتسبون».

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الحلبي ببيت المقدس، حدثنا أحمد بن داود الخرائي، حدثنا أبو مصعب، حدثنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال «اجتمع على بن أبي طالب، وأبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، فتماروا في أشياء، فقال لهم علي بن أبي طالب: انطلقوا بنا إلى رسول الله ﷺ نسأله، فلما وقفوا على النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله، جئنا نسألك، قال: إن شئتم سألتكم، وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له؛ قالوا: أخبرنا يا رسول الله، قال: جئتم تسألوني عن الصنيعة لمن تكون؟ ولا ينبغي أن تكون الصنيعة إلا لذي حسب أو دين، وجئتم تسألوني عن الرزق يجلبه الله على العبد، الله يجلبه عليه فاستنزلوه

٣٦٠..... فتح المالك

بالصدقة؛ وجئتم تسألوني عن جهاد الضعيف، وجهاد الضعيف الحج والعمرة؛ وجئتم تسألوني عن جهاد المرأة، وجهاد المرأة حسن التبعل لزوجها، وجئتم تسألوني عن الرزق من أين يأتي، وكيف يأتي؟ أبى الله أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يحتسب».

قال أبو عمر: هذا حديث غريب من حديث مالك، وهو حديث حسن، ولكنه منكر -عندهم- عن مالك ولا يصح عنه ولا له أصل - في حديثه آخر باب العين- والحمد لله رب العالمين.

٧٠٣-حديث سابع لسهيل:

مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «تفتح أبواب الجنة يوم الإثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء؛ فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا».

في هذا الحديث دليل على أن الجنة مخلوقة، وأن لها أبواباً، وقد جاء في الآثار الصحاح أن لها ثمانية أبواب.

وقد ذكرنا ذلك في باب ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن من هذا الكتاب من طرق شتى؛ فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا.

وفيه أن المغفرة لا تكون إلا للعبد المسلم الذي لا يشرك بالله شيئاً، قال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

وفيه أن المهاجرة والعداوة والشحناء والبغضاء من الذنوب العظام، والسيئات الجسام، وإن لم تكن في الكبائر المذكورة؛ ألا ترى أنه استثنى في هذا الحديث غفرانها وخصها بذلك.

وقد بينا الوجه في الهجرة وما يجوز منها وما لا يجوز، وكيف المخرج والتوبة منها في باب ابن شهاب عن أنس وغيره من هذا الكتاب.

وفيه أن الذنوب إذا كانت بين العباد فوقعت بينهم فيها المغفرة والتجاوز والعفو، سقطت المطالبة بها من قبل الله - عز وجل -؛ ألا ترى إلى قوله: حتى يصطلحا، فإذا اصطلحا غفر لهما ذلك وغيره من صفائر ذنوبهما بأعمال البر من الطهارة والصلاة والصيام والصدقة.

وفيه دليل على فضل يوم الإثنين والخميس على غيرهما من الأيام، وكان رسول الله ﷺ يصومهما ويندب أمته إلى صيامهما، وكان يتحراهما بالصيام؛ وأظن هذا الخير إنما توجه إلى أمة وطائفة كانت تصومهما تأكيداً على لزوم ذلك والله أعلم. وولد رسول الله ﷺ يوم الإثنين، ونبي يوم الإثنين، ودخل المدينة يوم الإثنين، وتوفى يوم الإثنين ﷺ.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا خالد بن عبد الله وأبو عوانة، قالوا: حدثنا سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تفتح أبواب الجنة كل يوم الإثنين وخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا».

٧٠١ - حديث رابع لأبي الزناد:

مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث؛ ولا تحسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً» (٥٩٠٣).

قال أبو عمر: احتج قوم من الشافعية بهذا الحديث ومثله في إبطال الذرائع في البيوع، فقالوا: قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ (٥٩٠٤)، وقال رسول الله ﷺ: «ياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث». وقال: «إن الله حرم من المؤمن دمه وعرضه وماله، وأن لا يظن به إلا الخير» (٥٩٠٥). وقال ﷺ: «إذا ظننتم فلا تحققوا» (٥٩٠٦).

قالوا: وأحكام الله عز وجل على الحقائق لا على الظنون، فأبطلوا القول بالذرائع في الأحكام من البيوع وغيرها: فقالوا: غير جائز أن يقال، إنما أردت بهذا البيع كذا، بخلاف ظاهره؛ وصار هذا كأنه كذا، ويدخله كذا، لما ينكر فاعله أنه أراده؛ وللقول

(٥٩٠٣) أخرجه البخاري ج٨/٣٥ كتاب الأدب - باب ما ينهى عن التحاسد... إلخ، عن أبي هريرة. ومسلم، ج٤/١٩٨٥ كتاب البر والصلة رقم ٢٨ باب ٩ عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٩٨٨ ج٤/٣٥٦ كتاب البر والصلة باب (٥٦) عن أبي هريرة. وأبو داود في كتاب الأدب باب ٥٥ ج٤/٢٨١ عن أبي هريرة. وأحمد ٣١٢/٢ عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٨٥/٦ عن أبي هريرة. والبعثي بشرح السنة ١٠٩/١٣ عن أبي هريرة.

(٥٩٠٤) يونس ٣٦.

(٥٩٠٥) ذكره الزبيدي بالإتحاف ٥٥٢/٧ وعزاه للبيهقي في الشعب. وابن ماجه عن ابن عباس.

(٥٩٠٦) ذكره العجلوني بكشف الخفا ١١١/١ وعزاه لابن ماجه عن جابر.

عليهم موضع غير هذا من جهة النظر، روى أشهب، عن نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، أن عمر بن الخطاب قال: لا يحل لامرئ مسلم سمع من أخيه كلمة أن يظن بها سوءاً وهو يجد لها في شيء من الخير مصدراً.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا أحمد بن صالح بن عمر، حدثنا أحمد بن جعفر بن محمد المنادي، أخبرنا ابن سيف، عن السري بن يحيى، قال: حدثنا يعلى بن عبيد، قال: سمعت سفيان يقول: الظن ظنان: ظن فيه إثم، وظن ليس فيه إثم؛ فأما الظن الذي فيه إثم، فالذي يتكلم به؛ وأما الذي ليس فيه إثم، فالذي لا يتكلم به.

ومن حجة من ذهب إلى القول بالذرائع - وهم أصحاب الرأي من الكوفيين، ومالك وأصحابه من المدنيين - من جهة الأثر: حديث عائشة في قصة زيد بن أرقم، وهو حديث يدور على امرأة مجهولة، وليس عند أهل الحديث بحجة.

وأما قوله في هذا الحديث: «ولا تجسسوا، ولا تحسسوا»؛ فهما لفظتان معناهما واحد وهو البحث والتطلب لمعايب الناس ومساوئهم، إذا غابت واستترت لم يحل لأحد أن يسأل عنها، ولا يكشف عن خبرها؛ قال ابن وهب: ومنه: لا يلي أحدكم استماع ما يقول فيه أخوه. وأصل هذه اللفظة في اللغة من قولك: حس الثوب أى أدركه بحسه، وحسه من المحسة والمجسة، وذلك حرام كالغيبة أو أشد من الغيبة؛ قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾^(٥٩٠٧)، فالقرآن والسنة وردًا جميعًا بأحكام هذا المعنى، وهو قد استسهل في زماننا - فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما حل بنا -.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا محمد بن المثني؛ وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قالوا: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن زيد - يعنى ابن وهب، قال: «أتى ابن مسعود فقيل له: هذا فلان تقطر لحيته حمراً، فقال عبد الله: إنا قد نهينا عن التجسس، ولكن إن يظهر لنا شيء، نأخذ به»^(٥٩٠٨).

وروى ابن أبي نجيح، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، قال: خذوا ما ظهر، ودعوا ماستر الله.

(٥٩٠٧) الحجرات ١٢.

(٥٩٠٨) أخرجه أبو داود برقم ٤٨٩٠ ج ٤/٢٧٤ كتاب الأدب - باب فى النهى عن التجسس عن ابن مسعود.

وأما قوله: ﴿وَلَا تَنَافَسُوا﴾، فالمراد به: التنافس في الدنيا، ومعناه: طلب الظهور فيها على أصحابها، والتكبر عليهم، ومنافستهم في رياستهم، والبغى عليهم، وحسدكم على ما آتاهم الله منها. وأما التنافس والحسد على الخير وطرق البر، فليس من هذا في شيء؛ وكذلك من سأل عما غاب عنه من علم وخير، فليس تجسس؛ فقف على ما فسرت لك.

وقد مضى في باب ابن شهاب عن أنس من هذا الكتاب في معنى التحاسد والتدابير والتباغض - ما فيه كفاية، فلامعنى لإعادة ذلك هاهنا.

ومعنى قوله: «لا تدابروا ولا تباغضوا ولا تقاطعوا»، معنى متداخل كله متقارب، والقصد فيه إلى الندب على التحاب، ودفع ما نفى ذلك؛ لأنك إذا أحببت أحداً وأصفيته الود، لم تعرض عنه بوجهك، ولم توله دبرك؛ بل تقبل عليه وتواجهه، وتلقاه بالبشر؛ ومن أبغضته، وليته دبرك، وأعرضت عنه؛ وقد فسرنا هذه المعاني في مواضع سلفت من كتابنا هذا - والحمد لله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عيسى بن محمد، وابن عوف - وهذا لفظه؛ قالوا: حدثنا الفريابي، عن سفيان، عن ثور، عن راشد ابن سعد، عن معاوية، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنك إن اتبعت عورات الناس، أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم» (٥٩٠٩).

قال أبو الدرداء: كلمة سمعها معاوية عن رسول الله ﷺ نفعه الله بها.

قال أبو عمر: وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن جبير بن نفيير، عن أبيه، عن معاوية، عن النبي ﷺ مثله بمعناه.

حدثنا عبد الوارث، حدثنا قاسم، حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء، حدثنا عمرو بن الحارث، حدثني عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: حدثني يحيى بن جابر، أن عبد الرحمن بن جبير حدثهم أن أبياه حدثه، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان، قال: إني سمعت من رسول الله ﷺ كلاماً نفعني الله به، سمعته يقول: «أعرضوا عن الناس، ألم تر أنك إذا اتبعت الريبة في الناس، أفسدتهم، أو كدت أن تفسدهم» (٥٩١٠).

(٥٩٠٩) أخرجه أبو دواد برقم ٤٨٨٨ ج ٤/ ٢٧٤ كتاب الأدب - باب في النهي عن التجسس عن معاوية والطبراني الكبير ٣٧٩/ ١٩ عن معاوية والبيهقي بالدلائل ٤٤٧/ ٦ عن معاوية. (٥٩١٠) أخرجه الطبراني الكبير ٣٦٥/ ١٩ عن معاوية وذكره بالكنز برقم ١٤٧٨٣ وعزاه السيوطي للطبراني عن معاوية.

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا سعيد بن عمرو الحضرمي، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن جبير بن نفير، وكثير بن مرة، وعمرو بن الأسود، عن المقدم بن معدى كرب، وأبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «إن الأمير إذا ابتغى الريعة فى الناس أفسدهم» (٥٩١١).

٧٠٢ - حديث ثالث لعطاء الخراساني:

مالك، عن عطاء بن عبد الله الخراساني، قال: قال رسول الله ﷺ: «تصافحوا يذهب الغل، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء» (٥٩١٢). وهذا يتصل من وجوه شتى حسان كلها.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبوطالب محمد بن زكرياء المقدسي، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن حماد، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا سليمان بن حيان، حدثنا الأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان، إلا غفر لهما قبل أن يفترقا» (٥٩١٣).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، وابن غير، عن الأجلح، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: قال رسول الله ﷺ: «فذكره حرفاً بحرف».

(٥٩١١) أخرجه أبو داود برقم ٤٨٨٩ ج ٤/٢٧٤ كتاب الأدب - باب النهي عن التجسس عن أبي أمامة وأحمد ٤/٦ عن بغداد بن الأسود، وأبي أمامة. والبيهقي بالكبرى ٣٣٣/٨ عن أبي أمامة. والحاكم بالمستدرک ٤/٣٧٨ كتاب الحدود - باب النهي للأمير... إلخ، عن أبي أمامة. والبقوى بشرح السنة ١٠٥/١٣ عن أبي أمامة.

(٥٩١٢) ذكره الزبيدي بالإتحاف ١٥٩/٦ وعزه لأحمد والطيالسي والبخارى والترمذى والنسائى فى الكنى وأبو يعلى فى معجمه والبيهقى فى الشعب عن ابى هريرة. والذيلعى بنصب الراية ١٢١/٤ وعزه لأبى القاسم الأصبهاني فى الترغيب والترهيب عن ابن عمر وذكره التبريزى فى مشكاة المصابيح برقم ٤٦٩٣ وعزه للبيهقى فى شعب الإيمان عن عطاء الخراساني وبالكنز برقم ٢٥٣٤٤ وعزه السيوطى لابن عدى، عن ابن عمر.

(٥٩١٣) أخرجه أبو داود برقم ٥٢١٢ ج ٤/٣٥٥ كتاب الأدب - باب فى المصافحة عن البراء بن عازب. والترمذى برقم ٢٧٢٧ ج ٥/٧٤ كتاب الاستئذان - باب ما جاء فى المصافحة عن البراء بن عازب. وابن ماجه برقم ٣٧٠٣ ج ٢/١٢٢٠ كتاب الأدب - باب المصافحة - عن البراء بن عازب. وأحمد ٤/٢٨٩ عن البراء بن عازب. والبيهقى بالكبرى ٩٩/٧ عن البراء بن عازب والبقوى بشرح السنة ٣٨٩/١٢ عن البراء بن عازب

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا عامر بن محمد بن عبد الرحمن القرمطي، قال: حدثنا حميد بن مسعدة، حدثنا عمر ابن حمزة، حدثنا المنذر بن ثعلبة، عن أبي العلاء بن الشخير، عن البراء بن عازب، قال: «لقيت رسول الله ﷺ فأخذ بيدي، فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأحسب أن المصافحة للأعاجم، فقال: نحن أحق بالمصافحة منهم، مامن مسلمين يلتقيان فيأخذ أحدهما بيد صاحبه مودة بينهما ونصيحة، إلا ألقيت ذنوبهما بينهما» (٥٩١٤).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، قال: حدثنا إسماعيل بن عيسى بن سليم البصري.

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أبو قلابة، حدثنا عمر بن عامر أبو حفص، قال: حدثنا عبيد الله بن الحسن القاضي بالبصرة، قال: حدثنا سعيد الجريري، عن أبي عثمان النهدي، قال: إسماعيل بن عيسى، عن عمر بن الخطاب، وقال عمر بن عامر: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان، فتصافحا، أنزل الله عليهما مائة رحمة، تسعون منها للذي بدأ بالمصافحة، وعشر للذي صوفح، وكان أحبهما إلى الله أحسنهما بشراً بصاحبه» (٥٩١٥).

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الديلمي، حدثنا عامر بن محمد، حدثنا أبو صالح حمزة بن مالك الأسلمي، حدثنا سفيان بن حمزة، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله، والوليد بن رباح، أن معاذ بن جبل قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يامعاذ، إذا التقى الأخوان في الإسلام، فأخذ أحدهما بيد أخيه، تحات خطاياهما بينهما كتحات ورق الشجر عنها» (٥٩١٦).

قال أبو عمر: حديث معاذ هذا إسناده ليس بالقوي.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن أبي بلج، عن زيد أبي الحكم العنبري، عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان فتصافحا وحمدا الله واستغفراه، غفر لهما» (٥٩١٧).

(٥٩١٤) أخرجه ابن عدى بالكامل ٤٢٧/١ عن البراء بن عازبه وذكره بالكنز برقم ٢٥٣٦٨

وعزه السيوطي إلى الروياني وابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان عن البراء.

(٥٩١٥) أخرجه البزار في كشف الأستار برقم ٢٠٠٣ عن عمر. وأخرجه الترمذي الحكيم بالبنوادر

ص ٢٤ عن عمر وذكره بالجمع ٣٧/٨ وعزه للبزار عن عمر.

(٥٩١٦) ذكره الهيثمي بنحوه ٣٧/٨ وعزه للطبراني عن سلمان الفارسي.

(٥٩١٧) أخرجه أبو دواد ح ٣٥٥/٤ برقم ٥٢١١ عن البراء بن عازب. والبيهقي بالكبرى ٩٩/٧

عن البراء بن عازب.

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن فطر الفروجردى، حدثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، حدثنا أحمد بن الحسن بن خدّاش، حدثنا عبد الصمد، حدثنا أبو هاشم، أخبرنا منصور، عن رفيع بن لوط، عن البراء، عن النبي ﷺ قال: «إن المسلم إذا أخذ بيد صاحبه فصافحه وهو صادق، لم يبق بينهما ذنب إلا سقط» (٥٩١٨).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصر، قالوا: حدثنا وهب بن مسرة، وقاسم ابن أصبغ، قالوا: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن حنظلة بن عبد الله السدوسي، عن أنس بن مالك، قال: «قلنا: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذا التقينا؟ قال: لا. فقلنا: فيعانق بعضنا بعضاً؟ قال: لا. قلنا: فيصافح بعضنا بعضاً، قال: نعم» (٥٩١٩).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا حميد، عن أنس بن مالك، قال: «لما جاء أهل اليمن، قال رسول الله ﷺ: «قد جاءكم أهل اليمن - وهم أول من جاء بالمصافحة» (٥٩٢٠).

ورواه ابن وهب عن يحيى بن أيوب، عن حميد الطويل، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «يقدم عليكم قوم أرق منكم قلوباً، فقدم علينا الأشعريون - فيهم أبو موسى، فكانوا أول من أظهر المصافحة في الإسلام» (٥٩٢١).

حدثنا محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق ابن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، حدثنا عطاء، قال: رأيت ابن عباس يصلى فى الحجر، فجاءه رجل فقام إلى جنبه، ثم مد الرجل يده، فالتفت ابن عباس - فبسط يده يصافحه، فرأته يغمر يده - وهو فى الصلاة - فعرفت أن ذلك من مودته إياه، ثم مضى فى صلاته.

(٥٩١٨) ذكره بالكنز برقم ٢٥٣٦٨ وعزه السيوطى للرويانى عن البراء بن عازب.

(٥٩١٩) ذكره بالكنز برقم ٢٥٧٥٠ وعزه للدارقطنى وابن أبى عن أنس.

(٥٩٢٠) أبو داود برقم ٥٢١٣ عن أنس حـ/٣٥٥ كتاب الأدب باب المصافحة.

(٥٩٢١) أخرجه أحمد ١٠٥/٣ عن أنس بن مالك. وابن أبى شيبة ٢٢/١٢ عن أنس بن مالك.

والبيهقى باللائل ٣٥١/٥ عن أنس بن مالك. والطحاوى بالمشكل ٣٥٠/١ عن أنس بن مالك.

أخبرنا أحمد بن محمد، حدثنا أحمد بن الفضل، حدثنا أبو علي الحسن بن علي بن شعيب المعمرى، قال: حدثنا شيان بن فروخ، قال: حدثنا أبو هلال الراسى، قال: حدثنا حنظلة، عن أنس بن مالك - قال المعمرى: وحدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن حنظلة بن عبيد الله السدوسى، قال: سمعت أنس بن مالك «أنهم قالوا: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذا التقينا؟ قال: لا. قال: فيلتزم بعضنا بعضاً؟ قال: لا، ولكن تصافحوا» (٥٩٢٢).

وقال حماد فى حديثه، «قالوا: فيصافح بعضنا بعضاً؟ قال: تصافحوا».

وذكره سنيد، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن حنظلة السدوسى، عن أنس، قال: قيل: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذالقى الرجل أخاه؟ قال: لا. قيل: أفيلتزمه ويقبله؟ قال: لا. قيل: أفيصافحه ويأخذ بيده؟ قال: نعم.

وذكر سنيد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أبى إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه وعلقمة - أنهما قالوا: من تمام التحية المصافحة.

قال: وحدثنا حماد بن زيد، عن هشام، عن الحسن - أنه سئل عن المصافحة فقال: إنها تزيد فى المودة.

وقد روى فى الالتزام حديث أبى ذر بإسناد ليس بالقوى، قال أبو ذر: «مالقيت رسول الله ﷺ: إلا صافحنى، وأتيته يوماً - وهو على سرير له - فالتزمنى، فكانت أجود وأجود» (٥٩٢٣).

قال أبو عمر: روى ابن وهب وغيره عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة، وذهب إلى هذا سحنون وغيره من أصحابنا. وقد روى عن مالك خلاف هذا من جواز المصافحة، وهو الذى يدل عليه معنى ما فى الموطأ؛ وعلى جواز المصافحة جماعة إلعلماء من السلف والخلف، وفيه آثار حسان قد ذكرنا كثيراً منها فى مواضع من هذا الكتاب - والحمد لله.

وأما الهدية، فقوله ﷺ: «تهادوا تحابوا» يتصل من حديث أبى هريرة من رواية أهل مصر.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا محمد بن بكير الحضرمي، قال: حدثنا ضمام بن إسماعيل، عن موسى ابن وردان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تهادوا تحابوا».

وحدثنا عبدالرحمن، حدثنا علي، حدثنا أحمد، حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب، قال أخبرني يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، قال: «بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «تهادوا بينكم، فإن الهدية تذهب السخيمة» (٥٩٢٤).

قال ابن وهب: سألت يونس عن السخيمة ماهي؟ فقال: الغل.

قال أبو عمر: هذا الحديث وصله عثمان الواحلي، عن الزهري، حدث به ابن صاعد، قال: حدثنا زياد بن يحيى أبو الخطاب، حدثنا أبو عتاب الدلال، حدثنا عثمان ابن عبدالرحمن، حدثني الزهري، عن عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ قال: «نعم العون الهدية على طلب الحاجة» (٥٩٢٥).

وبإسناده قال النبي ﷺ: «تهادوا، فإن الهدية تذهب السخيمة، قيل: وما السخيمة؟ قال: الجنة تكون في الصدر» (٥٩٢٦).

أخبرنا محمد، حدثنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا علي بن محمد بن أحمد المصري، حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن بحير، حدثنا أبي، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن معاوية بن الحكم أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تهادوا، فإنه يضاعف الود ويذهب بغوائل الصدر» (٥٩٢٧).

قال أبو الحسن: تفرد به ابن بحير، عن أبيه، عن مالك - ولم يكن بالرضي، ولا يصح عن مالك ولا عن الزهري.

وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن شيبه البغدادي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا يحيى بن معين،

(٥٩٢٤) ذكره بالكنز بنحوه برقم ١٥٠٩٣ وعزاه السيوطي للخطيب عن عائشة. وذكره الهيثمي بنحوه أيضا بالجمع ١٤٧/٤ وعزاه للطبراني في الكبير عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية.

(٥٩٢٥) أخرجه الأصبهاني بتاريخ أصبهان ٧٥/٢ عن عائشة وذكره بالكنز برقم ١٥٠٨٧ وعزاه السيوطي للحاكم في تاريخه عن عائشة.

(٥٩٢٦) ذكره بالكنز برقم ١٥٠٦٠ وعزاه السيوطي للبيهقي في الشعب عن أنس.

(٥٩٢٧) ذكره القرطبي في تفسيره ١٩٩/١٣ عن معاوية بن الحكم. وقال الدارقطني: تفرد به ابن بحير عن أبيه عن مالك.

قال: حدثنا يحيى بن بكير، عن ضمام بن إسماعيل المعافري، عن موسى بن ودان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تهادوا تحابوا»^(٥٩٢٨).

قال أبو عمر: كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية، وندب أمته إليها - وفيه الأسوة الحسنة به ﷺ.

ومن فضل الهدية مع اتباع السنة أنها تورث المودة وتذهب العداوة - على ما جاء في حديث مالك وغيره مما في معناه.

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، حدثنا الحسين بن الحسن المروزي، حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا أبو معشر، قال: سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «تهادوا، فإن الهدية تذهب وحر الصدور»^(٥٩٢٩). ولا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة.

ولقد أحسن القائل:

هدايا الناس بعضهم لبعض تولد في قلوبهم الوصالا
وتزرع في الضمير هوى وودًا وتكسوهم إذا حضروا جمالا
وقال غيره:

إن الهدايا لها حفظ إذا وردت أحظي من الابن عند الوالد الحذب
حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن الخصيب القاضي بمصر، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا فضيل بن سليمان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «المعروف كله صدقة»^(٥٩٣٠).

وروى عن النبي ﷺ: «كل معروف صدقة»^(٥٩٣١) - من حديث جابر، وابن عباس،

(٥٩٢٨) سبق تخريجه برقم ٦١٧٨.

(٥٩٢٩) أخرجه الترمذي برقم ٢١٣٠ ج٤/٤٤١ كتاب الولاء والهيبة باب (٦) عن أبي هريرة. وذكره التبريزي بالمشكاة برقم ٣٠٢٨ وعزاه للترمذي عن أبي هريرة والذيلعي بنصب الداية ١٢١/٤ وعزاه لأحمد في مسنده عن أبي هريرة والزبيدي بالإتحاف ٣٤٦/٥ وعزاه لأحمد والترمذي عن أبي هريرة.

(٥٩٣٠) أخرجه الأصبهاني بتاريخ أصبهان ٢٢٠/١ عن حذيفة.

(٥٩٣١) أخرجه البخاري ج٨/٢٠ كتاب الأدب - باب كل معروف صدقة - عن جابر ومسلم ج٢/٦٩٧ كتاب الزكاة باب ١٦ رقم ٥٢ عن حذيفة وعن ابن أبي شيبة وأبو داود=

وابن مسعود، وابن عمر، وغيرهم.

وفي حديث ابن مسعود وابن عمر: «كل معروف صنعته إلى غنى أو فقير، فهو صدقة» (٥٩٣٢).

حدثنا عبدالرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلى، قال: حدثنا أبو يونس المدينى، حدثنى هارون بن يحيى الحاطبى، حدثنى عثمان بن عثمان بن خالد بن الزبير، عن أبيه، عن على بن حسين، عن أبيه، عن على بن أبى طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما تكون الصنعة إلى ذى دين أو ذى حسب، وجهاد الضعيف الحج، وجهاد المرأة حسن التبعل لزوجها، والتودد نصف الدين، وماعال امرؤ على اقتصاد، واستنزلوا الرزق بالصدقة، أبى الله أن يرزق عباده المؤمنين إلا من حيث لا يحتسبون» (٥٩٣٣).

وحدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الحلبي بيت المقدس، حدثنا أحمد بن داود الحراني، حدثنا أبو مصعب، حدثنا مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال «اجتمع على بن أبى طالب، وأبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، فماروا فى أشياء، فقال لهم على بن أبى طالب انطلقوا بنا إلى رسول الله ﷺ نسأله، فلما وقفوا على النبى ﷺ قالوا: يا رسول الله، جئنا نسألك، قال: إن شئتم سألتمنى، وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له؛ قالوا: أخبرنا يا رسول الله، قال: جئتم تسألونى عن الصنعة لمن تكون؟ ولا ينبغي أن تكون الصنعة إلا لذى حسب أو دين، وجئتم تسألونى عن الرزق يجلبه الله على العبد، الله يجلبه عليه فاستنزلوه بالصدقة؛ وجئتم تسألونى عن جهاد الضعيف، وجهاد الضعيف الحج والعمرة؛ وجئتم تسألونى عن جهاد المرأة، وجهاد المرأة حسن التبعل لزوجها، وجئتم تسألونى عن

= برقم ٤٩٤٧ جـ ٢٨٨/٤ كتاب الأدب - باب فى المعونة للمسلم عن حذيفة وأحمد
٣٠٧/٤ عن عبدالله بن يزيد الخطمى والبيهقى بالكبرى ١٨٨/٤ كتاب الزكاة باب وجوه
الصدقة عن حذيفة والحاكم المستدرک ٥٠/٢ كتاب البيوع باب كل معروف صدقة عن
جابر والطبرانى الكبير ٣٥٣/١ عن بلال والدارقطنى ٢٨/٣ عن جابر. وأبو نعيم بالحلية
٤٩/٣ عن عبدالله بن مسعود.

(٥٩٣٢) ذكره الهيثمى بالمجمع ١٣٦/٣ وعزاه لأبى يعلى عن جابر.

(٥٩٣٣) ذكره الزبيدى بالإتحاف ١٦٨/٨ وعزاه لابن حبان فى الضعفاء والعسكرى فى الأمثال
والبيهقى فى الشعب عن على مرفوعاً، وذكره السيوطى بالدر المنثور ٢٣٤/٦ وعزاه لابن
حبان فى الضعفاء والبيهقى فى شعب الإيمان والعسكرى فى الأمثال عن على.

الرزق من أين يأتي، وكيف يأتي؟ أبى الله - أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يحتسب» (٥٩٣٤).

قال أبو عمر: هذا حديث غريب من حديث مالك، وهو حديث حسن، ولكنه منكر - عندهم - عن مالك ولا يصح عنه ولا له أصل في حديثه - آخر باب العين - والحمد لله رب العالمين.

٧٠٣ - حديث سابع لسهيل:

مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء؛ فيقال: انظروا هذين حتى يصطلحا، انظروا هذين حتى يصطلحا» (٥٩٣٥).

في هذا الحديث دليل على أن الجنة مخلوقة، وأن لها أبواباً، وقد جاء في الآثار الصحاح أن لها ثمانية أبواب.

وقد ذكرنا ذلك في باب ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن من هذا الكتاب من طرق شتى، فلا وجه لإعادة ذلك هاهنا.

وفيه أن المغفرة لا تكون إلا للعبد المسلم الذي لا يشرك بالله شيئاً، قال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٥٩٣٦).

وفيه أن المهاجرة والعداوة والشحناء والبغضاء من الذنوب العظام، والسيئات الجسام، وإن لم تكن في الكبائر المذكورة؛ ألا ترى أنه استثنى في هذا الحديث غفرانها وخصها بذلك.

وقد بينا الوجه في الهجرة وما يجوز منها وما لا يجوز، وكيف المخرج والتوبة منها في باب ابن شهاب عن أنس وغيره من هذا الكتاب.

(٥٩٣٤) ذكره بالكنز برقم ٤٤١٧٣ وعزاه السيوطي لابن حبان في الموضوعات، والدارقطني في الأفراد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، وابن الجوزي بالموضوعات ١٥٢/٢ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده.

(٥٩٣٥) أخرجه مسلم ج٤/١٩٨٧ كتاب البر والصلة باب ١١ رقم (٣٥) عن أبي هريرة. والترمذي بنحوه برقم ٢٠٢٣ ج٤/٣٧٣ كتاب البر والصلة - باب ما جاء في التهارجين عن أبي هريرة. والبخاري برقم ١٠٢/١٣ عن أبي هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٢٢٦ عن أبي هريرة.

(٥٩٣٦) النساء ٤٨، ١١٦.

وفيه أن الذنوب إذا كانت بين العباد فوقعت بينهم فيها المغفرة والتجاوز والعفو، سقطت المطالبة بها من قبل الله عز وجل؛ ألا ترى إلى قوله: حتى يصطلحا، فإذا اصطلحا غفر لهما ذلك وغيره من صفائر ذنوبهما بأعمال البر من الطهارة والصلاة والصيام والصدقة.

وفيه دليل على فضل يوم الاثنين والخميس على غيرهما من الأيام، وكان رسول الله ﷺ يصومهما ويندب أمته إلى صيامهما، وكان يتحراهما بالصيام؛ وأظن هذا الخبر إنما توجه إلى أمة وطائفة كانت تصومهما تأكيداً على لزوم ذلك - والله أعلم.

وولد رسول الله ﷺ يوم الاثنين، ونبي يوم الاثنين، ودخل المدينة يوم الاثنين، وتوفي يوم الاثنين ﷺ.

حدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا خالد بن عبد الله وأبو عوانة، قالا حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «تفتح أبواب الجنة كل يوم اثنين وخميس، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً، إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: انظروا هذين حتى يصطلحا» (٥٩٣٧).

٧٠٤ - حديث ثاب لمسلم بن أبي مريم:

مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أنه قال: «نعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين: يوم الاثنين، ويوم الخميس، فيغفر لكل عبد مؤمن، إلا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: اتركوا هذين حتى يفيا أو اتركوا هذين يفيا» (٥٩٣٨).

قال أبو عمر: هكذا روى يحيى بن يحيى هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة وتابعه عامة رواة الموطأ وجمهورهم على ذلك.

ورواه ابن وهب عن مالك مرفوعاً إلى النبي ﷺ، بإسناده، هذا. وذكرناه في كتابنا على شرطنا أن نذكر فيه كل ما يمكن إضافته إلى النبي ﷺ من قوله.

(٥٩٣٧) أخرجه أبو داود برقم ٤٩١٦ بنحوه ج٤/٢٨١ كتاب الأدب - باب فيمن يهجر أخاه المسلم عن أبي هريرة.

(٥٩٣٨) أخرجه مسلم ٤/١٩٨٧ كتاب البر والصلة رقم ١٦ عن أبي هريرة وذكره. التبريزي بمشكاة المصابيح برقم ٥٠٣٠ وعزاه لمسلم عن أبي هريرة.

ومعلوم أن هذا ومثله لا يجوز أن يكون رأياً من أبى هريرة، وإنما هو توقيف لا يشك في ذلك أحد له أقل فهم. وأدنى منزلة من العلم؛ لأن مثل هذا لا يدرك بالرائى، فكيف وقد رواه ابن وهب، وهو من أجل أصحاب مالك عن مالك مرفوعاً. وروى عن النبى ﷺ، مرفوعاً من وجوه.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف قراءة منى عليه، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد ابن على، ومحمد بن محمد بن أبى دليم، وأحمد بن عبد الله بن عبدالرحيم، ومحمد بن يحيى بن عبدالعزيز، قالوا: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا يحيى بن عمر، قال: حدثنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثنا مالك عن مسلم بن أبى مريم، عن أبى صالح السمان، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ، تعرض أعمال الناس فذكره حرفاً بحرف.

قال أحمد بن خالد: وحدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو الطاهر عن ابن وهب، عن مالك، عن مسلم بن أبى مريم، عن أبى صالح السمان، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ، فذكره.

وأخبرنا عبدالرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: حدثنا تميم بن محمد بن تميم، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا سحنون، قال: حدثنا ابن وهب، فذكره بإسناده مثله مرفوعاً.

وحدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن عبد الله بن زكرياء، حدثنا محمد بن أحمد ابن جعفر الوكيعى، حدثنا عمرو بن سواد، حدثنا ابن وهب، حدثنا مالك، وحدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد، حدثنا مكحول، حدثنا أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، حدثنا عمى، عبد الله بن وهب، حدثنا مالك، عن مسلم بن أبى مريم، عن أبى صالح السمان، عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «تعرض أعمال الناس فى كل جمعة مرتين: يوم الاثنين، ويوم الخميس، فيغفر لكل مؤمن، إلا عبد كانت بينه وبين أخيه شحنة، فيقول: اتركوا هذين حتى يفيآ».

وهكذا رواه أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وسليمان بن داود، كلهم عن ابن وهب، مثله مسنداً.

وقد روى معنى هذا الحديث مرفوعاً عن النبى ﷺ مالك وغيره، عن سهل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ، وأما قوله: فى هذا الحديث: «شحنة»، فالشحنة: العداوة.

وأما قوله ﷺ: أتركوا هذين حتى يفيا، فمعناه اخروا هذين حتى يرجعا وينصرفا إلى الصحبة على ما كانا عليه: تقول العرب: آخر هذا، وأرج هذا، وأرك هذا، كل ذلك معنى واحد، أى اتركه «قال ذلك الأصمعى وغيره».

وقوله: «حتى يفيا» أى يرجعا ويتراجعان، والفى فى لسان العرب: الرجوع، يقال: فاء الظل أى رجع، وفاء الرجل، أى رجع، ومثله قول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، أى رجعوا إلى ما كانوا عليه من وطء أزواجهم، وحتشوا أنفسهم. وقال عز وجل: ﴿وَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغَى حَتَّى تَفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، أى تراجع أمر الله، وترجع إلى أمر الله.

* * *

كتاب اللباس

١- باب لبس الثياب للتجميل بها

٧٠٥ - حديث ثاب بن زيد بن أسلم مسند حسن عن جابر:

قال أبو عمر: قال قوم: لم يسمع زيد بن أسلم من جابر بن عبد الله، وقال آخرون: سمع منه، وسماعه من جابر غير مدفوع عندي، وقد سمع من ابن عمر، وتوفى ابن عمر قبل جابر بن عبد الله بنحو أربعة أعوام.

توفى جابر سنة ثمان وسبعين، وتوفى ابن عمر سنة أربع وسبعين.

مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بنى أنمار قال جابر: فبينما أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله ﷺ، قال: فقلت: يا رسول الله هلم إلى الظل، قال: فنزل رسول الله ﷺ، فقممت إلى غرارة لنا، فالتصمت فيها فوجدت جروقتاء، فكسرتة، ثم قربته إلى رسول الله ﷺ، فقال: من أين لكم هذا؟ فقلت: خرجنا به يا رسول الله من المدينة، قال جابر: وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب يرعى ظهرنا، قال: فجهزته، ثم أدبر يذهب في الظهر، وعليه بردان له قد خلقا، قال: فنظر رسول الله ﷺ، فقال: أما له ثوبان غير هذين؟ فقلت: بلى يا رسول الله، ثوبان في العيبة كسوته إياهما، قال: فادعه، فمره، فلبسهما. قال: فدعوته فلبسهما ثم ولى يذهب، قال: فقال رسول الله ﷺ: ما له؟ ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً؟ قال: فسمعه الرجل فقال: يا رسول الله، في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: «في سبيل الله، فقتل الرجل في سبيل الله» (٥٩٣٩).

هكذا هذا الحديث في الموطأ، لم يختلف فيه الرواة.

وقد حدث أبو نعيم الحلبى عبيد بن هشام، عن ابن المبارك، عن مالك بحديث هو عندهم خطأ إن أراد حديث زيد بن أسلم هذا.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا أبو الحسين على بن الحسين بن بندار، قال:

(٥٩٣٩) والبيهقى بالدلائل ٢٤٤/٦ عن جابر بن عبد الله وذكره بالجمع ١٣٤/٥ وعزاه البزار عن جابر والزبلى بنصب الراية ٣٠٣/٣ وعزاه لمالك في الموطأ عن جابر.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أبو نعيم الحلبى، قال: حدثنا ابن المبارك عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن أنس أن النبى ﷺ، قال لرجل: يا فلان، ضرب الله عنقك. قال: فى سبيل الله يا رسول الله، قال: فى سبيل الله، قال: وهى كانت نية رسول الله ﷺ.

رواه عن أبى نعيم الحلبى جماعة هكذا بهذا الإسناد، منهم أبو عمران، وموسى بن محمد الأنطاكى، وسعيد بن عبدالعزيز بن مروان الحلبى.

فى هذا الحديث إباحة طلب الظل، الراحة، وأن الوقوف للشمس مع وجود الظل ليس من البر فى غزو كان ذلك، أو غيره، لأنهم كانوا غازين مجاهدين حيثئذ.

وفيه الخروج بالزاد، وفى ذلك رد على من قال من الصوفية: لا يدخر لغد.

وفيه إكرام الرجل الجليل السيد بيسير الطعام، وقبول الجله ليسير ما يدعون إليه.

وفيه أن للرجل أن يسأل: من أين هذا الطعام؟ إذا خاف منه شيئاً، أو خاف من صاحب غفلة لمعنى معهود، فينبهه على ذلك، وكان جابر يومئذ حدثاً، والله أعلم، بمعنى سؤال رسول الله ﷺ إياه عن ذلك، ولم يكن جابر ممن يتهم، ولكن رسول الله بعث معلماً ﷺ.

وفيه أن من وسع الله عليه لم يجز له إدمان لبس الخلق من الثياب، وقال ﷺ: «إذا أنعم الله على عبد بنعمة أحب أن يرى أثرها عليه» (٥٩٤٠).

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «إذا وسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم، جمع الرجل عليه ثيابه» (٥٩٤١).

حدثنا إسماعيل بن عبدالرحمن، قال: حدثنا محمد بن العباس الحلبى، قال: حدثنا على ابن عبد الحميد الغضائرى، قال: حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنى أبى، عن أشعث، عن بكر المزنى، عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده» (٥٩٤٢).

(٥٩٤٠) ذكره بالإتحاف ١٨٠/٤ وعزاه إلى أحمد عن عمران بن حصين. والترمذى عن ابن عمرو.

(٥٩٤١) أخرجه البيهقى بالكبرى ٢٣٦/٢ عن أبى هريرة. وذكره بالكنز برقم ١٩١٢١ وعزاه إلى ابن حبان عن أبى هريرة.

(٥٩٤٢) أخرجه الترمذى برقم ٢٨١٩ ج ٥/١٢٣ كتاب الأدب باب ٥٤ عن ابن عمرو. وأحمد ٣١١/٢ عن أبى هريرة. والحاكم بالمستدرک ١٣٥/٤ عن ابن عمرو. والبقوى بشرح السنة.

وهذا الحديث يعارض ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «البذاذة من الإيمان» (٥٩٤٣).

والبذاذة: رثاءة الهيئة.

وفيه إباحة الكلام بالمعاريض، وبما فحواه يسمع إذا كان المتكلم به يريد به وجهًا محمودًا، ألا ترى إلى قوله: ما له؟ ضرب الله عنقه، وهو يريد بذلك الشهادة له، وكان ﷺ قلما يقول مثل هذا إلا كان كما قال.

ألا ترى إلى ما روى عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا: حين بعث رسول الله ﷺ بعثة إلى مؤتة، وأمر عليهم زيد بن حارثة، فقال: إن قتل فجعفر بن أبي طالب، فإن قتل جعفر فعبدا لله بن رواحة. قالوا: فلما قال ذلك علمنا أنهم سيقتلون.

ومثل هذا ما حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا هاشم بن القاسم، قال: حدثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع، «قال: أخبرني أبي في حديث ذكره أن عامر بن الأكوع حين خرج إلى خيبر جعل يرتجز بأصحاب رسول الله ﷺ وفيهم النبي ﷺ فجعل يسوق بهم الركاب وهو يقول:

تالله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا، ولا صلينا
إن الذين قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا
ونحن عن فضلك ما استغنيا فثبت الأقدام إن لاقينا
وأنزلن سكينه علينا

فقال رسول الله ﷺ: من هذا؟ قالوا: عامر يا رسول الله، قال: غفر لك ربك، قال: وما استغفر لإنسان قط يخصه إلا استشهد.

قال: فلما سمع ذلك عمر بن الخطاب، قال: يا رسول الله، لو متعتنا بعامر. فقام عامر إلى الحرب فبارزه مرحب اليهودي فاستشهد، وذكر تمام الحديث، ألا ترى إلى قوله: وما استغفر لإنسان يخصه إلا استشهد، وإلى قول عمر: لو متعتنا بعامر، وهذا كله في معنى قوله: ما له؟ ضرب الله عنقه (٥٩٤٤).

= ٤٩/١٢ عن ابن عمرو.

(٥٩٤٣) أخرجه ابن ماجه برقم ٤١١٨ ج ٢/١٣٧٩ كتاب الزهد باب ٤ عن أبي أمامة الحارثي.

والحاكم بالمستدرک ٩/١ عن أمامة الحارثي والطبرانی الكبير ٢٤٦/١ عن أبي أمامة.

(٥٩٤٤) أخرجه مسلم ٣/١٤٤٠ كتاب الجهاد رقم ١٣٢ عن سلمة بن الأكوع وأحمد ٤/٥٢ =

وفيه إجابة دعوة رسول الله ﷺ، ودعاؤه كله عندنا بحاج إن شاء الله.

وسياتى القول فى معنى حديثه ﷺ «فاختبأت دعوتى شفاعة لأمتي»، فى موضعه من كتابنا هذا إن شاء الله تعالى.

* * *

٢ - باب لبس الثياب المصبغة والذهب

٧٠٦ - حديث رابع وثلاثون من البلاغات:

قال مالك: أكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب، لأنه بلغنى «أن رسول الله ﷺ نهى عن التختم بالذهب للرجال، الكبير منهم والصغير»^(٥٩٤٥).

قال أبو عمر: قد ثبت النهى عن تختم الذهب، وعن لباس الذهب للرجال من طرق شتى عن النبى ﷺ فمن حديث مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن على بن أبى طالب «أن رسول الله ﷺ نهى عن تختم الذهب، وعن قراءة القرآن فى الركوع، وعن لبس القسي»^(٥٩٤٦).

وقد مضى القول فى معنى هذا الحديث فى باب نافع من هذا الكتاب - والحمد لله.

ومن غير حديث مالك: ما أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي، قال: حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، قال: حدثنا عمرو بن مرزوق، أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبى هريرة - أن رسول الله ﷺ نهى عن خاتم الذهب.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، أخبرنى إبراهيم بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس «أن النبى ﷺ رأى خاتماً من ذهب فى يد

= عن سلمة بن الأكوع. والبيهقى بالكبرى ١٥٤/٩ عن سلمة بن الأكوع. وابن أبى شيبة

٤٦٠/١٤ عن سلمة بن الأكوع. والبيهقى بالدلائل ٢٠٧/٤ عن سلمة بن الأكوع.

(٥٩٤٥) أخرجه الترمذى برقم ١٧٣٨ جـ ٢٢٦/٤ كتاب اللباس باب ١٣ عن عمران بن حصين.

وابن ماجه برقم ٣٦٤٢ جـ ١٢٠٢/٢ كتاب اللباس باب ٤٠ عن على. وأحمد ١٥٣/٢ عن

ابن عمر.

(٥٩٤٦) أخرجه النسائى ١٩٢/٨ كتاب الزينة باب النهى عن لبس خاتم الذهب عن على بن أبى

طالب، والبيهقى بالكبرى ٤٢٤/٢ عن على بن أبى طالب.

رجل، فنزعه وطرحه، وقال: يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده. فقيل للرجل بعدما ذهب ﷺ خذ خاتمك فانتفع به، قال: لا والله لا أخذه أبداً - وقد طرحه رسول الله ﷺ (٥٩٤٧).

قال أبو عمر: قد تكلمنا على معنى هذا الحديث في باب نافع - والحمد لله - وهذا إنما هو للرجال دون النساء في اللباس دون التملك، وهو أمر لا خلاف فيه - والله أعلم -.

حدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، قال: أخبرنا سعيد بن أبي مريم، أخبرنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله ﷺ قال: «حرام على ذكور أمتي أن يلبسوا الحرير والذهب، وهو لنسائهم» (٥٩٤٨).

وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا حمزة بن محمد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم ابن جابر، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا الحسن ابن ثوبان، وعمرو بن الحارث، عن هشام بن أبي رقية، قال: سمعت مسلمة بن مخلد يقول لعقبة بن عامر: «قم فأخبر الناس بما سمعت من رسول الله ﷺ فقال عقبة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي، حلال لئنائهم» (٥٩٤٩). وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من جهنم» (٥٩٥٠).

(٥٩٤٧) أخرجه مسلم ج٣/١٦٥٥ كتاب اللباس رقم ٥٢ عن ابن عباس، والبيهقي بالكبرى ٤٢٤/٢ عن ابن عباس، والطبراني الكبير ١١/٤١٤ عن ابن عباس وذكره بالكنز برقم ١٧٢٩٦ وعزاه السيوطي إلى مسلم عن ابن عباس.

(٥٩٤٨) أخرجه ابن أبي شيبة بنحوه ٨/١٩٤-٣٤٦ عن أبي موسى الأشعري. (٥٩٤٩) أخرجه أحمد ٤/٣٩٤ عن أبي موسى الأشعري، والبيهقي بالكبرى ٣/٢٧٦ عن عقبة ابن عامر والطحاوي بالمشكل ١/١٧٢ عن عقبة بن عامر وبشرح المعاني ٤/٢٥١ عن عقبة بن عامر وذكره بالكنز برقم ٤١٢١٢ وعزاه السيوطي إلى البيهقي عن عقبة بن عامر وعن أبي موسى.

(٥٩٥٠) أخرجه البخاري ٣/٢٦٠ كتاب المظالم باب من كانت له مظلمة... إلخ عن أبي هريرة ومسلم ١٠/١ المقدمة رقم ٤، عن أبي هريرة، عن المغيرة وأبو داود ج٣/٣١٨ كتاب العلم باب في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ عن الزبير والترمذي برقم ٢٩٥١، ١٩٩/٥ كتاب التفسير باب عن أبي عباس وابن ماجه برقم ٣٠ ج٣/١٣ المقدمة باب ٤ عن ابن مسعود وأحمد ١/٧٨ عن علي والدارمي ١/٧٦ عن ابن عباس والبيهقي بالكبرى ٣/٢٧٦ عن عقبة بن عامر والحاكم المستدرک ١/٧٧ عن زيد بن أرقم.

٣٨٠ فتح المالك

قال أبو عمر: قد روى عن بعض السلف أنه كان يتختم بالذهب، وهذا غير صحيح عنهم؛ ولو صح عن أحدهم، كان معلومًا أنه لم يبلغه النهى عنه - والله أعلم - ممن روى عنه أنه كان يتختم بالذهب: البراء بن عازب.

وقد ذكر الحلواني قال: سمعت على بن عبد الله، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال: قال أبو السفر - وهو عند أبي إسحاق - رأيت على البراء بن عازب خاتمًا من ذهب، قال: فقال أبو إسحاق: ويلك يا أبا السفر أتكذب؟ أنا ذهبت بك إلى البراء، أفرأيت أنت عليه ولم أره أنا عليه؟!

قال أبو عمر: أما كراهة مالك للصغير التختم بالذهب، فلأنه متعبد فيه أبواه وحاضنته وكافله، فكما لا يجوز له أن يسقيه الخمر وغيرها من المحرمات، لأنه متعبد فيه بذلك؛ فكذلك هذا - والله أعلم.

* * *

٣ - باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب

٧٠٧ - حديث ثالث لمسلم بن أبي مريم:

مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أنه قال: «نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة» (٥٩٥١).

قال أبو عمر: هكذا روى هذا الحديث يحيى موقوفًا، من قول أبي هريرة، وكذلك هو في الموطأ عند جميع رواة، إلا ابن نافع، فإنه رواه عن مالك بإسناده هذا، مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

ومعلوم أن هذا لا يمكن أن يكون من رأى أبي هريرة، لأن مثل هذا لا يدرك بالرأى، ومحال أن يقول أبو هريرة من رأيه: لا يدخلن الجنة، ويوجد ريح الجنة من مسيرة كذا، ومثل هذا لا يعلم رأيًا، وإنما يكون توقيفًا، ممن لا يدفع عن علم الغيب ﷺ.

وقد روى عن ابن بكير، عن مالك مسندًا، وفي الموطأ، عن مالك، لابن بكير غير ذلك.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق، حدثنا أحمد بن محمد بن

(٥٩٥١) أخرجه مسلم ج ٣/ ١٦٨٠ كتاب اللباس والزينة رقم ١٢٥ عن أبي هريرة. وذكره المنذرى بالترغيب والترهيب ٩٥/٣ وعزاه المنذرى إلى مسلم عن أبي هريرة.

الحجاج، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثنا مالك بن أنس، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: نساء كاسيات عاريات، مائلات مميلات، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة.

هذا إسناد لا مطعن فيه عن ابن بكير، وكذلك رواية ابن نافع.

حدثنا خلف بن القاسم، وعلى بن إبراهيم، قالوا: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا العباس بن محمد البصري، قال: حدثنا أحمد بن صالح المصري، قال: قرأت على عبد الله بن نافع، عن مالك، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فذكره «وقد روى هذا المعنى مسنداً عن أبي هريرة من وجوه».

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا الحسن بن الخضر، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أهل النار: قوم معهم سياط كأذناب البقر، يضربون بها، ونساء كاسيات عاريات، مائلات، مميلات، رؤوسهن كأسنة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا» (٥٩٥٢).

وأما معنى قوله: «كاسيات عاريات»، فإنه أراد اللواتي يلبسن من الثياب الشيء الخفيف الذي يصف، ولا يستر، فهن كاسيات بالاسم، عاريات في الحقيقة، مائلات عن الحق، مميلات لأزواجهن عنه.

وأما قوله: «لا يدخلن الجنة»، فهذا عندى محمول على المشيئة، وأن هذا جزاؤهن، فإن عفا الله عنهن فهو أهل العفو والمغفرة ﴿لَا يَغْفِرَ أَنْ يَشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٥٩٥٣).

حدثنا سعيد بن نصر، قال: قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن شهاب، عن امرأة من قريش «أن النبي ﷺ خرج ذات ليلة فنظر إلى أفق السماء فقال:

(٥٩٥٢) أخرجه مسلم ج ٣/ ١٦٨٠ كتاب اللباس رقم ١٢٥ عن أبي هريرة. وأحمد ٢/ ٣٥٦ عن أبي هريرة. والبيهقي بالكبرى ٢/ ٢٣٤ عن أبي هريرة. والبعثي بشرح السنة ١٠/ ٢٧١ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٤٠١٣ وعزاه السيوطي إلى أحمد ومسلم عن أبي هريرة.

ماذا فتح من الخزائن، وماذا وقع من الفتن، رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة، أيقظوا صواحب الحجر» (٥٩٥٤).

قوله: «ماذا فتح من الخزائن»: يعنى الليلة. يريد ما فتح على أمته من كنوز كسرى وقيصر وغيرها من الأمم. وماتلقى أمته من الفتن بعده، من قتل بعضهم بعضاً إلى خروج الدجال، والله أعلم.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبه، قال: حدثنا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهرى، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة أن النبى ﷺ، استيقظ ليلة، فقال: سبحان الله، ماذا أنزل الله هذه الليلة من الفتنة، ماذا فتح من الخزائن، من يوقظ صواحب الحجرات، يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة.

٧٠٨ - حديث ثانٍ وخمسون ليحيى بن سعيد:

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، «أن رسول الله ﷺ قام من الليل، فنظر فى أفق السماء، فقال: ماذا فتح الله الية من الخزائن؟ وماذا وقع من الفتن؟ كم من كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة؟ أيقظوا صواحب الحجر» (٥٩٥٥).

هكذا يروى هذا الحديث مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب - مرسلًا.

ورواه غير مالك، عن يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، عن امرأة من قريش، حدثناه سعيد بن نصر، حدثنا قاسم، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر، حدثنا عبد الله بن غمير، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن شهاب، عن امرأة من قريش أن النبى ﷺ خرج ذات ليلة، فنظر إلى أفق السماء فقال: ماذا فتح الله من الخزائن؟ وما وقع من الفتن؟ رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة! أيقظوا صواحب الحجر.

قال أبو عمر: لم يقمه يحيى بن سعيد، وإنما يرويه ابن شهاب عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة، أخبرناه عبد الله بن محمد بن عبدالمؤمن رحمه الله - قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال حدثنى أبى، قال: حدثنا عبدالرزاق، قال: حدثنا معمر، عن الزهرى، عن هند بنت

(٥٩٥٤) أخرجه البخارى ٦٦/١ كتاب العلم باب العلم ولفظه... إلخ عن أم سلمة والترمذى برقم ٢١٩٦ ج٤/٤٨٧ كتاب الفتن باب ٣٠ عن أم سلمة. والبغوى بشرح السنة ٣٣/٤ عن أم سلمة. والكنز برقم ٢١٤١٠ وعزاه السيوطى إلى أحمد والبخارى والترمذى عن أم سلمة. (٥٩٥٥) سبق تخريجه فى الرقم السابق.

الحارث، عن أم سلمة قالت: «استيقظ رسول الله ﷺ ذات ليلة وهو يقول: لا إله إلا الله، ما فتح الله من الخزائن، لا إله إلا الله ما أنزل الله الليلة من الفتن، من يوقظ صواحب الحجر، يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» (٥٩٥٦).

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال حدثني الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن أم سلمة، قال سفيان: وحدثنا معمر، عن الزهري، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة «أن رسول الله ﷺ قال ذات ليلة: يا سبحان الله! ماذا نزل من الفتن؟ وما فتح من الخزائن؟ فأيقظوا صواحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» (٥٩٥٧).

في هذا الحديث علم من أعلام نبوته ﷺ بخبره عن الغيب، وذلك أنه أخبر بما كان بعده من الفتن، فكان كما قال ﷺ: «فتن كمواقع القطر، وكالليل المظلم».

وكذلك قوله: «ماذا فتح الله الليلة من الخزائن» يريد - والله أعلم - من أرزاق العباد من خزائن الله التي لا تنفد، يريد ما يفتح الله على هذه الأمة من ديار الكفر والاتساع في المال - والله أعلم - وهذا أيضاً من الغيب الذي لا يعلمه إلا هو ومثله من الأنبياء والرسل - صلوات الله عليهم -.

وأما قوله: «أيقظوا صواحب الحجر»، فصواحب جمع صاحبة، والحجر هاهنا البيوت - أراد أزواجه أن يوقظن للصلاة في تلك الليلة - رجاء بركتها ولئلا يكن من الغافلين فيها. وقد يجوز أن تكون ليلة القدر، ففيها يفرق كل أمر حكيم، قيل: ما يكون في كل عام؛ ويجوز أن تكون ليلة غيرها قضى الله فيها بقضائه وأعلمه رسوله ﷺ وقد يجوز أن تكون لتلك الليلة أخوات مثلها، وهذه أمور لا يعلمها إلا من أطلعه الله عليها ممن ارتضى من رسله - صلوات الله عليهم -.

وقى هذا الحديث دليل على أن لباس الخفيف الذي يصف ولا يستتر من الثياب لا يجوز للنساء، وكذلك ما وصف العورة ولم يسترها من الرجال.

وأما قوله: عارية يوم القيامة، فيحتمل أن يكون أراد ما يحشر الناس عراة يوم القيامة، ويحتمل أن يكون عارية من الحسنات - والله أعلم -.

* * *

٤ - باب إسبال الرجل ثوبه

٧٠٩ - حديث تاسع عشر لعبد الله بن دينار عن ابن عمر:

مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الذى يجر ثوبه خيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة» (٥٩٥٨).

وقد تقدم القول فى معنى هذا الحديث فى باب زيد بن أسلم من هذا الكتاب.

ومن أحسن ما روى فى ذلك: ما رواه سفيان بن عيينة، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: لما طعن عمر، جاء الناس يعودونه - فيهم شاب من قريش، فلما سلم على عمر، أبصر إزاره قد أسبل، فدعاه فقال: إرفع إزارك، فإنه أنقى لثوبك، وأتقى لربك، قال: فما منعه ما هو فيه أن أمره بطاعة الله.

٧١٠ - حديث ثانٍ لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله عز وجل يوم القيامة إلى من يجر إزاره بطراً» (٥٩٥٩).

وقد مضى القول فى معنى هذا الحديث فى باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا - والحمد لله - وأما قوله فى هذا الحديث: «بطراً»، فتفسيره - عندي - قوله فى حديث ابن عمر: «خيلاء» - على ما ذكرناه فى باب زيد بن أسلم من تفسير الخيلاء والمخيلة؛ وأما أصل البطر فى اللغة، فله وجوه، أحدها: كفر النعمة - وهو الذى يشبه المعنى المقصود إليه بهذا الحديث، وقد يكون البطر بمعنى الدهش. قال الخليل: بطر بطراً - إذا دهش، وأبطرت حلمه: أدهشته عنه؛ وبطر النعمة؛ إذا لم يشكرها، ورجل بطر: متماد فى الغنى؛ ولكن المعنى المراد بهذا الحديث: التبختر فى المشى، والنظر فى الأعطاف، والتهى، والتكبر، والتجبر، ونحو ذلك.

٧١١ - زيد بن أسلم «مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه»:

قال أبو عمر: زيد بن أسلم، يكنى أبا أسامة، وأبوه أسلم يكنى أبا خالد بابنه خالد ابن أسلم، وهو من سبى عين التمر، وهو أول سبى دخل المدينة فى خلافة أبى بكر،

(٥٩٥٨) أخرجه أبو نعيم بالحلية ١٩١/٧ عن ابن عمر.

(٥٩٥٩) أخرجه البخارى ج ٢٥٩/٧ كتاب اللباس باب من جر ثوبه من الخيلاء عن أبى هريرة.

وابن ماجة برقم ٣٥٧٣ ج ١١٨٣/٢ كتاب اللباس باب ٧ عن أبى سعيد والبعوى بشرح

السنة ٩/١٢ عن ابن عمر.

بعث به خالد بن الوليد فأسلموا وأنجبوا كلهم، منهم: حمران بن أبان، ويسار مولى قيس بن مخزومة، وأفلح مولى أبي أيوب، وأسلم مولى عمر.

وكان أسلم من جلة الموالى علماءً، ودينًا، وثقة.

وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل المدينة، وكان من العلماء العباد الفضلاء، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب القرظي.

وقد كان زيد بن أسلم يشاور في زمن القاسم، وسالم.

روى ابن وهب، قال: أخبرني أسامة بن زيد بن أسلم أنه كان جالسًا عند أبيه إذ أتاه رسول من النصارى، وكان أميرًا لهم، فقال: إن الأمير يقول لك: كم عدة الأمة تحت الحر؟ وكم طلاقه إياها؟ وكم عدة الحرة تحت العبد؟ وكم طلاقه إياها؟

قال أبي: عدة الأمة المطلقة حيضتان، وطلاق الحر الأمة ثلاث وطلاق العبد الحرة تطليقتان، وعدتها ثلاث حيض - ثم قام الرسول، فقال أبي: إلى أين تذهب؟ فقال: أمرني أن آتي القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله فأسألهما - فقال أبي: أقسمت عليك إلا مارجعت إلي، فأخبرتني بما يقولان لك، قال: فذهب ثم رجع فأخبره أنهما قالوا كما قال، وقال الرسول قالًا: قل له: ليس في كتاب الله، ولا سنة من رسول الله، ولكن عمل به المسلمون.

وقال مالك: كان زيد بن أسلم من العلماء الذين يخشون الله، وكان ينبسط إلى، وكان يقول: ابن آدم اتق الله يحبك الناس، وإن كرهوا.

قال أبو عمر: توفي زيد بن أسلم سنة ست وثلاثين ومائة في عشر ذي الحجة، وفي هذه السنة استخلف أبو جعفر المنصور.

وكان علي بن حسين بن علي يتخطى الخلق إلى زيد بن أسلم، وكان نافع بن جبير يتقل ذلك عليه فرآه ذات يوم يتخطى إليه فقال: أتتخطى مجالس قومك إلى عبد آل عمر بن الخطاب؟ فقال علي بن حسين: إنما يجالس الرجل من ينفعه في دينه.

وكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله يدني زيد بن أسلم ويقربه، ويجالسه، وحجب الأحوص الشاعر يومًا، فقال:

خليلي أبا حفص هل أنت مخبري أفي الحق أن أقصى ويدني ابن أسلما
فقال عمر: ذلك الحق.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو القاضي المالكي، قال: حدثنا محمد بن علي، قال: حدثنا بن أبي شيبة، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: أخبرني زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: لما وضع مالك الموطأ جعل أحاديث زيد بن أسلم في آخر الأبواب، فأتيته فقلت: أخبرت أحاديث زيد بن أسلم جعلتها في آخر الأبواب، فقال: إنها كالسراج تضيئ لما قبلها.

لمالك عن زيد بن أسلم من مرفوعات الموطأ أحد وخمسون حديثاً: منها مسندة ثلاثة وعشرون حديثاً، ومنها حديث منقطع: قصة معاوية مع أبي الدرداء تنمة أربعة وعشرين.

ومنها مرسله سبعة وعشرون حديثاً: من مراسيل سعيد بن المسيب واحد، ومن مراسيل عطاء بن يسار خمسة عشر، ومن مراسيل عن نفسه أحد عشر حديثاً. حديث أول لزيد بن أسلم مسند صحيح عن بن عمر:

مالك عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم: كلهم يخبره عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله عز وجل يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاً» (٥٩٦٠).

قال أبو عمر: الخيلاء: التكبر، وهي الخيلاء، والمخيلة، يقال منه: رجل خال ومختال شديد الخيلاء، وكل ذلك من البطر، والكبر، والله لا يحب المتكبرين، ولا يحب كل مختال فخور.

وهذا الحديث يدل على أن من جر إزاره من غير خيلاء، ولا بطر أنه لا يلحقه الوعيد المذكور. غير أن جر الإزار، والقميص وسائر الثياب مذموم على كل حال. وأما المستكبر الذي يجز ثوبه فهو الذي ورد فيه ذلك الوعيد الشديد.

يروى عن النبي ﷺ فيما يحكى عن ربه عز وجل أنه قال: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، من نازعني واحدة منهما أدخلته النار» (٥٩٦١).

(٥٩٦٠) أخرجه البخاري ٢٥٧/٧ كتاب اللباس باب قول الله تعالى «قل من حرم زينة الله» عن ابن عمر. ومسلم ج٣/١٦٥١ كتاب اللباس باب ٩ رقم ٤٢ عن ابن عمر. والترمذي برقم ١٧٣٠ ج٢/٢٢٣ كتاب اللباس باب ٨ عن ابن عمر. وابن ماجه برقم ٣٥٧٣ ج٢/١١٨٣ كتاب اللباس باب ٧ عن أبي سعيد والبغوي بشرح السنة ٨/١٢ عن ابن عمر. (٥٩٦١) أخرجه أحمد ٤١٤/٢ عن أبي هريرة وذكره بالإتحاف ٣٢٨/٦ وعزه إلى القاضي بمسند الشهاب عن أبي هريرة.

روى كريب بن إبراهيم عن أبي ریحانة، سمعه يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يدخل شيء من الكبر الجنة» (٥٩٦٢).

وترك التكبر واجباً فرضاً، وهيئة اللباس سنة.

قال ﷺ: «إزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه، ولا جناح عليه فيما بين ذلك إلى الكعبين، ما أسفل من ذلك ففي النار» (٥٩٦٣).

يعنى أن هذا مستحق من فعل ذلك وهو عالم بالنهي، مستخف بما جاءه عن نبيه ﷺ، وإن عفا الله عنه، فهو أهل العفو، وأهل المغفرة.

ومما يدل على أن جر الإزار مذموم على كل حال، ما ذكره أبو زرعة، قال: حدثنا محمد بن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، أنه أخبرهم عن زيد بن أسلم، قال: سمعت عبداً لله بن عمر يقول لابن ابنه عبداً لله بن واقد: يا بني، ارفع إزارك فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاء» (٥٩٦٤).

ألا ترى أن ابن عمر لم يقل لابن ابنه: هل تجره خيلاء؟ بل أرسل ذلك إرسالاً خوفاً منه أن يكون ذلك خيلاء. ولو صح أنه ليس خيلاء لدينه إن شاء الله.

وذكر الحسن الحلواني، قال: حدثنا خالد بن خدّاش، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: كان قميص أيوب يسم الأرض، هروى، جيد.

وقد زعم أبو جعفر الطحاوي أن زيد بن أسلم لم يسمع من ابن عمر وهذا غلط. وقد بان لك في حديث ابن عيينة هذا سماعه.

ومما يدل على ذلك أيضاً ما ذكره ابن وهب في كتاب المجالس، قال: أخبرنا ابن زيد عن أبيه أن أباه أسلم أرسله إلى عبداً لله بن عمر يكتب له إلى قيمه بخير أن يصنع له خصفتين للأقط، قال: فجئته فقلت: أألج؟ فقال: ادخل، فلما دخلت، قال: مرحباً بابن أخي، لاتقل: أألج؟ ولكن قل: السلام عليكم. فإذا قالوا: وعليك، فقل: أدخل؟ فإذا

(٥٩٦٢) أخرجه أحمد ١٣٣/٤ عن أبي ریحانة وذكره السيوطي بالدر المنثور ١١٤/٤ وعزاه عن ابن سعيد وأحمد والبيهقي عن أبي ریحانة.

(٥٩٦٣) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٩٣ ج٤/٥٨ كتاب اللباس باب في قدر موضع الإزار عن أبي سعيد الخدري وابن ماجه برقم ٣٥٧٣ ج٢/١١٨٣ كتاب اللباس باب ٧ عن أبي سعيد الخدري. وأحمد ٦/٣ عن أبي سعيد الخدري. والبيهقي بالكبرى ٢/٢٤٤ عن أبي سعيد الخدري. والبقوى بالسنة ١٢/١٢ عن أبي سعيد الخدري.

(٥٩٦٤) سبق برقم ١٢١٥.

قالوا: ادخل، فادخل، فقال له زيد: إن أبى يقرأ عليك السلام، ويقول: اكتب إلى قيمك بخير أن يصنع له خصفتين للأقط، فقال: نعم، وكرامة اكتب يا غلام، فكتب إلى قيمه يأمره أن يصنع لي خصفتين جيدتين حستين، فلم يأل، قال زيد: فبينما هو يكتب إذ دخل عليه عبد الله بن واقد بن ابنه وهو ملتحف مرخ ثوبه فقال له: ارفع ثوبك، فرفع، فقال: ارفع، فرفع، فقال: ارفع فرفع، وقال: إن في رجلى قروحًا. فقال: وإن. فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا ينظر الله عز وجل إلى من يمر ثوبه من الخيلاء يوم القيامة».

وهذا واضح في كراهية ابن عمر لجر الإنسان ثوبه على كل حال، لأن عبد الله بن واقد أخبره أن في رجليه قروحًا، فقال: وإن.

وقد روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة لم يختلفوا فيه منهم نافع، وسالم، وعبد الله بن دينار، وعبد الله بن واقد، وزيد بن أسلم، ومغارب بن دثار، وجبير بن أبى سليمان، وغيرهم.

ورواه عن النبي ﷺ جماعة منهم: ابن عمر، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري.

حدثنا خلف بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا عبادة بن مسلم الفزاري، قال: حدثني جبير بن أبى سليمان بن جبير بن مطعم، وزعم أنه كان جالسًا مع ابن عمر إذ مر به فتى شاب عليه جبة صنعانية يجرها مسبلًا، فقال: يا فتى، هلم، فقال له الفتى: ما حاجتك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: ويحك، أتحب أن ينظر الله إليك يوم القيامة؟ قال: سبحان الله: وما بمنعني من ذلك؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا ينظر الله إلى عبد يوم القيامة يجر إزاره خيلاء»^(٥٩٦٥). قال: فلم ير الفتى إلا مشمرًا بعد ذلك اليوم حتى مات.

وقد ظن قوم أن جر الثوب إذا لم يكن خيلاء، فلا بأس به.

واحتجوا لذلك بما حدثناه عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان ابن السكن، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري، قال: أخبرنا ابن مقاتل، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، فقال أبو بكر: إن أحد شقي ليسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه. فقال رسول الله ﷺ: «إنك لست تصنع ذلك خيلاء»^(٥٩٦٦).

(٥٩٦٥) أخرجه الطبراني بالكبير ٣٤٣/١٢ عن ابن عمر.

(٥٩٦٦) أخرجه البخاري ٢٥٨/٧ كتاب اللباس باب من جر ثوبه من الخيلاء عن ابن عمر =

قال موسى قلت لسالم: أذكر عبد الله من جر إزاره؟ قال: لم أسمعه إلا ذكر ثوبه. وهذا إنما فيه: أن أحد شقي ثوبه يسترخى لا أنه تعمد ذلك خيلاء.

فقال له رسول الله ﷺ: «لست ممن يرضى ذلك، ولا يتعمده، ولا يظن بك ذلك»، وقد مضى ما فيه كفاية في هذا المعنى، وسنزيده بياناً في باب العلاء إن شاء الله.

وذكر موسى بن هارون الخمال، قال: حدثنا محمد بن بكار، قال: حدثنا أبو معشر، عن أبي حازم، قال: إن الله تبارك وتعالى لا ينظر إلى عبد يجر ثوبه من الخيلاء حتى يضع ذلك الثوب، وإن كان الله يحب ذلك العبد.

قال أبو عمر: روى زيد بن أسلم عن ابن عمر أحاديث، منها هذا.

ومنها حديث ابن عمر، عن صهيب عن النبي ﷺ في رد السلام في الصلاة بالإشارة.

ومنها: أن من البيان لسحرا. ومنها: من نزع يدا من طاعة.

ومنها: في حل الأزرار. ومنها: تشقيق الكلام من الشيطان.

كلها عن النبي ﷺ، وكلها سمعها زيد بن أسلم من عبد الله بن عمر.

ولم يذكر في هذا الموضع من هذا الكتاب حديث مالك، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: خطب رجلان فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: «إن من البيان لسحرا»^(٥٩٦٧)، أو «أن بعض البيان لسحر»^(٥٩٦٨).

وذكرناه في مراسل زيد بن أسلم من هذا الكتاب، لأن يحيى أرسله، ولم يذكر فيه ابن عمر، ولم يتابع يحيى على ذلك، والله أعلم.

=مسلم بنحوه مختصراً ج ٣/١٦٥٢ كتاب اللباس رقم ٤٤ عن ابن عمر. والنسائي بلفظه

٢٠٨/٨ كتاب الزينة باب إسبال الإزار، عن ابن عمر. وأحمد ٣٣/٢ بنحوه مختصراً عن ابن

عمر وذكره بالإتحاف ٣٤٧/٨ وعزه أبي دواد والنسائي والبخاري عن ابن عمر.

(٥٩٦٧) أخرجه أبو داود برقم ٥٠١١ ج ٤/٣٠٤ كتاب الأدب باب ما جاء في الشعر عن ابن

عباس. وأحمد ٢٦٣/٤ عن عمار بن ياسر. والبيهقي بالكبرى ٢٠٨/٣ عن عمار بن ياسر.

والحاكم بالمستدرک ٦١٣/٣ عن أبي بكرة. والبعثي بشرح السنة ٣٦٣/١٢ عن ابن عمر.

وأبو نعيم بالحلية ٢٢٤/٣ عن ابن عمر.

(٥٩٦٨) أخرجه البخاري ٢٥٣/٧ كتاب الطب باب إن من البيان سحراً عن ابن عمر. وأحمد

١٦/٢ عن ابن عمر.

٧١٢ - حديث سادس وعشرون لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، كلهم يحدثه عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله عز وجل إلى من جر ثوبه خيلاء»^(٥٩٦٩).

هكذا روى هذا الحديث جماعة من الرواة عن مالك فيما علمت، لم يدخلوا بين نافع وبين ابن عمر فيه أحدًا، وكذلك ليس بين عبد الله بن دينار وبين ابن عمر فيه أحد، ولا بين زيد بن أسلم وبين ابن عمر فيه أحد، وقد تقدم القول في باب زيد بن أسلم في هذا.

ورواه زيد بن يحيى بن عبيد، عن مالك، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، وهو - عندي - خطأ من زيد بن يحيى بن عبيد هذا، لامن غيره والله أعلم.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى، قال: حدثنا علي بن سعيد أبو الحسن البغدادي البزار، قال: حدثنا يحيى بن عبيد، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الذي يجر ثوبه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة»^(٥٩٧٠).
هكذا قال يحيى بن عبيد، وإنما هو زيد بن يحيى بن عبيد.

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن علي بن داود، قال: حدثنا أحمد ابن محمد بن جرير، قال: حدثنا علي بن معبد بن نوح، قال: حدثنا زيد بن يحيى بن عبيد، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن سالم، عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «الذي يجر ثوبه من الخيلاء، لا ينظر الله إليه يوم القيامة».

قال أبو عمر: زيد بن يحيى بن عبيد هذا دمشقي، يكنى أبا عبد الله، روى عنه يحيى ابن معين، وأحمد بن حنبل، ودحيم، وغيرهم؛ وقد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب زيد بن أسلم - والحمد لله.

٧١٣ - حديث موفى عشرين لعبد الله بن دينار عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، كلهم يخبره عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاء».

(٥٩٦٩) أخرجه البخاري ٢٦٠/٧ كتاب اللباس باب من جر ثوبه خيلاء عن ابن عمر ومسلم

١٦٥١/٣ كتاب اللباس باب ٩ رقم ٤٢ عن ابن عمر.

(٥٩٧٠) أخرجه أبو نعيم بالحلية ١٩١/٧ عن ابن عمر.

وكذلك هذا الحديث أيضاً فى معنى الذى قبله، وقد سلف القول فيه، فى باب زيد ابن أسلم من كتابنا هذا، والحمد لله.

٧١٤ - حديث خامس للعلاء بن عبد الرحمن:

مالك، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: سألت أبا سعيد الخدرى عن الإزار، فقال: أنا أخبرك بعلم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أزره المسلم إلى أنصاف ساقه، لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين، ما أسفل ذلك، ففى النار - قال ذلك ثلاث مرات، لا ينظر الله عز وجل إلى من جر إزاره بطراً» (٥٩٧١).

هكذا روى هذا الحديث عن مالك عن العلاء لم يختلف عليه فيه أحد، وكذلك رواه شعبة وغيره عنه كما رواه مالك.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة، قال: حدثنا سعدان بن سالم الأيلى، عن يزيد بن أبى سمية، قال: سمعت ابن عمر: فيما قال رسول الله ﷺ فى الإزار: فهو فى القميص - يعنى ما تحت الكعبين من القميص فى النار - كما قال فى الإزار.

وقد روى أبو خيثمة زهير بن معاوية قال: سمعت أبا إسحاق السبيعى يقول: أدركتهم وقمصهم إلى نصف الساق، أو قريب من ذلك - وكم أحدهم لا يجاوز يده.

قال أبو عمر: تكميش الإزار إلى نصف الساق، كانت العرب تمدح فاعله، ثم جاء الله بالإسلام فسنه النبى ﷺ.

قال دريد بن الصمة يرثى أخاه ويمدحه:

قليل التشكى للمصيبات حافظ	مع اليوم أدبار الأحاديث فى غد
كميش الإزار خارج نصف ساقه	صبور على الضراء طلاع أنجد
صبا ماصبا حتى إذا شاب رأسه	وأحدث حلمًا قال للباطل أبعد

ورحم الله إسحاق بن سويد حيث يقول:

(٥٩٧١) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٩٣ ج ٤/٩٤ كتاب اللباس باب فى قدر موضع الإزار عن أبى سعيد الخدرى. وابن ماجة برقم ٣٥٧٣ ج ٢/١١٨٣ كتاب اللباس باب ٧ عن أبى سعيد الخدرى. وأحمد ٤٤/٣ عن أبى سعيد الخدرى. والبيهقى بالكبرى ٢٤٤/٢ عن أبى سعيد الخدرى.

إن المنافق لاتصفو خليقته فيها مع الهمز إيماض^(١) وإيماء
عابوا على من يرى تشمير أزهرهم وخطبة العائب التشمير حمقاء
عدوهم كل قار مؤمن ورع وهم لمن كان شريفاً أخلاء
وقال متمم بن نويرة في رثائه لأخيه:

تراه كنصل السيف يهتز للندى وليس على العكبين من ثوبه فضل
وقال العرجي - وهو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان:

رأنتى خضيب الرأس شمرت مئزري وقد عهدتني أسود الرأس مسبلا
فقلت لأخرى دونها تعرفينه أليس به قالت: بلى ما تبدلا
سوى أنه قد لاحت الشمس لونه وفارق أشياع الصبا وتبتلا
أماطت كساء الخبز عن حر وجهها وأرخت على الخدين برداً مهلهلا
من اللائي لم يحججن يبعين حسبة ولكن ليقتلن البرئ المغفلا
وأنشد أبو عبيد العجير السلولى:

وكنـت إذا دأع دعا لمعونة أشمر حتى ينصف الساق مئزري
قوله لمعونة: أى الضيافة.

قال أبو عبيدة: ثلاثة أحرف جاءت من العرب على غير قياس، معونة وهى من أعان
يعين، ومثوبة وهى من أثاب يثيب، ومضوفة من أضاف يضيف.
وروى عن عمر بن الخطاب أنه كان يكره فضول الثياب، ويقول: فضول الثياب فى
النار.

وسئل سالم بن عبدالله بن عمر عما جاء فى إنبال الإزار: أذلك فى الإزار خاصة؟
فقال: بلى فى القميص والإزار والرداء والعمامة.

وقال طاوس: الرداء فوق القميص، والقميص فوق الإزار.

وروى عن نافع أنه سئل عن قول رسول الله ﷺ: «ما أسفل من الكعبين فى النار -
من الثياب»^(٥٩٧٢)، فقال: وما ذنب الثياب بل هو من القدمين.

(١) أومض الرجل: أشار إشارة خفيفة رمزاً.

(٥٩٧٢) أخرجه البخارى ٢٥٩/٧ كتاب اللباس باب ما أسفل من الكعبين عن أبى هريرة. والنسائى
٢٠٧/٨ كتاب الزينة باب من تحت الكعبين من الإزار عن أبى هريرة، وابن ماجه برقم
٣٥٧٣-١١٨٣/٢ كتاب اللباس باب ٧ عن أبى سعيد وأحمد ٤١٠/٢ عن أبى هريرة
وأبو نعيم بالحليلة ١٩٢/٧ عن أبى هريرة.

قال أبو عمر: لا يجوز للرجل أن يجر ثوبه خيلاء وبطراً - والله أعلم.

فإن قيل: إن ابن مسعود كان يسبل إزاره لما ذكره ابن أبي شيبة عن وكيع، عن منصور، عن أبي وائل، عن ابن مسعود أنه كان يسبل إزاره ف قيل له؟ فقال: إني رجل حمش الساقين، قيل ذلك لعله أذن له كما أذن لعرفجة أن يتخذ أنفاً من ذهب فيتجمل به.

وذكر أبو بكر عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن عمرو بن مهاجر، قال: كانت قمص عمر بن عبدالعزيز وثيابه فيما بين الكعب والشراك. وهذا يحتمل أن يكون عمر ذهب إلى أن يستغرق الكعبين، كما إذ قيل في الوضوء إلى الكعبين استغرقهما، وكان الاحتياط أن يقصر عنهما، إلا أن معنى هذا مخالف لمعنى الوضوء، ولكن عمر ليس منهم، كما قال رسول الله ﷺ لأبي بكر: «لست منهم»، أى لست ممن يجر ثوبه خيلاء وبطراً. وقد مضى هذا المعنى مكرراً في مواضع من كتابنا هذا - والحمد لله.

* * *

٥- باب إسبال المرأة ثوبها

٧١٥ - حديث ثان لأبي بكر بن نافع:

مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه نافع مولى ابن عمر، عن أبيه، عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت حين ذكر الإزار: فالمرأة يا رسول الله؟ قال: ترخيهِ شيراً، قالت أم سلمة: إذا ينكشف عنها. قال: فذراعاً لا تزيد عليه (٥٩٧٣).

هكذا رواه مالك عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه، عن صفية، عن أم سلمة؛ وغيره يرويه عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة.

ورواه ابن عجلان عن نافع، عن ابن عمر، عن أم سلمة. فأما حديث ابن عجلان، فحدثناه عبدالرحمن بن مروان، قال: حدثنا الحسن بن علي بن داود، قال: حدثنا عافية ابن محمد بن عثمان الإمام، قال محمد بن رمح، قال: حدثنا ابن لهيعة عن محمد بن عجلان، أنه سمع نافعاً، يخبر عن عبد الله بن عمر، أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كلمت رسول الله ﷺ في ذبول النساء حين نهى عن جر الثوب، فقال رسول الله ﷺ:

(٥٩٧٣) أخرجه أبو داود برقم ٤١١٧ ج ٤/٦٤ كتاب اللباس باب فى قدر الذيل. وأحمد ٥٥/٢

عن أم سلمة. والبعوى بشرح السنة ١٣/١٢ عن أم سلمة.

«فترخى شبراً»، فقالت: إذا تنكشف، فقال رسول الله ﷺ: «فذراع لاتزيد عليه».

وهذا الإسناد - عندى - خطأ، ورواه محمد بن إسحاق، عن نافع، عن صفية، عن أم سلمة بمثل إسناد مالك.

حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن محمد ابن إسحاق.

وحدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنى أبى، قال: حدثنا يزيد بن هارون، ويعلى بن عبيد، قالوا: حدثنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن صفية بنت أبى عبيد، عن أم سلمة زوج النبى ﷺ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «ذيل النساء شبراً، قلت: يا رسول الله: إذا تخرج أقدامهن، قال: فذراع لايزدن عليه»^(٥٩٧٤). وهذا هو الصواب عندنا فى هذا الإسناد - كما قال مالك - والله أعلم.

وقد مضى فى حديث العلاء قوله ﷺ: «أزرة المؤمن إلى نصف ساقيه، لاجناح عليه فيما بينه وبين الكعبين، ما أسفل من ذلك فى النار. ومضى القول فى معنى هذا الحديث هناك - والحمد لله.

وحديث هذا الباب يفسر معنى حديث أم سلمة حين قالت لها المرأة: إنى أطيل ذيلى وأمشى فى المكان القذر - ففى هذا الحديث بيان طول ذبول النساء، وأن ذلك لا يزيد على شبر أو ذراع فى أقصى ذلك، فقف عليه، فهو أصل هذا الباب؛ وفى ذلك دليل على أن ظهور قدم المرأة عورة لا يجوز كشفه فى الصلاة، خلاف قول أبى حنيفة، وقد ذكرنا ما من الرجل عورة، وما من المرأة عورة فى باب ابن شهاب عن سعيد من هذا الكتاب، وجر ذيل الحرة معروف فى السنة مشهور عند الأمة؛ ألا ترى إلى قول عبدالرحمن بن حسان بن ثابت فى أبيات له:

كتب القتل والقتال علينا وعلى الحصنات جر الذبول

* * *

٦- باب الانتعال

٧١٦ - حديث تاسع عشر لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا

(٥٩٧٤) أخرجه البيهقى بالكبرى ٢/٢٣٣ عن أم سلمة وذكره بالكنز ٤١٢٤٣ وعزاه السيوطى إلى أحمد عن أم سلمة.

يمشين أحدكم في نعل واحدة لينعلهما جميعاً، أو ليحفهما جميعاً» (٥٩٧٥).

قال أبو عمر: قوله، لينعلهما جميعاً، أو ليحفهما جميعاً، أراد القدمين - وهما لم يتقدم لهما ذكر، وإنما تقدم ذكر النعل؛ ولو أراد النعلين، لقال: لينعلهما جميعاً، أو ليحف منهما جميعاً؛ وهذا مشهور من لغة العرب، ومتكرر في القرآن كثير أن يأتي بضمير ما لم يتقدم ذكره لما يدل عليه فحوى الخطاب.

ونهي ﷺ عن المشي في نعل واحدة، نهى أدب لا نهى تحريم؛ والأصل في هذا الباب: أن كل ما كان في ملكك فنهيت عن شيء من تصرفه والعمل به، فإنما هو نهى أدب؛ لأنه ملكك، تتصرف فيه كيف شئت، ولكن التصرف على سنته لا تتعدى: وهذا باب مطرد - ما لم يكن ملكك حيواناً فتنهى عن أذاه، فإن أذى المسلم في غير حقه حرام؛ وأما النهي عما ليس في ملكك إذا نهيت عن تملكه أو استباحته إلا على صفة ما في نكاح أو بيع أو صيد أو نحو ذلك. فالنهي عنه نهى تحريم؛ فافهم هذا الأصل - وقد مضى منه ما فيه دلالة وكفاية في باب إسماعيل بن أبي حكيم عند نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع. فواجه لإعادة ذلك هاهنا.

وروى جابر في هذا الباب حديثاً حسناً يجب أن يوقف عليه مع حديث أبي هريرة:

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا أبو الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلح شسعه، ولا يمش في خف واحدة، ولا يأكل بشماله» (٥٩٧٦).

قال أبو عمر: حديث أبي هريرة هذا، وحديث جابر الذي ذكرنا، حديثان بينان واضحا مستغنيان عن التفسير، مستعملان عند أهل العلم. لا أعلم بينهم في

(٥٩٧٥) أخرجه البخاري ٢٨٢/٧ كتاب اللباس باب لا يمشي في نعل واحدة عن أبي هريرة. ومسلم ج٣/١٦٦٠ كتاب اللباس باب ١٩ رقم ٦٨ عن أبي هريرة وأبو داود برقم ٤١٣٦ ج٤/٦٨ كتاب اللباس باب في الأفعال عن أبي هريرة. والترمذي برقم ١٧٧٤ ج٤/٢٤٢ كتاب اللباس باب ٣٤ عن أبي هريرة. وذكره بالكنز برقم ٤١٦٠٢. وعزاه السيوطي إلى البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة عن أبي هريرة.

(٥٩٧٦) أخرجه مسلم ج٣/١٦٦١ كتاب اللباس والزينة باب ٢٠ عن جابر. وأبو داود برقم ٤١٣٧ ج٤/٦٨١ كتاب اللباس باب في الانتعال عن جابر. والنسائي ٢١٧/٨ كتاب الزينة باب صفة نعل رسول الله ﷺ عليه السلام عن أبي هريرة. والطبراني الكبير ٣٣٧/٧ عن شهاد بن أوس.

استعملهما خلافاً؛ وقد روى عن عائشة معارضة لأبى هريرة فى حديثه لم يلتفت أهل العلم إلى ذلك. لضعف إسناد حديثها؛ ولأن السنن لا تعارض بالرأى، وقد روى عنها أنها لم تعارض أبى هريرة برأيها وقالت: رأيت رسول الله ﷺ يمشى فى نعل واحدة. وهذا الحديث عند أهل العلم غير صحيح، لأن فى إسناده ضعفاً.

حدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا أبى، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا مندل، عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «ربما انقطع شسع رسول الله ﷺ فمشى فى النعل الواحدة حتى يصلح الأخرى» (٥٩٧٧).

وحدثنا أحمد، قال: حدثنى أبى، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا عبد الله العمري، عن أبيه أنه رأى سالم بن عبد الله يمشى فى نعل واحدة - وهو يصلح الأخرى.

قال: وأخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن سليمان ابن يسار مولى أصحاب المقصورة، عن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب، عن أبيه، أن علياً كان يمشى فى النعل الواحدة، وهذا معناه - لو صح - أنه كان عن ضرورة، أو كان يسيراً نحو أن يصلح الأخرى؛ لا أنه أطال ذلك - والله أعلم. ولا حجة فى مثل هذا الإسناد.

ذكر الحسن الحلوانى، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا سليم، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، أنه قال: ولا خطوة واحدة - يعنى يمشى فى نعل واحدة.

وأخبرنا عبد الرحمن، حدثنا على، حدثنا أحمد، حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب، قال: أخبرنى أشهل بن حاتم، عن عبد الله بن عيين، عن محمد بن سيرين، قال: كانوا يكرهون أن يمشى الرجل فى النعل الواحدة ويقولون: ولا خطوة. وقد ذكر عيسى بن دينار عن ابن القاسم، عن مالك، أنه سئل عن الذى ينقطع شسع نعله - وهو فى أرض حارة - هل يمشى فى الأخرى حتى يصلحها؟ قال: لا. ولكن ليخلعهما جميعاً أوليقف.

قال أبو عمر: هذا هو الصحيح من الفتوى، وهو الصحيح فى الأثر - وعليه العلماء.

٧١٧ - حديث موفى عشرين لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا

انتعل أحدكم، فيبدأ باليمين، وإذا نزع، فليبدأ بالشمال؛ ولتكن اليمنى أولهما تنعل، وآخرهما تنزع» (٥٩٧٨).

وهذا حديث صحيح بين في معناه، كامل حسن مستغن عن القول؛ والمعنى فيه - والله أعلم -: تفضيل اليمنى على اليسرى بالإكرام. ألا ترى أنها للأكل دون الاستنجاء، فكذلك تكرم أيضاً ببقاء زيتتها أولاً وآخرًا.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا النفيلي، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا لبستم وإذا توضأتم، فابدأوا بما منكم» (٥٩٧٩).

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأخوص، قال: حدثنا محمد بن كثير الصنعاني، عن معمر، وحماد بن سلمة، وابن شوذب، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انتعل أحدكم، فليبدأ باليمنى، وإذا خلع، فليبدأ باليسرى؛ ليحفهما جميعاً، أو ينعلهما جميعاً. هذا يبين لك أن اليمنى مكرمة، فلذلك يبدأ بها إذا انتعل، ويؤخرها إذا خلع؛ لتكون الزينة باقية عليها أكثر مما على الشمال، ولكن مع هذا لا يبقى عليها بقاء دائماً لقوله ليحفهما جميعاً».

قال أبو عمر: من مشى في نعل أو خف واحدة، أو بدأ في انتعاله بشماله، فقد أساء وخالف السنة، ويتسما صنع إذا كان بالنهى عالماً؛ ولا يحرم عليه مع ذلك لباس نعله ولا خفه. ولكنه لا ينبغي له أن يعود؛ فالبركة والخير كله في اتباع أدب رسول الله، وامتنال أمره ﷺ.

(٥٩٧٨) أخرجه البخارى ٢٨٢/٧ كتاب اللباس باب ينزع نعل اليسرى عن مالك بن الحويرث. ومسلم ج٣/١٦٦ كتاب اللباس رقم ٦٧ عن أبي هريرة. وأبو داود برقم ٤١٣٩ ج٤/٦٨ كتاب اللباس باب فى الانتقال عن أبي هريرة. والترمذى برقم ١٧٧٩ ج٤/٢٤٤ كتاب اللباس باب ٣٧ عن أبي هريرة. وابن ماجة برقم ٣٦١٦ ج٢/١١٩٥ كتاب اللباس باب ٢٨ عن أبي هريرة. وأحمد ٢/٢٣٣ عن أبي هريرة والبيهقى بالكبرى ٢/٤٣٢ عن أبي هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٢٠٢١٥ ج١١/١٦٦ عن أبي هريرة.

(٥٩٧٩) أخرجه أبو داود برقم ٤١٤١ ج٤/٦٩ كتاب اللباس باب فى الانتقال عن أبي هريرة. والبيهقى بالكبرى ج١/٨٦ كتاب الطهارة - باب السنة فى البداء باليمين... إلخ عن أبي هريرة. والبلغوى بشرح السنة ١/٤٢٣ عن أبي هريرة. وذكره بالمشكاة برقم ٤٠١ وعزاه لأحمد وأبو داود عن أبي هريرة.

قال أبو عمر: روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «استكثروا من النعال، فإن الرجل المتعل بمنزلة الراكب، أو لا يزال راكباً ما انتعل»^(٥٩٨٠).

وروى عن ابن عباس أنه قال: من السنة إذا نزع الرجل نعليه أن يضعهما بجانبه.

وروى عن النبي ﷺ: «أنه كان يصلى في نعليه»^(٥٩٨١).

وروى عن قتادة عن أنس «أن نعل النبي ﷺ كان لهما قبالة»^(٥٩٨٢).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن الهيثم، قال: حدثنا ابن أبي السرى، قال: حدثنا مخلد بن حسين، قال: حدثنا هشام بن حسان، عن عبد الحميد، عن أنس بن مالك، قال: كان نعل رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر بقبالين، وأول من شسع عثمان بن عفان.

* * *

٧- باب لبس الثياب

٧١٨ - حديث سادس لأبى الزناد:

مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، «أن رسول الله ﷺ نهى عن لبستين، وعن بيعتين: عن الملامسة والمنازمة، وعن أن يحتبى الرجل فى ثوب واحد ليس على فرجه منه شىء، وعن أن يشتمل الرجل الثوب على أحد شقيه»^(٥٩٨٣).

(٥٩٨٠) أخرجه مسلم ج٣/١٦٦٠ كتاب اللباس رقم ٦٦ عن جابر بلفظه. وأحمد ٣٣٧/٣ عن جابر. والبيهقى بشرح السنة ١٢/٧٤ عن جابر. وذكره بالكنز برقم ٤١٦٠٧. وعزاه السيوطى لأحمد والبخارى فى تاريخه ومسلم والنسائى عن جابر - وللطبرانى الكبير عن عمران بن حصين - والطبرانى الأوسط عن ابن عمرو. وذكره الهيثمى بالجمع ١٣٨/٥ وعزاه للطبرانى فى الكبير عن عمران بن حصين وللطبرانى فى الأوسط عن ابن عمرو.

(٥٩٨١) أخرجه أحمد ٩/٩٤ عن ابن أبى أوس عن جده وذكره بالكنز برقم ١٧٩٤٠. وعزاه السيوطى لأحمد والبيهقى والنسائى عن أنس. وذكره الهيثمى بالجمع ٥٤/٢ وعزاه لأبى يعلى. والبخارى عن أبى بكر. والسيوطى بالدر المنثور ٣/٧٩ وعزاه لأحمد والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى عن أنس.

(٥٩٨٢) أخرجه الترمذى برقم ١٧٧٣ ج٤/٢٤٢ كتاب اللباس - باب ٣٣ عن أنس. والبيهقى بشرح السنة ١٢/٧٤ عن أنس. وأبو نعيم بالحلية ٨/٣٧٦ عن ابن عباس.

(٥٩٨٣) أخرجه البخارى ج٧/٢٧١ كتاب اللباس باب الاختباء فى ثوب واحد عن أبى هريرة. والنسائى ٧/٢٦١ كتاب البيوع - باب بيع المنازمة عن أبى سعيد الخدرى بنحوه. وأحمد =

أما الملامسة والمناذبة، فقد مضى تفسيرهما - فى باب محمد بن يحيى بن حبان من هذا الكتاب، وهذا الحديث أيضاً بين مستغن عن التفسير، بل هو مفسر للبسة الصماء المنهى عنها، وفيه دليل - كالنص - على النهى عن كشف العورة - وهو أمر مجتمع عليه، لا خلاف فيه - والحمد لله.

حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الحميد، حدثنا الخضر، حدثنا أبو بكر - يعنى الأثرم - قال: سمعت أبا عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - يسأل عن الصماء فى غير الصلاة، فقال: كرهت فى الصلاة؛ ثم قال: أكرهها إذا لم يكن على عاتقه قميص. قال أبو بكر: الصماء مفسرة فى حديث مالك، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه، حدثناه القعنبي عن مالك.

قال أبو عمر: الصماء - كما جاء فى حديث أبى الزناد - بأن يشتمل الثوب على أحد شقيه - يعنى ولا يرفعه عنه يتركه مطبقاً، وإنما سميت الصماء، لأنها لبسة لا انفتاح فيها، كأنه لفظ مأخوذ من الصمم الذى لا انفتاح فيه؛ ومنه الأصم الذى لا انفتاح فى سمعه، ويقال للفريضة إذا لم تتفق سهامها وانغلقت: صماء لأنه لا انفتاح فيها للاختصار.

وقد جاء فى تفسير الصماء حديث مرفوع حدثناه سعيد بن نصر، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا ابن وضاح، حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، حدثنا كثير بن هشام، قال: حدثنى جعفر بن برقان، عن الزهرى، عن سالم، عن أبيه، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لبستين: الصماء - وهو أن يلتحف الرجل بالثوب الواحد، ويحتبى الرجل فى الثوب الواحد ليس بين فرجه وبين السماء ستر» (٥٩٨٤).

وحديث أبى الزناد أقوى من هذا الإسناد، وقد مضى القول فى الصماء فى أبى الزبير من هذا الكتاب - والحمد لله.

= ٣٨٠/٢ عن أبى هريرة والبيهقى بالكبرى ٢٢٤/٢ كتاب الصلاة عن أبى هريرة. وعبد الرزاق بالمصنف برقم ٧٨٨٢ عن عطاء بن يزيد الليثى. والبغوى بشرح السنة ١٣٤/٨ عن أبى سعيد الخدرى.

(٥٩٨٤) أخرجه ابن ماجة بنحوه برقم ٣٥٥٩ ج ١١٧٩/٢ كتاب اللباس - باب (٣) عن أبى سعيد. وأحمد ٤١٩/٢ عن أبى هريرة. والبيهقى بالكبرى ٢٣٦/٣ كتاب الجمعة - باب إحتباء المخطور... إلخ عن أبى هريرة. والعقيلي فى الضعفاء ١٨٤/١ عن سالم عن أبيه بلفظه.

٧١٩ - حديث سادس وثلاثون - لنافع عن ابن عمر:

مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر «أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيراغ تباع عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله، لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة، وللوفد - إذا قدموا عليك؟ فقال: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة. ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل فأعطى عمر: منها حلة، فقال عمر: يا رسول الله، كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارد ما قلت؟ فقال رسول الله ﷺ: «لم أكسكها لتلبسها، فكساها عمر أخا له مشركاً بمكة» (٥٩٨٥).

قال أبو عمر: لم يختلف عن مالك في إسناد هذا الحديث، ولا يختلف مالك وغيره من أصحاب نافع عن نافع فيه أيضاً؛ وبعض أصحاب عبيد الله يقولون فيه عن ابن عمر، عن عمر؛ فيجعلونه من مسند عمر، وهو عند أهل العلم بالحديث، وأهل الفقه، سواء في وجوب الاحتجاج به والعمل؛ إلا أن أيوب قال فيه: عطارد أولييد على الشك.

وروى حماد بن زيد: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر «أن عمر قال لرسول الله ﷺ: إني مررت بعطارد أولييد - وهو يعرض حلة حرير؛ فلو اشتريتها للجمعة وللوفود؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة» (٥٩٨٦)، وكذلك في رواية سالم عن أبيه لهذا الحديث، أن الرجل عطارد أولييد؛ ورواه الزهري عن سالم، عن ابن عمر، إلا أن في حديث سالم حلة من استبرق، والاستبرق الحرير الغليظ.

وفيه أيضاً ثم أرسل إليه بحلة ديباج وقال فيها: تبيعها وتصيب بها حاجتك. وسالم أجل من يرويه عن ابن عمر من التابعين، واثبتهم فيه، ونافع ثبت جداً.

فأما قوله في هذا الحديث: «حلة سيراغ»، فإن أهل العلم يقولون: إنها كانت حلة من حرير، ولا يختلفون في الثوب المصمت الحرير الصافي الذي لا يخالطه غيره، أنه لا يحل

(٥٩٨٥) أخرجه البخاري ج ٢/٣١ كتاب الجمعة - باب يلبس أحسن ما يجد - عن ابن عمر. ومسلم ج ٣/١٦٣٨ كتاب اللباس باب ٢ رقم ٦ عن ابن عمر. والنسائي ٩٦/٣ كتاب الجمعة باب الهياة للجمعة عن ابن عمر. والبيهقي بالكبرى ٤٢٢/٢ كتاب الصلاة - باب نهى الرجال عن ثياب الحريري عن ابن عمر. والطحاوي بنحوه بشرح المعاني ٢٥٣/٤ عن ابن عمر.

(٥٩٨٦) أخرجه عبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٩٢٩ بنحوه عن ابن عمر.

للرجال لباسه؛ واختلفوا في الثوب الذي يخالطه الحرير على ما ذكره في هذا الباب إن شاء الله.

وأما أهل اللغة، فإنهم يقولون: الحلة السراء هي التي يخالطها الحرير، قال الخليل بن أحمد: السراء برود يخالطها حرير، وقال غيره: هي ضروب من الوشي والبرود؛ وأما الحلة عندهم فتوبان اثنان لا يقع اسم الحلة على واحد.

وأما الحلة المذكورة في هذا الحديث، فحرير كلها بنقل الثقات لذلك.

ومن الدليل على ذلك أيضاً، مع ما في حديث أيوب وغيره، ما حدثناه عبد الوارث ابن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا محمد ابن خالد بن عبد الله الواسطي، قال: أخبرنا أبي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر، عن عمر، أنه خرج من بيته يريد النبي ﷺ، فمر بالسوق فرأى عطارداً يقيم حلة من حرير - وكان رجلاً يغشى الملوك؛ فأتى النبي ﷺ فقال: هذا عطارداً يقيم حلة من الحرير، فلو اشتريتها فلبستها إذا أتاك وفود الناس؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما يلبس الحرير من لا خلاق له في الآخرة».

قال أبو عمر: أجمع العلماء على أن لباس الحرير للنساء حلال، وأجمعوا أن النهي عن لباس الحرير إنما خوطب به الرجال دون النساء، وأنه حظر على الرجال، وأباح للنساء؛ وكذلك التحلي بالذهب لا يختلفون في ذلك، وردت بمثل ما أجمعوا عليه من ذلك آثار صحاح من آثار العدول عن النبي ﷺ.

قرأت على عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا أبو قلابة، قال: حدثنا بشر بن عمر، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن زيد، عن وهب، عن علي، قال: أهدى لرسول الله ﷺ حلة سراء، فأعطانيها فلبستها؛ فقال: إني لم أعطكها لتلبسها. قال: فأمرني فشققتهما بين نسائي.

ففي هذا الحديث منع الرجال من الحرير وإباحته للنساء.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن أبي عون، قال: سمعت أبا صالح عن علي قال: أهديت إلى رسول الله ﷺ حلة سراء، فأرسل بها إلى فلبستها، فأتيت فرأيت الغضب في وجهه، وقال: إني لم أرسل بها إليك لتلبسها، فأمرني فأطرتها بين نسائي.

ومما يدل على أن هذا على وجه التحريم لا على وجه التنزه، ما حدثناه محمد بن

خليفة، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن إبراهيم بن أبي الرجال، قال: حدثنا عمرو بن علي أبو حفص الصيرفي، قال: حدثنا يزيد بن زريع، وبشر بن الفضل، ويحيى بن سعيد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، وأبو معاوية، وحماد بن مسعدة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل أحل لإناث أمتي الحرير والذهب، وحرهما على ذكورها» (٥٩٨٧).

وقرأت على أبي الحسن علي بن إبراهيم بن حمويه، أن الحسن بن رشيق حدثهم، قال: حدثنا أبو بكر يموت من المزرع بن يموت البصري - قراءة عليه، قال: حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس، قال: حدثنا يزيد بن زريع، وبشر بن الفضل، ومعتمر ابن سليمان، ويحيى بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي، وأبو معاوية الضريز، وحماد بن مسعدة، كلهم عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «أحل لإناث أمتي لبس الحرير والذهب، وحرم ذلك على ذكورها» (٥٩٨٨).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سعيد ابن أبي هند، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي حلال لإناثهم» (٥٩٨٩).

وذكره عبد الرزاق قال: أخبرنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند، عن أبيه، عن رجل، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

قال: وأخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن رجل، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ مثله.

(٥٩٨٧) أخرجه النسائي ١٩٠/٨ كتاب الزينة - باب تحريم لبس الذهب عن أبي موسى وذكره بالكنز برقم ٤١٢١٤ وعزاه السيوطي للنسائي عن أبي موسى.

(٥٩٨٨) أخرجه النسائي ١٦١/٨ كتاب الزينة - باب تحريم الذهب على الرجال عن أبي موسى.

وأحمد ٣٩٢/٤ عن أبي موسى. والبغوي بمشرح السنة ٧٠/١٢ عن أبي موسى.

وعبد الرزاق بالمصنف برقم ١٩٩٣٠ عن أبي موسى ج ٦٨/١١.

(٥٩٨٩) أخرجه أحمد ٣٩٤/٤ عن أبي موسى. والبيهقي بالكبرى ٢٧٦/٣ كتاب صلاة الخوف باب

الرخصة للنساء... إلخ عن عقبه بن عامر. وابن أبي شيبة ٣٨٢/٨ عن أبي موسى.

والطحاوي بشرح المعاني ٢٥١/٤ عن عقبه بن عامر.

وقد رواه من لا يحتج به عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن رجل من أهل العراق، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

والصواب فيه: عن عبد الله - ما رواه هؤلاء عنه، وكذلك اختلف فيه على أيوب.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن ليث، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي ثعلبة الخشني، قال كان أبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، يتناحيان بينهما بحديث، فقلت لهما: ما حفظتما وصية رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد أوصاهما بي - فقالا: ما أردنا أن نتحى دونك بشيء وإنما ذكرنا حديثاً حدثناه رسول الله ﷺ، قال: فجعلنا يتذاكرانه؛ قال: إنه بدا هذا الأمر نبوءة ورحمة، ثم كائن خلافة ورحمة، ثم كائن ملكاً عضوضاً، ثم كائن عتوا وحربة وفساداً في الأمة، يستحلون الحرير والخمور والفروج، يرزقون على ذلك وينصرون حتى يلقوا الله عز وجل.

وروى تحريم الحرير عن النبي ﷺ من الصحابة عمر، وعلى، وعبد الله بن عمر، ومعاوية - في جماعة من الصحابة، وحذيفة، وعمران بن حصين، والبراء بن عازب، وابن الزبير، وأبو سعيد الخدري، وأنس، وعقبة بن عامر، وأبو أمامة، وأبو هريرة، وغيرهم؛ ذكر ذلك الطحاوي وغيره. أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا على بن محمد، حدثنا أحمد بن داود، حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن هشام بن أبي رقية اللخمي حدثه، قال: سمعت مسلمة بن مخلد قاعداً على المنبر يخطب الناس وهو يقول: أما لكم في العصب والكتان ما يغنيكم عن الحرير؟ وهذا رجل فيكم يخبر عن النبي ﷺ، قم يا عقبة، فقام عقبة بن عامر - وأنا أسمع - فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»^(٥٩٩٠). وأشهد أني سمعته يقول «من لبس الحرير في الدنيا، حرمه في الآخرة»^(٥٩٩١)، وهذا وعيد شديد في لباس الحرير لقول الله - عز وجل :-

(٥٩٩٠) أخرجه البخاري جـ ٨/ ٨٠ كتاب الأدب - باب من سمي باسماء الأنبياء عن أبي هريرة.

ومسلم في المقدمة ٤٠٣ جـ ١٠/ ١٠ عن أبي هريرة. وأبو داود في كتاب العلم ٤ باب في

التشديد في الكذب... إلخ جـ ٣/ ٣١٨ عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه والترمذي في

كتاب العلم ٨ جـ ٣٥/ ٣٥ عن عبد الله بن مسعود.

(٥٩٩١) أخرجه البخاري جـ ٧/ ٢٧٥ كتاب اللباس - لبس الحرير... إلخ عن عمر. ومسلم

جـ ٣/ ١٦٤٥ كتاب اللباس رقم ٢١ عن أنس. والترمذي برقم ٢٨١٧ جـ ٥/ ١٢٢ كتاب =

﴿ولباسهم فيها حرير﴾ (٥٩٩٢).

وحدثنا عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن غالب، قال: حدثنا علي بن بحر بن بري، قال: حدثنا شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، قال: حدثنا شداد أبو عمار، قال: حدثني أبو أمامة أن رسول الله ﷺ قال: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» (٥٩٩٣).

أخبرنا أحمد بن قاسم المقرئ، قال: حدثنا ابن حباب، قال: حدثنا البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرني أبو ذبيان خليفة بن كعب، قال: سمعت ابن الزبير يخطب وهو يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير، وقال: من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة. قال ابن الزبير - من رأيه - : ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة. قال الله عز وجل: ﴿ولباسهم فيها حرير﴾.

رواه حماد بن زيد، عن ثابت البناني، قال: سمعت عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

ولم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ إنما سمعه من عمر - على ما ذكرناه.

وروى قتادة عن داود السراج عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ولو دخل الجنة، يلبسه أهل الجنة ولا يلبسه» (٥٩٩٤) هو، وهذا أولى بالصواب - إن شاء الله.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الصعبة عبدالعزيز بن أبي الصعبة، عن أبي أفلح الهمداني، عن ابن زبير، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: «إن رسول الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي» (٥٩٩٥).

=الأدب باب ٥٢ عن عمر وأحمد ٢٦/١ عن عمر والبيهقي بالكبرى ٤٢٢/٢ عن عمر بن الخطاب وابن ماجه برقم ٣٥٨٨ عن أنس بن مالك والطبراني الكبير ١٣/١٠ عن ابن مسعود والبغوي بشرح السنة ٣٠/١٢ عن ابن الزبير.

(٥٩٩٢) الحج ٢٣.

(٥٩٩٣) سبق برقم ٦٢٤٦.

(٥٩٩٤) أخرجه أحمد ٢٣/٣ عن أبي سعيد الخدري.

(٥٩٩٥) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٥٧ ج٤/٤٩ كتاب اللباس - باب في الحرير للنساء عن علي =

وروى من حديث زيد بن أرقم على النبي ﷺ مثله سواء.

وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الرحيم، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالعزيز بن أبي الصعبة، عن أبي أفلح الهمداني، عن عبد الله بن زريق الغافقي، سمعه يقول: سمعت علي بن أبي طالب يقول: «أخذ رسول الله ﷺ حريراً بشماله، وذهباً بيمينه، ثم رفع بهما يديه فقال: إن هذين حرام على ذكور أمتي» (٥٩٩٦).

ورواه عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، بإسناده مثله كما قال الليث، وابن إسحاق.

قال علي بن المدني: هو حديث حسن، رجاله معروفون، ولا يمسى عن علي إلا من هذا الوجه.

قال أبو عمر: هذا لفظ عموم، والمراد منه الخصوص بإجماع؛ لأنهم لا يختلفون أن مالك الحرير والذهب وحسبهما للرجال والنساء سواء، حلال ذلك كله لهم أجمعين؛ والمراد بهذا الخطاب، لباس الحرير ولباس الذهب دون الملك وسائر التصرف؛ فلا يجوز للرجال التختم بالذهب، ولا أن يحلّى به سيفاً، ولا مصحفاً لنفسه، ولا يلبسه في شيء من الأشياء؛ وكذلك الحرير لا يلبسه الرجال بحال من الأحوال.

إلا أن العلماء يختلفون في المقدار المحرم منه؛ فقال منهم قائلون: إنما النهي والتحريم في ذلك عني به الثوب من الحرير الخالص الذي لا يخالطه غيره، وهذا إجماع على ما وصفنا للرجال؛ ومن ذهب إلى أن المحرم من الحرير هو الصافي منه الذي لا يخالطه في ذلك الثوب شيء غيره، عبد الله بن عباس، وجماعة من العلماء.

وحجتهم ما حدثناه عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا ابن نفيل، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا خصيب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب

= ابن طالب. والنسائي ١٦٠/٨ كتاب الزينة - باب تحريم الذهب على الرجال عن علي بن أبي طالب. وابن ماجة برقم ٣٥٩٥ ج ١١٨٩/٢ كتاب اللباس - باب لبس الحرير... إلخ عن علي بن أبي طالب. وأحمد ١١٥/١ عن علي بن أبي طالب. والبيهقي بالكبرى ٤٢٥/٢ عن علي بن أبي طالب. والبغوي بشرح السنة ٥٦/١٢ عن علي بن أبي طالب. والطبراني الكبير ١٥/١١ عن ابن عباس.

(٥٩٩٦) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥١/٨ عن علي بن أبي طالب.

المصمت من الحرير، فأما العلم من الحرير وسدا الثوب فلا بأس» (٥٩٩٧).

وحدثنا عبدالوارث، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق النيسابوري، قال: حدثنا يحيى بن يحيى الغساني، قال: حدثنا أبو خيثمة، عن خصيب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: إنما كره رسول الله ﷺ الثوب المصمت من الحرير، فأما العلم من الحرير وسدا الثوب، فليس به بأس.

قال أبو عمر: في هذا أيضاً حجة لمن ذهب إلى أن الحلة السيرة المذكورة في هذا الباب، كانت حريراً كلها؛ ولهذا قال فيها رسول الله ﷺ ما قال والله أعلم.

وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى أن ما كان سداه حريراً من الثياب لا يجوز لباسه للرجال بحال، وذكروا أن الحلة السيرة هذه صفتها على ما قال أهل اللغة.

واحتج من ذهب هذا المذهب بما حدثناه عبدالوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق النيسابوري، قال: حدثنا عبدالسلام بن عمر، قال: حدثنا عمران بن عينة أخو سفيان بن عينة، قال: حدثنا يزيد بن أبي زياد، عن أبي فاختة، عن جعدة بن مغيرة، عن علي بن أبي طالب، قال: «أهدى أمير أذرعات إلى رسول الله ﷺ حلة مسيرة بحرير إما سداها وإما لحمتها، فبعث بها إلى رسول الله ﷺ، فقلت: ما أصنع بها؟ ألبسها؟ فقال: إني لا أرضى لك ما أكره لنفسى، فاجعلها حمراً بين الفواطم. فشقت منها أربعة أحمر: حمراً لفاطمة بنت أسد بن هاشم - وهي أم علي، وحمراً لفاطمة ابنة محمد ﷺ، وحمراً لفاطمة بنت حمزة بن عبدالمطلب. قال يزيد بن أبي زياد: وذكر فاطمة أخرى فنسيتها» (٥٩٩٨).

وأرخصت هذه الطائفة وغيرها من أهل العلم من الحرير في الأعلام نحو الأصبعين والثلاث لا غير، ولم يجوزوا أكثر من ذلك، ولم يميزوا السدا ولا اللحمة؛ وهذا كله للرجال على ما وصفنا. وأما النساء فقليله وكثيره جائز لهن.

ومن حجة من ذهب هذا المذهب، ما حدثناه أحمد بن قاسم بن عيسى، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن حبابة ببغداد، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، قال: حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرني قتادة، قال: سمعت أبا عثمان النهدي يقول: «أتانا كتاب عمر بن الخطاب - ونحن بأذربيجان مع عتبة بن

(٥٩٩٧) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٥٥ ج٤/٤٩ كتاب اللباس - باب الرخصة في... إلخ عن ابن عباس.

(٥٩٩٨) ذكره بالمطالب العالية ٢/٢٦٩ برقم ٢١٨٩ وعزاه لأبي يعلى عن أم هانئ.

فرقد: أما بعد، فاتزروا، وارتدوا، وانتعلوا، والقوا الخفاف، والقوا السراويلات، وعليكم بلباس أبيكم إسماعيل، وإياكم والتنعم وزى العجم، وعليكم بالشمس، فإنها حمام العرب، واخشوشنوا، واخشوشبوا، واخولقوا، واقطعوا الركب، وانزلوا، وارموا الأغراض؛ وإن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا وهكذا - وأشار بأصبعه: السبابة والوسطى - يعنى الإعلام^(٥٩٩).

وحدثنا أحمد بن قاسم المقرئ، قال: حدثنا عبيد الله بن محمد، قال: حدثنا البغوى، قال: حدثنا على بن الجعد، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن عمر - نحوه. وزاد فيه: وتعلموا العربية.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن روح، قال: حدثنا شبابة بن سوار الفزارى، قال: حدثنا شعبة بن الحجاج، عن قتادة، قال: سمعت أبا عثمان النصرى يقول: إن كتاب عمر بن الخطاب أتاهم وهم بأذربيجان: أما بعد فاتزروا، وانتعلوا وارتدوا، والقوا الخفاف والسراويلات، وإياكم وذى العجم؛ وعليكم بالشمس، فإنها حمام العرب، واخشوشنوا واخشوشبوا، واقطعوا الركب، وانزلوا على الخيل، وارموا الأغراض؛ وإن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا وضم إصبعيه السبابة والإبهام، فعلمنا أنها الأعلام.

قال أبو عمر: قوله: اخشوشنوا واخشوشبوا - بمعنى واحد من الخشونة فى اللبس والمطعم، وكل شئ غليظ خشن فهو خشب وخشب، وهو من الغلط وابتذال النفس فى العمل وامتھانها، ليغلظ الجسد ويخشن؛ هذا قول أبي عبيد، وأنشد قول ذى الرمة - يصف الظليم:

شخت الجزيرة مثل البيت سائرة من المسوح خدب شوقب خشب
وقال صاحب العين: اخولق السحاب إذا استوى

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عاصم، عن أبي عثمان النهدي، قال: قال عمر بن الخطاب: «إياكم والحرير، فإن رسول الله ﷺ نهى عنه، وقال: لاتلبسوا من الحرير إلا ما كان هكذا - وأشار رسول الله ﷺ بأصبعه»^(٦٠٠).

(٥٩٩) ذكره ابن حجر فى الفتح ٢٨٦/١٠.

(٦٠٠) أخرجه الطحاوى بشرح المعانى ٢٤٤/٤ عن عمر.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، قال: كتب عمر إلى عتبة بن فرقد، «أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير، إلا ما كان هكذا وهكذا - أصبعين، وثلاثة وأربعة» (٦٠٠١).

وحدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، قال: قال عمر بن الخطاب: «إياكم والحرير، فإن رسول الله ﷺ قد نهى عنه، وقال: لا تلبسوا الحرير إلا ما كان هكذا وأشار بإصبعيه الوسطى والسبابة» (٦٠٠٢).

ومن رخص في العلم أيضاً عائشة، وأسماء؛ وقال آخرون من أهل العلم: لا يجوز للرجل لباس شيء من الحرير، لا قليل ولا كثير؛ ومن ذهب هذا المذهب عبد الله بن عمر، وهو ممن روى حديث الحلة السراء.

حدثنا سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن المغيرة بن زياد، عن أبي عمر مولى إسماعيل، قال: «رأيت ابن عمر اشترى عمامة لها علم، فدعا بالجملين فقصه، فدخلت على أسماء فذكرت لها ذلك، فقالت: بؤساً لعبد الله، يا جارية هاتي جبة رسول الله ﷺ، فجاءت بجبة مكفوفة الكمين والجيب والفرج بالديباج» (٦٠٠٣).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا المغيرة بن زياد، قال: حدثنا عبد الله أبو عمر - مولى أسماء بنت أبي بكر، قال: «رأيت ابن عمر في السوق اشترى ثوباً شامياً، فرأى فيه خيطاً أحمر فرده، فأتيت أسماء - وذكر الحديث» (٦٠٠٤).

(٦٠٠١) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٤٢ ج ٤/٤ كتاب اللباس - ما جاء في لبس الحرير - عن عمر وأحمد ٥٠/١ عن أبي عثمان النهدي عن عمر والطحاوي بشرح المعاني ٢٤٤/٤ عن عمر.

(٦٠٠٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٨/٤ عن عمر بنحوه كتاب العقيقة باب من كره الحرير للنساء.
(٦٠٠٣) أخرجه ابن أبي شيبة بالمصنف ٣٥٨٠٨ كتاب العقيقة عن أبي عمر مولى أسماء والبيهقي بالسنن ٢٧٠/٣ بنحوه عن عبد الله أبو عمر مولى أسماء.

(٦٠٠٤) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٥٤ ج ٨/٤ كتاب اللباس - باب الرخصة في العالم... إلخ عن أبي عمر مولى أسماء.

وقرأت على عبدالوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا إبراهيم بن عريرة، قال: حدثنا معاذ بن معاذ، قال: حدثنا ابن عون، عن الحسن، قال: دخلنا على ابن عمر - وهو بالبطحاء، فقال رجل يا أبا عبدالرحمن، ثيابنا هذه قد خالطها الحرير - وهو قليل، فقال: اتركوه قليله وكثيره.

وأما حكاية أقاويل الفقهاء في هذا الباب، فذكر ابن وهب، وابن القاسم، عن مالك، قال: أكره لبس الخنز، لأن سده حرير.

وأباح الشافعي لبس قباء محشو بقز، لأن القز ما بطن.

وقال أبو حنيفة: لا بأس بلبس ما كان سده حريراً ولحمته غير ذلك، قال: وأكره ما كان لحمته حريراً وسده غير حرير.

وقال محمد بن الحسن: لا بأس بلبس الحرير ما لم تكن فيه شهرة، فإن كانت فيه شهرة فلا خير فيه.

وقال أبو جعفر الطحاوي: وقد أجمعوا على نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير.

وفى حديث ابن عباس إنما «نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت، فأما السدا والعلم فلا يعني الحرير»^(٦٠٠٥)، وهذا يبين المراد في النهي عن ذلك.

وقال بسر بن سعيد: رأيت على سعد بن أبي وقاص جبة شامية، قيامها خنز؛ ورأيت على زيد بن ثابت حمائص معلمة.

واختلف العلماء في لباس الحرير للرجال في الحرب، أو من جرب وحكة تكون بهم؛ فرخص فيه قوم، وكرهه آخرون؛ ومن كرهه مالك بن أنس، وابن القاسم، وجماعة من أهل العلم - على كل حال؛ ورخصت فيه جماعة منهم، وإليه ذهب ابن حبيب.

ومن حجتهم: ما حدثناه سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبدالرحيم، عن حجاج، عن أبي عمر، عن أسماء بنت أبي بكر «أنها أخرجت جبة مزررة بالدياج، فقالت: كان رسول الله ﷺ يلبس هذه إذا لقي العدو»^(٦٠٠٦).

(٦٠٠٥) أخرجه الطحاوي بالمشكل ١٧٧/٢ عن ابن عباس. وأحمد ٢١٨/١ عن ابن عباس، ٣١٣/١ عن ابن عباس. وأبو داود برقم ٤٠٥٥ ج٤/٩٩ عن ابن عباس كتاب اللباس باب الرخصة في العلم وخيط الحرير. والبيهقي بالسنن ٢٧٠/٣ عن ابن عباس.

(٦٠٠٦) ذكره العوطي مجمع الجوامع ج٢/٧١٨ وعزاه للطبراني في تهذيب الآثار عن أسماء.

وحدثنا سعيد، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: «رخص رسول الله ﷺ، أو رخص للزبير بن العوام، وعبدالرحمن ابن عوف - في لبس الحرير لحكة كانت فيهما» (٦٠٠٧).

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا النفيلي، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: رخص رسول الله ﷺ لعبدالرحمن بن عوف، والزبير بن العوام - في قمص الحرير في السفر من حكة كانت بهما.

وقد روى عن مالك الرخصة في ذلك أيضاً.

وروى سلمة بن علقمة، عن ابن سيرين، قال: ثبت أن الوليد بن عقبة دخل على عمر بن الخطاب - وعليه قميص حرير - فقال: ما هذا - لا أم لك؟ فقال: أليس عبدالرحمن بن عوف يلبسه؟ قال: وأنت مثل عبدالرحمن بن عوف - لا أم لك؟ ثم أمر به فمزق عليه. يعني: وأنت مثل عبدالرحمن بن عوف فيما نزل به من الحرب والحكة.

وأما كراهة لباس الحرير في الحرب، فذكر أبو بكر، قال: حدثنا ابن إدريس، عن حصين، عن الشعبي، عن سويد بن غفلة، قال: «شهدت باليرموك فاستقبلنا عمر وعلينا الديباج والحرير، فأنزّلنا فرمينا بالحجارة؛ فقلنا: ما بلغه عنا؟ وقلنا: كره زيناً فنزعنا؛ فلما استقبلنا، رحب بنا وقال: إنكم جئتموني في زى الشرك، إن الله لم يرض لمن قبلكم الديباج ولا الحرير» (٦٠٠٨).

قال: وحدثنا محمد بن أبي عدي، عن ابن عوف، قال: سألت محمد بن سيرين عن لبس الديباج في الحرب، فقال: من أين كانوا يجرون الديباج؟.

قال: وحدثنا وكيع، عن أبي سفيان، عن عكرمة، أنه كرهه في الحرب، وقال: أرجى ما يكون للشهادة.

وذكر الأوزاعي عن الوليد بن هشام، عن ابن محيرز - مثله بمعناه.

ومما يبين لك أن النساء ليس ممن قصد بتحريم الحرير، ولا بالرخصة لعله؛ وأن ذلك

(٦٠٠٧) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٥٦ ج٤/٩ كتاب اللباس - باب في لبس الحرير لعذر وابن أبي

شبيبة ج٨/٣٥٥ عن أنس والبيهقي بالسنن ج٣/٢٦٨ عن أنس.

(٦٠٠٨) أخرجه ابن أبي شبيبة ج٨/٣٥٦ عن سويد بن غفلة.

مباح لمن على كل حال - مع ما تقدم ذكره؛ ما أخبراه عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عمرو بن عون، وكثير ابن عبيد الحمصيان، قالوا: حدثنا بقية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن أنس، أنه حدثه «أنه رأى على أم كلثوم ابنة رسول الله ﷺ برداً سيراً، والسيراء المضلع بالقز» (٦٠٠٩). هكذا ورد هذا التفسير في هذا الحديث، وهو موافق لما ذكرنا عن أهل اللغة في تفسير السيراء.

وحدثنا سعيد بن نصر، وعبدالوارث بن سفيان، قالوا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال حدثني أخى، عن سلميان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، ومحمد بن أبي عتيق، أن ابن شهاب سئل عن الحرير هل يلبسه النساء؟ فزعم أن أنس بن مالك أخبره أنه رأى على أم كلثوم ابنة رسول الله ﷺ برد حرير سيراً.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري، قال: حدثنا مسعر، عن عبد الملك ابن ميسرة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: كنا ننزعه عن الغلمان، وننزكه على الجوارى - يعنى الحرير.

قال مسعر: فسألت عمرو بن دينار عنه فلم يعرفه.

وقد روى في أن التحلى بالذهب مكروه أيضاً خيران معلولان، لاجحة فيهما لضعفهما عند أهل العلم بالحديث؛ وقد ذكرناهما في باب نافع عن إبراهيم بن حسين، والحمد لله.

قال أبو عمر: فهذا ماجاء في الحرير، وأما الخز فقد لبسه جماعة من العلماء، وقد اختلف علينا في سدا ذلك الخز، فقال قوم: كان سداه نظماً، وقال آخرون: حريراً؛ والمعروف من خزننا اليوم أن سداه حرير، وذكر مالك في الموطأ عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة «أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه» (٦٠١٠).

(٦٠٠٩) أخرجه أبو داود برقم ٤٠٥٨ عن أنس ج٤/٩ كتاب اللباس باب في الحرير للنساء عن أنس.

(٦٠١٠) ذكره مالك في الموطأ ج٢/٩١٢ باب ما جاء في لبس الحرير عن عائشة، وأخرجه البيهقي بالسنن الكبرى ج٣/٢٧٢ عن عائشة.

وحدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: حدثنا أفلح ابن حميد، قال: كان القاسم بن محمد يلبس جبة خبز، وكان ابنه عبد الرحمن يلبس كساء خبز.

وحدثنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن فطيس، قال: حدثنا يحيى بن إبراهيم، قال: حدثنا عيسى بن دينار، قال: حدثنا ابن القاسم، عن مالك، قال: كان ربيعة يلبس القلنسوة بطانتها وظهارتها خبز - وكان إماماً. وقال في موضع آخر من سماع ابن القاسم: قال مالك - وذكر لبس الخبز - فقال: قوم يكرهون لباس الخبز ويلبسون القلانس بالخبز، فعجبنا من اختلاف رأيهم؛ قال مالك: وإنما كره لباس الخبز بأن سداه حرير.

وقال أبو نعيم وهب بن كيسان: رأيت سعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، وأبا هريرة، وأنس بن مالك، يلبسون الخبز. وفي حديث صفوان بن عبد الله بن صفوان، أن سعداً استأذن على ابن عباس وعليه مطرف خبز سقوه حرير، فقليل له في ذلك؟ فقال: إنما يلي جلدي منه الخبز.

واحتج الطحاوي بخبر سعد هذا في أن خبز القوم كان فيه حرير، وأردفه بحديث عمار بن أبي عمار، أن مروان قدمت عليه مطارف خبز فكساها أصحاب رسول الله ﷺ، قال: فكأنني أنظر إلى أبي هريرة منها مطرف أغبر، وكأنني أنظر إلى طرق الإبريسم فيه؛ قال: يدل هذا على أن الخبز الذي لبسوه هو الذي فيه الحرير.

قال أبو عمر: لبس الخبز جماعة من جلة العلماء، لو ذكرناهم لأظننا وأملنا، وخرجنا عما له قصدنا؛ ولكنهم اختلفوا هل كان فيه حرير أم لا؟ واجتناب ذلك لمن يقتدى به أولى؛ ولا يقطع على تحريم شيء إلا بيقين، لكنه مما سكت عنه وعفى عنه.

وفي حديثنا المذكور في هذا الباب: حديث مالك عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر ابن الخطاب رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد، الحديث، فيه البيع والشراء على أبواب المساجد.

وفيه مباشرة الصالحين والفضلاء للبيع والشراء.

وفيه أن الجمعة يلبس فيها من أحسن الثياب، وكذلك يتجمل بالثياب الحسان في الأعياد؛ لأن الجمعة عيد، ويتجمل بها أيضاً على وجه التزهيب للعدو، والتغليظ

عليهم؛ وهذا كله فى معنى حديثنا المذكور، ولا أعلم بين العلماء اختلافًا فى استحباب التحمل بأحسن الثياب يوم الجمعة لمن قدر.

وفيه أن الإنسان يجوز له أن يملك ما لا يجوز له أن يلبس وفيه إباحة الطعن عليه.

وأما قوله: إنما يلبس هذا من لا خلاق له، فمعناه من لا نصيب له من الخير.

وفيه قبول الخليفة للهدايا من قبل الروم وغيرهم، وقد مضى القول فى هذا المعنى فى باب ثور بن زيد من كتابنا هذا وفيه بعض ما كان عليه رسول الله ﷺ من السخاء وصلة الإخوان بالعطاء.

وفيه أنه جائز أن يعطى الرجل ما لا يجوز له لباسه إذا جاز له ملكه والتصرف فيه.

وفيه صلة القريب المشرك ذميًا كان أو حربيًا، لأن مكة لم يبق فيها بعد الفتح مشرك، وكانت قبل ذلك حربًا؛ ولم يختلف العلماء فى الصدقة التطوع أنها جائزة من المسلم على المشرك - قرييًا كان أو غيره، والقريب أولى ممن سواه، والحسنة فيه أتم وأفضل.

وإنما اختلفوا فى كفارة الأيمان، وزكاة الفطر؛ فجمهور العلماء على أنه لا تجوز لغير المسلمين، لقوله ﷺ: «أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم، وأردها على فقرائكم»^(٦٠١١). وكذلك كل ما يجب أن يؤخذ منهم، فواجب أن يرد على فقرائهم.

وأجمعوا أن الزكاة المفروضة لا تحمل لغير المسلمين، فسائر ما يجب أدائه عليهم من زكاة الفطر، وكفارة الأيمان، والظهار؛ فقياس على الزكاة عندنا.

وأما التطوع بالصدقة فجائز على أهل الكفر من القربات وغيرهم، لا أعلم فى ذلك خلافًا، والله أعلم.

روى الثورى عن الأعمش، عن جعفر بن إياس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كانوا يكرهون أن يرضخوا لأنسابهم من أجل الكفر، فنزلت ﴿ليس عليك هدام، ولكن الله يهدي من يشاء، وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم﴾، سورة البقرة، الآية^(٦٠١٢).

أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان

(٦٠١١) ذكره الطبري فى تفسيره ٣/٣٣٧.

(٦٠١٢) أخرجه الطبري فى تفسيره ٣/٩٤ عن ابن عباس والآية بسورة البقرة برقم ٢٧٢.

ابن نصر، قال: حدثنا سفيان، عن أيوب، عن عكرمة «أن صفية زوج النبي ﷺ قالت لأخ لها يهودى: أسلم ترثنى، فسمع ذلك قومه، فقالوا: أتبيع دينك بالدينار، فأبى أن يسلم، فأوصت له بالثلث» (٦٠١٣).

وحدثنا محمد، قال: حدثنا ابن الأعرابي، قال: حدثنا سعدان، قال: حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن فاطمة ابنة المنذر، عن جدتها أسماء بنت أبي بكر، قال: «سألت رسول الله ﷺ قلت: أتنى أمى وهى راغبة فأعطيها؟ قال: نعم فصليها» (٦٠١٤).

وروى حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن أسماء بنت أبي بكر قالت: قدمت على أمى فى عهد قريش ومدتهم التى كانت بينهم وبين رسول الله ﷺ وهى مشركة، وهى راغبة؛ فسألت رسول الله ﷺ: أصلها قال: صليها.

* * *

(٦٠١٣) أخرجه عبد الرزاق برقم ١٩٣٢٧ ج ١/٣٤٩ عن صفية.

(٦٠١٤) أخرجه البخارى ٦/٨ عن أسماء كتاب الأدب، ومسلم ج ٢/٦٩٦ كتاب الزكاة - باب

١٤ برقم ٥٠ عن أسماء بنت أبي بكر. وأحمد ٦/٣٤٤ عن أسماء بنت أبي بكر ٣٥٥/٦ عن

أسماء بنت أبي بكر، وعبد الرزاق برقم ٩٩٣٢ عن أسماء بنت أبي بكر.

المحتويات

٣	كتاب الحدود
٣	١ - باب الرجم
٥١	٢ - باب من اعترف على نفسه بالزنا
٦١	٣ - باب في حد الزنا
٦٩	٤ - باب ما يجب فيه القطع
٧٨	٥ - باب ترك الشفاعة للشارق إن بلغ السلطان
٨٥	٦ - باب ما لا قطع فيه
٩٢	كتاب الأشربة
٩٢	١ - باب ما ينهى أن ينبذ فيه
٩٤	٢ - باب ما يكره أن ينبذ جميعا
١٠١	٣ - باب تحريم الخمر
١١٠	كتاب الأشربة
١١٠	١ - باب جامع التحريم
١٣٠	كتاب العقول
١٣٠	١ - باب ذكر العقول
١٥٤	٢ - باب عقل الجنين
١٦٥	٣ - باب ميراث العقل
١٧٥	٤ - باب جامع العقل
١٨٦	كتاب القسامة
١٨٦	١ - باب تبدئة أهل الدم فى القسامة
٢٠٤	كتاب الجامع
٢٠٤	١ - باب الدعاء للمدينة وأهلها
٢٠٧	٢ - باب سكنى المدينة والخروج منها
٢٢٣	٣ - باب تحريم المدينة
٢٣٤	٤ - باب وباء المدينة
٢٤٥	٥ - باب إجلاء اليهود من المدينة

٢٥٣	٦- باب جامع أمر المدينة
٢٥٥	٧- باب الطاعون
٢٧٤	كتاب القدر
٢٧٤	١- باب النهى عن القول بنفى القدر
٢٨٧	٢- باب جامع فى أهل القدر
٣٠٠	كتاب حسن الخلق
٣٠٠	١- باب حسن الخلق
٣١٥	٢- باب الحياء
٣٣٤	٣- باب الغضب
٣٣٨	٤- باب المهاجرة
٣٧٥	كتاب اللباس
٣٧٥	١- باب لبس الثياب للتجميل بها
٣٧٨	٢- باب لبس الثياب المصبغة والذهب
٣٨٠	٣- باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب
٣٨٤	٤- باب اسبال الرجل ثوبه
٣٩٣	٥- باب إسبال المرأة ثوبها
٣٩٤	٦- باب الإلتعال
٣٩٨	٧- باب لبس الثياب
٤١٥	المحتويات